



Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط



التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025

تقرير مرحلي



التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025

تقرير مرحلي

تم نشر هذا الكتاب تحت مسؤولية أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الآراء المطروحة والحجج المستند إليها في هذا الكتاب لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

هذه الوثيقة وأية خريطة متضمنة به لا تمس وضع أو سيادة أي إقليم ولا ترسيم الحدود والتخوم الدولية ولا اسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة. البيانات الحصائية الخاصة بإسرائيل متوافرة من قبل السلطات الإسرائيلية المعنية وتحت مسؤوليتها. واستخدام هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا يمس وضع مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

ملاحظة من جمهورية تركيا إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والمشييرة إلى "قبرص" تتعلق بالجزء الجنوبي من الجزيرة. لا توجد سلطة واحدة تمثل الشعبين التركي واليوناني القبرصي في الجزيرة. تعترف تركيا بالجمهورية التركية لشمال قبرص (TRNC) إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم وعادل في إطار الأمم المتحدة، ستحافظ تركيا على موقفها بشأن "قضية قبرص".

ملاحظة من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المنتمة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي تعترف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بجمهورية قبرص باستثناء تركيا. تتعلق المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بالمنطقة الخاضعة للسيطرة الفعلية لحكومة جمهورية قبرص.

يرجى الاستشهاد بهذا المنشور على النحو التالي:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2025) ، التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025 : باريس

OECD Publishing، Paris ، <https://doi.org/10.1787/9009e5ba-ar>

ISBN 978-92-64-95964-4 (print)

ISBN 978-92-64-87662-0 (pdf)

العنوان الأصلي:

OECD (2025), *Regional Integration in the Union for the Mediterranean 2025: Progress Report*,
OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/6422396e-en>

اعتمادات الصورة: الغلاف © Damsea/Shutterstock.com

يمكن العثور على التصويب للمنشورات على الإنترنت على: www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm

© منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2025

نسب المُصنّف 4.0 الدولي (رخص المشاع الإبداعي 4.0)

هذا العمل متاح بموجب رخصة المشاع الإبداعي 4.0 الدولية. باستخدامك لهذا العمل، فإنك توافق على الالتزام بشروط هذه الرخصة (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

نسب المُصنّف- يجب عليك نسب العمل لصاحبه.

الترجمات- يجب عليك الاستشهاد بالعمل الأصلي وتحديد التغييرات التي تطرأ على النص الأصلي وإضافة النص التالي: في حالة وجود أي تعارض بين العمل الأصلي والترجمة، فلا يعتد إلا بنص العمل الأصلي.

التعديلات- يجب عليك الاستشهاد بالعمل الأصلي وإضافة النص التالي: إن هذه النسخة هي تعديل للعمل الأصلي من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الآراء والحجج المستخدمة في هذا التعديل لا تعكس الآراء الرسمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو الدول الأعضاء فيها.

مواد الطرف الثالث- لا تنطبق شروط الرخصة على مواد الطرف الثالث في هذا العمل. إذا كنت تستخدم مثل هذه المواد، فأنت مسؤول عن الحصول على إذن من الطرف الثالث وعن أي ادعاءات بالانتهاك.

لا يُسمح باستخدام شعار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو الهوية المرئية أو صورة الغلاف دون إذن صريح أو إحياء أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تؤيد استخدامك للعمل.

يجب تسوية أي نزاع ينشأ بموجب هذه الرخصة عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بالمحكمة الدائمة للتحكيم (PCA) لعام 2012. مقر التحكيم سيكون في باريس (فرنسا) وعدد المحكمين سيكون واحداً.

مقدمة من اعداد الاتحاد من أجل المتوسط

إننا نقدم بحماس كبير هذه الطبعة الثانية من تقرير التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط في هذه اللحظة الرمزية البالغة الأهمية، حيث نحتفل بالذكرى الثلاثين لعملية برشلونة. إدراكاً منا التام بأن أي تقرير لا يمكن أن يلخص الواقع الاجتماعي والاقتصادي الإقليمي الحالي بكل تعقيداته، فقد عهدنا بمهمة إعداد تقرير الاتحاد من أجل المتوسط مرة أخرى إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الموقرة، واثقين في الدقة العلمية لمنهجيتها القائمة على الأدلة ومعرفتها الشاملة بالمنطقة. وبفضل الدعم السخي من التعاون الإنمائي الألماني، أصبح إصدار هذه الطبعة الثانية ممكناً، وأصبحت التوصيات السياساتية الموجهة نحو العمل متاحة لتوجيه بوصلتنا الاستراتيجية في واحدة من أقل المناطق تكاملاً اقتصادياً في العالم.

تبدو هذه المنطقة، التي يعتبرها مئات الملايين من الناس وطنهم، مختلفة تماماً عما كانت عليه في عام 2021 عندما أطلقنا النسخة الأولى من هذا التقرير. في ذلك الوقت، كان العالم بأسره لا يزال يكافح للتعامل مع تداعيات جائحة عالمية فاجأتنا جميعاً دون أن نكون مستعدين لها. تلا ذلك اضطرابات أخرى اجتاحت المنطقة منذ ذلك الحين، بما في ذلك الحروب والأزمات الإنسانية والاقتصادية والاضطرابات التكنولوجية والبيئية، وكالعادة، أثبتت المناطق الأكثر انقساماً اقتصادياً أنها أكثر عرضة للتأثر بالصدمات التي تلت ذلك.

لطالما كان التكامل حتمية في صميم مهمتنا في الاتحاد من أجل المتوسط، ومع ذلك فإننا لا ننظر إلى التكامل على أنه غاية في حد ذاته، بل كوسيلة لتحقيق غاية أعظم تتمثل في بناء منطقة مشتركة يسودها السلام والاستقرار والازدهار والأمن: وهو بالضبط ما حققته عملية برشلونة. إن تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط يتطلب أكثر من مجرد رؤية سياسية أو نموذج اقتصادي. بل إنه أصبح بشكل متزايد فناً لإشراك نظام بيئي أخذ في التوسع باستمرار، وتعبئة صانعي السياسات والجهات الفاعلة، وبناء القدرات، ورسم خرائط للواقع والقصور على الأرض، والسعي إلى التصميم المشترك وتحقيق نتائج ملموسة في مشهد اقتصادي وجيوسياسي متغير باستمرار. بهذا المعنى، نحن رومانسيون جدد بطريقة متوسطة للغاية؛ ذلك النوع من الرومانسية الذي لا يتعارض مع البراغماتية، بل يغمر جهودنا بالشغف اللازم لمواصلة التصدي لمجموعة واسعة من التحديات دون أن نفقد الروح المعنوية.

تحمل النسخة الثانية من التقرير أخباراً سارة وتؤكد بالأدلة التجريبية ما نعرفه بالفعل: أن هناك أسباباً واضحة للأمل، واتجاهات واعدة يمكن توسيع نطاقها وتكرارها، ومسارات عمل تتطلب إصلاحات سياسية وتنسيقاً أوثق بين صفتي المنطقة وداخلها من أجل تحقيق التطلعات المشروعة لشعوبنا. ولترجمة تفاؤلنا إلى أرقام، بحلول عام 2023، كان انتعاش التجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط واضحاً، حيث تضاعف حجم التجارة بين دول الاتحاد من أجل المتوسط مقارنة بحجم تجارتها مع بقية العالم، ليصل إجمالها إلى أكثر من 4.4 تريليون دولار أمريكي. ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مرنة بشكل عام في جميع أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وتشير مبادرات التحول الأخضر الرئيسية بين الشمال والجنوب إلى الدور المتنامي الذي تلعبه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في استيراد 10 ملايين ميغا طن من الهيدروجين المتجدد سنوياً بحلول عام 2030.

إدراكاً للحاجة إلى المرونة والديناميكية لمواجهة التحديات المتعلقة بالتكامل، يخضع الاتحاد من أجل المتوسط لعملية إصلاح عميقة تهدف إلى تطوير هيكل مؤسسي ملائم للغرض من شأنه أن يفضي إلى أسلوب عمل أكثر تأثيراً. ونحن على ثقة من أن الدعم المقدم من دولنا الأعضاء ومنظومتنا سيساعدنا على تحقيق المزيد من الإنجازات في جميع المجالات ذات الأولوية للمنطقة.

التكامل في منطقتنا قديم قدم التجارة والتنقل، وبالتالي قديم قدم الحوار والتبادل. فقد التقى طريق الحرير وطريق العنبر وطريق التوابل على شواطئ بحرنا الحضاري ومناطقه الداخلية الثقافية، حيث اخترعت الكتابة والأبجدية لأول مرة، وولدت الديمقراطية، وألهمت أقدم المكتبات والأكاديميات والجامعات في العالم فكرة واضحة عن التقدم. إن هذا الإيمان الراسخ بالتقدم هو الذي يوجه جهودنا الجماعية نحو التكامل كشعار وروح وعاطفة. أدعوكم إلى قراءة التقرير بدقة والتفكير في نتائجه، ولكن الأهم من ذلك، أن تستلهموا من التوصيات القابلة للتنفيذ التي يقدمها.



ناصر كامل

الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط

مقدمة من اعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

في عام 2021، نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تقريرها الأول الذي يراقب التكامل الإقليمي في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. تقيم هذه الطبعة الثانية من التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط التقدم المحرز منذ عام 2021 - وهي فترة اتسمت بتأثيرات جانبية كوفيد-19، والصدمات الاقتصادية المتتالية، والصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، والسياق الجيوسياسي المتزايد التعقيد. في هذا البيئة الصعبة، يسلط تقريرنا الضوء على الفرص التي يوفرها التكامل الاقتصادي لدول المنطقة لتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار.

يسلط التقرير الضوء على تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) القائم على الأدلة حول فوائد التكامل الاقتصادي. تمثل السلع المصنعة الآن حصة متزايدة من واردات الاتحاد الأوروبي من أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، حيث ستتجاوز 60٪ في عام 2023، مع اتجاه تصاعدي في التجارة في القطاعات ذات القيمة المضافة. علاوة على ذلك، تعمل اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط على بناء روابط تجارية إقليمية أقوى وتستخدم بشكل متزايد مدخلات مصدرها داخل المنطقة في منتجاتها المصدرة. تعزز هذه الروابط تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، وتدعم خلق فرص عمل جيدة، وتساعد على بناء المرونة الاقتصادية.

تحدد دراستنا الفرص الرئيسية لتسريع تقدم التكامل في المنطقة وتقديم للحكومات توصيات سياسية عملية.

تعد البنية التحتية للاتصال عنصراً أساسياً لتوسيع التجارة والاستثمار وتعزيز تنمية المهارات في الاتحاد من أجل المتوسط. وتسهل مشاريع النقل والطاقة عبر الحدود، مثل الطريق السريع الأديراتيكي-اليوني والربط الأوروبي-الأفريقي، التنقل داخل المنطقة، وتدعم تطوير أسواق الطاقة المتكاملة، وتساعد على خفض تكاليف تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات العامة والخاصة. ومع ذلك، لا يزال التجزؤ التنظيمي والصعوبات في حشد رأس المال الاستثماري الكافي يحدان من تطوير البنية التحتية، ويضعفان أداء النظم اللوجستية، ويضعفان إمكانات التجارة. يوصي التقرير باستخدام أوسع للأدوات المالية مثل اتفاقات الشراء، والاستثمارات في الأسهم، والتمويل المختلط لجذب استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، مما يساعد على زيادة استدامة هذه المشاريع. يمكن أن يؤدي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وضمان الاستقرار التنظيمي إلى زيادة التخفيف من مخاطر الاستثمار ودعم التنمية المستدامة للبنية التحتية عبر الحدود.

الاتحاد من أجل المتوسط هو موطن لإمكانات رأس المال البشري الهائلة. ارتفعت الهجرة السنوية من الاتحاد من أجل المتوسط إلى البلدان الأعضاء في كل من الاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا وإسرائيل) من حوالي 1.2 مليون في عام 2010 إلى 2.1 مليون في عام 2022. ويمكن للهجرة المدارة بشكل جيد أن تعزز التكامل الإقليمي وتدر الدخل، وتدعم مستويات معيشية أعلى للمهاجرين وبلدانهم الأصلية وبلدان المقصد. ويوصي تقريرنا بإعطاء الأولوية للشراكات والاتفاقيات ذات المنفعة المتبادلة التي تستجيب لاحتياجات بلدان المنشأ وبلدان المقصد من خلال معالجة البطالة المرتفعة وعدم تطابق المهارات والفروق في مستوى الدخل داخل المنطقة. تسهل شراكات المواهب بين الاتحاد الأوروبي مع مصر والمغرب وتونس مواءمة تنمية المهارات الأجنبية مع متطلبات سوق العمل المحلية من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، مع توفير فرص التنقل والتوظيف والتدريب على المهارات للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي. وسيوفر مجمع المواهب القادم للاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى تيسير توظيف مواطني الاتحاد الأوروبي من قبل أرباب العمل في الاتحاد الأوروبي، مزيداً من الزخم لهذه الجهود بمجرد اعتمادها.

تسلط هذه الطبعة الثانية الضوء على أن تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط يمكن أن يستفيد من تجديد الطموحات والإجراءات السياسية. ستواصل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية دعم هذه الجهود من خلال التحليلات القائمة على الأدلة وأفضل الممارسات السياسية، ومن خلال تعزيز الحوار السياسي الإقليمي، بالشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي، من أجل مستقبل مزدهر ومستدام للمنطقة.

ماتياس كورمان

الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مقدمة

تم إعداد تقرير "التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025" من قبل مديرية العلاقات العالمية والتعاون التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بقيادة المدير أندرياس شال، وبدعم المالي من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

وقد أعد التقرير بتوجيه استراتيجي من كارلوس كوندي، رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا (GRC/MEA). وترأس فريق الصياغة ماريا روزا لوناتا، كبيرة المستشارين في GRC/MEA، وضم مؤلفين من عدة مديريات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: روجر فوريس كاريون، وجيوفاني دي بونو، وسارة كيربي، وغاليا تريكي (GRC/MEA)؛ سيدا سيفجي، داملا حسيبراهيموغلو، وجنكيز أريكان (مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اسطنبول)؛ ليزا أندرسون بمشورة من جان كريستوف دومون (مديرية التوظيف والعمل والشؤون الاجتماعية، ELS)؛ ماتيج بيلك (مديرية التعليم والمهارات، EDU)؛ ماريو سيرفانتيس وتاسكو ساساكي، بدعم إحصائي من كي كاتو (مديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار، STI). ساهمت بلانكا مورينو-دودسون، الخبيرة الدولية والمديرة السابقة للأمم المتحدة، وأحمد كمال، الأستاذ المشارك في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر، في صياغة الفصلين 2 و 3 على التوالي، وقدموا المشورة بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والتمويل والاتصال في جميع أجزاء التقرير. وقد حظيت مساهمات ونصائح أليخاندرا ميدينا من مديرية الشؤون المالية والمؤسسية (DAF) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)؛ ونديم أيلاما من الوكالة الدولية للطاقة (IEA)؛ وأولاف ميرك من المنتدى الدولي للنقل (ITF) بتقدير كبير.

وقد حظي الدعم المقدم من محمد الرزاز، رئيس قطاع التنمية الاقتصادية والتوظيف في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، بتقدير كبير طوال فترة تنفيذ المشروع. يعرض التقرير آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء أمانة الاتحاد من أجل المتوسط أو GIZ/BMZ أو سلطات البلدان المعنية. الأسماء المستخدمة في التقرير للإشارة إلى أي إقليم أو مدينة أو منطقة لا تمس المصطلحات الرسمية المستخدمة من قبل أمانة الاتحاد من أجل المتوسط.

رحبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمساهمات كازا ميديترانيو، وهو اتحاد عام بقيادة وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، وكذلك مساهمات المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM) باري، المقر الإيطالي للمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط، التي شاركت وجهات نظرها وخبراتها بشأن البعد المحلي للتكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط.

تضمن إعداد التقرير مشاورات سياسية مع خبراء وطنيين ودوليين، نُظمت بفضل الدعم اللوجستي الذي قدمته نادبة كامل الدين، منسقة مشروع GRC/MEA. وتشكر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشدة المديرية العامة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج (DG MENA) التابعة للمفوضية الأوروبية والمديرية العامة للتجارة والأمن الاقتصادي (DG Trade) على دعمهما ومساهمتهما خلال المشاورات، إلى جانب المديرية العامة الأخرى المشاركة. وتعرب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن امتنانها لجميع الذين شاركوا في المشاورات السياسية لتعليقاتهم القيمة. وترد القائمة الكاملة في الملحق أ.

ويشكر فريق الصياغة ويليام تومبسون، رئيس قسم أوراسيا، وكذلك أوامور جوكسي، وبنوا ديشاري، وستيفاني ليزو، وهانا ألجيفيتش من قسم جنوب شرق أوروبا، بقيادة مارزينا كيسيلفسكا، على مراجعتهم المتعمقة لمسودات الفصول. كما استفادت الورقة من تعليقات جين ستايسي وجولي ريمان من مركز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمناطق والمدن (CFE)؛ وسيلفيا سوريسكو وسيمري بالابان وجين كورينيك من مديرية التجارة والزراعة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (TAD).

تم تحرير التقرير النهائي بقلم كريس ماركوارت. وأعدته للنشر ميرال جيديك وإميلي ديري، بدعم من روبرت أكام، رئيس قسم الاتصالات في GRC، وصوفي إليوت، مسؤولة الاتصالات في GRC/MEA. ونوجه شكرنا الجزيل إلى محمد بركة ورومان جيرار وإيشا كوليسور وكثرة زكرياء على دعمهم في الترجمة إلى اللغتين العربية والفرنسية.

جدول المحتويات

3	مقدمة من اعداد الاتحاد من أجل المتوسط
4	مقدمة من اعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
5	مقدمة
8	دليل القارئ
10	ملخص تنفيذي
13	مقدمة: نحو أجندة إيجابية
15	1 التجارة
16	ما رصدناه منذ تقرير عام 2021
19	عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟
22	المؤشر T1. اتفاقيات التجارة التي تغطي السلع والخدمات
28	المؤشر T2. مؤشرات تيسير التجارة
35	المؤشر T3. التجارة البيئية في مجال السلع
51	المؤشر T4. التجارة في القيمة المضافة
61	المؤشر T5. التجارة والتوظيف
66	المؤشر T6. التجارة الرقمية
74	المراجع
75	2 المالية
76	ما رصدناه منذ تقرير عام 2021
77	عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟
81	المؤشر F1. تطوير الأسواق المالية
87	المؤشر F2. النظام المصرفي
93	المؤشر F3. تدفقات الاستثمار في المحافظ
99	المؤشر F4. التحويلات المالية وتكاليفها
104	المؤشر F5. مركز الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته
113	المؤشر F6. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر
116	المؤشر F7. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجور
119	المراجع
121	3 البنية التحتية
122	ما رصدناه منذ تقرير عام 2021
124	عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟
128	المؤشر I1. المشاريع العابرة للحدود في مجال النقل

133	المؤشر I2. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل
137	المؤشر I3. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
143	المؤشر I4. مؤشر الارتباط بخطط الملاحة البحرية المنتظمة
147	المؤشر I5. زمن مكوث الواردات والصادرات
152	المؤشر I6. المشاريع العابرة للحدود في مجال الطاقة
156	المؤشر I7. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء
160	المؤشر I8. تدفقات تجارة الكهرباء
163	المؤشر I9. توليد الكهرباء
167	المؤشر I10. الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المركبة
170	المؤشر I11. الاشتراكات في النطاق العريض الثابت
175	المؤشر I12. اشتراكات النطاق العريض المتنقل
178	المراجع

180

4 تنقل الأشخاص

181	ما رصدناه منذ تقرير عام 2021. التحديات والفرص المتعلقة بالتنقل
182	عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟
185	المؤشر M1. تدفقات الهجرة
190	المؤشر M2. مخزون الهجرة
197	المؤشر M3. اتفاقيات وأطر ومشاريع التنقل
205	المؤشر M4. السياحة
211	المؤشر M5. متطلبات التأشيرة للسياحة والأعمال
219	المراجع

220

5 البحث والتعليم العالي

221	ما رصدناه منذ تقرير عام 2021
223	عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟
225	المؤشر R1. الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
229	المؤشر R2. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
233	المؤشر R3. الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير من الخارج
235	المؤشر R4. الباحثون والكوادر الأكاديمية
238	المؤشر R5. النشر المشترك
241	المؤشر R6. البراءات المشتركة
244	المؤشر R7. تنقل الطلبة في مرحلة التعليم العالي
248	المؤشر R8. التمويل والمشاركة في برنامج إيراسموس+
251	المؤشر R9. تنقل المتعلمين والكوادر الأكاديمية المدعوم من برنامج إيراسموس+
255	المؤشر R10. برامج الاتحاد الأوروبي لتنقل الباحثين
261	المؤشر R11. التمويل والمشاركة في برامج هورايزن
267	المراجع

269

Annex A. قائمة المشاركين في المشاورات المتعلقة بالسياسات

270

Annex B. البعد المحلي للتكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: التعاون بين أليكانتي ووهرا

272

Annex C. البعد المحلي للتكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: التعاون بين المجتمعات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط

دليل القارئ

نهج الرصد

يرصد التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025: التقرير المرحلي التكامل في المنطقة الأوروبية ومتوسطة، بهدف تقديم توصيات سياسية قائمة على الأدلة تعزز التكامل كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية. وتحلل فصول التقرير المرحلي على التوالي أبعاد التكامل الاقتصادي الخمسة في نطاق عملية الرصد، وهي التجارة، والتمويل، والهيكل الأساسية، وحركة الأشخاص، والبحث والتعليم العالي.

يعكس اختيار المؤشرات لكل بعد الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وأهمية التدابير المحددة لمراقبة التكامل في الاتحاد من أجل المتوسط. ويستند التقرير المرحلي إلى التحليل المقدم في الطبعة الأولى، التي نشرت في عام 2021، واستخدمه كأساس مع تحديث الإطار التحليلي حسب الحاجة للنظر في التطورات الأخيرة والطبيعة المتطورة لسياق التكامل الإقليمي. الهدف هو ضمان بقاء النتائج ذات صلة لإبلاغ صانعي السياسات في جميع أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. ومن المهم أن الاختيار النهائي للمؤشرات ناتج أيضا عن اعتبارات تتعلق بالتغطية الجغرافية ونوعية البيانات، ومدى ملاءمتها وتوافرها، والسهولة النسبية في تفسير النتائج.

المصادر الرئيسية وقواعد البيانات

يستخدم التقرير بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والوكالات الدولية الأخرى ذات الولاية والموارد والخبرات لجمع البيانات الوطنية حول مؤشرات محددة. وترد قواعد البيانات الرئيسية في الجداول التي تعرض مؤشرات الرصد الرئيسية. عندما لا تغطي قواعد البيانات الدولية بلدا واحدا أو أكثر من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ولكن توجد بيانات في قواعد البيانات الوطنية، يتم استخدامها كمكمل لتوسيع التغطية القطرية، شريطة أن تشير البيانات الوصفية إلى الاتساق الكافي مع قاعدة البيانات الدولية المرجعية.

النطاق الجغرافي

يركز التقرير المرحلي بشكل أساسي على التحليل والبيانات المتعلقة بالدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. يتم تطوير التحليل أيضا على مستوى المناطق الفرعية داخل الاتحاد من أجل المتوسط.

وعندما يكون ذلك ممكنا، يتم تقديم البيانات أيضا لدول مجلس التعاون الخليجي، لتعكس أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية المتنامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع نطاقا وفي العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الآخرين. وبناء على ذلك، أدرجت البيانات ذات الصلة بهذه البلدان لتوفير تقييم أكثر شمولاً للديناميات الإقليمية، مع تسليط الضوء على الاتجاهات الناشئة.

ويستخدم التقرير التعاريف التالية للمناطق والمناطق الفرعية.

المنطقة الأوروبية ومتوسطة للاتحاد من أجل المتوسط	ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وموريتانيا وموناكو والجبل الأسود والمغرب ومقدونيا الشمالية والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس. تركيا؛ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة. تتمتع ليبيا بصفة مراقب.
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا داخل الاتحاد من أجل المتوسط الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس.
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقا	تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.
شمال أفريقيا	الجزائر، مصر، موريتانيا، المغرب، تونس.
غرب البلقان	دول غرب البلقان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.
الشام	لبنان، السلطة الفلسطينية، الأردن، سوريا.
أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية (CESEE)	الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط: بلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.
دول مجلس التعاون الخليجي	البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة

رموز الدول

تستخدم الأرقام الواردة في هذا المنشور رموز ISO (ISO3) لأسماء البلدان كما هو موضح أدناه.

رمز ISO	بلد	رمز ISO	بلد
DZA	الجزائر	LBN	لبنان
ALB	ألبانيا	LBY	ليبيا
ARE	الإمارات العربية المتحدة	LTU	لتوانيا
AUT	النمسا	LUX	لوكسمبورج
BHR	البحرين	MAR	المغرب
BEL	بلجيكا	MCO	إمارة موناكو
BIH	البوسنة والهرسك	MKD	جمهورية مقدونيا الشمالية
BRA	البرازيل	MLT	مالطا
BGR	بلغاريا	MNE	الجبل الأسود
CAN	كندا	MRT	موريتانيا
HRV	كرواتيا	NLD	هولندا
CYP	قبرص	OMN	عمان
CZE	جمهورية التشيك	POL	بولندا
DNK	الدانمارك	PRT	البرتغال
DJI	جيبوتي	QAT	قطر
EGY	مصر	ROU	رومانيا
EST	إستونيا	SAU	المملكة العربية السعودية
FIN	فنلندا	SRB	صربيا
FRA	فرنسا	SVK	سلوفاكيا
DEU	ألمانيا	SYR	سوريا
LVA	لاتفيا		

ملخص تنفيذي

في العام الذي يصادف الذكرى الثلاثين لعملية برشلونة لتعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية، يقدم تقرير "التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025" نتائج ورؤى حول حالة التكامل في المنطقة وتوصيات لسياسات قابلة للتنفيذ من أجل المضي قدماً نحو الأهداف المشتركة.

يركز التحليل على التطورات التي حدثت منذ عام 2021، عندما تم الانتهاء من إعداد أول تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقيس التقدم المحرز في التكامل في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM). ويظهر التقرير أن التكامل في المنطقة التي يشكلها الاتحاد من أجل المتوسط يتقدم ولكنه لا يزال دون إمكاناته في مختلف الأبعاد الاقتصادية، بسبب التحديات المستمرة التي تواجه حركة البضائع والخدمات ورأس المال والأشخاص والأفكار. وفي الوقت نفسه، يلاحظ هذا التقرير التكامل المتزايد بين أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) الأوسع، حيث أصبحت دول الخليج، على وجه الخصوص، من المساهمين الرئيسيين في الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وبالفعل، يبلغ عدد سكان الاتحاد من أجل المتوسط حوالي 800 مليون نسمة، يمثلون 9.8٪ من سكان العالم في عام 2024؛ ويجعل تاريخ المنطقة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي دورها في مجال الاتصال والتجارة العالمية، بما في ذلك تجارة موارد الطاقة، دوراً بالغ الأهمية.

حالة التكامل الإقليمي في عام 2025

شهدت التجارة الإقليمية في السلع داخل الاتحاد من أجل المتوسط نمواً، مع وجود مؤشرات على تحول نحو تجارة ذات قيمة مضافة أعلى وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية

تمثل التدفقات التجارية لمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط حصة كبيرة من الاقتصاد العالمي، حيث ستشكل بحلول عام 2023 ما نسبته 31٪ من الصادرات العالمية، بقيمة تزيد على 7 تريليونات دولار أمريكي. داخل المنطقة، في حين تظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري المهيمن، فإن التكامل التجاري بين أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الآخرين، ولا سيما تركيا واقتصادات غرب البلقان وشمال أفريقيا، قد تعمق بشكل خاص في أعقاب جائحة كوفيد-19. ويتجلى هذا التكامل بوضوح في تجارة السلع وفي دمج القيمة المضافة ذات المنشأ من الاتحاد من أجل المتوسط في صادرات الاتحاد الأوروبي واقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى، مما يعكس روابط أوثق في سلسلة القيمة عبر المنطقة، ربما تكون الجائحة قد عززتها. كما أن هناك تحولاً واضحاً في تكوين التجارة نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل الآلات والكيماويات، إلى جانب النمو المزدهر في التجارة الرقمية في جميع أنحاء المنطقة. ويؤكد هذا الاتجاه تحليل الميزة النسبية المكشوفة من عام 1996 إلى عام 2023. والأهم من ذلك، أن التحليل يكشف عن مسار متنوع للتنمية الصناعية على المستوى الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة. ففي حين أن بعض الاقتصادات تتقدم بنجاح - حيث اكتسب المغرب ميزة تنافسية في قطاعات التكنولوجيا الفائقة مثل قطع غيار الطائرات، واكتسبت مقدونيا الشمالية ميزة تنافسية في المنتجات الكيماوية - عززت اقتصادات أخرى تخصصها في الصناعات الأكثر تقليدية. ويبرز هذا الاختلاف مشهداً تنافسياً أكثر تعقيداً يتميز بمستويات متفاوتة من الديناميكية الصناعية داخل الاتحاد من أجل المتوسط.

مع ذلك، تركز الاتفاقيات التجارية بين اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط بشكل أساسي على السلع، على الرغم من الأهمية المتزايدة للخدمات والتجارة الرقمية. كما أن الصعوبات التي تواجهها بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الامتثال لمتطلبات الاستدامة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الصادرات تشكل تحدياً يؤثر على إمكانية التنويع الاقتصادي والمشاركة بشكل أكبر في سلاسل القيمة الإقليمية.

التوصيات الرئيسية

- وضع اتفاقيات تجارية من الجيل الجديد تشمل الخدمات والاستثمار والتجارة الرقمية والتعاون التنظيمي، إلى جانب الجهود الرامية إلى تحديث الاتفاقيات القائمة وإنفاذها. ومن الأهمية بمكان مواصلة تحسين تيسير التجارة، الأمر الذي يتطلب تعزيز التعاون الحدودي - الداخلي والخارجي على السواء - والرقمنة والاعتراف المتبادل بالمعايير وزيادة الشفافية. وينبغي أن تشجع السياسات التنويع الاقتصادي نحو أنشطة ذات قيمة أعلى وتدعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية للسلع والخدمات على السواء.

لا يزال التنمية المالية والتكامل داخل الاتحاد من أجل المتوسط مجزأين، مما يعكس التفاوتات الاقتصادية والمؤسسية والجغرافية

لا تزال القطاعات المالية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط متباينة إلى حد كبير، مما يعكس اختلاف مستويات التنمية والتكامل. غير أن السمة المشتركة بينها هي هيمنة التمويل المصرفي. ويظهر محدودية الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة والقيود المالية المستمرة بشكل خاص في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلقان الغربي، حيث لا تزال أسواق رأس المال متخلفة نسبياً مقارنة بالاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، لا تزال البيئة التنظيمية في العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط تعوق تنمية الأسواق المالية، مما يحد من الاستثمار عبر الحدود والابتكار في الخدمات المالية.

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مرنة بشكل عام في جميع أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، مع وجود اختلافات ملحوظة بين المناطق الفرعية خلال الفترة 2013-2023، حيث بلغ متوسطها 2.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و 6.1٪ في غرب البلقان. وتعكس هذه التفاوتات إلى حد كبير التحديات المستمرة في مجال الحوكمة والحوافز التنظيمية وعدم الاستقرار السياسي التي تؤثر على ثقة المستثمرين، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأصبحت تدفقات التحويلات المالية، التي تتجاوز الآن الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية في العديد من اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، مصدراً حيوياً للتمويل الخارجي.

التوصيات الرئيسية

- ينبغي على الحكومات تنفيذ إصلاحات لتعزيز الأسواق والمؤسسات المالية. ولا يزال من الضروري إجراء مزيد من الإصلاحات لمعالجة التجزئة المالية وتسهيل تدفقات رأس المال عبر الحدود، إلى جانب تعزيز تدابير التخفيف من المخاطر وتحسين إطار السياسة الاحترازية الكلية.
- تعزيز تنوع القطاع المالي على نطاق أوسع. يعد تشجيع الأدوات المالية البديلة لتكملة التمويل المصرفي، مثل أسواق الأسهم والسندات الشركاتية، أمراً بالغ الأهمية لدعم تنمية القطاع الخاص.
- تخفيف القيود التنظيمية لتحسين أطر الاستثمار. يمكن أن يؤدي تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبسيط إجراءات الموافقة، وإزالة الحواجز أمام المشغلين والعمليات الأجنبية إلى تحقيق فوائد جمة.

لا تزال التحديات التي تواجه تطوير البنية التحتية للربط في الاتحاد من أجل المتوسط مستمرة، لا سيما في الشاطئ الجنوبي، مما يؤدي إلى إضعاف أداء الأنظمة اللوجستية والتأثير على إمكانات التجارة

لا تزال الحاجة إلى زيادة الاستثمار لتحسين البنية التحتية للاتصال في الاتحاد من أجل المتوسط، والتي تم تسليط الضوء عليها بالفعل في تقرير عام 2021، أولوية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا يزال التجزؤ التنظيمي، وتعقيد تنسيق المشاريع العابرة للحدود، وصعوبات تعبئة رأس المال الاستثماري، تعوق تطوير البنية التحتية الإقليمية. كما أن هيمنة الجهات الفاعلة الحكومية ومحدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، تحد من مشاركة القطاع الخاص وتمويله.

وباستثناءات قليلة، كانت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بطيئة في تطوير بنية تحتية جديدة للنقل والطاقة. وقد تطورت البنية التحتية الرقمية، ولكن في اقتصادات غرب البلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يزال توسع البنية التحتية للنطاق العريض محدوداً، مما يؤخر أيضاً نشر البنية التحتية الذكية في أنظمة النقل والطاقة.

مع ذلك، فإن تحسين البنية التحتية من شأنه أن يدعم أنظمة لوجستية أفضل أداءً، وهي أنظمة أساسية لنمو التجارة وتطوير سلاسل التوريد الإقليمية. كما أن النقل البري للبضائع في الاتحاد من أجل المتوسط لا يزال يعتمد بشكل كبير على البنية التحتية للطرق. ومن شأن تطوير شبكات النقل متعدد الوسائط، التي تدمج الطرق والسكك الحديدية والربط البحري، وتحسن الاتصال بمراكز الإنتاج، أن يساعد على تحسين المسارات وتعزيز الاستدامة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وفي الواقع، تسببت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بنسبة 13.4٪ من انبعاثات النقل العالمية، مما يعكس زيادة بنسبة 40٪ منذ عام 1990، ويؤكد الحاجة الملحة إلى تسريع جهود إزالة الكربون في قطاع النقل.

وإلى جانب النقل، يمثل التحول الأخضر فرصة لتعميق التكامل الإقليمي للبنية التحتية. وتُهمد مشاريع مثل ELMED و GREGY الطريق لتبادل الطاقة عبر البحر الأبيض المتوسط وترسخ مكانة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمساهم رئيسي محتمل في تحول أوروبا إلى الطاقة النظيفة.

التوصيات الرئيسية

- المشاركة في منصات التعاون الإقليمي، على سبيل المثال، المنصات الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط حول ربط النقل والطاقة، ومجموعة العمل المعنية بالتجارة والاستثمار التابعة لبرنامج القدرة التنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنتدى الأسواق الناشئة الجديد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتعزيز الثقة والتنسيق والتعاون فضلاً عن اتساق السياسات لجهود الاتصال، لمواءمة المعايير والتخطيط عبر الحدود وتعزيز استمرارية شبكات البنية التحتية وسلاسل التوريد من خلال التعاون اطر.

- **تطوير مشاريع البنية التحتية التي تدعم إزالة الكربون وتحسين كفاءة الطاقة.** مع توقع ارتفاع الطلب على الكهرباء على جانبي البحر الأبيض المتوسط في السنوات القادمة، يجب على البلدان في جميع أنحاء الاتحاد من أجل المتوسط السعي إلى دعم تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، خاصة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، ودمج المنطقة دون الإقليمية في شبكات الطاقة المحلية والإقليمية. يعد اعتماد الخطط الرئيسية للوجستيات الوطنية التي تتضمن تعدد الوسائط والنظرة الشاملة لشبكات النقل أمراً ضرورياً للنمو الاقتصادي المستدام والتكامل الإقليمي.
- **تعزيز البنية التحتية للبرودباند عبر جنوب البحر الأبيض المتوسط**، وتوسيع البنية التحتية للاتصالات عالية السرعة على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال مشاريع مثل كابل ميدوسا البحري، أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الاتصال بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

استمر التنقل داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط في الارتفاع، مدعوماً بالضغط الديموغرافي وعدم تطابق سوق العمل والتفاوتات الاقتصادية

ازدادت الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط بشكل مطرد على مدى العقدين الماضيين، مع انتعاش التدفقات بعد جائحة كوفيد-19. في جنوب البحر الأبيض المتوسط، يواجه عدد متزايد من السكان في سن العمل بطالة مستمرة بين الشباب وعدم توافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل. تهدف مبادرات الاتحاد الأوروبي، مثل شراكات المواهب، إلى تسهيل مواءمة تنمية المهارات الأجنبية مع متطلبات سوق العمل المحلي، لصالح جميع البلدان المعنية. ويحقق التنفيذ الأولي لهذه البرامج المشتركة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتائج واعدة. ويمكن أن يؤدي زيادة عدد المستفيدين إلى تعزيز التأثير على أسواق العمل وإدارة تنقل اليد العاملة.

بشكل عام، لا تزال التنقلات عبر الحدود تحدث في سياق التفاوتات في متطلبات الحصول على التأشيرات من قبل دول الاتحاد من أجل المتوسط. وقد شكلت التحديات السياسية والاجتماعية والبيئية بشكل متزايد ديناميات التنقل في جميع أنحاء المنطقة. والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن السياحة لا تزال تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط غير الأوروبية، إلا أن عدم الاستقرار والصراعات الإقليمية خلال الفترة قيد المراقبة قد قللت من الأثر الاقتصادي لهذا القطاع.

التوصيات الرئيسية

- **تعزيز إدارة هجرة اليد العاملة** من خلال المراقبة الدقيقة لتدفقات الهجرة وإعطاء الأولوية للشراكات والاتفاقيات التي تدعم تنمية المهارات وتستجيب لاحتياجات بلدان المنشأ وبلدان المقصد.
- **يجب على الحكومات تعزيز الممارسات السياحية المسؤولة** لتحسين استخدام الموارد الطبيعية، والتخفيف من الآثار البيئية، وتحقيق التوازن بين نمو السياحة والاستدامة طويلة الأجل.

التعليم العالي والبحث العلمي يكتسبان أهمية متزايدة في التكامل الإقليمي والتعاون الدولي، لكن تطورها لا يزال غير متوازن بشكل كبير في جميع أنحاء الاتحاد من أجل المتوسط.

في حين أن الاتحاد الأوروبي قد أنشأ أطر عمل قوية وممولة جيداً تدعم التعاون عبر الحدود والمعايير المنسقة والتنقل المؤسسي، لا تزال بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه عوائق هيكلية ومالية تحول دون مشاركتها بشكل فعال. وتعكس هذه التفاوتات عدم المساواة على نطاق أوسع في مستويات الاستثمار والبنية التحتية والقدرات المؤسسية، مما يحد بدوره من فرص التعاون والتنمية المتبادلة. وتعتبر الأنماط الحالية للتنقل والشراكة غير متكافئة إلى حد كبير، حيث تهيمن عليها التدفقات الخارجة من الجنوب وتشكلها برامج الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، تظهر ديناميات النوع الاجتماعي في التنقل صورة مختلطة: فمشاركة النساء آخذة في الازدياد وتفوق أحياناً مشاركة الرجال في سياقات معينة، ولكن لا تزال هناك فجوات، لا سيما في بلدان شمال أفريقيا.

التوصيات الرئيسية

- **تعزيز القدرة على التعاون الإقليمي من خلال زيادة التمويل العام للتعليم العالي والبحوث**، لا سيما في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تنفق القليل نسبياً على البحث والتطوير والابتكار، مع خلق حوافز للباحثين والجامعات والشركات للمشاركة في برامج التمويل الدولية. يجب على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص زيادة الاستثمار في تعليم الدكتوراه والأكاديميين الشباب لتعزيز القوى العاملة البحثية، مع تعزيز مهن المرأة في الأوساط الأكاديمية من خلال تحسين ظروف العمل وعمليات التقدم الوظيفي.
- **يجب على الحكومات تعزيز فرص التعليم والتنقل البحثي**، فضلاً عن التبادلات الافتراضية والتنقل قصير الأجل. سيساعد تنفيذ أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط للاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات في التعليم العالي على تحسين الاعتراف بالمؤهلات وتبادل المعلومات بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

مقدمة: نحو أجندة إيجابية

يهدف هذا التقرير إلى المساهمة في تحديد جدول أعمال سياسي سليم لتعزيز التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM). تقدم النتائج والاعتبارات السياسية الواردة في التقرير الدعم لحكومات دول الاتحاد من أجل المتوسط لوضع سياسات قابلة للتنفيذ من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة أوروبا والمتوسط.

يركز هذا التقرير على التطورات التي طرأت منذ عام 2021، عندما تم الانتهاء لأول مرة من هذه العملية نفسها لرصد التكامل الإقليمي. ويقوم بذلك من خلال تحليل مؤشرات مختارة تتوافق مع أحدث الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وترتبط بالسياق المحدد لمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وعلى وجه الخصوص، المراحل المتنوعة للتطورات الاقتصادية في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ووجود منطقة متكاملة بالفعل داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط - الاتحاد الأوروبي (EU) ومجموعة من البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي دول غرب البلقان.

السياق الذي تجري فيه عملية التكامل الاقتصادي بين أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط معقد ويشكل خلفية أساسية للتحليل. منذ عام 2021، تعرضت المنطقة لصدمات شديدة، لا سيما الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا الذي كان له تأثير اقتصادي كبير، مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد وتقويض الأمن الغذائي والطاقة والأسعار، فضلاً عن الصراعات المستمرة في الشرق الأوسط التي زادت من عدم الاستقرار الجيوسياسي بحيث أثرت على الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود والحفاظ على جاذبية الاستثمار وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي.

في السنوات الأخيرة، شكلت تطورات أخرى السياق الذي استندت إليه عملية التكامل. ومن أهم هذه التطورات تعزيز دور دول الخليج في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، مع تكثيف التبادلات مع دول الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي. في عام 2022، وضع الاتحاد الأوروبي أول استراتيجية له لمنطقة الخليج، وهي "الشراكة الاستراتيجية مع الخليج"، التي تعكس زيادة إمكانات التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الست في القضايا ذات الاهتمام المشترك، من تغير المناخ وأمن الطاقة، إلى زيادة التجارة والاستثمار، إلى التحول الأخضر والرقمي والاتصال؛ وقبل كل شيء، العمل معاً لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، اتفق الطرفان خلال القمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، التي عقدت في أكتوبر 2024، على تعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج من خلال استكشاف إمكانية إعادة إطلاق المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، التي توقفت في عام 2008، ومن خلال تطوير أطر عمل ثنائية مناسبة للتجارة والاستثمار في الوقت نفسه. في ربيع عام 2025، أطلق الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة رسماً مفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة ثنائية في خطوة تجسد التكامل المتعمق الحالي بين الاتحاد من أجل المتوسط ودول الخليج. اعترافاً بتكثيف العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد من أجل المتوسط، وسع هذا التقرير نطاق تحليله للاتجاهات والاعتبارات السياسية ليشمل دول الخليج.

فيما يتعلق بأنماط التكامل الاقتصادي، هناك تطور ثان مهم يتعلق بجهود التكامل على مستوى القارة الأفريقية وأثارها على بلدان شمال أفريقيا الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وما وراءه. ويهدف تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا من خلال تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية ومكانة أفريقيا التجارية في السوق العالمية. وبناءً على ذلك، يأخذ تحليل التكامل التجاري في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط في هذا التقرير في الاعتبار الأنماط التجارية الجديدة مع القارة الأفريقية.

أصبحت أهمية البنية التحتية للاتصال في تسهيل العلاقات بين أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط أمراً محورياً. وينظر صانعو السياسات في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط اليوم إلى شبكات الاتصال عالية الجودة والمستدامة على أنها عامل أساسي لتعزيز التجارة والاستثمار، ولكن أيضاً لزيادة التعاون في مجال البحث والابتكار وتنمية المهارات، والتنوع الاقتصادي في اقتصادات جنوب البحر الأبيض المتوسط حيث لا يزال هذا الأمر يمثل أولوية. يستكشف هذا التقرير التقدم المحرز في البنية التحتية للنقل والطاقة والرقمية، والترابط بينها، مع الاعتراف بأهمية الاتصال في تحقيق التكامل. كما أن التحول الأخضر قد خلق فرصاً إضافية لتعميق التكامل الاقتصادي عبر البحر الأبيض المتوسط. قد أدت الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي بشأن التحول الأخضر إلى تسريع الاستثمارات في الطاقة المتجددة والبنية التحتية، بما يتصل بوفرة إمكانات الطاقة المتجددة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

هناك إدراك في جميع أنحاء المنطقة للحاجة إلى إدارة أنماط الهجرة بشكل أفضل. يلاحظ هذا التقرير تطور نماذج جديدة لحركة الأشخاص وفرص الهجرة القانونية - ولا سيما برامج الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمهاجرين والمواهب. تجمع هذه البرامج بين احتياجات البلدان المستقبلة والموفرة للمهاجرين من خلال تخصيص موارد لتنمية المهارات وفرص العودة إلى بلدان المنشأ، لتجنب هجرة الأدمغة التي تؤثر على بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إن تعزيز التعاون أمر أساسي وكل جهد مهم. يقدم هذا التقرير لمحة عن كيفية عمل المجتمعات المحلية في مختلف بلدان الاتحاد من أجل المتوسط معاً لحل المشاكل وتحقيق الأهداف المشتركة (الملحقان أ و ب). وهي تظهر أن طموح التكامل في منطقة أوروبا والمتوسط يمكن تعزيزه على جميع المستويات .

في سياق يتسم بالصراعات المستمرة في الشرق الأوسط وعدم اليقين الجيوسياسي، يؤكد هذا التقرير بوضوح على أهمية وجود أجندة إيجابية للتكامل الاقتصادي في الاتحاد من أجل المتوسط .

في هذا السياق، وبناءً على أجندة 2021 للبحر الأبيض المتوسط، تم وضع ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط بهدف تعميق الالتزام الاستراتيجي والسياسي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط: ليس فقط من خلال الحوار السياسي والمبادرات السياسية، ولكن أيضاً من خلال تعزيز المبادرات الملموسة ذات الاهتمام المشترك. من خلال مجموعة من الإجراءات، يهدف الميثاق إلى تحقيق شراكة بين أطراف متساوية، وبمرور الوقت، إلى إقامة فضاء مشترك للسلام والازدهار والاستقرار، وتعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية، مما سيكون له في نهاية المطاف تأثير إيجابي دائم على سكان المنطقة وشركاتها ومجتمعاتها. سيتم تقديم الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط في خريف عام 2025.

1 التجارة

يقدم الجزء الأول من هذا الفصل تحليلاً عاماً للتقدم المُحرز في مسار التكامل التجاري منذ التقرير المرحلي لعام 2021، ويعرض التوصيات السياسية ذات الصلة. في حين يستعرض الجزء الثاني المؤشرات التي تدعم التحليل والتوصيات مؤشراً بمؤشر:

- المؤشر T1. اتفاقيات التجارة التي تغطي السلع والخدمات
 - المؤشر T2. مؤشرات تيسير التجارة
 - المؤشر T3. التجارة البينية في مجال السلع
 - المؤشر T4. التجارة في القيمة المضافة
 - المؤشر T5. التجارة والتوظيف
 - المؤشر T6. التجارة الرقمية
-

دور التجارة في التنمية الاقتصادية

هناك إقرار واسع منذ زمن طويل بأهمية التجارة الدولية كمحرك قوي للنمو الاقتصادي. إذ تنص اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الموقعة سنة 1960، على ضرورة توسيع التجارة العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن للتجارة، من خلال تمكين البلدان من التخصص في السلع والخدمات التي تمتلك فيها أفضلية نسبية، أن تؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد وزيادة في الإنتاجية العامة. وبمقدور التجارة أيضاً أن تعزز نشر التكنولوجيا والمعرفة، ما يحفز الابتكار والتنمية الاقتصادية. وأبرزت الأدبيات الاقتصادية الأثر الإيجابي للتجارة على النمو الاقتصادي، مشيرة إلى قدرة التجارة على مساعدة البلدان النامية على اللحاق بالبلدان المتقدمة وتعزيز الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل. كما يمكن للمنافسة التي تخلقها التجارة الدولية أن تحفز البلدان على تطوير مؤسسات أفضل، ما يعزز الأداء الاقتصادي بشكل أكبر.

مع ذلك، ورغم قدرة التجارة على جلب منافع عامة للاقتصاد، من المهم الإقرار بأن هذه المكاسب لا تُوزَّع بالضرورة بشكل عادل. إذ يستفيد المستهلكون من انخفاض الأسعار وتنوع أكبر في السلع، بينما قد تصبح الشركات المعرضة للمنافسة الأجنبية أكثر إنتاجية وابتكاراً؛ فالتجارة بالفعل عامل مؤثر في تحسين الإنتاجية الإجمالية. لكن في بعض القطاعات، قد تؤدي التجارة أيضاً إلى فقدان وظائف وتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. فهناك حاجة إلى سياسات محددة الهدف تضمن تقليص تكاليف التجارة وتقاسم مكاسبها بشكل أكثر إنصافاً لمواجهة هذه التحديات. وقد يشمل ذلك طيفاً واسعاً من التدابير، بدءاً من برامج إعادة تدريب العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب المنافسة التجارية، مروراً بالاستثمارات في البنية التحتية في المناطق المتضررة من تحرير التجارة، ووصولاً إلى شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة.

رصد التكامل التجاري في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. تُوفّر مجموعة المؤشرات المختارة، من T1 إلى T6، لمحة عامة عن عوامل التكامل التجاري الإقليمي. وتشمل هذه المؤشرات تأثير الاتفاقيات التجارية على السلع والخدمات، وتطوّر تدابير تيسير التجارة، ومستوى التجارة البينية في السلع، والقيمة المضافة لكل بلد في التجارة الإقليمية، وأثار ذلك على التوظيف والأجور في قطاعات التصدير حسب الجنس والصناعة، والتجارة الرقمية.

ما رصدناه منذ تقرير عام 2021

منذ نشر التقرير المرحلي لعام 2021، شهدت ديناميات التجارة العالمية تحولات كبيرة، عززت الاتجاهات طويلة الأمد، وعكست، في الوقت ذاته، تعقيدات جديدة تؤثر في مسار التكامل الإقليمي. وتشير الاتجاهات الدولية، بالتوازي مع الديناميات الإقليمية الخاصة، إلى تطوّرات في أنماط تكامل التجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط. وتبيّن الأدلة إعادة توجّه متزايدة من جانب الاتحاد الأوروبي نحو شركاء تجاريين ضمن الاتحاد من أجل المتوسط، سواء في مجال تجارة السلع أو في إدماج القيمة المضافة ذات المنشأ المتوسطي في صادرات الاتحاد الأوروبي، وذلك بخلاف ما لوحظ في تقرير عام 2021.

وبالتوازي مع ذلك، تُواصل العديد من اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بناء روابط أقوى في مجال التجارة وسلاسل القيمة فيما بينها، ما يؤكد نمطاً مستمراً من التقارب الاقتصادي بين مختلف المناطق الفرعية داخل الاتحاد من أجل المتوسط. فعلى سبيل المثال، أظهرت اقتصادات البلقان الغربية وشمال إفريقيا وتركيا نمواً مستداماً في صادراتها إلى شركاء آخرين ضمن الاتحاد من أجل المتوسط من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي. كما تستخدم عدة اقتصادات ضمن الاتحاد من أجل المتوسط بشكل متزايد مدخلات منجزة داخل المنطقة في منتجاتها المصدرة.

وسرّعت جائحة كوفيد-19 بشكل ملحوظ وتيرة اعتماد التجارة الرقمية في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، ممّا أدى إلى زيادة واضحة في تبادل الخدمات المقدمة رقمياً. ويشمل ذلك نمواً في مجالات مثل خدمات الحاسوب، والمالية، والأنشطة التجارية المتنوعة، إلى جانب تركيز متزايد على تجارة الملكية الفكرية.

علاوة على ذلك، لا تزال تركيبة التجارة البينية في السلع داخل الاتحاد من أجل المتوسط تتطور، مع وجود دلائل على تحول هيكلي نحو صناعات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. فقد شهدت التجارة البينية في مجالي الآلات والمواد الكيميائية، على سبيل المثال، نمواً قوياً، ما يشير إلى مشاركة أكبر للاتحاد من أجل المتوسط في سلاسل القيمة المضافة العالية.

لا تزال الاتفاقيات التجارية الإقليمية تركز على تجارة السلع

تظلّ التجارة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما التبادلات عبر البحر الأبيض المتوسط وجنوبه وشرقه، خاضعة بشكل كبير لاتفاقيات تتعلق بالسلع. ورغم تركيز الاتفاقيات التجارية التقليدية على تبادل السلع بالأساس، إلا أن الاقتصاد العالمي الحديث بات مدفوعاً بشكل متزايد بتبادل الخدمات. وأصبحت الخدمات، من الخدمات المالية والاتصالات إلى التعليم والرعاية الصحية، محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي. فبينما انخفضت التجارة العالمية بنسبة 5% في عام 2023، سجّلت تجارة الخدمات ارتفاعاً بنسبة 8% (UNCTAD, 2024^[1]).

وتؤخذ تجارة الخدمات في الاعتبار ضمن الأطر الإقليمية، مثل اتفاقية أغادير، وفي المفاوضات الثنائية الجارية، على غرار المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وبين الاتحاد الأوروبي وتونس. وتعكس اتفاقيات الاستقرار والشرابة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البلقان الغربية نهجاً شاملاً يتجاوز خفض الرسوم الجمركية ليشمل تيسير تجارة الخدمات، وتعزيز التعاون التنظيمي، ومعالجة مجالات حيوية مثل استقرار المؤسسات وتوافق السياسات الاقتصادية. وبالمثل، أدرجت تركيا بنوداً تتعلق بتجارة الخدمات في اتفاقياتها الثنائية مع شركاء رئيسيين في البلقان الغربية. ويعكس هذا التحول الاستراتيجي فهماً متزايداً للدور المركزي الذي تلعبه الخدمات في العلاقات التجارية الحديثة، بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية التي تؤكد على الترابط بين تجارة السلع وتجارة الخدمات.

علاوة على ذلك، تُمارس التدابير غير التعريفية تأثيراً عميقاً على ديناميات التجارة الدولية. وتشمل هذه التدابير مجموعة واسعة من اللوائح التقنية والمعايير وإجراءات الجمارك والمتطلبات البيئية، ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على فرص النفاذ إلى الأسواق، وتكاليف الامتثال، وفي نهاية المطاف على تدفقات التجارة. ويتمثل تطور بارز داخل الاتحاد من أجل المتوسط في مبادرة تهدف إلى توحيد قواعد المنشأ للمنتجات ضمن المنطقة الأوروبية المتوسطة الموسعة. وتهدف هذه المبادرة إلى تبسيط الإجراءات التجارية وتسهيلها، ولها القدرة على تعزيز التجارة الإقليمية بشكل كبير من خلال تقليص الأعباء الإدارية وزيادة القدرة على التنبؤ بالنسبة للشركات.

ويمثل تزايد المتطلبات المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية في العلاقات التجارية تحدياً ناشئاً. ومن أبرز الأمثلة على ذلك آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى منع ما يسمى بـ"تسرب الكربون" (من خلال مواءمة تكاليف الكربون للمنتجين الأجانب مع التكاليف المفروضة على مُنتجي الاتحاد الأوروبي)، وإلى دعم أهداف الاتحاد الأوروبي الطموحة في مجال المناخ. رغم أن الهدف منها يتمثل في ردع نقل الإنتاج إلى بلدان تملك لوائح بيئية أقل صرامة، قد تخلق آلية تعديل حدود الكربون عقبات أمام شركاء الاتحاد من أجل المتوسط الذين يفتقرون إلى القدرة التكنولوجية أو المالية للامتثال لمعايير الانبعاثات الكربونية المطلوبة. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف التصدير وانخفاض القدرة التنافسية للاقتصادات التي تحاول الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، ما قد يعرقل تدفقات التجارة ويعيق التنمية الاقتصادية.

تيسير التجارة في طور التحسن

يكشف تحليل مؤشرات تيسير التجارة عن اتجاه إيجابي عبر مناطق الاتحاد من أجل المتوسط الفرعية، مع تحسن ملحوظ في مجالات مثل تبسيط الإجراءات الحدودية، والأحكام المسبقة، والتعاون بين الوكالات الحدودية الداخلية، رغم وجود تفاوتات كبيرة. وبحثل الاتحاد الأوروبي، المدعوم بأنظمة تيسير تجارة متقدمة، الصدارة باستمرار في معظم فئات المؤشرات، تليه إسرائيل وتركيا. وحققت بلدان البلقان الغربية تقدماً كبيراً في مجالات مثل الإجراءات المستندية، والتعاون بين الوكالات الحدودية الداخلية، والأحكام المسبقة. كما أحرزت بلدان شمال إفريقيا تقدماً في التعاون على الحدود الداخلية وفي الأحكام المسبقة، مع استمرار وجود تحديات في مجالي الأتمتة والتعاون الخارجي. ورغم التحسينات، لا تزال المنطقة الفرعية للمشرق متأخرة في عدة مؤشرات، ما يبرز الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات، وخصوصاً في مجالات توافر المعلومات، والوثائق، والحوكمة، والتعاون بين الوكالات الحدودية.

التكامل التجاري الإقليمي في السلع يشهد تقدماً

تشير تدفقات التجارة الإقليمية داخل الاتحاد من أجل المتوسط إلى اتجاه عام إيجابي، إذ تضاعفت تقريباً تجارة الاتحاد الداخلية مقارنة بصادراته إلى بقية العالم في عام 2023. ويلعب الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في التجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط، إذ شكّل 94% من صادرات المنطقة الداخلية في عام 2022. مع ذلك، شهد الاتحاد الأوروبي زيادة ملحوظة في حصته من الصادرات والواردات مع دول الاتحاد من أجل المتوسط، خاصة منذ عام 2020، ويُعزى ذلك إلى عوامل مثل الجهود العالمية الرامية لتنويع سلاسل الإمداد، واهتمام الشركات المتزايد باستراتيجيات التقريب الجغرافي للإنتاج لتعزيز المرونة وتقليل أوقات العبور، وهي عوامل زادت بفعل تجارب جائحة كوفيد-19.

وبعيداً عن ديناميات الاتحاد الأوروبي، لوحظت زيادة مطردة في التجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط خلال السنوات الماضية، وتشير البيانات إلى تعزيز هذا الاتجاه منذ الجائحة. وتشهد البلقان الغربية مساراً تصاعدياً ثابتاً في حصتها من صادرات الاتحاد من أجل المتوسط الداخلية، ما يشير إلى تعمق التكامل التجاري مع شركائها في الاتحاد من أجل المتوسط. ويمكن أن يعزى هذا النمو إلى مزيج من العوامل، من بينها الإصلاحات الاقتصادية، والاتفاقيات التجارية الإقليمية، واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة. وبالمثل، أظهرت حصص صادرات تركيا وشمال إفريقيا إلى شركاء الاتحاد من خارج الاتحاد الأوروبي نمواً معتدلاً لكنه اتسم بالثبات. وتسجل اقتصادات المشرق أعلى حصة من صادرات الاتحاد من أجل المتوسط الداخلية، وإن تميزت ببعض التقلبات خلال العقد الماضي، ما يعكس على الأرجح تأثير عدم الاستقرار والصراعات الإقليمية.

كما تكشف تركيبة التجارة عن تطورات قطاعية متغيرة. إذ تشهد منطقة الاتحاد من أجل المتوسط نمواً قوياً في صادرات الآلات والمواد الكيماوية، ما يشير إلى تحول نحو صناعات أكثر تقدماً، ويدلّ على أن بلدان الاتحاد من أجل المتوسط تشارك بشكل متزايد في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، ممّا يساهم في تحسين القدرة التنافسية والارتقاء بالإنتاج الصناعي. وتُظهر قطاعات أخرى، مثل النسيج، اتجاهات تنازلية، ما يسلط الضوء على الحاجة إلى التكيف والابتكار للحفاظ على القدرة التنافسية في السوق العالمية.

كما تتطور العلاقات التجارية بين الاتحاد من أجل المتوسط والمناطق الأخرى. فخلال العامين الماضيين، زادت واردات الاتحاد من أجل المتوسط من الصين بشكل كبير. لكن كشفت جائحة كوفيد-19 عن مواطن الضعف في هذه العلاقة (لا سيما بالنسبة للاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا)، ما يبرز الحاجة إلى تنويع الأسواق التصديرية وتقديم الدعم الموجه للقطاعات المعرضة للصدمات الخارجية. رغم ذلك، لا تزال الصين شريكاً تجارياً أساسياً لجميع دول الاتحاد من أجل المتوسط، مع بروز شمال إفريقيا والمشرق كأسواق سريعة النمو بالنسبة للسلع الصينية.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تشير التجارة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى توجّه نشط. فمجلس التعاون الخليجي شريك مهم في مجال الطاقة بالنسبة للاتحاد من أجل المتوسط، كما يتضح ذلك من زيادة الواردات رغم تقلّبات الأسعار. وتشمل صادرات الطاقة من مجلس التعاون الخليجي النفط الخام والغاز الطبيعي، خاصة إلى أوروبا وشمال إفريقيا. مع ذلك، تمتد العلاقة إلى ما هو أبعد من قطاع المحروقات. فقد شهدت صادرات الاتحاد من أجل المتوسط إلى مجلس التعاون الخليجي، ومعظمها سلع مصنّعة، نمواً قوياً حتى عام 2015، مدفوعة بارتفاع الطلب في أسواق المجلس. وأدّى الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 2015 إلى تأثير كبير على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، ما تسبّب في تراجع لاحق في الطلب على سلع الاتحاد من أجل المتوسط. وتشير البيانات المتاحة إلى احتمال تعافي الصادرات بعد عام 2022.

ونمت التجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء، ولا سيما بين عامي 1996 و2015، حيث تضاعفت تقريباً صادرات الاتحاد من أجل المتوسط إلى هذه المنطقة، لكن هذا الاتجاه تباطأ منذ عام 2015. وفي حين ظلّت الواردات من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الاتحاد من أجل المتوسط مستقرة نسبياً، برزت شمال إفريقيا كلاعب رئيسي في التجارة مع هذه المنطقة، مسجلة زيادات كبيرة في كلّ من الصادرات والواردات. ويشير هذا الترابط المتنامي إلى إمكانية إرساء شراكات متبادلة المنفعة بين المنطقتين، وتُبرز أهمية تعزيز تسهيل التجارة، وتشجيع الاستثمار، ودعم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

التجارة في القيمة المضافة: تحليل سلاسل القيمة العالمية

يكشف تحليل التجارة في القيمة المضافة عن تعزيز تدريجي لسلاسل القيمة الإقليمية داخل الاتحاد من أجل المتوسط، إلى جانب اندماج أوسع، وإن كان متفاوتاً بشكل كبير، في شبكات الإنتاج العالمية. ويُعدّ الاتحاد الأوروبي المحور المركزي لهذا التكامل الإقليمي، حيث تضاعفت مساهمات دول الاتحاد من أجل المتوسط في القيمة المضافة لصادرات الاتحاد الأوروبي أكثر من مرتين بين عامي 2005 و2019. مع ذلك، تشهد هذه العلاقة تطوّرًا؛ فعلى الرغم من استخدام الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد لمدخلات قادمة من دول الاتحاد من أجل المتوسط، فإنّ معظم اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط قلّلت من اعتمادها على مكونات الاتحاد الأوروبي. وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، برزت تركيا كثنائي أهم محرك للتكامل الإقليمي، حيث أنشأت روابط قوية في سلاسل القيمة مع شركاء آخرين. وينطبق هذا الاتجاه أيضاً على التجارة في الخدمات، حيث يعزّز الترابط المتزايد تعاوناً أعمق، مرّة أخرى مع الاتحاد الأوروبي وتركيا كفاعلين رئيسيين.

رغم ذلك، لا تعني هذه التطورات الإيجابية أنّ جميع البلدان تحرز الأداء ذاته. فالمغرب وتونس وتركيا تتميّز بزيادة مستمرة في استخدام المدخلات المستوردة من دول الاتحاد من أجل المتوسط، ما يُظهر عمق الروابط الإقليمية، وتُعدّ العلاقة بين تركيا والمغرب قوية بشكل خاص. في المقابل، تُظهر اقتصادات أخرى تكاملاً إقليمياً أضعف أو في طور التراجع. فمصر وإسرائيل، على سبيل المثال، قلّصتا بشكل ملحوظ حصة القيمة المضافة من دول الاتحاد من أجل المتوسط في صادراتهما، كما يسجّل الأردن نمطاً ضعيفاً من الاندماج.

الأثر غير المتكافئ للتجارة على التوظيف في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط

يشير استمرار معدلات البطالة المرتفعة، خاصة في صفوف النساء والشباب في شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، إلى توزيع غير متكافئ للمنافع الاقتصادية الناتجة عن تحرير التجارة.

وتشهد اتجاهات التوظيف المرتبط بالتجارة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تفاوتاً كبيراً. فظهر دول الاتحاد الأوروبي استقراراً في حصص التوظيف المرتبطة بالصادرات عبر معظم القطاعات، ما يشير إلى سوق صادرات متنوع. في المقابل، تعرف مصر اتجاهًا عاماً تنازلياً، كما تشهد إسرائيل أيضاً تراجعاً في التوظيف المرتبط بالصادرات، رغم استمرار أهمية قطاع الخدمات لديها. أما تركيا، فتُسجّل زيادة عامة في الوظائف المرتبطة بالصادرات، مدفوعة بشكل رئيسي بالنمو في الصناعة والخدمات.

وتوجد فجوة مستمرة بين الجنسين في التوظيف المرتبط بالصادرات في جميع اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط التي تمّ تحليلها. ففي الاتحاد الأوروبي، يشغل الرجال باستمرار نسبة أكبر من هذه الوظائف، لا سيما في قطاعي الصناعة والتجارة. وتُظهر مصر نمطاً مشابهاً، مع فجوة واضحة بين الجنسين في الزراعة والصناعة والتجارة. كما تعرف إسرائيل انقساماً واضحاً بين الجنسين، حيث تتركّز النساء في قطاع الخدمات بينما يهيمن الرجال على الصناعة. وفي تركيا، ورغم زيادة مشاركة النساء في الوظائف المرتبطة بالصادرات، إلا أنّ الفجوة لا تزال قائمة، خاصة في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً. ويبرز هذا الحاجة إلى سياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتضمن توزيعاً أكثر عدالة لفوائد التجارة.

التجارة الرقمية كأداة للتكامل

تنمو التجارة الرقمية بسرعة، وتشكل حالياً نحو ربع إجمالي التجارة الدولية، ما يضع الاتحاد الأوروبي كرائد عالمي في هذا المجال. ويتغذى هذا النمو بعوامل مثل زيادة الوصول إلى الإنترنت وتحسن الخدمات الرقمية. علاوة على ذلك، سرّعت جائحة كوفيد-19 من التحول نحو المعاملات الإلكترونية، ما أدى إلى زيادة في استيراد وتصدير التجارة المقدمة رقمياً عبر جميع الاقتصادات المعنية. وتشمل القطاعات التي تقود هذا النمو خدمات الحاسوب، والمالية، والاتصالات، ومجموعة واسعة من الأنشطة التجارية.

يُعدّ الاتحاد الأوروبي لاعباً رئيسياً داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، مع صادرات كبيرة في خدمات الأعمال، وخدمات الحاسوب، ورسوم الملكية الفكرية. وبينما تشهد البلقان الغربية نمواً في خدمات الحاسوب، تُركّز تركيا على خدمات التأمين والمعاشات. وتُسجّل منطقة شمال إفريقيا

نمواً قوياً في مختلف القطاعات، خاصة خدمات الحاسوب وخدمات الأعمال، مدفوعة بالرقمنة السريعة. وتكمن قوة إسرائيل في قطاع التكنولوجيا، حيث تهيمن خدمات الحاسوب على صادراتها الرقمية. ومن الاتجاهات الملحوظة عبر جميع المناطق الفرعية، الأهمية المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية والتراخيص، ما يبرز النمو المتزايد في تجارة المنتجات الرقمية مثل البرمجيات والموسيقى.

ورغم ازدهار التجارة الرقمية، إلا أنَّ منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تواجه تحديات بسبب قلة الاتفاقيات التجارية التي تتناول التجارة الرقمية على وجه التحديد. ويؤدي غياب لوائح موحدة إلى خلق حواجز وزيادة في التكاليف. حالياً، الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان، والاتفاقية الثنائية بين تركيا وصربيا، دون غيرها تتضمن أحكاماً تتعلق بالتجارة الرقمية. ويعمل الاتحاد الأوروبي على دمج فصول التجارة الرقمية تدريجياً في اتفاقياته، بدءاً بتونس في المفاوضات الجارية حول اتفاقية تجارية، مع التركيز على حرية تدفق البيانات وحماية قوية للخصوصية.

عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

حدّد هذا التقرير التحديات والفرص الرئيسية للتجارة داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وبهدف تعزيز تكامل اقتصادي أكبر ونمو شامل، تركز التوصيات السياسية التالية على المضي قدماً في تطوير الاتفاقيات التجارية وتوحيدها، وتحسين تيسير التجارة، وتعزيز القدرة التنافسية، وتشجيع التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتعزيز الشمول، وتطوير التجارة الرقمية.

نحو جيل جديد من الاتفاقيات التجارية

لمعالجة المشهد التجاري المتشظي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هناك حاجة إلى جهد مركّز لتوحيد الاتفاقيات وتعميقها. ويشمل ذلك الترويج لنهج إقليمي تتعاون فيه البلدان لتصميم اتفاقيات شاملة تغطي السلع والخدمات والاستثمار والتعاون التنظيمي. ويجب تحديث الاتفاقيات القائمة مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير، من خلال إدراج أحكام تخصّ تجارة الخدمات، والتصدي للحواجز غير الجمركية، ودمج أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للاتحاد الأوروبي لعب دور محوري من خلال السعي نحو تكامل أعمق مع شركائه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، متجاوزاً التركيز على السلع ليشمل الخدمات والتقارب التنظيمي.

كما يكتسي تعزيز تنفيذ وإنفاذ الاتفاقيات الحالية الأهمية الذاتية. ويتطلب ذلك تقديم مساعدات فنية ومالية للبلدان ذات الموارد المحدودة، لتمكينها من تنفيذ الاتفاقيات التجارية وإنفاذها بفعالية. ويساعد إنشاء أطر قوية للرصد والتقييم على تتبع التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. علاوة على ذلك، سيضمن تعزيز آليات تسوية النزاعات الامتثال وسيعالج النزاعات التجارية بفعالية.

ويُعدّ التصدي للحواجز غير الجمركية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز تدفقات تجارة سلسة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التعاون التنظيمي، بهدف التوحيد أو الاعتراف المتبادل بالمعايير حيثما أمكن ذلك. وبمقدور تدابير تيسير التجارة، مثل تبسيط وتيسير الإجراءات الحدودية، أن تقلل بشكل كبير من تكاليف التجارة. كما سيساعد تحسين الشفافية وتبادل المعلومات بشأن التدابير غير الجمركية الشركات على التعامل بمرونة مع المتطلبات التنظيمية. وفي حالات مثل تنفيذ آلية تعديل حدود الكربون، سيسهم التركيز على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان الأكثر تأخراً عن الركب في التكيف والحد من اضطرابات التجارة.

تحسين تيسير التجارة

وبما أنّها الأضعف أداءً في المنطقة، يكتسي إعطاء الأولوية للتعاون على الحدود الخارجية أهمية بالغة وخاصة بالنسبة لاقتصادات شمال إفريقيا والمشرق. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إرساء منصات رقمية متوافقة وأنظمة لتبادل البيانات، وتبسيط إجراءات العبور، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالمعايير والشهادات. ستساهم هذه الإجراءات في الحدّ من التأخير على الحدود، وتعزيز الأمن، وخفض تكاليف المعاملات على الشركات، وخصوصاً في منطقة المشرق، حيث لا يزال التعاون على الحدود الخارجية متأخراً.

ثانياً، يُعتبر تعزيز التعاون على الحدود الداخلية داخل اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط أمراً ضرورياً. ويشمل ذلك تعزيز التنسيق الداخلي بين الوكالات، وتبادل المعلومات، واستراتيجيات الإدارة المشتركة للمخاطر. كما يُعدّ الاستثمار في برامج تدريب موظفي الجمارك وتعزيز استخدام التكنولوجيا لإدارة الحدود بكفاءة من العناصر الأساسية.

أخيراً، يكتسي ضمان توافر معلومات شاملة يسهل الوصول إليها بخصوص التجارة أهمية بالغة. ويشمل ذلك إنشاء منصات إلكترونية تتضمن اللوائح والإجراءات والإحصاءات التجارية المحيثة، بالإضافة إلى التفاعل النشط مع مجتمع التجارة لنشر المعلومات ومعالجة المخاوف.

تحسين القدرة التنافسية للتجارة داخل المنطقة

بينما تشير البيانات إلى تزايد الوعي بإمكانية الاستفادة من التعاون الإقليمي، لا تزال التحديات قائمة، بما في ذلك اختلال التوازن التجاري الناتج عن الحاجة إلى تنويع الصادرات، لا سيما في اقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

قد يكون من المفيد، بهدف تعزيز التجارة داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، اتباع نهج سياسي يستهدف القطاعات الرئيسية على المدى القصير والمتوسط، ويمكنه أن يولد تأثيرات إيجابية تحفز النمو في القطاعات الأقل اندماجاً. وتشير البيانات إلى أنّ قطاعات الآلات والمواد الكيميائية ومعدات النقل تُسجّل نمواً قوياً. وينبغي أن تعطي السياسات الأولوية لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في هذه القطاعات من خلال مبادرات مثل دعم البحث

والتطوير، وبرامج تدريب المهارات، والاستثمار في البنية التحتية ذات الصلة. علاوة على ذلك، من شأن دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

استهداف التنوع الاقتصادي وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية

استناداً إلى الأدلة التي تشير إلى زيادة استخدام المكونات الإقليمية في صادرات اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، ينبغي تسهيل المزيد من تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. ولهذا الغرض، يُعدّ تشجيع التنوع الاقتصادي والابتكار والترقية التكنولوجية من أجل التقدم ضمن سلاسل القيمة أمراً ضرورياً. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والقدرة التنافسية داخل المنطقة برمتها. بالنسبة للبلدان التي لا تزال تعتمد على التصنيع الأساسي، يمكن أن يوفر التحول الاستراتيجي نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، كما هو الحال في المغرب وتونس وتركيا، نموذجاً ناجحاً.

فضلاً عن ذلك، تتطلب الاستفادة من الأهمية المتزايدة للخدمات في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، لا سيما من خلال مساهمتها المتزايدة في صادرات الخدمات للاتحاد الأوروبي، دعماً مخصصاً لتطوير سلاسل القيمة في قطاع الخدمات الإقليمي. كما يمكن أن يشجع ذلك على توسيع التعاون التشريعي والمؤسسي اللازم من أجل تحقيق فضاء اقتصادي متكامل بحق. ينبغي أن يُعطي صناع السياسات الأولوية لخفض الحواجز أمام تجارة الخدمات، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز التقارب التنظيمي لتمكين تدفق الخدمات عبر الحدود.

كما يُعدّ الاستثمار في بنية تحتية فعالة ومستدامة للنقل والخدمات اللوجستية أمراً ضرورياً. إذ تشكّل هذه البنية التحتية العمود الفقري المادي الذي سيمكّن من استمرار نموّ تجارة السلع والخدمات. ويشمل ذلك تطوير ممرات نقل متعددة الوسائط، وتحسين شبكات اللوجستيات، ورقمنة الإجراءات التجارية، وهي خطوات ضرورية لتقليص تكاليف التجارة وضمان حركة سلسلة للمكونات والمنتجات النهائية (انظر الفصل الثالث).

جعل التجارة أكثر شمولاً

نظراً للتأثير الإيجابي للاتفاقات التجارية القائمة في تعزيز التجارة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، هناك مبرر قوي للاستمرار في توسيع هذه الاتفاقات بما يعود بالنفع على المنطقة. مع ذلك، هناك حاجة لإصلاحات سياسية لضمان مساهمة نموّ التجارة في تحسين سوق العمل بطريقة أكثر شمولاً. وينبغي أن يكون تقليص الحواجز التي تعوق وصول النساء إلى سوق العمل، بما في ذلك تطوير المهارات، من ضمن الأولويات. ويتمثل التحدي الآخر في معالجة التقسيم المتحيز على أساس الجنس عبر الصناعات والمهن. ويُعدّ خلق بيئة تمكينية تتيح مجموعة أوسع من القطاعات والفرص الوظيفية للنساء ضرورياً لتحقيق توزيع أكثر عدالة لفوائد التجارة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم السياسات التي تسهّل وصول النساء إلى القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً، وتشجيع ممارسات توظيف أكثر شمولاً عبر مختلف الصناعات.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تستهدف السياسات تقليص تكاليف التكيف في سوق العمل للعاملين الحاليين، لا سيما النساء، للتخفيف من التحديات المرتبطة بالتغيرات في الطلب على الصادرات. وسيساعد تقليص هذه التكاليف على تمكين العمال من اغتنام فرص العمل الجديدة، كما سيسهم في نشر فوائد الاتفاقات التجارية على نطاق أوسع ضمن سوق العمل.

تعزيز التجارة الرقمية الإقليمية

لتعزيز تكامل التجارة الرقمية بفعالية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، من الضروري إعطاء الأولوية لتطوير فصول شاملة خاصة بالتجارة الرقمية ضمن الاتفاقات التجارية القائمة والمستقبلية. وبالاستناد إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، والإطار المعتمد في الاتفاقيات الحديثة للاتحاد الأوروبي، أو نماذج إقليمية أخرى مثل اتفاق الشراكة في الاقتصاد الرقمي بين نيوزيلندا وسنغافورة وشيلي، والاتفاق الرقمي بين أستراليا وسنغافورة، ينبغي أن تتناول هذه الفصول جوانب حاسمة مثل تدفق البيانات عبر الحدود، وحماية المستهلك، وحقوق الملكية الفكرية. وسيعزّز ذلك التقارب في مجالات رئيسية تُسهّل التجارة الإلكترونية، مثل التجارة الإلكترونية غير الورقية، والعقود الإلكترونية، والمصادقة والتوقيعات الإلكترونية، وتنظيم الرسائل التجارية غير المرغوب فيها، وحماية المستهلك عبر الإنترنت، والبيانات الحكومية المفتوحة، والوصول إلى الإنترنت، والشفافية، والأمن السيبراني، وأطر المعاملات الإلكترونية. وسيُسهم توحيد هذه اللوائح في جميع أنحاء المنطقة في تبسيط بيئة التجارة الرقمية، وخفض الحواجز أمام الدخول، وتعزيز اليقين القانوني للشركات العاملة في التجارة الإلكترونية.

التوصيات الأساسية	النتائج الرئيسية
ضرورة التأكيد على تطوير جيل جديد من الاتفاقيات التي تتجاوز تجارة السلع التقليدية لتشمل الخدمات والاستثمار والتعاون التنظيمي. ضرورة إعطاء الأولوية لتحديث وتفعيل الاتفاقات القائمة مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير.	لا تزال الاتفاقيات التجارية الإقليمية في الاتحاد من أجل المتوسط تركز على تجارة السلع، مع وجود تحديات في تنفيذ بعض هذه الاتفاقيات.
يتطلب تحسين تيسير التجارة، خاصة في شمال إفريقيا والمشرق، تعزيز التعاون على الحدود الخارجية والداخلية. على المستوى الخارجي، هذا يعني دعم قابلية التشغيل البيئي للأنظمة الإلكترونية مثل النوافذ الموحدة للتجارة، وتبسيط إجراءات العبور، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالمعايير والشهادات. وعلى المستوى الداخلي، يتطلب الأمر تحسين التنسيق بين الوكالات المحلية، وتبادل المعلومات، واستخدام التكنولوجيا. من الضروري توفير معلومات تجارية يسهل الوصول إليها من خلال منصات إلكترونية شاملة.	تيسير التجارة يتحسن في كل البلدان تقريباً، لكنه لا يزال يواجه تحديات يمكن معالجتها بمزيد من الجهود.
لتعظيم الاستفادة من هذا التكامل، يتعين على الحكومات تنفيذ سياسات إقليمية متعددة الأطراف تشجع الابتكار والتنافسية في القطاعات الرئيسية.	تُظهر التجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط في السلع تكاملاً متزايداً، خصوصاً بعد جائحة كوفيد-19.
للاستفادة من الأهمية المتزايدة للخدمات، ينبغي للاتحاد من أجل المتوسط دعم تطوير سلاسل قيمة الخدمات الإقليمية. ويتطلب ذلك الحدّ من الحواجز التجارية، وتشجيع الاستثمار في الخدمات، وتعزيز التناغم التنظيمي لتسهيل تدفق الخدمات عبر الحدود، وتعزيز الترابط والتعاون على نطاق أوسع.	ترتفع القيمة المضافة لخدمات الاتحاد من أجل المتوسط إلى صادرات الاتحاد الأوروبي، بينما تنخفض القيمة المضافة للخدمات من الاتحاد الأوروبي في معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ما يشير إلى علاقة تجارية غير متوازنة في قطاع الخدمات في المنطقة مع إمكانات لمزيد من النمو.
ينبغي أن تُعطي هذه الاقتصادات أولوية للاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية للنقل المستدام والقابل للتشغيل البيئي، كركيزة أساسية لدعم وتوسيع سلاسل القيمة الإقليمية للسلع والخدمات. ويشمل ذلك تطوير ممرات متعددة الوسائط، وتحديث الشبكات اللوجستية، وتعزيز الرقمنة (انظر الفصل الثالث).	تعتمد قدرة اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط على تطوير سلاسل قيمة إقليمية قوية وتنافسية على جودة وكفاءة واستدامة البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية.
لمعالجة تكاليف التكيف مع السوق التي تتحملها النساء المتأثرات بتغيرات التجارة، ينبغي لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي المستجيبة للنوع الاجتماعي، مثل تأمين محدد الهدف على الأجور ومناقص البطالة؛ وتقديم برامج نشطة لسوق العمل مصممة خصيصاً، تشمل إعادة التدريب القائمة على الطلب وتطوير المهارات الرقمية وريادة الأعمال؛ وتوفير الدعم المالي لتدريب رائدات الأعمال وتوفير التمويل لهن؛ وتهينة بيئة ممكنة من خلال مكافحة التمييز في مكان العمل وتعزيز الأطر القانونية لتحقيق المساواة بين الجنسين.	رغم فوائد التجارة، يبرز ارتفاع معدلات البطالة (لا سيما بين النساء والشباب في بعض مناطق الاتحاد من أجل المتوسط) والفجوات بين الجنسين في فرص العمل المرتبطة بالتصدير الحاجة إلى سياسات تجارية تُعزز الشمول وتضمن تقاسم المنافع على نحو أكثر إنصافاً.
ينبغي أن تُعطي اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأولوية لوضع أطر شاملة للتجارة الرقمية، تستند إلى المبادرات الجارية مؤخراً مثل "النص المثبت" لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، ووقف منظمة التجارة العالمية المؤقت لفرض الرسوم الجمركية على النقل الإلكتروني، والنماذج الحديثة للاتحاد الأوروبي. وينبغي أن تُعالج هذه الأطر مجالات رئيسية مثل تدفقات البيانات عبر الحدود، وحماية المستهلك، وحقوق الملكية الفكرية.	تشهد التجارة الرقمية في الاتحاد من أجل المتوسط ازدهاراً.

المؤشر T1. اتفاقيات التجارة التي تغطي السلع والخدمات

لِمَ هذا المؤشر؟

تتأثر تدفقات التجارة داخل المنطقة بتفاعل معقد لعدد من العوامل، بما في ذلك ظروف مثل المسافة الجغرافية، والقدرة الصناعية، والتنوع الاقتصادي، وتفضيلات المستهلكين. مع ذلك، تلعب الآثار التنظيمية، وخاصة تلك التي تُشكلها اتفاقيات التجارة، دوراً محورياً في تشكيل ديناميات التجارة. في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (الشكل 1.1)، ركزت الاتفاقيات التجارية داخل المنطقة الأوروبية ومتوسطة على خفض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية والمصنعة (الشكل 1.2). وأثرت هذه الاتفاقيات في أنماط التجارة القائمة والعلاقات الاقتصادية بين بلدان المنطقة.

واليوم، أصبحت اتفاقيات التجارة أكثر تعقيداً، ويمتد تأثيرها أبعد من خفض الرسوم الجمركية. إذ يمكن لاتفاقيات التجارة الإقليمية أن تؤثر في النماذج الإنتاجية للبلدان وسياساتها الداخلية في عدة مجالات. ومن شأن اكتساب فهم أفضل لكيفية تأثير هذه الاتفاقيات على التكامل التجاري الإقليمي أن يساعد صانعي السياسات على تحديد التحديات المحتملة، وأن ينبير القرارات الرامية إلى تعزيز التجارة من أجل التنمية المستدامة.

النتائج الأساسية

يمكن تقسيم المشهد التنظيمي للتجارة عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام إلى ثلاث فئات: اتفاقيات التجارة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والاتفاقيات الإقليمية بين بلدان جنوب وشرق المتوسط، وشبكة الاتفاقيات الثنائية لتركيا (الجدول 1.1). وتعكس كل مجموعة نهجاً سياسياً فريداً، ومستوى مختلفاً من التكامل، ومجالات تركيز متنوعة، تشكل معاً شبكة العلاقات التجارية في المنطقة.

الاتفاقيات الإقليمية بين جنوب وشرق المتوسط: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير

يحكم إطاران إقليميان رئيسيان التجارة في جنوب وشرق المتوسط: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير. تأسست منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998، وهي اتفاقية بين دول جامعة الدول العربية تهدف إلى تعزيز التجارة داخل المنطقة من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على السلع. وبظل نطاقها متركزاً على خفض الرسوم الجمركية دون معالجة الحواجز غير الجمركية، أو تجارة الخدمات، أو حقوق الملكية الفكرية. وتعكس هذه الولاية الضيقة نسبياً نهج "اتفاقيات الجيل الأول"، الذي يُفضل تبادل السلع على حساب التكامل الاقتصادي الأوسع. كما كان تنفيذ التزامات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى غير منظم، حيث واجه الأعضاء تحديات في الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية وفي تنفيذ إجراءات تيسير التجارة (UNESCWA, 2019^[2]).

على نقيض ذلك، تُجسد اتفاقية أغادير، التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2007، الهدف الأصلي للاقتصادات الموقعة في تنفيذ إطار أكثر طموحاً للتكامل الإقليمي. ولم تهدف اتفاقية أكادير، التي وقعتها مصر والأردن والمغرب وتونس، إلى إلغاء التعريفات الجمركية على السلع فحسب، بل سعت أيضاً لتعزيز التعاون الاقتصادي بشكل أعمق من خلال تغطية جوانب مثل تنسيق الجمارك، وتوحيد الضرائب، وتسهيل التجارة. واعترفت اتفاقية أغادير بأهمية تجارة الخدمات، ما وضع الأساس لاقتصاد إقليمي أكثر تكاملاً يتجاوز تجارة السلع فقط.

مع ذلك، ورغم أهميتهما التأسيسية، كان تنفيذ كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير بطيئاً. واقتصر التقدم إلى حد كبير على تخفيضات جزئية في الرسوم الجمركية على سلع مُختارة، في حين لم تشهد الأحكام الأكثر تطوراً والمصممة لتعزيز التكامل الأعمق سوى القليل من التطور الملموس، خاصة فيما يتعلق بتجارة الخدمات في إطار اتفاقية أغادير. وتمثل هذه الفجوة العميقة بين أهداف الاتفاقيات وتنفيذها الجاري عقبة رئيسية تمنع المنطقة من إطلاق العنان لإمكاناتها غير المستغلة في التجارة والاستثمار والنمو المستدام داخل المنطقة.

أطر التجارة الثنائية للاتحاد الأوروبي: اتفاقيات الشراكة

تتسم سياسة التجارة للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط بوجود شبكة من اتفاقيات الشراكة الثنائية مع بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتُعدّ هذه الاتفاقيات جزءاً أساسياً من سياسة الجوار الأوروبية، وتركز بشكل أساسي على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في المتوسط. وتركز معظم هذه الاتفاقيات على السلع، وتتجاهل عادة تجارة الخدمات ولا تُعالج بشكل موسّع مجالات مثل الاستثمار أو حقوق الملكية الفكرية، ما يبيّن نهج الاتحاد الأوروبي التدريجي في التكامل الاقتصادي مع شركائه في المتوسط، وهو نهج يُعطي الأولوية للاستقرار والانفتاح التدريجي، دون الالتزامات الأعمق المطلوبة في تجارة الخدمات والتقارب التنظيمي.

التعاون التجاري بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

تستحق العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا اهتماماً خاصاً. فمنذ انطلاق مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2005، شملت علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من المجالات السياسية التي تتجاوز التجارة، بهدف تعزيز المواءمة المؤسسية والتنظيمية. وباعتبارها دولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى عكس باقي اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، دخلت تركيا في اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995. ولا يقتصر هذا الاتحاد الجمركي على إزالة الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، بل يلزم تركيا أيضاً بمواءمة تعريفاتها الخارجية مع التعريفات الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

وعلى مدى العقد الماضي، استكشفت المفوضية الأوروبية والحكومة التركية سُبل تحديث الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لتوسيع نطاقه ليشمل الخدمات، والزراعة، والمشتريات العامة، وتحسين تسوية النزاعات، ومنح تركيا دوراً أكبر في صياغة سياسة التجارة الأوروبية. لكن رغم المناقشات التقنية، لا تزال المفاوضات الرسمية متوقفة في الوقت الراهن.

تركيا كشريك تجاري رئيسي لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط

بالإضافة إلى اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي، وقّعت تركيا العديد من اتفاقيات التجارة الثنائية مع معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء الجزائر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا. ورغم أن هذه الاتفاقيات تركز أساساً على تحرير تجارة السلع، بدأت مؤخراً تستهدف تجارة الخدمات أيضاً.

توسيع تجارة الخدمات

هناك اعتراف متزايد بأهمية تجارة الخدمات للنمو الاقتصادي والتكامل، لا سيما في قطاعات مثل السياحة، والمالية، والاتصالات، وجميعها قطاعات ذات أهمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. هناك مثالان، صلب الاتحاد من أجل المتوسط، على مبادرات تشمل أحكاماً تتعلق بتجارة الخدمات. وأدرج الاتحاد الأوروبي أحكاماً تتعلق بتجارة الخدمات في اتفاقيات الاستقرار والشراكة التي أبرمها مع جميع بلدان البلقان الغربية الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود. ولا تغطي هذه الاتفاقيات تجارة السلع فحسب، بل تُيسر أيضاً تجارة الخدمات، وتعزز التعاون التنظيمي، وتتناول مجالات مثل الاستقرار المؤسسي ومواءمة السياسات الاقتصادية. وتتوافق هذه الاتفاقيات مع المتطلبات الواردة في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تُروّج للمواءمة التنظيمية التدريجية مع معايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسلع والخدمات (مثل ألبانيا والجبل الأسود). مع ذلك، تتمثل أحدث مبادرة في خطة نموّ البلقان الغربية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في أواخر عام 2023. وتهدف هذه الخطة إلى تسريع التقارب الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة مع الاتحاد الأوروبي، من خلال تقديم بعض مزايا العضوية قبل الانضمام الرسمي. وتستند الخطة إلى أربعة ركائز: دمج البلقان الغربية في أجزاء من السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال سوق إقليمية مشتركة، وتسريع الإصلاحات الأساسية، وتوفير مرفق جديد للإصلاح والنمو للفترة 2024-2027.

وبالمثل، أدركت تركيا أهمية توسيع اتفاقياتها التجارية لتشمل الخدمات. ففي عام 2021، بدأت تركيا تحديث اتفاقياتها الثنائية القائمة مع شركاء رئيسيين في البلقان الغربية (بما في ذلك البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية) لتتضمن أحكاماً خاصة بتجارة الخدمات. ويعكس هذا التحول استراتيجية تركيا لتحديث اتفاقياتها التجارية وتعزيز تكامل اقتصادي أكثر شمولاً مع شركائها، بما يتماشى مع التوجهات العالمية في سياسات التجارة التي تُعطي قيمة متزايدة للخدمات كجزء لا يتجزأ من العلاقات التجارية.

التدابير غير الجمركية في الاتحاد من أجل المتوسط والتكامل التجاري

تلعب التدابير غير الجمركية دوراً حاسماً في تشكيل ديناميات التجارة الدولية، لا سيما في مناطق مثل الاتحاد من أجل المتوسط، إذ تؤثر في الوصول إلى الأسواق وتكاليف الامتثال، وبالتالي في تدفقات التجارة. وتشمل التدابير غير الجمركية اللوائح الفنية، والمعايير، والإجراءات الجمركية، والمتطلبات البيئية، وكلّ منها يمكن أن يؤثر في القدرة التنافسية للسلع في التجارة العابرة للحدود.

من ضمن التطورات الهامة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، هناك محاولة لتوحيد قواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات في الاتفاقيات التجارية، ما قد يساعد على تعزيز التجارة الإقليمية. وأصدرت المفوضية الأوروبية، في 25 آب/أغسطس 2021، توجيهات بشأن القواعد الانتقالية للمنشأ في المنطقة الأورومتوسطية الموسعة. ويقوم الاتحاد الأوروبي حالياً بمراجعة 21 بروتوكول منشأ في المنطقة، من خلال إدخال مجموعة بديلة من التدابير غير الجمركية التي ستطبق إلى جانب الاتفاقية الإقليمية الحالية الخاصة بالقواعد التفضيلية للمنشأ في منطقة عموم أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وستُنفذ هذه التعديلات بشكل ثنائي إلى حين اعتماد النسخة المعدلة من الاتفاقية. وتمّ اعتماد القواعد الجديدة، الرامية إلى تحسين وتبسيط اتفاقية عموم أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، من قِبل غالبية الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، التي ترغب في الاستفادة من هذه التغييرات قبل الانتهاء من الاتفاقية المنقحة.

آلية ضبط حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي

تُعد آلية ضبط حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي تدبيراً تنظيمياً له تداعيات واسعة على العلاقات التجارية الدولية. ومن المتوقع أن تدخل الآلية حيز التنفيذ الكامل بحلول عام 2026، حيث ستفرض سعراً للكربون على بعض السلع المستوردة، استناداً إلى كثافة الكربون فيها، مما يُؤثر هذه الواردات مع الأهداف المناخية الصارمة للاتحاد الأوروبي. وتهدف هذه الآلية إلى منع "تسرب الكربون"، وهي ظاهرة تنتقل فيها الصناعات إلى بلدان ذات قواعد بيئية أقل صرامة، ما يُقوّض جهود الحد من الانبعاثات العالمية.

وتُشكل آلية ضبط حدود الكربون تحديات كبيرة لشركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين، لا سيما في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، حيث قد تفتقر العديد من الاقتصادات إلى القدرة التكنولوجية أو المالية اللازمة للامتثال للقيود المفروضة على انبعاثات الكربون. وقد تواجه هذه البلدان زيادة في تكاليف التصدير وتراجعاً في قدرتها التنافسية في سوق الاتحاد الأوروبي، ما قد يؤدي إلى انخفاض حجم التجارة وحوادث اضطرابات اقتصادية.

في ضوء هذه التحديات، تُبرز آلية ضبط حدود الكربون الحاجة إلى أطر تعاون ومساعدات تقنية لدعم البلدان الشريكة للاتحاد الأوروبي في انتقالها إلى معايير منخفضة الكربون. وتُعدّ هذه التدابير ضرورية لتجنّب مفارقة السياسات البيئية للفوارق الاقتصادية داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، ولتعزيز عملية تكثيف أكثر عدالة لجميع شركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين الذين قد تكون لديهم بدورهم أهداف تتعلق بتغير المناخ وخطط وطنية للعمل المناخي.

الخلاصة: شبكة التجارة متعددة الطبقات في البحر الأبيض المتوسط

يُتسم المشهد التجاري في البحر الأبيض المتوسط بوجود عدد من الاتفاقيات التجارية المتداخلة تعكس مستويات مختلفة من الطموح، بدءاً من تحرير تجارة السلع، وصولاً إلى التكامل الاقتصادي الأوسع نطاقاً. وتُبرز اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا دور الضفة الشمالية كمحور رئيسي في سياسة التجارة في المنطقة، في حين تعكس اتفاقيات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير الجهود المستمرة نحو التكامل بين اقتصادات البحر الأبيض المتوسط في الضفة الجنوبية.

وبينما تواصل تركيا والاتحاد الأوروبي تعميق شراكتهما التجارية، وتسعى بلدان جنوب وشرق المتوسط إلى توسيع تجارة الخدمات وتحسين آليات التنفيذ، من المرجح أن يتطور الإطار العام لسياسات التجارة في المنطقة نحو فضاء اقتصادي أكثر ترابطاً. مع ذلك، يُبرز التفاوت في عمق ونطاق هذه الاتفاقيات التحديات التي تواجه تحقيق سياسة تجارية موحدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ما يعكس نهجاً معقداً ومجزأً تجاه التكامل الاقتصادي في المنطقة.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: لا تزال عملية التكامل التجاري الرسمي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاتحاد من أجل المتوسط محدودة، وتتم أساساً من خلال ترتيبات ثنائية فردية بدلاً من اتفاقات شاملة بين تكتلين. وتجدر ملاحظة أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة عززت مؤخراً أجندتها لتحرير التجارة من خلال إبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع بلدين من أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط: وهما تركيا، التي دخلت الاتفاقية معها حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2023، والمغرب، التي تم الانتهاء من شروط الاتفاقية معها في تموز/يوليو 2024. بالإضافة إلى ذلك، في مايو 2025، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو عنصر رئيسي في عملية الاتحاد من أجل المتوسط، رسمياً مفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة ثنائية. ويوازي هذا النهج الثنائي المسعى التاريخي لإبرام اتفاقية تجارة حرة إقليمية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. وقد بدأت هذه المفاوضات الشاملة رسمياً بعد اتفاقية التعاون الموقعة عام 1989 وتكتفت بعد أن أسس مجلس التعاون الخليجي اتحاد الجمركي في عام 2003، لكنها توقفت في النهاية عام 2008. ومع ذلك، خلال القمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، التي عقدت في أكتوبر 2024، اتفق الاتحاد الأوروبي ودول المجلس على دراسة إمكانية إعادة إطلاق المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تُظهر الاتفاقات التجارية الإقليمية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط واقعاً متشظياً، مع وجود مجموعة متنوعة من الاتفاقيات وتفاوت مستويات التكامل بينها. ويتطلب هذا السيناريو تحولاً استراتيجياً يتيح تحقيق تكامل أكثر فعالية.
- ينبغي أن تُعطي اتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة الأولوية لنهج شامل يتجاوز تخفيضات التعريفات الجمركية على السلع، ليشمل الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية والتنسيق التنظيمي.
- ويساعد تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيد المعايير الفنية في خفض تكاليف التجارة وتعزيز القدرة التنافسية. ينبغي أن يتضمن ذلك تقديم الدعم لبناء القدرات، حيثما دعت الحاجة، لضمان أن يؤدي تعميق التكامل إلى توزيع عادل للمنافع.
- ولمواءمة التكامل التجاري مع حالة الطوارئ المناخية العالمية، ينبغي دمج اعتبارات الاستدامة في اتفاقيات التجارة الإقليمية، بما يعزّز الممارسات الاقتصادية السليمة بيئياً ويسهم في تحقيق الأهداف المناخية العالمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط أن تتعاون فيما بينها للتكيف مع الآليات الجديدة مثل آلية ضبط حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي، مع ضمان الحفاظ على قدرتها التنافسية والمساهمة في مكافحة تغير المناخ.
- وأخيراً، ينبغي لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الالتزام بآليات فعالة للتنفيذ والإنفاذ، لضمان الوفاء بالالتزامات وتحقيق الإمكانات الكاملة للتكامل.

التعريفات

يرصد هذا المؤشر عدد ونطاق (مثلاً السلع والخدمات) اتفاقيات التجارة الإقليمية التي أبلغ عنها أعضاؤها إلى منظمة التجارة العالمية، إلى جانب أحكام مختارة. اتفاقيات التجارة الإقليمية هي اتفاقيات تجارية تفضيلية متبادلة بين شريكين أو أكثر. المصدر: قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية

لقراءة المزيد

EPRS (2023), *EU carbon border adjustment mechanism Implications for climate and competitiveness*, European Parliamentary Research Service, [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/698889/EPRS_BRI\(2022\)698889_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/698889/EPRS_BRI(2022)698889_EN.pdf)

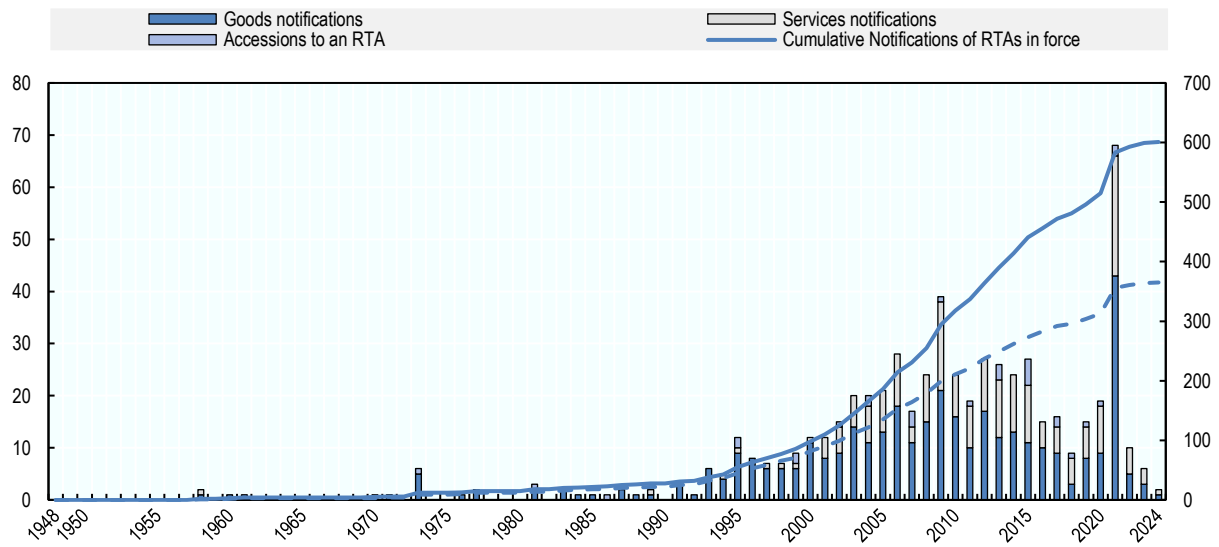
Rodrik (2018), “What Do Trade Agreements Really Do?”, *Journal of Economic Perspectives* 23 (2): 73-90, <https://drodrik.scholar.harvard.edu/publications/what-do-trade-agreements-really-do>.

UNCTAD (2021), *A European Union Carbon Border Adjustment Mechanism: Implications for developing countries*, UNCTAD https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2021d2_en.pdf

UNESCWA (2019), *Towards modernisation of the Pan-Arab Free Trade Area Agreement*, United Nations Organization, Economic and Social Commission for Western Asia, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1901034.pdf>.

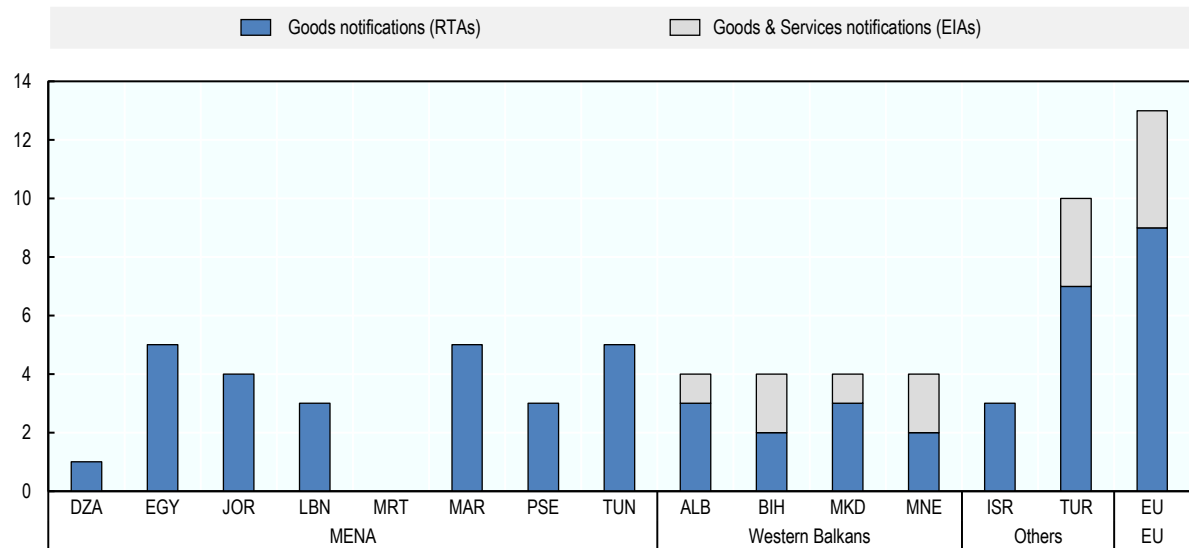
WTO (2007), *World Trade Report: Six Decades of Multilateral Cooperation, What Have we Learnt?*, WTO, https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtr07_e.htm.

الشكل 1.1. تطوّر الاتفاقات التجارية الإقليمية العالمية



المصدر: منظمة التجارة العالمية، نظام معلومات الاتفاقات التجارية الإقليمية، مستخرج في 2024/03/12

الشكل 1.2. الاتفاقات التجارية بين دول الاتحاد من أجل المتوسط، 2024



المصدر: منظمة التجارة العالمية، نظام معلومات الاتفاقات التجارية الإقليمية، حسابات خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الجدول 1.1. الاتفاقات التجارية السارية في منطقة اليورو-متوسطة

الاتفاقية	الهدف	نوع الاتفاقية	تاريخ الدخول حيز التنفيذ	الأعضاء
اتفاقيات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب				
اتفاقية أغادير	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2007	مصر؛ الأردن؛ المغرب؛ تونس

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	سلع	اتفاقية تجارة حرة	1998	الجزائر*؛ مملكة البحرين؛ مصر؛ العراق؛ الأردن؛ الكويت؛ الجمهورية اللبنانية؛ ليبيا؛ المغرب؛ عُمان؛ السلطة الفلسطينية*؛ قطر؛ السعودية؛ السودان؛ سوريا؛ تونس؛ الإمارات العربية المتحدة؛ اليمن
الاتفاقيات الثنائية بين الشمال والجنوب				
الاتحاد الأوروبي - الجزائر	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2005	
الاتحاد الأوروبي - مصر	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2004	
الاتحاد الأوروبي - إسرائيل	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2000	
الاتحاد الأوروبي - الأردن	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2002	
الاتحاد الأوروبي - لبنان	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2003	
الاتحاد الأوروبي - المغرب	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2000	
الاتحاد الأوروبي - السلطة الفلسطينية	سلع	اتفاقية تجارة حرة	1997	
الاتحاد الأوروبي - تونس	سلع	اتفاقية تجارة حرة	1998	
الاتحاد الأوروبي - تركيا	سلع	اتحاد جمركي	1996	
تركيا - ألبانيا	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2008	
تركيا - البوسنة والهرسك	سلع وخدمات	اتفاقية تجارة حرة وتكامل اقتصادي	2003 (سلع) 2021 (خدمات)	
تركيا - مقدونيا الشمالية	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2000	
تركيا - الجبل الأسود	سلع وخدمات	اتفاقية تجارة حرة وتكامل اقتصادي	2010 (سلع) 2022 (خدمات)	
الاتفاقيات الثنائية بين بلدان الجنوب				
مصر - تركيا	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2007	
تركيا - إسرائيل	سلع	اتفاقية تجارة حرة	1997	
تركيا - المغرب	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2006	
تركيا - السلطة الفلسطينية	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2005	
تركيا - تونس	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2005	
اتفاقيات تجارة إقليمية واتفاقيات ثنائية أوروبية				
اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2007	ألبانيا؛ البوسنة والهرسك؛ مولدوفا؛ الجبل الأسود؛ مقدونيا الشمالية؛ صربيا؛ بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو/كوسوفو
الاتحاد الأوروبي - ألبانيا	سلع وخدمات	اتفاقية تجارة حرة وتكامل اقتصادي	2006 (سلع) 2009 (خدمات)	
الاتحاد الأوروبي - البوسنة والهرسك	سلع وخدمات	اتفاقية تجارة حرة وتكامل اقتصادي	2008 (سلع) 2015 (خدمات)	
الاتحاد الأوروبي - الجبل الأسود	سلع وخدمات	اتفاقية تجارة حرة وتكامل اقتصادي	2008 (سلع) 2010 (خدمات)	
الاتحاد الأوروبي - مقدونيا الشمالية	سلع وخدمات	اتفاقية تجارة حرة وتكامل اقتصادي	2001 (سلع) 2004 (خدمات)	
اتفاقيات ثنائية الاتحاد من أجل المتوسط - مجلس التعاون الخليجي				
المغرب - الإمارات العربية المتحدة	سلع	اتفاقية تجارة حرة	2003	
تركيا - دولة الإمارات العربية المتحدة	سلع	اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة واتفاقية التجارة الحرة	2003	

* الجزائر والسلطة الفلسطينية هما أيضاً طرفان في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. لم يتم حتى الآن تقديم إخطار رسمي من قبل الأطراف إلى منظمة التجارة العالمية. رغم دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 30 أيار/مايو 2019، إلا أن غيابها عن قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية يعود إلى عدم إتمام خطوة الإخطار الرسمي من قبل أعضائها.

المصدر: قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية

المؤشر T2. مؤشرات تيسير التجارة

لِمَ هذا المؤشر؟

أرست اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2017، قواعد متعددة الأطراف تهدف إلى معالجة حواجز محددة في الإجراءات التجارية. وتوفر الاتفاقية للدول فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال تعزيز سرعة العمليات على الحدود وكفاءتها.

وتُقيّم مؤشرات تيسير التجارة مدى التقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ التدابير ذات الصلة. وتقيس هذه المؤشرات مدى تبنّي البلدان وتطبيقها للتدابير المصممة لتبسيط وتيسير الإجراءات الفنية والقانونية المتعلقة بحركة السلع الداخلة والخارجة من البلاد لأغراض التجارة الدولية. ويُساعد تحليل الأداء عبر هذه المؤشرات صانعي السياسات في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

النتائج الأساسية

على غرار الاتجاهات الإيجابية التي رصدها تقرير عام 2021، شهدت السنوات الأخيرة تحسينات في تيسير التجارة في جميع المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط تقريباً (الشكل 1.3). بحلول عام 2024، سجّل تحسّن ملحوظ في متوسط أداء تيسير التجارة في المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط، مع تسجيل أفضل أداء في مجالات مثل الإجراءات، ومشاركة مجتمع التجارة، والحوكمة والنزاهة، والرسوم والتكاليف (الشكل 1.4).

بشكل عام، سجّل تيسير التجارة أعلى مستوى أداء في الاتحاد الأوروبي حسب مؤشر تيسير التجارة الذي يتراوح بين 0 و 2 (حيث يكون 2 هو أفضل أداء)، مع أداء بارز في تركيا وإسرائيل (الجدول 1.2). في المشرق ورغم التحسن الكبير منذ عام 2017، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التطوير. في شمال إفريقيا، استمر تحسن تيسير التجارة، ما يدل على بذل جهود مستدامة. لا تزال البلقان الغربية دون متوسط الاتحاد من أجل المتوسط فيما يخص تيسير التجارة، لكنها شهدت أكبر تحسّن في المنطقة، بزيادة قدرها 26% منذ عام 2017 (الشكل 1.5).

الأداء حسب الفئة

- أ - **توفر المعلومات:** تصدر كلّ من الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من حيث توفر المعلومات، ما يعكس شفافية عالية وسهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة. وشهدت البلقان الغربية تحسناً بنسبة 24% منذ عام 2017، بينما حققت إسرائيل وشمال إفريقيا تقدماً كبيراً بنسبة 15% و 16% على التوالي. في المقابل، أظهر المشرق أدنى نسبة تقدم قابلة للقياس، ما يشير إلى أن الإصلاحات المتعلقة بإتاحة معلومات تجارية شاملة يسهل الوصول إليها لا تزال محدودة في هذه المنطقة.
- ب - **مشاركة مجتمع التجارة:** حققت تركيا (1.88)، والاتحاد الأوروبي (1.78)، وإسرائيل (1.71) نتائج عالية في عام 2024، وهو ما يعكس انخراطاً فعالاً مع مجتمع التجارة. وشهدت البلقان الغربية تحسناً بنسبة 25% منذ عام 2017، لتصل إلى نتيجة قدرها 1.46. وسجلت شمال إفريقيا تقدماً متوسطاً قدره 17%، لتحقيق نتيجة 1.40 في عام 2024. وتأخرت منطقة المشرق بنتيجة قدرها 1.21، دون تسجيل أي نمو، ما يشير إلى الحاجة إلى زيادة إشراك أصحاب المصلحة في مجال التجارة ضمن هذه المنطقة.
- ت - **الأحكام المسبقة:** شهد هذا المجال تحسينات كبيرة، لا سيما في إسرائيل التي سجلت تحسناً بنسبة 60%، نتيجة جهودها لتعزيز قابلية التنبؤ بالتشريعات، وبلغت نتيجتها 1.46 في عام 2024. وتصدر الاتحاد الأوروبي (1.90) والبلقان الغربية (1.64) قائمة الأداء، مع تحسن بنسبة 6% و 12% على التوالي. وسجلت تركيا 1.36 مع تحسن بنسبة 15%. ورغم تسجيل منطقة المشرق تحسناً بنسبة 17%، ظلت نتيجتها الأدنى عند 1.00، ما يبرز الحاجة إلى مزيد من التحسين في هذا المجال. رغم تحقيقها لمكاسب أولية، كانت بلدان شمال إفريقيا الوحيدة التي شهدت تراجعاً منذ عام 2017. وقد يشير الانخفاض بنسبة 6% إلى صعوبة تحويل الالتزامات الأولية إلى تحسينات ملموسة ومستدامة للمجتمع التجاري.
- ث - **إجراءات الاستئناف:** شهدت منطقتا البلقان الغربية والمشرق تقدماً ملحوظاً، بزيادة قدرها 27% و 28% على التوالي، لتصل النتائج إلى 1.45 و 1.35 بحلول عام 2024. كما حققت إسرائيل والاتحاد الأوروبي أداء جيداً، بينما سجلت تركيا تراجعاً طفيفاً بنسبة -7%، وبلغت نتيجتها 1.40. ويشير تحسن أداء منطقة المشرق إلى إحراز تقدم في توفير آليات طعن يسهل الوصول إليها، رغم أن باقي المناطق الفرعية في الاتحاد من أجل المتوسط لا تزال تتقدم عليها في هذا المجال.
- ج - **الرسوم والتكاليف:** سجلت معظم المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط أداء قوياً في هذه الفئة. وتصدر الاتحاد الأوروبي القائمة، تلتها البلقان الغربية بنتيجة 1.80، ثم إسرائيل التي سجلت تراجعاً طفيفاً منذ عام 2017. وشهدت تركيا (1.69) وشمال إفريقيا (1.63) تحسناً متوسطاً، بينما حققت منطقة المشرق (1.36) أعلى معدل نمو، ما يعكس الجهود المبذولة لخفض وتبسيط الرسوم المرتبطة بالتجارة في أنحاء المنطقة.
- ح - **الوثائق:** أظهرت تركيا تحسناً استثنائياً بنسبة 67%، وبلغت نتيجتها 1.88، وهي من بين أعلى النتائج في هذه الفئة. كما أحرزت منطقة البلقان الغربية تقدماً كبيراً بنسبة 37%، لتصل إلى نتيجة 1.47 في عام 2024، ما يدل على تحسن كبير في الإجراءات المستندية. وتصدر الاتحاد الأوروبي بـ 1.90 مع تحسن طفيف، بينما سجل كلّ من إسرائيل (1.63) ومنطقة المشرق (0.88) تحسناً بنسبة 8% على مدى السنوات السبع الماضية.

- **خ - الأئمة:** تفاوت أداء الأئمة بشكل كبير عبر مناطق الاتحاد من أجل المتوسط. وتصدّرت إسرائيل الأداء بنتيجة 2.00 ونسبة نمو بلغت 24%، ما يعكس مستويات رائدة في رقمنة الجمارك. كما سجّل كلّ من الاتحاد الأوروبي (1.77) وتركيا (1.67) أداء قوياً، مع تحسّن بنسبة 2% و 11% على التوالي. وحقّقت منطقتا شمال إفريقيا والبلقان الغربية نتائج معتدلة بلغت 1.06 و 1.33، مع نمو نسبته 24% و 32%، بينما ظلّت منطقة المشرق، رغم نمو بنسبة 18%، في مرتبة أدنى عند 0.84، ما يشير إلى استمرار التحديات في هذا المجال.
 - **د - الإجراءات:** شهدت الإجراءات تحسّناً كبيراً في المشرق، بزيادة بلغت 62%، مسجّلة نتيجة 1.35 في عام 2024. وأظهرت منطقة البلقان الغربية (1.48) وشمال إفريقيا (1.18) تحسّناً معتدلاً بنسبة 26% و 24% على التوالي. وحقّقت إسرائيل (1.68) وتركيا (1.65) نتائج جيدة، بينما تصدر الاتحاد الأوروبي (1.79) الترتيب العام، مبرزاً كفاءة إجرائية متّسقة بين الدول الأعضاء.
 - **ذ - التعاون بين وكالات الحدود الداخلية:** سجّلت منطقة البلقان الغربية أكبر تحسّن (79%) في التعاون الحدودي الداخلي في عام 2024. وسجّلت تركيا أعلى نتيجة (1.80)، تلاها الاتحاد الأوروبي (1.75)، ما يشير إلى مستويات عالية من التنسيق بين الوكالات. وشهدت منطقة شمال إفريقيا (1.02) تحسّناً بنسبة 42%، رغم تسجيل درجات أقل مقارنة بالمناطق الفرعية الأخرى. كما سجّلت منطقة المشرق (0.82) نتيجة متواضعة، ما يسلط الضوء على التباين في التعاون الداخلي عبر الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أنها أظهرت تحسّناً بنسبة 49% منذ عام 2017.
 - **ر - التعاون بين وكالات الحدود الخارجية:** تفاوتت نتائج التعاون الخارجي بين المناطق. وتصدّر الاتحاد الأوروبي بنتيجة عالية بلغت 1.82 ونسبة تحسّن بلغت 9%. وشهدت منطقة البلقان الغربية تحسّناً معتدلاً (12%) بلغ 0.66، في حين تحسّنت منطقة شمال إفريقيا بنسبة 6% لتصل إلى 0.84. وسجّلت تركيا (1.09) نمواً بنسبة 33%، ما يدلّ على جهود لتعزيز التعاون عبر الحدود. أظهرت كلّ بلدان المشرق وإسرائيل نتائج أدنى، بلغت 0.59 و 0.64 على التوالي، ما يشير إلى الحاجة إلى تحسين التعاون بين البلدان.
 - **ز - الحوكمة والنزاهة:** حقّق كلّ من الاتحاد الأوروبي (1.99) وتركيا (1.89) أعلى النتائج في مجال الحوكمة والنزاهة، ما يعكس أنظمة قوية لضمان عدالة العمليات التجارية. وشهدت البلقان الغربية تحسّناً بنسبة 19% لتصل إلى نتيجة 1.52. وسجّلت منطقة شمال إفريقيا نمواً طفيفاً بنسبة 4%، لتبلغ 1.42 في عام 2024. لا تزال منطقة المشرق (0.87) الأضعف أداءً في المنطقة، ما يبرز الحوكمة والنزاهة كمجال رئيسي للتحسين في المنطقة، رغم أنها شهدت زيادة بنسبة 28% منذ عام 2017.
- ويؤكّد التحليل على الالتزام الشامل لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط بإصلاحات تيسير التجارة. ورغم التقدّم الملحوظ في مختلف المناطق الفرعية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط، من المهم مواصلة الإصلاحات لتحقيق معايير موحّدة لتيسير التجارة على مستوى المنطقة.
- ويتصدّر الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وتركيا معظم الفئات، ما يعكس أنظمة تيسير تجارة راسخة ومتقدّمة. وتُظهر منطقة البلقان الغربية تقدّماً ملحوظاً في مجالات محدّدة مثل الإجراءات المستندية ((TFI F)، والتعاون بين وكالات الحدود الداخلية ((TFI I)، والأئمة ((TFI G)، في حين سجّلت شمال إفريقيا تحسينات ملحوظة في إجراءات الاستئناف ((TFI D) والتعاون بين الوكالات الحدودية الداخلية ((TFI I)، رغم استمرار التحديات في مجال الأئمة (رغم التحسّن الإيجابي) والتعاون الخارجي ((TFI J).
- أما المشرق، ورغم التحسّن في الإجراءات والتعاون الداخلي ((TFI I)، فما زال يسجّل نتائج ضعيفة في عدة مؤشرات، لا سيما في التعاون الحدودي (الداخلي والخارجي)، والأئمة ((TFI G)، والحوكمة ((TFI G).
- بشكل عام، لا يزال التعاون الحدودي (الداخلي والخارجي) والأئمة من أبرز التحديات داخل الاتحاد من أجل المتوسط، مع حاجة بعض المناطق الفرعية إلى دعم محدد الهدف لسدّ هذه الفجوات.
- وعند النظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام، تتفوّق بلدان مجلس التعاون الخليجي على اقتصادات شمال إفريقيا والمشرق في مجال تيسير التجارة (المربع 1.1).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- معالجة التفاوتات في تيسير التجارة في مختلف بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، هناك حاجة إلى نهج متعدد الجوانب.
- أولاً، **إعطاء الأولوية لتوحيد الإجراءات والوثائق الجمركية عبر الحدود** من خلال تنفيذ منصات رقمية قابلة للتشغيل المتبادل وأنظمة تبادل البيانات (مثل النوافذ الموحدة للتجارة)، وتبسيط إجراءات العبور، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالمعايير والشهادات.
- ثانياً، **تعزيز التعاون الحدودي الداخلي داخل المناطق الفرعية، وخاصة في شمال إفريقيا والمشرق.** ويشمل ذلك تعزيز التنسيق الداخلي بين الوكالات، وتبادل المعلومات، واستراتيجيات الإدارة المشتركة للمخاطر. **الاستثمار في برامج تدريب موظفي الجمارك وتعزيز استخدام التكنولوجيا لإدارة الحدود بكفاءة.** علاوة على ذلك، تحسين الحوكمة والنزاهة في جميع أنحاء الاتحاد من أجل المتوسط، خاصة في المشرق، من خلال مبادرات بناء القدرات التي تركز على أطر تنظيمية شفافة، وتدابير مكافحة الفساد، وآليات استئناف فعّالة.
- أخيراً، **ضمان توافر المعلومات المتعلقة بالتجارة بشكل يسهل الوصول إليه وشامل.** ويشمل ذلك إنشاء منصات إلكترونية تتضمن اللوائح والإجراءات والإحصاءات التجارية المحيطة، بالإضافة إلى التفاعل النشط مع مجتمع التجارة لنشر المعلومات ومعالجة المخاوف.

التعريفات

يشمل تيسير التجارة كامل نطاق الإجراءات الحدودية، من التبادل الإلكتروني لبيانات الشحن وصولاً إلى تبسيط وتوحيد الوثائق التجارية، فضلاً عن الحق في استئناف القرارات الإدارية التي تتخذها وكالات الحدود. وترتبط مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ارتباطاً مباشراً بالأحكام الموضوعية المنصوص عليها في اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

المصدر: مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

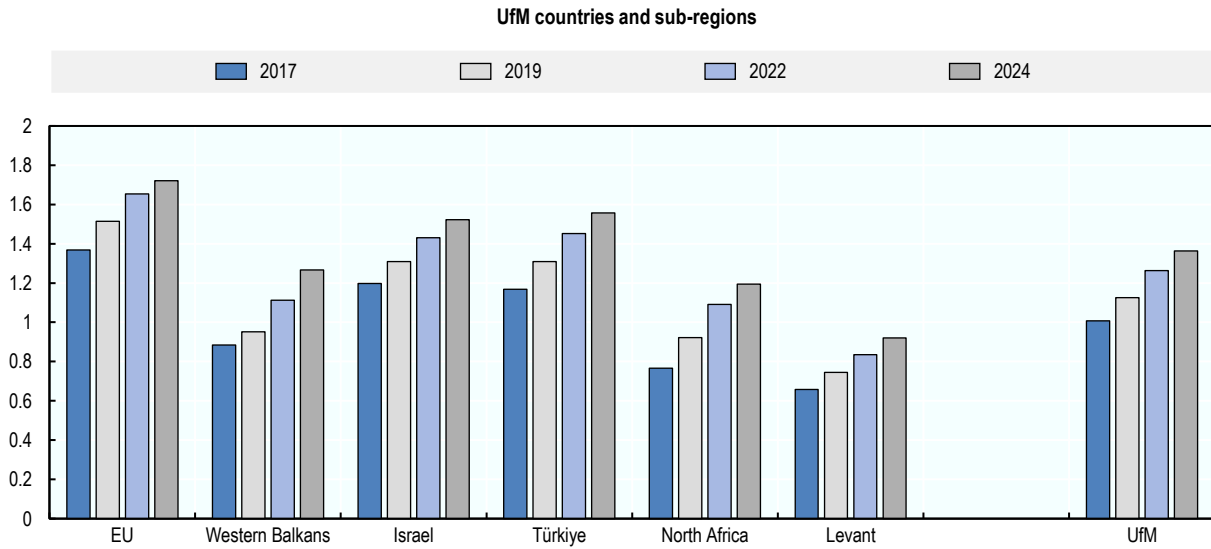
لقراءة المزيد

OECD (2025), “*OECD Trade Facilitation Indicators: Monitoring Facilitation up to 2025*”, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2025/03/oecd-trade-facilitation-indicators_0a21eb4a/fd6f27dc-en.pdf

Sorescu, S. and C. Bollig (2022), “Trade facilitation reforms worldwide: State of play in 2022”, *OECD Trade Policy Papers*, No. 263, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/ce7af2ce-en>.

الشكل 1.3. متوسط أداء تيسير التجارة

من 0 إلى 2 (أفضل أداء)

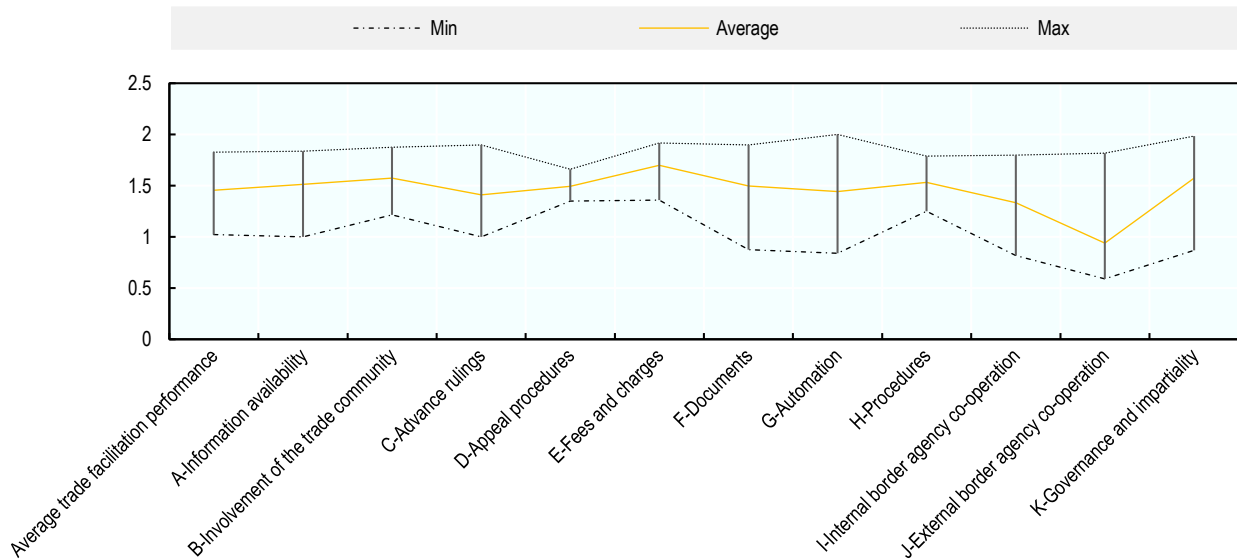


المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-facilitation.html>

StatLink <https://stat.link/ovs7ei>

الشكل 1.4. مؤشر تيسير التجارة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط حسب الفئات، 2024

من 0 إلى 2 (أفضل أداء)، المتوسط، والقيمة الدنيا والقصوى



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-facilitation.html>

StatLink <https://stat.link/3xtik5>

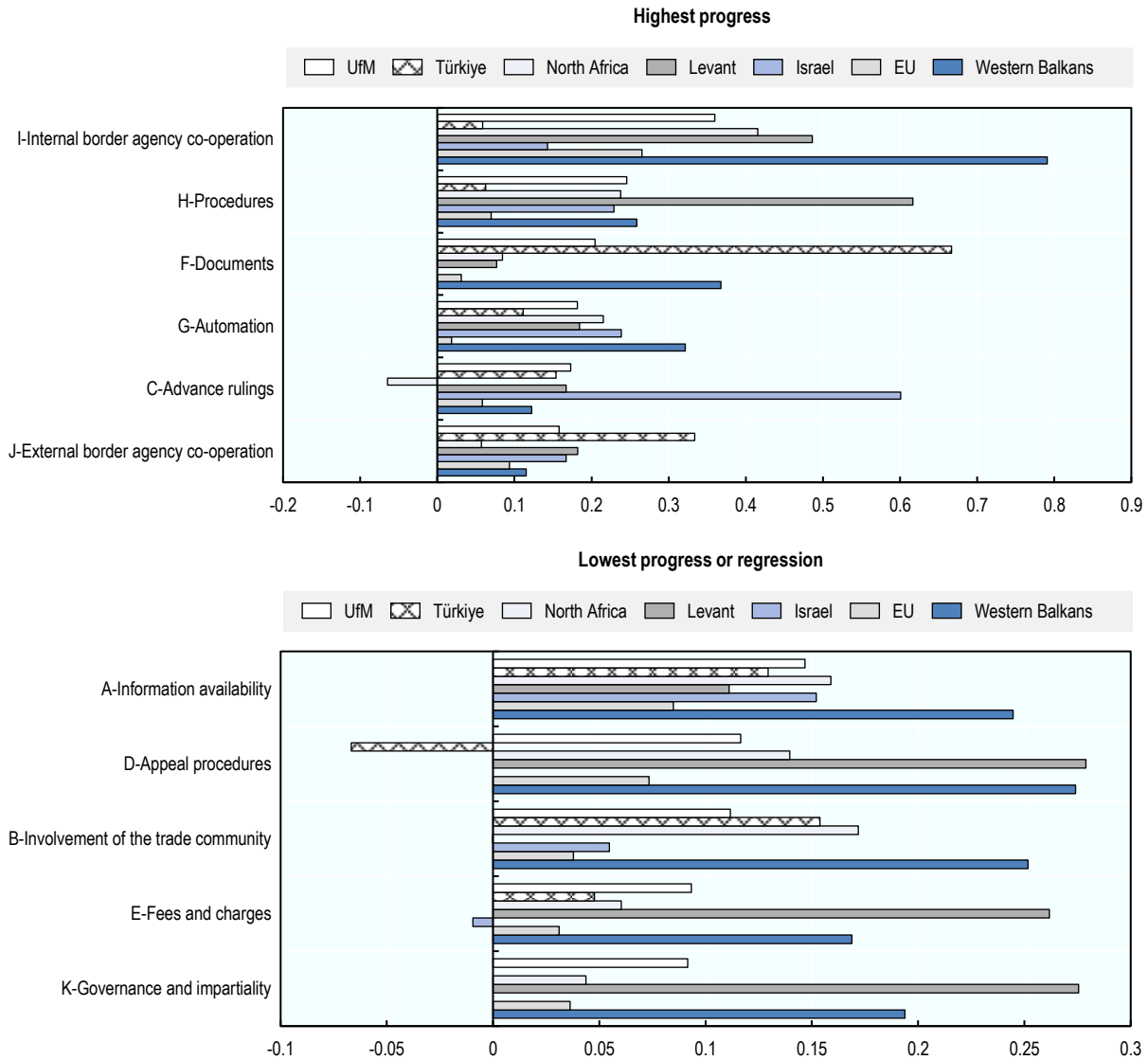
الجدول 1.2. فئات مؤشر تيسير التجارة حسب المنطقة الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط، 2024

الفترة	البلقان الغربية	الاتحاد الأوروبي	إسرائيل	المشرق	شمال إفريقيا	تركيا
متوسط أداء تسهيل التجارة	1.40	1.80	1.83	1.02	1.26	1.66
أ-توفر المعلومات	1.42	1.82	1.86	1.00	1.35	1.67
ب-مشاركة مجتمع التجارة	1.46	1.79	1.86	1.21	1.40	1.88
ت-الأحكام المسبقة	1.64	1.90	1.45	1.00	1.11	1.36
ث-إجراءات الاستئناف	1.45	1.65	1.92	1.35	1.48	1.45
ج-الرسوم والتكاليف	1.82	1.91	1.92	1.36	1.63	1.77
ح-الوثائق	1.47	1.84	2.00	0.88	1.25	1.88
خ-الأتمتة	1.33	1.76	2.00	0.84	1.06	1.67
د-الإجراءات	1.48	1.77	1.96	1.35	1.25	1.68
ذ-التعاون بين وكالات الحدود الداخلية	1.16	1.65	1.91	0.82	1.02	1.91
ر-التعاون بين وكالات الحدود الخارجية	0.66	1.74	1.45	0.59	0.84	1.09
ز-الحوكمة والنزاهة	1.52	1.99	1.78	0.68	1.39	1.89

ملاحظة: تشمل الاتحاد الأوروبي الاقتصادات الكبرى المختارة: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، بولندا، والسويد.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-facilitation.html>

الشكل 1.5. مجالات أكبر وأقل تقدماً بين 2017 و2024

نسبة النمو % منذ عام 2017



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-facilitation.html>

StatLink  <https://stat.link/1kpba0>

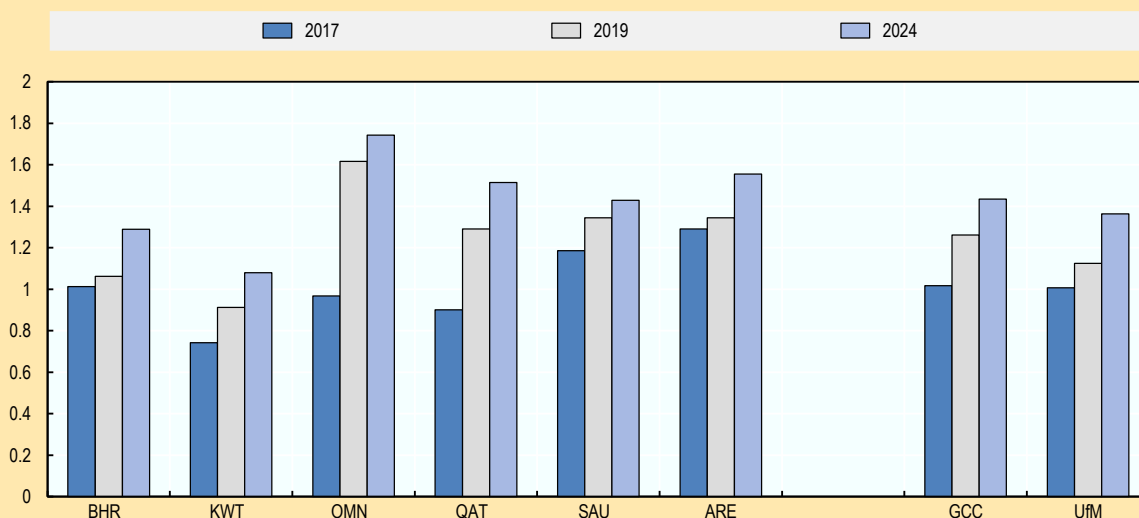
المربع. 1.1 تيسير التجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تتفوق بلدان مجلس التعاون الخليجي على اقتصادات شمال إفريقيا والمشرق في مجال تيسير التجارة، غير أنّ هناك إمكانيات كبيرة للتقارب مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي. إذ أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام تقدماً إيجابياً على مدى العقد الماضي، وغالباً ما كانت في الصدارة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبينما يُفترض أن التقدم العام إيجابي، تُبرز البيانات الأخيرة أنّ طبيعة هذا التقدم وسرعته تختلفان. فعلى سبيل المثال، يشير حصول سلطنة عُمان على أعلى متوسط نقاط في تيسير التجارة ضمن بلدان مجلس التعاون (1.7)، والذي تحقق بفضل الأداء الاستثنائي في مجالي الأتمتة (1.9) والحوكمة والنزاهة (1.89)، إلى تركيز استراتيجي ناجح للغاية على رقمنة العمليات التجارية. ويُبين ذلك أنّ الاستثمارات الموجهة نحو ركائز محددة في تيسير التجارة يمكن أن تؤدي إلى نتائج هامة، ما يضع البلد في موقع ملائم.

أما الإمارات العربية المتحدة، فرغم تفوقها في مجالات الأتمتة (1.85)، والرسوم والمصاريف (1.85 أيضاً)، والإجراءات (1.7)، فإنها لم تُعالج جميع جوانب تيسير التجارة بشكل متسق. وتشير الدرجات المنخفضة بشكل ملحوظ في مجال التعاون بين وكالات الحدود الخارجية (0.9) والداخلية (1.1) إلى وجود تحديات هيكلية. وبالمثل، يدلّ الأداء الإيجابي للمملكة العربية السعودية في الرسوم والمصاريف (1.6) والأتمتة (1.6) على إحراز تقدم في تقليص تكاليف التجارة وتحديث الإجراءات. غير أنّ أوجه الضعف المستمرة في التعاون بين وكالات الحدود الداخلية والخارجية (1 و 0.8 على التوالي) تُعدّ حرجة. فهذه المجالات، التي لا تزال متأخرة بشكل كبير عن المعايير المعتمدة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، توحى بأن هذه الآليات التعاونية المحددة لا تزال تمثل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق انسيابية كاملة للتدفقات التجارية وكفاءة شاملة أعلى رغم التحسينات الأوسع منذ عام 2017. وتعتبر معالجة هذه النقاط أمراً بالغ الأهمية حتى تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من استغلال حجمها الاقتصادي بشكل أكثر فعالية في التجارة الدولية.

الشكل 1.6. أداء تيسير التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد من أجل المتوسط

المتوسط



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-facilitation.html>

StatLink  <https://stat.link/oiam8g>

المؤشر T3. التجارة البينية في مجال السلع

لِمَ هذا المؤشر؟

يوفر تحليل تدفقات التجارة البينية رؤى قيمة حول ديناميات التكامل الاقتصادي. إذ تشير المستويات المرتفعة من التجارة البينية إلى وجود تعاون قوي، وإزالة أو تقليص للحواجز التجارية، وأطر سياسات تجارية منسجمة. ومن خلال قياس حجم وقيمة التجارة بين البلدان، يُستخدم هذا المؤشر كمؤشر بديل على الترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

علاوة على ذلك، يمكن أن تعكس التجارة البينية تطور سلاسل القيمة الإقليمية وزيادة الترابط الاقتصادي مع تخصص البلدان في أجزاء مختلفة من الإنتاج، ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي.

النتائج الأساسية

لا تزال منطقة الاتحاد من أجل المتوسط شريكاً تجارياً مركزياً على مستوى العالم، حيث ساهمت بأكثر من 31% من صادرات السلع العالمية، بما يزيد عن 7 تريليونات دولار أمريكي من السلع في عام 2023. ورغم أن القيمة الإجمالية لصادرات المنطقة قد تضاعفت ثلاث مرات منذ عام 1996، فإن حصتها من الصادرات العالمية تقل حالياً عن مستواها في أوائل العقد الأول من الألفية، عندما بلغت ذروتها بنسبة 40% (الشكل 1.7). ويعكس هذا التحول إلى حد كبير تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأوروبي، وصعود الاقتصادات الناشئة، وخصوصاً الصين، التي زادت حصتها من التجارة العالمية في السلع.

وبالنسبة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ظل السوق الداخلي الوجهة الأساسية لتجارة السلع في عام 2023، حيث شكّل 61% من صادرات المنطقة (الشكل 1.8). وهذا الرقم قريب من النسبة المسجلة في تقرير الرصد السابق. وبالفعل، شهدت أهمية السوق الداخلية تقلبات طفيفة منذ عام 2007، عندما بلغت ذروتها بنسبة 63% من صادرات الاتحاد من أجل المتوسط، بعد أن ارتفعت بشكل مطرد منذ عام 1996، حيث كانت تمثل 56%. ومن منتصف التسعينيات وحتى أوائل العقد الأول من الألفية، كان هناك اتجاه إيجابي نحو التكامل داخل سوق الاتحاد من أجل المتوسط. وتزامن ذلك مع فترة من التوسع في التجارة العالمية وموجة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية الجديدة، كانت في طليعتها اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مثل سياسة الجوار الأوروبية، فضلاً عن مبادرات أخرى مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير، التي وُقعت قبيل اندلاع الأزمة المالية العالمية.

ومثلت أزمة عام 2007 نقطة تحوّل في ديناميات التكامل التجاري للاتحاد من أجل المتوسط. ففي السنوات الخمس التي أعقبت الأزمة، نمت التجارة مع البلدان من خارج الاتحاد من أجل المتوسط بنسبة 25% أسرع من التجارة داخل الاتحاد، ما يدلّ على تزايد الاعتماد على شركاء تجاريين من خارج المنطقة. غير أنّ هذا الاتجاه انقلب بعد عام 2012، مع بدء تعافي الأسواق الأوروبية؛ ومنذ ذلك الحين واصلت التجارة البينية صلب الاتحاد من أجل المتوسط نموها.

وبحلول عام 2023، أصبح الانتعاش في التجارة البينية داخل الاتحاد واضحاً، إذ تبادلت دول الاتحاد قرابة ضعف حجم تجارتها مع بقية العالم، لتتجاوز 4.4 تريليون دولار أمريكي (الشكل 1.8). يُظهر هذا التطور تركيزاً متجدداً على الشراكات الإقليمية وتعزيز الروابط الاقتصادية داخل الاتحاد من أجل المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر البيانات مؤشرات أولية على أنّ جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير إيجابي على التكامل، حيث شهدت نسبة الصادرات البينية مقابل الصادرات الخارجية نمواً قوياً في سنوات 2020 و 2021 و 2022. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل مثل اضطراب سلاسل التوريد العالمية، والتركيز المتجدد على الشراكات الإقليمية في أعقاب الجائحة.

هيمنة الاتحاد الأوروبي في سوق التجارة داخل الاتحاد من أجل المتوسط

كما كان متوقعاً، تؤكد البيانات التجارية المُحلّلة الدور المهيمن للسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي في دفع التجارة البينية داخل الاتحاد من أجل المتوسط. ففي عام 2022، تُسببت 94% من صادرات المنطقة الداخلية، أي ما يعادل حوالي 3.9 تريليون دولار أمريكي، إلى التجارة داخل السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي. ويُبرز ذلك الأثر العميق للسوق الموحدة والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي في تعزيز التكامل الاقتصادي العميق بين الدول الأعضاء فيه. كما يسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في تشكيل التكامل التجاري بين الاقتصادات غير المنضوية تحت الاتحاد الأوروبي ضمن منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

وفي عام 2023، مثلت التجارة مع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نسبة 3.7% من إجمالي صادرات السلع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالتوازي مع الاتجاهات العامة في المنطقة، ارتفعت هذه النسبة بشكل مطرد منذ جائحة كوفيد-19، بعد أن بلغت أدنى مستوى تاريخي لها في عام 2019. وتجدر الإشارة إلى أنّ صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء فيه كانت أعلى بنسبة 6% في عام 2023 مقارنة بعام 2019، حيث بلغت 250 مليار دولار أمريكي (الشكل 1.10).

وتشمل صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء فيه أساساً السلع المصنّعة، والتي تتمثل باستمرار أكثر من 75% من إجمالي التجارة. ورغم بقاء تجارة السلع المصنّعة مستقرة خلال الثلاثين سنة الماضية، إلا أنّ أنواع السلع المتداولة تغيّرت. فقد حدث تحوّل بعيداً عن الآلات نحو تنوع أكبر، بما في ذلك زيادة في تجارة معدات النقل، والمواد الكيميائية، والمنتجات العلمية والصيدلانية في عام 2023 (الشكل 1.11).

ومنذ عام 1996، ارتفعت نسبة واردات الاتحاد الأوروبي القادمة من دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء فيه بشكل ملحوظ. وشهد هذا الاتجاه تقلبات، مع انخفاض ملحوظ في عام 2008 تزامناً مع الأزمة المالية العالمية، ومجدداً خلال أزمة منطقة اليورو في أوائل العقد الثاني من الألفية. غير أن الاتحاد الأوروبي زاد بشكل كبير، منذ عام 2020، من وارداته من اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء فيه.

وتعكس الاتجاهات المرصودة الديناميات المتطورة في العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط. وكان الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة شريكاً تجارياً مهماً لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، وتعدّ هذه المنطقة مصدراً مهماً لواردات الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في قطاعات مثل الطاقة، والسلع المصنّعة المتنوّعة، والآلات، ومعدات النقل، والمنتجات الزراعية. ورغم أن الوقود والمواد الخام لا تزال تمثل أحد أبرز واردات الاتحاد الأوروبي من الدول غير الأعضاء فيه ضمن منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أن حصتها انخفضت بشكل كبير خلال العقود الماضية. ففي عام 2023، مثلت الطاقة والمعادن أكثر من 25% من واردات الاتحاد الأوروبي من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، مقارنة بما يقارب 40% في عام 2005. ويعود ذلك إلى الأهمية المتزايدة للسلع المصنّعة ضمن واردات الاتحاد الأوروبي من دول الاتحاد من أجل المتوسط، حيث مثلت أكثر من 60% من إجمالي الواردات في عام 2023.

عادة ما يصدر الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الاتحاد من أجل المتوسط أكثر مما يستورد منها، رغم أن هذا الفارق يتقلص بمرور الوقت (على سبيل المثال: 228 مليار دولار من الواردات مقابل 250 مليار دولار من الصادرات في عام 2023). علاوة على ذلك، قيّد عدم الاستقرار السياسي و/أو ضعف التنوع لدى الشركاء في شمال إفريقيا والمشرق العربي قدراتهم على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية إلى الاتحاد الأوروبي وبناء سلاسل قيمة إقليمية، ممّا أدى إلى إبطاء إدماج عمليات التصنيع ذات القيمة المضافة الأعلى مع الشركاء في الضفة الشمالية.

الديناميات دون الإقليمية والتكامل

لا يزال الاتحاد الأوروبي يمثل السوق الرئيسية للصادرات بالنسبة لغالبية اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط (الجدول 1.3). ويظهر هذا بوضوح في البلقان الغربية، حيث وُجّهت نسبة 72% من إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2023. كما تُظهر شمال إفريقيا اعتماداً كبيراً على سوق الاتحاد الأوروبي، حيث وُجّهت 48.6% من صادراتها إليه. وبالمثل، تمثل صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي نسبة 39% من إجمالي صادراتها. أما إسرائيل، فهي أقل اعتماداً على الاتحاد الأوروبي في صادراتها (27% من إجمالي الصادرات)، رغم أن الاتحاد الأوروبي يُعدّ سوقاً حيوية بالنسبة لها. ومن اللافت أن اقتصادات المشرق تُظهر اعتماداً أكبر على إسرائيل، التي تستوعب 7.9% من صادراتها، مقارنة بنسبة 6% فقط لصالح السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي.

بشكل عام، تراجعت أهمية الاتحاد الأوروبي كوجهة تصدير بالنسبة لبقيّة اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط تدريجياً منذ عام 2005، باستثناء منطقة البلقان الغربية (الجدول 1.4). ورغم أن هذا التراجع كان طفيفاً، إلا أنه يعكس الأهمية المتزايدة للأسواق البديلة. باستثناء الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، صدرت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2023 أكثر من 80% من صادراتها المتبقية إلى اقتصادات خارج منطقة الاتحاد من أجل المتوسط (بقيمة 2700 مليار دولار أمريكي). مع ذلك، شهدت نسب الصادرات البينية داخل الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء الاتحاد الأوروبي) دورها زيادة في معظم المناطق الفرعية منذ عام 1996. وبالمثل، على غرار المؤشرات السابقة، تلقى هذا الاتجاه الإيجابي زخماً قوياً بعد جائحة كوفيد-19. ويُشير ذلك إلى بعض التعزيز في شبكات التجارة الإقليمية، رغم استمرار الفوارق بين المناطق الفرعية.

- **البلقان الغربية:** تُظهر حصة الصادرات الخاصة بمنطقة البلقان الغربية مساراً تصاعدياً ثابتاً، حيث بدأت بنسبة 4.08% في عام 2005 وبلغت ذروتها في حدود 8.53% في عام 2023. ويدلّ هذا الارتفاع المستمر على تعمّق التكامل التجاري بين هذه المنطقة الفرعية وشركائها التجاريين غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمن منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. ويمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى الإصلاحات الاقتصادية في منطقة البلقان الغربية، والاتفاقيات التجارية الإقليمية، واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد سنوات الألفين.
- وتطلّ حصة إسرائيل من الصادرات مستقرة نسبياً، حيث تراوحت بين 2.37% و 4.41% خلال الفترة التي شملها الرصد. ويمكن أن يُعزى هذا النمط المستقر، وإن كان متواضعاً نسبياً، إلى تخصص إسرائيل في قطاعات التكنولوجيا العالية وغيرها من المجالات المتخصصة التي تخدم أسواقاً محددة.
- وشهد **المشرق** مساراً متقلباً في الصادرات، حيث تراوحت الحصص بين 7.9% في عام 2023 وذروة بلغت 16.9% في عام 2013. وحدث ارتفاع حاد بين عامي 2006 و 2013، عندما ارتفعت الصادرات من 8.97%، مدفوعة باتساع الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومبادرات التكامل. مع ذلك، يشير التراجع المسجّل منذ عام 2013 إلى اضطرابات، يُحتمل أن تكون مرتبطة بعدم الاستقرار الإقليمي، مثل الحرب الأهلية السورية والتحديات الاقتصادية المصاحبة لها. وبحلول عام 2023، عادت حصة الصادرات إلى مستويات لم تُسجّل منذ عام 2006 (7.9%)، ما يعكس الآثار الاقتصادية المستمرة للنزاعات الإقليمية.
- تتبّع حصة **شمال إفريقيا** من الصادرات إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نمطاً من النمو المعتدل والاستقرار، حيث ارتفعت من 5.6% في عام 2005 إلى 10% في عام 2023. ويُلاحظ النمو الأبرز خلال الفترة 2009–2014، حيث ارتفعت الحصة من 8.3% إلى 10.1%، ما يدلّ على تعزّز التكامل الاقتصادي، والذي من المرجح أنه كان مدفوعاً بتجارة الطاقة والمواد الخام. ويُشير الحفاظ على حصص تفوق 9% بعد عام 2014 إلى وجود علاقة تجارية مستقرة، مدعومة بالتنوع الاقتصادي والإصلاحات الصناعية في بلدان مثل المغرب ومصر. مع ذلك، لم تشهد هذه المنطقة نفس التوسع السريع الذي شهدته البلقان الغربية، ما يعكس تحديات هيكلية.

- تحافظ تركيا باستمرار على نسبة مرتفعة من إجمالي الصادرات، مع تراجع طفيف إلى 8.2% في عام 2023 بعد أن بلغت ذروتها في مستوى 9% في عام 2011. ويعكس الارتفاع المسجل في عام 2011 دور تركيا كمركز إقليمي للتصنيع واللوجستيات، لكن الانخفاض التدريجي في الحصة منذ عام 2011 قد يشير إلى تزايد المنافسة أو تنويع وجهات التصدير خارج منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. مع ذلك، تظل تركيا شريكاً رئيسياً في التصدير، لا سيما بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي كجسر بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وآسيا.

منذ عام 2005، تكتفّت الصادرات بشكل خاص داخل المناطق الفرعية، مع تحسّن ملحوظ في التجارة الثنائية بين الاقتصادات غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويبرز هذا الاتجاه بشكل خاص في المنطقتين الفرعيتين للبلقان الغربية والشرق، حيث تعتمد بلدان مثل مصر بشكل متزايد على اقتصادات المشرق كشركاء تجاريين رئيسيين، بينما تواصل تركيا توسيع حضورها في منطقة جنوب وشرق المتوسط. وتُسجّل منطقتا البلقان الغربية وشمال إفريقيا أعلى معدلات الزيادة في حصص التصدير إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، تُظهر اقتصادات المشرق تراجعاً ملحوظاً في حصص التصدير بعد عام 2013. بينما تحافظ إسرائيل وتركيا على حصص ثابتة، ما يدل على دوريهما الراسخين في قطاعات ومناطق فرعية محددة داخل الاتحاد من أجل المتوسط.

علاوة على ذلك، يُقدّم تحليل السلع المتداولة حسب الفئة رؤى حول نشأة سلاسل القيمة الإقليمية في قطاعات مثل الآلات، والصناعات الكيماوية، ومعدات النقل. وتشمل الاتجاهات الرئيسية ما يلي:

- لا تزال صادرات الوقود والخامات مهمة، ولكن هناك مؤشرات على التنويع، مدفوعة جزئياً بالتحويلات العالمية نحو الطاقة المتجددة.
- وجود نمو قوي في صادرات الآلات والمواد الكيماوية، ما يدل على التنويع نحو صناعات أكثر تقدماً.
- ملاحظة تراجع في تجارة المنسوجات، بينما سجلت الزراعة ومعدات النقل نمواً معتدلاً.

ما هي دلالات اتجاهات الميزة النسبية الظاهرة؟

يكشف تحليل اتجاهات الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2023 عن نمط من التحويلات في التخصص داخل السوق الداخلية للاتحاد من أجل المتوسط (الجدول 1.5). وتُبرز البيانات المنتجات المحددة التي نجح فيها شركاء جنوب وشرق المتوسط في زيادة قدرتهم التنافسية بشكل ثابت بمرور الوقت. ففي حين عززت بعض الاقتصادات ميزتها في السلع الأولية أو المنتجات المصنعة الأساسية، تمكنت اقتصادات أخرى من تحقيق نمو في موقعها التنافسي ضمن قطاعات أكثر تعقيداً وأعلى قيمة مضافة، ما يشير إلى مسارات صناعية متنوعة عبر المنطقة.

وتُظهر كلّ من المغرب ومقدونيا الشمالية ولبنان تطوراً واعداً بشكل خاص، حيث اكتسبت مزيداً من الميزة التنافسية في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. في المغرب، يشير تعزيز الميزة النسبية الظاهرة في أجزاء الطائرات والمركبات الفضائية إلى دفع استراتيجي ناجح نحو قطاع تكنولوجي متقدم وكثيف رأس المال. وتُظهر مقدونيا الشمالية أيضاً تخصصاً متزايداً في سلسلة القيمة، مع زيادة في الميزة التنافسية بخصوص المنتجات الكيماوية المتنوعة والأثاث. أما في لبنان، تشير زيادة الميزة النسبية الظاهرة في المواد الغذائية المُعالجة، مثل منتجات الطحن والمحضرات النباتية، إلى انتقال ناجح من الزراعة الأساسية إلى موقع تنافسي أقوى في تصنيع الأغذية ذات القيمة المضافة داخل سوق الاتحاد من أجل المتوسط.

بشكل عام، توحى هذه الاتجاهات بضرورة تكيف بعض القطاعات مع الاتجاهات والمتطلبات الإقليمية والعالمية للحفاظ على قدرتها التنافسية. ويُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي يمثل مساهماً رئيسياً في الصادرات داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط (المربع 1.3).

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تُظهر العلاقة التجارية بين الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس التعاون الخليجي أنماطاً متغيرة. ففي عام 2023، صدر الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته 116 مليار دولار أمريكي، واستورد منها ما قيمته 121 مليار دولار أمريكي (الشكل 1.12). بين عامي 1996 و2015، شهدت صادرات الاتحاد إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة قوية، حيث قادت السلع المصنعة صادرات المنطقة إلى أسواق الخليج. إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط بين عامي 2014 و2015 أثر بشدة على اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، وتجلّى أثر ذلك في انخفاض كبير في الطلب على سلع الاتحاد، ليصل إلى أدنى مستوياته في عام 2021، حيث لم يمثل مجلس التعاون الخليجي سوى حوالي 1.4% من إجمالي صادرات الاتحاد من أجل المتوسط. وتُشير البيانات إلى انتعاش محتمل في الصادرات بعد عام 2022. ويمكن أن تؤثر عدة عوامل على التجارة المستقبلية، بما في ذلك المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة، والجهود المتجددة لاستئناف المفاوضات الإقليمية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، والاتفاقيات الإبراهيمية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات الإقليمية الجارية. وتستدعي هذه التطورات متابعة دقيقة لأنها من المرجح أن تُشكل مستقبل التكامل التجاري بين الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس التعاون الخليجي.

وباعتبارها منطقة متخصصة بدرجة عالية في تصدير المحروقات، تتبع واردات الاتحاد من أجل المتوسط من دول الخليج نمطاً مختلفاً. وتُظهر البيانات منحنى تصاعدياً، لكنه يشهد تقلبات كبيرة ضمن دورات من سنتين إلى خمس سنوات، تحددها بشكل أساسي تقلبات أسعار الطاقة العالمية. مع ذلك، تؤكد البيانات أهمية بلدان مجلس التعاون الخليجي كشريك استراتيجي في مجال الطاقة لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط.

على مستوى المناطق الفرعية (الشكل 1.12)، تُظهر اقتصادات المشرق أقوى علاقة تجارية مع مجلس التعاون، حيث تمثل باستمرار حصة كبيرة من كلّ من الواردات (14.33% في عام 2022) والصادرات (17.98% في عام 2022). في حين تشهد منطقة شمال إفريقيا نمواً في التجارة مع مجلس التعاون الخليجي، فإنها تحتاج إلى التركيز على تنويع الصادرات وإضافة القيمة لتعزيز تكاملها وإدارة عجزها التجاري المتزايد (واردات عند 10.56% مقابل صادرات عند 3.38% في 2022).

وتشير التغيرات في الميزان التجاري لتركيا مع مجلس التعاون إلى ديناميكية متغيرة تتطلب مراقبة دقيقة لضمان التكامل المستدام. وفي الوقت نفسه، يشير انخفاض حجم التجارة بين إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي باستمرار إلى إمكانيات غير مستغلة للتكامل.

تسلط الأهمية المتزايدة التي يكتسبها مجلس التعاون الخليجي، كمورد للاتحاد من أجل المتوسط، الضوء على الحاجة إلى إقامة شراكات استراتيجية وتعاون إقليمي للاستفادة من موارده وتعزيز قدر أكبر من التكامل. وتؤكد هذه الاتجاهات على أهمية المبادرات السياسية التي تركز على تعزيز التجارة داخل المنطقة ضمن الاتحاد من أجل المتوسط، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعميق الروابط الاقتصادية مع مجلس التعاون الخليجي. ولن يؤدي هذا إلى تعزيز التكامل التجاري فحسب، بل سيساهم أيضاً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الأوسع في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **إرساء نهج سياساتي مُحدد الهدف:** لتعزيز التجارة البينية في الاتحاد من أجل المتوسط، يمكن أن يُسهّم نهج سياساتي يركّز على القطاعات الرئيسية في توليد آثار إيجابية على القطاعات الأخرى. وعلى وجه الخصوص، تُحقّق الآلات والمواد الكيميائية ومعدات النقل نمواً قوياً وإمكانيات لتطوير سلسلة القيمة الإقليمية.
- **تعزيز القدرة التنافسية:** ينبغي لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط معالجة التحديات التي تواجه قدرتها التنافسية في التجارة العالمية. وسيمكّن ذلك القطاعات التي تمتلك ميزة تنافسية في السوق الإقليمية من الحفاظ على قدرتها التنافسية مستقبلاً. ويمكن أن تشمل مبادرات السياسات دعم البحث والتطوير والابتكار والتدريب على المهارات، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية للاتصال.

التعريفات

تتبع تدفقات السلع التجارية داخل المنطقة وخارجها حجم السلع التي تتداولها الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، سواء داخل المنطقة أو مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك التجارة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتجارة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي، والتجارة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية، والتجارة بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا.

تشمل قواعد البيانات المستخدمة التجارة الدولية وميزان المدفوعات - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (التي تغطي السلع والخدمات)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية (التجارة في السلع فقط)، وقاعدة بيانات الأونكتاد للتجارة البينية والتجارية الخارجية (تجارة السلع فقط).

AUC/OECD (2023), *Africa's Development Dynamics 2023: Investing in Sustainable Development*, AUC, Addis Ababa/OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/3269532b-en>.

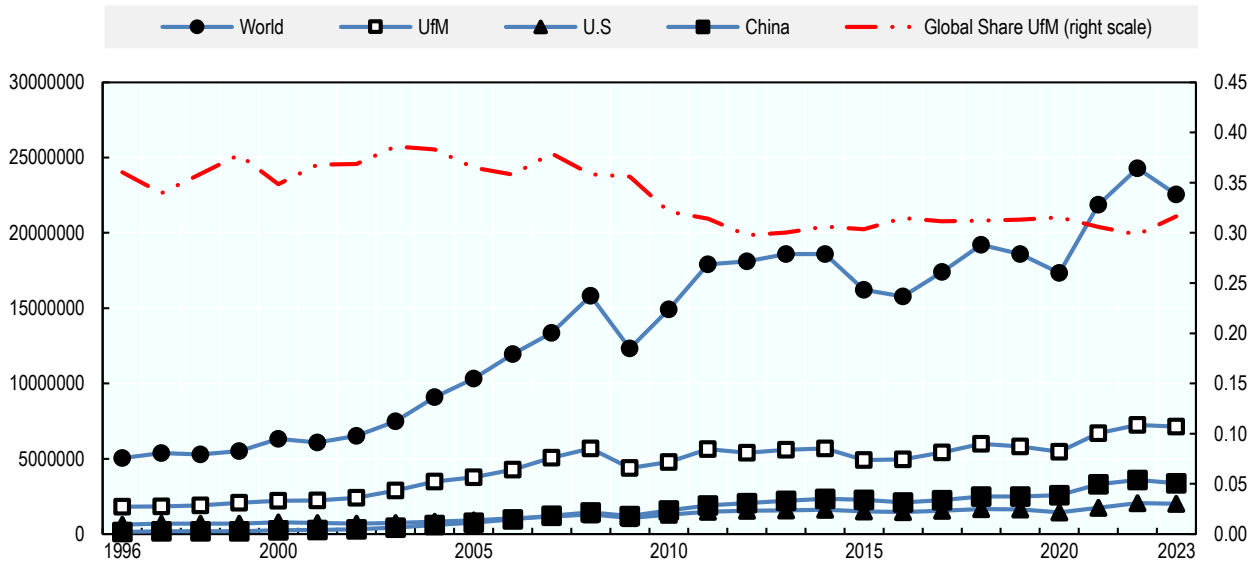
European Commission (2024), *The EU-GCC Dialogue on Economic Diversification Project*, https://www.ecas.europa.eu/ecas/EUintheGCC_en

UNCTAD (2024), *Rethinking development in the age of discontent*, Trade and Development Report 2024, United Nations publication, Geneva), <https://unctad.org/publication/trade-and-development-report-2024>

WTO (2024), *World Trade Report 2024 Trade and inclusiveness: How to make trade work for all*, World Trade Organization, Geneva, https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr24_e/wtr24_e.pdf

الشكل 1.7. حصة الاتحاد من أجل المتوسط في الصادرات السلعية العالمية، 1996-2023

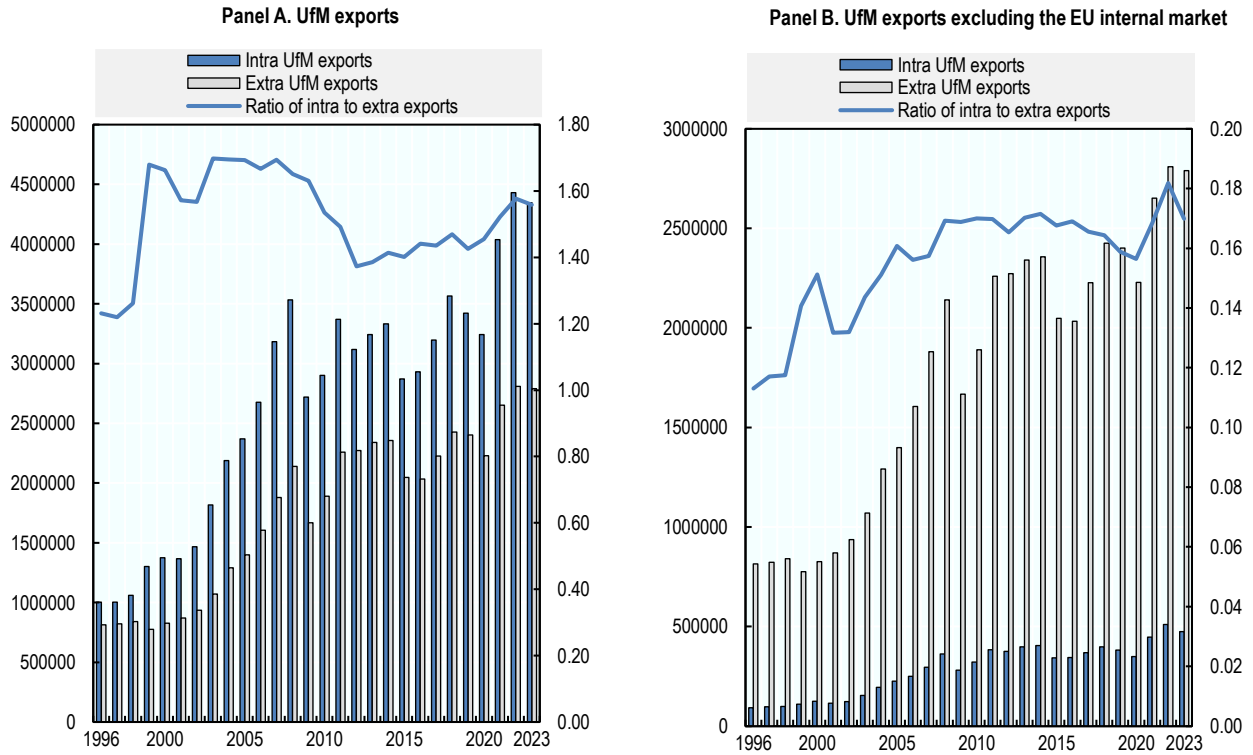
الصادرات من السلع (بالملايين دولار أمريكي) المقياس الأيسر؛ حصة الاتحاد من أجل المتوسط في الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية) المقياس الأيمن



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

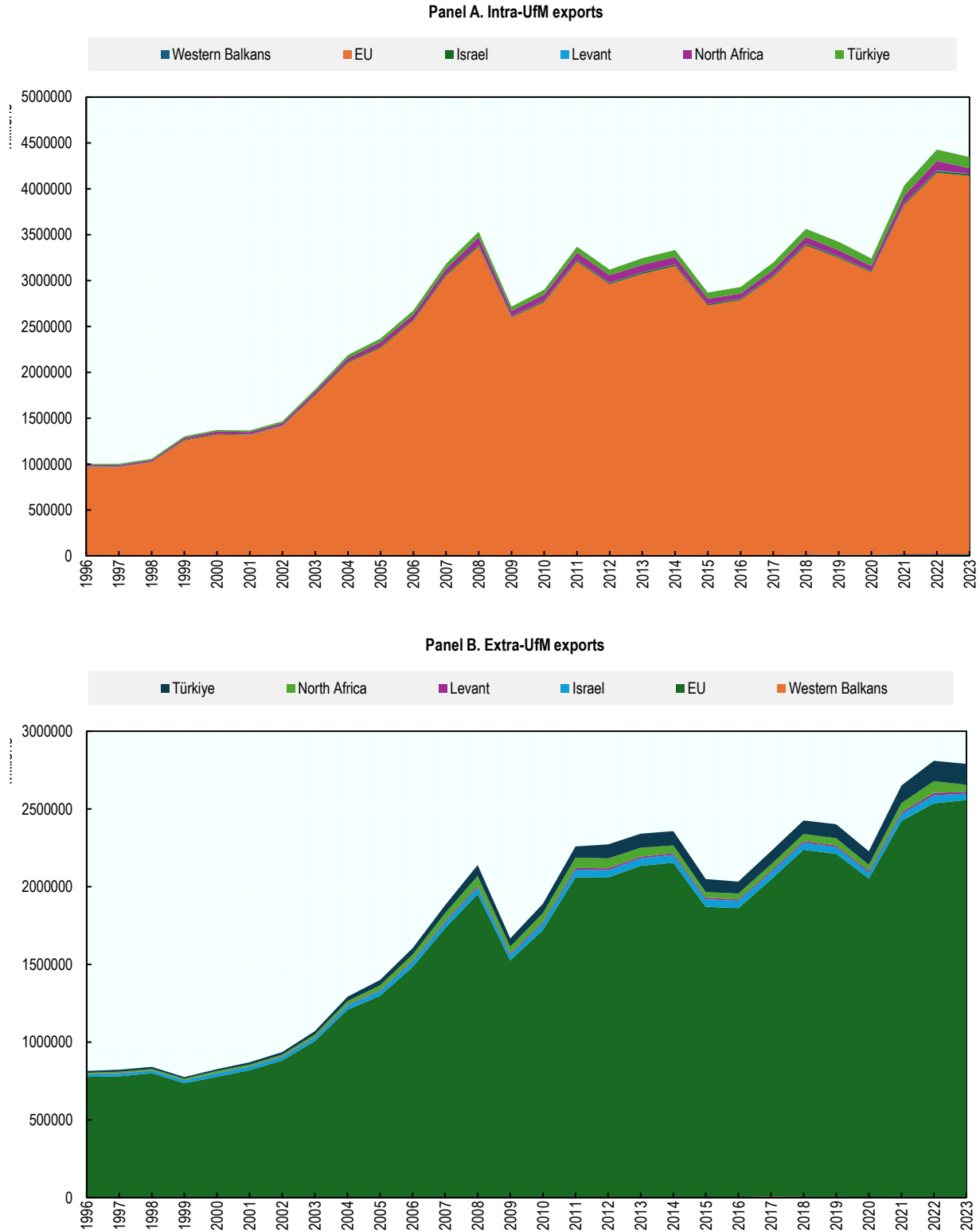
الشكل 1.8. نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات إلى خارج المنطقة في الاتحاد من أجل المتوسط، 1996-2023

مبلغ (المقياس الأيسر، بمليون دولار أمريكي) ونسبة (المقياس الأيمن) الصادرات البينية إلى الصادرات الخارجية للسلع



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

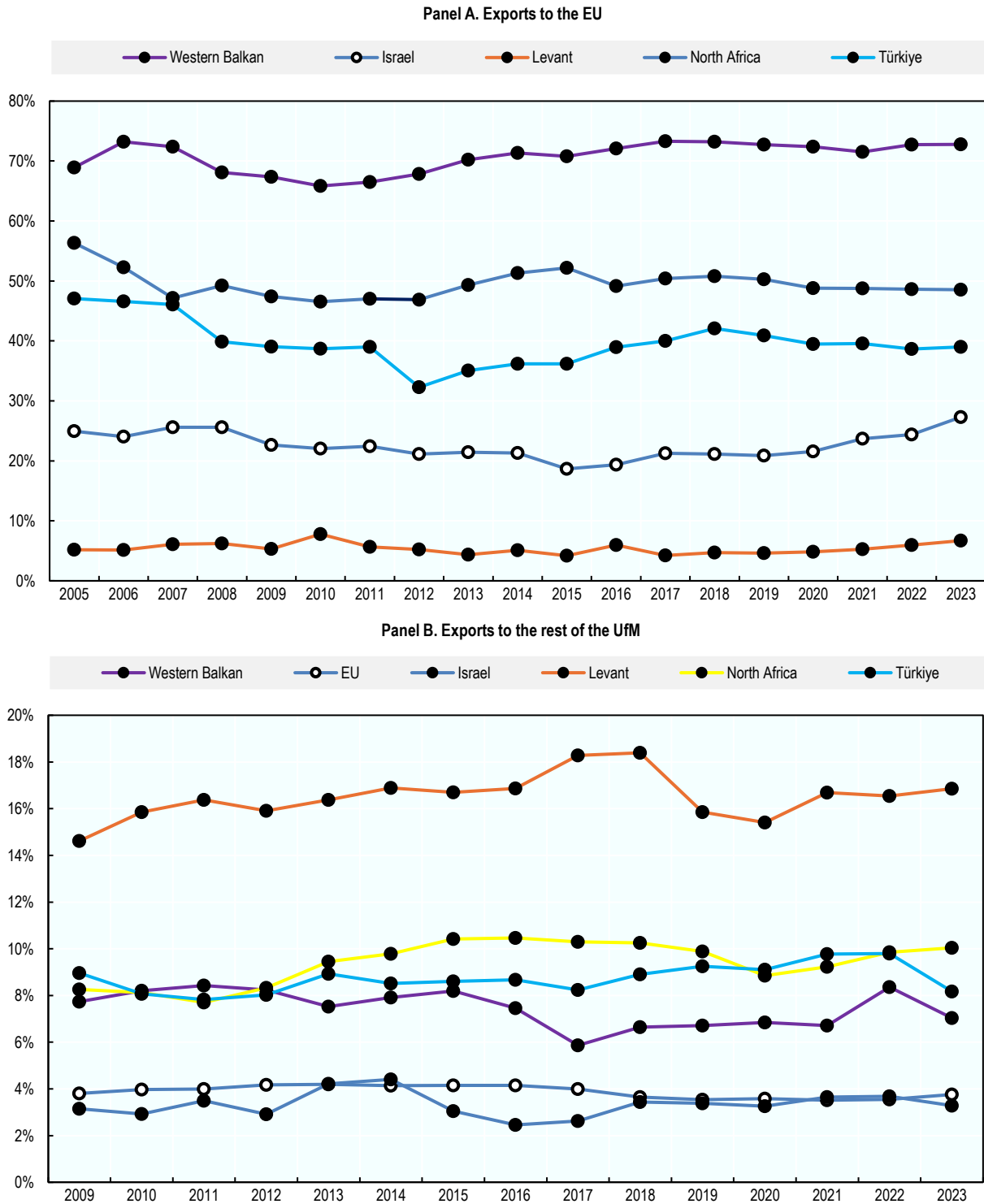
الشكل 1.9. إجمالي صادرات السلعية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط
ملايين دولار أمريكي



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومنريد"، <https://comtrade.un.org/>

الشكل 1.10. حصة المقصد في إجمالي الصادرات، 2005-23

كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

الجدول 1.3. مقاصد التصدير الرئيسية لمناطق الاتحاد من أجل المتوسط الفرعية، 2022

% من إجمالي الصادرات

منطقة الاتحاد من أجل المتوسط	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
البلقان الغربية	الاتحاد الأوروبي (72.7%)	البلقان الغربية (6.0%)	تركيا (2.1%)	سويسرا (1.4%)	المملكة المتحدة (0.9%)
الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي (58.6%)	الولايات المتحدة (7.8%)	المملكة المتحدة (4.9%)	الصين (3.5%)	سويسرا (2.9%)
إسرائيل	الولايات المتحدة (25.7%)	الاتحاد الأوروبي (24.4%)	الصين (6.4%)	الهند (4.6%)	المملكة المتحدة (4.3%)
المشرق	مجلس التعاون الخليجي (18.0%)	الولايات المتحدة (16.7%)	الهند (10.0%)	إسرائيل (7.9%)	الاتحاد الأوروبي (6.0%)
شمال إفريقيا	الاتحاد الأوروبي (48.6%)	الولايات المتحدة (5.8%)	تركيا (4.9%)	إفريقيا جنوب الصحراء (3.9%)	المملكة المتحدة (3.7%)
تركيا	الاتحاد الأوروبي (38.6%)	الولايات المتحدة (6.6%)	المملكة المتحدة (5.1%)	شمال إفريقيا (4.5%)	روسيا (3.7%)

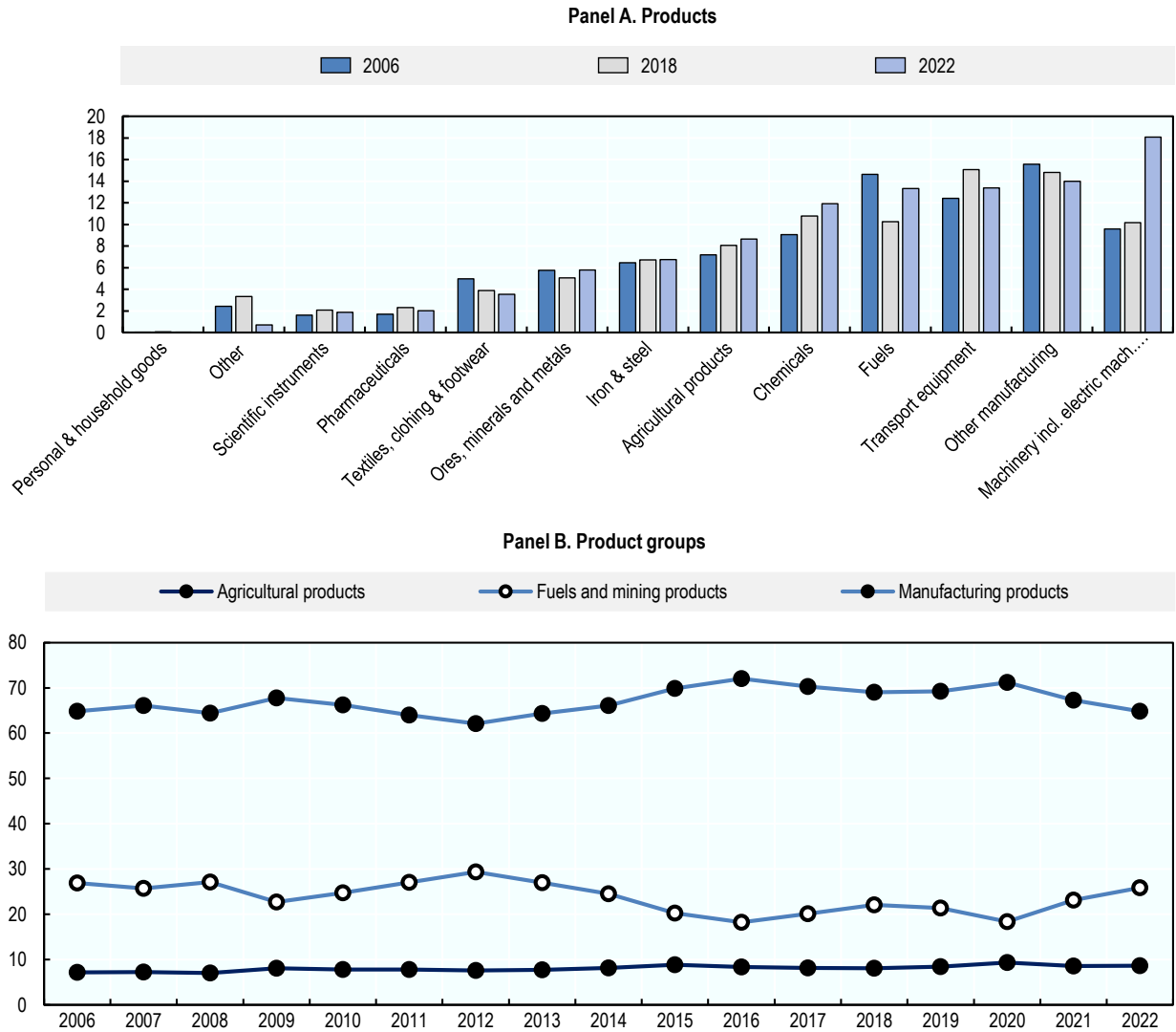
ملاحظة: تشير GCC إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ ويضم بقية إفريقيا جميع الدول الأفريقية التي ليست جزءا من الاتحاد من أجل المتوسط. المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

الجدول 1.4. تطور الحصة في إجمالي الصادرات حسب الدولة بين 2008-2017 مقابل 2021-2022

الصادرات (الصفوف) إلى الدول الشريكة (الأعمدة)

Country	Morocco	Albania	Bosnia & Herzegovina	Algeria	Egypt	EU	Israel	Jordan	Lebanon	North Macedonia	Montenegro	Mauritania	P.A	Tunisia	Türkiye
Morocco		-0.10	0.02	-0.71	-0.70	0.02		-0.80	-0.49	13.85	-0.75	0.25	-0.06	-0.29	0.15
Albania	0.33		1.52	22.52	-0.87	-0.06	0.67	-1.00	-0.73	0.97	2.96	-0.91	-0.55	-0.54	
Bosnia & Herzegovina	-0.80	-0.40		-0.43	-0.38	0.02	2.52	-0.33	-0.83	-0.23	-0.12	52.03	3.20	-0.58	-0.13
Algeria	-0.12	2.91	-0.99		0.27	-0.03	5.84	1.45	-1.00			0.51	-1.00	0.23	0.16
Egypt	-0.04	0.19	1.01	-0.19		0.08	0.36	-0.51	-0.69	-0.19	5.91	0.25	1.15	-0.41	0.25
EU	0.12	0.05	0.01	-0.55	-0.08		0.06	-0.32	-0.42	0.26	0.00	-0.25	0.84	-0.27	-0.12
Israel	0.17	2.92	-0.22	-1.00	-0.28	0.00		-0.63	-1.00	-0.64	-0.19	-0.96	-0.93	0.05	
Jordan	1.39	-0.35	-0.18	-0.33	0.45	0.34	-0.27		-0.67	-1.00		0.29	0.65	-0.49	-0.16
Lebanon	0.01	0.80	-0.93	-0.61	0.64	0.07	-0.31		-0.86	-0.83	-0.09		-0.15	-0.20	
North Macedonia	5.32	-0.38	-0.47	-0.85	0.43	0.02	0.25	0.55	-0.68		-0.45	0.54	4.79	-0.63	0.34
Montenegro	895.09	0.53	0.80	-0.99	-0.69	-0.20	1.19	-0.54	38.97	0.69			32.59	0.76	
Mauritania	1.44	-1.00	-1.00	63.43	-0.75	-0.10	2.31	1.49	-0.98	369.15			-1.00	-0.80	1.57
P.A	0.28			-0.78	-0.96	-0.22	0.01	-0.07	1.47			-0.88	-0.88	1.98	
Tunisia	0.22	1.36	0.10	-0.48	-0.24	0.01	-1.00	0.30	0.14	0.17	-0.05	-0.28	0.65	0.61	
Türkiye	0.48	0.65	0.25	-0.42	-0.10	-0.02	0.46	-0.29	0.38	0.11	1.04	1.35	-0.02	-0.04	

الشكل 1.11. تكوين الصادرات البينية للاتحاد من أجل المتوسط، حسب نوع السلعة، 2006-23
الحصة من إجمالي الصادرات، حسب نوع السلعة (%)



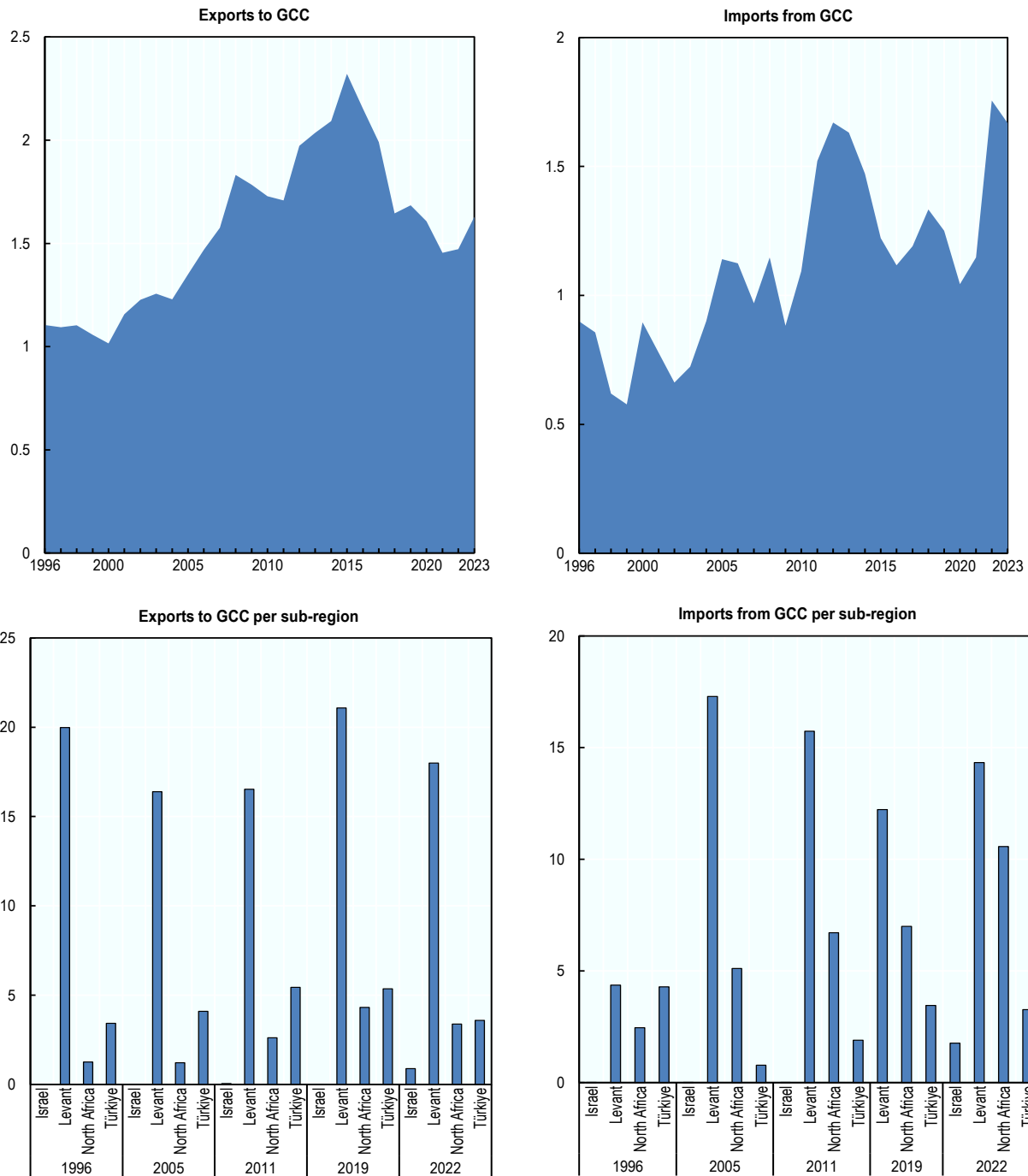
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

الجدول 1.5. السلع المصدرة التي شهدت أعلى نمو في الميزة النسبية المكشوفة، 1996-2023

أقوى أداء	ثاني أقوى أداء	ثالث أقوى أداء	
المغرب	الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	الخضراوات وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	مصنوعات نسيجية جاهزة أخرى؛ أطقم؛ ملابس مستعملة ومصنوعات نسيجية مستعملة؛ خرق
ألبانيا	الملح، الكبريت؛ التربة والحجارة؛ مواد التلبيس، الجير والإسمنت	المتفجرات؛ المنتجات النارية؛ أعواد الثقاب؛ السبائك الفوسفورية؛ وبعض المستحضرات القابلة للاشتعال	القبعات وأجزاؤها
البوسنة والهرسك	المظلات، المظلات الشمسية، العصي، العصي المزودة بمقاعد، السباط، أدوات الفروسية وأجزاؤها	المتفجرات؛ المنتجات النارية؛ أعواد الثقاب؛ السبائك الفوسفورية؛ وبعض المستحضرات القابلة للاشتعال	الأسلحة والذخائر، أجزاؤها وملحقاتها
الجزائر	السكريات والحلويات السكرية	الأسمدة	المواد الكيميائية غير العضوية؛ المركبات العضوية أو غير العضوية من المعادن الثمينة أو المعادن الأرضية النادرة أو العناصر المشعة أو النظائر
مصر	الأسمدة	السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية الأخرى	الياف مصنعة
الأردن	الأسمدة	الرصاص ومشتقاته	السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية الأخرى
لبنان	الرصاص ومشتقاته	منتجات صناعة الطحن؛ الشعير؛ النشويات؛ الإينولين؛ غلوتين القمح	تحضيرات من الخضروات أو الفواكه أو المكسرات أو أجزاء أخرى من النباتات
مقدونيا الشمالية	منتجات كيميائية متنوعة	الخامات والخبث والرماد	الأثاث، الأسرة، المراتب، قواعد المراتب، الوسائد والأثاث المشوي المشابه؛ المصابيح وأجهزة الإضاءة، غير المذكورة أو المضمنة في مكان آخر؛ اللافتات المضئية، ولوحات الأسماء المضئية وما شابه ذلك؛ المباني الجاهزة
الجبل الأسود	الخامات والخبث والرماد	المتفجرات؛ المنتجات النارية؛ أعواد الثقاب؛ السبائك الفوسفورية؛ وبعض المستحضرات القابلة للاشتعال	المتفجرات؛ المنتجات النارية؛ أعواد الثقاب؛ السبائك الفوسفورية؛ وبعض المستحضرات القابلة للاشتعال
موريتانيا	الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها من اللافقاريات المائية	القطن	السفن والقوارب والهياكل العائمة
السلطة الفلسطينية	الملح، الكبريت؛ التربة والحجارة؛ مواد التلبيس، الجير والإسمنت	الرصاص ومشتقاته	المظلات، المظلات الشمسية، العصي، العصي المزودة بمقاعد، السباط، أدوات الفروسية وأجزاؤها
تونس	الياف نباتية نسيجية أخرى؛ خيوط من الورق وأقمشة منسوجة من خيوط الورق	الحرير	مصنوعات نسيجية جاهزة أخرى؛ أطقم؛ ملابس مستعملة ومصنوعات نسيجية مستعملة؛ خرق

ملاحظة: يحدد التصنيف أعلى ثلاثة منتجات لكل دولة التي أظهرت أقوى اتجاه خطي إيجابي في الميزة النسبية المكشوفة من 1996-2023. تم حساب مؤشر الميزة النسبية المكشوفة للسوق داخل الاتحاد من أجل المتوسط. المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

الشكل 1.12. التجارة بين الاتحاد من أجل المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي
حصة إجمالي الصادرات لكل وجهة



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

المربع 1.2 التجارة مع مناطق استراتيجية أخرى: إفريقيا جنوب الصحراء والصين

شهدت تجارة اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط مع الصين وإفريقيا جنوب الصحراء تطوراً ملحوظاً على مدى العقود، مع اختلاف في الديناميات حسب كل منطقة.

إفريقيا جنوب الصحراء

في عام 2023، بلغت صادرات اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط إلى إفريقيا جنوب الصحراء 82 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت الواردات منها 75 مليار دولار أمريكي (الشكل 1.12). ويشير تحليل البيانات المقدمة إلى وجود اتجاه تكاملي إيجابي بين الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة من عام 1996 إلى عام 2015. ويتجلى ذلك في تضاعف إجمالي حصة صادرات الاتحاد من أجل المتوسط إلى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ارتفعت من 0.7% في عام 1996 إلى 1.4% في عام 2015. بدأ هذا المنحى الإيجابي في التغير بعد عام 2015، واليوم، انخفضت حصة صادرات الاتحاد من أجل المتوسط بنسبة 19%. وشهدت الواردات من إفريقيا جنوب الصحراء توسعاً معتدلاً في أوائل العقد الأول من الألفية، لكنها ظلت مستقرة نسبياً خلال العقد الماضي، حيث بلغت في المتوسط حوالي 1% من إجمالي واردات الاتحاد من أجل المتوسط. وقد تنسم التقلبات في الواردات من المنطقة بتغير أسعار المواد الخام القادمة منها.

على المستوى دون الإقليمي، برزت شمال إفريقيا كلاعب رئيسي، حيث نمت حصتها من الصادرات بأكثر من ستة أضعاف، من 0.62% إلى 3.85% خلال نفس الفترة (الشكل 1.13). وينعكس هذا الاتجاه في الواردات أيضاً، حيث ارتفعت الحصة الإجمالية للواردات من إفريقيا جنوب الصحراء إلى الاتحاد من أجل المتوسط من 1.69% إلى 8.33%. وتتصدر شمال إفريقيا هذا الاتجاه، حيث ارتفعت حصتها من الواردات من 0.95% إلى 1.39%.

وتسلط هذه الاتجاهات الضوء على تزايد الترابط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، ما يشير إلى إمكانية ارساء شراكات ومبادرات للتكامل الإقليمي تعود بالنفع على الطرفين. وينبغي على صانعي السياسات التركيز على تعزيز هذه الروابط من خلال تشجيع تدابير تيسير التجارة، وتعزيز تدفقات الاستثمار، ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وبعيداً عن شمال إفريقيا، من شأن إجراء أبحاث إضافية حول العوامل المحددة التي تدفع التقلبات الملحوظة في بعض المناطق الفرعية، مثل المشرق، أن يوفر رؤى قيمة لتكييف السياسات بما يحقق أقصى استفادة من هذه العلاقة التجارية المتطورة.

الصين

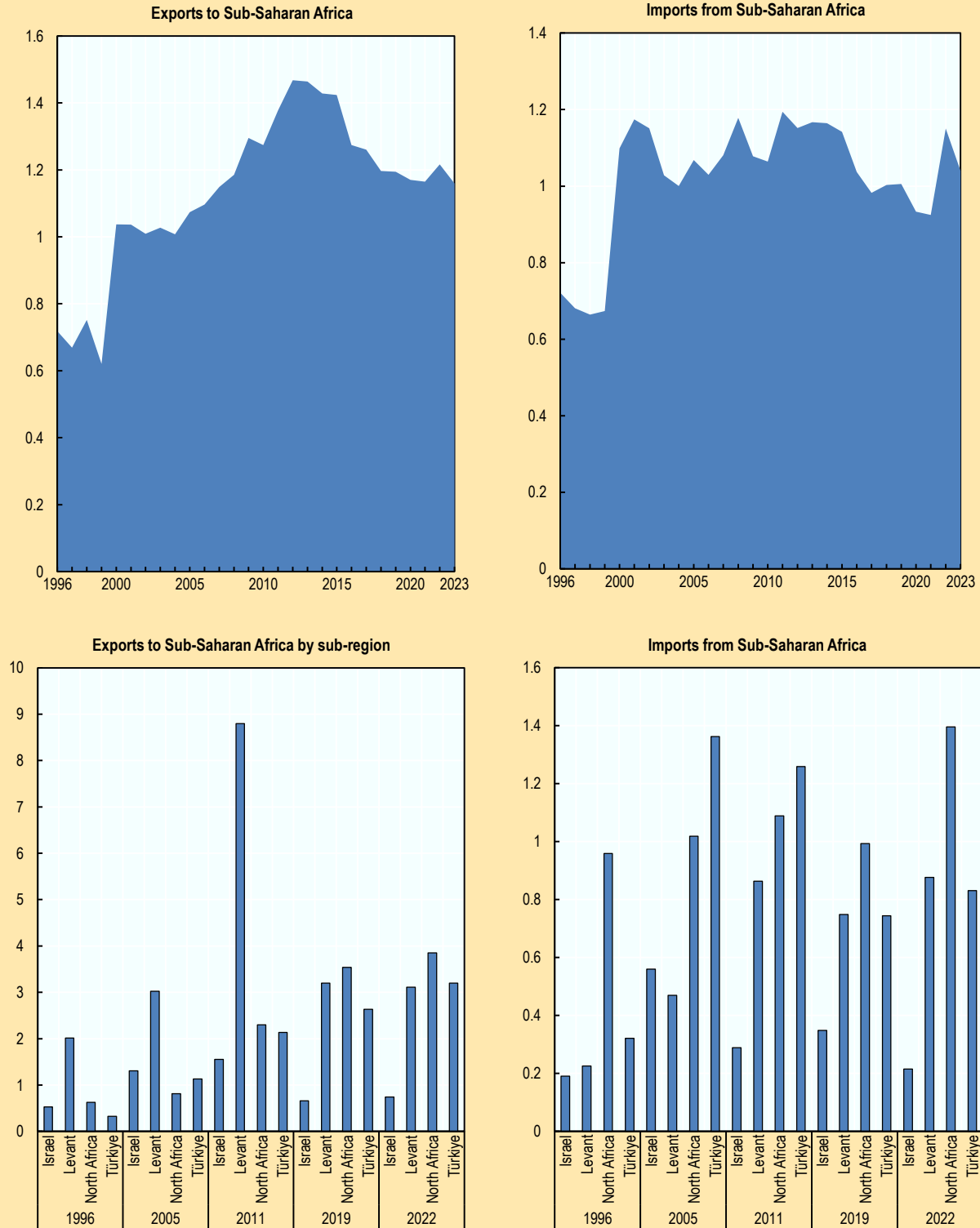
شهدت العلاقة التجارية بين الصين والاتحاد من أجل المتوسط نمواً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين، كما يتضح ذلك من تزايد حصة الواردات الصينية في إجمالي واردات الاتحاد من أجل المتوسط. ففي عام 1996، كانت الواردات من الصين تمثل 1.9% من إجمالي واردات الاتحاد من أجل المتوسط. وبحلول عام 2022، ارتفعت هذه النسبة إلى 9.2%، ما يعكس زيادة كبيرة في التكامل التجاري (الشكل 1.14). كما تشير تطورات صادرات الاتحاد من أجل المتوسط إلى الصين إلى زيادة خلال نفس الفترة، وإن كانت أضعف، حيث ارتفعت من 0.9% في 1996 إلى 3.4% في 2022. ورغم صعوبة تحديد اتجاه واضح، تشير البيانات إلى أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير سلبي على صادرات الاتحاد من أجل المتوسط إلى الصين، حيث أظهرت بيانات عام 2022 انخفاضاً طفيفاً منذ بداية الأزمة في عام 2020. ويتناقض ذلك مع تطور حصة الواردات الصينية في الاتحاد من أجل المتوسط، والتي استمرت في الارتفاع خلال نفس الفترة.

تكشف دراسة الاتجاهات دون الإقليمية عن رؤى إضافية. فقد ارتفعت حصة الواردات الصينية بشكل مستمر في جميع المناطق الفرعية من الاتحاد من أجل المتوسط التي شملها التحليل. بينما كان الاتحاد الأوروبي يمثل تاريخياً أحد أكبر مستوردي السلع الصينية داخل الاتحاد من أجل المتوسط في عام 1996، برزت بلدان شمال إفريقيا والمشرق كسوق سريع النمو، حيث شكلت الواردات الصينية 13% من إجمالي وارداتها في عام 2022. كما شهدت إسرائيل وتركيا زيادة كبيرة في حصة الواردات الصينية.

خلال نفس الفترة، زادت الصين من أهميتها كسوق تصديرية لجميع المناطق الفرعية من الاتحاد من أجل المتوسط تقريباً، حيث تصدرت إسرائيل هذا الاتجاه وارتفعت حصتها من 0.4% في 1996 إلى 6.3% في 2022. أما المناطق الفرعية التي شهدت انخفاضاً في حصتها التصديرية إلى الصين بعد جائحة كوفيد-19 فكانت أساساً الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، وتركيا، في حين أظهرت اقتصادات المشرق وشمال إفريقيا نمطاً أكثر تقلباً. وسيطلب تعزيز علاقة تجارية متوازنة وقوية مع الصين نهجاً متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية ودون الإقليمية.

الشكل 1.13. التجارة بين الاتحاد من أجل المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء

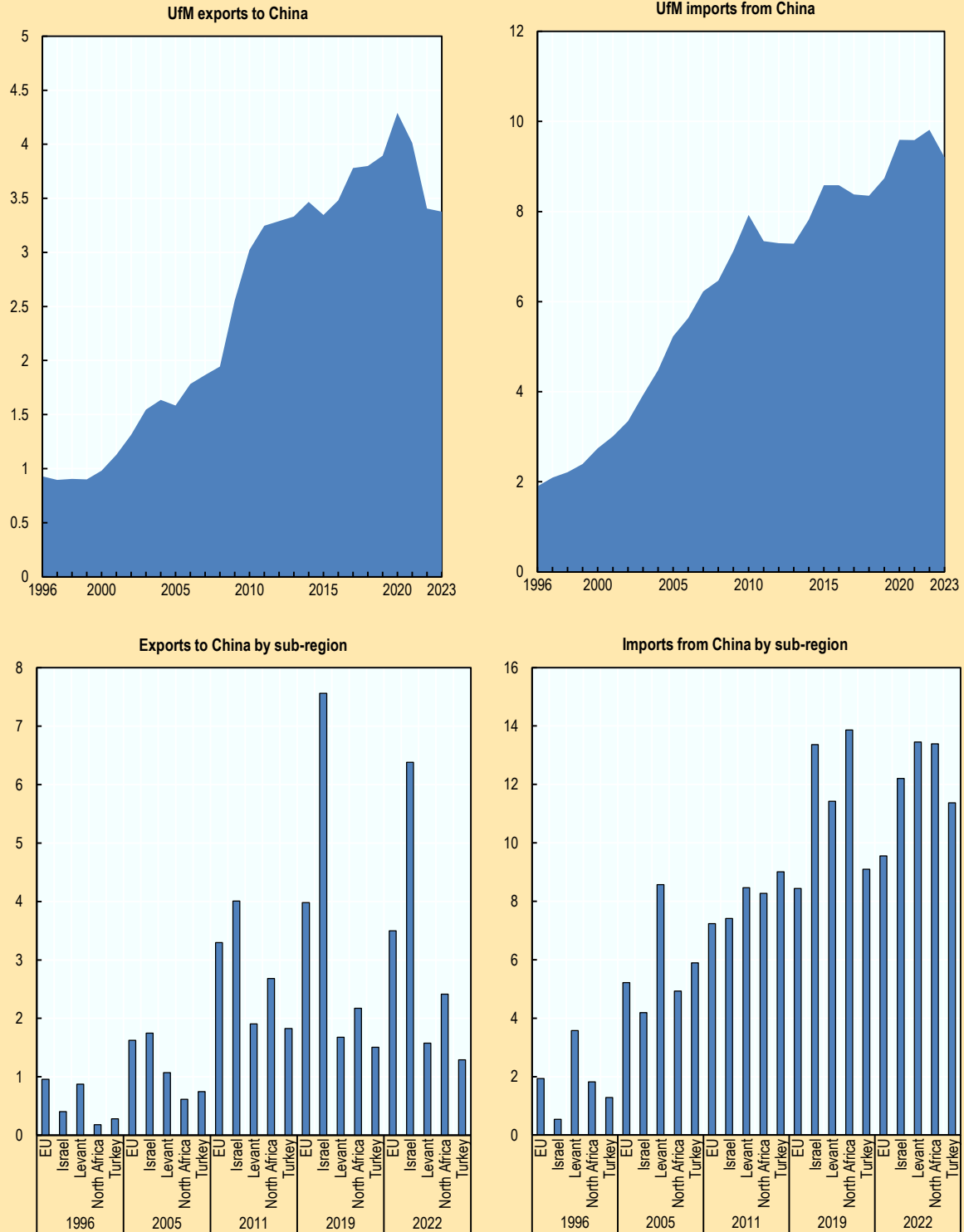
حصة إجمالي الواردات حسب الأصل



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

الشكل 1.14 تجارة الاتحاد من أجل المتوسط مع الصين

حصة إجمالي الصادرات لكل وجهة/منشأ الصادرات



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية "كومتريد"، <https://comtrade.un.org/>

المربع 1.3. مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أداء الصادرات في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط

تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لاقتصادات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، حيث تدعم التوظيف والنمو الاقتصادي من خلال انخراطها في التجارة المحلية والدولية.

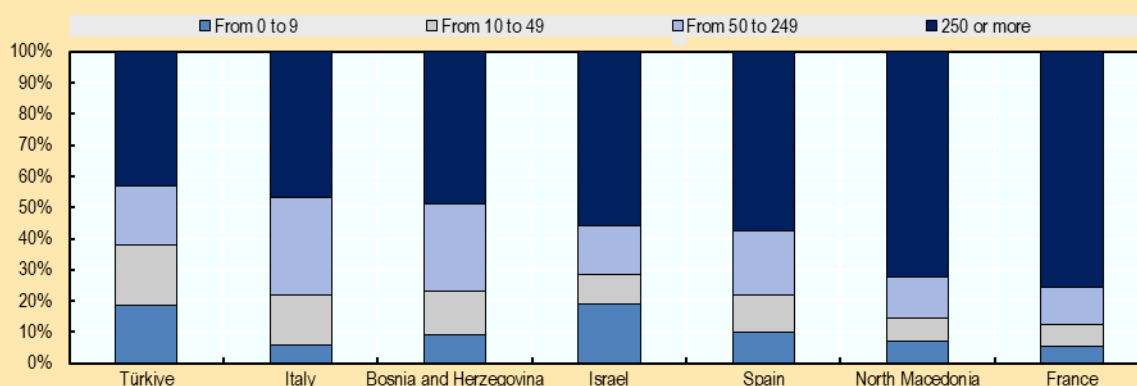
وتُعدّ إيطاليا مثلاً بارزاً، حيث جاءت أكثر من نصف صادراتها الإجمالية (53.1%) في عام 2024 من الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تُظهر تركيا مساهمة مرتفعة مماثلة في الصادرات من هذه الشركات، حيث تأتي 57% من صادراتها الإجمالية من شركات يقل عدد موظفيها عن 250 عاملاً. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك تركيا أعلى نسبة صادرات من المؤسسات متناهية الصغر، والتي تمثل 18.5% من إجمالي قيمة صادراتها.

كما تُسجّل إسبانيا والبوسنة والهرسك انخراطاً كبيراً للشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير، حيث تمثل هذه المؤسسات على التوالي 42.3% و 51.2% من إجمالي الصادرات. ورغم أن الشركات الكبرى لا تزال تشكل جزءاً كبيراً من صادرات هذه البلدان، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تبقى جزءاً أساسياً من هيكل التصدير، وتُساهم بشكل ملحوظ في الأداء التجاري العام. في المقابل، تُسجل فرنسا ومقدونيا الشمالية حصصاً أقل نسبياً لمساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات، بنسبة 24.6% و 28.2% على التوالي، ما يشير إلى اعتماد أكبر على الشركات الكبرى في دفع أداء الصادرات في هذه الاقتصادات.

وفي الاقتصادات المركزة، ورغم استمرار أهمية الشركات الكبرى، يُعدّ انخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية ضرورياً لتنويع الاقتصاد وتعزيز مرونته. وتعكس مستويات المشاركة المتفاوتة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات بين البلدان المختلفة تنوع البنى الصناعية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وتؤكد على أهمية السياسات التي تعزز مشاركة هذه المؤسسات في التجارة العالمية. وينبغي أن تشمل هذه السياسات تسهيل الوصول إلى المعلومات حول كيفية الانخراط في التجارة الدولية، وضمان وجود أطر تنظيمية مستقرة، وتحسين الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأنشطة التصديرية (مثل ضمانات التصدير).

الشكل 1.15. تجارة السلع حسب فئة حجم المؤسسة، 2024

% من إجمالي الصادرات



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/data/datasets/trade-by-enterprise-characteristics-tec.html>

المؤشر T4. التجارة في القيمة المضافة

لِمَ هذا المؤشر؟

توفر قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيانات شاملة عن القيمة المضافة، سواء أكانت محلية أو أجنبية، في سياق سلاسل القيمة العالمية. وتقدّم رؤى حول محتوى الخدمات في الصادرات، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الواردات الوسيطة والقيمة المضافة المحلية في صادرات الشركاء، والتوجه العالمي للنشاط الصناعي، ومصادر القيمة المضافة في الطلب النهائي، والعلاقات التجارية الثنائية، ومحتوى القيمة المضافة المحلية في الواردات.

وتكمن القيمة الاستراتيجية لمؤشرات التجارة في القيمة المضافة في قدرتها على الكشف عن مكان خلق القيمة على طول سلسلة الإنتاج. ويمكن هذا البلدان من فهم الدور الحاسم الذي تلعبه الواردات في نجاح صادراتها، وتحديد الصناعات المحلية الأكثر تنافسية، والتعرف على المساهمة الكبيرة (وغالباً غير الظاهرة) لقطاع الخدمات في أدائها التجاري.

ببساطة، توفّر التجارة في القيمة المضافة معلومات تفصيلية تساعد صانعي السياسات في الاتحاد من أجل المتوسط على اتخاذ قرارات أفضل. ومن خلال فهم مكان خلق القيمة وكيفية تدفق السلع والخدمات بين البلدان، يمكن دعم النمو الاقتصادي والتعاون في المنطقة.

النتائج الأساسية

تتمثل ملاحظة عامة في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منحنى متقلب، ولكنه في العموم تصاعدي، في محتوى القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات. ويشير ذلك إلى زيادة التكامل في سلاسل القيمة العالمية، مع الاعتماد المتزايد على المدخلات المستوردة في إنتاج السلع المصدّرة. ويتماشى هذا الاتجاه مع ظاهرة العولمة الأوسع والمتنامية في تزايد الترابط في الإنتاج والتجارة.

مع ذلك، يتفاوت مستوى هذا التكامل بشكل كبير. اعتباراً من عام 2020، تراوحت نسبة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات بين أدنى مستوى وقدره 8.6% في مصر، وأعلى مستوى بلغ 33.2% في تونس (الشكل 1.16). ويبرز هذا التباين درجات متفاوتة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاعتماد على المدخلات الأجنبية في كامل المنطقة.

الانكشاف دون الإقليمي على سلاسل القيمة العالمية:

- يملك الاتحاد الأوروبي باستمرار أعلى حصة من محتوى القيمة المضافة الأجنبية في صادراته، ما يعكس اقتصاده المتقدم وتكامله العميق في شبكات الإنتاج العالمية. ويظهر الاتجاه زيادة طفيفة خلال الفترة، حيث بلغ المستوى في 2020 حوالي 16.3%، ما يشير إلى مزيد من التعمق في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- وتُبرز كلّ من المغرب وتونس ومصر منحنى عاماً تصاعدياً في محتوى القيمة المضافة الأجنبية، وإن كان مع بعض التقلبات. ويشير ذلك إلى اعتماد متزايد على المدخلات المستوردة في القطاعات الموجهة للتصدير، مثل النسيج، ومكونات السيارات، والإلكترونيات. وتُظهر تونس باستمرار أعلى المستويات ضمن هذه المجموعة، حيث بلغت 33.2% في عام 2020، ما يشير إلى موقع أكثر تكاملاً في سلاسل القيمة مقارنة بالمغرب (25.3%) ومصر (8.6%).
- في شرق البحر الأبيض المتوسط، تُظهر كلّ من إسرائيل والأردن وتركيا صورة أكثر تبايناً. إذ تُظهر إسرائيل، بفضل قطاعها التكنولوجي القوي، اتجاهاً تنازلياً، ما قد يشير إلى تحول نحو خلق قيمة مضافة محلية أعلى في صادراتها، حيث بلغ المستوى في عام 2020 نحو 16%. وتُبرز كلّ من الأردن وتركيا اتجاهات متقلبة، مع تسجيل الأردن زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 31.3% في عام 2020، بينما بقيت تركيا مستقرة نسبياً عند 21.6%.
- بالنسبة للمنطقة الأوسع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير البيانات المتاحة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية، إلى اندماج هامشي في سلاسل القيمة الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط (المربع 1.4).

الاتحاد الأوروبي كمركز إقليمي للإنتاج

تكشف بيانات منشأ القيمة المضافة في صادرات الاتحاد الأوروبي عن دوره المحوري كمركز إنتاج داخل الاتحاد من أجل المتوسط. فرغم اعتماد الاتحاد الأوروبي الكبير على مصادر القيمة المضافة المحلية، إلا أنه يعتمد أيضاً على مساهمة صغيرة ولكنها متنامية بثبات من شركائه في منطقة المتوسط. ويشير ذلك إلى اندماج تدريجي لهذه الاقتصادات في شبكات الإنتاج التي يقودها الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، في عام 2005، بلغت القيمة المضافة القادمة من دول الاتحاد من أجل المتوسط المدرجة في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة نحو 8 مليارات دولار في صادرات الاتحاد الأوروبي، ولكن هذا الرقم تضاعف بحلول عام 2019 إلى أكثر من 21.4 مليار دولار. ويُعزى هذا الاتجاه إلى السوق الكبيرة للاتحاد الأوروبي، وتقدمه التكنولوجي، وقربه الجغرافي، ما يجعله وجهة جذابة للسلع الوسيطة ومصدراً للمنتجات النهائية للأسواق العالمية.

وتُظهر دول شمال إفريقيا مثل مصر والمغرب وتونس زيادة بطيئة ولكن ثابتة في مساهمتها في صادرات الاتحاد الأوروبي، خصوصاً في قطاعات التصنيع الأساسي. فعلى سبيل المثال، ارتفعت مساهمة المغرب في القيمة المضافة لصادرات الاتحاد الأوروبي من 676 مليون دولار في 2005

إلى 1.9 مليار دولار في 2020. في المقابل، يُظهر شركاء شرق المتوسط، وخاصة إسرائيل وتركيا، نمط تكامل أكثر ديناميكية، ما يعكس قدراتهم المتزايدة على توفير مدخلات ذات قيمة أعلى، ولا سيما في قطاعات التكنولوجيا والتصنيع. إذ ارتفعت مساهمة إسرائيل من 1.4 مليار دولار في 2005 إلى 4.1 مليار دولار في 2020 (الشكل 1.17).

ورغم أنّ المساهمة الإجمالية لشركاء الاتحاد من أجل المتوسط لا تزال متواضعة نسبياً مقارنة بالقيمة المضافة الخاصة بالاتحاد الأوروبي نفسه، إلا أن الاتجاه التصاعدي يشير إلى تعزيز شبكات الإنتاج الإقليمية. وقد يؤدي هذا الاندماج إلى منافع متبادلة، تشمل زيادة التجارة، والاستثمار، ونقل المعرفة، ما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

ديناميات التجارة في القيمة المضافة داخل الاتحاد من أجل المتوسط على المستوى الإقليمي

رغم أنها لا تزال منخفضة عموماً، إلا أنّ هناك زيادة ثابتة في حصة القيمة المضافة القادمة من دول الاتحاد من أجل المتوسط في صادرات اقتصادات الاتحاد الأخرى. يشير ذلك إلى تصاعد تدريجي في سلاسل القيمة الإقليمية، مع اعتماد بعض الاقتصادات أكثر من غيرها على المدخلات القادمة من جيرانها داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 1.18).

وتُساهم اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط في صادرات الاقتصادات الأخرى الإجمالية بنسبة تقل غالباً عن 1%. وليس بالغيرب أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً حاسماً في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية. وتتراوح القيمة المضافة من الدول الأوروبية في الصادرات الإجمالية لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط بين 1.64% في مصر و 11.63% في المغرب، ما يبرز موقع الاتحاد الأوروبي كنقطة محورية في شبكة التجارة في الاتحاد من أجل المتوسط. من المهم ملاحظة أن جميع الاقتصادات المحللة، باستثناء المغرب، شهدت انخفاضاً في حصة القيمة المضافة من الاتحاد الأوروبي في صادراتها الإجمالية منذ عام 2005. وكان هذا الانخفاض أكثر وضوحاً في مصر (-59%)، وإسرائيل (-34%)، والأردن (-27%)، في حين سجلت تونس بدورها انخفاضاً بنسبة 10%. ويمكن عزو الانخفاض الحاد في مساهمة الاتحاد الأوروبي في القيمة المضافة لصادرات مصر إلى عدة تحديات مترابطة. من بينها، أدّت التخفيضات الكبيرة في قيمة الجنيه المصري على الأرجح إلى ارتفاع تكلفة المكونات الأوروبية، ما شجع على التحول نحو مدخلات أقل تكلفة، وغالباً ما تكون محلية. من الناحية التنظيمية، قد تكون الحواجز غير الجمركية المستمرة، وهي مشكلة تفاقت بفقدان مصر امتيازات نظام الأفضليات المعمم من الاتحاد الأوروبي منذ عام 2014، قد أعاقَت دمج السلع الأوروبية بسلاسة في خطوط الإنتاج المصرية، ما قلل من مساهمة الاتحاد الأوروبي المباشرة في القيمة النهائية للصادرات.

خارج الاتحاد الأوروبي، تُعدّ تركيا ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة من حيث القيمة المضافة إلى صادرات شركاء الاتحاد من أجل المتوسط الإجمالية. وتتراوح مساهمة تركيا في القيمة المضافة لصادرات الاتحاد من أجل المتوسط بين 0.34% في الاتحاد الأوروبي و 24.48% في المغرب، وهو ما يعكس أقوى تكامل بين اقتصادين في المنطقة بأكملها. يُظهر كلّ من المغرب وتونس تكاملاً إيجابياً بينهما ومع معظم أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط. منذ عام 2005، زادت هذه البلدان، إلى جانب تركيا، بشكل مستمر من نسبة صادراتها التي تتضمن مكوناتاً قادمة من اقتصادات أخرى في الاتحاد من أجل المتوسط.

وشهدت مصر وإسرائيل اتجاهاً مختلفاً. باستثناء تونس في حالة مصر، والمغرب في حالة إسرائيل، شهد هذان الاقتصادان انخفاضاً حاداً في القيمة المضافة من الاتحاد من أجل المتوسط في صادراتهما الإجمالية النهائية خلال العقود الماضية، مع انخفاضات تتراوح بين 20% و 70% منذ عام 2005. كما أصبح تكامل الأردن للمنتجات المصنوعة في الاتحاد من أجل المتوسط في إنتاجه أكثر ضعفاً، ولكن ليس بنفس القدر.

الخدمات في تجارة القيمة المضافة

تلعب تجارة الخدمات دوراً محورياً في تعزيز التكامل الإقليمي، إذ توفر أساساً ليس للتعاون الاقتصادي فحسب، ولكن أيضاً للتعاون التشريعي والمؤسسي الأوسع. وعلى عكس السلع، تخلق الخدمات مثل التمويل والاتصالات والتعليم والسياحة شبكات ترابط تتجاوز الحدود المادية، ما يتيح علاقات أعمق وأكثر ديناميكية بين الأمم. وغالباً ما تتطلب هذه الروابط المتبادلة أطراً قانونية موحدة بدرجة عالية ومعايير مشتركة، ما يعزز الثقة والتعاون خارج أطر التجارة. ومن خلال تيسير حركة الأفكار والخبرات والتكنولوجيا، يمكن للتجارة في الخدمات أن تكون محفزاً لمعالجة التحديات المشتركة، مثل الحوكمة الرقمية، واللوائح البيئية، وتنقل اليد العاملة. علاوة على ذلك، نظراً لأن قطاعات الخدمات تتداخل غالباً مع مجالات السياسات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، فإنّها تشجع على حوارات تشريعية أوسع، ما يعزز في نهاية المطاف أسس التكامل الإقليمي ويحسن القدرة الجماعية على الصمود. وفي سياق البحر الأبيض المتوسط، لا تُعدّ تجارة الخدمات أداة اقتصادية فحسب، بل آلية لتعزيز الاستقرار والتعاون والازدهار المشترك.

ديناميات تجارة القيمة المضافة في قطاع الخدمات في الاتحاد من أجل المتوسط

بلغت القيمة المضافة للخدمات في الاقتصادات المحللة من الاتحاد من أجل المتوسط زهاء 14 مليار دولار في عام 2020 (مقارنة بـ 7 مليارات دولار في عام 2005)، رغم الانخفاض الذي شهده هذا الرقم خلال جائحة كوفيد-19. في هذا التحليل، يبرز الاتحاد الأوروبي باستمرار كركيزة أساسية في سلسلة القيمة الخاصة بالخدمات في منطقة المتوسط، حيث تمثل مساهماته في القيمة المضافة النسبة الأعلى بين معظم البلدان الشريكة (تتراوح من 0.4% في إجمالي صادرات مصر إلى 2.3% في المغرب).

مع ذلك، هناك تباينات بين تطور مساهمات الاتحاد الأوروبي في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى ومساهمات هذه الاقتصادات في صادرات الخدمات الإجمالية للاتحاد الأوروبي (الشكل 1.19). وبينما زادت حصة الاتحاد من أجل المتوسط في مساهمات القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير مع مرور الوقت، مع نمو مهم من إسرائيل (زيادة بنسبة 133% منذ عام 2005)، والمغرب (93%) وتركيا (89%)، كان هناك اتجاه معاكس فيما يتصل بحصة الاتحاد الأوروبي من القيمة المضافة في صادرات الخدمات الإجمالية للمنطقة. ورغم أن الاتحاد الأوروبي لا يزال الأكثر أهمية بفارق كبير، إلا أن حصته في الاقتصادات الأخرى المحللة من الاتحاد من أجل المتوسط شهدت انخفاضات ملحوظة في مصر (-76%)، والأردن (-24%)، وتركيا (-15%)، وإسرائيل (-9%). المغرب (11%) وتونس (2%) فقط عززتا تكاملهما مع الاتحاد الأوروبي في مجال القيمة المضافة للخدمات في صادراتهما خلال العقدتين الماضيتين.

وتتسم الديناميكيات بين بقية اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط بالتوازن عموماً وتمثل زيادة إيجابية في حصة قطاعات الخدمات الخاصة بها من القيمة المضافة في صادراتها الإجمالية. رغم ذلك، هناك اختلافات مهمة بين الاقتصادات المحللة خلال الفترة من 2005 إلى 2020 (الشكل 1.20).

- وأكدت تركيا موقعها كلاعب رئيسي في سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات في منطقة المتوسط، بمساهمات في صادرات البلدان الأخرى تجاوزت 3.6 مليار دولار، ودمجت في صادراتها ما يزيد عن 3.3 مليار دولار من القيمة المضافة القادمة من شركاء الاتحاد من أجل المتوسط، ما يظهر زيادات إيجابية كبيرة في كلا الاتجاهين.
- ويُظهر اندماج تونس في سلاسل القيمة المتوسطة اتجاهًا مزدوجاً، حيث زادت حصة القيمة المضافة للخدمات في صادرات جميع اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط التي تم تحليلها تقريباً. لكن انعكس هذا المنحى عند النظر إلى مساهمات قطاع الخدمات التونسي في الاقتصادات الأخرى. فظهرت البيانات انخفاضات ملحوظة في حصة الصادرات الإجمالية للمغرب (-66%) ومصر (-38%) والاتحاد الأوروبي (-19%)، مع انخفاضات معتدلة أيضاً في الأردن (-7%). ولم تسجل البلاد اتجاهًا إيجابياً إلا مع تركيا (37%) وإسرائيل (21%).
- وتحافظ إسرائيل على موقعها كالثالث أكبر اقتصاد من حيث القيمة المضافة المتكاملة والمقدمة داخل المنطقة، حيث يبلغ حجم التدفقات في كلا الاتجاهين نحو 3 مليارات دولار. وتأتي المغرب في المرتبة الرابعة (بقيمة مليار دولار). وقد شهد كلاهما تكاملاً متبايناً خلال العقدتين الماضيتين، وطوّرا روابط قوية بشكل خاص مع الاتحاد الأوروبي وتركيا. ويعزز ذلك دور هذين السوقين كمحفزين لسلاسل القيمة الإقليمية داخل قطاع الخدمات في الاتحاد من أجل المتوسط.
- وتُظهر مصر أداءً متبايناً مقارنة بشركائها. فقد شهدت البلاد أكبر انخفاض، ليس فقط في حصة القيمة المضافة المساهمة في صادراتها، ولكن أيضاً في إجمالي حجم التجارة. وعلى عكس الاقتصادات الأخرى، شهد الاقتصاد المصري انخفاضاً فعلياً في القيمة الحقيقية المضافة منذ عام 2005، عندما بلغت أكثر من 500 مليار دولار، لتصل إلى نحو نصف هذا الرقم قبيل جائحة كوفيد-19.
- ورغم عدم إدراج دول البلقان الغربية في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، تشير الأدلة إلى أن اعتماد البروتوكول الإضافي رقم 6 لاتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى في عام 2019 قد سهل التجارة في الخدمات. يُرسي هذا البروتوكول إطاراً قانونياً للتعاون، ويشمل التزامات شاملة لتحرير التجارة، بما يضمن الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية لموردي الخدمات (OECD, 2024^[3]).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تعزيز التنوع الاقتصادي لتسريع تطوير سلاسل القيمة الإقليمية**، بما يعزز التنافسية الاقتصادية، والتكامل، والترابط بين اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط. يتطلب ذلك التحول نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، خاصة في البلدان التي لا تزال تعتمد على التصنيع الأساسي. ويجب أن تركز السياسات العامة على تشجيع الابتكار والتحديث التكنولوجي في القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو مرتفعة.
- وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي، هناك حاجة ملحة إلى مزيد من الدعم لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية للخدمات. للاستفادة من الإمكانيات الكامنة لتجارة الخدمات، ينبغي أن تُستخدم كأداة لتعزيز الترابط الإقليمي، ودعم التعاون التشريعي والمؤسسي بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. يتعين أن تهدف السياسات إلى خفض الحواجز أمام تجارة الخدمات، وتشجيع الاستثمار في قطاعات الخدمات، وتعزيز التقارب التنظيمي، بما يسهل تدفق الخدمات عبر الحدود.
- وأخيراً، يُعد الاستثمار في بنية تحتية فعالة ومستدامة للنقل أمراً أساسياً لدعم سلاسل القيمة الإقليمية. ويشمل ذلك تطوير ممرات متعددة الوسائط، وتحسين شبكات اللوجستيات، ورقمنة إجراءات التجارة. وسيسهم تحسين الاتصال وتقليص تكاليف التجارة في تسهيل حركة السلع والخدمات بسلاسة داخل المنطقة، ما يعزز سلاسل القيمة الإقليمية ويقوّي التكامل الاقتصادي.

التعريفات

يشير مصطلح التجارة في القيمة المضافة، المستخدم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى نهج إحصائي يُستخدم لتقدير مصادر القيمة المضافة حسب البلد والصناعة في إنتاج السلع والخدمات لأغراض التصدير (والاستيراد).

Source: <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/trade-in-value-added.html>

الحاجة إلى بيانات

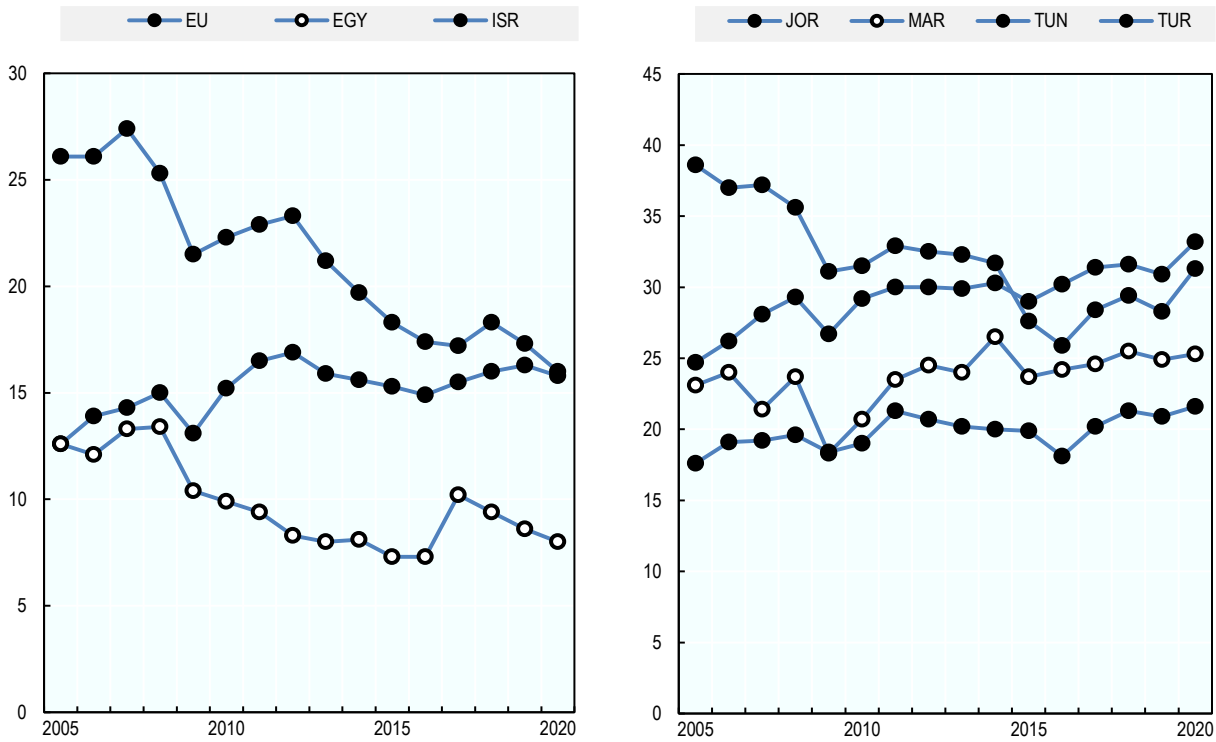
لا تتوفر بيانات التجارة في القيمة المضافة بعد لكل من الجزائر، والبلقان الغربية، ولبنان، والسلطة الفلسطينية، وموريتانيا.

لقراءة المزيد

- Arezki, et al (2020), *Trading Together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post-COVID, Era*. Middle East and North Africa Economic Update, October 2020. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/34516>
- Bousnina, Rihab and Gabsi, Badr (2022), *Global value chain participation, institutional quality and current account imbalances in the MENA region*, Working Paper No. 1556, The Economic Research Forum (ERF), Egypt. https://erf.org.eg/app/uploads/2022/08/1660913876_430_727893_1556.pdf

الشكل 1.16. محتوى القيمة المضافة الأجنبية للصادرات، جميع القطاعات، 2005-20

كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات الكلية

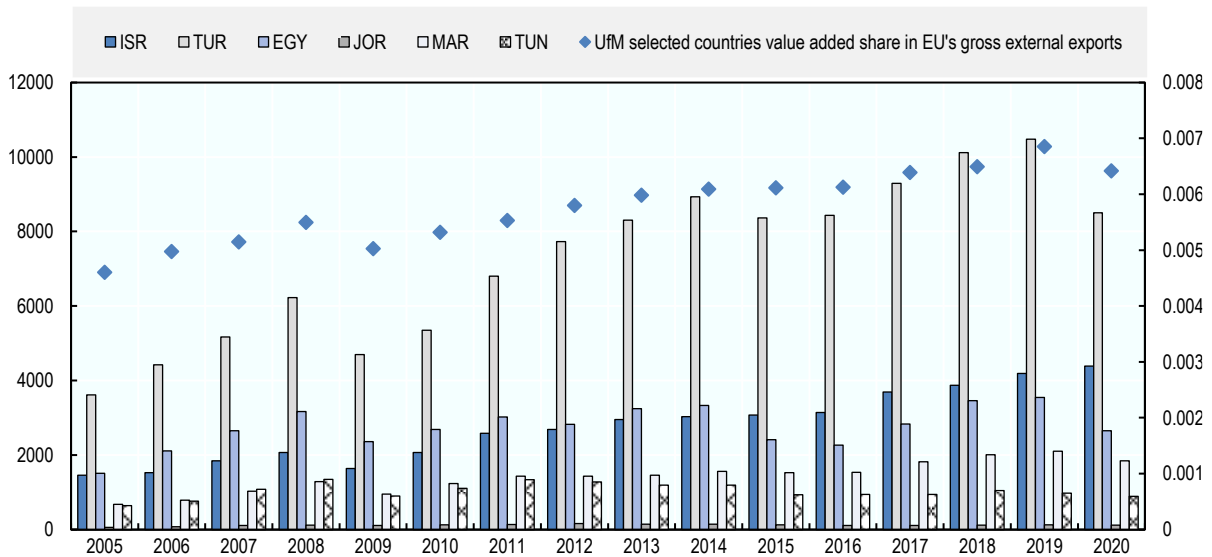


المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة

StatLink <https://stat.link/7c0zvb>

الشكل 1.17. مساهمة القيمة المضافة الأجنبية لدول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط في صادرات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، جميع القطاعات، 2005-20

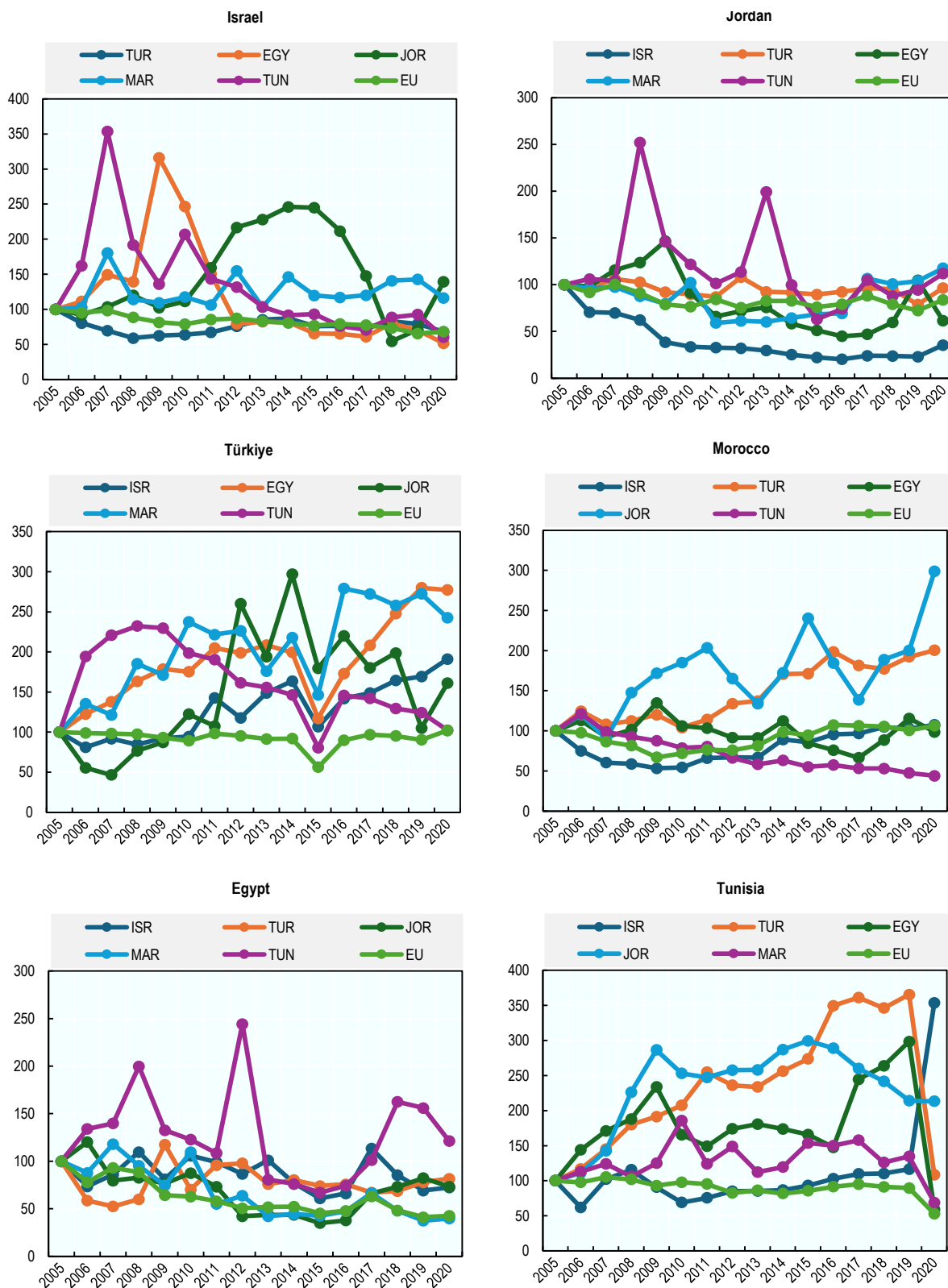
المبلغ (المقياس الأيسر، بمليون دولار أمريكي) والنسبة المئوية (المقياس الأيمن) من إجمالي الصادرات الكلية



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة

StatLink <https://stat.link/rwz782>

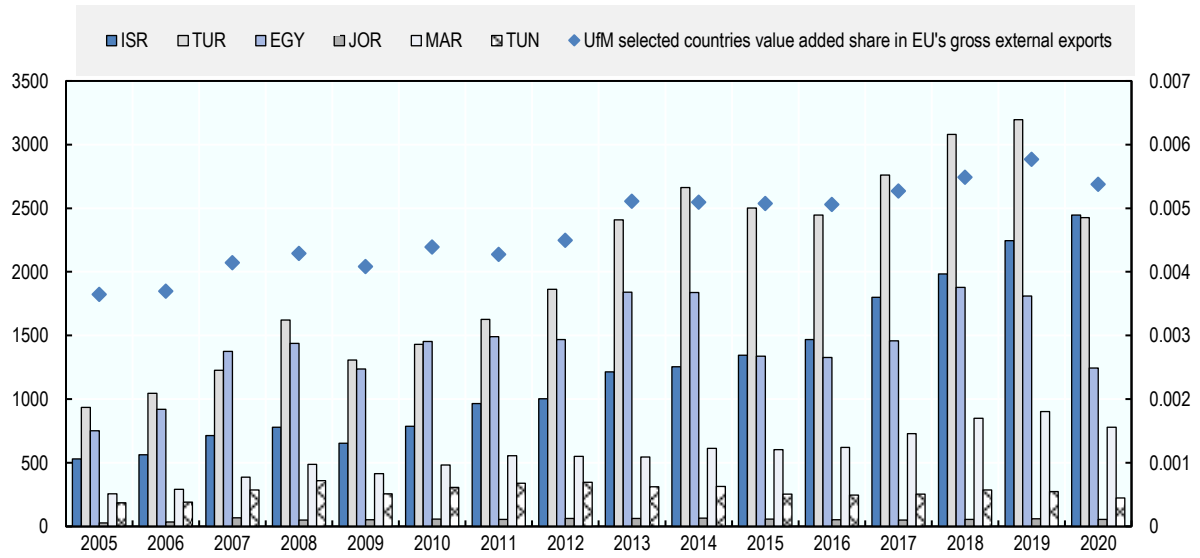
الشكل 1.18. المحتوى الأجنبي المضاف في الصادرات، جميع القطاعات، حسب الدولة الحصة



Source: OECD, Trade in Value Added (TiVA) database

StatLink  <https://stat.link/lbuqmn>

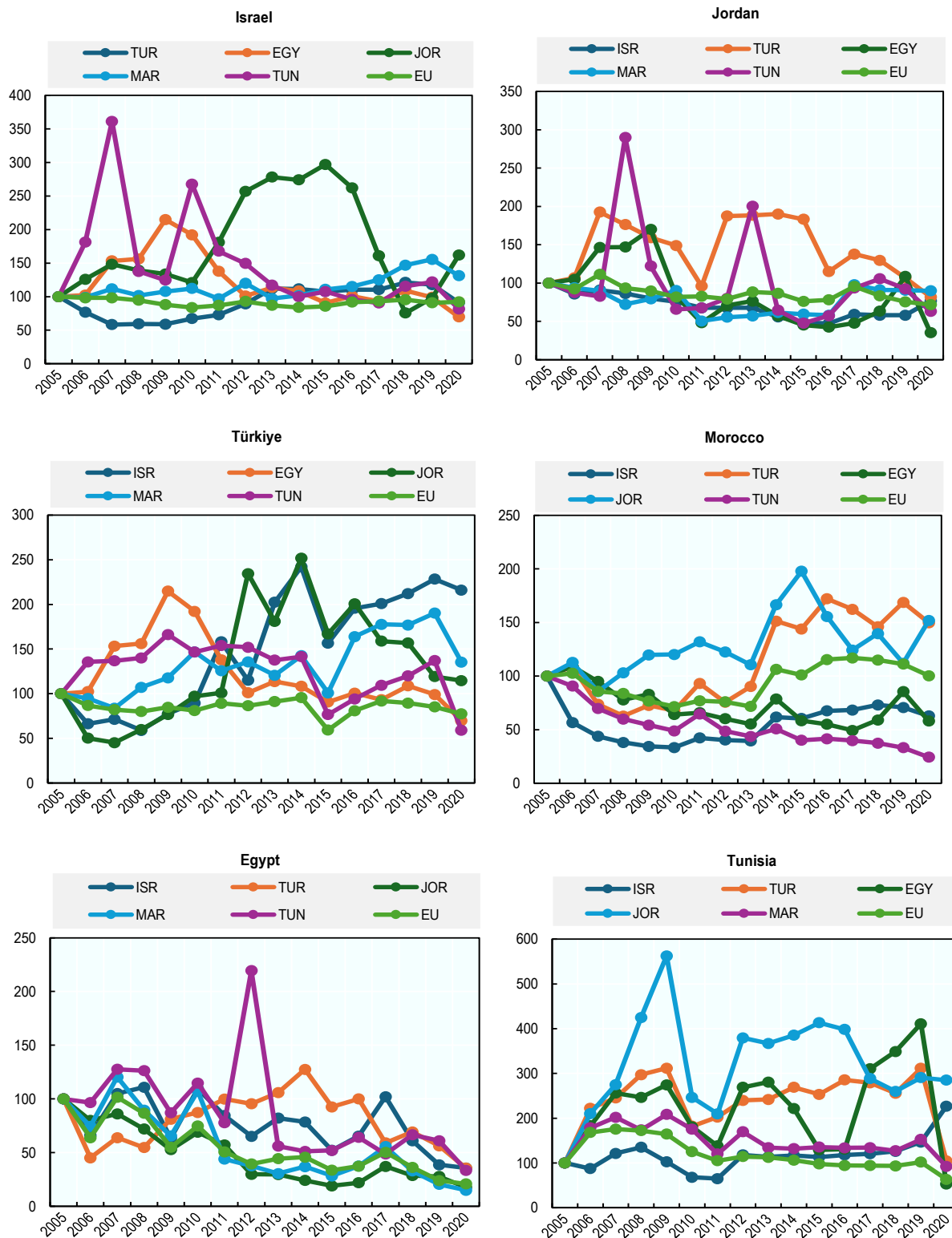
الشكل 1.19. مساهمة القيمة المضافة الأجنبية من بعض دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي 27، في إجمالي الخدمات
ملايين الدولار الأمريكي (يسار)؛ الحصة (%) (يمين)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة

StatLink  <https://stat.link/3lhjwc>

الشكل 1.20. أصل القيمة المضافة من الخدمات في إجمالي الصادرات الاقتصادية الاتحاد من أجل المتوسط المختارة الحصة



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة

StatLink  <https://stat.link/97gdek>

المربع 1.4 الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: اندماج المملكة العربية السعودية في سلاسل القيمة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط

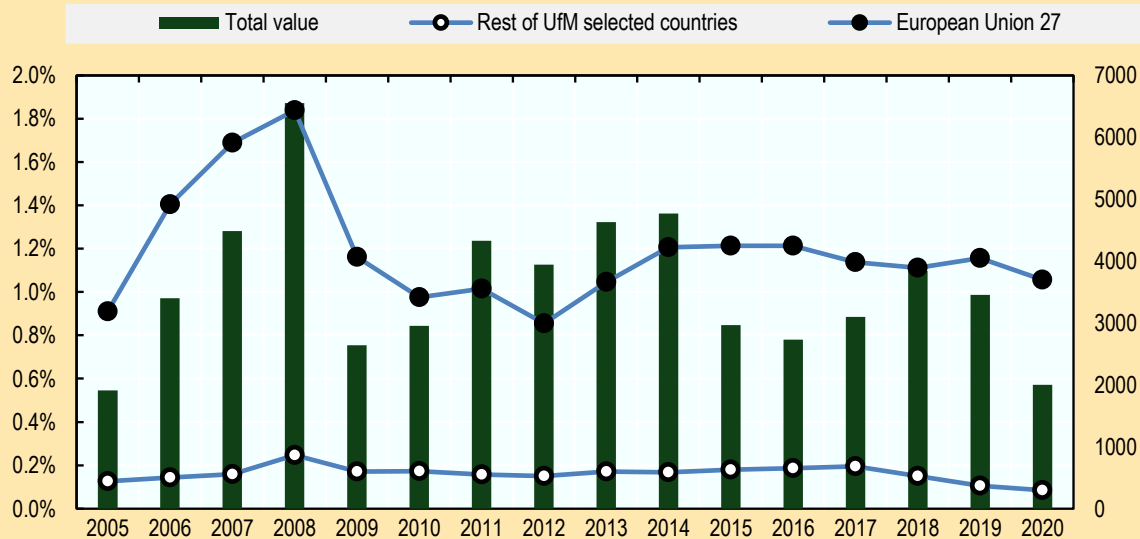
شهدت مساهمة القيمة المضافة من بلدان مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط في اقتصاد المملكة العربية السعودية، بقيادة الاتحاد الأوروبي، ذروتها في عام 2008، قبل الأزمة المالية العالمية (الشكل 1.21). ففي عام 2008، بلغت القيمة المضافة الإجمالية من هذه البلدان نحو 6.5 مليار دولار أمريكي، وبلغت حصتها أكثر من 1.8%. وبعد تراجع حاد في 2009، شهدت القيمة تقلبات ملحوظة خلال السنوات التالية، مع تسجيل ذروتين في عامي 2011 و2014، لكنها ظلت دون مستويات 2008، لتتخفّف إلى أقل من ملياري دولار في 2020 تحت تأثير جائحة كوفيد-19. أما حصة دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين فقد تذبذبت بعد ذروتها في 2008، لكنها اتبعت اتجاهًا تنازلياً عاماً، لتستقر بين 1.1% و1.2% لمعظم سنوات العقد الثاني، قبل أن تتخفّف أكثر بحلول 2020.

في المقابل، ظلت مساهمة بقية البلدان المختارة من الاتحاد من أجل المتوسط مجتمعة هامشية طوال الفترة، حيث بلغت ذروتها عند 0.25% في 2008، ثم انخفضت إلى أقل من 0.1% بحلول 2020. وحافظ قطاع الطاقة السعودي، بين 2015 و2019، على مساهمة مستقرة نسبياً في صادرات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. وازدادت أهميته نسبياً في مصر، والاتحاد الأوروبي، والأردن، والمغرب، بينما انخفضت في إسرائيل، وتركيا، وتونس. وتسببت جائحة كوفيد-19 في انخفاض حاد لمساهمة قطاع التعدين والطاقة السعودي في صادرات المنطقة، من 7.3 مليار دولار في 2019 إلى 4 مليارات دولار فقط في 2020.

فيما يتعلق باندماج المملكة العربية السعودية في سلاسل القيمة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط، يُظهر تحليل مساهمتها في إجمالي صادرات بعض دول الاتحاد المختارة تبايناً كبيراً، لكنه يُشير إلى اتجاه عام نحو التراجع بين 2005 و2020 (الشكل 1.22). تاريخياً، كانت حصة القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية الأكثر أهمية في الأردن (غير موضحة في الشكل)، حيث بلغت ذروتها متجاوزة 10% في عام 2006، وفي صادرات المغرب، حيث بلغت ذروتها عند أكثر من 2.5% في عام 2006 ومرة أخرى عند حوالي 2.6% في عام 2013، ولكن هذه الحصة انخفضت بشكل كبير بعد عام 2014، حيث انخفضت إلى أقل من 0.7% بحلول عام 2020. في تركيا، بلغت المساهمة ذروتها عند حوالي 1.2% في 2013، لكنها تراجعت بعد ذلك إلى أقل من 0.4%. وشهدت مصر مساراً مختلفاً، حيث بلغت حصة السعودية ذروتها لاحقاً عند حوالي 1.0% في عام 2019 بعد فترة من النمو من عام 2016، قبل أن تشهد انخفاضاً طفيفاً في عام 2020. وعلى النقيض، ظلت مساهمة القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية في صادرات إسرائيل والاتحاد الأوروبي منخفضة باستمرار طوال الفترة، حيث بقيت عموماً دون 0.5% وغالباً دون ذلك بكثير (أقل من 0.2% للاتحاد الأوروبي في معظم السنوات التي تلت عام 2008).

الشكل 1.21 مساهمة القيمة المضافة الأجنبية من بعض دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى المملكة العربية السعودية، جميع القطاعات

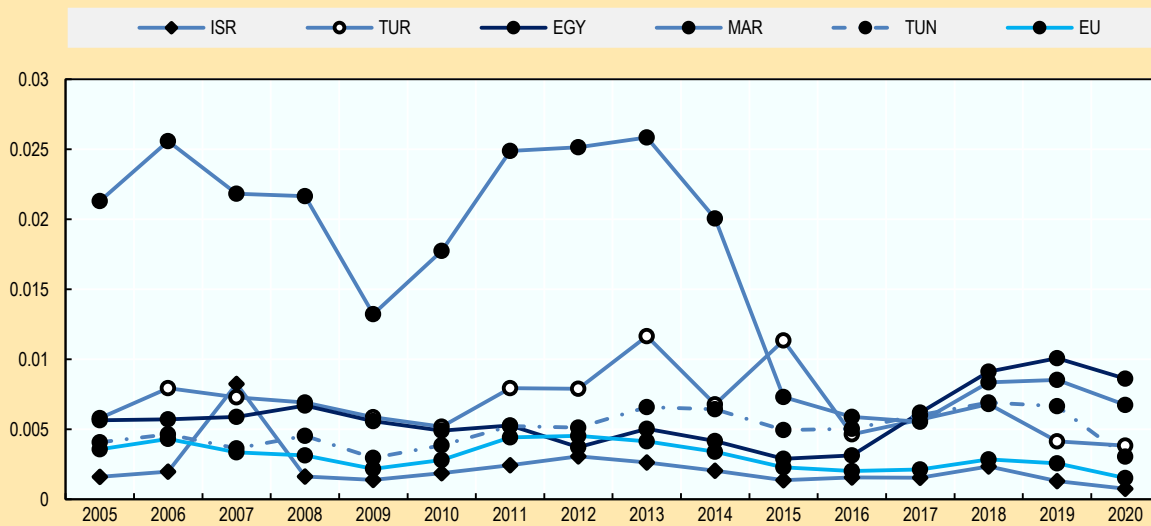
الحصة (المحور الأيسر) وملايين الدولار الأمريكي (القيمة الإجمالية، المحور الأيمن)



ملحوظة: تشمل البيانات الخاصة ببقية بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المختارة إسرائيل وتركيا ومصر والأردن والمغرب. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة

StatLink  <https://stat.link/yfnzsl>

الشكل 1.22. القيمة المضافة للمملكة العربية السعودية في القيمة المضافة الأجنبية لبعض دول الاتحاد من أجل المتوسط في الصادرات الإجمالية، جميع القطاعات الحصة



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة

StatLink  <https://stat.link/o8kn4t>

المؤشر T5. التجارة والتوظيف

لِمَ هذا المؤشر؟

يمكن أن يكون للعلامة وتحرير التجارة تأثيرات متفاوتة على العمال في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك بحسب القطاع الاقتصادي، وربما أيضاً بحسب الجنس. يهدف تحليل التوظيف والأجور في القطاعات التصديرية إلى استكشاف الروابط بين التجارة وخلق فرص العمل، مع مراعاة الفروقات في التأثير على النساء والرجال العاملين. ويساعد فهم هذه الديناميات في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وتحديد الفجوات المحتملة في المهارات، ووضع سياسات فعالة لسوق العمل تدعم كلاً من الرجال والنساء في التكيف مع المتطلبات المتغيرة للاقتصاد العالمي.

ونظراً لوجود فجوات كبيرة في البيانات تحول دون إجراء قياس دقيق وفوري، يُعدّ هذا المؤشر الجديد في المقام الأول دعوة إلى العمل، موجهة إلى حكومات ومؤسسات المنطقة، بهدف تعزيز جمع البيانات، وتمكين التحليلات الضرورية في المستقبل لفهم هذه الآثار.

النتائج الأساسية

رغم أنّ توسيع اتفاقيات التجارة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط قد أدى إلى زيادة ملحوظة في تدفقات التجارة، إلا أنّ هذه الزيادة لم تنعكس بشكل موحد على نتائج سوق العمل. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه أحجام التجارة، ظلت معدلات البطالة مرتفعة، لا سيما بين النساء والشباب في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يُعزى إلى عدد من الاختلالات الهيكلية غير المرتبطة مباشرة بالسياسات التجارية أو بحجم التدفقات التجارية.

وقد تؤدي الزيادة في النشاط التجاري إلى خلق فرص عمل في بعض القطاعات، بينما قد تخسر قطاعات أخرى وظائف إذا لم تستطع التكيف مع التغيرات في أنماط الإنتاج والتصدير التي تفرضها التجارة العالمية.

الاتجاهات العامة في التوظيف المرتبط بالتجارة في بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط

- في الاتحاد الأوروبي، تبقى حصة التوظيف المحلي المرتبطة بالصادرات الإجمالية مستقرة نسبياً مقارنة ببقية الاقتصادات (الشكل 1.23). وتحافظ معظم القطاعات على مستويات توظيف مرتبطة بالصادرات دون تغييرات كبيرة خلال الفترة المدروسة، ويُظهر قطاعا "الصناعة (التعدين، التصنيع، الكهرباء، الغاز، والمياه)" و"خدمات الأعمال" استقراراً ملحوظاً لكلا الجنسين. مع ذلك، سُجلت تراجع طفيفة في قطاع "التجارة، النقل، والإيواء والإطعام" لكلا الجنسين، وكذلك في "خدمات الأعمال" بالنسبة للرجال مع نهاية الفترة. قد يعكس هذا الاستقرار العام سوقاً تصديرية أكثر تنوعاً وتنظيماً في الاتحاد الأوروبي وأقل عرضة للصدمات أو التقلبات الكبيرة.
- في مصر، تُظهر البيانات اتجاهاً تنازلياً عاماً في حصة التوظيف المحلي المرتبطة بالصادرات الإجمالية منذ عام 2012 في معظم القطاعات. وقد يُشير ذلك إلى زيادة في الاستهلاك المحلي أو إلى انخفاض في الطلب على الصادرات المصرية. وسُجلت أكبر الانخفاضات في قطاع "التجارة والنقل والإيواء والإطعام" لكلا الجنسين، و"خدمات الأعمال". شملت القطاعات التي أظهرت مرونة نسبية "الصناعة" لكلا الجنسين، و"الزراعة والغابات وصيد الأسماك" للرجال. في المقابل، أظهر قطاع "المعلومات، والتمويل، وخدمات الأعمال" للنساء ارتفاعاً ملحوظاً في عامي 2017 و2018، ما يشير إلى إمكانيات نمو في فرص عمل النساء في هذه المجالات.
- في إسرائيل، يُظهر تحليل التوظيف المرتبط بالتصدير بين عامي 2012 و2020 اتجاهاً تنازلياً عاماً لكلا الجنسين، ما قد يعكس تحولات هيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي. رغم ذلك، لا يزال قطاع الخدمات محورياً، حيث تمثل "خدمات الأعمال"، و"التجارة والنقل والإيواء والإطعام"، و"العقارات" قطاعات رئيسية تُسهم في التوظيف المتصل بالصادرات. ويُبرز ذلك استمرار أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد التصديري الإسرائيلي.
- وبشكل عام، شهدت تركيا زيادة عامة في نسبة الوظائف المرتبطة بالصادرات في معظم القطاعات، مع بلوغ ذروتها في عامي 2019 و2020. وقد كان هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل قطاعات "الصناعة"، و"خدمات الأعمال"، و"التجارة والنقل والإيواء والإطعام". وتُعدّ هذه القطاعات باستمرار المحركات الأساسية للتوظيف المرتبط بالتجارة، ما يؤكد الدور المحوري لقطاع الخدمات في خلق فرص العمل المتصلة بالصادرات.

التفاوت بين الجنسين في التوظيف

- في الاقتصادات المختارة من الاتحاد من أجل المتوسط، استمر وجود فجوة بين الجنسين في التوظيف المرتبط بالتصدير من عام 2012 إلى عام 2020، حيث حافظ الرجال على نسب أعلى من التوظيف المرتبط بالتصدير في معظم القطاعات. لكن التوزيع بين الرجال والنساء عبر القطاعات يختلف من اقتصاد لآخر.
- ففي الاتحاد الأوروبي، كانت الفجوة بين الجنسين أكثر وضوحاً في قطاعي "الصناعة (التعدين، التصنيع، الكهرباء، الغاز، والمياه)" و"التجارة والنقل والاتصالات". مع ذلك، تقلصت الفجوة في قطاعات "المعلومات، والتمويل، وخدمات الأعمال" في السنوات الأخيرة، ما يُبرز فرصاً متزايدة لتحقيق التوازن بين الجنسين في هذه المجالات.

- وفي مصر، تُظهر قطاعات "الزراعة والغابات وصيد الأسماك"، و"الصناعة (التعدين والتصنيع والكهرباء والغاز والمياه)، و"التجارة والنقل والاتصالات" أكبر الفجوات بين الجنسين. مع ذلك، في "خدمات المعلومات والتمويل والأعمال"، ضاقت الفجوة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ما يشير إلى زيادة مشاركة الإناث في الأدوار المرتبطة بالتمويل وخدمات المعلومات.
 - في إسرائيل، هناك انقسام واضح قائم على الجنس، حيث تتركز النساء في قطاعات الخدمات مثل "خدمات الأعمال" و"المعلومات والتمويل" و"العقارات". في المقابل، يهيمن الرجال على قطاع الصناعة، لا سيما قطاع التصنيع، وهو ما يعكس الانقسامات التقليدية في سوق العمل. ومن اللافت أن قطاع البناء يؤدي دوراً محدوداً في الأنشطة المرتبطة بالتصدير لكلا الجنسين. علاوة على ذلك، هناك زيادة في مشاركة النساء في قطاع "المعلومات والاتصالات"، في حين يُسجل انخفاض في توظيف الرجال في قطاع "التصنيع"، ما يشير إلى تحولات محتملة داخل هذه القطاعات.
 - في تركيا، لا يزال التفاوت بين توظيف الذكور والإناث واضحاً رغم الزيادة العامة في مشاركة الإناث في الوظائف المتعلقة بالتصدير. في حين تُعرف بعض القطاعات، مثل "الأعمال"، ارتفاعاً طفيفاً في نسبة توظيف الإناث حوالي عام 2018، فإن قطاعات أخرى، مثل "التصنيع" و"التجارة والنقل والتخزين" لم تُسجل سوى تحسن طفيف في سد الفجوة بين الجنسين. وتشير هذه النتائج إلى أن النساء في تركيا لا يصلن إلى فرص العمل المرتبطة بالتصدير بنفس وتيرة الرجال، لا سيما في الصناعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً.
- لا تزال معالجة فجوات البيانات المستمرة حول كيفية تأثير التجارة الدولية بشكل مباشر على التوظيف والأجور تشكل تحدياً لصانعي السياسات. وبما أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل القنوات الرئيسية لكل من التجارة والاستثمار، تُقدم مؤشرات جودة الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أداة تحليلية واعدة لسد هذه الفجوة من خلال دراسة التأثير الملموس للشركات التابعة الأجنبية (الشكل 1.23). وتوضح حالة تونس هذا الأمر بوضوح، فرغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر المُوجَّه نحو التصدير يُمثل مصدراً رئيسياً للتوظيف وبوفر علاوة على الأجور للنساء، إلا أنه غالباً ما يؤدي إلى تركيز النساء في وظائف منخفضة المهارات، مع فرص محدودة للتقدم الوظيفي.
- ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟**
- نظراً للتأثير الإيجابي المحتمل للاتفاقيات التجارية القائمة في تعزيز التجارة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، ثمة مبرر قوي للاستمرار في توسيع هذه الاتفاقيات. لكن ضمان مساهمة نمو التجارة في أسواق عمل أكثر شمولاً يتطلب تدابير واستراتيجيات سياسية مُحددة الأهداف.
 - **الحد من الفصل المهني بين الجنسين** ينبغي أن تكون إحدى الأولويات الحد من التجزئة المهنية القائمة على التمييز بين الجنسين في مختلف القطاعات والمهن. ويُعد خلق بيئة تتيج مجموعة أوسع من القطاعات والفرص الوظيفية للنساء ضرورياً لتحقيق توزيع أكثر عدالة لفوائد التجارة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم السياسات التي تسهل وصول النساء إلى القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً، وتشجيع ممارسات توظيف أكثر شمولاً عبر مختلف الصناعات.
 - **تنفيذ سياسات سوق عمل مُحددة الأهداف:** ينبغي أن تُعالج السياسات تكاليف التكيف في سوق العمل للعاملين الحاليين، لا سيما النساء، للتخفيف من التحديات المرتبطة بالتغيرات في الطلب على الصادرات. فلن يساعد خفض هذه التكاليف العاملين في الوصول إلى فرص عمل جديدة فحسب، بل سيضمن أيضاً توزيعاً أوسع لفوائد اتفاقيات التجارة داخل سوق العمل.
 - **تحسين بيئة الأعمال** لاستغلال كامل إمكانات التجارة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هناك حاجة إلى حزمة أعمق من الإصلاحات. ويتعين أن تركز هذه الإصلاحات على تحسين بيئة الأعمال، وتقليص عوائق الاستثمار، وخفض تكاليف انتقال الشركات إلى القطاع الرسمي، وتعزيز جاذبية القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام. ويمكن للمنطقة، من خلال معالجة هذه العقبات الهيكلية، أن تبني سوق عمل تتوافق فيه الأجور وأمن الوظائف مع فرص القطاع الخاص، ما يعظم في نهاية المطاف مكاسب اتفاقيات التجارة لجميع العاملين في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

التعريفات

يستند هذا المؤشر إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التجارة في التوظيف. وتُستمد البيانات من قاعدة المدخلات والمخرجات بين البلدان التي توفر معلومات تفصيلية عن التوظيف حسب القطاع. كما تتوافق البيانات مع مؤشرات الإنتاج والقيمة المضافة في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، التي تشمل جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين، إلى جانب عشرة اقتصادات أخرى. وتضم قاعدة بيانات التجارة في التوظيف أيضاً مؤشرات قابلة للمقارنة لتعويضات العمال في جميع البلدان الـ 76 المدرجة في قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في التوظيف حسب خصائص القوى العاملة (TiMBC)، إصدار 2023 (الرابط)

لقراءة المزيد

OECD (2025), *Trade and Gender Review of Latin America*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/c906a2f7-en>
 Stone, S., P. Sourdin and C. Legendre (2013), "Trade and Labour Market Adjustment", *OECD Trade Policy Papers*, No. 143, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/5k4c6spvddw-j-en>.

المربع 1.5 . مؤشرات جودة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: أداة لتقييم أثر الاستثمار والتجارة على النمو الشامل

إلى جانب قياس حجم تدفقات رأس المال، يُعدّ فهم جودة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة أمراً أساسياً للاقتصادات المضيفة. وتوفّر مؤشرات جودة الاستثمار الأجنبي المباشر إطاراً لمساعدة الحكومات على تقييم مساهمة هذه الاستثمارات في تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تُساعد هذه القاعدة القائمة على الأدلة صانعي السياسات على تصميم وتنفيذ سياسات لجذب استثمارات تُعزز النمو الشامل والمستدام والحفاظ عليها.

وتركّز مؤشرات جودة الاستثمار الأجنبي المباشر على الأثر المباشر للشركات متعددة الجنسيات في مجالات رئيسية على غرار الإنتاجية والابتكار، والوظائف والمهارات عالية الجودة، والمساواة بين الجنسين، وإزالة الكربون. وتمنح هذه المؤشرات منظوراً قوياً لا يقتصر على الاستثمار فقط، بل يمتد لدور التجارة الدولية أيضاً. فالشركات متعددة الجنسيات هي القنوات الرئيسية لكلّ من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وتعمل على دمج الاقتصادات المضيفة في سلاسل القيمة العالمية. الأجور التي تدفعها هذه الشركات، والوظائف التي توفرها، والمهارات التي تطورها، كلّها نتائج مباشرة لانخراط الدول في التجارة الدولية. لذلك، تمثل دراسة أداء الفروع الأجنبية دليلاً ملموساً على تأثير العولمة على الأجور والتوظيف على أرض الواقع.

حالة تونس: الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة

يسلط استعراض جودة الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس الضوء على العلاقة الوثيقة والمعقدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل التجاري، والنتائج الاقتصادية للنساء.

فغالباً ما تتركز أنشطة الفروع الأجنبية في القطاعات الموجهة للتصدير. ويكشف الاستعراض أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعد محركاً أساسياً لتوظيف النساء في قطاع الصناعات التحويلية في تونس، وهو قطاع يركّز بدرجة كبيرة على التصدير إلى الأسواق الأوروبية. وتُعدّ الشركات الأجنبية العاملة في مجالات مثل النسيج والملابس، ومكونات السيارات، والإلكترونيات، من أكبر المشغلين الرسميين للنساء في البلاد، ما يؤكّد الدور المباشر للاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة في خلق فرص العمل للنساء.

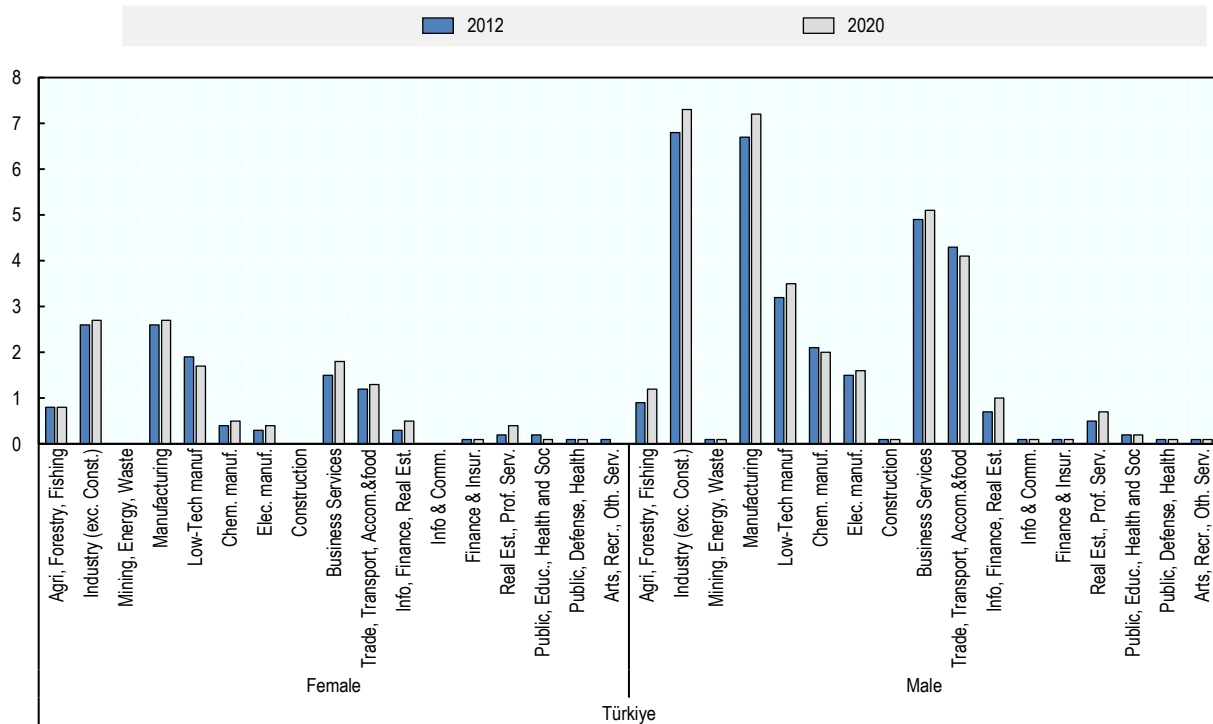
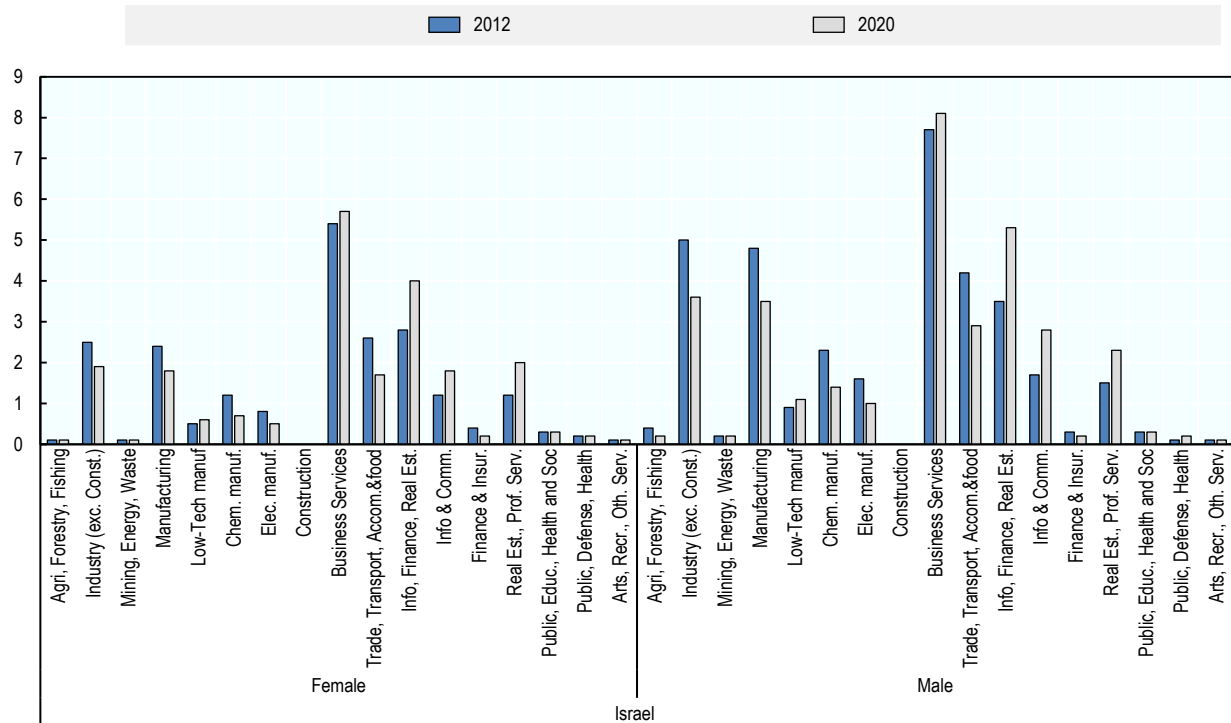
وفي ما يتعلق بالأجور، يبيّن الاستعراض أنه بمقدور الشركات المملوكة للأجانب المساهمة في تضيق فجوة الأجور بين الجنسين. ورغم استمرار هذه الفجوة في الاقتصاد التونسي، إلّا أنّ النساء العاملات في الفروع الأجنبية يحصلن عادة على علاوة أجور ملحوظة مقارنة بنظيرتهن في الشركات المحلية. وتعكس هذه العلاوة الإنتاجية العالية والتكامل في سلاسل القيمة العالمية التي تميّز الشركات متعددة الجنسيات.

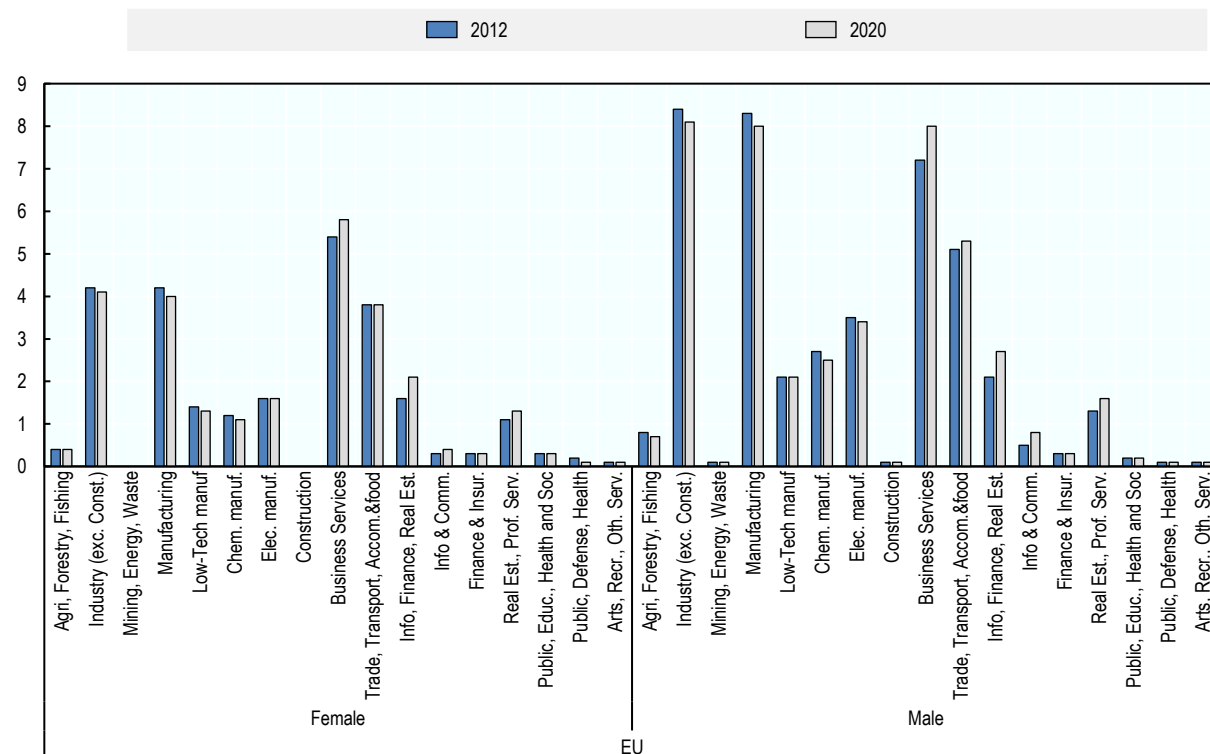
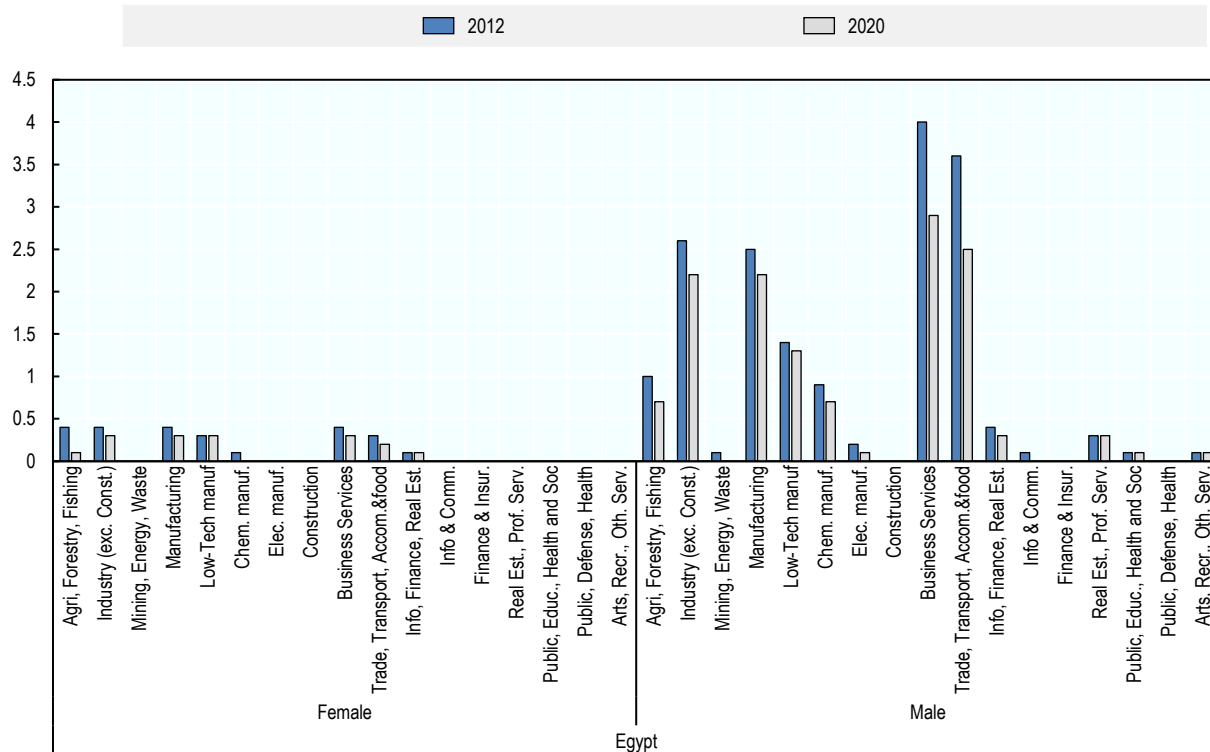
مع ذلك، يشير الاستعراض أيضاً إلى وجود تحديات مستمرة. فلا تزال نسبة كبيرة من النساء العاملات في الشركات الأجنبية التابعة تتركّز في الوظائف ذات المهارات المنخفضة في خطوط التجميع، مع فرص محدودة للتقدم الوظيفي إلى أدوار تقنية أو إدارية. ويشير هذا الفصل المهني إلى وجود "سقف زجاجي" يقيّد القدرة الكاملة للاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التمكين الاقتصادي. ويؤكد ذلك الحاجة إلى وضع سياسات لا تكتفي بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل تدعم أيضاً تطوير المهارات، وتدفع مسار التقدم الوظيفي للنساء، وتستثمر في أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، ما يزيد من فوائد التجارة والاستثمار لتحقيق نموّ شامل.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024)، استعراض جودة الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، وإطار مؤشرات جودة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 1.23. العمالة المحلية المدمجة في الصادرات الإجمالية

نسبة العمالة





المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التجارة في العمالة حسب خصائص القوى العاملة، إصدار 2023
StatLink  <https://stat.link/87res6>

المؤشر T6. التجارة الرقمية

لِمَ هذا المؤشر؟

أعاد التوسع السريع للتجارة الرقمية تشكيل التجارة العالمية، وأثر على القطاعات التقليدية والناشئة، ولم تكن منطقة الاتحاد من أجل المتوسط استثناء. أطلقت التقنيات الرقمية أشكالاً جديدة من التفاعلات عبر الحدود، ولا سيما في تجارة الخدمات والتجارة الإلكترونية، ما يجعل فهم نطاق وحجم التجارة الرقمية في هذه المنطقة أمراً أساسياً أمام صانعي السياسات الراغبين في صياغة سياسات تجارية فعالة والاستجابة للتحديات والفرص الراهنة.

وتتضح أهمية التجارة الرقمية في أطر السياسات الدولية والإقليمية، مثل المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية، والمناقشات الجوهرية حول وقف منظمة التجارة العالمية للرسوم الجمركية على الإرساليات الإلكترونية، والأحكام الرقمية الواردة في عدد كبير من اتفاقيات التجارة. ويمكن تتبع وتقييم تدفقات التجارة الرقمية صانعي السياسات من تقدير الفوائد التي توفرها هذه الأطر للمنطقة، وتحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التكامل، بما يحسن الترابط الاقتصادي والمرونة.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قياس التجارة الرقمية لا يزال قيد التطوير (IMF, 2023^[4]). كما يؤدي غياب بيانات تدفقات التجارة الرقمية المفصلة حسب الشركاء إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تقديم تحليل متين. إذ توفر هذه البيانات أساساً حيويًا لقياس الخدمات المقدمة رقمياً وفهم أعظم لدور التجارة الرقمية في التنمية الاقتصادية.

النتائج الأساسية

أصبحت التجارة الرقمية ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي، ومثلت نحو 25% من إجمالي التجارة الدولية (OECD, 2023^[5]). وبرز الاتحاد الأوروبي بوصفه رائداً عالمياً في صادرات وواردات الخدمات القابلة للتسليم رقمياً. اكتسبت التجارة الرقمية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط أهمية خاصة نظراً لقدرتها على سد الفجوات الاقتصادية، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتشجيع الابتكار، ورفع القدرة التنافسية. وتوفر اتفاقية التجارة الإلكترونية، التي يجري التفاوض عليها حالياً داخل منظمة التجارة العالمية، إطاراً مهماً لتيسير التجارة الرقمية في المنطقة الأوروبية ومتوسطة. إلى جانب هذه المفاوضات، يشكل وقف منظمة التجارة العالمية الطويل الأمد للرسوم الجمركية على الإرساليات الإلكترونية عنصراً أساسياً في مشهد التجارة الرقمية العالمية. ويمنع هذا الوقف البلدان من فرض رسوم جمركية على الإرساليات الإلكترونية، لكنه يظل موضع نقاش دولي مستمر، خصوصاً بشأن آثاره المالية المحتملة (إيرادات الرسوم الجمركية) وتأثيره على استراتيجيات التصنيع الرقمي في الاقتصادات النامية والأقل تقدماً داخل الاتحاد من أجل المتوسط. وبينما يرى المؤيدون أنه يعزز التجارة الرقمية والابتكار، تثار مخاوف بشأن تأثيره على مجال السياسات والإيرادات في الاقتصادات الرقمية الناشئة. ومن خلال وضع قواعد واضحة وخفض الحواجز أمام المعاملات الإلكترونية عبر الحدود، يمكن لهذه الاتفاقية أن تدعم تكافؤ الفرص، وتشجع الاستثمار، وتخلق فرصاً لكل من الشركات والمستهلكين.

وشهدت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط نمواً كبيراً في تدفقات التجارة الرقمية المقدمة عبر الحدود خلال العقد الماضي، ما يعكس الرقمنة المتزايدة لاقتصاداتها. وكان هذا النمو مدعوماً بتعزيز الخدمات الرقمية، وتحديث البنية التحتية، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

وعجلت جائحة كوفيد-19 من وتيرة تبني الحلول الرقمية، ولا سيما في القطاعات الأقل رقمنة. فعلى سبيل المثال، تأتي نسبة كبيرة من أنشطة الاستيراد والتصدير الرقمية في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط من خدمات تُصنّف ضمن "أنشطة تجارية أخرى". وتشمل هذه الفئة طيفاً واسعاً من الخدمات، ما يبرز أثر الرقمنة في الإنتاج والتجارة على مختلف أنشطة الأعمال. وتُعَدّ الخدمات المقدمة رقمياً عبر الحدود اليوم أسرع قطاعات التجارة العالمية نمواً (منظمة التجارة العالمية، 2023).

كما عززت جائحة كوفيد-19 اتجاهاً قائماً نحو التجارة الرقمية في الأسواق الدولية، وأحدثت تحولاً في تجارة المبيعات بين الشركات والمستهلكين (منظمة التجارة العالمية، 2023). إذ رفعت الجائحة بشكل حاد مبيعات التجزئة عبر الإنترنت، ووسعت نطاق الأسواق الرقمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2023؛ الأولنكاد، 2022). ويتجلى الاتجاه الإيجابي نحو التجارة المقدمة رقمياً بوضوح في بيانات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، حيث أظهرت نمواً كبيراً منذ عام 2019.

وشهدت الصادرات المقدمة رقمياً اتجاهاً تصاعدياً واسع النطاق في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء حالتين فقط. في لبنان، انكمشت التدفقات المقدمة رقمياً بشكل ملحوظ خلال 2019-2020، ويعود ذلك أساساً إلى الانخفاض الكبير في الخدمات المالية، بينما بقيت التدفقات المقدمة رقمياً شبه راكدة في الجزائر، ما يشير إلى محدودية التقدم القطاعي (الشكل 1.24).

في المجمل، تشمل المحركات الرئيسية للصادرات المقدمة رقمياً في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط خدمات الحاسوب والخدمات المالية وخدمات الاتصالات. كما ساهمت "الأنشطة التجارية الأخرى"، التي تشمل مجموعة من الأنشطة من البحث والتطوير إلى الخدمات الترفيهية، بشكل كبير (الشكل 1.25).

- في المنطقة الفرعية للبلقان الغربية، قاد التوسع في خدمات الحاسوب نمواً قوياً في صادرات التجارة المقدمة رقمياً، ما يعكس النمو القطاعي المتواصل وارتفاع الطلب على الحلول الرقمية. وفي الوقت نفسه، برز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي في البلقان الغربية، حيث بلغت صادرات هذا القطاع نحو 90% من مستويات الاتحاد الأوروبي (OECD, 2025^[6]).
 - في تركيا، ووفقاً لقياسات معهد الإحصاء التركي (المربع 1.7)، تركزت تدفقات التصدير بشكل واضح في خدمات التأمين وخدمات المعاشات التقاعدية، التي تمثل حصة كبيرة من إجمالي تدفقات التجارة الرقمية في البلاد.
 - وتضاعفت صادرات التجارة المقدمة رقمياً من اقتصادات شمال إفريقيا خلال العقد الماضي، مدفوعة بالنمو القوي في مختلف القطاعات، ولا سيما في خدمات الحاسوب وخدمات الأعمال. وتشهد هذه الاقتصادات تحولاً رقمياً سريعاً، حيث يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت عاماً بعد عام بشكل ملحوظ. في مصر، على سبيل المثال، ارتفعت النسبة من 57% في عام 2019 إلى 72% في عام 2022، ما يبرز تعمق دمج التقنيات الرقمية في الحياة اليومية والنشاط الاقتصادي.
 - وفي إسرائيل، يعكس التركيز العالي لصادرات الخدمات الرقمية في خدمات الحاسوب الدور البارز لقطاع التكنولوجيا في اقتصاد البلاد.
 - واستحوذ الاتحاد الأوروبي على نحو 38% من إجمالي التجارة المقدمة رقمياً على مستوى العالم في عام 2023، وكانت صادراته الرقمية مدفوعة أساساً بخدمات الأعمال الأخرى وخدمات الحاسوب. كما شكلت صادرات الخدمات المالية الرقمية ورسوم الملكية الفكرية حصة كبيرة من الإجمالي.
- كما برز اتجاه تصاعدي لواردات الخدمات الرقمية في معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 1.26). يُلاحظ هذا الاتجاه على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة، مع استثناءات في مصر ولبنان، حيث شهدت واردات التجارة الرقمية انخفاضاً كبيراً بعد عام 2019.
- في اقتصادات البلقان الغربية، ارتفعت واردات التجارة المقدمة رقمياً في السنوات الأخيرة، مدفوعة أساساً بـ "أنشطة الأعمال الأخرى" وخدمات الحاسوب.
 - وفي شمال إفريقيا والمشرق، قاد قطاع التأمين وخدمات المعاشات التقاعدية وأنشطة الأعمال الأخرى واردات الخدمات الرقمية.
 - وسجل الاتحاد الأوروبي اتجاهًا تصاعدياً في معظم قطاعات الاستيراد، مع حصة كبيرة بشكل خاص في أنشطة الأعمال الأخرى وخدمات الحاسوب.
 - وشهدت تركيا، خلال الفترة التي شملها التحليل، زيادة في واردات الرسوم المرتبطة بالملكية الفكرية وخدمات الحاسوب، كما شكلت خدمات المعاشات التقاعدية حصة مهمة من إجمالي الواردات.
- وتشير البيانات الواردة من جميع المناطق الفرعية (الشكل 1.27) إلى تنامي حصة واردات القطاع الرقمي المتعلقة بملكية ونقل حقوق استخدام المنتجات الرقمية، والمصنفة كـ "رسوم استخدام الملكية الفكرية". ويُبين هذا الاتجاه الأهمية المتنامية لتداول الحقوق المرتبطة بالمنتجات الرقمية مثل الموسيقى والبرمجيات والأفلام (منظمة التجارة العالمية، 2023). كما تلعب تجارة حقوق الملكية وترتيبات الترخيص دوراً محورياً في نقل المعرفة وفي التنمية الاقتصادية القائمة على الابتكار.
- وتتأثر التجارة الرقمية بين البلدان بشكل كبير بأحكام واتفاقيات التجارة التي تحدد الأطر التنظيمية الميسرة لتدفق البيانات عبر الحدود، والخدمات الرقمية، والتجارة الإلكترونية. مع ذلك، تظل اتفاقيات التجارة التي تتضمن أحكاماً خاصة بالتجارة الرقمية محدودة بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (IMF, n.d.^[7]). وأدى غياب لوائح رقمية موحدة إلى تشطي المشهد التنظيمي، ورفع تكاليف الامتثال، وخلق حواجز تحد من إمكانات التجارة الرقمية في المنطقة. وفي هذا الشأن، تتواصل الجهود على المستوى الدولي لتعزيز الإطار الناظم للتجارة الإلكترونية (المربع 1.6). رغم ذلك، تقتصر اتفاقيات الاتحاد من أجل المتوسط التي تحتوي على أحكام للتجارة الرقمية حالياً على الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والبلقان الغربية، إضافة إلى الاتفاقية الثنائية بين تركيا وصربيا.
- ومن اللافت أنّ الاتحاد الأوروبي بدأ مؤخراً فقط في إدراج فصول خاصة بالتجارة الرقمية في اتفاقياته التجارية. ومن الأمثلة على ذلك فصل التجارة الرقمية الجاري التفاوض بشأنه في اتفاقية الاتحاد الأوروبي وتونس، والذي يهدف إلى وضع قواعد للتدفق الحر للبيانات مع حماية صارمة لخصوصية البيانات. تشير هذه التطورات إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي لنهج تدريجي، لكنه يزداد تنظيمياً، لدمج أحكام التجارة الرقمية في اتفاقياته الإقليمية، بما يتماشى مع التزامه بحماية خصوصية البيانات وضمان أمن تدفقات البيانات عبر الحدود.
- علاوة على ذلك، انطلق الاتحاد الأوروبي، منذ عام 2022، في إبرام "شراكات رقمية" مستقلة، مثل التي عقدها مع اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، والتي قد تصبح نماذج لتعاون أوسع في المسائل الرقمية. ويمثل نموذج الشراكة الرقمية هذا مقاربة مبتكرة للتجارة الرقمية تختلف عن الالتزامات المعتادة في اتفاقيات التجارة التقليدية للاتحاد الأوروبي. ويعالج هذا النموذج طيفاً واسعاً من المسائل الرقمية الجوهرية، مثل الخصوصية والأمن السيبراني وحوكمة البيانات، كما يتضمن أحكاماً تخص التجارة الرقمية وتشمل المعاملات غير الورقية، والفوترة الإلكترونية، والهويات الرقمية، وحماية المستهلك عبر الإنترنت (معهد جاك ديور، 2023).
- وبالتوازي مع ذلك، بدأت دول أخرى التفاوض على اتفاقيات للاقتصاد الرقمي. وتبرز من بينها اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي بين نيوزيلندا وسنغافورة وشيلي، واتفاقية الاقتصاد الرقمي بين أستراليا وسنغافورة.
- وبشكل عام، ومع تزايد أهمية التجارة الرقمية، سواء من حيث أثرها الاقتصادي أو من حيث الاعتبارات الأمنية المصاحبة لها، يُتوقع أن تصبح الفصول المخصصة للتجارة الرقمية أكثر شيوعاً في اتفاقيات التجارة، بما يعكس التزاماً بتهيئة بيئة تنافسية متكافئة بين البلدان في المجال الرقمي.

وعلى النحو المبين في دراسة حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن أن تضاعف فصول التجارة الرقمية في اتفاقيات التجارة من أثرها على التبادلات التجارية، مع احتمال أن تحقق حماية البيانات، وحماية المستهلك، والشفرة المصدرية، والأمن السيبراني أكبر المكاسب.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **إعطاء الأولوية لوضع فصول شاملة للتجارة الرقمية في اتفاقيات التجارة.** بالاستناد إلى مفاوضات اتفاقية التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية، وإلى الإطار الذي أرسته اتفاقيات الاتحاد الأوروبي الأخيرة، ينبغي لهذه الفصول أن تتناول الجوانب الأساسية، مثل تدفقات البيانات عبر الحدود، وحماية المستهلك، وحقوق الملكية الفكرية.
- **مواءمة اللوائح التنظيمية داخل الاتحاد من أجل المتوسط:** سيسهم توحيد اللوائح الرقمية في جميع أنحاء المنطقة في تبسيط بيئة التجارة الرقمية، وخفض الحواجز أمام الدخول، وتعزيز اليقين القانوني للشركات العاملة في التجارة الإلكترونية.

التعريفات

وفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتجارة الإلكترونية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011)، تُعرّف التجارة الرقمية بأنها البيع أو الشراء الدولي لسلع أو خدمات، والتي تُجرى عبر شبكات الحاسوب بأساليب مُصممة خصيصاً لتلقي الطلبات أو تقديمها. وتعني التجارة المقدمة رقمياً جميع المعاملات التجارية الدولية التي تُسلم عن بُعد عبر شبكات الحاسوب.

وتتضمن قاعدة بيانات "الخدمات المقدمة رقمياً" لمنظمة التجارة العالمية تقديرات المنظمة للخدمات المتداولة عبر شبكات الحاسوب، مثل الإنترنت والتطبيقات والبريد الإلكتروني والمكالمات الصوتية والمرئية ومنصات الوساطة الرقمية.

Source: [WTO Digitally delivered services trade data set](https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/dtd2023_e.htm)

لقراءة المزيد

IMF, OECD, UNCTAD, World Bank and WTO (2023), *Digital trade for development*, Geneva,

https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/dtd2023_e.htm

OECD (2023), *Going Digital Toolkit*, Paris, OECD. <https://goingdigital.oecd.org/>

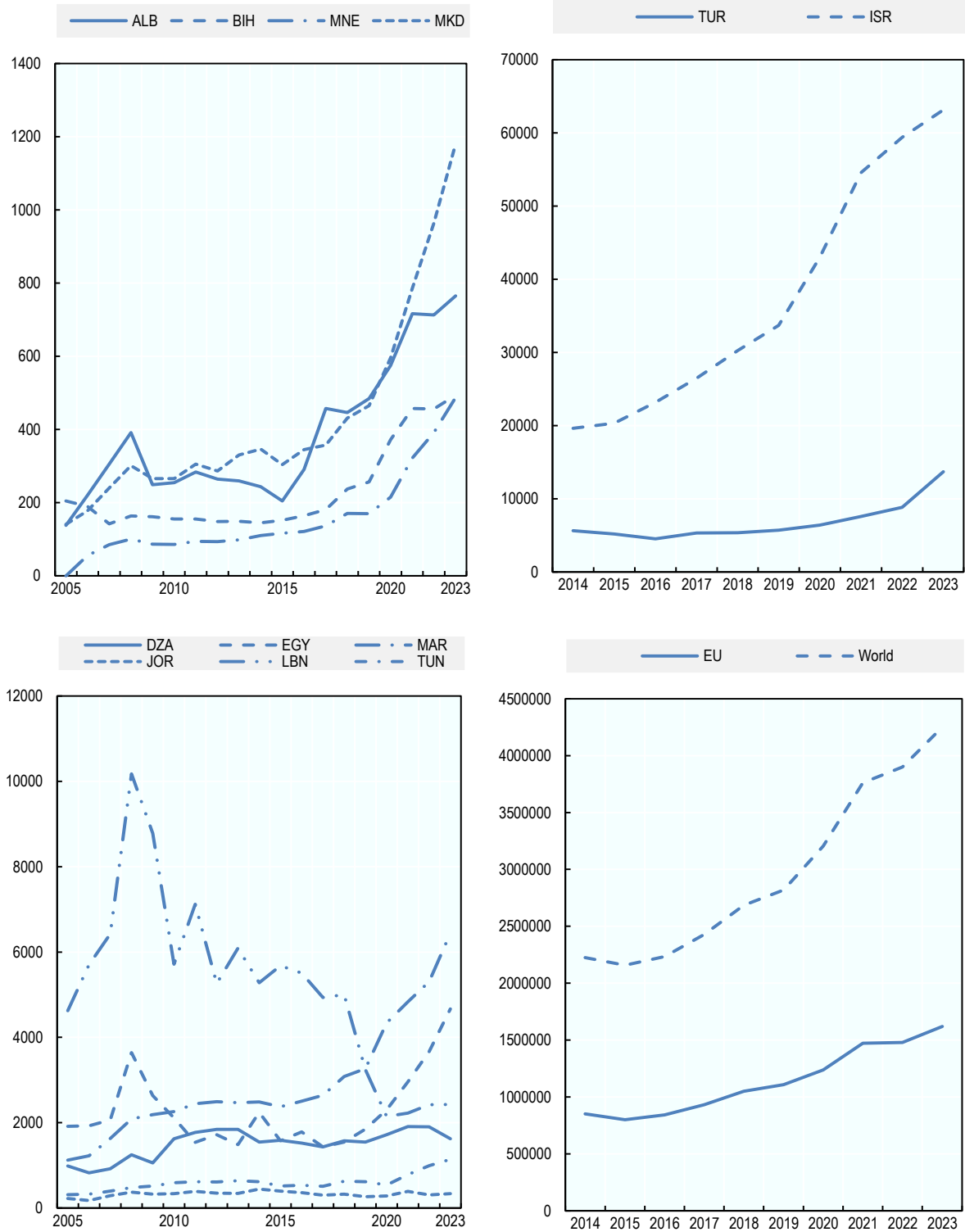
المربع 1.6. اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية

في عام 2024، توصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق تاريخي على أول إطار عالمي ينظم التجارة الإلكترونية. وانطلقت عملية إبرام الاتفاقية في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لعام 2017، حيث أطلق 71 عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية أعمالاً استكشافية بشأن مفاوضات التجارة الإلكترونية، حيث وافق 76 عضواً رسمياً على بدء هذه المحادثات في عام 2019. بحلول حزيران/يونيو 2024، انخرط 91 عضواً من أعضاء منظمة التجارة العالمية، يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية، في هذه المبادرة، التي لا تزال مفتوحة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتضع الاتفاقية المتفاوض عليها قواعد أساسية للتجارة الرقمية، وتعزيز سلاسة المعاملات عبر الحدود من خلال أحكام تتعلق بالتوقيعات والفوترة الإلكترونية، مع تقوية حماية المستهلك. كما تهدف الاتفاقية إلى إنشاء بيئة موثوقة وفعالة من حيث التكلفة للتجارة الرقمية الدولية، من خلال جهود منسقة في مجال الأمن السيبراني، والأهم أنها تحظر فرض رسوم جمركية على الإرساليات الإلكترونية. وتسعى الاتفاقية، من خلال تدابير محددة الهدف لدعم الدول النامية، إلى توسيع المشاركة في التجارة الرقمية، بما يعكس التزام منظمة التجارة العالمية بتعزيز اقتصاد رقمي عالمي عادل وشامل.

ويذكر أن نهج الاتحاد الأوروبي في التفاوض على هذه الاتفاقية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بجهوده في مجال حماية البيانات. فلا يسمح الاتحاد الأوروبي بتدفقات البيانات إلا إذا كانت متوافقة مع معايير حماية البيانات الصارمة التي حددتها اللائحة العامة لحماية البيانات. وظهر ذلك بوضوح في مقترح الاتحاد الأوروبي لقواعد التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية، حيث قدم مقاربة مميزة تركز على حماية الخصوصية باعتبارها حقاً أساسياً. ويعكس هذا النموذج التزام الاتحاد الأوروبي بالحفاظ على معايير صارمة للخصوصية في التجارة الرقمية، وضمان ألا تؤدي تبادلات البيانات عبر الحدود إلى المساس بحماية خصوصية الأفراد.

الشكل 1.24. إجمالي الخدمات المُصدَّرة المُقدَّمة رقمياً

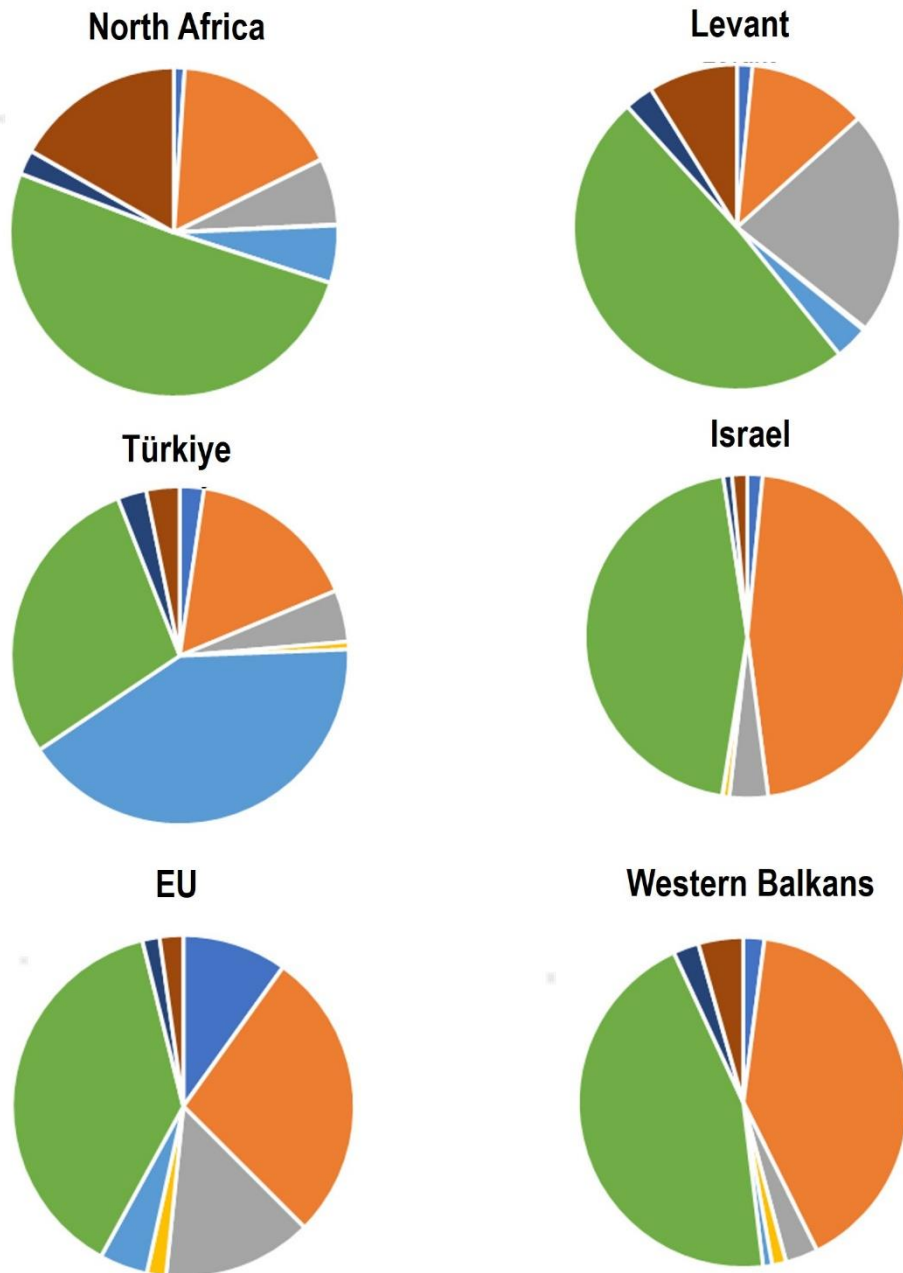
ملايين الدولارات



المصدر: مجموعة بيانات تجارة الخدمات المقدمة رقمياً، منظمة التجارة العالمية.

الشكل 1.25. الخدمات المُصدَّرة المُقدَّمة رقمياً حسب القطاع، 2023

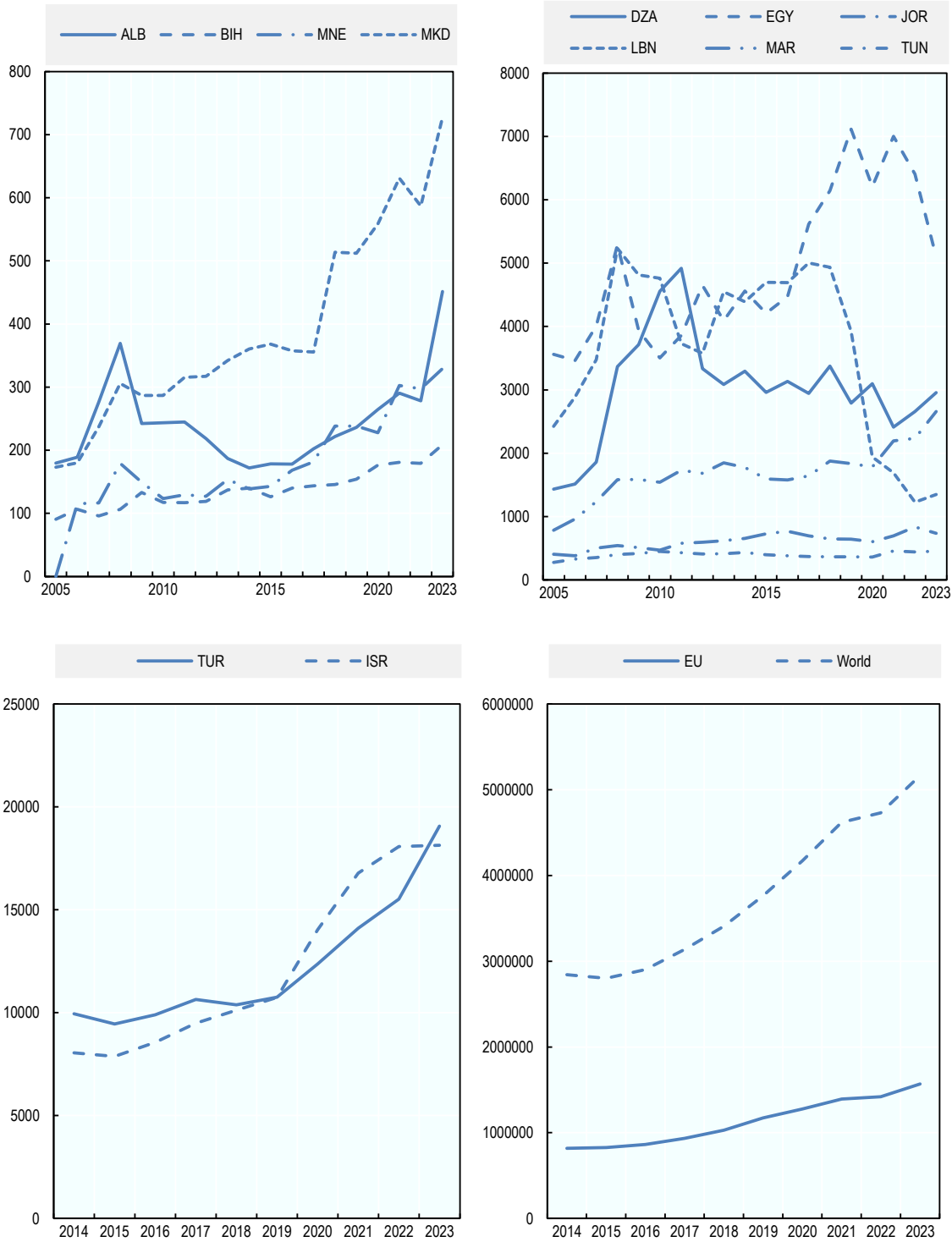
القطاعات كنسبة من إجمالي القيمة، ملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: مجموعة بيانات تجارة الخدمات المقدمة رقمياً، منظمة التجارة العالمية.

الشكل 1.26. الخدمات المُستوردة رقمياً

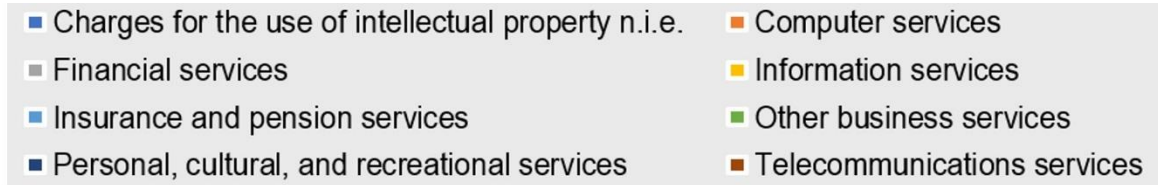
المجموع، ملايين الدولارات



المصدر: مجموعة بيانات تجارة الخدمات المقدمة رقمياً، منظمة التجارة العالمية.

الشكل 1.27. الخدمات المُستوردة رقمياً حسب القطاع، 2023

القطاعات كنسبة من إجمالي القيمة، ملايين الدولارات الأمريكية



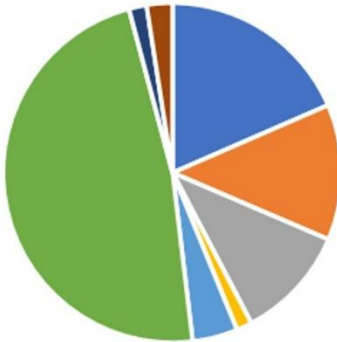
North Africa



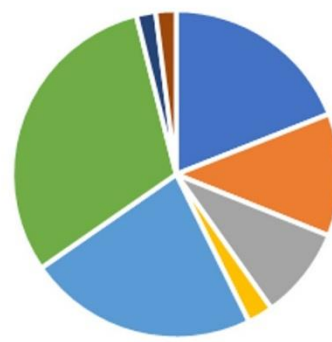
Levant



EU



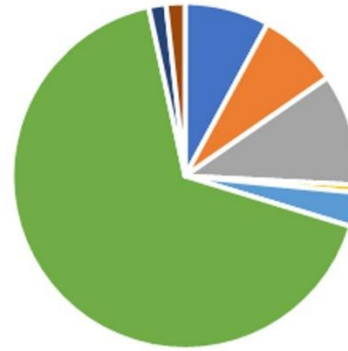
Türkiye



Western Balkans



Israel



المصدر: مجموعة بيانات تجارة الخدمات المقدمة رقمياً، منظمة التجارة العالمية.

المربع 1.7. قياس تجارة السلع المطلوبة رقمياً في تركيا

في تركيا، تعتمد الإحصاءات الرسمية للتجارة الدولية في السلع، التي يُنتجها كلٌّ من معهد الإحصاء التركي ووزارة التجارة بشكل مشترك، على السجلات الإدارية، وتشمل نظامي التجارة العام والخاص. ولا تُحدّد هذه الإحصاءات نسبة تجارة السلع المطلوبة رقمياً. ولتلبية الطلب المتزايد على البيانات الفورية حول التجارة الرقمية، أطلقت دراسة تجريبية لتقدير حجم تجارة السلع المطلوبة رقمياً، كما يعرفها دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس التجارة الرقمية.

وتستند منهجية قياس التجارة المطلوبة رقمياً إلى ثلاثة مصادر بيانات رئيسية:

- **التصاريح الجمركية.** جرى تعديلها لتتضمن سؤالاً يُحدّد صراحة ما إذا كانت المعاملة المطلوبة قد أُنجزت رقمياً. كما تعالج فحوصات جودة إضافية الأخطاء، مثل تصنيف خاطئ لتجارة غير رقمية تشمل المنتجات الفضائية والحيوانات الحية. وتضمن هذه الخطوات مستوى أعلى من الدقة في البيانات المجمعة.
- **التصاريح الجمركية الخاصة بالتجارة الإلكترونية.** أُدخلت هذه التصاريح في عام 2012 لتسهيل المعالجة السريعة للمعاملات التجارية على المستوى الجزئي، خصوصاً الصادرات والواردات التي تقع ضمن حدود معينة للقيمة والوزن. وحسّنت البنية التحتية القانونية وتقنية المعلومات من توافر بيانات التصاريح الجمركية الخاصة بالتجارة الإلكترونية ودقتها، وتشمل هذه البيانات بلد المنشأ والوجهة والقيمة وتصنيفات السلع.
- **الخدمات البريدية.** فيما يخص هذا المصدر، تُبذل جهود لمواءمة إجراءات تصاريح الاستيراد والتصدير مع معايير التصاريح الجمركية الخاصة بالتجارة الإلكترونية. ورغم أن تجميع البيانات المتعلقة بالبريد ما يزال قيد التطوير، تهدف هذه الجهود إلى تحسين رصد التجارة المطلوبة رقمياً عبر هذه القناة.

وتشير النتائج الأولية للدراسة التجريبية، المستندة إلى بيانات التصاريح الجمركية الخاصة بالتجارة الإلكترونية، إلى أنّ متوسط القيمة الشهرية للصادرات المطلوبة رقمياً في تركيا يبلغ نحو 110 ملايين دولار أمريكي، أي ما يعادل 0.58% من إجمالي الصادرات. وتمثل هذه المعاملات 41% من إجمالي معاملات التصدير، بمتوسط قيمة يبلغ 78 دولاراً أمريكياً للمعاملة الواحدة. في ما يخصّ الواردات، فيبلغ متوسط القيمة الشهرية للسلع المطلوبة رقمياً 16 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل 0.07% من إجمالي الواردات. وتمثل هذه المعاملات 21.3% من إجمالي معاملات الاستيراد، بمتوسط قيمة يبلغ 55 دولاراً أمريكياً للمعاملة الواحدة.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دليل قياس التجارة الرقمية، 2023

- IMF (2023), *Handbook on Measuring Digital Trade*. [4]
- IMF (n.d.), *Regional Trade Agreements Database*. [7]
- OECD (2025), *Economic Convergence Scoreboard for the Western Balkans 2025*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/bc0babf3-en>. [6]
- OECD (2024), *Western Balkans Competitiveness Outlook 2024: Regional Profile, Competitiveness and Private Sector Development*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/170b0e53-en>. [3]
- OECD (2023), *Key Issues in Digital Trade Review: OECD Global Forum on Trade 2023 "Making Digital Trade Work for All"*. [5]
- UNCTAD (2024), *Global Trade Update (March 2024)*, <https://unctad.org/publication/global-trade-update-march-2024>. [1]
- UNESCWA (2019), *Towards modernisation of the Pan-Arab Free Trade Area Agreement*, <https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1901034.pdf>. [2]

2 المالية

يقدّم الجزء الأول من هذا الفصل تحليلاً عاماً للتقدّم المُحرز في مسار التكامل المالي منذ التقرير المرحلي لعام 2021، ويعرض التوصيات السياسية ذات الصلة. في حين يستعرض الجزء الثاني المؤشرات التي تدعم التحليل والتوصيات مؤشراً بمؤشر:

- المؤشر F1. تطوير الأسواق المالية
- المؤشر F2. النظام المصرفي
- المؤشر F3. تدفقات الاستثمار في المحافظ
- المؤشر F4. التحويلات المالية وتكاليفها
- المؤشر F5. مركز الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته
- المؤشر F6. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر
- المؤشر F7. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجور

دور الأسواق المالية المتطورة والمتكاملة بشكل جيد

شهد نموّ الأسواق المالية والتكامل المالي عبر الحدود تطوّراً سريعاً خلال العقود الأخيرة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي. وبرز إجماع قوي حول الأثر الإيجابي لنظام مالي متطور على النمو الاقتصادي. فبمقدور سوق مالية متكاملة تعمل بشكل جيد أن تعزّز فرص الوصول إلى رأس المال، وأن تُقلّل من التكاليف والمخاطر لكلّ من المقرضين والمقرضين على حد سواء، وأن تُسهم في تخصيص أكثر كفاءة للموارد من خلال توسيع فرص الاستثمار. ومع تعاظم اندماج الأسواق، تستفيد المؤسسات المالية من وفورات الحجم، ما يفضي إلى تحسين الكفاءة وإدارة المخاطر. كما تُكمل الأسواق المالية المتطورة النظام المصرفي، من خلال توفير مصادر تمويل إضافية للاستثمارات التي قد لا تكون البنوك راغبة في تمويلها أو غير قادرة على ذلك.

ويتأثر تطوّر الأسواق المالية وتكاملها بعوامل سياسية وقانونية ومؤسسية. إذ تؤثر هذه العوامل على التدفقات المالية الدولية، وعلى تقارب أسعار الأصول بين البلدان، وعلى مدى تغلغل الاستثمار الأجنبي في القطاعات المصرفية المحلية، وهي جميعها خصائص رئيسية للتكامل المالي على المستويين العالمي والإقليمي.

وعلى وجه الخصوص، لطالما اعتُبر التحرير المالي حجر الزاوية في مسار التكامل المالي. وتبيّن الأدلة التجريبية وجود ترابط إيجابي بين انفتاح الحساب الرأسمالي والنمو الاقتصادي.

بيد أنّ التكامل المالي لا يُعدّ كافياً لضمان وصول القطاع الخاص المحلي إلى التمويل. ففي أحيان كثيرة، تفتقر الشركات الصغرى والمتوسطة إلى الموارد اللازمة للاستفادة الكاملة من الفرص المالية عبر الحدود. لذا، من الضروري تعزيز البنوك المحلية والأسواق المالية الوطنية من خلال تحديث البنية التحتية للأسواق المالية، وتطوير قاعدة قوية من المستثمرين المحليين، وتيسير الوصول إلى التمويل، مع الاستناد إلى إطار تنظيمي سليم.

رصد التكامل المالي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. تُركّز مجموعة المؤشرات المختارة (من F1 إلى F7) على عمق الأسواق المالية وإمكانية الوصول إليها، وعلى القطاع المصرفي وأسواق رأس المال وتدفقات تحويلات المغتربين وتكاليفها، والاستثمار الأجنبي المباشر، مع إدراج بُعد المساواة بين الجنسين.

ويمكن أن تُسهم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق التكامل المالي من خلال دعم التنمية الاقتصادية، غير أنّها لا تُعدّ في ذاتها مؤشراً على تطوّر أو تكامل مالي، ولم يتمّ بالتالي إدراجها ضمن إطار الرصد.

ما رصدناه منذ تقرير عام 2021

تفاوت مستوى التكامل والتطور الماليين داخل الاتحاد من أجل المتوسط بشكل ملحوظ بين المناطق الفرعية والبلدان. وتُعزى هذه الفوارق إلى عوامل متعدّدة، منها التفاوت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والموقع في المنطقة الفرعية، وبنية الأسواق المالية ومدى انفتاحها. على سبيل المثال، تُعدّ منظومة الاتحاد الأوروبي من بين الأنظمة المالية الأكثر تطوّراً على مستوى العالم، رغم عدم اكتمال عملية الاندماج بالكامل بعد. في المقابل، تواجه الأسواق المالية في منطقة غرب البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات من قبيل محدودية العمق وصعوبة الوصول والانفتاح، وذلك بسبب قيود هيكلية ومؤسسية طويلة الأمد.

وتتمثّل إحدى السمات المشتركة للأسواق المالية في الاتحاد من أجل المتوسط في استمرار اعتمادها الكبير على الأنظمة المصرفية باعتبارها الآلية الرئيسية لتخصيص رؤوس الأموال، سواء في المناطق الفرعية الأعضاء أو غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويكشف ذلك أيضاً عن حاجة مشتركة لتنويع مصادر التمويل، استجابة لتحديات التنافسية العالمية. وتُعدّ مبادرة اتحاد أسواق المال التي أطلقها الاتحاد الأوروبي نموذجاً على السعي إلى بناء نظام مالي أكثر تكاملاً وديناميكية، وهي طموحات تظلّ حاسمة بالنسبة إلى باقي المناطق الفرعية صلب الاتحاد من أجل المتوسط.

استمرار تشظي الأسواق المالية في الاتحاد من أجل المتوسط

تُبرز الطبيعة المتشظية للأسواق المالية في الاتحاد من أجل المتوسط الحاجة إلى سدّ الفجوات في مجال المواءمة المؤسسية وإمكانية الوصول إلى التمويلات. ففي غرب البلقان، تؤدي هشاشة أسواق رأس المال إلى تقليص بدائل التمويل القائم على البنوك، ممّا يُبرز معاناة مشتركة في توسيع نطاق الوساطة المالية. وبالمثل، يعرقل تشظي السوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود ويحدّ من دخول البنوك الأجنبية.

وتزيد المخاطر الجيوسياسية من تعقيد المشهد، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ أدّت التكاليف المرتفعة للاقتراض السيادي، وعلاوات المخاطر، وتشديد شروط التمويل الخارجي إلى زيادة نقاط الضعف. وفاقمت هذه العوامل من تدفقات المحافظ الاستثمارية الصافية الخارجة، وأضعفت شهية المستثمرين، خصوصاً في البلدان ذات المديونية المرتفعة. علاوة على ذلك، يعزّز الاعتماد الكبير على التمويل المحلي في أسواق متشظية الترابط بين الحكومات الوطنية والأنظمة المصرفية، ممّا يخلق مخاطر نظامية. وتُبرز هذه الديناميات ضرورة تبني استراتيجيات منسقة، تتجاوز الحدود الوطنية، للتخفيف من المخاطر.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تواصل اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط جذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يدلّ على قدرتها على الصمود والتنافسية. إلا أن التفاوتات الإقليمية لا تزال قائمة. إذ يسهّل السوق الموحد للاتحاد الأوروبي الاستثمارات القوية داخل الإقليم، ويشكّل مرجعاً للتكامل المالي.

وفي منطقة غرب البلقان، يُبرز القرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي وأسواق الشغل التنافسية وفرص التوطين القريب إمكانات استثمارية غير مستغلة. ومن شأن توظيف نقاط القوة المذكورة تعزيز ديناميكية المنطقة وتكاملها الاقتصادي بشكل كبير.

أما في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورغم أنّ الدول الـ 27 للاتحاد الأوروبي لا تزال المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت دون المستوى، وذلك بسبب تصوّرات سائدة حول ضعف الحوكمة، والفجوة في المهارات، وغياب المنافسة في القطاع الخاص. أما في المغرب ومصر، فنجح بذل جهود ملحوظة لفتح الحسابات الرأسمالية وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في جذب التدفقات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة على الرغم من الصدمات الخارجية والاضطرابات المستمرة.

تحويلات المغتربين لا تزال حاسمة

تجاوزت تحويلات المغتربين عبر مجموعة الاتحاد من أجل المتوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية (World Bank, 2023^[11])، لتصبح مصدراً حيوياً للتمويل الخارجي، لا سيما في أوقات الأزمات المتعددة (جائحة كوفيد-19، والزلازل، والصدمات العالمية، والنزاعات).

وينبغي النظر إلى تحويلات المغتربين باعتبارها أداة حيوية لتعزيز التكامل المالي داخل مجموعة الاتحاد من أجل المتوسط، نظراً لوجود العديد من قنوات الإرسال بين البلدان. ففي لبنان والأردن، تمثل تحويلات المغتربين حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يبرز الدور الحاسم للشبكات في هذه الاقتصادات. كما تُعدّ باقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان من المستفيدين من تحويلات المغتربين التي تمثل أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مع استثناءات تشمل موريتانيا والجزائر ومقدونيا الشمالية.

وتتأثر تدفقات التحويلات المالية بوجود جمود في الأسواق المالية ونقص في الأدوات المالية في البلدان المتلقية، بالإضافة إلى التكاليف المفروضة على هذه المعاملات. ويمكن أن تؤدي تحسينات في هذين المجالين إلى زيادة حجم التحويلات وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي في البلدان والمناطق الفرعية.

المقاربات السياقية لتنمية الأسواق المالية

تؤكد التجارب المتنوعة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط أنّ تنمية الأسواق المالية واندماجها مترابطان بعمق مع الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الأوسع نطاقاً. ويوفّر التقدّم الذي أحرزته الاتحاد الأوروبي في مجال توحيد الأنظمة التنظيمية دروساً قيّمة، بينما يسلّط التحرير التدريجي الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان الضوء على أهمية اعتماد نهج يتماشى مع السياقات الوطنية المحددة.

إذ تُعدّ التدابير المصمّمة لمعالجة هذه التحديات الهيكلية، على غرار تنويع الأدوات المالية وتحديث الأطر التنظيمية وتعزيز التعاون عبر الحدود، ضرورية لتجاوز حالة التشطي. ويمكن للحلول المصمّمة على المقاس والمراعية للسياقات الوطنية والإقليمية أن تعزّز كفاءة السوق ومرونتها، ممّا يمهد الطريق نحو نظام مالي أكثر تماسكاً في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وسيساهم ذلك بدوره في تمكين المنطقة من التكيف بشكل أفضل مع التحولات الاقتصادية العالمية ودعم النموّ الشامل والمستدام.

فضلاً عن ذلك، كان للتطورات الدولية البارزة، بما في ذلك التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19، وتشدّد السياسات النقدية العالمية، والغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، والصراع المستمر في الشرق الأوسط، تأثير بالغ على بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. وقد تعيق هذه التحديات التقدّم المحرز في النمو الاقتصادي والإصلاحات، لا سيما في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان. ورغم اتخاذ هذه البلدان لخطوات لدعم تنمية الأسواق المالية وتحسين الوصول إلى التمويل في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك إمكانات كبيرة لتنفيذ المزيد من الإصلاحات التي من شأنها تحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز الإنتاجية. ويُعدّ تعزيز جهود الإصلاح أمراً بالغ الأهمية. وسيكون تعزيز المنافسة والحد من التشوهات في السوق، على وجه الخصوص، أمراً حيوياً لإحياء نموّ الإنتاجية وضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

عند التطلّع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

بالنظر إلى تنوّع السياقات الاقتصادية والجيوسياسية ضمن مجموعة الاتحاد من أجل المتوسط، يجب أن يستند أيُّ بُعد من أبعاد عملية التكامل المالي على المستوى الإقليمي بالضرورة إلى قدرة كلّ بلد على الحفاظ على تنمية منظمة للقطاع المالي، فضلاً عن استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال والاحتفاظ بها.

القطاع المصرفي، وأسواق رأس المال، وتحويلات المغتربين

بالنظر إلى هيمنة التمويل المصرفي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، يُعدّ تعزيز الأطر الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من المخاطر، خصوصاً في البلدان التي تشكو من مستويات دين سيادي مرتفعة. كما يتعين على الحكومات في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تعزيز وصول أوسع إلى التمويل من خلال تحفيز البنوك على زيادة الإقراض للقطاع الخاص، لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ينبغي أن تولي البلدان الأولية لتقليص تعرّض القطاع المصرفي للدين العام، حيث يزيد الاعتماد المفرط على الدين السيادي المحلي من مواطن الضعف ويرفع تكاليف الائتمان على الأسر والشركات. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تحسين حوكمة البنوك المملوكة للدولة وتعزيز تكافؤ الفرص أمراً حاسماً للحد من المعاملة التفضيلية التي غالباً ما تحظى بها المؤسسات المملوكة للدولة، ممّا يسهم في تعزيز المنافسة العادلة. وفي هذا الشأن، توفر المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة معايير قوية للممارسات الجيدة، وتقدّم إطاراً لتحسين تنافسية وفعالية وشفافية هذه الشركات، مع تمكينها من إدارة مسؤولياتها بشكل أكثر كفاءة.

ويمكن اتخاذ تدابير لتوسيع البنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية، ومعالجة الفوارق بين الجنسين في الخدمات المصرفية. وفي هذا السياق، يُعدّ تعزيز الثقافة المالية أمراً ضرورياً لتنقيف الأسر والشركات حول كيفية إدارة شؤونها المالية، والتعامل مع طلبات القروض، وفهم المنتجات المالية، ممّا يزيد من ثقافتها في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

فيما يخصّ انفتاح الحساب الرأسمالي، من شأن إزالة القيود الحالية المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال، على النحو المنصوص عليه في مدونة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحرير حركة رؤوس الأموال (OECD, 2024^[2])، المساهمة في تعزيز تطور أسواق رأس المال وزيادة السيولة في السوق. غير أنّ الأدلة تشير إلى أنّ تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لا تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان إلا إذا تمّ، في المقام الأول، تعميق القطاع المالي وتحسين جودة المؤسسات التي تنظم النظام المالي.

ويمكن لتعزيز التكامل داخل الاتحاد من أجل المتوسط بين الأسواق غير الأوروبية والاتحاد الأوروبي أن يسهم بشكل كبير في تعزيز التدفقات الرأسمالية عبر الحدود وتحسين السيولة، خصوصاً لصالح اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً. وستشكل سوق مالية أوروبية أكثر تكاملاً قناة فعالة لتحقيق قدر أكبر من تنقل رؤوس الأموال وتوزيع الموارد عبر الحدود، بما يعود بمنافع كبيرة على النمو والاستقرار المالي في جميع أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

تعزيز التكامل المالي للاتحاد الأوروبي قصد تعزيز الإنتاجية والتنافسية داخل الكتلة. تُبذل جهود كبيرة، على مستوى الاتحاد الأوروبي، لتعزيز تكامل أسواق رأس المال الأوروبية، ولا سيما من خلال إطلاق خطة اتحاد الادخار والاستثمار الأوروبي مؤخراً. ويُنظر إلى هذه المبادرة على نطاق واسع كخطوة محورية نحو تقليص تشظي السوق، وتوسيع تنوّع مصادر التمويل، وتعزيز تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود. وقد يلعب إنشاء سوق مالية أوروبية متكاملة يسهل الوصول إليها دوراً بالغ الأهمية في تحفيز السيولة وتدفقات رؤوس الأموال، ومن المحتمل أن ينتج عن ذلك تأثيرات إيجابية على اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى، ممّا يعزّز مرونة النظام المالي الإقليمي.

تعزيز تكامل أسواق رأس المال وتوافقها مع الاتحاد الأوروبي في غرب البلقان. بالنظر إلى هذه الجهود الجارية على مستوى الاتحاد الأوروبي، من الضروري أن تعمل بلدان غرب البلقان المنضوية ضمن الاتحاد من أجل المتوسط والمرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع نظرائها في الاتحاد الأوروبي قصد تحديث أطر العمل والقوانين الخاصة بقطاعها المالي. وينبغي لها، في هذا الصدد، أن تُسرّع الإصلاحات لمواءمة أنظمتها القانونية والمالية مع مجموعة قوانين الاتحاد الأوروبي، ممّا ييسّر التكامل والتعاون بشكل أوثق. كما يتعين عليها تنفيذ اللوائح الرئيسية للاتحاد الأوروبي، مثل مبادرة الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل الرامية إلى توحيد قواعد صناديق الاستثمار (التي تم اعتمادها حالياً في الجبل الأسود فقط)، واعتماد التوجيه الثاني للأسواق المالية (MiFID II)، وتنظيم أسواق الأدوات المالية (MiFIR)، ومنصة عموم أوروبا لتسوية الأوراق المالية TARGET2.

تنويع القطاع المالي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تطوير أسواق رأس المال. يُعدّ تطوير أسواق رأس المال أمراً ضرورياً لتوسيع فرص الوصول إلى التمويل، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتقليص القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود. وينبغي أن تستمر أسواق الأسهم والسندات في التطور بالمنطقة الفرعية لتنماشى بشكل أفضل مع المعايير الإقليمية والعالمية. كما من شأن تأسيس وتطوير المستثمرين المؤسسيين المحليين، مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد القائمة على الأصول، مزيد دعم أسواق رأس المال.

ويجب أن يسعى كلّ بلد إلى مواءمة إصلاحاته التنظيمية قصد تعزيز الروابط المالية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبينها وبين بقية بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. وينبغي أن تُناقش المسائل ذات الأولوية المرتبطة، من بين أمور أخرى، بالإشراف المصرفي، والقيود على إدارة المخاطر، وشفافية القواعد، في إطار حوار تقني إقليمي بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي هذا السياق، يُمكن للبلدان ذات الأسواق المالية الأكثر تقدماً أن تتحوّل إلى مراكز جذب. إذ تتمتع الأردن ومصر والمغرب وتركيا بمكانة جيدة لتصبح مراكز مالية في المنطقة ولتصدر سندات الأسهم والشركات عبر الحدود. ويتطلّب ذلك قدراً معيئاً من التنوع في أسواقها المالية، والتوسع خارج أنظمتها الحالية التي تهيمن عليها البنوك لتشمل طيفاً أوسع من الفاعلين الماليين و/أو الأدوات المالية التي يمكنها دعم الاستثمارات عبر الحدود وتنسيق الأنظمة التنظيمية على أفضل وجه.

ومع التقدّم التدريجي في إزالة الحواجز العابرة للحدود، وتعزيز المواءمة مع المعايير التنظيمية الدولية في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ستتعرّز بشكل كبير، الأسس اللازمة لتحقيق تكامل أعمق مع الاقتصادات الأخرى في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك تركيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويخلق هذا التقدّم فرصة لتعزيز الأنشطة المصرفية عبر الحدود وتشجيع حضور أكبر للبنوك الأوروبية في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممّا يسهم في تعزيز الترابط المالي وتسريع ونيرة التكامل الاقتصادي الأشمل.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من المهمّ التأكيد على الدور البارز الذي تضطلع به اقتصادات مجلس التعاون الخليجي في تصدير رؤوس الأموال، ولا سيما داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي هذا الصدد، من شأنّ تقليص القيود العابرة للحدود بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاتحاد من أجل المتوسط تعزيز تدفقات رؤوس الأموال بشكل أكبر. وبمقدور تحسين التقارب التنظيمي، وتقليص القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وتعزيز التدابير المعتمدة لإدارة تلك التدفقات في فترات التقلبات، تسهيل المعاملات المالية بين هذه البلدان.

التركيز على بناء القدرات. وبالنسبة لموريتانيا وغيرها من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لا تزال البنى التحتية المالية فيها في طور النشوء، ينبغي إيلاء أولوية لبناء القدرات بهدف إرساء الأسس اللازمة لتطوير القطاع المالي. وفي هذه السياقات، يمكن أن تضطلع المساعدة التقنية والتعاون مع بلدان الاتحاد الأوروبي، عبر شراكات ثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدور محوري في دعم الإصلاحات المالية المراعية للسياق والمنجزة في الوقت المناسب.

أخيراً، فيما يتعلّق بتحويلات المغتربين داخل مجموعة الاتحاد من أجل المتوسط، من الضروري توحيد تكاليف المعاملات القانونية لتبقى دون نسبة 5%، تماشياً مع توصيات البنك الدولي، والعمل على تعزيز شفافية التحويلات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على البلدان المستفيدة تقديم حوافز لتوجيه تدفقات التحويلات نحو استثمارات رأسمالية منتجة، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، بهدف تعظيم فعاليتها وأثرها على التنمية (المربع 2.5).

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تكتسي تدفقات تحويلات المغتربين القادمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهمية حيوية، لا سيما بالنسبة لمصر والأردن والمغرب. وهناك إمكانات كبيرة لتحسين كفاءة وسهولة الوصول إلى المدفوعات العابرة للحدود. ومن شأنّ توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع الرقمي في كلّ من بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تسهل على المغتربين في بلدان مجلس التعاون الخليجي إرسال الأموال إلى عائلاتهم بتكاليف أقل. علاوة على ذلك، يمكن لاعتماد تقنيات مبتكرة، مثل تقنية سلسلة الكتل، لتقليل تكاليف التحويلات أن يعزّز أثر تحويلات المغتربين في اقتصادات الدول المتلقية. وبشكل عام، من شأنّ تعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلق بيئة اقتصادية أكثر تكاملاً، ممّا يؤدي بشكل غير مباشر إلى تعزيز تدفقات التحويلات المالية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

إزالة القيود المفروضة على الملكية الأجنبية، وتبسيط آليات الموافقة، والقضاء على الحواجز أمام المشغلين والعمليات الأجنبية (OECD, 2015[3]). يمكن أن يُحسن ذلك بشكل كبير من جاذبية بلدان الاتحاد من أجل المتوسط للمستثمرين الأجانب، نظراً للموقع الجغرافي للمنطقة المتوسطية، وحجم السوق الواسع، وتنافسية الأجور، وآفاق تحقيق تكامل أوثق بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له.

وينبغي أن تواصل بلدان **غرب البلقان** الاستفادة من موقعها الاستراتيجي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تصبح مركزاً قريباً لإعادة التوطين القريب بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ويمكن لهذه البلدان، من خلال مواءمة تنظيماتها المالية والمصرفية مع قوانين الاتحاد الأوروبي، أن تنشئ بيئة أكثر جاذبية للاستثمار.

وتواصل **تركيا** جذب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع تعميق روابطها المالية مع دول الخليج وآسيا، تُوجد تركيا في موقع مناسب لتكون جسراً استراتيجياً لتعزيز التكامل الاقتصادي والمالي مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويُبرز هذا الدور الفريد قدرتها على تعزيز الترابط الإقليمي، ودفع الاستثمارات العابرة للحدود، ودعم التنمية الاقتصادية في الاقتصادات المجاورة.

تعزيز الإطار التشريعي للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ينبغي أن يساهم تعزيز قابلية التنبؤ والشفافية في قوانين الاستثمار في تقليص العقبات التنظيمية التي تعيق الاستثمار والتنوع الاقتصادي. وينبغي تنفيذ تدابير سياسية لتحسين حماية المستثمرين، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية؛ ورفع القيود المفروضة على إعادة الأرباح والاستثمارات الأجنبية؛ وتطبيق الحقوق التعاقدية؛ وتعزيز آليات تسوية النزاعات لتوفير مسارات واضحة وموثوقة للمستثمرين قصد معالجة الخلافات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنفيذ تدابير محددة لتعزيز جاذبية الاستثمار ودفع عجلة التنوع الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن تصميم حوافز مالية لتشجيع الاستثمار في قطاعات مثل التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقليل الاعتماد المفرط على قطاعات النفط والغاز والبناء والتعدين.

ينبغي على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالنظر لموقعها الجغرافي، الاستفادة من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وإطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لا سيما بروتوكول الاستثمار الذي لا يزال قيد التفاوض، بهدف إنشاء سوق إقليمية يسهل الوصول إليها.

وأخيراً، يتعيّن على موريتانيا مواصلة استكشاف إمكاناتها الكامنة كمستقبل للاستثمارات الخضراء الجديدة، لا سيما في قطاع الطاقة المتجددة.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تُعد بلدان مجلس التعاون الخليجي من المساهمين الرئيسيين في الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وتُمثل إمكانية ربط الاستثمارات والشراكات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، والتي تعززت مؤخراً من خلال خطط مشتركة، بباقي بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، فرصة واعدة لزيادة تدفقات الاستثمار في المنطقة. ويمكن أن يُسهم الجمع بين الخبرات الأوروبية والتكنولوجية، من جهة، والقدرات المالية والطموحات التنويعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، من جهة أخرى، في تنشيط مسار التنمية المتكاملة الضرورية والمنظرة منذ زمن طويل في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في المستقبل، قد تؤدي الشراكات القائمة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي إلى آثار إيجابية غير مباشرة على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي والصناعي في هذه المنطقة الفرعية.

التوصيات الأساسية	النتائج الرئيسية
تطوير الأسواق المالية	
ويُعد تعزيز عمق الأسواق المالية وتحسين إمكانية الوصول إليها من الأهداف الضرورية لدفع التكامل المالي في الاتحاد من أجل المتوسط.	تُظهر بلدان منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تفاوتاً ملحوظاً في مستويات تطوير الأسواق المالية، مع وجود تباينات كبيرة على مستوى المناطق الفرعية.
ويمكن لتقوية التكامل بين الأسواق في الدول غير الأوروبية الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ومع الاتحاد الأوروبي أن يُعزز بشكل كبير من تدفقات الرأسمالية عبر الحدود وتحسين التمويل المتاح، خصوصاً لصالح اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط ذات الأسواق المالية الأقل تطوراً.	في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُعزى انخفاض مستويات الوصول والعمق المالي في جزء منه إلى تشطي الأسواق المالية.
القطاع المصرفي، وأسواق رأس المال، وتحويلات المغتربين	
وينبغي تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي ووضع تدابير للتقليل من تقلب أسعار الأصول.	تعكس التقلبات العالية في تدفقات رؤوس الأموال الواردة والخارجة في محافظ الاستثمار داخل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط تأثير الأزمات الإقليمية السابقة والمستمرة، إضافة إلى الصدمات العالمية الخارجية.
وسيعزز توسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية للأسر والشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر من نشاط القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يجب تنويع القطاع المالي أكثر من خلال تطوير أدوات وأسواق التمويل عبر سوق رأس المال. ومن شأن تعزيز الثقافة المالية أن يُولد الثقة ويُحفز الادخار ويُوجه نحو الاستثمارات الرأسمالية.	ويُشكل القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدر الرئيسي للتمويل، إلا أنه قطاع محمي بدرجة عالية ويُنتج قدراً محدوداً من الأنشطة عبر الحدود. وتكتسي الفجوة بين الجنسين أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بأصحاب الحسابات المصرفية.
وبمقدور تقليل تعرض القطاع المصرفي للدين العام لتقليص المخاطر ومكامن الضعف.	وتكون البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة بشكل كبير للديون السيادية.
وينبغي إعطاء الأولوية لتكامل الأسواق المصرفية وأسواق رأس المال ومواءمتها مع الاتحاد الأوروبي في بلدان غرب البلقان.	وتُظهر دول غرب البلقان مستويات أقل لانفتاح حساب رأس المال مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي. ولم تُسجل تحسينات ملموسة في عمق الأسواق المالية وإمكانية الوصول إليها منذ عام 2017.
وينبغي إعطاء الأولوية لبناء القدرات من أجل إرساء الأسس لتطوير القطاع المالي. وفي هذه السياقات، تضطلع المساعدة التقنية والتعاون مع بلدان الاتحاد الأوروبي، عبر الشراكات الثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدور حاسم.	ويتعين على بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما الواقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان، تعزيز بنيتها التحتية المالية.
وقد يُساعد تيسير تحويل هذه التحويلات من خلال النظام المصرفي للعائلات المستفيدة على الدخول في النظام المالي الرسمي. ويمكن أن يُشكل الحد من التكاليف والضرائب المفروضة على التحويلات حافزاً إضافياً.	وتُمثل تحويلات المغتربين مصدراً مهماً للتمويل الخارجي بالنسبة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، في المنطقتين الفرعيتين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان.
وقد يُسهم إنشاء أدوات مالية خاصة تهدف إلى توجيه تحويلات المغتربين نحو سوق رأس المال في زيادة تأثيرها الإيجابي على الاقتصادات المحلية.	وينبغي النظر إلى تحويلات المغتربين ضمن إطار أوسع يشمل تدفقات رؤوس الأموال الأخرى التي يتم تعيينها في المنطقتين الفرعيتين لغرب البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
الاستثمار الأجنبي المباشر	
ويمكن أن يعود رفع القيود على حقوق الملكية الأجنبية، وتبسيط آليات الموافقة، وإزالة العوائق أمام المشغلين والأنشطة الأجنبية بفوائد كبيرة في جذب استثمارات الشركات الأجنبية إلى بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.	تفرض بلدان من الاتحاد من أجل المتوسط، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قيوداً أكبر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
من شأن تعزيز الإطار التشريعي للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال تحسين قابلية التنبؤ والشفافية في قوانين الاستثمار لتقليص العقبات التنظيمية التي تعيق الاستثمار والتنويع الاقتصادي.	إذ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا أداءً دون التوقعات، ويُعزى ذلك إلى تصورات حول ضعف الحوكمة، وفجوات المهارات، وغياب المنافسة في القطاع الخاص.

المؤشر F1. تطوير الأسواق المالية

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعدّ تطوير الأسواق المالية مؤشراً حيوياً لأنه يُعكس بشكل شامل قوة البنية الاقتصادية وإمكانات النمو. إذ تضمن السوق المالية التي تعمل بكفاءة الوصول الموثوق إلى التمويل، وتُقلل من تكلفة الاقتراض، وتحسن من توزيع الموارد، مما يُعزّز الدينامية الاقتصادية والإنتاجية.

ومن المهم، من منظور التكامل المالي داخل الاتحاد من أجل المتوسط، النظر إلى تطور الأسواق المالية، بما في ذلك عمقها، وإمكانية الوصول إليها، وكفاءتها، في مختلف اقتصادات المنطقة، بوصفه شرطاً أساسياً لتعزيز التكامل المالي على مستوى المنطقة ككل. وبينما تُقدّم المؤشرات الكمية رؤى مفيدة حول الجوانب الهيكلية للأنظمة المالية، تلعب العوامل النوعية، مثل الإصلاحات المُنفذة والسياسات المطبّقة، دوراً حاسماً في رسم مسار تطوّر الأسواق المالية.

النتائج الأساسية

تُظهر بلدان منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تفاوتاً ملحوظاً في مستويات تطوير الأسواق المالية، مع وجود تباينات كبيرة على مستوى المناطق الفرعية. تُسجّل بلدان البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات أدنى من حيث عمق السوق المالي وإمكانية الوصول، مقارنة ببلدان غرب أوروبا الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 2.1، الشكل 2.2). وتجدر ملاحظة أنّ تحليل هذا المؤشر يقتصر على البيانات المتوفرة حتى عام 2021، وبالتالي لا يشمل التطورات التي قد تكون حدثت منذ ذلك الحين.

ويُظهر الاتحاد الأوروبي أعلى مستويات الوصول وعمق السوق المالي في المنطقة، مما يجعله المنطقة الفرعية الأكثر تطوراً وتكاملاً ضمن الاتحاد من أجل المتوسط. رغم ذلك، لا تزال الإصلاحات الحاسمة الرامية إلى تسهيل تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود جارية، وتظل في طليعة النقاش السياسي. ويُعدّ تعزيز تطوير وتكامل الأسواق المالية الأوروبية هدفاً ذا أولوية مع تقدّم المفوضية الأوروبية في تنفيذ اتحاد الادخار والاستثمار (Draghi, 2024^[4]). وتُعتبر هذه المبادرة حاسمة لتجاوز التنشيط المالي المتبقي وتعبئة رؤوس الأموال داخل سوق الاتحاد الأوروبي، دعماً للتحويلات الخضراء والرقمية. كما سيكون لسوق رأس مال أوروبي متكامل آثار إيجابية غير مباشرة في اقتصادات الشركاء من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول البلقان من خارج الاتحاد الأوروبي.

وتتوافق السوق المالية في تركيا بشكل كبير مع بلدان الاتحاد الأوروبي، حتى أنها تسجل مستوى أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي من حيث عمق السوق المالية. ويمكن مقارنة إسرائيل بمستوى الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بعمق السوق المالي.

أمّا بلدان غرب البلقان، رغم قربها الجغرافي، لم تندمج بعد في أسواق رأس المال الكبرى التابعة للاتحاد الأوروبي، ولا تزال تعتمد بشكل أساسي على أسواق رأس المال المحلية والأنظمة المصرفية الوطنية. ورغم تحقيقها لنمو اقتصادي إيجابي وزيادات معتدلة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لا تزال الأسواق المالية في هذه الدول أقل تطوراً مقارنة بنظيراتها في الاتحاد الأوروبي من حيث العمق وسهولة الوصول. وتُبرز هذه الفروقات في تطور الأسواق المالية الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات وجهود أعمق لتعزيز تطوير قطاع مالي أكثر متانة وضمان تحسينات مستدامة في الوصول إلى الأسواق على المستوى الإقليمي، على المدى الطويل.

● وتجدر ملاحظة أنّ بلدان غرب البلقان سجّلت في عام 2021 نتائج تقارب الصفر على مؤشري عمق الأسواق المالية وسهولة الوصول إليها، ممّا جعلها في مرتبة أدنى من جميع المناطق الفرعية الأخرى ضمن الاتحاد من أجل المتوسط.

في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورغم بعض التحسينات المتواضعة، لا تزال البلدان تُظهر مستويات منخفضة في عمق الأسواق المالية وسهولة الوصول إليها. إذ يعكس نظامها المالي تركّزاً قوياً لصالح الخدمات المصرفية مقابل البدائل غير المصرفية. فأسواق الأسهم وسندات الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال غير متطورة بشكل ملحوظ مقارنة بالبلدان الأخرى ذات المستوى التنموي المشابه.

علاوة على ذلك، تعاني بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من دور مهيم للبلدان في الشؤون الاقتصادية، حيث تستفيد المؤسسات العمومية والحلفاء السياسيون غالباً من وصول تفضيلي إلى الائتمان، لا سيما من البنوك المملوكة للدولة (Senbet, 2020^[5])، مما يُشوّه مبدأ تكافؤ الفرص بين المؤسسات العامة ومؤسسات المملوكة للخواص. وتُقدّم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مساعدات مالية للمؤسسات العمومية عبر قنوات متعددة. وقد تشمل هذه المساعدات الإعانات والتحويلات المباشرة، وضخ رؤوس أموال للإنقاذ أو إعادة الهيكلة، وجهوداً لتقليل الديون أو تسوية المتأخرات. كما قد تمنح الحكومات قروضاً مباشرة أو تشارك في عمليات "الإقراض من الباطن" حيث تقترض الدولة الأموال ثم تُقرضها للمؤسسات العمومية.

● على سبيل المثال، في مصر، يوجد أكثر من 700 مؤسسة عمومية بأصول مجتمعة تُعادل نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي (OECD, 2024^[6]). وتشكّل الإعانات المقدّمة للمؤسسات العمومية حوالي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2024)، دون احتساب الإعانات الضمنية مثل تخفيض تكاليف رأس المال، أو تقليص الأرباح الموزعة، أو الضمانات، أو خطط الإنقاذ.

● في تونس، تمثل ديون 50 مؤسسة عمومية (من أصل 111) تجاه البنوك الحكومية زهاء 59.2% من إجمالي الديون المستحقة للبنوك (World Bank, 2024^[7]).

ورغم أنَّ بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجّلت مؤخراً بعض التقدم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن التحسينات في عمق الأسواق المالية تعرف حالة من الركود. وتشير المشاكل المستمرة، مثل ضعف البنية التحتية المالية، إلى أنَّ هذه الاقتصادات لا تزال متعثرة في تطوير أسواقها المالية.

- وتجدر ملاحظة أنَّ البلد الوحيد الذي أظهر زيادة متواضعة في مؤشر عمق الأسواق المالية هو لبنان، الذي سجّل أعلى قيمة بين نظرائه في مستوى 0.32 في عام 2021.
- أمّا باقي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بقيت دون مستوى 0.2.

كما تُظهر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات منخفضة جداً من حيث الوصول إلى الأسواق المالية. وعلى النحو المشار إليه في التقرير السابق للاتحاد من أجل المتوسط (OECD, 2021^[8])، لم يتجاوز أي من بلدان المنطقة عتبة 0.5 فيما يتعلّق بالوصول إلى الأسواق المالية (انظر الرسم البياني 2.2 أدناه). وسجّلت كل من المغرب والأردن، تليهما مصر، أعلى المستويات داخل المنطقة. مع ذلك، استمرت بقية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إظهار مستويات جدّ متدنية من الوصول إلى الأسواق، مع مؤشرات قريبة من الصفر.

وشرعت عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في السنوات الأخيرة، في إصلاحات هيكلية لمعالجة نقاط الضعف في أسواقها المالية ومؤسساتها. وتهدف هذه الإصلاحات إلى التوافق مع المعايير الدولية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الأسواق المحلية لتقوية القطاع المصرفي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية.

في المغرب، عبّرت الحكومة عن طموحاتها من خلال "النموذج التنموي الجديد"، وهو إطار استراتيجي يدعم برنامج الحكومة للفترة 2021-2026. ويضع هذا النموذج الاستثمار في صميم جهود إنعاش الاقتصاد. في عام 2022، قدّمت الحكومة مبادرة مهمة من خلال اعتماد "ميثاق الاستثمار" الجديد. ويسعى هذا الإطار إلى تحفيز الاستثمار في الأعمال عبر حوافز مالية وتدابير لتحسين بيئة الأعمال، كما أشارت إلى ذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2024^[9]).

- ويبحث ميثاق الاستثمار برسالة قوية تؤكد التزام المغرب بالإصلاح، من خلال تركيزه على آليات دعم الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، وإرساء حوكمة موحدة للاستثمار على المستوى الجهوي. ويهدف الإصلاح إلى جذب ما يقارب 30 مليار درهم مغربي من الاستثمارات الخاصة من المستثمرين المحليين والأجانب (OECD, 2024^[9]).
- ولدعم تنفيذ الميثاق الجديد، تم إنشاء "اللجنة الوطنية للاستثمار" في عام 2022 بصلاحيات موسعة. وتتولى هذه الهيئة الآن الموافقة على اتفاقيات الاستثمار بين الدولة والمستثمرين، وتمنح "الصفة الاستراتيجية" للمشاريع الكبرى، وتُشرف على توافق هذه الاستثمارات مع أهداف التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً في البلاد.

في الأردن، يُواصل البنك المركزي جهوده لتعزيز مرونة النظام المصرفي، الذي يلعب دوراً محورياً في البلاد، من خلال تعزيز الإطار الرقابي ومواءمة الأنظمة الاحترازية، بما في ذلك تصنيف الأصول، مع مبادئ بازل الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، يُطوّر البنك المركزي، بالتعاون مع الحكومة، إرشادات وتعليمات شاملة بخصوص مساعدة السيولة الطارئة. كما تُبذل جهود لتعزيز فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان استمرار الامتثال للمعايير الدولية.

- وبالتوازي مع ذلك، اتخذ الأردن خطوات مهمة لتعزيز الإصلاحات الهيكلية كجزء من رؤيته للتحديث الاقتصادي. وتسعى هذه المبادرة الطموحة إلى تهيئة بيئة مستقرة وملامنة للأعمال والاستثمار، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزّز مشاركة القطاع الخاص.

في مصر، تظل الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق المالية وتعميقها وجذب الاستثمارات الأجنبية محوراً رئيسياً للسياسات العامة. ويشمل ذلك مبادرات تستهدف الإطار التشريعي، مثل قانون الاستثمار لسنة 2017، الذي ألغى معظم القيود المفروضة على ملكية الأجانب، إلى جانب إصلاحات اقتصادية كلية أوسع نطاقاً مدعومة من صندوق النقد الدولي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين أوضاع الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، عزّزت الإصلاحات التشريعية الأخيرة في مصر الإطار التنظيمي، بما في ذلك تعديلات جوهرية على قوانين الشركات والإفلاس والجمارك.

- ومن أبرز هذه الإنجازات، إقرار قانون الإفلاس في عام 2021، وهو إصلاح تاريخي ألغى تجريم الإفلاس بالنسبة للشركات. ويُتيح هذا القانون للشركات إعادة الهيكلة ومواصلة العمل أثناء إجراءات الإفلاس، بشكل يقارن مع الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس في الولايات المتحدة. ومن خلال تقليل الوصمة والمخاطر المرتبطة بالإفلاس، يُتوقع أن يُعزّز هذا الإصلاح توافر الائتمان، مما يشجع على زيادة الإقراض البنكي للشركات. بالإضافة إلى ذلك، تُعدّ تسوية إجراءات الإفلاس بشكل سريع من العوامل الأساسية الدافعة للنمو الاقتصادي (OECD, 2024^[6]).

وتكملة لهذه الإصلاحات، يُنفّذ البنك المركزي المصري استراتيجية الشمول المالي للفترة 2022-2025 (OECD, 2024^[10]). وتركّز هذه الاستراتيجية على تحسين الثقافة المالية، وتعزيز القدرات المالية للمستهلكين والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتقوية قدرات العاملين في القطاع المالي. كما تشمل برامج "تدريب المدربين" لضمان نشر الخبرة المالية على نطاق واسع. تُعدّ هذه الجهود مجتمعة محورية في إرساء نظام مالي أكثر شمولاً ومرونة وتركيزاً على النمو، بما يدعم أهداف التنمية الاقتصادية الأوسع في مصر.

المربع 2.1. دور أنظمة الدفع في التنمية المالية

تُعَدُّ البنية التحتية الحديثة لأنظمة الدفع أساساً ضرورياً لتعزيز التنمية المالية، حيث تُسرّع من وتيرة المعاملات وتزيد موثوقيتها وتُقلّل من التكاليف، كما تُحسّن من الوصول إلى الخدمات المالية، وهو أمر حيوي لكلّ من الشركات والأفراد.

ومن التطورات البارزة في هذا المجال اتفاقية إنشاء نظام للدفع الفوري في غرب البلقان. إذ وُقعت هذه المبادرة في كانون الثاني/يناير 2025 بقيادة بنك إيطاليا وبالتعاون مع البنوك المركزية لألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، وتهدف إلى توسيع وظائف TIPS (نظام التسوية الفورية للمدفوعات)، وهي منصة التسوية الفورية لمنطقة اليورو، لتشمل هذه البلدان.

بموجب هذه الاتفاقية، سيوفّر بنك إيطاليا نظام دفع فوري لبلدان غرب البلقان، مستنداً إلى نسخة من خدمة TIPS. وستتمكّن هذه المنصة الجديدة من معالجة المدفوعات في الوقت الحقيقي بعملة هذه الدول المحلية، وسيشمل رابطاً ثنائياً لدمج المدفوعات بين المناطق التي تغطيها TIPS وغرب البلقان. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل هذه المبادرة خلال 18 شهراً، حيث ستوفّر حلاً تكنولوجياً متقدماً ومنخفض التكلفة لتعزيز التكامل المالي في المنطقة.

ومن خلال تكرار نجاح TIPS، من المتوقع أن تلعب هذه المبادرة دوراً محورياً في تحسين كفاءة وتكامل أنظمة الدفع، وبالتالي تعزيز التماسك المالي والاقتصادي بين بلدان غرب البلقان ونظام اليورو.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تعزيز عمق الأسواق المالية وتحسين إمكانية الوصول إليها لدفع التكامل المالي في الاتحاد من أجل المتوسط. ينبغي أن ترمي الإصلاحات إلى التغلب على التشظي المالي وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود.
- تنويع الأنظمة المالية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للترويج لأدوات بديلة للمستثمرين وتطوير أسواق رأس المال كأداة مكملة للتمويل المصرفي، مثل أسواق الأسهم وسندات الشركات.
- تشجيع الثقافة المالية لدى الأسر والشركات من أجل تحفيز الطلب على الأدوات المالية وتوجيه الادخار إلى أسواق رأس المال.
- خلق فرص متساوية أفضل لأنشطة القطاع الخاص من خلال القضاء على الامتيازات المتاحة للشركات المملوكة للدولة.

قيود البيانات

رغم أنّ التحليل يُوفّر رؤية قيّمة حول تطور الأسواق المالية في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، من المهم الإشارة إلى بعض القيود. إذ تغطي البيانات المستخدمة في هذا المؤشر الفترة حتى عام 2021 فقط، وبالتالي لا تأخذ في الحسبان الأحداث العالمية الكبيرة التي حدثت بعد ذلك التاريخ. فتطوّرات رئيسية مثل التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19، والسياسات النقدية المتشددة، والغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، والصراعات في الشرق الأوسط، جميعها قد تترك أثراً كبيراً على تطور الأسواق المالية في المنطقة.

وأدى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة إلى إضعاف كبير في الوصول إلى الأسواق المالية، مما وسّع الفجوات في تطور الأسواق المالية بين بلدان مجموعة الاتحاد من أجل المتوسط. فعلى سبيل المثال، أدت زيادة تكاليف الاقتراض إلى ضغوط كبيرة على إصدارات الديون من قبل الحكومات المركزية في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث انخفض إجمالي الاقتراض بنسبة 10% في عام 2023، مما زاد من مخاطر إعادة التمويل – وفي مصر، يعادل هذا الانخفاض نسبة 26% من الناتج المحلي الإجمالي (OECD, 2024^[111]). وأثّرت هذه الظروف، خاصة في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض حيث السيولة المالية والقدرة على التحمل محدودة أصلاً، بشكل سلبي على سيولة الأسواق وتطورها. ونتيجة لذلك، قد تواجه البلدان التي كانت تُعاني أصلاً من تحديات في قطاعاتها المالية ضغوطاً جديدة وملحة للإصلاح.

علاوة على ذلك، تُشكّل النزاعات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عامل ضغط إضافي على دول مثل لبنان ومصر. وقد لا يؤدي ذلك إلى عرقلة التقدم في تطوير الأسواق المالية فحسب، بل إلى زعزعة أوسع في الاستقرار الاقتصادي، مع آثار سلبية محتملة تمتد إلى بقية بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

التعريفات

يقيس مؤشر صندوق النقد الدولي لتطور الأسواق المالية عمق المؤسسات المالية والأسواق، وسهولة الوصول إليها، وكفاءتها. ويستند ذلك إلى مؤشر النفاذ إلى المؤسسات المالية وعمق الأسواق المالية اللذين يُلخصان مدى تطور المؤسسات والأسواق المالية من حيث العمق (حجم السوق والسيولة)؛ وإمكانية الوصول (قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية)؛ والكفاءة (قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات المالية بتكاليف منخفضة وإيرادات مستدامة ومستوى النشاط في أسواق رأس المال).

بشكل عام، يشير "تطور الأسواق المالية" إلى قدرة الأسواق على أداء دور الوساطة وتحفيز النمو عبر خفض تكاليف المعلومات والمعاملات. ويُحرّك هذا التطور بزيادة الطلب على رأس المال من قبل الشركات والأسر، وتوفير رأس المال من قبل المستثمرين، إلى جانب الاستقرار الكلي الذي يتحقق من خلال السياسات المناسبة.

Source: IMF Financial Development Index Database <https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b>

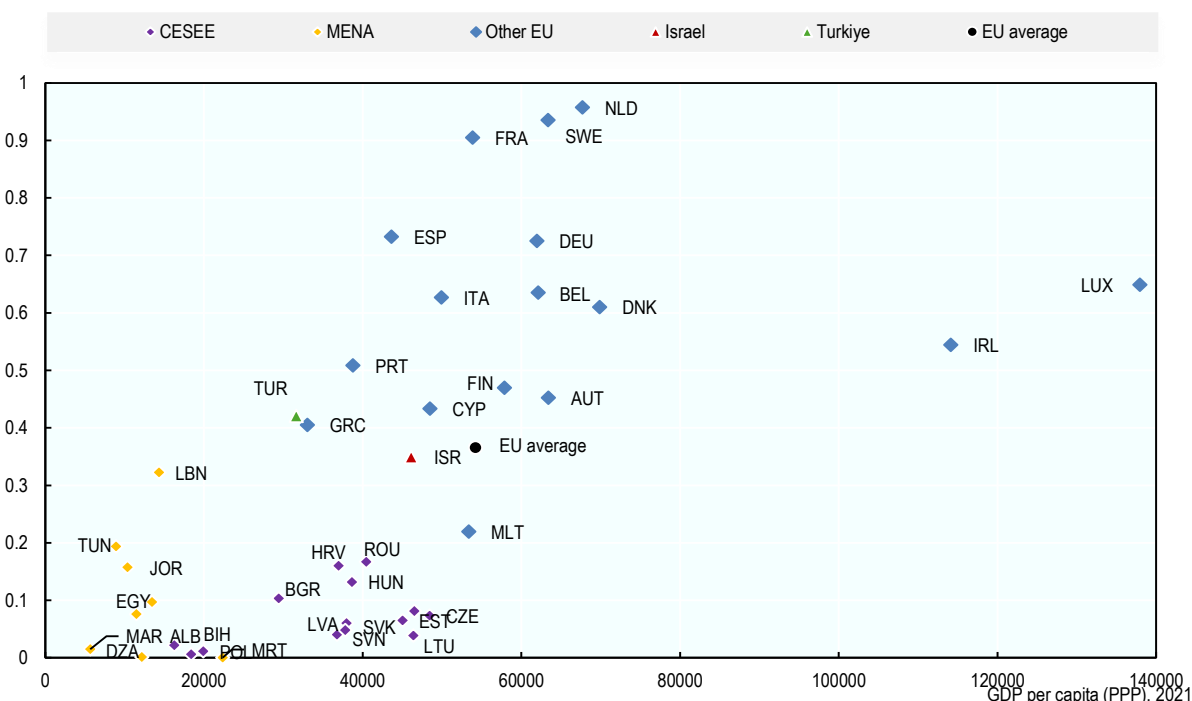
لقراءة المزيد

Alter, A., Hlayhel, B., Kroen, T., and Piontek, T. (2024), *Financial Stability in A Higher-for-Longer Interest Rate Environment The Case of the Middle East and North Africa*, International Monetary Fund, <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/04/05/Financial-Stability-in-a-Higher-for-Longer-Interest-Rate-Environment-The-Case-of-the-Middle-546920>

International Monetary Fund (2022), Monetary and Capital Markets Department, *The Sovereign-Bank Nexus in Emerging Markets*, Global Financial Stability Report, USA, <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/11/11/The-Sovereign-Bank-Nexus-in-Emerging-Markets-in-the-Wake-of-the-COVID-19-Pandemic-524070>.

الشكل 2.1. عمق السوق المالي والتنمية الاقتصادية

من 0 (أدنى مستوى) إلى 1 (أعلى مستوى)؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2021



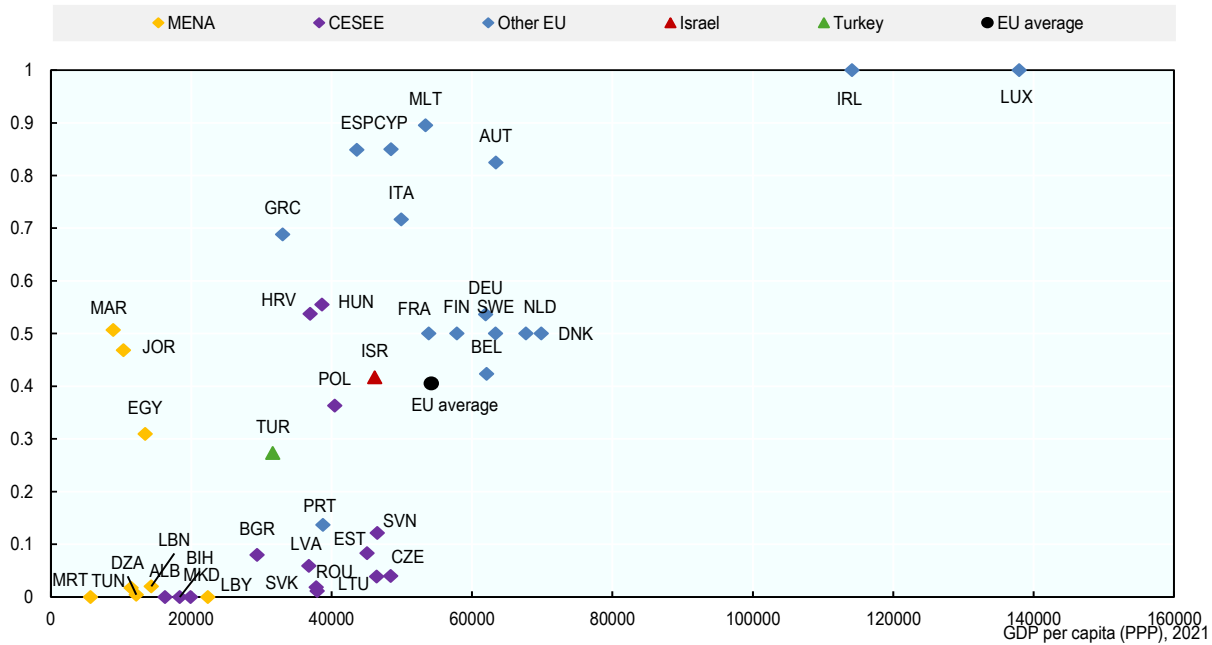
ملاحظة: يُحتسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (PPP) بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2021. بيانات الجبل الأسود غير متوفرة.

المصدر: إعداد المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشر التطور المالي لصندوق النقد الدولي وبيانات البنك الدولي [Financial Development - Story - IMF](https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b)

StatLink  <https://stat.link/94u0fd>

الشكل 2.2. الوصول إلى الأسواق المالية والتنمية الاقتصادية

من 0 (أدنى مستوى) إلى 1 (أعلى مستوى)؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2021



ملاحظة: يُحتسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (PPP) بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2021. بيانات الجبل الأسود غير متوفرة.

المصدر: إعداد المؤلف استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشر التطور المالي لصندوق النقد الدولي وبيانات البنك الدولي <https://stat.link/ilrm90>

Data

StatLink <https://stat.link/ilrm90>

المربع 2.2. التطورات في التمويل الإسلامي

يوفر التمويل الإسلامي مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المماثلة لتلك المتوفرة في النظام المالي التقليدي، لكنه يعمل وفق مبادئ متميزة. إذ تلتزم البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر الربا (الفائدة)، والمعاملات القائمة على المضاربة (الميسر)، والاستثمار في أنشطة تُعتبر غير متوافقة، مثل القمار أو تجارة الكحول (OECD, 2021^[8]). ويحظى التمويل الإسلامي بحضور راسخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في جنوب شرق آسيا. كما يشهد توسعاً في إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الغربية وآسيا الوسطى، في دول تضم نسباً كبيرة من السكان المسلمين.

ويعكس توزيع أصول التمويل الإسلامي الانتشار العالمي المتزايد للقطاع. ففي عام 2023، مثّلت منطقة مجلس التعاون الخليجي أكثر من نصف إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم، ممّا يبرز دورها المحوري في هذا المجال. ويُعزى ذلك أساساً إلى نضج قطاع الصيرفة الإسلامية في المنطقة، الذي يواصل التوسع. كما شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي تطوراً في سوق الصكوك (شهادات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تمثل ملكية في أصول أساسية)، إلى جانب تزايد الاهتمام بالتأمين الإسلامي، رغم أنّ هذه القطاعات لا تزال أصغر نسبياً. وتشكّل مناطق الأخرى، مثل إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وآسيا الوسطى وآسيا، أسواقاً أصغر حجماً لكنها تشهد نمواً متسارعاً. ورغم أنّ حصتها الحالية تظلّ متواضعة، إلا أنها تُبشّر بإمكانات كبيرة للنمو بفضل تنامي الوعي والطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة في أسواق لا تزال غير مستغلة (الشكل 2.3).

وشهد قطاع الصيرفة الإسلامية نمواً وصموداً قويين خلال السنوات الخمس الماضية، رغم التحديات الاقتصادية العالمية. وكانت القطاعات التي دعمت هذا النمو في التمويل هي الأسر، والعقارات، والبيع بالجملة، والبناء، مستفيدة من تحسن الظروف الاقتصادية بعد الجائحة.

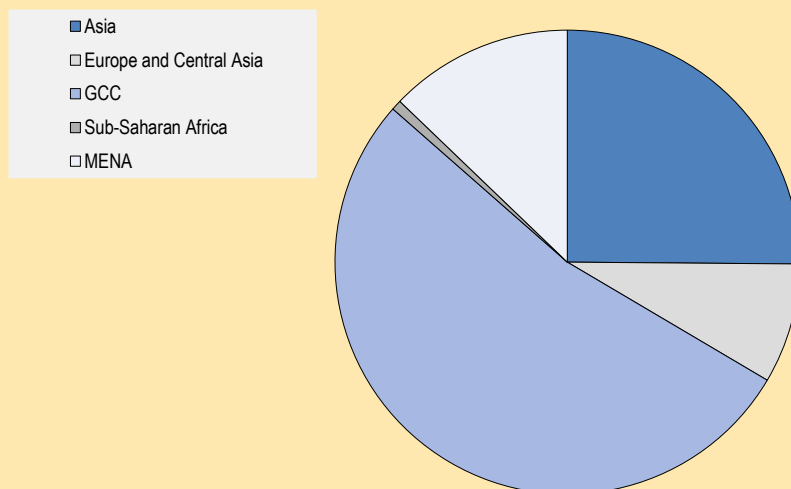
وسجلت البنوك الإسلامية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي من بين الأسواق الأسرع نمواً، معدل نموّ سنوي في الأصول بلغ زهاء 8.4% بنهاية 2023. ودعم هذا التوسع نموّ القطاع غير النفطي، وسوق العمل القوية، والسياسات المالية المشجعة على الاستثمار والنشاط الاقتصادي. ومن بين المساهمين الرئيسيين في تمويل النمو نجد قطاعات العقارات والأسر والبناء والتصنيع.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)، نمت أصول الصيرفة الإسلامية بوتيرة أكثر اعتدالاً، حيث زادت بنسبة 3.17% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023. وظلّ هذا النمو في المنطقة متوافقاً إلى حد كبير مع نموّ

البنوك التقليدية. لكن أدى خفض إنتاج النفط، وارتفاع التضخم، واختلالات الميزان التجاري في البلدان المستوردة للنفط إلى تقييد الأداء العام (Islamic Financial Services Board, 2024^[12]).

الشكل 2.3. التمويل الإسلامي حسب مناطق العالم، 2023

كنسبة مئوية من الإجمالي

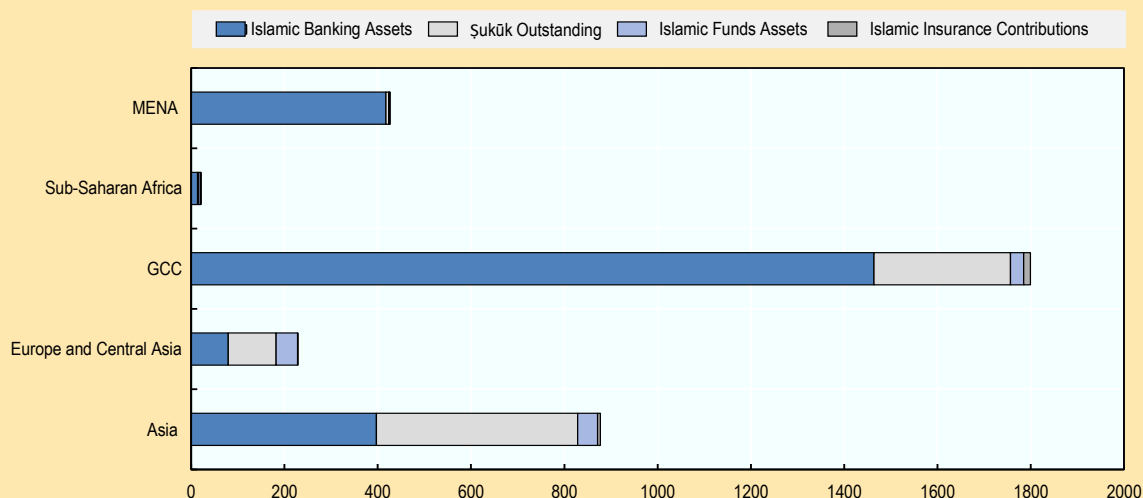


المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار (2024). صناعة الخدمات المالية الإسلامية: تقرير الاستقرار - <https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2024/09/IFSB-Stability-Report-2024-8.pdf>.

لا تزال أسواق رأس المال الإسلامية، ولا سيما إصدار الصكوك، تُشكّل محركاً رئيسياً لنمو هذا القطاع. وبلغ إجمالي الصكوك القائمة 850 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مسجلاً زيادة سنوية بنسبة 2.45%. ومثلت الإصدارات السيادية وشبه السيادية نسبة 52.51% من إجمالي إصدارات الصكوك، مقارنة بنسبة 50.41% في عام 2022. وسُجّلت اتجاهات إيجابية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وآسيا الوسطى وآسيا عموماً. وظلّت منطقتنا شرق آسيا والمحيط الهادئ ومجلس التعاون الخليجي تشكّلان المركزين الرئيسيين لإصدارات الصكوك السيادية. وتجدر ملاحظة أنّ عام 2023 شهد عدة إصدارات سيادية أولى، بما في ذلك من مصر والفلبين، ما يعكس اعتماداً وقبولاً متزايداً للأدوات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board, 2024^[12]) (الشكل 2.4).

الشكل 2.4. التمويل الإسلامي حسب نوع الأصل والمنطقة، 2023

مليون دولار أمريكي



المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تقرير الاستقرار 2024.

المؤشر F2. النظام المصرفي

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعدّ تحليل القطاع المصرفي داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط أمراً محورياً لفهم القطاع المالي ككلّ وديناميكيات تكامله. وبالنظر للدور الحاسم الذي تلعبه البنوك بصفقتها الوسيط المالي الأساسي، فإن أدائها واستقرارها يؤثران بشكل كبير على الاستقرار المالي، وتدفّق رؤوس الأموال، والشمول المالي، والاستثمارات الأجنبية، ومثانة الاقتصاد ككلّ.

وتُسلط مؤشرات رئيسية، مثل نسبة أصول البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي، الضوء على حجم القطاع المصرفي وعمقه مقارنة بالنشاط الاقتصادي، مما يبرز قدرة البنوك على تعبئة الموارد وتخصيصها بفعالية داخل الاقتصاد. كما تُعتبر نسب كفاية رأس المال مهمة لتقييم سيولة البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

أما الإقراض المحلي للقطاع الخاص فيُقدّم منظوراً حاسماً آخر، إذ يقيس قدرة البنوك على تقديم التمويل للشركات والأسر، وهو عامل أساسي في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول. ويسهم تحليل هذه المؤشرات في فهم دور البنوك في دعم تنمية القطاع المالي وتعزيز التكامل داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

النتائج الأساسية

يُعدّ القطاع المصرفي المكوّن المهيمن في المشهد المالي لاقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط. وفي الاتحاد الأوروبي، ورغم أنّ البنوك لا تزال الفاعل الأهم في القطاع المالي، إلا أنّ مؤسسات التمويل غير المصرفي وأسواق رأس المال تزداد أهمية بدفع من مبادرات ترمي إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستقرار المالي. مع ذلك، لا تزال أسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي أقل تطوراً مقارنة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وفي المنطقة الفرعيتين لغرب البلقان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تظل البدائل التمويلية غير المصرفية محدودة. وتمثّل البنوك زهاء 90% من إجمالي الأصول المالية في معظم البلدان داخل المنطقة الفرعية لغرب البلقان حسب بيانات 2022، مقارنة بنحو 50% من إجمالي الأصول المالية التي تحتفظ بها البنوك في منطقة اليورو (OECD, 2024^[13]).

وتبقى نسب أصول البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبياً في غرب البلقان مقارنة باقتصادات كلّ من الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يشير إلى إمكانية التوسع المصرفي في هذه المنطقة الفرعية (الشكل 2.5).

• وتُشكل كلّ من مصر والأردن والمغرب استثناءات، حيث بلغت نسبة أصول البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 100% في عام 2021، وهو مستوى مرتفع نسبياً مقارنة بالمعايير المعتمدة في الأسواق الناشئة (OECD, 2024^[6]).

وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال، ورغم بعض التباين الإقليمي، يبدو أنّ القطاع المصرفي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط يتمتع عموماً بمستوى جيد من الرسالة والسيولة.

تُسمّ بنوك غرب البلقان بحذر بالغ في منح الائتمان، حيث بلغت القروض المستحقة من البنوك التجارية نحو 43.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وهو ما يقلّ بشكل كبير عن متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 63.4% (OECD, 2024^[13]).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتمتع البنوك عموماً برسالة جيدة وتواصل تحقيق أرباح، رغم استمرار بعض مكامن الضعف. وتتجاوز نسب كفاية رأس المال في عموم المنطقة الفرعية الحد الأدنى التنظيمي باستمرار، حتى بعد سحب معظم تدابير الدعم المرتبطة بجائحة كوفيد-19 (IMF, 2024^[14]). وبشكل عام، انتعشت الربحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ الجائحة، حيث أظهرت البنوك مستويات إيجابية للعائد على الأصول، باستثناء لبنان، الذي سجّل عائدًا سلبياً في عام 2021 نتيجة فترات طويلة من الضائقة الاقتصادية (الشكل 2.6).

وتُعدّ الودائع المصدر الرئيسي لتمويل البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يفرض مخاطر هيكلية؛ إذ إن احتمال السحب المفاجئ للودائع في ظل حالات عدم الاستقرار الإقليمي يرفع من خطر حدوث أزمات سيولة.

علاوة على ذلك، لا تزال البنوك في المنطقة معرضة بشدة للديون السيادية المحلية، مما يخلق نقاط ضعف. ففي الاقتصادات التي تمتلك فيها البنوك نسباً كبيرة من الديون السيادية المحلية، قد يؤدي التعرض المتزايد لمخاطر أسعار الفائدة وتدهور ظروف الائتمان السيادي إلى المساس باستقرار القطاع المالي (Deghi et al., 2022^[15]) (World Bank, 2024^[16]). كما يواجه القطاع المصرفي مخاطر ناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة واحتمال تشديد السياسة النقدية، حيث لا تزال الضغوط التضخمية تهدد المنطقة والاقتصاد العالمي.

وقد يؤدي الإقراض المصرفي للحكومة إلى مزاحمة تمويل القطاع الخاص من خلال قناتين رئيسيتين. أولاً، عندما تتخبط الحكومات في تمويل عجز كبير عن طريق الاقتراض من البنوك، فإنّ ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ما يزيد من تكلفة رأس المال بالنسبة للقطاع الخاص. ثانياً، تميل البنوك إلى تفضيل الاستثمار في السندات الحكومية، التي تُعتبر أصولاً أكثر أماناً، بدلاً من منح القروض للمؤسسات الخاصة، والتي تُعدّ أكثر مخاطرة (Ayadi, 2015^[17])؛ (Shetta and Ahmed, 2016^[18]). علاوة على ذلك، قد تخضع البنوك وصناديق التقاعد لمملوكة للدولة لما يُعرف بـ"الضغط المعنوي" من قبل الحكومات، ما يشجعها على شراء السندات الحكومية بدلاً من الإقراض للقطاع الخاص، وبالتالي تقييد قدرة الشركات على الوصول إلى الائتمان (EIB, 2022).

وتمثل محدودية الوصول إلى التمويل قيداً كبيراً على نشاط القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، في مصر والجزائر وألبانيا، يبلغ الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي (أقل بكثير من المتوسط في الاتحاد الأوروبي البالغ 80%)، مما يبرز عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى التمويل والنمو الاقتصادي. وعلى نقيض ذلك، تسجل بلدان مثل الأردن، تليها المغرب وتونس، نسب انتماء القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي أقرب إلى المعايير الأوروبية، ما يعكس أنظمة مصرفية أكثر تطوراً وتنافسية تدعم توسيع نطاق الشمول المالي للشركات والأسر.

وشهد المغرب تحسناً في تنافسية القطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بإصلاحات تنظيمية وجهود تحرير السوق وزيادة حضور رؤوس الأموال الأجنبية (OECD, 2024^[19]).

وتُظهر البيانات الإقليمية لمجموعة الاتحاد من أجل المتوسط تراجعاً في الانتماء للقطاع الخاص في عام 2023 مقارنة بعام 2020 (الشكل 2.7). ويُعزى هذا الانكماش في جزء كبير منه إلى تشديد السياسات النقدية العالمية والوطنية، فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة، مما أدى إلى تقييد نشاط الإقراض في معظم أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وتفاقم القيود الانتمائية بسبب التأثيرات غير المباشرة لارتفاع أسعار الفائدة في منطقة اليورو، والتي قلصت من أنشطة الإقراض من جانب البنوك الأوروبية في المنطقة. وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى النشاط الكبير للعديد من البنوك الأوروبية في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي داخل الاتحاد من أجل المتوسط. على سبيل المثال، تأثرت العمليات المصرفية العابرة للحدود للبنوك الفرنسية والإيطالية، التي تحظى بحضور قوي في المغرب ومصر، بشكل مباشر بسياسات أسعار الفائدة التي يعتمد عليها البنك المركزي الأوروبي. وعلى نحو مماثل، تلعب هذه الديناميكية دوراً حاسماً في منطقة غرب البلقان، حيث ترتبط أسواق الانتماء ارتباطاً وثيقاً بالاتحاد الأوروبي، وخاصة مع ألمانيا والنمسا وإيطاليا. وتُبرز هذه الاتجاهات أثر تشديد السياسات النقدية على تطور القطاع المالي وتؤكد الحاجة إلى تعديلات استراتيجية في السياسات لدعم استدامة الوصول إلى التمويل وتعزيز المرونة في ظل الظروف الاقتصادية الكلية المتغيرة.

كما يبقى الوصول إلى التمويل عائقاً كبيراً بالنسبة للأفراد في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، مع تسجيل الاتحاد الأوروبي لأعلى المستويات. وتُظهر البيانات المتعلقة بنسبة البالغين الذين يمتلكون حساباً مصرفياً رسمياً تفاوتات ملحوظة بين المناطق الفرعية وداخلها (الشكل 2.8). ففي غرب البلقان، تُسجل البوسنة والهرسك مستوى مرتفعاً نسبياً من الشمول المالي، حيث تقترب معدلات امتلاك الحسابات من تلك المسجلة في الاتحاد الأوروبي.

وعلى النقيض، سجلت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات أقل بكثير من ملكية الحسابات المصرفية، حيث يمتلك أقل من 50% من البالغين حسابات مصرفية رسمية.

وتتجلى الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية بشكل واضح، حيث تسجل النساء معدلات أقل بكثير من الرجال في امتلاك الحسابات. وتسلط هذه الفجوة الضوء على الحواجز المستمرة أمام الشمول المالي، وتبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير موجهة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المحرومة.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تسعى بنوك دول مجلس التعاون الخليجي العاملة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط إلى الاستفادة من أسواق جديدة وتنويع محافظها وتقليل اعتمادها على سوقها الإقليمية. وتستفيد هذه البنوك من قوة أسواقها المالية المدعومة بعائدات نفطية كبيرة لتوسيع حضورها في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا والبلقان. وتشكل بنوك دول مجلس التعاون الخليجي شراكات استراتيجية مع بنوك أوروبية تساعد في توسيع نطاقها وتقديم مجموعة من الخدمات للمعلاء الأوروبيين. كما أنها تقدم خبراتها في التمويل الإسلامي من خلال طرح منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلي احتياجات سوق متخصصة في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا. ورغم أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحديات تتعلق بالسيولة والتمويل، فضلاً عن تعقيدات تنظيمية تؤثر في عمليات بنوك دول مجلس التعاون الخليجي وربحياتها، إلا أن نمو التمويل الإسلامي في المنطقة يُسهم في تيسير استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، يقدم بنك البركة، الذي يتخذ من البحرين مقراً له، خدمات مصرفية إسلامية في تونس. وبالمثل، عزز تحسن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا الاستثمار في نظام الصيرفة الإسلامية التركي. وتملك بنوك مثل "بنك الإمارات دبي الوطني" و"بيت التمويل الكويتي" حضوراً كبيراً في تركيا. كما لا يزال كل من "بنك قطر الوطني" و"بنك برقان" الكويتي نشطين في السوق التركية. ورغم تأثير هذه البنوك بالتقلبات الاقتصادية التركية والتحديات المرتبطة بها، فإنها لا تزال ترى إمكانات كبيرة في السوق وتسعى إلى مزيد من التنويع.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تعزيز الأطر الاحترازية الكلية للتخفيف من المخاطر في النظام المصرفي في المنطقة، ولا سيما في البلدان التي يؤدي فيها الاعتماد على الديون السيادية والودائع إلى تقاطع نقاط الضعف المرتبطة بالسيولة وأسعار الفائدة.**
- **يتعين على حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان تحفيز المؤسسات المالية على زيادة الإقراض للقطاع الخاص، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة.**
- **تعزيز الشمول المالي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال توسيع البنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية، وتحسين برامج التثقيف المالي، ومعالجة الفجوات بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المصرفية.**

- تحسين التعاون الحكومي لتشجيع التقارب التنظيمي داخل الاتحاد من أجل المتوسط ومع مجلس التعاون الخليجي، بهدف تقليل الحواجز التشغيلية ودعم التوسع الإقليمي للمؤسسات المالية.

التعريفات

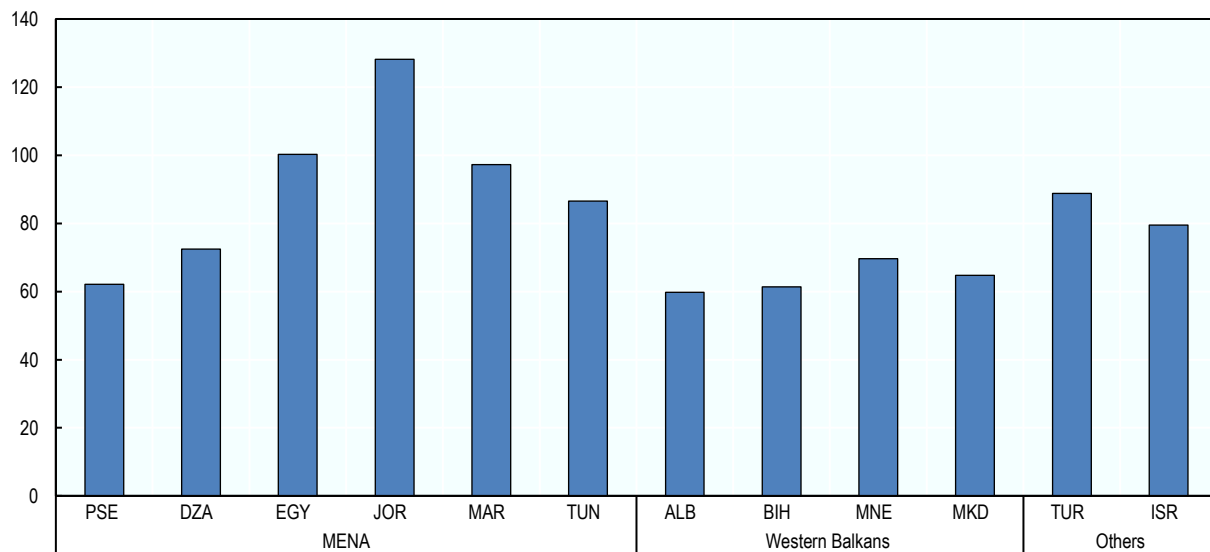
تُحتسب نسبة أصول البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي على أساس إجمالي الأصول التي تحتفظ بها بنوك الودائع النقدية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل الأصول المطالبات على القطاع الحقيقي غير المالي المحلي والذي يشمل الحكومات المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية والمؤسسات العامة غير المالية والقطاع الخاص. (تشمل بنوك الودائع البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية التي تقبل الودائع القابلة للتحويل، مثل الودائع تحت الطلب).

يُقاس العائد على الأصول المصرفية ربحية مؤسسة ما بالنسبة إلى إجمالي أصولها. ويُعتبر العائد على الأصول المصرفية صافي دخل الشركة على إجمالي أصولها.

حصة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر والذين لديهم حساب مصرفي هي النسبة المئوية للمستجيبين الذين أفادوا بوجود حساب (خاص بهم أو بالاشتراك مع شخص آخر) في بنك أو نوع آخر من المؤسسات المالية، الإناث (% من سن 15 عاماً فأكثر).

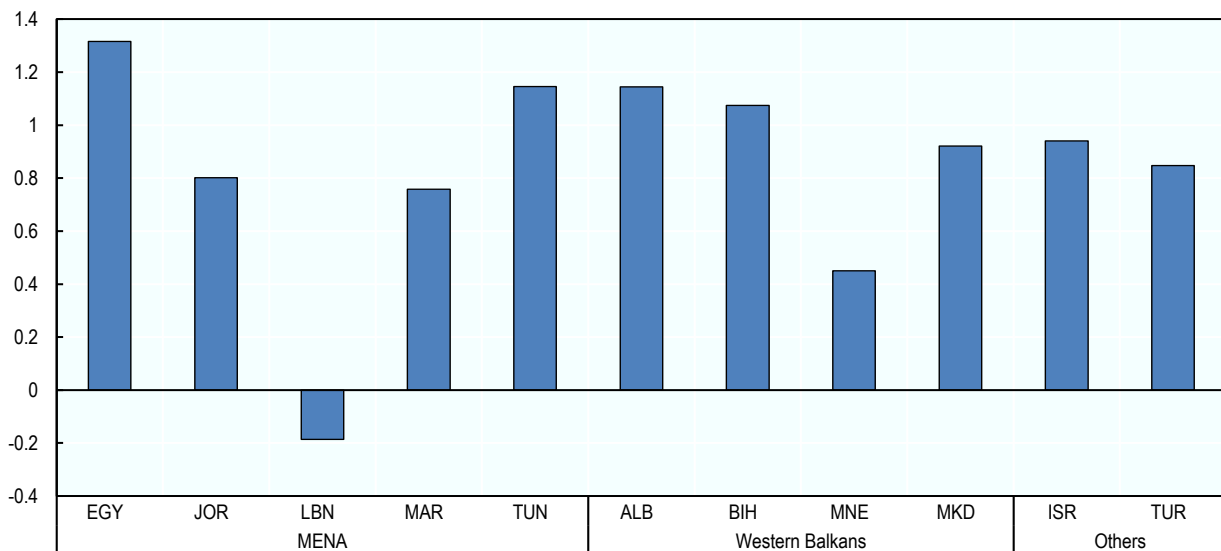
يشير الانتماء المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل شركات الإيداع الأخرى (شركات تلقي الودائع باستثناء البنوك المركزية)، مثل القروض وشراء الأوراق المالية غير الأسهمية والانتماءات التجارية وغيرها من الحسابات المستحقة، والتي تُؤسّس للمطالبة بالسداد. بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات أيضاً الانتماء المقدم للمؤسسات العامة.

الشكل 2.5. نسبة أصول البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول الاتحاد من أجل المتوسط، 2021
 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



Source: World Bank, Global Financial Development, <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-development>

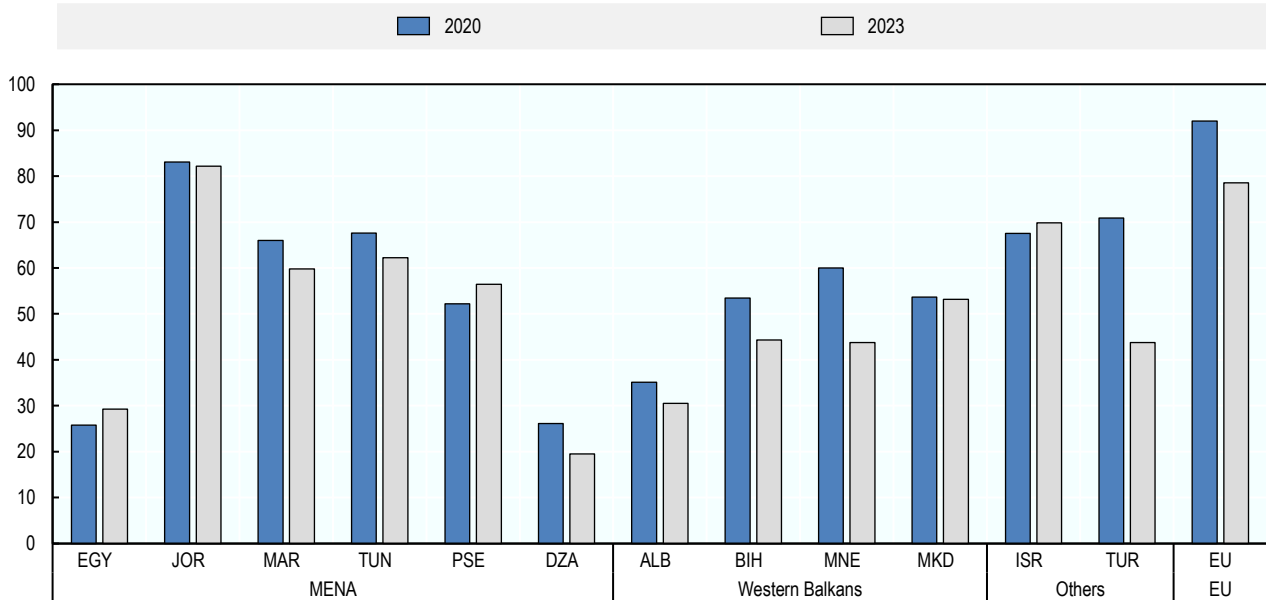
الشكل 2.6. عائد البنوك على الأصول، 2021
 النسبة المئوية (بعد الضريبة)



ملاحظة: بيانات السلطة الفلسطينية غير متوفرة.
 المصدر: البنك الدولي، التطور المالي العالمي.

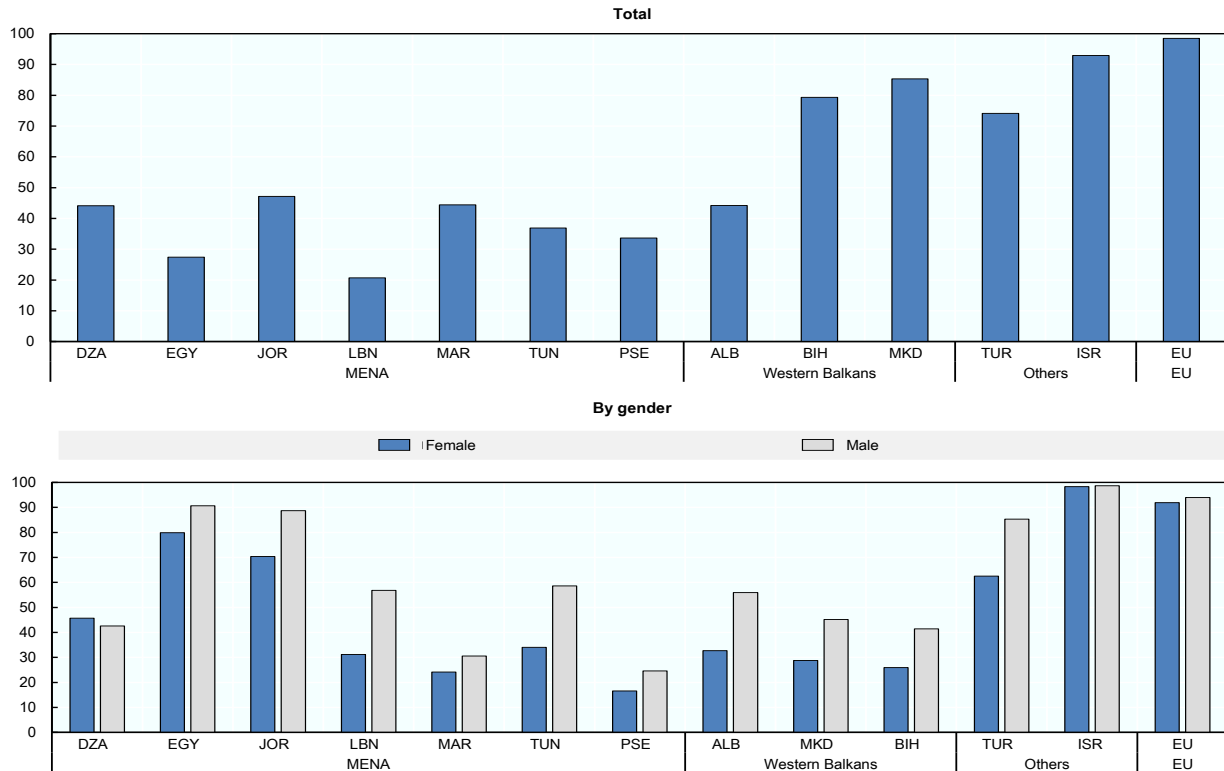
, <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-development>

الشكل 2.7. الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك
 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك الدولي، التطور المالي العالمي، <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-development>

الشكل 2.8. حصة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر ممن لديهم حساب بنكي، 2021
 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك الدولي، التطور المالي العالمي، <https://databank.worldbank.org/source/global-financial-development>

المربع 2.3. تطور القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من بين بلدان المنطقة، تمثل كل من مصر والمغرب والأردن أمثلة مهمة توفر رؤى قيمة بشأن النظام المصرفي في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في مصر، ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي ليصل إلى 11.2 تريليون جنيه مصري بحلول نهاية عام 2023، ما يعكس معدل نمو بلغ 32.7%، وهو أقل قليلاً من معدل 35.1% المسجل في السنة المالية السابقة. وشكلت هذه الأصول زهاء 91% من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو 130% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حتى كانون الأول/ديسمبر 2022 (Central Bank of Egypt, 2023^[20]). ويعتمد القطاع المصرفي في مصر بشكل رئيسي على الودائع كمصدر للتمويل، حيث بلغت الودائع 8.6 تريليون جنيه مصري في كانون الأول/ديسمبر 2022، ما ساهم في تعزيز المركز المالي للقطاع بنسبة 76%. وتشكل ودائع الأسر، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، حوالي 60% من إجمالي الودائع، ما يوفر قاعدة تمويل مستقرة للقطاع المصرفي.

وتظل مخاطر الائتمان تحدياً أساسياً، حيث تمثل الجزء الأكبر من الأصول المرجّحة بالمخاطر والالتزامات الاحتمالية. وبهدف معالجة مخاطر الائتمان والتركيز، نفذت مصر عدداً من الإصلاحات المتماشية مع أفضل الممارسات الدولية في إدارة مخاطر الائتمان. وتشمل هذه الإصلاحات الحفاظ على متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بموجب الركيزة الأولى لاتفاقية بازل، والاحتفاظ باحتياطي إضافية من رأس المال وفقاً للركيزة الثانية. وتجدر ملاحظة أن نسبة القروض المتعثرة في مصر انخفضت إلى 3.2% (Central Bank of Egypt, 2023^[20]). غير أن إحدى السمات الرئيسية للقطاع المصرفي المصري تتمثل في ارتفاع انكشافه على القطاع العام، والذي من المتوقع أن يظل مرتفعاً في ظل استمرار البنوك المصرية في أداء دور المصدر الرئيسي للتمويل الحكومي.

في المغرب، يتميز القطاع المصرفي بتركيز معتدل نسبياً. فالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغ 83% في عام 2023 (البنك الدولي). ومكّن النظام المصرفي المتقدم في المغرب أكبر بنوكه من التوسع بشكل كبير في جميع أنحاء إفريقيا، مما دعم في كثير من الأحيان نمو الشركات المغربية الكبرى. وتعمل البنوك المغربية حالياً في نحو 35 دولة إفريقية، حيث يمثل الانتشار العابر للحدود أكثر من 20% من أصولها وتساهم في ثلث أرباحها (EBRD, 2023^[21]). وتعززت ربحية القطاع المصرفي بفضل ارتفاع أسعار الإقراض واستمرار نمو الائتمان، إلى جانب التوافر الكبير لحسابات الادخار والحسابات الجارية منخفضة التكلفة، التي تمثل نحو 77% من إجمالي الودائع ونمت بنسبة 3.3% في عام 2023. وخلق هذا التطور زخماً ساهم في زيادة صافي دخل الفائدة (IMF, 2024^[22]).

كما يمضي المغرب قدماً في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات السياسية التي ترمي إلى تعزيز مرونة قطاعه المصرفي. إذ عزز بنك المغرب، وهو البنك المركزي للبلاد، الإطار الاحترازي الجزئي من خلال تحسين منهجية اختبارات الضغط الكلي التي يجريها مرتين سنوياً، وتوسيع نطاق رسم خرائط المخاطر النظامية، ودمج أدوات احترازية كلية جديدة، خاصة تلك المرتبطة بسوق العقارات والبنوك ذات الأهمية النظامية (Bank Al-Maghrib, 2023^[23]).

وفيما يخص عام 2024، يعتزم بنك المغرب تنفيذ نسبة صافي التمويل المستقر لضمان احتفاظ البنوك بمستوى أدنى من التمويل المستقر لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل. كما سيتم تنفيذ عملية تقييم كفاية السيولة الداخلية بموجب الركيزة الثانية من اتفاقية بازل لضمان امتلاك البنوك لأصول سائلة عالية الجودة وكافية لتحمل فترات الضغط المالي (Bank Al-Maghrib, 2023^[23]).

أما في الأردن، فيعد القطاع المصرفي كبيراً ويمثل المكون الرئيسي للنظام المالي. إذ بلغت الأصول الموحدة محلياً للبنوك نحو 97% من أصول القطاع المالي و180% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2021. وتجدر ملاحظة أن الترابط عبر الحدود في الأردن من خلال روابط الملكية يكتسي أهمية كبيرة. وعلى أساس التوحيد المحلي، تشكل القروض نصف إجمالي الأصول، في حين تمثل الأوراق المالية 22%، ومعظمها سندات حكومية أردنية، في حين يتوزع الباقي بين النقد وما يشابهه. وعلى جانب الالتزامات، تبلغ حصة الودائع 77%، والالتزامات الأخرى محدودة، في حين تشكل حقوق الملكية 13% (IMF, 2023^[24]). وقام البنك المركزي الأردني، في السنوات الأخيرة، بتطبيق إطار إشرافي جديد أدخل من خلاله العناصر الرئيسية لإطار متطلبات رأس المال ضمن اتفاقية بازل 3 (IMF, 2023^[25]).

المؤشر F3. تدفقات الاستثمار في المحافظ

لِمَ هذا المؤشر؟

توفر تدفقات المحافظ معلومات حول مستوى التكامل المالي من منظور أسواق رأس المال. إذ تمثل تدفقات المحافظ الواردة (الالتزامات) حجم استثمارات المحافظ الواردة إلى بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) من بقية العالم. أما تدفقات المحافظ الخارجة (الأصول) فتمثل حجم استثمارات المحافظ من المستثمرين المحليين في جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط نحو اقتصادات أخرى خارج المجموعة.

تشير مستويات تدفقات المحافظ الواردة إلى مدى جاذبية وانفتاح أسواق رأس المال في الدولة المستقبلة، أما تدفقات المحافظ الخارجة فتتأثر بعوامل تتعلق بدول المنشأ للمستثمرين الأجانب، إلى جانب الصدمات الخارجية الإقليمية والعالمية، كما هو موضح أدناه.

النتائج الأساسية

تُظهر تدفقات الاستثمار في المحافظ داخل دول الاتحاد من أجل المتوسط أيضاً تفاوتاً كبيراً بين البلدان والمناطق الفرعية، نظراً لاختلاف مستويات تطور أسواق رأس المال ودرجة الانفتاح أو القيود المفروضة عليها.

من بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، تبرز تركيا كأحد أهم المتلقين لتدفقات رأس المال الواردة من حيث القيمة المطلقة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، تليها إسرائيل (الشكل 2.9). علاوة على ذلك، تُظهر البيانات أنّ تدفقات المحافظ الواردة في منطقة غرب البلقان، كنسبة من الناتج المحلي، يمكن مقارنتها مع ما نجده في المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 2.10).

كما تتسم تدفقات الاستثمار في المحافظ بحساسية شديدة للصدمات المحلية والعالمية. فخلال الفترة الممتدة بين 2013 و2023، شهدت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، خاصة بلدان المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، تقلبات كبيرة في تدفقات المحافظ الواردة. واتسمت هذه الاتجاهات بارتفاعات وانخفاضات حادة، ما يعكس التقلبات في ثقة المستثمرين والحساسية المتزايدة لظروف الأسواق المالية الوطنية.

وشهدت السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والربيع العربي في عام 2011 تدفقات سلبية صافية للاستثمار في المحافظ. وسُجّلت ديناميكيات مشابهة بعد جائحة كوفيد-19، حيث انخفضت التدفقات الواردة بشكل حاد، رغم أنّ بعض البلدان عرفت تعافياً متواضعاً ابتداءً من عام 2022.

- شهدت مصر تقلبات كبيرة في الاستثمار في المحافظ خلال الفترة التي شملها التحليل، حيث سجلت أعلى مستوى لها، ما يعادل 9% من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2017. وكان هذا الأمر مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة الثقة في الاستثمار بعد إصلاحات اقتصادية كبيرة وتحسن الآفاق الاقتصادية الكلية (World Bank, 2017^[26]). لكن في المقابل، شهدت مصر تدفقات واردة سلبية ملحوظة، خاصة خلال عامي 2021 و2022، حيث قام المستثمرون الأجانب بسحب أموال تفوق ما قاموا بضخه. وقد جاء هذا الهروب لرأس المال نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية، التي زاد من حدتها تفشي جائحة كوفيد-19 والتداعيات العالمية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. كما ساهمت عوامل داخلية، مثل التقلبات الحادة في أسعار الصرف وازدياد حالة عدم اليقين، في تفاقم هذا التوجّه.
- وكما هو الحال في مصر، سجل كلّ من لبنان وتونس، على التوالي، تدفقات واردة سلبية لرأس المال، نتيجة هشاشتهما الاقتصادية الكلية، والتي تفاقمت بدورها بفعل الأزمات الدولية. وفي عام 2022، شهد لبنان انخفاضاً حاداً في تدفقات رأس المال الواردة، بلغ نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، سجّلت بقية بلدان المنطقة الفرعية تدفقات إيجابية في المتوسط، مع بعض الذروات الإيجابية التي قاربت 3% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب والأردن.

أما اقتصادات غرب البلقان، وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، فقد اتسمت بتقلبات متكررة في تدفقات رأس المال الواردة (الشكل 2.10). وسجّل الجبل الأسود ذروة ملحوظة في تدفقات المحافظ الواردة (11% من الناتج المحلي الإجمالي) عام 2020، قبل أن تنخفض إلى -9% في 2021. وتسببت جائحة كوفيد-19 في تدفقات رأسمالية خارجة كبيرة من هذه الاقتصادات، ثم جاءت الحرب في أوكرانيا لتعيق تعافيتها، مما أبقى مستويات التدفقات الواردة عند مستويات شبه معدومة. مع ذلك، برزت ألبانيا كاستثناء نسبي، حيث أظهرت تعافياً ملحوظاً في تدفقات رأس المال الواردة بين عامي 2022 و2023، مما يعكس قدراً من الصمود مقارنة بجيرانها في المنطقة الفرعية.

وكان حجم الانخفاض في تدفقات المحافظ الواردة عقب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا استثنائياً، متجاوزاً الانخفاضات التي شهدتها أزمات عالمية سابقة، مثل الأزمة المالية العالمية لعام 2008. واختلفت صدمة جائحة كوفيد-19 عن الحلقات السابقة من تقلبات تدفقات رأس المال في أنها مثّلت اضطراباً عالمياً خارجياً مترامناً لكل من العرض والطلب، مع تأثيرات غير مسبوقة الحجم. وقد زاد من حدة هذه الصدمة السلبية تصاعد التوترات الدولية جرّاء الحرب في أوكرانيا، وارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى الأزمات المتزامنة في قطاعي الطاقة والغذاء. وقد أدّت هذه العوامل مجتمعة إلى بلوغ صافي تدفقات المحافظ الواردة إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضاً قياسياً، تفاقم بفعل التصعيد الأخير في النزاع الدائر في الشرق الأوسط.

وأخيراً، يوفر تحليل تدفقات رؤوس أموال المحافظ الخارجية من البلدان التي شملتها الدراسة خلال الفترة 2013-2023، رؤية مهمة حول انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية من المحافظ المحلية إلى المحافظ الأجنبية. وتعكس هذه التدفقات الخارجية توجهات المستثمرين، وظروف الاقتصاد الكلي، ومدى اندماج كل بلد في النظام المالي العالمي.

فوفقاً للبنك المركزي الأوروبي، خفّض المستثمرون في منطقة اليورو حيازاتهم من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل كبير في عام 2022. ويُلاحظ أنّ تدفقات رؤوس الأموال الخارجية من المراكز المالية الحرة واقتصادات الأسواق الناشئة كانت مدفوعة في المقام الأول بعمليات سحب الاستثمارات من الأوراق المالية الصادرة عن الصين والمكسيك وروسيا (Lane, 2024^[27]).

• وفي نهاية عام 2023، بلغ إجمالي استثمارات المحافظ في الاتحاد الأوروبي نحو 12 تريليون يورو، خُصّص ما يقارب نصفها للاستثمار في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إضافة إلى نسبة ثابتة وُجهت نحو المراكز المالية الحرة. ويُظهر ذلك نمطاً ثابتاً عبر جميع فئات الأصول، بما في ذلك الالتزامات والأسهم والأوراق المالية، وظل مستقراً خلال السنوات الأخيرة. ويتسق هذا الاتجاه مع بيانات السنوات السابقة، حيث تمثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجهتين رئيسيتين لتدفقات رؤوس الأموال العالمية. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بسندات الدين، تركزت حيازات منطقة اليورو في الأوراق المالية الصادرة عن مقيمين في الولايات المتحدة (36%)، والمملكة المتحدة (18%)، ودول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات من خارج منطقة اليورو (16%).

وتتميّز إسرائيل بتدفقات رؤوس أموال المحافظ الخارجية أكبر بكثير مقارنة ببقية الدول التي شملها التحليل، ممّا يعكس درجة اندماجها المرتفعة في الأسواق المالية العالمية (الشكل 2.12).

أما في منطقة البلقان، والتي ظلت فيها تدفقات رؤوس الأموال الخارجية محدودة تاريخياً، تُظهر البيانات زيادة حادة في تلك التدفقات ابتداء من عام 2021. وسجّل الجبل الأسود، على وجه الخصوص، ارتفاعاً في تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 (الشكل 2.13).

وتُظهر معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات منخفضة من هذه التدفقات الخارجية، ما يدل على محدودية اندماجها أو مشاركتها في الأسواق المالية العالمية. فعلى سبيل المثال، سجّل الأردن قيمة سالبة مستمرة في تدفقات المحافظ الخارجية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ما يعكس انخفاضاً مطّرداً في استثمارات الأردنيين الخارجية.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي** من خلال اعتماد تدابير خاصة للحدّ من التقلبات المفرطة في أسعار الأسهم. ومع تنوّع أدوات أسواق المال وتزايد تعقيدها، من شأن التدابير المصممة لتحسين الثقافة المالية المساعدة في خلق الثقة وتعبئة المدخرات نحو الاستثمارات الرأسمالية.
- **تبسيط الحواجز العابرة للحدود والاختلافات في الأنظمة المالية وممارسات ضبط رأس المال** داخل دول الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز تدفقات رؤوس الأموال. يمكن أيضاً النظر في اتخاذ تدابير محددة لإدارة هذه التدفقات خلال فترات التقلبات.

التعريفات

تُحتسب **تدفقات رؤوس الأموال الداخلة** ضمن استثمارات المحافظ بناءً على صافي تحمل الالتزامات في بند استثمارات المحافظ في ميزان المدفوعات. وتشمل جميع المعاملات والمراكز المالية العابرة للحدود التي تنطوي على أوراق مالية سواء كانت ديناً أو أسهماً، باستثناء تلك المرتبطة بالاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية. وتشير القيمة الإيجابية لصافي تحمل الالتزامات إلى أن غير المقيمين يشترون أصولاً مالية محلية أكثر مما يبيعون.

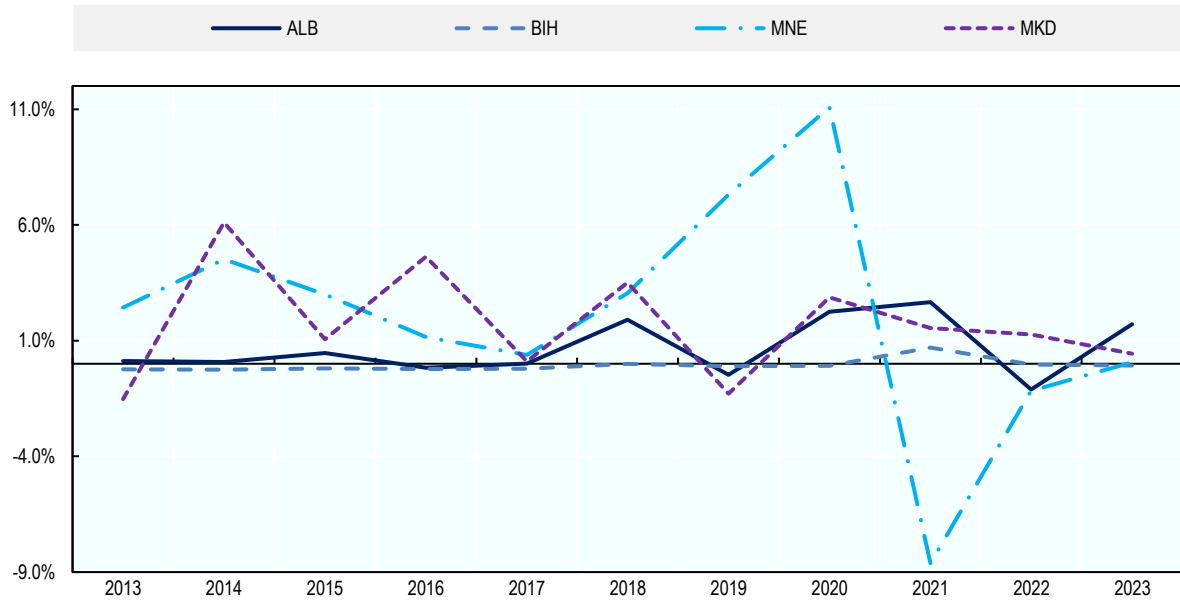
تُحتسب **تدفقات رؤوس الأموال الخارجة** ضمن استثمارات المحافظ بناءً على صافي اقتناء الأصول المالية في بند استثمارات المحافظ في ميزان المدفوعات. وتشير القيمة الإيجابية لصافي اقتناء الأصول إلى أن المقيمين يشترون أصولاً مالية أجنبية أكثر مما يبيعون.

الشكل 2.9. تدفقات رؤوس الأموال المحفظية الواردة: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إسرائيل وتركيا، 2013-2023
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



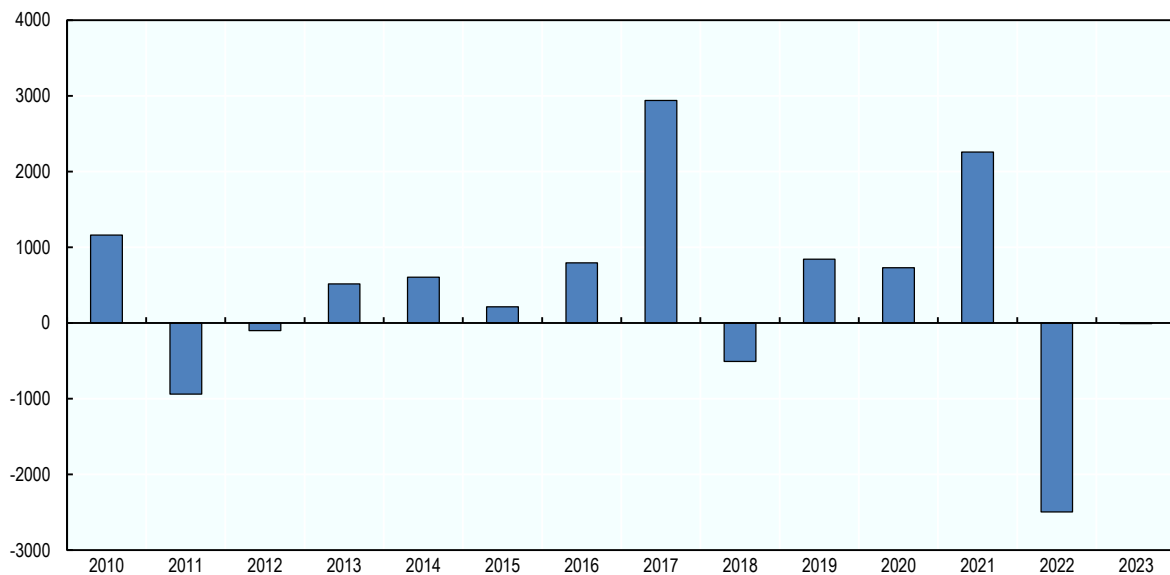
ملاحظة: لم تُدرج الجزائر لأن القيمة قريبة جداً من الصفر. بيانات موريتانيا غير متوفرة. المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي، <https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP> وبيانات البنك الدولي [World Development Indicators | Databank](https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP).

الشكل 2.10. تدفقات رؤوس الأموال المحفظة الواردة: دول البلقان الغربية، 2013-2023
 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي، <https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP> وبيانات البنك الدولي [World Development Indicators WDI - Home](https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP).

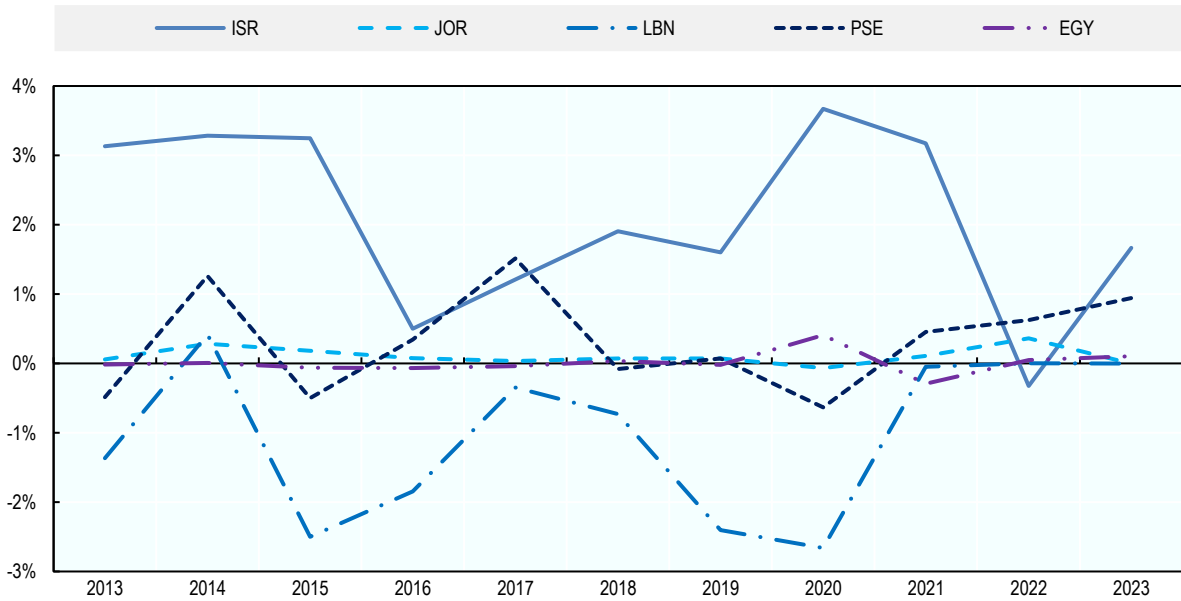
الشكل 2.11. إجمالي تدفقات رؤوس الأموال المحفظة الواردة: دول الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول البلقان الغربية، 2010-2023
 مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي، <https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP>

الشكل 2.12. تدفقات رؤوس الأموال المحفظية الصادرة، بعض الدول المختارة، 2023-2013

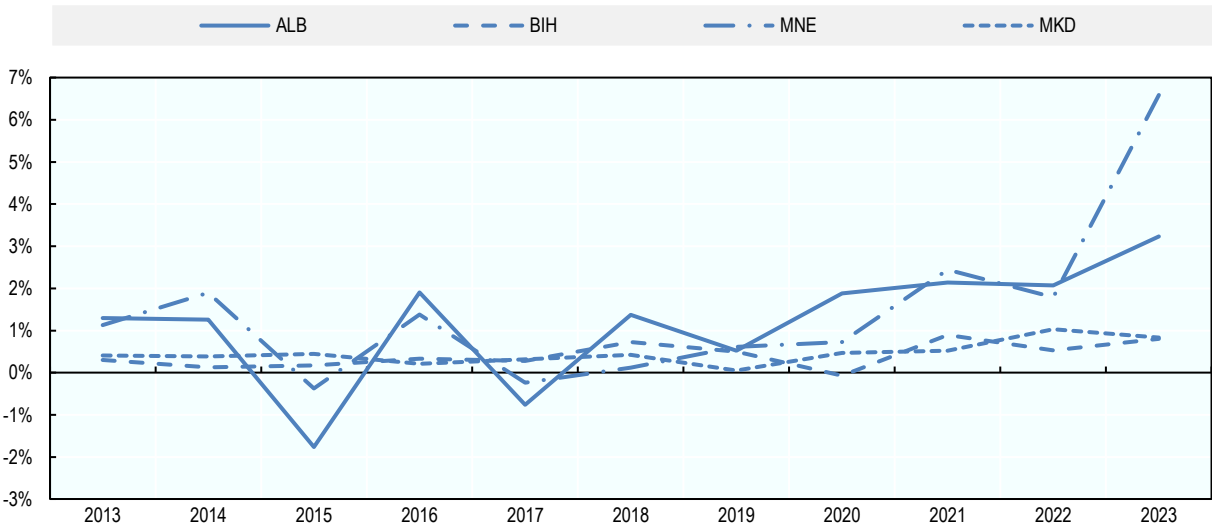
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



ملاحظة: لم تُدرج الجزائر والمغرب وتونس وتركيا وموريتانيا لأن القيمة قريبة جداً من الصفر. المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي، <https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP> وبيانات البنك الدولي [World Development Indicators | Databank](https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP).

الشكل 2.13. تدفقات رؤوس الأموال المحفظية الصادرة: دول البلقان الغربية، 2023-2013

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي، <https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP> وبيانات البنك الدولي [World Development Indicators | Databank](https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:BOP).

المربع 2.4 . القيمة السوقية للأسهم في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شهد تحرير القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي انطلق في أوائل التسعينيات، جهوداً لإحياء أسواق الأوراق المالية المحلية بهدف استقطاب مشاركة دولية أكبر في الشركات المدرجة. بلغ متوسط القيمة السوقية في البلدان التي شملها التحليل في عام 2021 حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن سجل أعلى نسبة من القيمة السوقية عام 2011، حيث بلغت نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها تراجعت بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين لتصل إلى نحو 40%.

أما المغرب، فقد حافظ على مسار مستقر نسبياً وتصاعدي في قيمة رأس ماله السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مُسجلاً واحدة من أعلى النسب في المنطقة. وفي الفترة الممتدة بين 2011 و2024، عكس أداء البورصة المغربية تحسناً في ثقة المستثمرين، مدفوعاً بعوامل مثل استقرار سعر الصرف واستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما أظهرت تونس ولبنان اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة ذاتها، إلا أن نسبتهما لا تزال دون المتوسط الإقليمي، عند حدود 20%. وتسجل الجزائر أدنى قيمة سوقية بين الدول محل الدراسة، حيث تكاد تقارب الصفر.

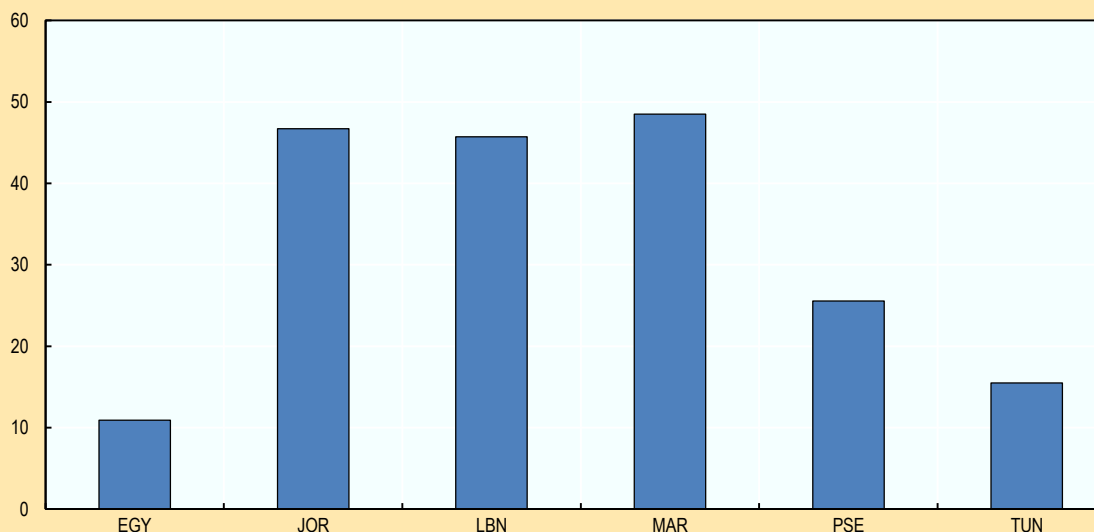
أما مصر، فتمثل حالة مختلفة، إذ شهدت بورصتها تقلبات حادة وانخفاضاً ملحوظاً في رأس المال السوقي، ما يعكس التحديات المالية المعقدة التي تواجه البلاد.

ورغم تطور الأسواق المالية وتزايد اندماجها عالمياً، كما هو الحال في مصر والمغرب وتونس، لا تزال بورصات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرضة للآزمات المالية الإقليمية والدولية. ويعود هذا الضعف إلى هشاشة التكامل الاقتصادي الإقليمي، إلى جانب ارتباطها الوثيق اقتصادياً ومالياً بالاقتصادات الأكثر تقدماً، ما يجعلها شديدة الحساسية للصدمات الخارجية (Cherif and Dreger, (Neaime, 2016^[28])). (2016^[29]).

وتشير الأدبيات الاقتصادية والبيانات التجريبية إلى أن تنمية أسواق الأوراق المالية يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي، من خلال تحفيز الاستثمار وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال. لكن، حتى تتحقق هذه الإمكانيات بالكامل، من الضروري توافر إطار تنظيمي متين، إلى جانب آليات للحد من تقلبات أسعار الأسهم، وهي شروط لم تتحقق بالكامل بعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل 2.14. رسملة سوق الأسهم للشركات المحلية المدرجة، 2024

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



ملاحظة: لم تُدرج الجزائر لأن القيمة قريبة جداً من الصفر. بيانات لبنان تشير إلى عام 2021.

المصدر: [Global Financial Development | DataBank \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/Global-Financial-Development).

المؤشر F4. التحويلات المالية وتكاليفها

لِمَ هذا المؤشر؟

تُفهم تحويلات المغتربين عموماً على أنها تحويلات مالية أو عينية يقوم بها المهاجرون إلى أفراد أسرهم وأقاربهم في بلدانهم الأصلية. وتمثل تدفقات التحويلات المالية وتكاليفها بُعداً مهماً من أبعاد التكامل المالي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، إذ إنها تُسلط الضوء على شكل من أشكال تبادل رأس المال الذي يكتسي أهمية خاصة من حيث الناتج المحلي الإجمالي والحجم الاقتصادي لبلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان. بينما يتحدد حجم تحويلات المغتربين في المقام الأول بوجود مهاجرين من بلد مُتلقٍ صافٍ للتحويلات في بلد مُرسِل صافٍ للتحويلات، فإنه يعتمد أيضاً على وجود هياكل مالية تتيح هذا التحويل للأموال، وعلى التكاليف التي تفرضها تلك الهياكل.

النتائج الأساسية

تُشكل تحويلات المغتربين مصدراً مهماً للتمويل الخارجي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مع اتجاه تصاعدي في السنوات الأخيرة، بلغت ذروتها 657 مليار دولار أمريكي في عام 2023 على المستوى العالمي (World Bank, 2024^[30]). ومن اللافت أن تحويلات المغتربين قد تجاوزت كلاً من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، الذي انخفض إلى 388 مليار دولار أمريكي في العام نفسه (الشكل 2.16). وبالعكس هذا الاتجاه أيضاً في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، حيث تمّ التعويض عن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما أدى إلى قيمة سالبة في عام 2023، بارتفاع في تحويلات المغتربين، التي أصبحت مصدراً متيناً وموثوقاً للتمويل الخارجي (الشكل 2.15).

ومن خلال تخصيص اليد العاملة المهاجرة في أسواق أجنبية أكثر إنتاجية، تحقق بلدان المنشأ مكاسب في الدخل لم تكن لتصل إليها دون ذلك. نتيجة لذلك، تُعدّ تدفقات التحويلات المالية نتيجة لإعادة توزيع اليد العاملة عبر الحدود، وتمثل توزيعاً إقليمياً للمكاسب المُتحققة في الاقتصاد المُرسِل للتحويلات المالية.

ويمكن تفسير الزيادة الأخيرة في تحويلات المغتربين بالتعافي الكبير للاقتصادات المتقدمة بعد جائحة كوفيد-19، حيث يشكّل المهاجرون نسبة مهمة من اليد العاملة (World Bank, 2023^[31]). علاوة على ذلك، أشار تقرير شراكة المعرفة العالمية حول الهجرة والتنمية الصادر عن البنك الدولي (World Bank, 2021^[32]) إلى أنّ جزءاً من الزيادة في التدفقات المُسجلة تُعزى إلى انتقال العديد من المُرسِلين والمُستفيدين من قنوات التحويل غير الرسمية إلى القنوات الرسمية نتيجة للقيود المفروضة على التنقل خلال جائحة كوفيد-19.

وتُعدّ بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في المنطقتين الفرعيتين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان متلقية صافية للتحويلات المالية في معظمها. وتشهد تدفقات التحويلات المالية داخل الاتحاد من أجل المتوسط مستويات مرتفعة، حيث أظهرت نتائج التحليل أن 11 بلداً من أصل 13 لديها شريك واحد على الأقل من أعضاء الاتحاد كمصدر مهمّ للتحويلات. ويُستثنى من ذلك مصر والأردن، رغم أنهما يواصلان استقبال تدفقات تحويلات مالية كبيرة من دول الاتحاد، لا سيما الأوروبية منها.

عند تحليل التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان، تُظهر البيانات اتجاهات ملحوظة (الشكل 2.15).

- في معظم البلدان، تُشكل التحويلات المالية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، تتجاوز 5% في أغلب الحالات. وتشمل الاستثناءات كلاً من موريتانيا والجزائر، حيث تمثل أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ومقدونيا الشمالية حيث لا تزال تُمثّل 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- في بعض اقتصادات المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُشكل التحويلات المالية نسبة أعلى بكثير من الناتج المحلي الإجمالي، مثل لبنان والسلطة الفلسطينية والأردن. ففي عام 2023، بلغت التحويلات نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، وقرابة 20% في السلطة الفلسطينية، و10% في الأردن، ما يُبرز الدور المحوري للجاليات المقيمة بالخارج في دعم هذه الاقتصادات.
- وبالمثل، تُعدّ التحويلات المالية في غرب البلقان مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي. في ألبانيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، تجاوزت التحويلات المالية 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وهي نسبة تفوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد أهميتها القصوى لهذه الاقتصادات.

ومن حيث القيمة المطلقة، كانت مصر والمغرب أكبر الدول المتلقية للتحويلات خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، حيث تجاوزت التدفقات 10 مليارات دولار أمريكي.

- وسجلت مصر أعلى مستوى بين الاقتصادات المعنية، إذ بلغت ذروتها عند 31 مليار دولار في عام 2021، قبل أن تتراجع إلى 19.5 مليار دولار في 2023. وقد يرتبط هذا التراجع الكبير باتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، ممّا قد أدّى إلى عدم تسجيل نسبة كبيرة من التحويلات ضمن الإحصاءات الرسمية.

- أما المغرب، فقد بلغت تدفقات التحويلات المالية إليه 11.7 مليار دولار في 2023، مواصلاً اتجاهه تصاعدياً امتدّ على مدار السنوات السبع الماضية. وتجاوزت هذه التحويلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منتظم، موفّرة مصدر دخل أساسي للأسر المغربية، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19 وزلزال أيلول/سبتمبر 2023. ووفقاً لبيانات مكتب الصرف المغربي، شهدت وتيرة التحويلات المالية تسارعاً بعد وقوع الزلزال. (Bettin and Zazzaro, 2018^[33])

بصورة عامة، تأتي معظم التحويلات المالية المتدفقة إلى منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة شمال إفريقيا، وغرب البلقان من دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين. ويعكس توزيع وحجم هذه التدفقات إلى حد كبير أنماط الهجرة، إذ تميل البلدان التي تستضيف أكبر عدد من المغتربين من بلد معين لأن تكون المصدر الرئيسي للتحويلات إليه. فعلى سبيل المثال، تُعد فرنسا المصدر الأساسي للتحويلات المالية إلى الجزائر والمغرب وتونس، في حين تُعد إيطاليا المصدر الأهم لألبانيا ومصر.

- وتُعتبر دول شمال إفريقيا أكبر المتلقين للتحويلات من الاتحاد الأوروبي. في عام 2022، جاءت أكبر التحويلات من دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين إلى شمال إفريقيا من فرنسا (4.7 مليارات دولار)، وإيطاليا (2.0 مليار)، وإسبانيا (1.9 مليار)، وبلجيكا (589 مليوناً)، وألمانيا (531 مليوناً). واستقبل المغرب وحده نحو 6 مليارات دولار من التحويلات من دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين عام 2022، ما يعكس حجم الجالية المغربية المنتشرة في بلدان الاتحاد الأوروبي. وتُجسّد هذه التدفقات القوية للتحويلات المالية عمق الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المغرب والاتحاد الأوروبي. (Kalantaryan and McMahon, 2021^[34])

ويُعدّ عامل تكلفة إرسال الأموال أحد المحاور الأساسية في تحليل التحويلات المالية. وتُظهر البيانات الخاصة بمتوسط تكلفة إرسال التحويلات إلى البلدان التي شملها التحليل تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. إذ انخفضت تكلفة إرسال 200 دولار أمريكي في غالبية هذه البلدان بين عامي 2019 و2023.

- وتجدر الإشارة إلى أنّ سبعة من الاقتصادات الخاضعة للتقييم حققت متوسط تكلفة إرسال يقل عن 5%، وهو المستوى المستهدف من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة كهدف سياسي عالمي أساسي. ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية، لا تزال تكاليف التحويل مرتفعة نسبياً في بعض البلدان مثل الجزائر وألبانيا ولبنان.

وتختلف تكلفة التحويل حسب العوامل الإقليمية والوطنية في كلّ من الدول المرسلة والمستقبلة. وتشمل هذه العوامل درجة تطور الأسواق والمؤسسات المالية، ومستوى المنافسة، والإطار التنظيمي، وعدد مقدمي الخدمة العاملين في السوق. فعلى سبيل المثال، شهدت بلدان الاتحاد الأوروبي المرسلة للتحويلات انخفاضاً مستمراً في التكاليف بين عامي 2016 و2021. وساهم في هذا الانخفاض ارتفاع المنافسة، وإدخال التوجيه الأوروبي الثاني لخدمات الدفع، وانتشار الحلول المالية الرقمية، وتوسيع شبكات التوزيع. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، ممر التحويلات بين إيطاليا والمغرب، حيث ارتفع عدد مقدمي الخدمة من 12 في الربع الأول من عام 2015 إلى 19 في الربع الأول من عام 2021 (ICMD, 2021^[35]).

ويمكن أن تؤدي القرارات والتنسيق على المستويين الوطني والإقليمي دوراً بالغ الأهمية في تعزيز استخدام القنوات الرسمية لتحويلات المغتربين. على سبيل المثال، بدأت اقتصادات غرب البلقان بالاندماج تدريجياً في منطقة المدفوعات الأوروبية الموحدة، ما يُتوقع أن يسهم في خفض التكاليف وتحسين كفاءة وموثوقية التحويلات عبر الحدود. وقد يكون لهذا التطور أثر إيجابي في تدفقات التحويلات من خلال تقليص كلفة المعاملات وتعزيز الاتصال المالي السلس.

ويُعدّ خفض تكاليف المعاملات وتعزيز دور المؤسسات المالية في التبادلات العابرة للحدود من التدابير الفعالة لتشجيع اللجوء إلى القنوات الرسمية للتحويلات. كما أنّ تعزيز التعاون داخل الاتحاد من أجل المتوسط لخفض تكلفة التحويلات لن يسهم فقط في تسهيل تدفق الأموال وتحسين دخل الأسر، بل سيُعزّز أيضاً الثقافة المالية والشمول المالي من خلال تعزيز التفاعل مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تُعدّ منطقة مجلس التعاون الخليجي مركزاً محورياً لتحويلات العمّال نحو بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما إلى مصر والمغرب والأردن. وفي هذا السياق، من شأن تعزيز الشمول المالي في كلّ من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، واعتماد تقنيات مبتكرة لتقليص تكاليف التحويل، وتقديم حوافز للمغتربين المقيمين في منطقة الخليج لتوجيه تحويلاتهم نحو استخدامات إنتاجية في البلدان المتلقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن يعود بالنفع على منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. كما يمكن لتنسيق السياسات بين الدول المضيفة والدول المتلقية، بما يتماشى مع توجهات الاتحاد من أجل المتوسط، المساهمة في تعزيز الإيرادات ودعم النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تخفيف القيود في الأسواق المالية للبلدان المتلقية للتحويلات المالية.** بالإضافة إلى ذلك، توحيد قواعد التحويل بين دول الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز التكامل المالي بشكل أكبر.
- **تيسير تحويل تدفقات التحويلات المالية عبر القطاع المصرفي،** بهدف مساعدة الأسر المتلقية على الاندماج في القطاع المالي الرسمي وإنشاء سجل ائتماني خاص بها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات النظر في تقديم حوافز للمهاجرين الذين يرسلون الأموال، للاستثمار في بلدانهم الأصلية من خلال أدوات تمويل خاصة مثل السندات المعفاة من الضرائب.
- **تعزيز نظم البنية التحتية لأنظمة الدفع** من أجل تسهيل التحويلات وتعزيز الشمول المالي. من الضروري أيضاً الحفاظ على تكاليف المعاملات المالية دون مستوى 5% في جميع أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وضمان شفافية عمليات التحويل بطريقة آمنة وقانونية.
- **دراسة تحويلات المغتربين بعلاقة بتدفقات رأس المال الأخرى** التي يتم تعبئتها في المنطقة. في واقع الأمر، ينبغي النظر إلى التحويلات المالية باعتبارها عاملاً إضافياً يعزّز تنويع أسواق رأس المال وتعبئة الموارد المالية من أجل الاستثمارات الإنتاجية. وفي هذا السياق، يُوصى بتشجيع الحوار مع جمعيات الأعمال في أوساط الجاليات المقيمة في دول الاتحاد الأوروبي، بهدف تحفيز استثماراتها في بلدانها الأصلية. ومن

الضروري كذلك إجراء تحليلات معمّقة على مستوى كلّ بلد على حدة، من أجل استكشاف كيفية توجيه تدفقات التحويلات نحو الاستهلاك، أو الاستثمارات، أو الواردات، أو غيرها من الاستخدامات.

التعريفات

وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي، تتكوّن تحويلات العمّال من مكونين: (أ) "أجور العاملين"، وتشير إلى الدخل الذي يحصل عليه العمال المهاجرون المؤقتون في البلد المضيف، بما في ذلك العاملين في السفارات والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية؛ و(ب) "التحويلات الشخصية"، وتشمل التحويلات النقدية أو العينية التي يجريها أو يستلمها المقيمون (سواء كانوا مهاجرين أو غير مهاجرين) من أو إلى أفراد في بلدان أخرى (صندوق النقد الدولي، 2009).

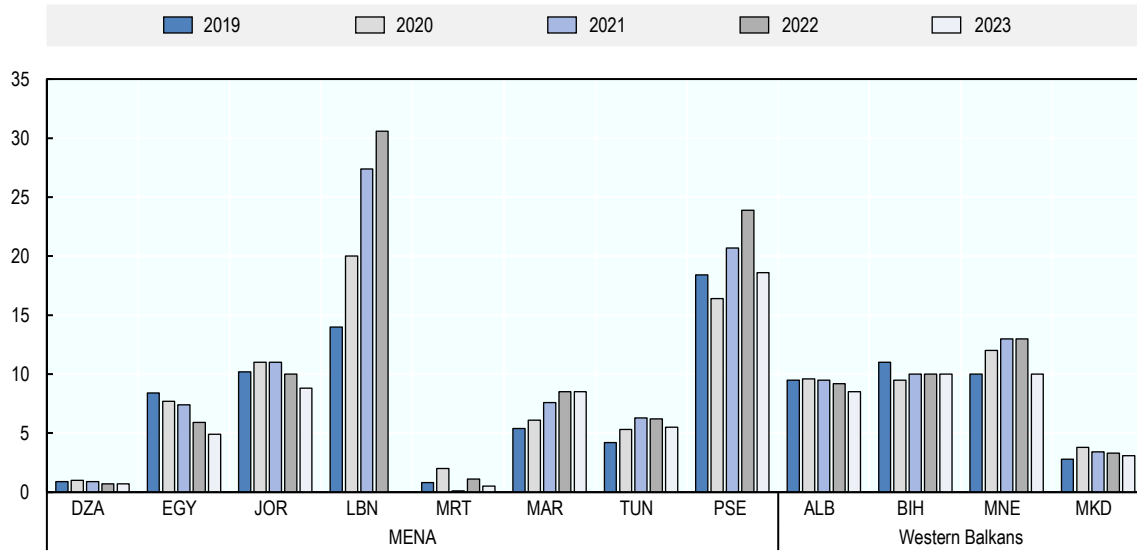
لقراءة المزيد

Kalantaryan, S. and McMahon, S. (2021), *Remittances in North Africa: Sources, Scale and Significance*, Publications Office of the European Union, Luxembourg, <https://doi.org/10.2760/085524>.

Ratha, Dilip; Chandra, Vandana; Kim, Eung Ju; Plaza, Sonia; Shaw, William, *Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization*, Migration and development brief; KNOMAD Trust Fund Washington, D.C.: World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/099740408142422676>

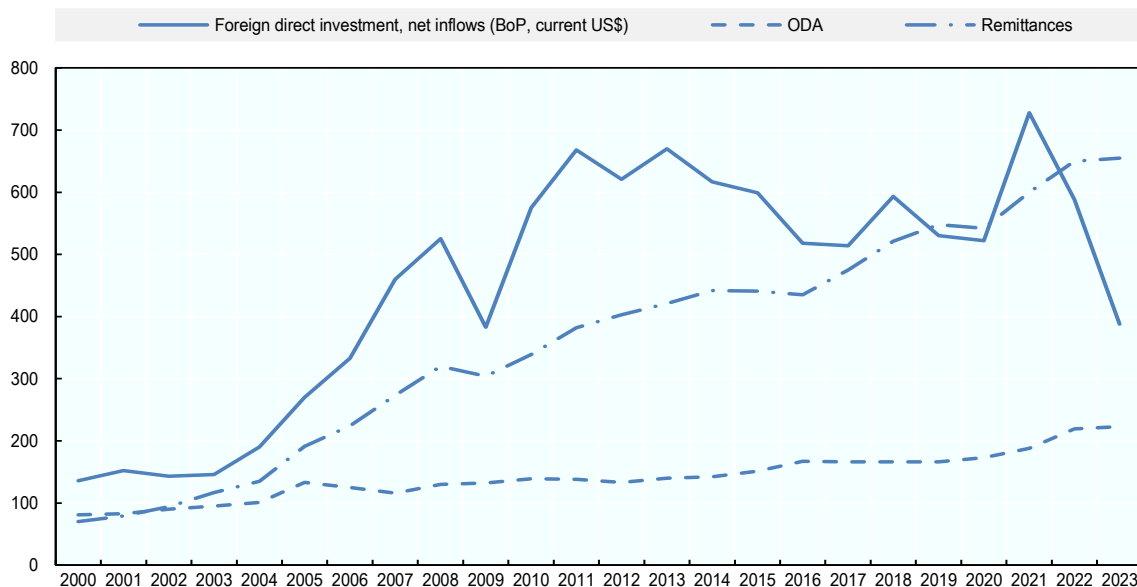
الشكل 2.15. التحويلات المالية، 2019-2023

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية العالمية.
ملاحظة: بيانات عام 2023 غير متوفرة للبنان.

الشكل 2.16. الاتجاهات العالمية للتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية للتنمية، 2000-2023
مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى بيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المساعدات الرسمية للتنمية.

الجدول 2.1. تحليل تدفقات التحويلات المالية وتكاليفها في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول البلقان الغربية

البلدان	التدفقات، مليون دولار أمريكي	الممرات الرئيسية	التكلفة (%) في 2019 لإرسال 200 دولار أمريكي	التكلفة (%) في 2023 لإرسال 200 دولار أمريكي
ألبانيا	2036	إيطاليا، اليونان	6.9	5.6
الجزائر	2824	فرنسا	10.8	7.8
البوسنة والهرسك	1868	كرواتيا، صربيا، ألمانيا	3.6	3.8
مصر	19532	السعودية، الإمارات، الكويت	4.9	3.3
الأردن	4485	السعودية، الإمارات، الكويت	3.9	3.3
لبنان	6696	السعودية، الولايات المتحدة، ألمانيا	6.9	5.2
موريتانيا	109	فرنسا	لا ينطبق	لا ينطبق
الجبل الأسود	805	ألمانيا	لا ينطبق	لا ينطبق
المغرب	11750	فرنسا، إيطاليا	5.1	4.1
مقدونيا الشمالية	109	ألمانيا	7.0	2.1
تونس	2650	فرنسا، الولايات المتحدة، إيطاليا	9.5	5.5
تركيا	868	ألمانيا	2.9	2.3
السلطة الفلسطينية	3600	الأردن، سوريا	5.7	1.9

المصدر: البنك الدولي | [Data](https://data.worldbank.org/) | Average transaction cost of sending remittances to a specific country (%) - Egypt, Arab Rep. | worldbank.org

المربع 2.5 . تدفقات تحويلات المغتربين وإمكانات سندات الشتات

تمثل تحويلات المغتربين مصدراً مهماً للتمويل في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، وغالباً ما تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تُعد شريان حياة للأسر في هذه البلدان. وتلعب هذه التدفقات دوراً أساسياً في دعم الاستهلاك، والحد من الفقر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. رغم ذلك، فإن تدني نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشير إلى أن حصة كبيرة من التحويلات المالية يجري استخدامها لتمويل زيادات الاستهلاك وأنشطة ريعية، بدلاً من توجيهها نحو تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل أو توسيع القطاع الخاص. وبالتالي، لا تزال إمكانات تحويلات المغتربين في تحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة غير مستغلة إلى حد كبير. ويتطلب استغلال تحويلات المغتربين لتحقيق آثار تنموية أوسع نطاقاً أدوات مالية مبتكرة. وتتمثل إحدى هذه الآليات الرامية لتوجيه تدفقات التحويلات المالية إلى الأسواق المالية والاستثمارات الإنتاجية في سندات الشتات.

تُعد سندات الشتات أداة رئيسية لتوظيف مدخرات المغتربين في تعبئة رأس المال الخاص، إذ توفر تمويلاً بالعملية الأجنبية بتكلفة أقل مقارنة بالاقتراض من المستثمرين المؤسسيين. عادةً ما تُطرح سندات الشتات بفئات مالية صغيرة، وتستهدف جمهوراً واسعاً من الأفراد، كثير منهم قد لا يمتلك خبرة استثمارية متقدمة. ورغم أن تكاليف توزيع هذه السندات قد تفوق نظيراتها المرتبطة بالسندات السيادية التقليدية الموجهة للمستثمرين المؤسسيين، فإن التقدم في المنصات الرقمية والتقنيات المحمولة يُوفر وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتبسيط عملية الطرح والتوزيع (World Bank, 2023^[1]).

غالباً ما يكون مستثمرو الشتات على استعداد لقبول عوائد أقل، لعدة أسباب: فهم يواجهون مخاطر أقل مرتبطة بانخفاض قيمة العملة أو تحويلها، إذ يرحّب استخدامهم للعملة المحلية لأغراض شخصية أو استثمارية؛ كما أن الحكومات قد تمنحهم امتيازات خاصة، مثل الحصول على أراضٍ أو أصول أخرى، مما يُقلّل من احتمالات التعثر في السداد؛ وقد يجد المغتربون، خصوصاً ذوو الدخل المنخفض في بلدان الإقامة، أن هذه السندات أكثر جاذبية من أدوات الاستثمار التقليدية، مثل الودائع البنكية ذات العائد المنخفض.

فلا يُسهّم إصدار سندات الشتات في تنويع مصادر التمويل فحسب، بل يعزّز أيضاً الروابط الاقتصادية والاجتماعية مع الجاليات المقيمة في الخارج، مما يدعم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ويُسهّل نقل المهارات والتكنولوجيا. تشمل النماذج الناجحة على الصعيد العالمي إصدار إسرائيل لسندات الشتات منذ عام 1951، والتي جمعت ما يفوق 50 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى الهند التي جمعت نحو 11 مليار دولار عبر ثلاث حملات إصدار في أعوام 1991 و 2000 و 2003. كما اعتمدت الفلبين على عمالها بالخارج في تمويل السندات، بينما أصدرت نيجيريا في عام 2017 سندات شتات جمعت 300 مليون دولار لتمويل مشاريع بنية تحتية (World Bank, 2023^[1]). وتميزت سندات الشتات النيجيرية بهيكلها المبتكر، إذ استهدفت كلاً من مستثمري الشتات وغير الشتات، وحققت اكتئاباً فاق التوقعات بنسبة 130%، رغم انخفاض سعر الفائدة إلى 5.6%. للتخفيف من مخاطر سعر الصرف وتعزيز الجاذبية، تمّ إصدار السندات بالدولار الأمريكي وتسجيلها في الولايات القضائية البريطانية والأمريكية (AUC/OECD, 2021^[36]).

رغم إمكاناتها، لا يزال حجم إصدارات سندات الشتات صغيراً مقارنةً بالحجم الكبير لتدفقات التحويلات المالية، مما يترك إمكانات كبيرة غير مستغلة. في إفريقيا، على سبيل المثال، أصدرت خمس بلدان فقط، وهي إثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا ورواندا، تمثل 12% فقط من المهاجرين الأفارقة، سندات الشتات منذ عام 2000، بنتائج متباينة (AUC/OECD, 2021^[36]). للاستفادة بنجاح من مدخرات الشتات، يتعيّن على البلدان تصميم هياكل السندات بعناية، والحصول على الموافقة التنظيمية في الولايات القضائية ذات الدخل المرتفع حيث تقيم أعداد كبيرة من الشتات، وضمان أسعار تنافسية. ويمكن للمؤسسات الدولية لعب دور حيوي من خلال دعم تقييم إمكانات مدخرات الشتات وتطوير أدوات مبتكرة لتخفيف المخاطر لتعزيز ثقة المستثمرين وزيادة جاذبية هذه السندات.

المؤشر F5. مركز الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته

لِمَ هذا المؤشر؟

تُعدّ مراكز (أرصدة) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرات رئيسية لتقييم التطور المالي لمنطقة ما ومستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي. يشير ارتفاع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استدامة تدفقات رأس المال الأجنبي، والتي تلعب دوراً حيوياً في تكوين رأس المال، وتطوير المشاريع، والنمو الاقتصادي. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تقيس الاستثمارات الجديدة خلال فترة زمنية محددة، وتُظهر قدرة بلد ما على جذب برؤوس الأموال الأجنبية أو الاحتفاظ بها. وتعكس هذه التدفقات ثقة المستثمرين في استقرار الاقتصاد والحوكمة والبيئة التنظيمية للمنطقة، مما يجعلها أساسية لتقييم الاستدامة والمرونة والتنمية المالية على المدى الطويل.

النتائج الأساسية

في ما يخص أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، هناك اختلافات هيكلية ملحوظة بين المناطق الفرعية، إلى جانب تباينات بارزة صلب كلّ مجموعة.

كما هو متوقع، تحتفظ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأرصدة استثمار أجنبي مباشر أعلى بكثير، مدعومة بأسواق محلية قوية، وبنية تحتية مالية متطورة، وبيئة تنظيمية مستقرة. ويظل الاستثمار داخل الاتحاد الأوروبي قوياً، تغذيه تدفقات رأس المال عبر الحدود، التي تُيسرها السوق الموحدة والتنظيمات المنسقة (الشكل 2.17).

- تاريخياً، كان الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي؛ ورغم ذلك، شهدت التدفقات الواردة إليه تراجعاً حاداً، من 266 مليار دولار في عام 2021 إلى -85 مليار دولار في 2022، قبل أن تتعافى إلى 59 مليار دولار في 2023 (UNCTAD, 2024^[37]). ورغم هذه التقلبات، ظل نمو الاستثمارات التأسيسية إيجابياً، حيث مثّلت نحو 25% من إجمالي الاستثمارات التأسيسية على الصعيد العالمي.

في المقابل، ظلت بلدان البلقان متلقية صافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلة نمواً مستمراً خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023 (الشكل 2.19). وقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مثيلاتها في العديد من دول الاتحاد من أجل المتوسط، ما يبرز التقدم المحرز في إزالة الحواجز القانونية أمام الاستثمار الأجنبي، إلى جانب تحسن مناخ الأعمال والموقع الجغرافي الاستراتيجي (الشكل 2.18).

في الواقع، تُعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما النمسا وألمانيا وإيطاليا، المصادر الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات غرب البلقان. وكثّفت هذه البلدان من استثماراتها في المنطقة، مستفيدة من القرب الجغرافي وتكاليف العمالة التنافسية، ما سهّل إعادة توطين بعض سلاسل القيمة في قطاعات مثل المعدات الطبية وصناعة السيارات.

مع ذلك، لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز بشكل رئيسي في القطاعات غير المُوجهة للتصدير. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز حصة قطاع التصنيع 10% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كلّ من ألمانيا والبلقان الأسود، إذ يوجّه معظم الاستثمار نحو قطاع العقارات (OECD, 2024^[13]). ومن الضروري اعتماد مقاربة أكثر ملاءمة للقطاعات، تركز على تعزيز المزايا التنافسية الخاصة بكلّ اقتصاد. وفي هذا السياق، أعادت الحرب في أوكرانيا عام 2022 تسليط الضوء سياسياً على مسار انضمام بلدان غرب البلقان إلى الاتحاد الأوروبي، والذي كان يشهد حالة من الجمود. ومن المتوقع أن تعزّز برامج الإصلاح الشاملة المرتبطة بمسار الانضمام، إلى جانب التكامل الأعمق المنتظر مع الاتحاد الأوروبي، من جاذبية هذه البلدان، مما سيؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلا تزال تُصنّف كمُتلّق صافٍ للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تهيمن الاستثمارات القادمة من داخل دول الاتحاد من أجل المتوسط في معظم البلدان. وتشكّل مصر استثناءً، إذ تلعب الاستثمارات القادمة من خارج الاتحاد من أجل المتوسط، وخاصةً من المملكة المتحدة، دوراً أكبر (الشكل 2.19).

ويُظهر التوزيع الإقليمي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أن دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين لا تزال المصدر الرئيسي للاستثمارات في المنطقة، إلى جانب مساهمات كبيرة من الولايات المتحدة (الشكل 2.20). كما بدأت اقتصادات الخليج في البروز كمستثمرين رئيسيين، حيث سجّلت استثمارات مهمة في المغرب (11 مليار دولار أمريكي)، والجزائر (2.2 مليار دولار)، وتونس (1 مليار دولار) في عام 2023. كما كانت الاستثمارات الآسيوية حاضرة في جميع البلدان التي شملها التحليل تقريباً. لكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال محدودة، حتى بين الدول المتجاورة، ما يعكس التأخر في مسار التكامل الإقليمي.

وعلى عكس الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى، سجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أداءً ضعيفاً باستمرار على صعيد جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، متأثرةً بجملة من التحديات الهيكلية المستمرة، مثل ضعف الحوكمة، والفساد، وضعف المنافسة، وفجوات المهارات، وضعف ديناميكية القطاع الخاص. وتفاقمت هذه المشاكل بسبب تقلبات أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن انتفاضات عام 2011 (OECD, 2021^[38])، إضافة إلى الصدمات الخارجية اللاحقة. ونتيجة لذلك، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في معظم

البلدان التي شملها التحليل في عام 2023 أقل مما كانت عليه في عام 2005. مع ذلك، لا يزال الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي لبعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحافظ على جاذبيتها السوقية للاستثمارات الأجنبية (الشكل 2.22).

- إذ نجحت مصر في جذب تدفقات مستمرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بمتوسط سنوي بلغ 7 مليارات دولار أمريكي بين عامي 2005 و2023. غير أن البيانات تُظهر فترتين رئيسيتين من التراجع: الأولى تزامنت مع ثورة كانون الثاني/يناير 2011، حيث سجلت التدفقات رقماً سلبياً (-480 مليون دولار)، والثانية خلال الأزمة الاقتصادية في الفترة 2020-2021. وانعكس هذا التراجع في عام 2023، في أعقاب تطبيق قانون استثمار جديد (2018) وقرطياً واسعاً من الضمانات للمستثمرين الجدد، إلى جانب إطلاق برنامج شامل لتعديل السياسات الاقتصادية الكلية، وبرنامج حكومي لتصفية الأصول العامة. علاوة على ذلك، لا تزال الاستثمارات الجديدة في مصر قوية، حيث بلغت 41 مليار دولار في عام 2021. وتعمل مصر حالياً، بالتعاون مع البنك الدولي، على تحديث استراتيجيتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إطار عمل للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز بمرور الوقت. كما تم تطوير خريطة استثمارية ديناميكية وتفاعلية لمساعدة المستثمرين على التنقل بين الفرص المتاحة.
 - وأظهر المغرب قدرة على جذب مستويات مرتفعة نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعوماً بسياسات استثمارية استباقية وبيئة أعمال ملائمة أكثر من غيرها. وتم إنشاء مراكز جهوية في مختلف أنحاء البلاد، تعمل على أربعة محاور رئيسية: الحوكمة وبيئة الأعمال؛ شفافية ووضوح عمل وكالة تشجيع الاستثمار؛ الحوافز المحلية؛ وتحديد موقع استراتيجي مناسب لكل جهة. وتضطلع الوكالة المغربية للتنمية الاستثمارات والصادرات بدور محوري في الترويج للاستثمارات وتحديد الأهداف، مع أخذ المعايير المعتمدة في بلدان أخرى بعين الاعتبار. وسجل المغرب، خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2022، تدفقات واردة مستقرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يدل على بيئة استثمارية مستقرة تنطوي على مستوى منخفض نسبياً من المخاطر.
 - أما الجزائر، التي تمتلك رصيداً مماثلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر، فلا تزال تجتذب الاستثمارات، ويرجع ذلك بالأساس إلى مواردها الطاقية الهامة. كما أنها البلد الوحيد الذي استقطب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة من شمال إفريقيا، بلغت 725 مليون دولار أمريكي في عام 2022.
 - من جهته، طرح لبنان خططاً استثمارية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما في مجالي البنية التحتية والتكنولوجيا، إلى جانب إجراءات إضافية لتعزيز الشفافية من خلال نشر قائمة بجميع مشاريع الاستثمار القائمة.
 - أما تونس، فقد اتخذت عدة خطوات لرفع القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب، وسعت إلى تعزيز جاذبيتها كوجهة قائمة على الكفاءات، من خلال استثمار رأس المال البشري والمعرفة المتوفرة داخل البلاد. في هذا الصدد، قامت وكالة النهوض بالاستثمار في تونس بمواءمة أهداف الترويج للاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، حيث أولت الأولوية للاستثمارات التي تراعي الأهداف البيئية وقدمت حوافز ضريبية لدعم تنفيذ الانتقال الأخضر، مع تقييم أكثر دقة للأثر القطاعي للاستثمارات الجديدة.
- أما من حيث التوزيع القطاعي، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة تتركز أساساً في السلع غير القابلة للتبادل والقطاعات كثيفة رأس المال مثل العقارات والبناء والتعدين والطاقة (النفط والغاز بالأساس). وفي المقابل، لم يُخصَّص سوى جزء صغير نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع التصنيع. وتُظهر الأدلة أن هذه القطاعات كثيفة رأس المال لم تسهم إلا بشكل محدود في نمو الإنتاجية وإحداث فرص العمل (OECD, 2021^[38]).

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان مجلس التعاون الخليجي في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط نمواً ملحوظاً، لا سيما في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يُعزّز القرب الجغرافي والروابط الثقافية من فرص التعاون. وتسعى هذه الاستثمارات إلى دعم جهود التنويع الاقتصادي، وتقليص الاعتماد على النفط في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- ينبغي تقليص القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبسيط آليات الموافقة، وإزالة العقبات التي تعترض الاستثمارات الأجنبية، من أجل جذب المستثمرين المهتمين بالسوق المتوسطية الواسعة التي تتمتع بمزايا تنافسية نسبية.
- من الضروري أن تُحدّد الدول المتلقية متطلباتها الخاصة من حيث مساهمات المستثمرين الجدد في توليد الإيرادات الضريبية، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، والآثار غير المباشرة على الشركات المحلية والوطنية.

التعريفات

يشير رصيد (مركز) الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القيمة الإجمالية للاستثمارات المباشرة في وقت معين، بما يشمل القيمة التراكمية لجميع الاستثمارات السابقة والحالية التي تنفذها كيانات أجنبية في بلد ما (رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد)، أو التي تنفذها كيانات محلية في الخارج (رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج).

يُقاس الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد استثمارات المستثمرين غير المقيمين في الاقتصاد المعني. ويُقاس الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج استثمارات المقيمين في الاقتصاد المعني في الاقتصادات الشريكة.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فتُقاس استثمارات المباشرة العابرة للحدود خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة أو ربع سنة.

يُعرف الاستثمار التأسيسي بأنه الإنفاق المُوجّه، بغض النظر عن مصدر التمويل، إلى إنشاء مشروع جديد. قامت تونس بمواءمة سياساتها في مجال تشجيع الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، عبر إعطاء الأولوية للمشاريع التي تراعي الأهداف البيئية، وتقديم حوافز مالية تدعم التحول الأخضر.

لقراءة المزيد

World Bank (2023), *The Western Balkans Should Leverage Foreign Direct Investment to Integrate in Global Value Chains*, Washington, DC. <https://blogs.worldbank.org/en/psd/western-balkans-should-leverage-foreign-direct-investment-integrate-global-value-chains>

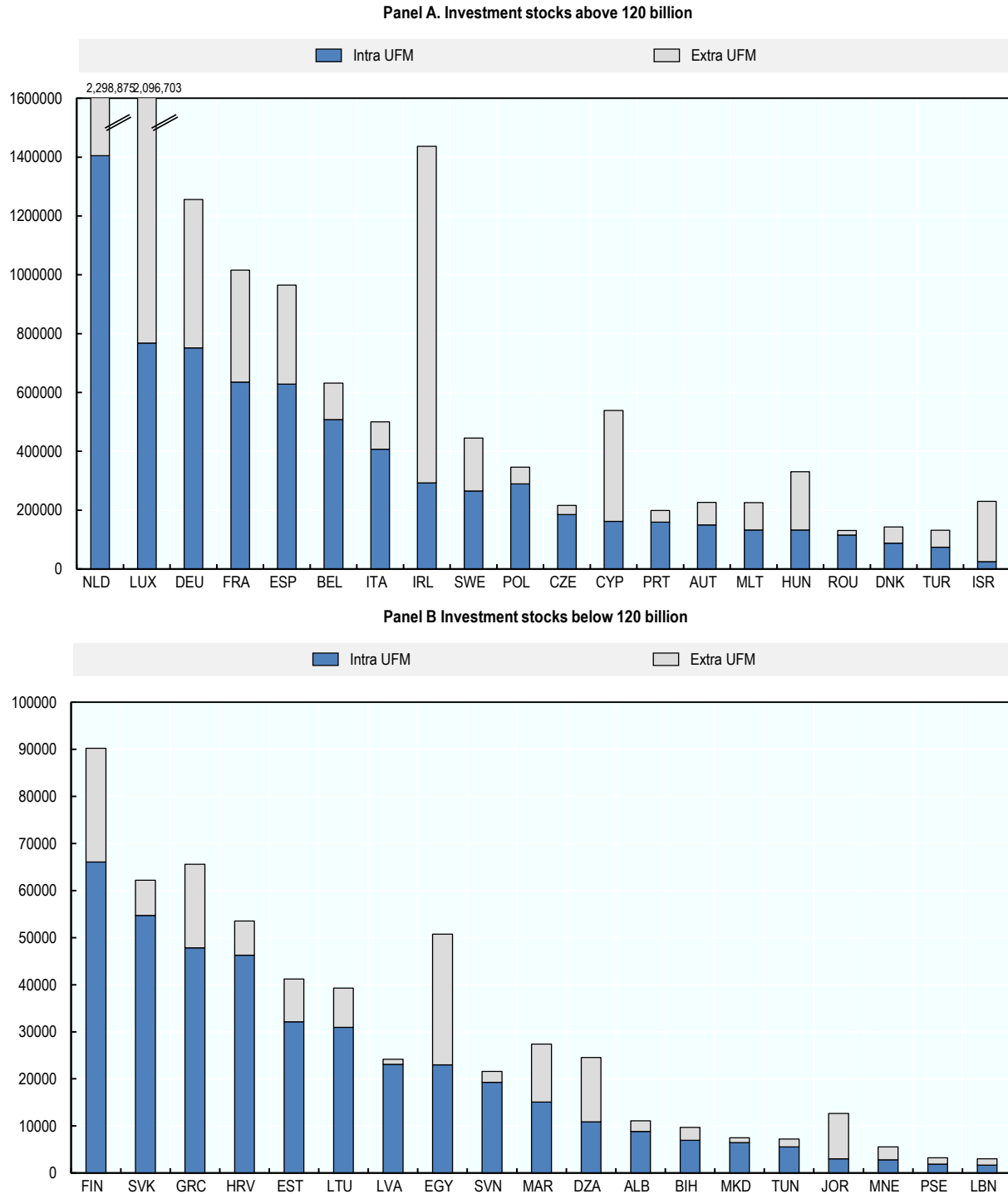
المربع 2.6 . الاستثمار المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يُبرز تقرير "ديناميات التنمية في إفريقيا" لعام 2023، الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أنَّ معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجّهت نحو قطاعات ذات آثار بيئية سلبية (AUC/OECD, 2023^[39]). ورغم أنَّ منطقة شمال إفريقيا لا تسهم سوى بنسبة 1.5% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وهي نسبة تعادل تقريباً ما تسجله إفريقيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من حيث نصيب الفرد، فإنَّ أكثر من نصف تلك الانبعاثات تنجم عن قطاعي توليد الطاقة والنقل، وهما قطاعان جذبا تمويلاً خاصاً كبيراً في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، جرى توجيه أكثر من نصف التمويل البالغ 14 مليار دولار أمريكي، المُخصَّص عبر وكالات ائتمانات التصدير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 2012-2021، إلى قطاع الطاقة، يليه قطاع الصناعة بنسبة 27%، ثم النقل والتخزين بنسبة 19%.

وبالنظر للثروات الطبيعية الكبيرة التي تمتلكها كلّ من الجزائر وليبيا وموريتانيا، استحوذت مشاريع الفحم والنفط والغاز على نحو ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة خلال العقد الماضي. وبين عامي 2010 و2020، لم يُخصَّص سوى 21 مليار دولار أمريكي، من أصل 78 مليار دولار أمريكي استثمرت في قطاع الطاقة، للطاقة المتجددة، في حين ذهب الجزء الأكبر إلى مصادر الوقود الأحفوري. وسُجل نمط مماثل في الأردن، حيث لم تتجاوز حصة مصادر الطاقة المتجددة 10% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخضراء في قطاع الطاقة بين عامي 2003 و2018، مقابل 90% حُصصت لمشاريع الوقود الأحفوري والطاقة النووية (OECD, 2022^[40]).

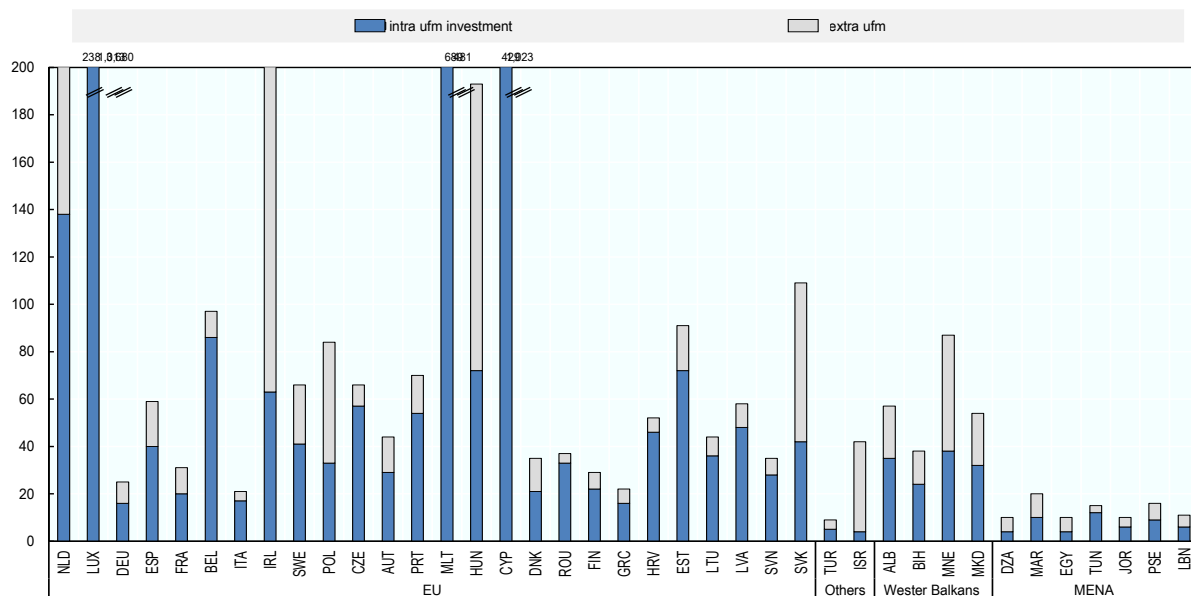
ولم تبدأ المنطقة في استقطاب مشاريع خضراء عملاقة على المستوى العالمي إلا في السنوات القليلة الماضية. ففي عام 2023، أعلنت موريتانيا عن أكبر مشروع للهيدروجين الأخضر في العالم، بقيمة تصل إلى 34 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل عدة أضعاف ناتجها المحلي الإجمالي. كما أبرمت مصر اتفاقيات لتنفيذ مشاريع في مجال الطاقة الخضراء بقيمة إجمالية بلغت 10.8 مليار دولار أمريكي، بينما يخطط المغرب لتنفيذ مشروع هيدروجين بقيمة 2 مليار دولار أمريكي (UNCTAD, 2024^[37]).

الشكل 2.17. مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في دول الاتحاد من أجل المتوسط، 2023
مليون دولار أمريكي



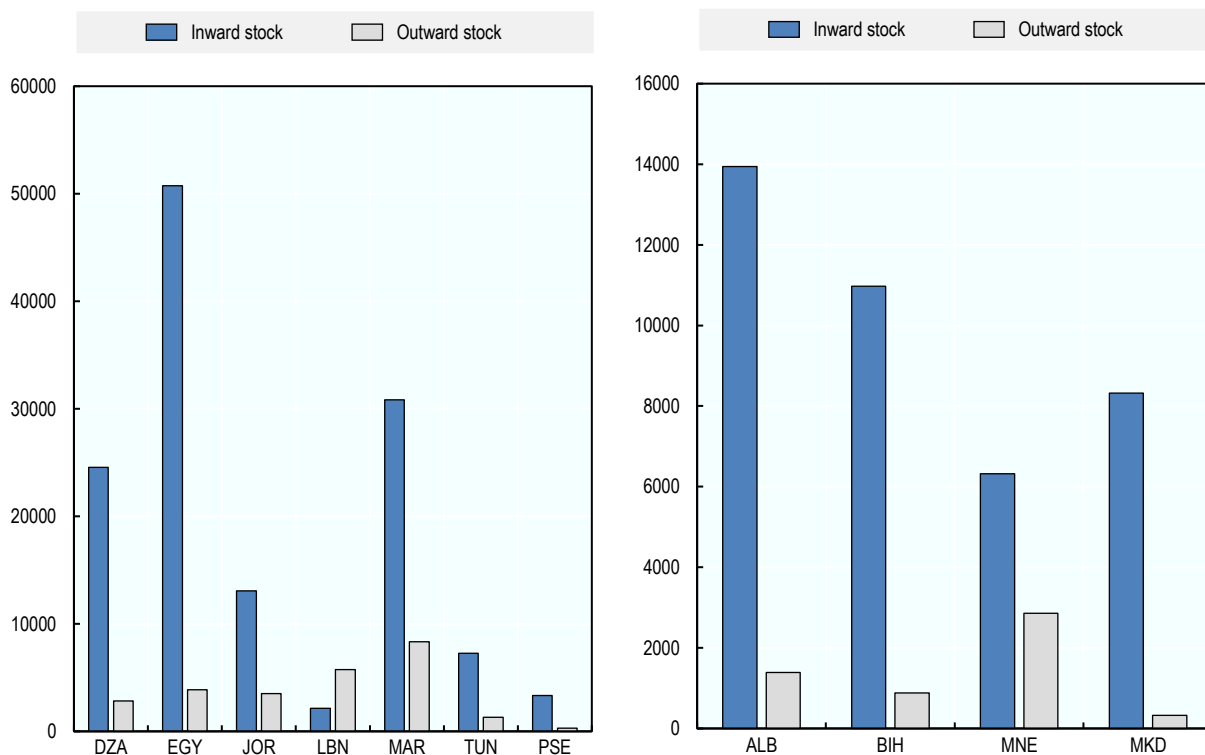
ملاحظة: تُعد مخزونات (أو مراكز) الاستثمار الأجنبي المباشر مقياساً لمستوى الاستثمار المباشر الإجمالي في لحظة زمنية محددة، عادةً في نهاية السنة أو الربع، وتعكس تراكم الاستثمار في الاقتصاد المبلغ عنه أو من خلاله. تُرتب الدول وفقاً لتناقص حصة موقف الاستثمار داخل الاتحاد من أجل المتوسط. المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مسح الاستثمار المباشر المنسق لصندوق النقد الدولي، <https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:DIP>، وبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 2.18. مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في دول الاتحاد من أجل المتوسط، 2023
 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مسح الاستثمار المباشر المنسق لصندوق النقد الدولي، <https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:DIP>، وبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 2.19. مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة في دول الاتحاد من أجل المتوسط حسب المنطقة الفرعية، 2023
 مليون دولار أمريكي

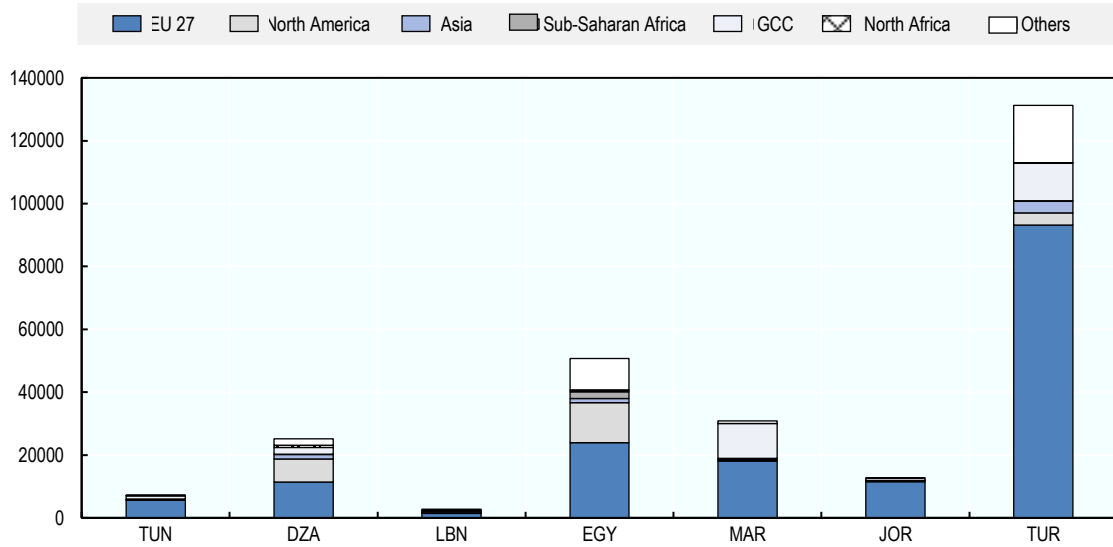


المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مسح الاستثمار المباشر المنسق لصندوق النقد الدولي.

<https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:DIP>.

الشكل 2.20. مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب المنطقة الشريكة، 2023

مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مسح الاستثمار المباشر المنسق لصندوق النقد الدولي.

<https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:DIP>

المربع 2.7. التعاون بين بلدان الجنوب: استثمارات مجلس التعاون الخليجي

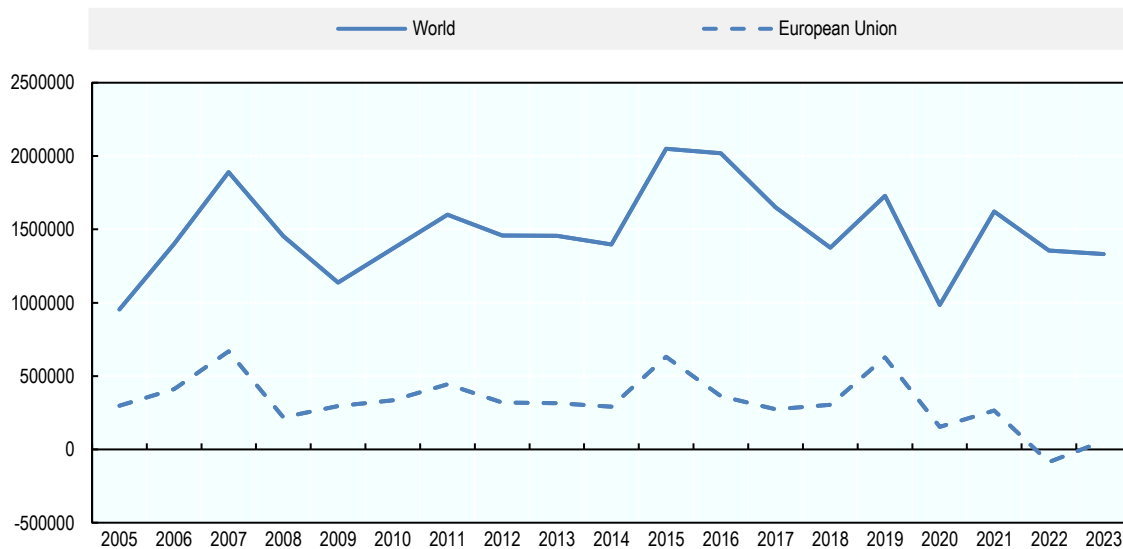
برزت بلدان مجلس التعاون الخليجي كمصادر رئيسية للاستثمار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فعلى سبيل المثال، كتّفت الشركات الخليجية أنشطتها الاستثمارية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، حيث أعلنت عن 73 مشروعاً جديداً في عام 2022 وحده، بقيمة إجمالية تتجاوز 53 مليار دولار أمريكي (FDI Intelligence/Financial Times, 2024^[41]).

ويظهر أثر هذه الاستثمارات بشكل واضح داخل المنطقة الفرعية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتأتي الإمارات العربية المتحدة في طليعة المستثمرين، إذ تمثل أكثر من نصف إجمالي الاستثمارات الجديدة الصادرة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقدين الماضيين، تليها البحرين، ثم السعودية وقطر (OECD, 2021^[38]). وتتركز استثمارات مجلس التعاون الخليجي في قطاعات العقارات والإنشاءات، حيث كانت شركات بلدان مجلس التعاون الخليجي مسؤولة عن 70% من جميع استثمارات العقارات والبناء على مدى العقدين الماضيين.

لكن خلال السنوات الأخيرة، بدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي تُعيد توجيه استثماراتها نحو التقنيات الناشئة المرتبطة بالتحول البيئي الأخضر، في إطار سعي استراتيجي لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على الهيدروكربونات. وتسهم هذه الاستثمارات في تعزيز التعاون الإقليمي، وتوليد مكاسب إضافية مثل نقل التكنولوجيا، وتحقيق التنمية المستدامة، وتنويع القاعدة الاقتصادية. على سبيل المثال، وقّعت شركة أكوا باور السعودية، في عام 2023، اتفاقية إطارية لتطوير مشروع للهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر. وتهدف هذه المبادرة، التي يتجاوز استثمارها 4 مليارات دولار أمريكي، إلى إنتاج 600 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً في المرحلة الأولى من المشروع. وبالمثل، تخطط شركة أبوظبي الوطنية للطاقة لتخصيص 1.6 مليار دولار أمريكي لمشاريع الطاقة المتجددة في المغرب. وفي موريتانيا، وقّعت شركة إنفينيتي باور الإماراتية مذكرة تفاهم لتطوير مشروع ضخّم للهيدروجين الأخضر بقيمة 34 مليار دولار أمريكي، وهو من بين أضخم المشاريع المدعومة من بلدان مجلس التعاون الخليجي. إلى جانب الطاقة، تتوسع الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، لا سيما في مجال مراكز البيانات. إذ وقّعت شركة "جلف داتا هب"، التي تتخذ من الإمارات مقراً لها، مذكرة تفاهم لإنشاء ثلاثة مجمعات لمراكز البيانات في مصر، مما يعكس الاهتمام المتزايد بالبنية التحتية الرقمية في المنطقة.

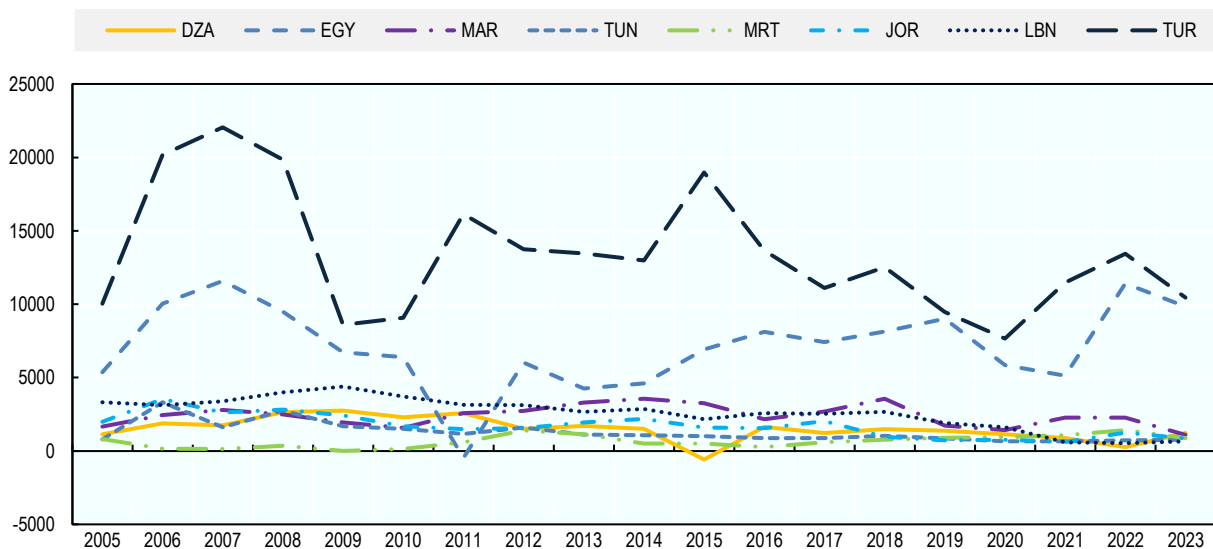
وتتمثل أحدث وأبرز الاستثمارات من بلدان مجلس التعاون الخليجي في إعلان الإمارات العربية المتحدة في عام 2024 عن تخصيص 35 مليار دولار أمريكي في إطار اتفاقية تاريخية مع مصر. وكجزء من هذا الاستثمار، حصلت الإمارات على حقوق تطوير شبه جزيرة رأس الحكمة، حيث تخطط لإنشاء مجمع سكني وسياحي واسع النطاق. وقد ساهم هذا الاستثمار بشكل كبير في تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات المصري على المدى القصير، في ظل ظروف اقتصادية كلية متأزمة. فمن خلال تعزيز احتياطات النقد الأجنبي، ساعدت هذه الأموال على إعادة بناء الهوامش الخارجية، وتسهيل تحرير سعر الصرف، ودفع الإصلاحات الأساسية ضمن إطار برنامج مصر المدعوم من صندوق النقد الدولي.

الشكل 2.21. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، للعالم ودول الاتحاد الأوروبي الـ
مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي.
<https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report>

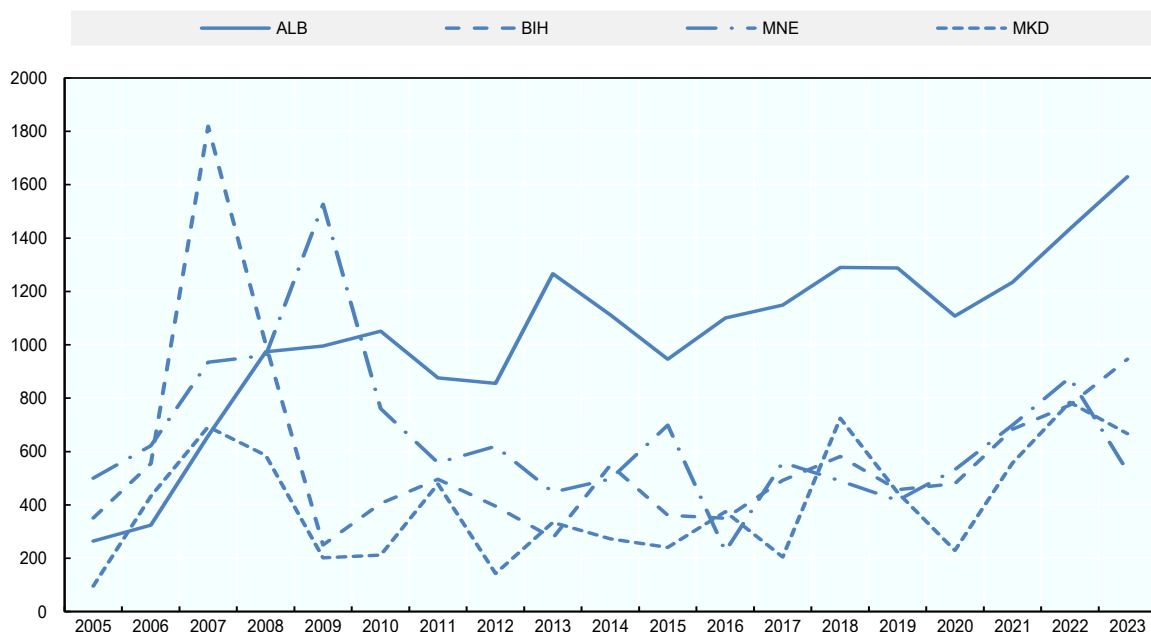
الشكل 2.22. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، 2005-2023
مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي.
<https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report>

الشكل 2.23. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البلقان الغربية، 2005-2023

مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي، <https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report>

الجدول 2.2. قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلنة حسب الوجهة، 2013-2023

مليون دولار أمريكي

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
262327	265275	227166	150811	178509	181885	132493	105112	95457	78392	99221	الاتحاد الأوروبي
1049	170	249	343	57	219	13	34	137	50	62	ألبانيا
1905	693	356	465	532	737	639	822	3089	976	827	البوسنة والهرسك
1702	140	103	581	572	2009	49	614	43	1136	852	الجبل الأسود
592	623	1025	137	287	917	135	339	354	852	591	مقدونيا الشمالية
662	1832	27964	1647	1066	6561	7133	1096	250	375	1987	إسرائيل
691	240	818	80	959	9270	1357	7353	779	1111	4173	الجزائر
41904		14190	2119	14229	13628	40317	41823			4978	مصر
	108072							16038	18000		
20362	15590	3797	2826	3352	5115	3931	6607	3970	5253	2588	المغرب
412	407	298	429	2645	615	744	340	309	2077	283	تونس
34000	55	379	7	158	-	37	21	-	1373	8	موريتانيا
11014	383	412	256	2122	291	599	2776	297	1532		الأردن
										11237	
16	12	0	27	287	121	70	39	35	1127	69	لبنان
13255	4233	4715	4754	3746	15984	9291	8401	5394	4314		تركيا
										15237	

المصدر: من إعداد المؤلفين، استناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي، <https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report>

المربع 2.8 . التكامل المالي من خلال الاستعانة بمصادر خارجية بحدود مجاورة ومعاهدات الاستثمار

دفعت جائحة كوفيد-19، إلى جانب تصاعد التوترات الجيوسياسية، إلى إعادة تقييم استراتيجي لسلاسل التوريد العالمية، حيث برزت استراتيجيتا "التوطين القريب" و"التوطين لدى الأصدقاء" كخيارين أساسيين لتعزيز المرونة وتقليل الاعتماد على الأسواق البعيدة. ويُنظر بشكل متزايد إلى التوطين القريب، أي إعادة توطين سلاسل التوريد بالقرب من الأسواق الرئيسية، والتوطين لدى الأصدقاء، الذي يركز على توطيد علاقات التجارة والاستثمار مع شركاء موثوقين، باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين القدرة على التنبؤ بتدفقات التجارة.

ويُشكل القرب الجغرافي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان غرب البلقان من الاتحاد الأوروبي فرصة مهمة للاستفادة من هذه التوجهات، خاصة في قطاعات كالصناعة واللوجستيات والطاقة. فيمكن لكل من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان أن تجني فوائد كبيرة من تعميق التكامل المالي لدعم أهداف التوطين القريب والتوطين لدى الأصدقاء. ونجحت اقتصادات غرب البلقان بشكل خاص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل مستمر، وذلك بفضل بيئة أعمال مواتية وجهودها في موازنة أطرها التنظيمية مع المعايير الدولية. ويُعزى استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عوامل مثل ترابط المنطقة الاستراتيجية، والحوافز الضريبية الجذابة، وانخفاض تكاليف العمالة نسبياً، مما جعل من غرب البلقان وجهة استثمارية متزايدة الجاذبية لشركات الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد أزمة كوفيد-19 (OECD, 2024^[13]).

ورغم ذلك، يتطلب الحفاظ على جاذبية الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال تحسينات في البنية التحتية، والحوكمة، والنظم التعليمية، إضافة إلى دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية. ويُعدّ تطوير مهارات القوى العاملة وتعزيز الابتكار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية من الخطوات الأساسية لإطلاق إمكانات الكاملة للمنطقة كوجهة للتوطين القريب.

ورغم التقدّم المُحرز في التعاون الاقتصادي الإقليمي، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بحماية الاستثمار، وتناسق الأنظمة التنظيمية، ومواءمة المعايير المالية بين البلدان. فهياكل الحوكمة المتشظية والأطر التنظيمية غير المتسقة لا تزال تُعيق التكامل المالي الفعال بين اقتصادات الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان.

وهنا تبرز أهمية معاهدات الاستثمار، ولا سيما تلك التي تتضمن أحكاماً قوية تتعلق بالتكامل المالي، في مواجهة هذه التحديات. وكانت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغرب البلقان نشطة في توقيع معاهدات استثمار ثنائية واتفاقيات تتضمن بنوداً استثمارية. وأبرمت هذه الدول مجتمعةً 383 معاهدة ثنائية واستثمارية سارية، بالإضافة إلى 96 اتفاقية أخرى موقعة لكنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ. غير أن العديد من هذه الاتفاقيات القائمة أصبحت متقادمة ولا تتناول بفعالية القضايا الحديثة المرتبطة بالتكامل المالي، وحماية الاستثمار، والمواءمة التنظيمية (UNCTAD Investment Policy Hub, 2025^[42]).

وشددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ضرورة تحديث معاهدات الاستثمار لتتضمن أحكاماً تتعلق بالخدمات المالية، وآليات فعالة لتسوية النزاعات، وتعزيز حماية المستثمرين، بهدف خلق بيئة استثمارية أكثر شفافية واستقراراً (OECD, 2021^[38]). ومن شأن تحديث هذه الأطر أن يُحسن بشكل كبير مناخ الاستثمار، ويُيسر تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، ويُعزز القدرة الاقتصادية على الصمود أمام الصدمات.

المؤشر F6. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر

لِمَ هذا المؤشر؟

تعتمد جاذبية أي اقتصاد للمستثمرين الأجانب على عدة عوامل، من أبرزها حجم السوق، وهيكلة الاقتصاد، والسياسات والمؤسسات التي تُسهم في خلق بيئة أعمال مناسبة وشفافة. وبالنسبة للمستثمرين الأجانب، يُعتبر الإطار التنظيمي الذي يحكم دخولهم إلى السوق وعملاتهم فيه أمراً بالغ الأهمية. إذ تفرض العديد من البلدان قيوداً قانونية أو تنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وغالباً ما يكون ذلك بهدف حماية صناعات محلية أو قطاعات معينة.

النتائج الأساسية

في المتوسط، تفرض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قيوداً أكبر على دخول المستثمرين الأجانب وأعمالهم، مقارنة بنظيراتها من اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 2.24). وتُظهر مؤشرات القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجود مستوى أعلى من الانفتاح في اقتصادات غرب البلقان والاتحاد الأوروبي مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- ويُعد المغرب استثناءً لافتاً في المنطقة، إذ حافظ على مستوى عالٍ من الانفتاح في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الخدمات المالية.
 - ولوحظ، منذ عام 2018، انخفاض واضح في قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان والجزائر، رغم أنّ البلدين ما يزالان يُظهران مستويات أعلى من القيود مقارنة بباقي اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط.
- وعموماً، يقترب أداء بلدان غرب البلقان من متوسط الاتحاد الأوروبي.

في القطاع المالي، لا تزال القيود المفروضة على الأنشطة المصرفية أعلى بشكل ملحوظ من تلك المفروضة على خدمات مالية أخرى، مثل التأمين أو تداول الأوراق المالية. ومن بين الاستثناءات البارزة نجد الأردن، الذي يملك أدنى مستوى للقيود في القطاع المالي مقارنة بنظرائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 2.25). ويُعزى ذلك إلى التطور المتقدم للقطاع المصرفي في الأردن، والذي يُعدّ من أكثر القطاعات المالية رسوخاً في المنطقة (OECD, 2021^[38]).

- ورغم أن البنوك تُمثل المصدر الأساسي للتمويل سواء للأفراد أو الشركات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنّ هذا القطاع لا يزال يتمتع بدرجة عالية من الحماية، مما يُقيّد الأنشطة العابرة للحدود ويحدّ من دخول البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية.
- ويمكن أن يُحقق فتح القطاع المصرفي أمام الاستثمارات الأجنبية العديد من الفوائد المحتملة. فوجود البنوك الأجنبية يُمكن أن يُحسن الوصول إلى رأس المال الأجنبي وأن يوفر مصادر تمويل جديدة. وفي أوقات عدم الاستقرار، قد تُسهم البنوك الأجنبية في الحد من هروب رؤوس الأموال عبر الحدود، من خلال توفير ملاذ آمن يتيح للمستثمرين نقل أموالهم من البنوك المحلية إلى فروع محلية لبنوك أجنبية. لكن تحقيق هذه الفوائد وتكامل البنوك الأجنبية بنجاح في الأسواق المحلية يتطلب وجود إطار قانوني قوي ومنظومة تشريعية حديثة.
- ويتطلّب ذلك أيضاً تحديث التشريعات ذات الصلة بمجالات الإفلاس، وإدارة المخاطر، والمحاسبة، ومتطلبات رأس المال، والإقراض. وبذلت العديد من البلدان جهوداً لتنفيذ المعايير الدولية في هذه المجالات، وإن كانت درجات الالتزام والتنفيذ تختلف من بلد لآخر.

وتشير القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر التي تمت دراستها بالأساس إلى الإجراءات التمييزية المنصوص عليها صراحة في القوانين أو اللوائح. مع ذلك، قد تكون هناك عوائق فعلية إضافية أمام الاستثمار الأجنبي. وتشمل هذه العوائق عوائق مؤسسية أو غير رسمية، مثل البيروقراطية المفرطة أو الفساد، وعدم اتساق تطبيق اللوائح، وتشوهات السوق الناجمة عن ملكية الدولة في القطاعات الاستراتيجية، والمعاملة التفضيلية لبعض الشركات، وضعف المنافسة، ونقص المهارات، وعدم كفاية البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحوكمة، وضعف التكامل الإقليمي.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت تجذب بشكل متزايد المستثمرين الأوروبيين، لا سيما في المملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عُمان. رغم ذلك، يواجه المستثمرون الأوروبيون عقبات مختلفة في المنطقة. وتشمل هذه العقبات هيمنة القطاع العام على أسواق الأعمال والعمالة، ومتطلبات الملكية، وطول وتعقيد وكلفة الإجراءات القانونية، وآليات فحص الاستثمار، وصعوبة مشاركة الشركات الأجنبية في مناقصات الشراء العمومي، فضلاً عن القيود المفروضة على الأسواق المالية، وصعوبات التوظيف المحلي. فعلى سبيل المثال، رغم تحسّن مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية منذ عام 2018، إلا أنّه بلغ 0.3 في عام 2023، وهو مستوى مشابه لما هو عليه في الجزائر والأردن، مقارنة بـ 0.1 في تركيا وإسرائيل، ومستويات شبه معدومة في الاتحاد الأوروبي.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تعزيز تنسيق الإصلاحات بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مواءمة التشريعات واللوائح المُطبّقة على المستثمرين الأجانب.
- إزالة العوائق الفعلية، سواء كانت مؤسسية أو غير رسمية، خاصة تلك المتعلقة بالبيروقراطية المفرطة، وضعف الحوكمة، وتشوهات السوق الناتجة عن ملكية الدولة في قطاعات استراتيجية، والمعاملة التفضيلية لبعض الشركات، ونقص المهارات.

التعريفات

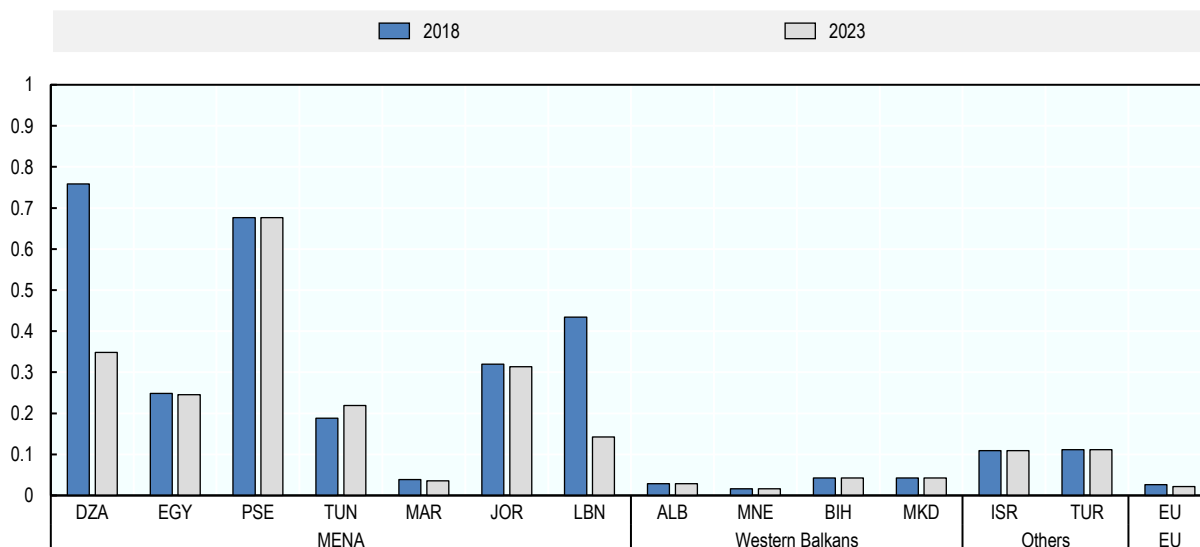
يُقيّم مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مدى انفتاح أو تقييد البلدان للاستثمار الأجنبي من خلال قياس الحواجز القانونية عبر أربعة أبعاد رئيسية: (1) قيود رأس المال الأجنبي، (2) متطلبات الفحص والموافقة المسبقة، (3) القيود المفروضة على الموظفين الأجانب الرئيسيين، و(4) القيود التشغيلية الأخرى على الشركات الأجنبية. يساعد هذا المؤشر في تفسير التفاوتات في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات. ويجب تفسيره على ضوء عوامل أخرى مثل تنفيذ لوائح الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود ملكية الدولة في القطاعات الرئيسية، وحجم السوق المحلية.

في القطاع المالي، يُقيّم المؤشر القيود المفروضة على أنشطة البنوك، والتأمين، والخدمات المالية الأخرى، بما في ذلك أسواق الأوراق المالية والسلع، والوساطة المالية، وخدمات الاستشارات الاستثمارية، وإدارة الصناديق والانتماء، والتأجير التمويلي، وأنشطة الانتماء، والتخصيم، ورأس المال الاستثماري.

Source: <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

الشكل 2.24. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر، 2023

المؤشر من 0 (دون قيود) إلى 1 (مغلق)



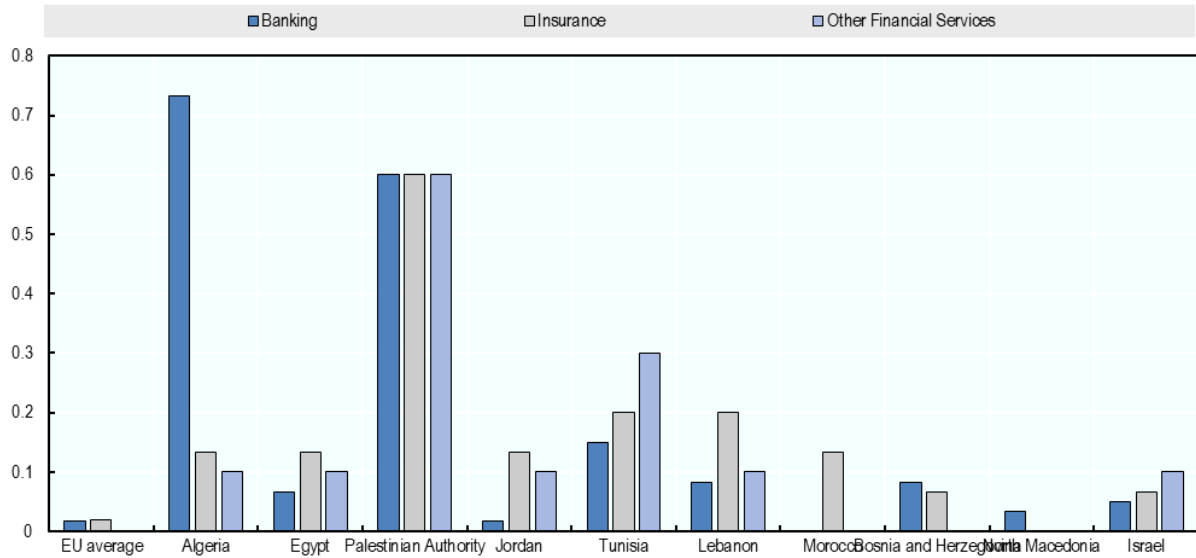
ملاحظة: بيانات قبرص وموريتانيا ومالطا غير متوفرة.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [FDI restrictiveness Index](https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html)

StatLink  <https://stat.link/n9h3z4>

الشكل 2.25. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي، 2023

المؤشر من 0 (دون قيود) إلى 1 (مغلق)

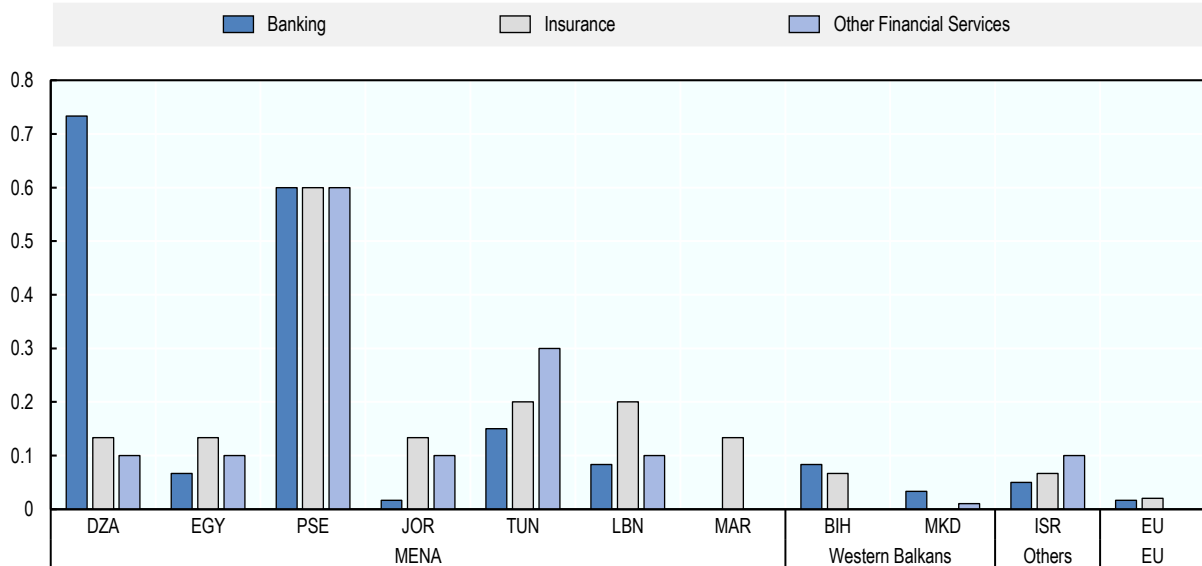


ملاحظة: بيانات قبرص وموريتانيا ومالطا غير متوفرة. بالنسبة للجبل الأسود وألبانيا وتركيا، القيمة هي 0. تشمل الخدمات المالية الأخرى البورصات وتداول السلع والأوراق المالية، الوساطة في الأوراق المالية والسلع، خدمات الاستشارات الاستثمارية والأنشطة ذات الصلة؛ الصناديق والتمويل وإدارة الصناديق؛ التأجير المالي، الأنشطة الائتمانية الأخرى، التمويل بالعقود، ورأس المال المخاطر.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [FDI restrictiveness Index](https://stat.link/2a174q)StatLink <https://stat.link/2a174q>

الشكل 2.26. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأصول المالية، 2023

المؤشر من 0 (دون قيود) إلى 1 (مغلق)



ملاحظة: بيانات قبرص وموريتانيا ومالطا غير متوفرة. بالنسبة للاتحاد الأوروبي والمغرب والجبل الأسود، القيمة هي صفر.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [FDI restrictiveness Index](https://stat.link/39n2cr)StatLink <https://stat.link/39n2cr>

المؤشر F7. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجور

لِمَ هذا المؤشر؟

يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير بالغ على المساواة بين الجنسين في الدول المضيفة، من خلال دعم تنمية القطاعات التي تشهد مشاركة نسائية أعلى، خاصة في قطاع الخدمات (مثل الخدمات المهنية، والفندقة والمطاعم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وقد تُسهم أنشطة الشركات الأجنبية التابعة للمؤسسات متعددة الجنسيات في إدخال ممارسات جيدة تؤثر على أنماط التوظيف وظروف العمل بالنسبة للنساء المحليات. وإلى جانب التوظيف المباشر، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر بشكل غير مباشر على نتائج المساواة بين الجنسين في الشركات المحلية عبر الروابط التجارية، والمنافسة، وتقلّب اليد العاملة.

النتائج الأساسية

يكشف تحليل بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن تركز تلك الاستثمارات في قطاعات تتميز بانخفاض معدلات توظيف النساء واتساع فجوة الأجور بين الجنسين (الشكل 2.28).

- إذ يتجه جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة الفرعية نحو قطاعات البناء، والتعدين، والطاقة، والتصنيع (OECD, 2021^[38]). في المقابل، يتم توجيه نسب أقل من هذه الاستثمارات إلى قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى التي تملك تمثيلاً نسائياً أعلى.

- كما تُشير البيانات من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أنّ فجوة الأجور بين الجنسين تكون، في المتوسط، أوسع في قطاعات التصنيع والخدمات، لكنها أضيق في قطاعات مثل البناء والتعدين والطاقة، وهي قطاعات توظف عدداً أقل من النساء لكن بنسبة أعلى في الوظائف التي تتطلب مهارات (Montinari, 2023^[43]).

في استعراضها لجودة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن لعام 2022، أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن حوالي 70% من تدفقات الاستثمارات التأسيسية خلال العامين الماضيين توجّهت إلى قطاع الطاقة، أي النفط والغاز، والخدمات العقارية، وهما قطاعان يهيمن عليهما الذكور. كما ذهب نحو 20% من تلك الاستثمارات التأسيسية إلى قطاع التصنيع، بينما تم توجيه حوالي 10% فقط إلى خدمات السوق مثل التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والسياحة (OECD, 2022^[40]).

- ويميل الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في قطاع التصنيع إلى التركيز في الصناعات التي تضم نسبة عالية نسبياً من العاملات، وخاصة في قطاع الملابس والمنسوجات. ويكون هذا النمط شائعاً في عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم صناعات غذائية ونسجية قوية، مثل تونس ومصر. بوجه عام، توجد علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في قطاع التصنيع وبين معدلات توظيف النساء في البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة. وتوظّف هذه الصناعات عادة عمالة منخفضة التكلفة، بما يشمل أعداداً كبيرة من النساء (IMF, 2018^[44]).

- ففي الأردن، تتركّز الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصنيع كذلك في صناعات تشهد نسباً أعلى من الشركات التي تدبرها أو تملكها نساء. وهذه هي نفس الصناعات التي توظف نسباً مرتفعة من النساء، وتشمل صناعات الأغذية والملابس، والنسيج. ويشير ذلك إلى أن هذه الصناعات التي تعتمد بكثافة على الاستثمار الأجنبي تخلق فرص عمل للنساء، ليس فقط في الوظائف ذات المهارات المتدنية كأعمال التجميع، بل أيضاً في وظائف تتطلب مهارات أعلى، مثل الوظائف الإدارية.

وتكشف الدراسة أن المستثمرين الأجانب في الأردن يتفوقون على نظرائهم المحليين في عدة مؤشرات أداء، ولكن ليس بالضرورة في مجال المساواة بين الجنسين. ورغم أن الشركات الأجنبية تميل إلى توظيف نسبة أكبر من النساء، إلا أن احتمالية شغل النساء لمناصب إدارية غالياً أو امتلاك حصص رئيسية في تلك الشركات أقل مقارنة بالشركات المحلية. وأظهرت كلّ من مصر وتونس نتائج مماثلة (OECD, 2022^[40]).

وتشير دراسة موازية حول تونس إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستهدف قطاعات ذات معدلات توظيف نسائية مرتفعة نسبياً، مثل قطاعي النسيج والكهرباء/الإلكترونيات.

- ويُعدّ توظيف النساء في قطاع التصنيع في تونس مرتفعاً نسبياً مقارنة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل أعلى في الشركات الأجنبية، رغم أنّ معظم النساء يعملن في وظائف منخفضة المهارة.

- في الشركات المملوكة لأجانب، تشكل النساء 58% من القوى العاملة، مقارنة بـ 37% في الشركات المحلية (OECD, 2024^[45]).

وتشير هذه المعطيات إلى إمكانية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، إلا أن اسهامه يبقى محدوداً. فهو عامل واحد من بين عدة عوامل تؤثر على توظيف النساء وعلى فجوة الأجور بين الجنسين. كما تعتمد فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجور على وجود سياسات وطنية تدعم المساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة، لا سيما في السياقات التي تكون فيها مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضة.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- إدماج أحكام تتعلق بالمساواة بين الجنسين في تشريعات الاستثمار بهدف تحقيق توازن أفضل بين حقوق المستثمرين والتزاماتهم. تساعد هذه المقاربة في مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية للسلوك التجاري المسؤول، كما هو موضح في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (OECD, 2023^[46]).
- النظر في تطبيق سياسات مثل لوائح العمل المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وحماية العمالة، والضمان الاجتماعي، ودعم الأمومة ورعاية الأطفال، والتحرش الجنسي، وترتيبات العمل المرنة، لأنها تؤثر أيضاً على جودة الوظائف التي يوفرها ويدعمها الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعزيز السياسات الرامية إلى زيادة فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لتنمية قوة عاملة نسائية فاعلة ومتعلمة تعليماً جيداً.

لقراءة المزيد

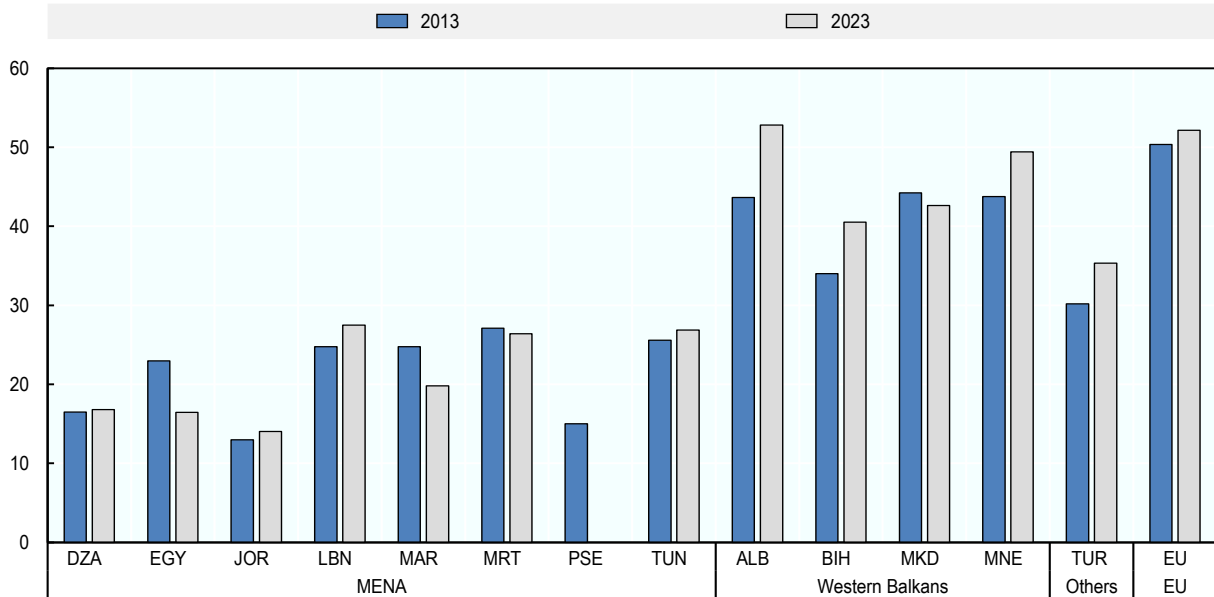
Montinari, L., 2023, 'Harnessing Foreign Direct Investment for Gender Equality', in Joining Forces for Gender Equality: What is holding us back?, OECD, Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/67d48024-en>.

OECD (2022), *FDI Qualities Review of Jordan: Strengthening Sustainable Investment*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/736c77d2-en>.

Ouedraogo et al. (2018), *Foreign Direct Investment and Women Empowerment: New Evidence on Developing Countries*, International Monetary Fund, International Monetary Fund, <https://doi.org/10.5089/9781484339732.001>.

الشكل 2.27. مشاركة الإناث في القوى العاملة في بعض دول الاتحاد من أجل المتوسط

كنسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة

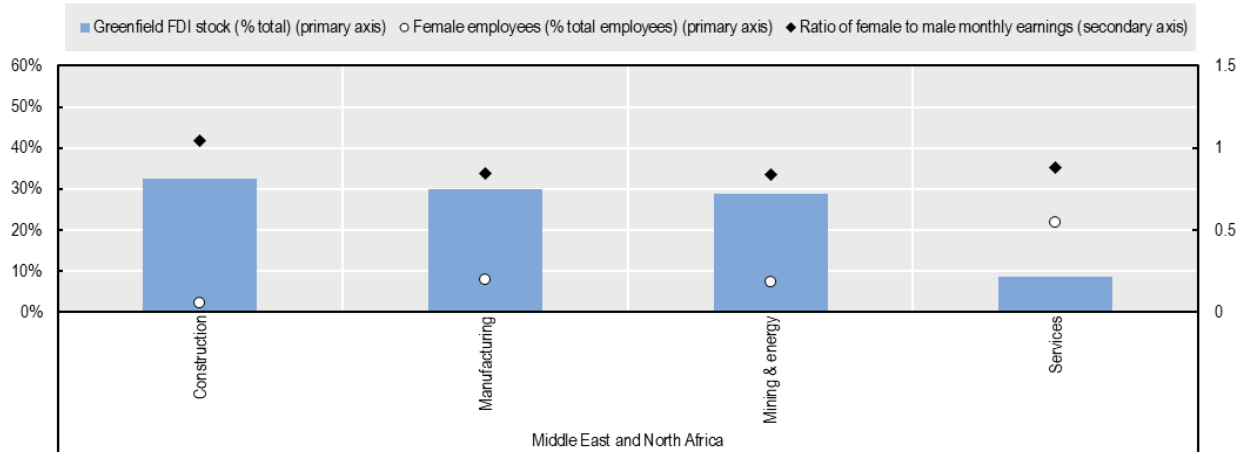


المصدر: البنك الدولي

<https://genderdata.worldbank.org/en/indicator/sl-tlf-acti-zs>

الشكل 2.28. الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد (Greenfield) ونسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور

كنسبة مئوية للعاملات



المصدر: إعداد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استناداً إلى قاعدة بيانات تتبع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد (2022) <https://www.fdimarkets.com>، وإحصاءات العمل من ILOSTAT Labour statistics (2022), <https://ilostat.ilo.org/data>

- AUC/OECD (2023), *Africa's Development Dynamics 2023: Investing in Sustainable Development*, AUC, Addis Ababa/OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/3269532b-en>. [39]
- AUC/OECD (2021), *Africa's Development Dynamics 2021: Digital Transformation for Quality Jobs*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/0a5c9314-en>. [36]
- Ayadi, R. (2015), "Financial development, bank efficiency, and economic growth across the Mediterranean", *Springer, Cham*. [17]
- Bank Al-Maghrib (2023), *Annual Report 2023*. [23]
- Bettin, G. and A. Zazzaro (2018), "The Impact of Natural Disasters on Remittances to Low- and Middle-Income Countries", *The Journal of Development Studies*, Vol. Vol. 54, pp. 481-500. [33]
- Central Bank of Egypt (2023), *Financial Stability Report 2022*. [20]
- Cherif, M. and C. Dreger (2016), "Institutional determinants of financial development in MENA countries", *Review of Development Economics*. [29]
- Deghi, A. et al. (2022), "The Sovereign-Bank Nexus in Emerging Markets in the Wake of the COVID-19 Pandemic", *IMF*. [15]
- Draghi, M. (2024), *The future of European competitiveness*, European Commission. [4]
- EBRD (2023), *Morocco diagnostic*. [21]
- FDI Intelligence/Financial Times (2024), *FDI into Africa from GCC hits new heights*. [41]
- ICMD (2021), *Reducing remittance costs: consolidating trends and harnessing gains*. [35]
- IMF (2024), *Country Report - Morocco*. [22]
- IMF (2024), *Financial Stability in a Higher-for-Longer Interest Rate Environment. The Case of the Middle East and North Africa*. [14]
- IMF (2023), *Jordan: Financial Sector Assessment Program-Financial System Stability Assessment*. [25]
- IMF (2023), *Jordan: Financial System Stability Assessment - 2023*, <https://coilink.org/20.500.12592/bhphntn>. [24]
- IMF (2018), *Foreign Direct Investment and Women Empowerment: New Evidence on Developing Countries*. [44]
- Islamic Financial Services Board (2024), *Islamic financial services industry stability report*. [12]
- Kalantaryan, S. and S. McMahon (2021), "Remittances in North Africa: sources, scale and significance", *Publications Office of the European Union*. [34]
- Lane, P. (2024), *Euro area international financial flows: analytical insights and measurement challenges*. [27]
- Montinari, L. (2023), "Harnessing foreign direct investment for gender equality", *OECD Publishing*, Vol. Joining Forces for Gender Equality: What is Holding us Back?. [43]
- Neaime, S. (2016), "Financial crises and contagion vulnerability of MENA stock markets.", *Emerging Markets Review* 27, pp. 14-35. [28]
- OECD (2024), *FDI Qualities Review of Tunisia: Boosting Productivity and Creating Better Jobs*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/d8a28bca-en>. [45]
- OECD (2024), *Global Debt Report 2024: Bond Markets in a High-Debt Environment*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/91844ea2-en>. [11]

- OECD (2024), *Improving Egypt's business climate to revive private sector growth*. [10]
- OECD (2024), *OECD Code of Liberalisation of Capital Movements*. [2]
- OECD (2024), *OECD Economic Surveys: Egypt 2024*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/af900de2-en>. [6]
- OECD (2024), *OECD Economic Surveys: Morocco 2024: Economic Assessment*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/80777ea7-en>. [19]
- OECD (2024), *OECD Investment Policy Reviews: Morocco 2024 (Abridged version)*, OECD Investment Policy Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/bc0c1f25-en>. [9]
- OECD (2024), *Western Balkans Competitiveness Outlook 2024: Regional Profile*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/170b0e53-en>. [13]
- OECD (2023), *OECD Guidelines for Multinational Enterprises on Responsible Business Conduct*. [46]
- OECD (2022), *FDI Qualities Review of Jordan: Strengthening Sustainable Investment*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/736c77d2-en>. [40]
- OECD (2021), *Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>. [38]
- OECD (2021), *Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/325884b3-en>. [8]
- OECD (2015), *Policy Framework for Investment, 2015 Edition*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264208667-en>. [3]
- Senbet, R. (2020), "Transforming Finance in the Middle East", Vol. Policy Research Working Paper. [5]
- Shetta, S. and K. Ahmed (2016), "Does the budget deficit crowd-out private credit from the banking sector? The case of Egypt", *Topics in Middle Eastern and North African Economies* 16. [18]
- UNCTAD (2024), *World investment report*. [37]
- UNCTAD Investment Policy Hub (2025), . [42]
- World Bank (2024), "Governance of State-Owned Enterprises in the Mena Region : Synthesis and Cross-cutting Findings of SOE Governance Reviews of Six Countries". [7]
- World Bank (2024), *Migration and Development Brief 40*. [30]
- World Bank (2024), "Sovereign-Bank Nexus Risks Need to Be Addressed", Vol. Chapter 2 in Finance and Prosperity 2024. [16]
- World Bank (2023), *Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization*. [1]
- World Bank (2023), *Migration and Development Brief 39*. [31]
- World Bank (2021), *Recovery COVID-19 Crisis Through a Migration Lens, Migration and Development Brief 35*. [32]
- World Bank (2017), *Global Value Chain Development Report 2017: Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development*. [26]

3 البنية التحتية

ويتكوّن هذا الفصل من قسمين. يقدّم الجزء الأول تحليلاً عاماً للتقدّم المُحرز في مسار ترابط البنية التحتية منذ التقرير المرحلي لعام 2021، ويعرض التوصيات السياسية ذات الصلة. في حين يستعرض الجزء الثاني المؤشرات التي تدعم التحليل والتوصيات :

- المؤشر 11. المشاريع العابرة للحدود في مجال النقل
- المؤشر 12. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل
- المؤشر 13. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
- المؤشر 14. مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة
- المؤشر 15. زمن مكوث الواردات والصادرات
- المؤشر 16. المشاريع العابرة للحدود في مجال الطاقة
- المؤشر 17. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء
- المؤشر 18. تدفقات تجارة الكهرباء
- المؤشر 19. توليد الكهرباء
- المؤشر 110. الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المركبة
- المؤشر 111. الاشتراكات في النطاق العريض الثابت
- المؤشر 112. اشتراكات النطاق العريض المتنقل

دور تكامل البنية التحتية

تُعدّ شبكات البنية التحتية المتطورة والمتراصة من العناصر الأساسية المُمكنة للتكامل الإقليمي. فيمكن للبلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، من خلال تحسين الروابط في مجالات النقل وشبكات الطاقة والترابط الرقمي، خفض تكاليف المعاملات، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، وتيسير تنقل الأفراد وتبادل المعرفة، وفي نهاية المطاف إرساء روابط اقتصادية أكثر متانة تسهم في النمو الشامل والتنمية الاقتصادية.

ورسّخ الإعلان الوزاري حول الطاقة لعام 2021 والإعلان الوزاري حول النقل لعام 2023 في إطار الاتحاد من أجل المتوسط التزامات بتطوير بنية تحتية للطاقة والنقل تنسجم بالاستدامة والقدرة على الصمود والشمول، مع الإقرار بمزايا تكامل البنية التحتية لأفاق المنطقة. ويؤكد كلا الإعلانين على أهمية اعتماد مقاربة إقليمية لتنمية البنية التحتية، مع إبراز الدور المحوري للتعاون الإقليمي ومشاركة مختلف الأطراف المعنية في تحسين الترابط. كما يعكس هذان الإعلانان إدراكاً متنامياً للحاجة إلى ترابط في البنية التحتية يكون نظيفاً، ميسور الكلفة وآمناً، بما يتماشى مع اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لاسيما الهدف السابع المتعلق بضمان الوصول إلى الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة.

رصد تكامل البنية التحتية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. يتناول هذا الفصل ثلاثة أنواع من البنى التحتية: النقل، مع التركيز على النقل البري للبضائع؛ والطاقة؛ وشبكات الاتصال. كما يستعرض المسائل التنظيمية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية وأداء الشبكات. تُستخدم المؤشرات المختارة لرصد التقدم في تطوير البنية التحتية للنقل ((I5-I1)، وبنية الطاقة التحتية ((I10-I6)، والبنية التحتية الرقمية ((I12-I11) في الاتحاد من أجل المتوسط، بهدف تحديد أولويات السياسات لتحسين الترابط في المنطقة.

ما رصدناه منذ تقرير عام 2021

بشكل عام، أظهر التحليل تحقق تحسينات منذ التقرير المرحلي لعام 2021، مع استمرار وجود تفاوتات في تطوير البنية التحتية والوصول إليها في مختلف أنحاء منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. إذ تباطأ تطوير بنية تحتية جديدة في مجالي النقل والطاقة لدى بلدان جنوب المتوسط، مع بعض الاستثناءات، رغم الإمكانات الكبيرة في قطاع الطاقة. كما تقدّمت البنية التحتية الرقمية، غير أنّ إدخال خدمات النطاق العريض ظل أبطأ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية.

تكامل البنية التحتية يظهر تحسناً مطرداً، لكن الترابط ما زال مجزأً

يبقى النقل البحري القناة الرئيسية للتجارة عبر المنطقة. ورغم وجود العديد من الموانئ الكبرى في شمال المتوسط، إلا أنّ موانئ المغرب ومصر أصبحت بدورها مراكز محورية، وتوجد فرص لتطوير بنية تحتية جديدة للموانئ في جنوب المتوسط وشرقه. وتضخّ عدة بلدان استثمارات كبيرة لتعزيز بنيتها التحتية في مجال الموانئ. فيرمي المغرب إلى توسيع بنيته المينائية للاستفادة من موقعه الجغرافي الاستراتيجي كمركز لوجستي وبحري رئيسي في إفريقيا والمتوسط (الاستراتيجية الوطنية للموانئ 2030)؛ في حين ربطت مصر بالفعل خططها للتنمية الصناعية والتحول الطاقوي بتحسين قناة السويس والبنية التحتية المينائية المصاحبة لها. ويُعدّ تطوير شبكة سكك حديدية فائقة السرعة مرتبطة بالموانئ الرئيسية أولوية في كلا البلدين، وكذلك في الأردن. أما الجزائر فقد وضعت خطة طموحة لتحسين البنية التحتية للموانئ والاستثمار في السكك الحديدية فائقة السرعة.

فلا يزال النقل السطحي للبضائع في الاتحاد من أجل المتوسط يعتمد بشكل كبير على شبكة الطرق البرية. وهو ما يبرز الحاجة إلى شبكات متنوعة متعددة الوسائط بمقدورها دمج السكك الحديدية والمسارات البحرية وتعزيز الكفاءة والجودة الاقتصادية، وبالتالي تحسين المسارات وتقليص أزمان العبور. كما تعزّز الشبكات متعددة الوسائط الاستدامة والموثوقية، إذ تسهم في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبناء القدرة على الصمود في سلاسل الإمداد. بشكل عام، تتمثل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط 13.4% من الانبعاثات العالمية لقطاع النقل، وهو ما يعكس زيادة بنسبة 40% منذ عام 1990 ويؤكد الحاجة الملحة للتعاون قصد تسريع جهود إزالة الكربون في قطاع النقل.

ويُعتبر نشر بنية تحتية لشبكات النطاق العريض ضرورياً لدعم حالات الاستخدام المتنوعة وتوفير خدمات اتصالات عالية الجودة. ويُعدّ تطوير شبكات جديدة للنطاق العريض الثابت والمتنقل مهماً من أجل رقمنة قطاعي النقل والطاقة، بما يعزز الكفاءة ويخفض التكاليف.

ويؤكد التحليل وجود حاجة، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان البلقان الغربية، لتحسين الأداء العام لأنظمة الخدمات اللوجستية، حيث تُعتبر الكفاءة اللوجستية (مثل تعددية وسائل النقل وأتمتة الإجراءات الجمركية) ضرورية لتيسير التجارة وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الساعية إلى دخول الأسواق الإقليمية والعالمية.

التحول الأخضر يواجه تحديات

يمثل التحول الأخضر فرصة مغرية لتعميق التكامل الاقتصادي عبر منطقة المتوسط، من خلال ربط وفرة الإمكانات في مجال الطاقات المتجددة في جنوب المتوسط بأهداف تنويع مصادر الطاقة وتعزيز أمن الطاقة في بلدان شمال المتوسط. وسرّعت الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في مجال التحول الأخضر وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة والبنية التحتية، بما يشمل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر.

وتُعدّ مبادرات كبرى مثل مشروع الربط الكهربائي (Elmed) بين تونس وإيطاليا ومشروع GREGY بين مصر واليونان محطات مهمة في تسريع

التعاون المتوسطي الشامل حول الطاقة الخضراء. وتشير هذه المشاريع إلى الدور الذي تضطلع به بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في استيراد 10 ملايين طن من الهيدروجين المتجدد سنوياً بحلول عام 2030. ويُبرز الهدف الأشمل للاتحاد الأوروبي والمتمثل في بلوغ الحياد المناخي بحلول عام 2050، والذي تدعمه استراتيجية المواد الخام الحرجة، أهمية بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الأقاليم المجاورة.

في الوقت نفسه، يتعايش الدفع نحو أسواق طاقة عابرة للحدود مع الحاجة الملحة لإصلاحات هيكلية داخل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأفضت أنظمة دعم الطاقة طويلة الأمد إلى أنماط استهلاك غير فعالة، وأضعفت الصلابة المالية، وأخرت الانتقال نحو أنظمة طاقة مستدامة، وذلك في سياق يُتَوَقَّع أن يرتفع فيه الطلب المحلي على الطاقة بفعل النمو الديمغرافي والاقتصادي والتصنيع وتغيّر المناخ. وسيكون تحسين كفاءة الطاقة وإصلاح أطر التسعير أمراً حاسماً لدعم انتقال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الطاقة الخضراء وتعزيز إمكاناتها لإزالة الكربون من استهلاكها المحلي للطاقة (وربما التحوّل إلى مصدر صافٍ للطاقة المتجددة على المدى الطويل).

الإصلاحات لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر أحرزت تقدماً لكن التحديات مستمرة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لا تزال فجوة الاستثمار في البنية التحتية كبيرة، لا سيما في بلدان جنوب المتوسط والبلقان الغربية، حيث يظل تمويل تطوير البنية التحتية دون المطلوب ومتركزاً في عدد محدود من المجالات الأساسية.

ونفذت كل من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية إصلاحات تشريعية لتحسين مناخ الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب. مع ذلك، لا تزال بلدان شمال إفريقيا تفرض لوائح صارمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل. علاوة على ذلك، تمّ تحديد الحواجز المؤسسية أو غير الرسمية أمام الاستثمار، والتنفيذ غير المتسق للقواعد التشريعية، والتشوهات الناتجة عن الملكية العامة في القطاعات الرئيسية (والمعاملة التنظيمية الخاصة التي تحصل عليها بعض الشركات) كمصادر للتمييز التي تمتدّ عبر بعض القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (OECD, 2021^[1]).

وأحرزت بلدان البلقان الغربية تقدماً ملموساً في تهيئة مناخ أعمال أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقليص قيود الاستثمار ومواءمة الأطر التنظيمية بشكل أوثق مع معايير الاتحاد الأوروبي. ويمكن للمنطقة أن تستفيد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة البنية التحتية (OECD, 2024^[2]). ويُعدّ التعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي محورياً، من خلال مبادرات مثل الخطة الاقتصادية والاستثمارية للبلقان الغربية للفترة 2021-2027، والتي ترمي إلى تعبئة 9 مليارات يورو لتسريع التحول الأخضر والرقمي وتعزيز التكامل الإقليمي.

لمحة عن الترابط دون الإقليمي

تُظهر دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين مستويات عالية من الترابط عبر البنى التحتية للنقل والطاقة والاتصالات، بدعم من مبادرات مثل شبكة النقل عبر أوروبا واستثمارات كبيرة في المواصلات الطاقية العابرة للحدود. وأبرزت الحرب في أوكرانيا، من خلال تعطيل سلاسل إمداد الطاقة، حاجة الاتحاد الأوروبي إلى مصادر طاقة أكثر تنوعاً. وفي هذا السياق، ساعد الإطار القوي للاتحاد الأوروبي في مجال تيسير التجارة، والرقمنة، والبنية التحتية متعددة الوسائط على الحفاظ على القدرة على الصمود.

وتشهد بنية النقل التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقدماً، حيث حقق كل من المغرب ومصر إنجازات كبيرة. وتسهم مشاريع رائدة مثل الطريق السريع العابر للمغرب العربي وتوسيع الشبكات البحرية والحديدية في تحسين الترابط الإقليمي. ومكنت نظم الاستثمار المنفتحة نسبياً كلا البلدين من التمرکز كمراكز ناشئة للخدمات اللوجستية والطاقة الخضراء. ومن اللافت أنّ الهيدروجين الأخضر يكتسب أهمية استراتيجية متزايدة، مع توجيه الاستثمارات نحو منطقة قناة السويس لإنتاج الوقود الأخضر، والشراكة بين ميناء طنجة المتوسط وميناء هامبورغ لتيسير صادرات الهيدروجين (OECD, 2024^[3]). ويظل تجميع إنتاج الطاقة المتجددة، وإنتاج الهيدروجين، والبنية التحتية للنقل أمراً أساسياً (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022^[4]) لتقليل التكاليف.

ويمكن لمشاريع البنية التحتية الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تدعم فرص العمل، وتطوير المهارات، ونقل التكنولوجيا، رغم أنّ موثوقية إمدادات الكهرباء لا تزال تمثل قيداً في أجزاء من المنطقة. كما لا يزال الوصول إلى النطاق العريض محدوداً. ومع أنّ كابل ميدوسا البحري سيحسن الترابط، إلا أنّ هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في الشبكات الثابتة والمتنقلة عالية الجودة.

وتشهد شبكات النقل والطاقة في البلقان الغربية توسعاً، مع اندماج متزايد مع الاتحاد الأوروبي، وروابط رئيسية للسكك الحديدية والطاقة مع البلدان المجاورة. ولا تزال فجوات البنية التحتية قائمة في قطاع النقل رغم أن مستوى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر منخفض بالفعل، ما يزيد من تكاليف الأعمال ويقلل من كفاءة التجارة. ورغم أنّ الدعم المالي من مؤسسات الاتحاد الأوروبي يظل حيوياً، إلا أنّ هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتبسيط الأعباء التنظيمية وتحسين تنفيذ المشاريع (OECD, 2025^[4]). وتُظهر البنية التحتية للطاقة في المنطقة عوائق تنظيمية مرتفعة واعتماداً على الطاقة القائمة على الفحم. وتُحرز المبادرات المدرجة تحت الأجندة الخضراء لمنطقة البلقان الغربية تقدماً في مجال إزالة الكربون والاستثمارات في الطاقة الخضراء (المربع 3.8 المربع). وتحسنت البنية التحتية الرقمية بفضل زيادة الاستثمارات، إلا أنّ ارتفاع تكاليف النطاق العريض ما زال يحد من الإقبال عليها، خصوصاً في المناطق الريفية.

وتلعب تركيا دوراً محورياً في الترابط الإقليمي، مدعومة بأنظمة نقل متعددة الوسائط متقدمة تربط أوروبا بآسيا. وفي قطاع الطاقة، تُعدّ تركيا مركزاً أساسياً من خلال مشاريع بنية تحتية كبرى تربط شبكات الكهرباء الإقليمية. ويُعتبر مستوى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي النقل والطاقة

منخفض نسبياً، رغم استمرار التحديات في توسيع البنية التحتية الرقمية. وتتواصل الجهود لتحسين النطاق العريض المتنقل وتعزيز موصلات الطاقة، ما يعزز من مكانة تركيا في الاتحاد من أجل المتوسط. كما نجحت البلاد في الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أخيراً، ورغم أنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي ليست أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أنها تبرز، في المنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كمراكز رئيسية للخدمات اللوجستية نتيجة لتغير أنماط التجارة العالمية وتحولات الطلب على الطاقة، لا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومع تزايد حركة التجارة شرقاً على طول طريق الحرير الجديد، تستفيد منطقة الخليج من موقعها الجغرافي ورأسمالها للاستثمار في البنية التحتية عبر الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، ما يعكس اهتماماً استراتيجياً بتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط. وتُظهر منطقة مجلس التعاون الخليجي قدرات متزايدة القوة في مجالات الخدمات اللوجستية والتجارة والاستثمار، مع نتائج تفوق متوسط الاتحاد من أجل المتوسط والبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في العديد من مؤشرات البنية التحتية التي تم تحليلها في هذا التقرير.

عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

تتطلب المشاريع الإقليمية والثنائية في مجال البنية التحتية مشاركة عدة أطراف معنية، وغالباً ما تكون حساسة لمسائل السياسات الداخلية والخارجية. كما تتسم مشاريع البنية التحتية بخصائص قوية من حيث المنفعة العامة، وتتطلب تعبئة واسعة لرؤوس الأموال، حيث يكون توزيع التكاليف والفوائد عبر الحدود أكثر تعقيداً. وقد تؤدي محدودية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الطاقة والنقل، إلى جانب الحضور القوي للدولة في بعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إلى إزاحة تمويل القطاع الخاص.

وينبغي أن تهدف الإصلاحات في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط إلى معالجة الفجوات في البنية التحتية المادية (مثل الموانئ والسكك الحديدية) والبنية التحتية غير المادية (مثل الأطر التنظيمية).

الانخراط في منصات التعاون الإقليمي

يتعين على الحكومات أن تتخاطب أكثر في منصات التعاون الإقليمية لتعزيز الثقة والتنسيق والتعاون، وكذلك لضمان الاتساق في السياسات الخاصة بجهود الترابط في المنطقة، بغية مواءمة المعايير والتخطيط عبر الحدود وتعزيز استمرارية شبكات البنية التحتية وسلاسل الإمداد من خلال أطر تعاونية.

وتلعب المنصات متعددة الأطراف الرسمية للاتحاد من أجل المتوسط (مثل المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن ترابط النقل والمنصة الإقليمية بشأن الطاقة) دوراً رئيسياً في تيسير الحوار والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، وهو دور يزداد أهمية في السياق الجيوسياسي الحالي الذي يتسم بصراعات مستمرة.

ويمكن أن تكون منصات مثل مجموعة العمل المعنية بالتجارة والاستثمار في إطار برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتنافسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمنندى الجديد للأسواق الناشئة (المربع 3.5) التابعة للمنظمة، أدوات ناجعة لتيسير الحوار بين صانعي السياسات عبر مختلف المناطق، ما يتيح لهم التعلم وتبادل أفضل الممارسات بشأن الترابط.

وقد تؤدي جهود التعاون إلى إنشاء ممرات اقتصادية إقليمية فعالة لا تقتصر على تيسير النقل عبر المناطق فحسب، بل تعزز أيضاً توليد التجارة والتكامل الاقتصادي. ورغم عدم استغلال كامل إمكاناتها إلى حد الآن، إلا أنّ هناك أمثلة جيدة مثل ممر النقل العابر لبحر قزوين في آسيا الوسطى، وممر لوبيتو في إفريقيا، والممر الرابط بين المحيطين في أميركا اللاتينية.

تعزيز المشاريع عبر الحدود ومبادرات البنية التحتية الإقليمية، وخاصة بين الاتحاد الأوروبي وموانئ شمال إفريقيا، لتبسيط الخدمات اللوجستية، وخفض تكاليف الشحن، وتحسين القدرة التنافسية الإقليمية. من شأن زيادة روابط الشحن المباشر دعم تجارة أكثر كفاءة داخل البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة.

تشجيع تبادل المعرفة والممارسات الجيدة بين المناطق لمساعدة البلدان على تبني الممارسات الناجحة والتوافق مع المعايير الدولية للبنية الأساسية للترابط. على سبيل المثال، يمكن للتعلم المتبادل عبر برامج التدريب والتعاون في استخدام الأدوات الرقمية المتقدمة أن يعزز مهارات العاملين في الموانئ والجمارك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يرفع الكفاءة التشغيلية.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تُسهم شراكات البنية التحتية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، التي تشمل أيضاً بلداناً غير أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ومن خارجه، مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، في سد فجوات البنية التحتية.

وينبغي لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس التعاون الخليجي مواصلة التعاون، خصوصاً من خلال البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، قصد بناء روابط مستدامة وعالية الجودة فيما بينها، من خلال ترقية البنية التحتية القائمة وإيجاد حلول لوجستية خضراء ونقل إقليمي مستدام. وسيعود ذلك بالنفع على بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأقل تقدماً والتي لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة للمشاركة والاستفادة الكاملة من التحول الجاري في المنطقة.

تحسين الخدمات اللوجستية والترابط الرقمي

ينبغي اعتماد خطط رئيسية وطنية للوجستيات تحتوي على أهداف كمية تتماشى مع خطط ورؤى التنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية طويلة الأمد. ويمثل اعتماد خطة لوجستية رئيسية متطورة تتضمن تعددية الوسائط ونظرة شاملة لشبكات النقل الحضرية والوطنية والإقليمية عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام والتكامل الإقليمي. وينبغي أن تهدف هذه الخطط إلى ضمان الترابط الكامل عبر مختلف وسائل النقل، على غرار الطرق والسكك الحديدية والبحرية والجوية، بما يتيح حركة فعالة للبضائع والأشخاص. ويُفترض أن تتضمن أيضاً استراتيجيات استثمارية تراعي كلاً من البنية التحتية المادية وغير المادية (لتمكن شبكة لوجستية متكاملة)، وأن تُصمم وفق مقاربة منسقة بالتشاور مع القطاع الخاص.

الاستثمار في النقل متعدد الوسائط يمكن أن تقلل الاستثمارات الاستراتيجية في المحاور متعددة الوسائط من الازدحام وأن تخفض تكاليف الخدمات اللوجستية. فربط الموانئ بالمناطق الداخلية عبر بنية تحتية قوية سيعزز الترابط الكامل للنقل، وينشط الاقتصادات المحلية، ويسهل انسياب التجارة عبر أنماط النقل المختلفة.

كما تمثل الاستثمارات المستمرة لتحديث البنية التحتية للموانئ، وترقية تكنولوجيات الموانئ، وتوسيع قدراتها، أمراً أساسياً لتحسين القدرة التنافسية. ويمكن لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، من خلال تطوير البنية التحتية والحوكمة الرقمية في الموانئ الرئيسية، تعزيز مواقعها ضمن شبكات الخدمات اللوجستية البحرية العالمية.

تعزيز منصات الجمارك الرقمية والأتمتة وأنظمة البيانات المتقدمة لتقليل التأخير وزيادة الشفافية. تشمل الاستثمارات الأساسية أنظمة النافذة الجمركية الموحدة، وتقنية سلسلة الكتل، والذكاء الاصطناعي، وبنى البيانات الضخمة لتبسيط العمليات. ويمكن أن يؤدي اعتماد أنظمة النافذة الموحدة المعيارية للاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية إلى تحسين كبير في تيسير التجارة بالنسبة للبلدان المتأخرة في التحول الرقمي الجمركي، إذ يتيح ذلك تبسيط تقديم جميع المعلومات اللازمة عبر نقطة دخول واحدة. ومن شأن تحسين تدابير تيسير التجارة تحقيق نتائج أسرع مقارنة بتطوير البنية التحتية المادية، التي تتطلب تخطيطاً واستراتيجيات تمويل طويلة الأمد.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى البلدان إلى مواءمة أطرها التنظيمية لدعم الخدمات الرقمية والتجارة. ففي البلقان الغربية، يتيح نظام التبادل الإلكتروني المنهجي للبيانات، المدعوم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية، تبادل البيانات الجمركية تلقائياً بين إدارات الجمارك. ويمكن للنظام أن يتيح للمسؤولين الاطلاع على البيانات بسهولة وإجراء تحليلات مفصلة للسجلات المتبادلة (WCO, 2024^[5])، وقد يشكل ممارسة جيدة لبقية بلدان المنطقة.

تعزيز الترابط بالنطاق العريض في جنوب المتوسط. يكتسي توسيع البنية التحتية للاتصالات عالية السرعة، على المستويين الوطني والإقليمي، من خلال مشاريع مثل كابل ميدوسا البحر، أهمية بالغة لتعزيز الترابط بين شمال المتوسط وجنوبه.

التعاون في مجال إزالة الكربون والتحول الأخضر

العمل معاً لدفع مشاريع البنية التحتية التي تدعم إزالة الكربون وتحسين كفاءة الطاقة. في ظل توقع ارتفاع الطلب على الكهرباء على ضفتي البحر الأبيض المتوسط في السنوات المقبلة، تحتاج بلدان الاتحاد من أجل المتوسط إلى تسريع كفاءة الطاقة للحد من نمو الاستهلاك غير الكفؤ للكهرباء وردعه. كما ينبغي لها دعم نشر قدرات إضافية لتوليد الكهرباء (بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة)، مع تعزيز بنية الشبكات لمواكبة ارتفاع الطلب، خاصة في جنوب المتوسط. وينبغي، في الوقت نفسه، تعزيز التكامل الكهربائي في المنطقة الفرعية من خلال دعم مواءمة الأسواق والربط الكهربائي عبر الحدود.

إعطاء الأولوية لإزالة الكربون في قطاع النقل. تشمل الاستراتيجيات الرئيسية تسريع كهربة جميع أنماط النقل، بما في ذلك توسيع بنية تحتية لشحن المركبات الكهربائية والشبكات الذكية، وتعزيز التحول النمطي من الطرق إلى السكك الحديدية، وتوسيع الممارسات الخضراء في مجال الخدمات اللوجستية مثل شبكة الموانئ الإيكولوجية (تشمل الأمثلة الناجحة ميناء طنجة المتوسط في المغرب، وأسيابورت وماربورت في تركيا)، مع المضي قدماً في توحيد القواعد والإجراءات بهدف تنفيذ الممارسات الإقليمية المشتركة المتوافقة مع المعايير العالمية.

مواءمة المهارات مع متطلبات التحول الأخضر تحتاج بلدان جنوب المتوسط إلى يد عاملة مدربة على تطوير وتركيب وصيانة البنية التحتية للطاقة المتجددة. وينبغي على الحكومات تطوير مناهج وبرامج مصممة على المقاس لتنمية المهارات ضمن المدارس التقنية والمهنية للاستجابة لاحتياجات سوق العمل في سياق التحول الأخضر. وسيطلب ذلك تعاوناً قوياً بين الأطراف الصناعية، والمؤسسات التعليمية، والاتحادات العمالية، والحكومات لضمان توافق برامج التدريب مع متطلبات سوق العمل والمعايير الصناعية الناشئة.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ينبغي تشجيع بلدان مجلس التعاون الخليجي على زيادة الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في منطقة المتوسط ككل، عبر الترويج لمشاريع استثمارية تشمل التعاون مع جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بالإضافة إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

تحسين ظروف الاستثمار في جنوب المتوسط

تظل زيادة الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الأسواق العادلة والتنافسية أموراً أساسية لتعبئة رأس المال الخاص اللازم لتمويل المشاريع الإنمائية واسعة النطاق.

ويمكن للاتحاد الأوروبي، في إطار برامجه ومبادراته في المتوسط، مساعدة البلدان الشريكة على تطوير وتنفيذ الأطر التنظيمية والتدابير السياسية الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال تقديم الدعم التقني، وتقاسم أفضل الممارسات، وتوفير الحوافز المالية. وينبغي أن تركز السياسات الفعالة على تعزيز بيئة استثمارية مفتوحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، مع التوافق مع الطموحات الإقليمية للتحولات الخضراء والرقمية.

في قطاع الطاقة على وجه الخصوص، بمقدور تنفيذ السياسات المحفزة للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة تسريع نشر التكنولوجيات المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود المستورد لتوليد الكهرباء، خاصة بالنسبة للمستوردين الصافين للطاقة. ويتعين على البلدان أيضاً تشجيع طيف واسع من الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع المالي، والشركات المحلية، والشركات متعددة الجنسيات الساعية لإزالة الكربون من عملياتها وسلاسل التوريد الخاصة بها. وسيساهم التعاون بين بلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي في استكمال ودفع مشاريع الربط الكهربائي الحالية والمخطط لها على المستويات دون الإقليمية والأورومتوسطية.

الاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة. يمكن للاتحاد الأوروبي أيضاً مساعدة البلدان على الاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة، مثل اتفاقيات الشراء المسبق، والاستثمارات في الأسهم، وأطر تقاسم المخاطر التي تساعد على تقليل المخاطر، وتحسين جدوى التمويل البنكي، وتعزيز ثقة المستثمرين، وبالتالي تحفيز تدفقات رأس المال نحو تطوير البنية التحتية واسعة النطاق. وتوفّر اتفاقيات الشراء المسبق، والتي تتضمن التزامات شراء طويلة الأجل بين المشتريين ومطوري المشاريع اليقين، في الإيرادات، وتقلل من المخاطر السوقية، وتحسن الملاء الانتمائية لمشاريع البنية التحتية. ويمكن أن يساهم توسيع نطاق أساليب التمويل البديلة، بما في ذلك التمويل المختلط والشرابات بين القطاعين العام والخاص، في جذب مشاركة القطاع الخاص، مع ضمان الاستدامة المالية واستمرارية المشاريع على المدى الطويل، قصد تطوير شبكات بنية تحتية قادرة على الصمود ومتكاملة إقليمياً.

خفض القيود التنظيمية لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. تحقّر بيئة مشجعة للاستثمار في البنية التحتية للنطاق العريض المنافسة، وتحسن توافر الخدمات، وتخفض تكاليف الاشتراكات الرقمية للأفراد والشركات. وسيؤدي تقليل الحواجز التنظيمية لنشر الشبكات، مع الحفاظ على المنافسة العادلة وضمان الحوافز الاستثمارية، إلى دعم تطوير البنية التحتية بكفاءة، ما يضمن توسيع تغطية الشبكات والوصول الأوسع إلى خدمات النطاق العريض عالية الجودة.

زيادة مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية العامة للمساعدة في سد فجوة الاستثمار الكبيرة لتحسين وتوسيع البنية التحتية للنقل. تظل المبادرات مركزة جغرافياً في عدد محدود من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، مثل مصر والمغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبلغاريا وألبانيا في جنوب شرق أوروبا. وينبغي أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص ميسورة الكلفة، وأن تحقق قيمة مقابل المال، وأن تتم معالجتها بشفافية في العملية الميزانية. ويمكن للاستثمار الخاص في البنية التحتية أن يجلب المعرفة التقنية الضرورية، والفعالية في التكاليف، وآليات مستدامة وفعالة لتشغيل قطاع النقل داخل المنطقة.

ضمان كفاءة وشفافية المؤسسات المملوكة للدولة التي تلعب دوراً هاماً في إدارة وتشغيل البنية التحتية الرئيسية للنقل، بما في ذلك الموانئ والسكك الحديدية وشركات الطيران، في العديد من البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. فعلى سبيل المثال، يشرف المكتب الوطني للسكك الحديدية في المغرب على شبكة السكك الوطنية، بينما تدير الهيئة القومية للأنفاق في مصر مشاريع المترو والسكك الحديدية. وبالمثل، تدير الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية في الجزائر النظام الوطني للسكك الحديدية. وتعتبر هذه المؤسسات أساسية في تنفيذ استراتيجيات النقل الوطنية ومشاريع البنية التحتية (المربع 3.3). ومن المهم ألا تكون أي جهة مسؤولة وحدها عن بناء مشاريع النقل وتشغيلها ومراقبتها. وينبغي للبلدان أن تضمن عمل المؤسسات العامة بكفاءة وشفافية وعلى قدم المساواة مع المؤسسات الخاصة (OECD, 2024^[6]).

التوصيات الأساسية	النتائج الرئيسية
النقل	
اعتماد مخططات رئيسية وطنية للوجستيات تتضمن أهدافاً كمية متماشية مع الخطط والرؤى الوطنية والإقليمية للتنمية الاقتصادية، وذلك من أجل تحسين الأداء اللوجستي على المستويين الوطني والإقليمي.	تُحرز البلدان التي تعتمد استراتيجيات وطنية للنقل متماشية مع الخطط الصناعية وخطط التنمية تقدماً ملحوظاً في مجال الترابط.
تحسين التعددية في وسائل النقل والترابط مع المناطق الداخلية من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية للسكك الحديدية والنقل البحري لتقليل الاعتماد على شبكات الطرق.	لا تزال البنية التحتية للنقل البري للبضائع تعتمد بشكل مفرط على شبكات الطرق، ولا سيما في البلقان الغربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يبرز الحاجة إلى تحسين التعددية في وسائل النقل، وخاصة عبر السكك الحديدية والمسارات البحرية.
ترقية الموانئ القائمة بما يتماشى مع طلب الشاحنين وشركات النقل البحري فيما يخص السعة، وإمكانية الوصول البحري، ومستوى الخدمات. زيادة وتيرة الخطوط البحرية المباشرة بين البلدان المتوسطية المجاورة.	يُعتبر النقل البحري العمود الفقري للتجارة في المنطقة، حيث تهيمن موانئ البحر الأبيض المتوسط الشمالية على تدفقات التجارة. غير أنّ تركيا والمغرب ومصر تبرز كمراكز هامة في جنوب المتوسط.
المضي قدماً في تنفيذ واستكمال مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود مع التركيز على الترابط الإقليمي والتعددية في وسائل النقل، مثل شبكة النقل عبر البحر الأبيض المتوسط.	شهدت جميع أنماط النقل زيادة في المشاريع العابرة للحدود. تواصل مبادرة البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي لعب دور هام كدافع لتيسير الترابط في جنوب المتوسط.

التوصيات الأساسية	النتائج الرئيسية
تبسيط وتوحيد إجراءات الجمارك. تنفيذ أنظمة النافذة الموحدة المعيارية وفق الاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية لتعزيز تيسير التجارة، من خلال تمكين المتعاملين التجاريين من تقديم جميع المعلومات المطلوبة عبر منصة موحدة واحدة.	لا تزال البنية التحتية الرقمية التي تعزز الترابط في النقل والتجارة مجزأة إلى حد كبير عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. إذ تتأخر بعض البلدان في تنفيذ أنظمة الجمارك الرقمية.
توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية وتحسين العمليات، مع دمج المبادئ المستدامة والخضراء، من أجل تقليل الاختناقات وتعزيز الكفاءة الزمنية في النقل، ولا سيما في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.	لا تزال مسألة الالتزام بالمواعيد وأوقات التخزين تمثل تحديات رئيسية في المنطقة. ففي بعض البلدان، وبدلاً من التحسن، تدهور الأداء اللوجستي ما أدى إلى تأخيرات أطول وزيادة في أوقات التخزين، وهو ما يؤثر سلباً على الكفاءة العامة.
تيسير مشاركة القطاع الخاص (من خلال كلٍّ من الاستثمار الأجنبي المباشر والشرابات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب التمويل المختلط) في مشاريع البنية التحتية لتعبئة رأس المال، وتعزيز الابتكار، وسد فجوات التمويل، لا سيما في أنظمة النقل غير المتطورة. تشجيع اعتماد الممارسات الجيدة في تنفيذ المشاريع.	لا يزال العجز الاستثماري في قطاع النقل في الاتحاد من أجل المتوسط كبيراً، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يكون تمويل تطوير البنية التحتية محدوداً ومتركزاً في بضعة مجالات رئيسية؛ بينما تتمثل الإشكالية، في بلدان البلقان الغربية، في اختيار المشاريع والموافقة عليها وتنفيذها. ويُعَدُّ ذلك توسع الشبكات متعددة الوسائط ويعيق الترابط الإقليمي والاندماج التجاري.
الاستفادة من الممارسات الجيدة في المنطقة من أجل تقليص القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبسيط وتوحيد الأطر التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر.	رغم بعض التحسينات، ما تزال القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر قائمة في قطاع النقل بالاتحاد من أجل المتوسط.
اعتماد نهج شامل للتعددية في وسائل النقل ووضع أهداف كمية لخفض الانبعاثات على المستوى الوطني، مصحوبة بالتعاون الإقليمي الذي يدمج الأنظمة الحضرية وغير الحضرية. استكشاف إمكانية إنشاء فرقة عمل مخصصة لإزالة الكربون في قطاع النقل بالاتحاد من أجل المتوسط لتوحيد السياسات، وتعزيز الحوار والتعاون، وتتبع تنفيذ استراتيجيات إزالة الكربون في المنطقة.	تمثل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط 13.4% من الانبعاثات العالمية لقطاع النقل، وهو ما يعكس زيادة بنسبة 40% منذ عام 1990 ويؤكد الحاجة الملحة لتسريع جهود إزالة الكربون في القطاع.
الطاقة	
ينبغي تعزيز الجهود لجذب الاستثمارات العامة والخاصة في الطاقة المتجددة من خلال تنفيذ الحوافز المالية (مثل اتفاقيات شراء الطاقة)، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإجراء الإصلاحات التنظيمية.	تهدف المشاريع الجارية والمقترحة للطاقة العابرة للحدود إلى إنشاء شراكات متبادلة المنفعة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان البلقان الغربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وما يزال هناك إمكانات كبيرة لتوسيع إنتاج الطاقة المتجددة في جنوب وشرق المتوسط.
تكيف مشاريع البنية التحتية مع الواقع المؤسسي لمنطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وخاصة في السعي إلى تنفيذ مشاريع متعددة الأطراف واسعة النطاق. يجب ألا تركز المشاريع المستقبلية على المنافع الاقتصادية المتبادلة فحسب، بل يجب أن تدمج أيضاً آليات لتخفيف حدة التوترات السياسية وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة.	شكّل المشهد الجيوسياسي والمؤسسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحدياً أمام الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتنفيذها.
وينبغي تقليص الاعتماد على الفحم، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وإصلاح السياسات الطاقية بما يتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي في خفض الانبعاثات ودعم التحول الأخضر.	في البلقان الغربية، ما تزال عدة بلدان (باستثناء ألبانيا) تعتمد على الفحم ومصادر الوقود من الخث لتلبية احتياجاتها من الطاقة.
ينبغي تعزيز أسواق الكهرباء والبنية التحتية الإقليمية لتحسين أمن الطاقة، واستقرار أسعار الكهرباء، وزيادة القدرة على التنبؤ بالإمدادات وتعزيز الترابط داخل المنطقة.	تشهد واردات وصادرات الكهرباء عبر الاتحاد من أجل المتوسط تفاوتاً كبيراً بين الأقاليم الفرعية، ما يعكس مستويات مختلفة من الاعتماد على الطاقة وتفضيلات سوقية متباينة.
تطوير بنية تحتية للطاقة المتجددة في الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز أمن الطاقة.	في المشرق، تتمتع البلدان بإمكانات عالية للطاقة المتجددة؛ غير أنّ الاعتماد الكبير على واردات الطاقة جعلها عرضة لاضطرابات الإمدادات.
البنية التحتية للنطاق العريض	
نشر بنية تحتية جديدة للنطاق العريض الثابت، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتحسين الترابط عبر النطاق العريض. إعطاء الأولوية لدعم التقنيات "المستقبلية" مثل الألياف البصرية، التي ستكون أكثر قدرة على تلبية متطلبات الأداء والسعة المفروضة على الشبكة الآن وفي المستقبل.	شهدت اشتراكات النطاق العريض الثابت زيادة متواضعة عبر اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، رغم التحديات التي تواجه نشر البنية التحتية للنطاق العريض في بعض بلدان جنوب المتوسط والبلقان الغربية.
تحسين القدرة على تحمل تكاليف خدمات النطاق العريض الثابت والمتنقل وإمكانية الوصول إليها، من خلال سياسات تعزز المنافسة في السوق وتوسع نطاق تغطية الشبكات، بما في ذلك في المناطق الريفية والمجمعات المحرومة لضمان النفاذ الشامل.	تجاوزت اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة، في مختلف أنحاء منطقة المتوسط، اشتراكات النطاق العريض الثابت، ما يشير إلى ارتفاع مستوى الوصول وانخفاض التكاليف. غير أنّ اشتراكات النطاق العريض المتنقل تختلف بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط وأقاليمه الفرعية.

المؤشر I1. المشاريع العابرة للحدود في مجال النقل

لِمَ هذا المؤشر؟

تعكس المشاريع العابرة للحدود مستوى التعاون في مجال النقل بين الفاعلين الإقليميين من خلال مشاريع ملموسة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وتساعد على تقييم أنماط النقل المستهدفة من خلال تطوير البنية التحتية.

تم اختيار المشاريع بناء على أهميتها الاستراتيجية في تعزيز التكامل الإقليمي وتوافر الوثائق ذات الصلة (الجدول 3.1). وتمت الإشارة إلى المشاريع التي تُظهر امتثالاً بيئياً وتحقق منافع اجتماعية واقتصادية واضحة، مثل خفض الانبعاثات والازدحام، وحماية التنوع البيولوجي، وتحسين الترابط الإقليمي، حيثما توفرت هذه المعلومات.

الحقائق الرئيسية

تساهم المشاريع العابرة للحدود في تحسين الترابط وتيسير التنقل عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط (لجدول 3.1). مع ذلك، تُبرز المشاريع المنجزة مؤخراً والمخطط لها استمرار الاعتماد على البنية التحتية للطرق في البلقان الغربية، والحاجة إلى تعزيز النقل متعدد الوسائط عبر الحدود. واكتمل مشروعان ذكرا في الإصدار الأول من تقرير الاتحاد من أجل المتوسط: مشروع الطريق السريع الأديراتي-الأيوني، والجزء المركزي من الطريق السريع العابر للمغرب العربي.

في البلقان الغربية، يندرج مشروعان ضمن ممر الشبكة الأساسية للبحر الأبيض المتوسط التابع لشبكة النقل عبر أوروبا وامتداداته:

- **مشروع الطريق السريع الأديراتي-الأيوني**، لربط وسط وشمال أوروبا بشبه جزيرة البلقان (سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وألبانيا، واليونان).
- **خط سكة حديد فوره-هاني هوطيت**، لإعادة تأهيل خط حديدي بطول 120 كم يربط فوره بهاني هوطيت (على الحدود مع الجبل الأسود) ويربط ألبانيا بالشبكة الحديدية الأوروبية.

كما يهدف معبر كليبالو الحدودي، الذي يربط سترومياني في بلغاريا وبيروفو في مقدونيا الشمالية، إلى تخفيف الازدحام الحدودي وتعزيز التنمية الإقليمية. سيُسهم مشروع السكك الحديدية للممر 8، وهو جزء من مبادرة البوابة العالمية، في تحسين البنية التحتية للسكك الحديدية ضمن امتداد شبكة النقل عبر أوروبا الأساسية إلى البلقان الغربية. سيربط القسم الشرقي (المرحلة الثالثة) مدينة كريفالانكا بالحدود البلغارية، ويتضمن كهربة 88 كم من السكك بين كومانوفو والحدود.

تسعى **مشاريع النقل عبر شمال إفريقيا** إلى تحسين الترابط دون الإقليمي عبر السكك الحديدية والطرق والبحر.

- وتشمل المشاريع الجديدة للبنية الطرقية بين المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس، بهدف تسهيل التنقل عبر شمال إفريقيا. وتتضمن المشاريع المخططة والمكتملة الطريق السريع العابر للمغرب العربي (الجزائر-تونس)، مشروع الطريق القاري للمغرب (طريق تندوف-الزويرات)، وطريق جديد يربط السمارة بموريتانيا.
- سيربط خط سكة حديد عنابة-تونس مدينة عنابة في الجزائر بتونس.
- وحددت المفاوضات الأوروبية، من خلال حزمة الاستثمار بين إفريقيا وأوروبا التابع للبوابة العالمية، 11 ممراً استراتيجياً لربط الاتحاد الأوروبي بإفريقيا، بدءاً بممر القاهرة-الخرطوم-جوبا-كمبالا، الذي سيربط مصر بإفريقيا الوسطى والشرقية ويمكن أن يدعم تجارة المعادن (المربع 3.1).

شبكة النقل عبر المتوسط

- تم تطوير شبكة النقل عبر المتوسط لتسهيل التعاون والاندماج الأورومتوسطي في قطاع النقل بما يتماشى مع شبكة النقل عبر أوروبا. وتشمل شبكة النقل عبر المتوسط أنماط نقل متنوعة وممرات نقل متعددة الوسائط لتعزيز الترابط وأنظمة النقل المستدامة. لم تُعتمد الخريطة النهائية لشبكة النقل عبر المتوسط بعد، حيث ما يزال مسار التصديق السياسي جارياً. وسيتم بحث إمكانية توسيع الشبكة إلى إفريقيا الداخلية وآسيا بعد اعتمادها نهائياً. (UfM, 2023^[7])

وأخيراً، يتعاون الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في مشاريع نقل تشمل بلداناً غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما الممر الاقتصادي للهند-الشرق الأوسط-أوروبا. وتُعَد الإمارات العربية المتحدة البلد الرائد في الاستثمار من جانب مجلس التعاون الخليجي (المربع 3.2).

أصبحت إزالة الكربون من النقل أولوية متزايدة الإلحاح في المنطقة الأورومتوسطية. وباعتباره مصدراً رئيسياً للانبعاثات، يُعَد تحول القطاع أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف المناخية وتعزيز الترابط المستدام. وتُعتبر إزالة الكربون من قطاع النقل مهمة معقدة وطويلة الأمد تتطلب إعادة تفكير جذرية في كيفية تنقل الأشخاص والسلع وتستلزم التزامات مستمرة من الحكومات والصناعات والمواطنين من أجل تطوير شبكات نقل منخفضة الكربون ومتكاملة تعزز الترابط الإقليمي مع الحد من الأثر البيئي. ويُعَد تمويل البنية التحتية المستدامة بدوره مسعى رئيسياً يتطلب حلولاً مالية مبتكرة (المربع 3.3).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تعزيز التعاون الإقليمي مع التركيز على تعدد الوسائط من خلال أطر مثل شبكة النقل عبر المتوسط ومبادرة البوابة العالمية، بهدف موازنة الأولويات، وتعبئة الموارد، وتوحيد المعايير التقنية عبر البلدان. ينبغي أن تركز آليات التنسيق الإقليمي على تقليص التأخيرات في المشاريع، ومعالجة الاختناقات اللوجستية، وتحسين الحوكمة المؤسسية لضمان التنفيذ الفعال.

لقراءة المزيد

Trans-European Transport Network (TEN-T) - European Commission (europa.eu) https://transport.ec.europa.eu/transport-themes/infrastructure-and-investment/trans-european-transport-network-ten-t_en

الجدول 3.1. المشاريع العابرة للحدود في مجال النقل

المشروع	المستفيدون	الإطار الزمني	الوصف	التكلفة
المقطع المركزي من محور الطريق السريع العابر للمغرب العربي	الجزائر-المغرب-تونس	قيد الإنجاز	يهدف المقطع المركزي من محور الطريق السريع العابر للمغرب العربي إلى تعزيز التجارة والترابط في شمال إفريقيا، ودعم التنمية الإقليمية في المغرب العربي. أجزاء هامة من الطريق أصبحت جاهزة للعمل. استكملت الجزائر الجزء الأخير الرابط بين الذرعان والحدود التونسية. وطوّرت تونس الطريق السريع من الحدود الليبية إلى بوسالم، بما يضمن الترابط عبر إقليمها الشرقي. ما يزال الجزء الرابط بين بوسالم والحدود الجزائرية في مرحلة التحضير، مع دراسات جدوى جارية ولكن دون انطلاق الأشغال بعد.	670 مليون يورو
الطريق السريع الأدرياتي-الأيوني*	سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، ألبانيا، واليونان	قيد الإنجاز	مشروع الطريق السريع الأدرياتي-الأيوني هو جزء من ممّر الشبكة الأساسية للبحر الأبيض المتوسط التابع لشبكة النقل عبر أوروبا، الذي يربط أوروبا الوسطى والشمالية بشبه جزيرة البلقان. أجزاء هامة من الممر قيد الإنشاء في ألبانيا. يعمل الجبل الأسود على تطوير جزء يربط بار بالحدود الألبانية.	255 مليون يورو
خط السكة الحديدية هالكالي-كابيكوليه*	تركيا	المرحلة الثالثة من البناء في تموز/يوليو 2023 (قيد الإنجاز)	يمتد خط السكك الحديدية هالكالي-كابيكوليه على 229 كم من إسطنبول إلى الحدود البلغارية، وأحرز تقدماً ملموساً. مقطع تشرركوي-كابيكوليه (153 كم) مكتمل بنسبة 84.5%، ومن المتوقع إنهاؤه سنة 2025. مقطع إسبارتاكولي-تشرركوي (67 كم) مكتمل بنسبة 11%، ومن المخطط إنهاؤه بحلول 2028. مقطع هالكالي-إسبارتاكولي (9 كم) مكتمل بنسبة 80%، ومن المتوقع إنهاؤه سنة 2025.	1.26 مليار يورو
مقطع مشروع الطريق القاري (الدار البيضاء - الرباط)*	المغرب	2026 (الانتهاء المتوقع)	يمتد مشروع الطريق القاري على 60 كم، ويهدف إلى تخفيف مشاكل الازدحام المروري، خصوصاً في إطار الاستعداد لكأس العالم 2030 بالمغرب.	494 مليون دولار أمريكي
طريق تندوف-الزويرات	الجزائر-موريتانيا	2024 (قيد الإنشاء)	تم إطلاق مشروع تندوف-الزويرات في شباط/فبراير 2024، ويشمل إنشاء طريق بطول 840 كم يربط الجزائر بموريتانيا، بتنفيذ شركات جزائرية.	غير محدد
طريق السمارة إلى موريتانيا	المغرب-موريتانيا	2018 (الاعلان - قيد الإنشاء في 2024)	شرع المغرب في بناء طريق جديد من السمارة إلى موريتانيا، أعلن عنه أول مرة في أيلول/سبتمبر 2018. رغم تأخير دام ست سنوات، تتقدم الأشغال حالياً، حيث يعمل مهندسو القوات المسلحة الملكية على تهيئة الموقع للمرحلة القادمة من الإنشاء.	غير محدد
القطار المغربي	المغرب-الجزائر-تونس	2016 (التوقيع) - قيد التنفيذ (مجموعة البنك الأفريقي للتنمية)	يشمل المشروع تحديث ممرات سكك الحديد القائمة التي تربط الدار البيضاء بتونس العاصمة، وبناء الوصلات المفقودة بين عنابة (الجزائر) وجندوبة (تونس). يتمثل الهدف الرئيسي في تعزيز الترابط ودعم التجارة في منطقة المغرب العربي، مع إمكانية التمديد نحو ليبيا وموريتانيا.	4 مليار دولار أمريكي
معبر كليبالو الحدودي	بلغاريا-مقدونيا	2021-2027	يهدف معبر كليبالو الحدودي، الذي يربط سترومياني	9 مليون دولار

أمريكي	في بلغاريا وبيروفو في مقدونيا الشمالية، إلى تخفيف الازدحام الحدودي وتعزيز التنمية الإقليمية. ممول من برنامج Interreg VI-A IPA لبلغاريا-مقدونيا الشمالية، وبدأ التنفيذ سنة 2024.	(قيد التنفيذ)	الشمالية	
569 مليون يورو	يشمل مشروع الممر الثامن، وهو جزء من مبادرة البوابة العالمية، إنشاء خط سكك حديدية بطول 24 كم بين كريفيا بالانكا والحدود البلغارية، وكهربة 88 كم من الخط بين كومانوفو والحدود. يتمثل الهدف في تحسين الترابط داخل المنطقة (صوفيا-سكوبيه) ومع الاتحاد الأوروبي.	2030-2023 (قيد التنفيذ)	بلغاريا-مقدونيا الشمالية	الممر الثامن للسكك الحديدية-المقطع الشرقي*
415 مليون يورو تقريباً	يتعلق مشروع خط سكة حديد فور-هاني هوطيت بتأهيل خط سكك حديدية بطول 120 كم من فور-هاني هوطيت (على الحدود مع الجبل الأسود). يركز المشروع على التمدد الإرشادي لممر الشبكة الأساسية للبحر الأبيض المتوسط التابع لشبكة النقل عبر أوروبا، وسيربط ألبانيا بالشبكة الأوروبية للسكك الحديدية.	قيد الإنجاز: 2022 (الاعلان)؛ 2024 (التوقيع)	ألبانيا	خط سكة حديد فور-هاني هوطيت*
4.5 مليار يورو	يمتد الطريق على 330 كم ليربط ميناء بلوتشه (كرواتيا) ببودابست (هنغاريا) عبر البوسنة والهرسك. بعض المقاطع أصبحت جاهزة للاستغلال ويتمثل الهدف في فتح المقطع الرابط بين سرايفو والحدود الشمالية مع كرواتيا في 2026. المقطع الجنوبي (مستار-بوتشيتيلي) ونفق برني (11 كم) يثيران مخاوف كبيرة بشأن العواقب البيئية والاجتماعية.	2030-2014 (الانتهاء المتوقع)	البوسنة والهرسك	الطريق السيار لممر Vc*
356.6 مليون يورو	سيشمل المشروع إعادة تأهيل 136 كم من خط دراس-روغوجن-لين، وإنشاء 2.8 كم جديدة نحو الحدود مع مقدونيا الشمالية كجزء من الممر الأوروبي الثامن، الذي يربط جنوب إيطاليا بالبحر الأسود في بلغاريا عبر ألبانيا ومقدونيا الشمالية. من المخطط إنهاء مقطع دراس-روغوجن (33.5 كم) بحلول نهاية 2028.	2023 (قيد التنفيذ)	ألبانيا-مقدونيا الشمالية	السكك الحديدية للممر الثامن*
غير محدد	سيربط القطر فائق السرعة بين مدريد-الجزيرة الخضراء-طنجة-الدار البيضاء، عبر نفق جبل طارق الجديد، في رحلة مدتها 5.5 ساعات. من المتوقع استكمال المشروع في غضون خمس سنوات، في إطار الاستعدادات لكأس العالم 2030.	2024 (تخصير المشروع)، 2025 (البداية المتوقعة)	المغرب-إسبانيا	خط سكك الحديد فائق السرعة مدريد-الدار البيضاء
2.11 مليار يورو	سيقوم هذا المشروع بتوسيع شبكة السكك الحديدية الأردنية بمقدار 509 كيلومترات وربطها بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. في المرحلة الأولى، سيتم إنشاء خط السكة الحديدية بين ميناء العقبة ومنجم فوسفات الشيدية. وتشمل المرحلة الثانية ربط المحطة الجنوبية لميناء العقبة بالحدود السورية. ستركز المراحل اللاحقة على ربط السكك الحديدية مع تركيا، وأوروبا، ومجلس التعاون الخليجي.	2030-2013 (الانتهاء المتوقع للمرحلة الأولى)	الأردن	شبكة السكك الحديدية الأردنية

*توفر هذه المشاريع معلومات متاحة للعموم ومفصّل عنها بشأن مدى امتثالها البيئي وأثارها الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة مثل تقليص الانبعاثات والازدحام، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتحسين الترابط. المصدر: تجميع المؤلفين استناداً إلى مصادر متعدّدة.

المربع 3.1 . البوابة العالمية وتطوير البنية التحتية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط

البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي هي مبادرة طموحة لدعم تطوير البنية التحتية على المستوى العالمي، بميزانية تصل إلى 300 مليار يورو للفترة 2021-2027. وتركز على مشاريع الترابط في قطاعات مثل الرقمنة، المناخ والطاقة، والنقل، والصحة، والتعليم والبحث. وتتمثل أهدافها

الرئيسية في تعزيز المرونة الاقتصادية، وتحسين تدفقات التجارة العالمية، وتقديم بديل قائم على القيم لتمويل البنية التحتية، مع التركيز على الشفافية، والاستدامة البيئية، والإدماج الاجتماعي.

تتكون حزمة التمويل البالغة 300 مليار يورو من عدة مصادر: 135 مليار يورو من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة، بما في ذلك 40 مليار يورو على شكل ضمانات من الاتحاد الأوروبي (26.7 مليار يورو عبر بنك الاستثمار الأوروبي و13 مليار يورو من خلال نافذة مخصصة في الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة تستهدف المؤسسات المالية الوطنية ومؤسسات تمويل التنمية). 18 مليار يورو إضافية ستمنح على شكل منح في إطار برامج المساعدة الخارجية الأخرى للاتحاد الأوروبي، و145 مليار يورو مخطط لها من خلال استثمارات مؤسسات التمويل والتنمية التابعة لدول الاتحاد الأوروبي. يجمع نموذج التمويل الأوروبي بين المنح والقروض الميسرة والضمانات بهدف جذب الاستثمارات الخاصة وتعظيم أثرها. يتعين على البلدان الشريكة الالتزام بسيادة القانون، والحفاظ على معايير عالية في مجال الحقوق الإنسانية والاجتماعية وحقوق العمال، واحترام القواعد الدولية بما في ذلك حماية حقوق الملكية الفكرية.

تتضمن البوابة العالمية استثمارات في شبكات النقل (سكك حديدية وموانئ وطرق سريعة) لتيسير حركة البضائع والأشخاص، وكذلك في البنية التحتية الرقمية (مثل شبكات الألياف البصرية ومراكز البيانات) لسد الفجوة الرقمية. كما تهدف مشاريع محطات الطاقة المتجددة وخطوط الربط الكهربائي إلى تسريع التحول الأخضر وتعزيز أمن الطاقة.

تدعم البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي مشاريع رئيسية في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط:

- **في المغرب**، تشمل تمويلات البوابة العالمية إعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية للمكتب الوطني للسكك الحديدية مع تعزيز معايير السلامة والحماية من الفيضانات، وإنشاء محطة طاقة هيدروجين P2X، وتمديد 37 كيلومتراً من شبكة الترامواي في منطقة الرباط-سلا-تمارة لتحسين التنقل الحضري.
- **في موريتانيا**، تدعم المبادرة إنشاء مركز بيانات في نواكشوط وكابل بحري في إطار المشروع الرئيسي للبيانات بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، ما يعزز اقتصاد البيانات والسيادة الرقمية في إفريقيا عبر بنية تحتية آمنة وخضراء.
- **في تونس**، يغطي التمويل برنامج الطاقة المتجددة بقدرة 1.7 غيغاواط، بما في ذلك إنشاء 100 كيلومتر من خطوط نقل الكهرباء. كما يشمل مشروع Elmed الرامي لإنشاء خط ربط كهربائي بحري طوله 200 كيلومتر بين إيطاليا وتونس، ما يسهل التجارة عبر الحدود في مجال الكهرباء ويقلص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأكثر من 200 طن سنوياً.
- **في مصر**، تشمل المشاريع الأساسية مشروع GREGY، الذي ينشئ كابلاً بحرياً بطول 950 كيلومتراً لربط مصر باليونان وتمكين نقل الطاقة النظيفة. وسيعمل تحديث مركز التحكم الإقليمي للكهرباء في منطقة الإسكندرية على تعزيز إدارة الشبكة، في حين يتضمن تحديث خط السكة الحديدية طنطا-المنصورة-دمياط إعادة الإشارات وإنشاء رابط شحن إلى ميناء دمياط.
- **في الأردن**، تدعم المبادرة مشاريع مثل مشروع الحافلات الكهربائية في العقبة، الذي سيدخل 20 حافلة كهربائية وبنية تحتية للشحن، وإعادة تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في السلط مع إنشاء محطة لإنتاج الغاز الحيوي. كما سيؤدي مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب إربد إلى توسيع شبكة الصرف وتحسين خدمات الصرف الصحي في المنطقة.
- **في إسرائيل**، تمّول البوابة العالمية مشروع كابل الربط الكهربائي البحري بين أوروبا وآسيا، وهو كابل بحري بطول 1208 كم يربط بين إسرائيل وقبرص واليونان لنقل الطاقة المتجددة، بما يعزز أمن الطاقة وتكامل الطاقة النظيفة.
- **في ألبانيا**، يشمل التمويل محطة طاقة شمسية عائمة بقدرة 12.9 ميغاواط في فاو إي ديبش، وهي أول محطة هجينة للطاقة الشمسية العائمة والطاقة الكهرومائية في البلقان الغربية، بالإضافة إلى بناء طريق التقافي بطول 21.5 كيلومتراً حول تيرانا يربط بين طرق سريعة رئيسية ويشكّل جزءاً من الطريق السريع الأدراتيكي-الأيووني.
- وأخيراً، **في البلقان الغربية وتركيا**، تدعم المبادرة استكشاف المواد الخام الأساسية، والشراكات مع مستثمرين من القطاع الخاص لتمويل مشترك لحلول ذكية مناخياً، وممر الكهرباء عبر البلقان، الذي يشمل بناء خط نقل مزدوج الدائرة بطول 84 كيلومتراً من صربيا إلى حدود البوسنة والهرسك والجبل الأسود، وهو جزء من ممر طوله 488 كيلومتراً يربط عدة بلدان.

المربع 3.2 . شراكات النقل بين الاتحاد من أجل المتوسط وبلدان مجلس التعاون الخليجي

تم إطلاق مشروع الممر الاقتصادي للهند-الشرق الأوسط-أوروبا خلال اجتماع مجموعة العشرين في أيلول/سبتمبر 2023، ويهدف إلى تطوير شبكة نقل مبتكرة تجمع بين الشحن البحري والسكك الحديدية لربط الهند والإمارات العربية المتحدة والسعودية والأردن وإسرائيل وأوروبا. وسيكمل المشروع مسارات النقل البحري والبري القائمة، ومن المتوقع أن يقلص تكاليف النقل، ويزيد من سرعة شحن البضائع، ويحسن أمن الطرق التجارية. كما تتضمن مذكرة التفاهم بشأن الممر الاقتصادي للهند-الشرق الأوسط-أوروبا خطاً للدول المشاركة قصد تسهيل إنشاء البنية التحتية على طول ممر السكك الحديدية، بما في ذلك الكابلات الخاصة بالكهرباء والترابط الرقمي فضلاً عن خطوط الأنابيب لتصدير الهيدروجين النظيف.

من الأمثلة المهمة الأخرى على شراكات النقل بين الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة، الاستثمار المشترك في مشروع قناة إسطنبول، الذي يهدف إلى إنشاء مسار ملاحى جديد مواز لمضيق البوسفور. وتجعل جهود تركيا في تحديث بنيتها التحتية عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص من البلد وجهة جذابة لاستثمارات مجلس التعاون الخليجي، والتي تركز على الاستفادة من دور تركيا كجسر بين أوروبا وآسيا. وأخيراً، تواصل الإمارات العربية المتحدة لعب دور بارز في تطوير البنية التحتية الإقليمية. في مصر، تتركز الجهود على تطوير وإدارة الموانئ البحرية والجافة، بما في ذلك اتفاق امتياز بارز مدته 50 عاماً تم توقيعه بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومجموعة موانئ أبوظبي لإنشاء منطقة لوجستية وصناعية بمساحة 20 كيلومتراً مربعاً شرق بورسعيد. وفي الأردن، تدعم شركة القابضة (ADQ) التابعة لأبوظبي اتفاقاً واسع النطاق لتطوير البنية التحتية في قطاعات مثل الطاقة والتكنولوجيا والسياحة.

المربع 3.3. تمويل البنية التحتية المستدامة

يسلط تقرير حديث لمجموعة العشرين/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الضوء على كون إدماج المرونة في تخطيط البنية التحتية يُعد ضرورة استراتيجية واقتصادية في آن واحد (OECD, 2024^[8]). إذ تطيل البنية التحتية المرنة أعمار الأصول، وتعزز استقرار الاستثمارات، وتولد عوائد اقتصادية صافية إيجابية بمرور الوقت. مع ذلك، ما زالت عقبات متعددة تحدّ من تعبئة رأس المال لمشروعات البنية التحتية المستدامة. فالتحديات التنظيمية والسياسية، مثل الأطر غير المتسقة وهياكل الحوكمة المجزأة، تخلق حالة من عدم اليقين وتثبط مشاركة القطاع الخاص. كما تؤدي الالتزامات الحكومية غير الواضحة تجاه سياسات الاستدامة إلى زيادة مخاطر الاستثمار. وتشكل تكاليف رأس المال الأولية المرتفعة، ولا سيما في مشاريع البنية التحتية للطاقة المتجددة، عقبة إضافية، خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية. علاوة على ذلك، كثيراً ما ينظر المستثمرون إلى مشاريع البنية التحتية المستدامة على أنها عالية المخاطر بسبب فترات الاسترداد الطويلة، وعدم اليقين السياسي، والمخاوف بشأن التقادم التكنولوجي. ويؤدي الافتقار إلى الشفافية فيما يتصل بالمخاطر المرتبطة بالمناخ إلى تعقيد قرارات الاستثمار بشكل أكبر، حيث يواجه المستثمرون صعوبة في التعامل مع تعقيد هذه المخاطر وغياب البيانات والمقاييس الموحدة (OECD, 2024^[9]).

وحذّرت أعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجالات ذات أولوية لتوسيع نطاق تمويل البنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ، وهي: تعزيز الشفافية والوعي، وإدماج المرونة المناخية في التمويل العمومي، وتقوية الأطر التنظيمية للبنية التحتية المملوكة للقطاع الخاص، وتحسين ترتيبات تمويل المخاطر.

ويساعد توفير شفافية أكبر بشأن المخاطر المناخية المستثمرين على إدماج المخاطر المادية للمناخ والتكاليف المحتملة المستقبلية في عملية اتخاذ القرار. ولتحقيق هذا الهدف، تؤدي المعايير والتصنيفات الخاصة بالبنية التحتية دوراً مهماً في جعل المرونة المناخية أكثر وضوحاً.

قد تكون هناك حاجة إلى تكييف آليات التمويل العام للبنية التحتية قصد تسهيل دمج المرونة المناخية في تخطيط الاستثمار. وتشمل مجالات الإصلاح الرئيسية تخصيصات الميزانية، وتقييمات المشاريع، وعمليات المشتريات العمومية. وتشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي تقوم على عقود طويلة الأجل ينجز فيها القطاع الخاص البنية التحتية العمومية ويمولها مع تقاسم المخاطر المرتبطة بها، نموذجاً فعالاً لتعبئة رأس المال الخاص في هذا السياق.

كما يمكن أن يساعد إيلاء اهتمام أكبر لمبادئ السلوك المسؤول للأعمال التجارية على تفادي الآثار السلبية للبنية التحتية ومعالجتها وجذب الاستثمارات النوعية. ويساعد بذل العناية الواجبة في مجال السلوك المسؤول للأعمال التجارية المؤسسات العاملة في البنية التحتية على فهم الآثار السلبية المحتملة التي قد تنتسب بها، وتحديد أولويات الاستجابة استناداً إلى مشاركة هادفة لأصحاب المصلحة. ويمكن أن تكون الحكومات قدوة في تكريس السلوك المسؤول للأعمال التجارية ضمن الأطر الناعمة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وللمؤسسات المملوكة للدولة. وهذا من شأنه أن يساهم في استقطاب مستثمرين خواص، محليين وأجانب، ملتزمين بالسلوك المسؤول للأعمال التجارية، باعتبار استثماراتهم موارد أساسية لتطوير البنية التحتية المستدامة.

لضمان وجود آليات متوازنة لتقاسم المخاطر تُحفز إدارة فعّالة للمخاطر، تشمل أدوات تخفيف المخاطر الضمانات العمومية وتعزيزات الائتمان لتحسين الجدارة الائتمانية للمشاريع، والتأمين ضد المخاطر السياسية لحماية المستثمرين من الخسائر الناجمة عن التدخل الحكومي، ونهج التمويل المختلط الذي يجمع بين رأس المال العام والخاص. ويتزايد استخدام السندات الخضراء والقروض المرتبطة بالاستدامة لربط عوائد الاستثمار بمؤشرات أداء الاستدامة.

Source: OECD Guidelines for Multinational Enterprises on Responsible Business Conduct; [Recommendation on the Role of Government in Promoting Responsible Business Conduct](#)

المؤشر I2. القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية لدعم الانتقال نحو النقل المستدام، ولا سيما في البلدان التي قد تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للاستثمار في بنية تحتية للنقل تكون أنظف وأكثر مرونة. وتستطيع هذه المناطق، من خلال الانفتاح التنظيمي، الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين التنقل والوصول الاقتصادي، فضلاً عن الإسهام في تحقيق أهداف الاستدامة طويلة الأجل.

النتائج الأساسية

تُظهر درجة التقييد التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تباينات إقليمية ملحوظة (الشكل 3.1). ففي السنوات الأخيرة، خصصت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موارد كبيرة لتعزيز أطرها القانونية والتنظيمية الخاصة بالاستثمار (انظر الفصل 2). وتركزت الإصلاحات على تعزيز الشفافية وقابلية التنبؤ، وتبسيط عمليات الترخيص المرتبطة بالاستثمار، وتيسير الإجراءات الإدارية للحد من هامش التقدير في تطبيق القواعد. ورغم هذه التحسينات الأخيرة، ما تزال هناك تحديات قائمة، بما في ذلك القيود في قطاع النقل فيما يتعلق بالنقل البري والجوي والبحري (الشكل 3.4، الشكل 3.3، الشكل 3.2، الشكل 3.1). ولا تزال حدود الملكية الأجنبية والقيود على الأسهم شائعة في المنطقة. (OECD, 2024^[3])

وكان التقدم في تقليص القيود محدوداً في بعض الحالات. وتجدر الإشارة إلى تحسين الجزائر والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية لأطرها التنظيمية بين عامي 2018 و2023، حيث حقق لبنان أكبر انخفاض في درجة التقييد في النقل الجوي والبحري والبري. مع ذلك، يبقى مستوى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرتفعاً في قطاع النقل.

وتتميّز منطقة البلقان الغربية بانفتاحها على الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات مماثلة لدول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ما يبرز قدرة الإصلاحات السياسية الموجهة على تعزيز بيئة استثمارية أكثر انفتاحاً وتنافسية عبر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. (OECD, 2024^[2]).

وعلى غرار القطاعات الشبكية الاستراتيجية الأخرى مثل الطاقة والاتصالات، غالباً ما يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل قيوداً في جميع البلدان، أساساً بسبب اعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية. فحتى داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تقترب درجة التقييد للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من القطاعات من الصفر، لا يزال قطاع النقل، ولا سيما النقل الجوي، يحتفظ بمستويات أعلى من التنظيم والرقابة. إذ يملك الاتحاد الأوروبي إطاراً لمراجعة الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى ضمان أن يظل الاتحاد الأوروبي منفتحاً على الاستثمار، مع تزويده بالأدوات اللازمة لحماية مصالحه الأساسية، مثل الاستثمارات القادمة من بلدان ثالثة في البنية التحتية الاستراتيجية للنقل كالموانئ ([مراجعة الاستثمار - المفوضية الأوروبية](#)).

ومن بين فروع قطاع النقل، يُسجّل النقل الجوي أعلى معدل للتقييد عبر جميع المناطق الفرعية في الاتحاد من أجل المتوسط؛ في المقابل، يميل النقل البري (باستثناء خطوط الأنابيب) والنقل المائي إلى إظهار مستويات أقل نسبياً من الحواجز التنظيمية (الشكل 3.4، الشكل 3.3، الشكل 3.2).

ويظل عجز المنطقة في مجال الاستثمار في البنية التحتية قائماً، ما يستلزم استراتيجيات تمويل بديلة تشمل زيادة مشاركة استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية.

وتُعدّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص آلية حاسمة لتمويل مشاريع البنية التحتية، خاصة في البلدان ذات أسواق رأس المال المحلية المحدودة. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تكمل الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي من خلال توفير مسار بديل لجذب الاستثمار الأجنبي في قطاع النقل، ما ييسر التنمية ويعالج القيود المالية. ويؤكد البنك الدولي، الذي رصد ارتباطاً كبيراً بين إصلاح الأطر التنظيمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات في هذا المجال، لا سيما في قطاع النقل، وجود عدد كبير من الإصلاحات في هذه الأطر منذ حزيران/يونيو 2019، معظمها في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تليها أوروبا وآسيا الوسطى، ثم شرق إفريقيا والجنوب الأفريقي (World Bank, 2024^[10]).

البنية التحتية للترباط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً

تتوفر بيانات حول درجة تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية. ورغم أنّ الاتجاه يبدو إيجابياً مع تراجع القيود بمرور الوقت، إلا أنّ القيمة تظل مرتفعة بشكل ملحوظ، ما يضعها ضمن أعلى المستويات في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، إلى جانب الجزائر وتونس.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تحسين الأطر التنظيمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تبسيط وتنظيم لوائح الاستثمار لخلق بيئة أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ في قطاع النقل، لا سيما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- إرساء إجراءات موافقة استثمارية شفافة وغير تمييزية لتقليل العقبات البيروقراطية وضمان التطبيق المتسق للقواعد.
- تعزيز المواءمة دون الإقليمية مع أفضل الممارسات التنظيمية الدولية، بدعم من المساعدة التقنية ومبادرات بناء القدرات، ما قد يعزز الفعالية ويدفع عجلة التقدم.
- تبسيط نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية للنقل، مع زيادة إشراك القطاع الخاص في عمليات التشاور أثناء إعداد المخططات الرئيسية للنقل الوطنية والإقليمية.

التعريفات

يُوفّر مؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بيانات حول مدى انفتاح أو تقييد البلدان تجاه الاستثمار الأجنبي. ويقاس المؤشر القانوني عبر أربعة أبعاد: حدود الملكية الأجنبية، ومتطلبات الفحص والموافقة المسبقة، والقواعد الخاصة بالموظفين الأجانب الرئيسيين، والقيود التشغيلية الأخرى المفروضة على الشركات الأجنبية. وتتراوح الدرجات من 0 (انفتاح كامل) إلى 1 (تقييد كامل)، ما يتيح إجراء تحليل مقارن لبيئات الاستثمار في بلدان مختلفة.

ويشمل المؤشر بيانات حول تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل، والذي يُقسّم إلى ثلاث فئات: النقل البري (باستثناء خطوط الأنابيب)، النقل الجوي، والنقل المائي.

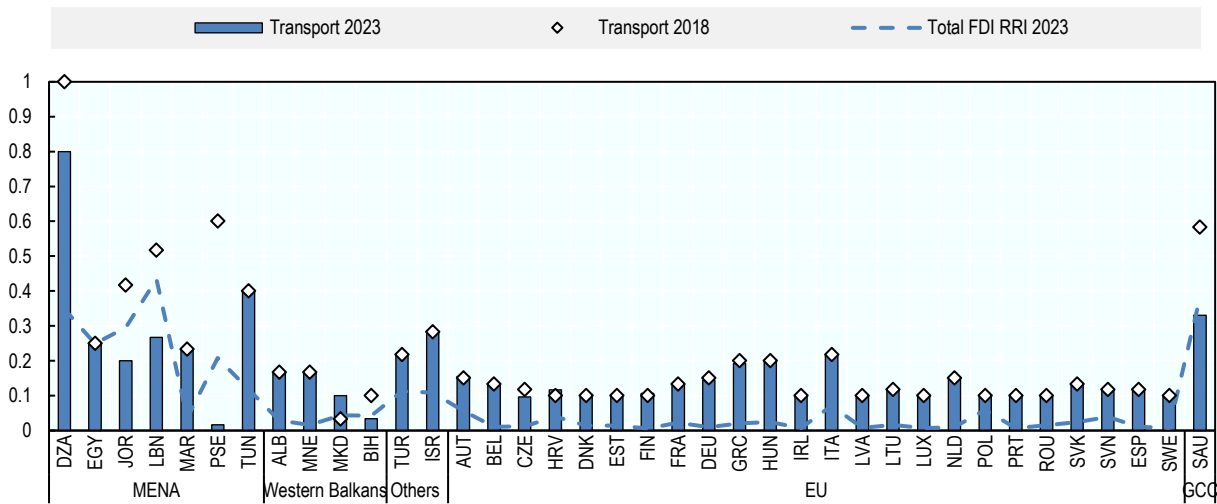
Source: <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

لقراءة المزيد

OECD (2024), Towards More Sustainable Investment Frameworks: Evaluating the Feasibility of Sustainable Investment Facilitation Agreements with Southern Neighbourhood Countries, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/411468b9-en>.

الشكل 3.1. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر، الإجمالي وفي قطاع النقل، 2023

الإجمالي: 0 = مفتوح؛ 1 = مغلق



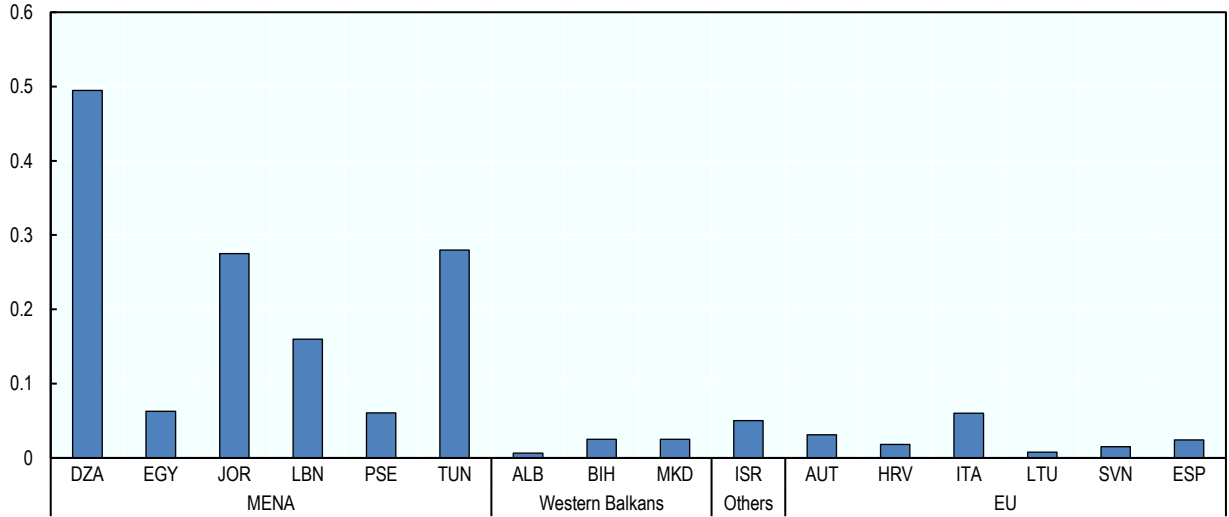
لاحظ: على الرغم من أن المملكة العربية السعودية ليست عضواً في اتحاد من أجل المتوسط، إلا أنه تم عرض بياناتها نظراً لتزايد تدفقات الاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد من أجل المتوسط. المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوفر لها حالياً مؤشر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: مؤشر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

StatLink <https://stat.link/dehc90>

الشكل 3.2. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل البري، 2023

الإجمالي: 0 = مفتوح؛ 1 = مغلق



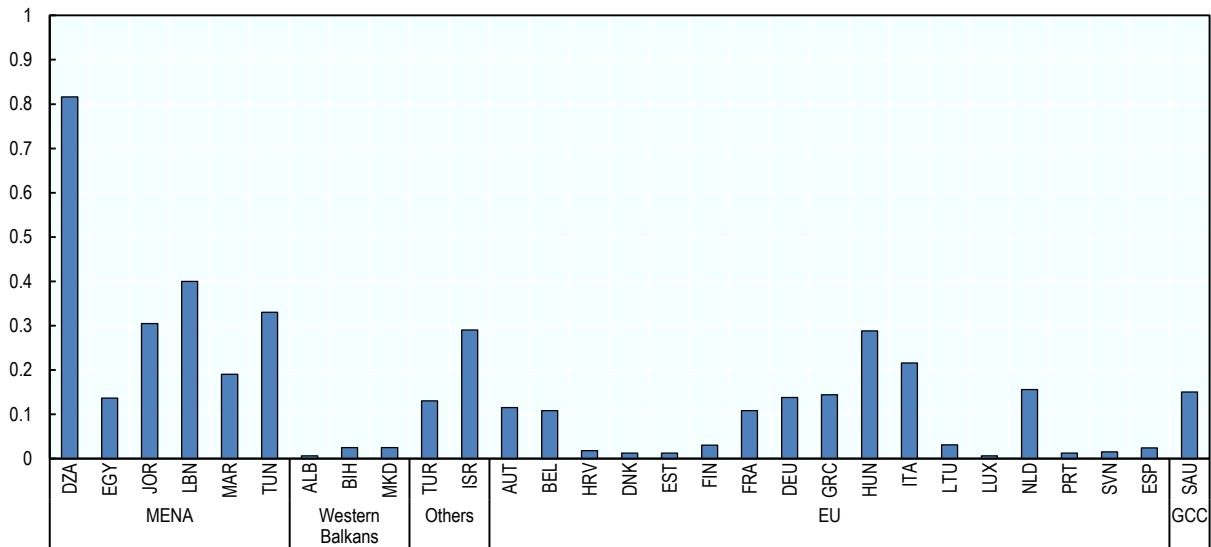
ملاحظة: بالنسبة لكل من بلجيكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، لاتفيا، لوكسمبورغ، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، تركيا، الجبل الأسود، والمغرب، تكون القيمة 0

المصدر: مؤشر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

StatLink  <https://stat.link/ujyi9e>

الشكل 3.3. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل البحري، 2023

الإجمالي: 0 = مفتوح؛ 1 = مغلق



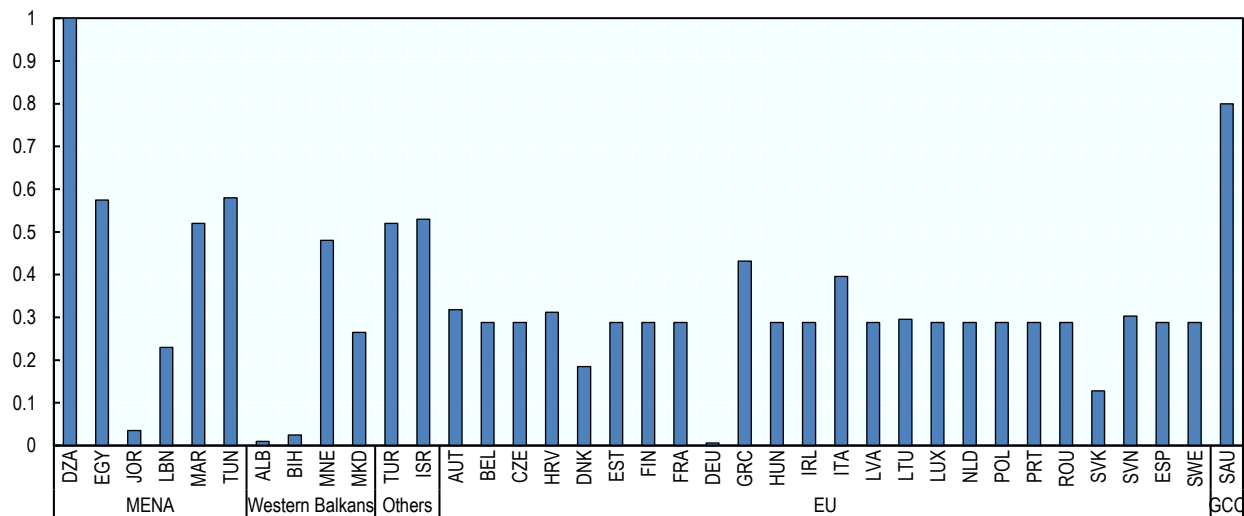
ملاحظة: بالنسبة لكل من التشيك، لاتفيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، الجبل الأسود، والسلطة الفلسطينية، تكون القيمة 0.

المصدر: مؤشر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

StatLink  <https://stat.link/wihvoq>

الشكل 3.4. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النقل الجوي، 2023

الإجمالي: 0 = مفتوح؛ 1 = مغلق



ملاحظة: بالنسبة للسلطة الفلسطينية، القيمة هي 0.

المصدر: مؤشر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

StatLink  <https://stat.link/5k18ve>

المؤشر I3. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

لِمَ هذا المؤشر؟

لا تعزز القدرات اللوجستية التكامل الاقتصادي فحسب، بل تحفز أيضاً النشاط الاقتصادي والنمو. وتختلف القدرات اللوجستية بشكل كبير في أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويُعتبر مؤشر أداء الخدمات اللوجستية أداة مهمة لتقييم كفاءة الخدمات اللوجستية، وهو أمر حاسم للتجارة. إذ تشير البحوث إلى أن كل يوم إضافي من التأخير في الجمارك يمكن أن يخفض حجم التجارة بنسبة تقارب 1% (Djankov, Freund and Pham, 2006^[11])، وأن تحسين الخدمات اللوجستية قد يحفز التجارة بشكل أكثر فعالية من مجرد خفض الرسوم الجمركية (Gonzalez, Guasch and Serebrisky, 2008^[12]).

وتختلف آثار تحسين الخدمات اللوجستية حسب مستوى دخل البلد. فغالباً ما تشهد البلدان منخفضة الدخل التي تُحسن بنيتها التحتية اللوجستية نمواً متسارعاً في التجارة، مع تحقيق مكاسب قد تتجاوز مكاسب الدول الأكثر ثراءً (World Bank, 2018^[13]). أما بالنسبة للبلدان متوسطة وعالية الدخل، فإن تحسين الخدمات اللوجستية يُؤثر بشكل خاص في تعزيز حجم الواردات، ما يزيد من قدرتها على الاستجابة بفعالية لطلب المستهلكين (Celebi, 2019^[14]).

النتائج الأساسية

تحسّن الأداء اللوجستي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بشكل طفيف، حيث ارتفع متوسط الدرجة من 3.3 في عام 2018 إلى 3.4 في عام 2023، رغم استمرار التفاوتات الإقليمية وعلى مستوى البلدان (الشكل 3.5).

وحافظ الاتحاد الأوروبي على أداء قوي، مع إحراز تقدم ملحوظ في لاتفيا ومالطا واليونان. ولوحظ بعض التراجع في ألمانيا وجمهورية التشيك والمجر، ويُعزى ذلك جزئياً إلى اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية وكذلك الحرب في أوكرانيا.

وحققت مصر وتركيا وإسرائيل تقدماً كبيراً، ما يشير إلى تقارب مع بلدان الاتحاد الأوروبي. في المقابل، أظهرت الجزائر وموريتانيا أداء راکداً وتواصلان مواجهة تحديات لوجستية، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل التجاري. وتقيّد محدودية البيانات من المغرب ولبنان والأردن وتونس الفهم الشامل لأحدث التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ما يخص الخدمات اللوجستية.

وسجلت مناطق البلقان الغربية ووسط وشرق وجنوب شرق أوروبا تقدماً ملحوظاً، خصوصاً في البوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية. غير أن ألبانيا ما زالت تواجه تحديات تتجلى بوضوح في جودة الخدمات اللوجستية وتتبع الشحنات.

بشكل عام، شهدت البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الاتحاد من أجل المتوسط تحسناً بين 2018 و2023، لكن هناك حاجة إلى تدخلات محددة الهدف لرفع أداء الخدمات اللوجستية، خاصة في ما يتعلق بالالتزام بالمواعيد وجودة البنية التحتية. ويبقى متوسط الاتحاد من أجل المتوسط أدنى من متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في درجات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، رغم أنه يظل أعلى من المتوسط العالمي البالغ 3.0 (الشكل 3.6).

البنية التحتية للترباط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً

في عام 2023، حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي متوسط درجة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بلغ 3.5، مسجلة تحسناً ملحوظاً مقارنة بـ 3.2 في 2018. ويتجاوز هذا المتوسط الإقليمي الأخير متوسط الاتحاد من أجل المتوسط البالغ 3.4، وهو أعلى بكثير من المتوسط دون الإقليمي للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الاتحاد من أجل المتوسط البالغ 2.9 (الشكل 3.5).

وتواصل الإمارات العربية المتحدة تصدر مجلس التعاون الخليجي، مع درجات قوية وثابتة لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية في عامي 2018 (4.0) و2023 (3.96)، ما يعكس أداء لوجستياً متقدماً ومستقراً. وسجلت الإمارات العربية المتحدة، في عام 2023، درجات تفوق 4.0 في جميع المكونات الفرعية لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية، باستثناء الجمارك والشحن الدولي (3.7 و3.8 على التوالي).

من ضمن الفئات الست للمؤشر، كان أكبر تقدم في جودة الخدمات اللوجستية، تليها الشحن الدولي، ثم الجمارك والبنية التحتية. أظهر عنصر الالتزام بالأجل أضعف تقدّم، وكان المؤشر الوحيد الذي سجّلت فيه بلدان أكثر انتكاسات مقارنة بالمكاسب. ويمكن عزو ذلك جزئياً إلى الديناميات العالمية والإقليمية خلال فترة المسح، التي أدت إلى فترات انتظار أطول وزيادة في حالة عدم اليقين. وتجدر الإشارة إلى أن الالتزام بالمواعيد كان يتمتع بالفعل بأعلى درجة أساس، ما يجعل تحقيق المزيد من التحسينات الهامشية أكثر صعوبة مقارنة بالمؤشرات الأخرى (الشكل 3.8، الشكل 3.7).

وأخيراً، يتأثر أداء الخدمات اللوجستية بشكل كبير بتيسير التجارة والإجراءات المبسطة، والتي تساعد على مواءمة البنية التحتية للنقل وعمليات الجمارك وكفاءة الشحن عبر الحدود، ما يقلص فجوات الترابط. وتُعدّ هذه المواءمة مؤثرة بشكل خاص في التكامل المتوسطي بين الشمال والجنوب، إذ يعكس التقدم في بلدان الجنوب بشكل متزايد تقارباً مع معايير الاتحاد الأوروبي في الخدمات اللوجستية (المربع 3.4).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- إعطاء الأولوية لتحديث **شبكات النقل**، بما في ذلك الطرق والموانئ وأنظمة السكك الحديدية، لمعالجة التأخيرات وتحسين الالتزام بالآجال، خصوصاً في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تطوير وإدارة البنية التحتية لتحسين الخدمات اللوجستية، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وضمان حلول شحن فعالة من حيث التكلفة.
- **تعزيز الخدمات اللوجستية الإقليمية** من خلال معايير لوجستية منسقة مصحوبة بأنظمة نقل وطنية متطورة لتحسين الأداء اللوجستي العام وتعزيز الترابط في المنطقة. إضافة إلى ذلك، من شأن تبسيط وتحديث إجراءات الجمارك من خلال الحلول الرقمية، مثل أنظمة الإيداع الإلكتروني والتحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، أن يزيد الكفاءة بشكل كبير ويقلل من الاختناقات.
- **تعزيز أنظمة لوجستية مستدامة** في المنطقة من أجل نجاح طويل الأمد. الاستثمار في ممارسات لوجستية خضراء لتقليل الأثر البيئي والتخفيف من مخاطر تعطل سلاسل الإمداد الناتجة عن الآثار السلبية لتغير المناخ.
- **تعزيز مهارات القوى العاملة** من خلال برامج تدريب موجهة ومعايير اعتماد لتيسير عمليات لوجستية منسقة وفعالة. يُعدّ التعاون الإقليمي أمراً أساسياً، من خلال مبادرات مثل المنتديات الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط، والمقارنات المشتركة، والبرامج العابرة للحدود لتنسيق الممارسات.

قيود البيانات والتطورات

تغيب البلدان الرئيسية محلّ الاهتمام، بما في ذلك المغرب والأردن وتونس ولبنان، عن أحدث مجموعة بيانات لعام 2023، ما يجعل إجراء مقارنات مع عام 2018 أمراً مستحيلاً. إضافة إلى ذلك، لم ينعكس أثر التوترات الإقليمية في شرق البحر الأبيض المتوسط على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية. إذ تزامنت فترة المسح (من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022 لزمّن بقاء السلع، ومن أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لمسح مؤشر أداء الخدمات اللوجستية) مع تداعيات الحرب في أوكرانيا فضلاً عن اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. قد تكون هذه العوامل قد أثرت على الأداء اللوجستي لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط الواقعة شمالاً، القريبة من منطقة النزاع أو ذات الروابط التجارية الكبيرة مع المنطقة قبل الأزمة.

التعريفات

تعكس النتيجة الإجمالية لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي تصورات الأداء اللوجستي لبلد ما على أساس ستة أبعاد: (1) كفاءة عملية التخليص الجمركي، (2) جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، (3) سهولة ترتيب الشحنات الدولية بأسعار تنافسية، (4) جودة الخدمات اللوجستية، (5) القدرة على تتبع وتعقب الشحنات، و (6) وتيرة وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد. يتراوح المؤشر بين 1 و5، حيث يمثل الرقم الأعلى أداء أفضل. تضم قاعدة بيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 139 بلداً حتى عام 2023؛ وتشمل، للمرة الأولى، مؤشرات سرعة الشحن المستخلصة من البيانات الضخمة.

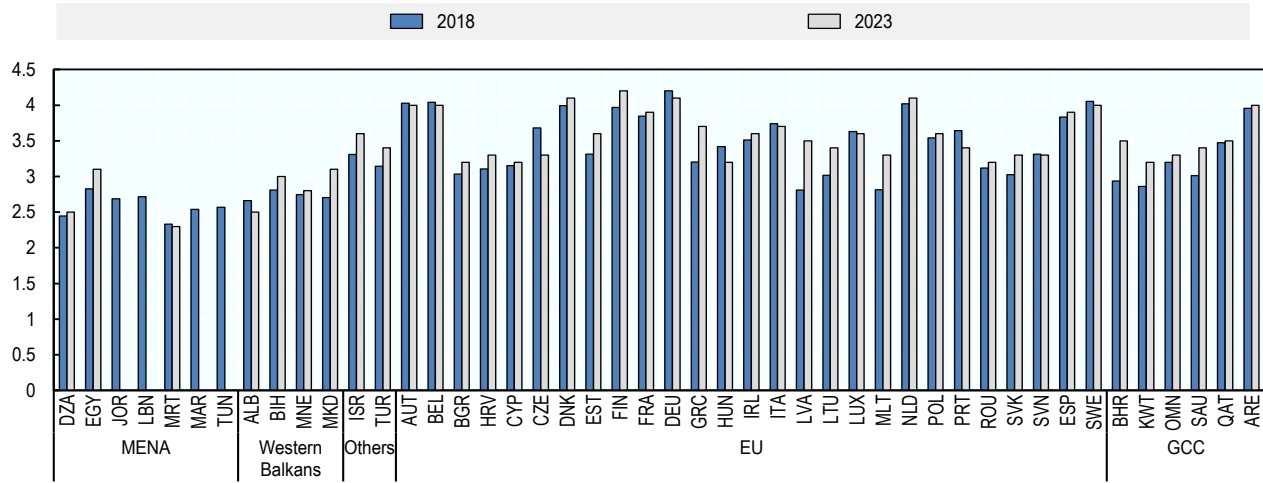
Source: World Bank Logistics Performance Index Surveys. <http://www.worldbank.org/lpi>

لقراءة المزيد

<https://www.cerl.fr/en/logistics-performance-index-of-the-world-bank-europe-in-the-lead/>

الشكل 3.5. مؤشر أداء اللوجستيات حسب الدولة

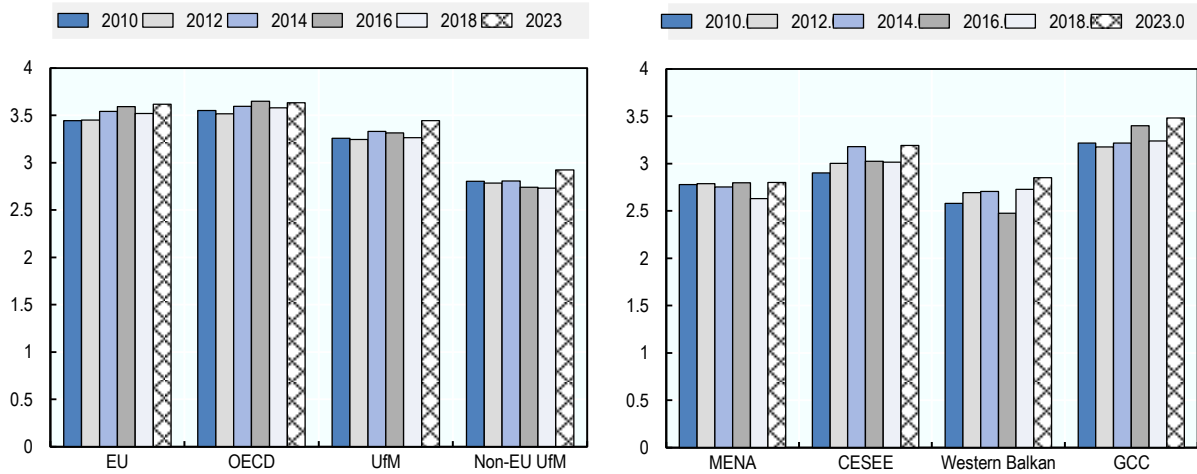
من 1 = منخفض إلى 5 = مرتفع



المصدر: البنك الدولي، مؤشر أداء اللوجستيات، <http://www.worldbank.org/lpi>

الشكل 3.6. مؤشر أداء اللوجستيات حسب مجموعة الدول

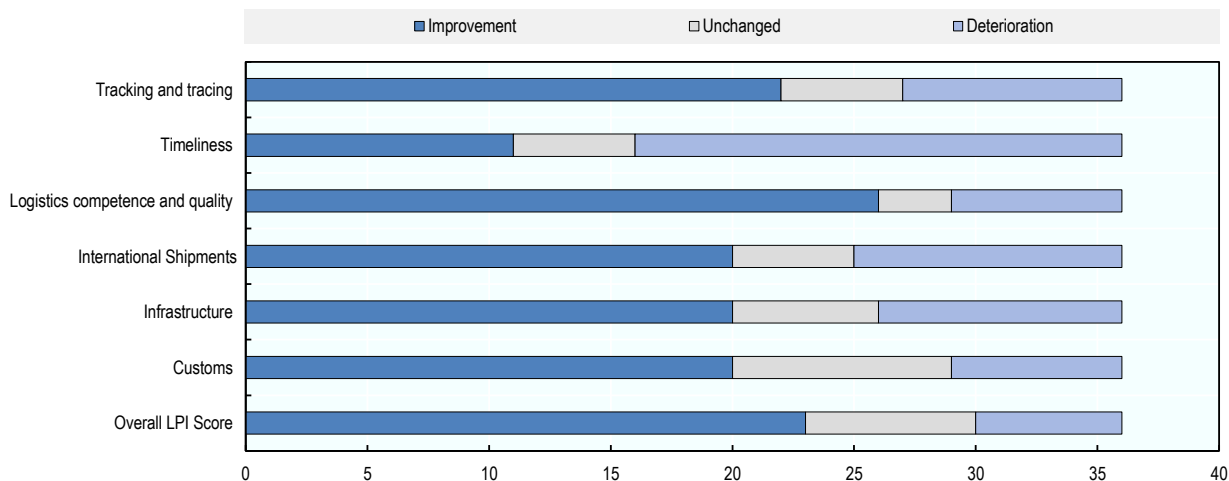
من 1 = منخفض إلى 5 = مرتفع



المصدر: البنك الدولي، مؤشر أداء اللوجستيات، <http://www.worldbank.org/lpi>

الشكل 3.7. تطور مؤشر أداء اللوجستيات بين 2018 و2023 في دول الاتحاد من أجل المتوسط

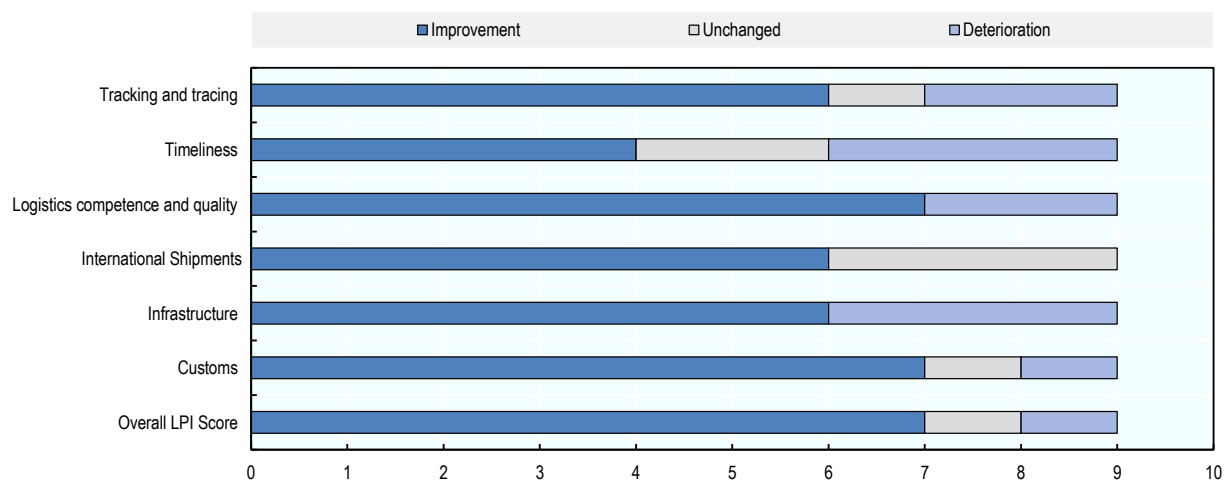
عدد الدول التي سجلت تحسناً (أو تدهوراً) في مؤشر الأداء اللوجستي



المصدر: البنك الدولي، مؤشر أداء اللوجستيات، <http://www.worldbank.org/lpi>

الشكل 3.8. تطور مؤشر أداء اللوجستيات بين 2018 و2023 في دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

عدد الدول التي سجلت تحسناً (أو تدهوراً) في مؤشر الأداء اللوجستي



المصدر: البنك الدولي، مؤشر أداء اللوجستيات، <http://www.worldbank.org/lpi>

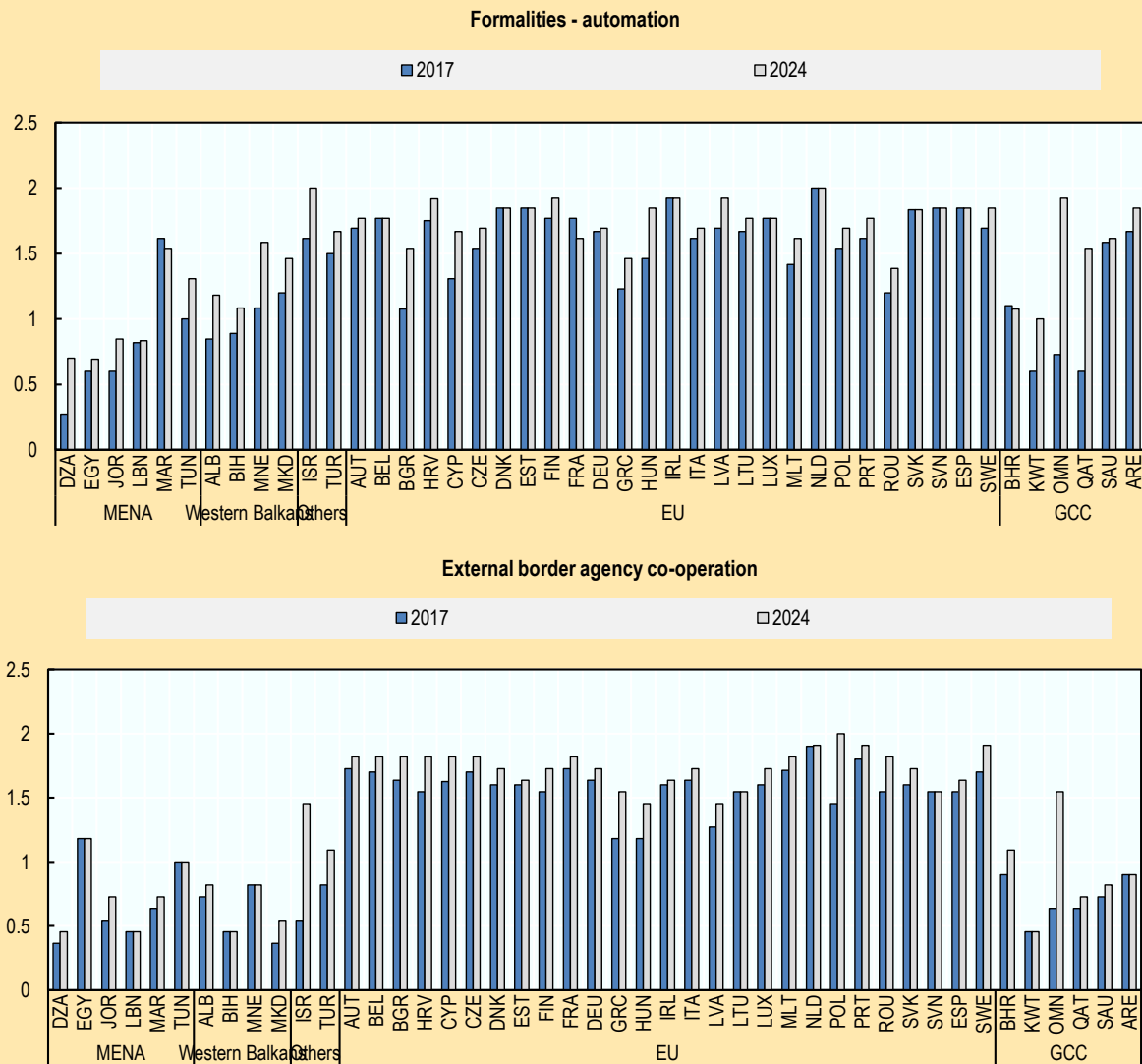
المربع 3.4 . إجراءات تيسير التجارة والخدمات اللوجستية

يؤثر تيسير التجارة (انظر الفصل الأول: التجارة) بشكل مباشر على كفاءة وتكلفة نقل السلع عبر الحدود. وتسهّل سياسات وإجراءات تيسير التجارة، التي تعمل على تبسيط عمليات التجارة، على الشركات الانخراط في التجارة الدولية بتكلفة أقل. من بين التدابير التي تقيّمها مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

- **الإجراءات - الأتمتة** تقيّم كيفية مساهمة الأدوات الرقمية والأنظمة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات التجارية. إذ تقلل الأتمتة من الأعمال الورقية، وتسرع المعالجة، وتخفض التكاليف الإدارية، مع تعزيز الشفافية وتقليل مخاطر الفساد. كما تضمن الاتساق التنظيمي وتقوي إدارة المخاطر من خلال تبادل البيانات في الوقت الفعلي.
- **التعاون مع وكالات الحدود الخارجية** يقيس مدى فعالية تعاون الوكالات الحدودية على المستوى الدولي لضمان نجاعة التجارة، والأمن، والتوافق التنظيمي، بما يقلل التكاليف ويعزز إدارة المخاطر.

الشكل 3.9. تيسير التجارة: الأتمتة وتعاون وكالات الحدود حسب الدولة

من 0 إلى 2 (أفضل أداء)



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات تيسير التجارة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

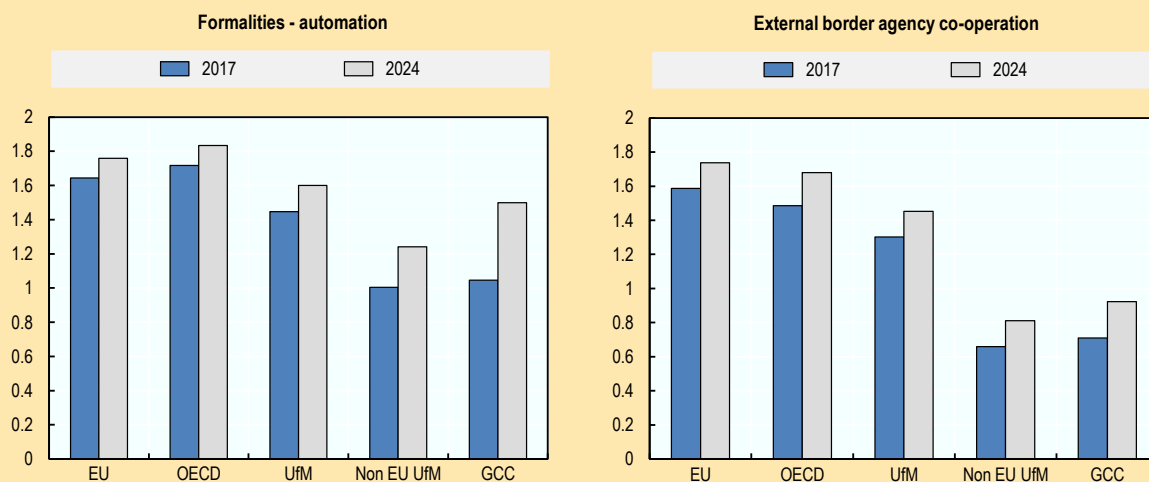
تحقق دول الاتحاد الأوروبي باستمرار درجات عالية في كلٍّ من التعاون الحدودي والأتمتة، مشكّلة مرجعاً في تيسير التجارة الفعّال. ويعود هذا النجاح بشكل كبير إلى جهود الرقمنة المتقدمة، مثل برنامج الجمارك في الاتحاد الأوروبي لعام 2020، الذي عمل على تبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز الاتصالات بين وكالات الحدود من خلال أنظمة مثل النافذة الموحدة. وتتيح هذه الأنظمة تبادل المعلومات بسلاسة، ما يقلل بشكل كبير من الوقت اللازم لتخليص السلع عبر الحدود. وتملك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية درجات أقل في مؤشرات مماثلة، ما يبرز الحاجة إلى تدخلات محددة الهدف ومبادرات لبناء القدرات.

ففي حين أحرزت بلدان مثل المغرب وتركيا وإسرائيل تقدماً في الأتمتة، يبيّن أداءها الأضعف في التعاون أنّ التقدم التكنولوجي وحده غير كاف، وأنه لا بد من تعزيز أطر التعاون الدولي أيضاً.

في المنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أحرزت بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدماً ملحوظاً، وكان متوسط المجموعة في كلٍّ من أتمتة الإجراءات التجارية والتعاون مع الوكالات الخارجية أعلى قليلاً من متوسط دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الشكل 3.10). ويعكس الأداء المحسّن في مجال الأتمتة التقدّم الإقليمي في الرقمنة.

الشكل 3.10. تيسير التجارة: الأتمتة وتعاون وكالات الحدود حسب مجموعة الدول

من 0 إلى 2 (أفضل أداء)



المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات تيسير التجارة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المؤشر I4. مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة

لِمَ هذا المؤشر؟

يُقَلَّ زهاء 80% من حجم التجارة الدولية في السلع عن طريق البحر، ويُنقل ما يقارب ثلثي قيمة التجارة البحرية في حاويات بواسطة خدمات الملاحة البحرية المنتظمة (الأونكتاد، 2024). يهدف مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة إلى قياس مستوى اندماج بلد ما في الشبكات العالمية للشحن البحري بالحاويات. ويقاس المؤشر عدد نداءات السفن، والطاقة الاستيعابية المنتشرة، وعدد الخدمات، والحجم الأقصى للسفن المستخدمة، وعدد الشركات.

النتائج الأساسية

تحسّن ترابط خطوط الملاحة البحرية المنتظمة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط بين 2020 و2024، رغم استمرار التفاوتات الإقليمية (الشكل 3.11).

وما زال الاتحاد الأوروبي يتصدر المنطقة في مجال الترابط البحري، غير أنّ هناك تحولاً ملحوظاً نحو جنوب أوروبا. فبينما تحافظ الموانئ في بلجيكا وألمانيا وهولندا (مثل روتردام وأنتويرب وهامبورغ) على مستويات عالية من الترابط، عزّزت الموانئ الأوروبية الجنوبية، لا سيما في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، مكانتها بشكل ملحوظ. وباتت الموانئ الإسبانية الكبرى مثل فالنسيا والجزيرة الخضراء وبرشلونة ضمن الأفضل اتصالاً في أوروبا. ويُعزى هذا التحسّن إلى الاستثمارات المستمرة في طاقة الموانئ، والحوكمة الرقمية (González-Cancelas et al., 2024^[15])، ومستويات أعلى من الإنفاق على بنية النقل البحري مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي.

كما أحرزت تركيا والمغرب ومصر تقدماً كبيراً بفضل الاستثمارات المتواصلة في البنية التحتية للموانئ الكبرى. فموانئ طنجة المتوسط (المغرب)، والإسكندرية (مصر)، وأمبارلي وعلي آغا وجملك ومرسين (تركيا) برزت من بين أفضل الموانئ ترابطاً في المنطقة، ما يعكس دورها المتمتعي في التجارة العالمية.

وتتبعكس هذه التغييرات في تحليل ترابط الموانئ على مستوى الخطوط البحرية (الشكل 3.12). ففي حين يحتفظ المسار الشمالي بالهيمنة بفضل بنيته التحتية الراسخة واندماجه الطويل في شبكات التجارة العالمية، اكتسبت موانئ شمال إفريقيا وغرب المتوسط زخماً بفضل الاستثمارات الاستراتيجية وتحسين القدرة التنافسية. وحقق شرق المتوسط تقدماً ملحوظاً، لا سيما عبر التطورات في تركيا وإسرائيل، رغم أنّ التوترات الجيوسياسية الأخيرة تركت أثراً واضحاً على درجات المؤشر في جميع بلدان هذا الجزء من المنطقة الفرعية (الشكل 3.13).

وسجلت ليتوانيا أعلى نسبة زيادة في المؤشر خلال الفترة نفسها، مدفوعة باستثمارات كبيرة في ميناء كلايبدا، شملت تعميق قنوات الميناء وإدماج تقنيات خضراء مثل إنتاج الهيدروجين الأخضر وتوفير الطاقة الكهربائية للسفن الراسية (Port of Klaipeda, 2024^[16]) (EIB, 2022^[17]). كما سجلت رومانيا وبلغاريا تحسينات كبيرة بفضل المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرات الموانئ وكفاءتها اللوجستية. أما تقدّم لاتفيا فقد يكون مرتبطاً بالترقيات الاستراتيجية في بنيتها التحتية المينائية وتحسين الأنظمة الرقمية. وبينما أثّرت الحرب في أوكرانيا على الموانئ البلطيقية الكبرى، قد يعكس تراجع إستونيا في الترتيب الضغوط التنافسية من الموانئ المجاورة التي تقدّمت بوتيرة أسرع في مجال البنية التحتية والتكنولوجيا.

البنية التحتية للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً

ارتفع متوسط مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة بين عامي 2010 و2024 وتجاوز في نهاية المطاف متوسط الاتحاد من أجل المتوسط، ما يعكس تحسينات عامة في الترابط البحري في منطقة مجلس التعاون الخليجي. (الشكل 3.11).

وتسعى بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ترسيخ مكانتها كمراكز للتجارة الدولية من خلال الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمنطقة عند تقاطع ثلاث قارات. واستثمرت لهذا الغرض بكثافة في تطوير الموانئ والمنشآت لتعزيز التنافسية. وتُظهر خطط توسيع الموانئ الحالية التزاماً قوياً بزيادة القدرة الاستيعابية، وتحسين استخدام البنية التحتية، وتحديث العمليات من خلال تبسيط الإجراءات والأتمتة (UNCTAD, 2023^[18]). في عام 2024، تجاوز عدد الموانئ البحرية الرئيسية في المنطقة 25 ميناء، من بينها ميناء جبل علي (دبي، الإمارات العربية المتحدة)، وميناء الملك عبد العزيز (الدمام، المملكة العربية السعودية)، وميناء حمد (منطقة أم الحول الاقتصادية الحرة، قطر) التي تبرز كمراكز إقليمية رائدة من حيث القدرة والترتيب العالمي (تقرير مؤشر أداء موانئ الحاويات، 2024).

وبالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، سجلت البحرين والكويت درجات أقل في المؤشر بسبب تشغيلهما لعدد أقل من الموانئ البحرية وقدرة موانئهما الإجمالية المنخفضة نسبياً (الشكل 3.13).

ويُظهر هذا المشهد المتغيّر إعادة توازن تدريجية في الترابط داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، مدفوعة بالاستثمارات النشطة والتحول في شبكات التجارة البحرية.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- ضمان استمرار الاستثمارات في البنية التحتية للموانئ، مع التركيز على ترقية المنشآت بما يتماشى مع طلب الشاحنين وشركات الشحن من حيث القدرة، والوصول البحري، ومستوى الخدمات.
- تعزيز المبادرات العابرة للحدود لمشاريع البنية التحتية بهدف تبسيط الخدمات اللوجستية بين الموانئ في الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا، مع الاستفادة من نجاح العلاقات التجارية الثنائية. زيادة وتيرة الخطوط البحرية المباشرة لتقليل تكاليف إعادة الشحن وتحسين القدرة التنافسية الإقليمية.
- تعزيز الترابط بين المتوسط والمناطق المجاورة مثل مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا، وكلاهما يتمتع بإمكانات كبيرة للنمو على المدى الطويل. يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يلعب دوراً محورياً في دعم الروابط الاستراتيجية للموانئ والممرات اللوجستية التي تسهل الوصول إلى الأسواق الناشئة عبر طرق تجارية وعبور حيوية.
- تسهيل التحول الأخضر والرقمي للموانئ، مع ضمان أن الاستثمارات التكنولوجية لا تحسن الكفاءة فحسب، بل تعزز أيضاً الاستدامة البيئية. يتماشى ذلك مع المعايير العالمية لتقليص الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة في عمليات الموانئ.

قيود البيانات والتطورات

في عام 2024، تمت مراجعة احتساب مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة لتعديل أثر حجم السفن على قياس المؤشر النهائي: يشير الرقم 100 الآن إلى متوسط جميع الموانئ، بينما كانت نفس القيمة تُمنح في السابق للبلد أو الميناء الذي حصل على أعلى درجة في سنة المرجع (2006) ليستخدم كمعيار لإسناد القيم إلى باقي الموانئ والبلدان.

وتجدر الإشارة إلى أن وزن المؤشرات الأساسية في مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية تهيمن عليه زيادة أحجام سفن الحاويات، وهو ما قد يجعل المقارنات عبر البلدان أكثر صعوبة (المنتدى الدولي للنقل، 2024).

التعريفات

يتكون مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية من ستة مكونات: (1) عدد نداءات السفن المبرمجة أسبوعياً في البلد؛ (2) القدرة السنوية المنتشرة بالوحدات المكافئة لعشرين قداماً: مجموع القدرة المقدمة في البلد؛ (3) عدد خدمات الشحن البحري المنتظم من البلد وإليه؛ (4) عدد شركات الشحن البحري المنتظم التي تقدم خدمات من البلد وإليه؛ (5) حجم (بالوحدات المكافئة لعشرين قداماً) أكبر سفينة مستخدمة على خطوط من البلد وإليه؛ (6) عدد البلدان الأخرى المتصلة بالبلد من خلال خدمات شحن بحري منتظم مباشرة (تُعرف على أنها خدمة منتظمة بين بلدين، قد تشمل محطات وسيطة، لكن نقل حاوية لا يتطلب إعادة شحن).

يُؤد المؤشر على النحو التالي: بالنسبة لكل مكون، تُقسّم قيمة البلد في الربع الأول من سنة 2023 على المتوسط الخاص بذلك المكون، ثم يُحسب المتوسط للمكونات الستة الخاصة بالبلد. بعد ذلك يُضرب متوسط المكونات لبلد معين وربع سنة معين في 100. وينتج عن ذلك متوسط مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة بقيمة 100 في الربع الأول من سنة 2023.

Source: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/reportInfo/US.LSCI>

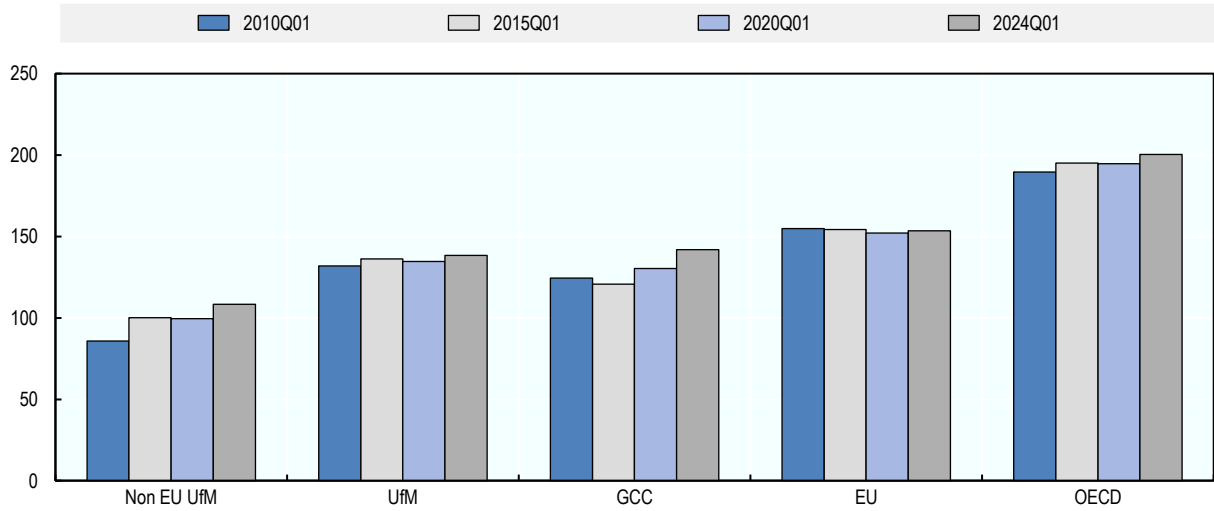
لقراءة المزيد

ITF (2024), *Transport System Resilience: Summary and Conclusions*, ITF Roundtable Reports, No. 194, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/d90b86ac-en>.

T. Pallis, T. Notteboom and J-P. Rodrigue (2024), *Regional analysis of Liner Shipping Connectivity: What does the revised LSCI reveal?* UNCTAD Transport and Trade Facilitation Newsletter N°101 – First Quarter 2024, <https://unctad.org/news/regional-analysis-liner-shipping-connectivity-what-does-revised-lsci-reveal>

الشكل 3.11. الاتصال البحري المباشر للسفن، لمجموعات دول مختارة

الربع الأول 2023 = 100

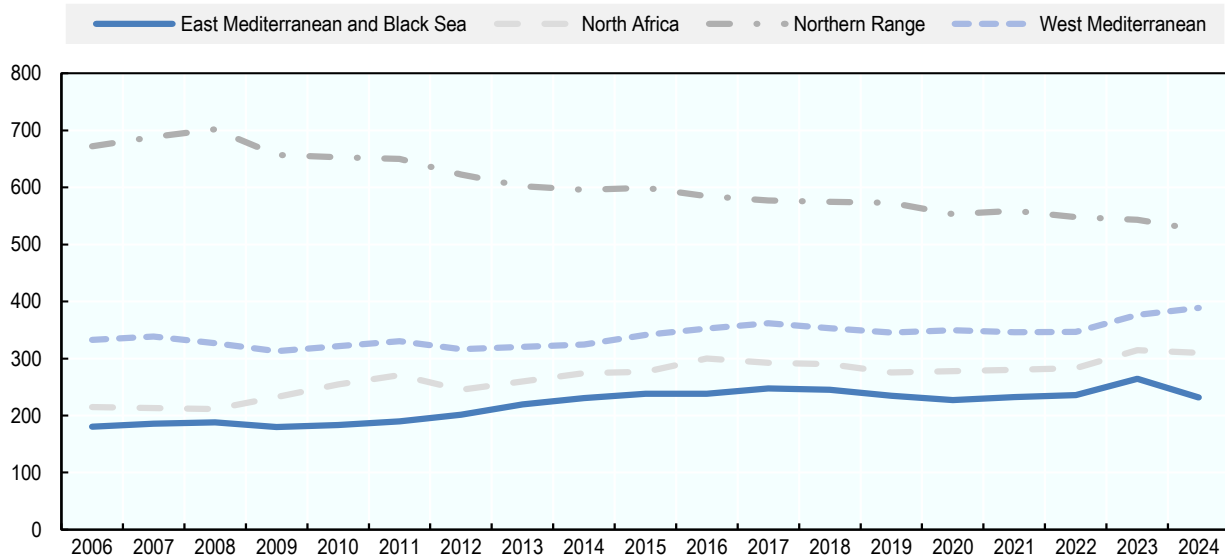


ملاحظة: يُحسب المؤشر لكل مجموعة دولية من خلال متوسط قيم مؤشرات الدول الأعضاء المتوفرة في قاعدة البيانات.

المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.LSCI>

الشكل 3.12. درجات مؤشر كفاءة خطوط النقل البحري (LSCI) للموانئ، لمسارات بحرية مختارة

الربع الأول 2023 = 100

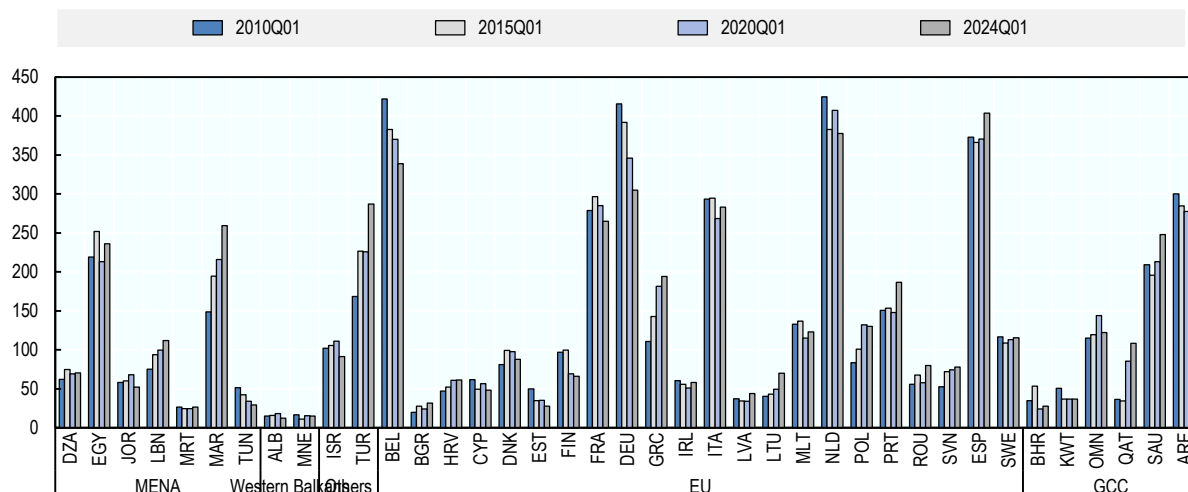


ملاحظات: أفضل 40 ميناء في دول الاتحاد من أجل المتوسط من حيث مؤشر كفاءة خطوط النقل البحري (LSCI) حتى الربع الثالث من 2024:
 (i) النطاق الشمالي: هولندا، روتردام؛ بلجيكا، أنتويرب؛ ألمانيا، هامبورغ، بريمرهافن، فيلهلمسهافن؛ بولندا، جدانسك، جدنيا؛ سلوفينيا، كوبر؛ السويد، غوتنبرغ.
 (ii) الشرق البحر المتوسط: تركيا، أمبارلي، ألياغا (نيمروت)، جيمليك، مرسين؛ مالطا، مارسكسلوك؛ تركيا، إزميت كورفيزي، إسكندرون، تيكيرداغ؛ إسرائيل، أشدود، حيفا؛ لبنان، بورسعيد، دمياط؛ المغرب، الدار البيضاء.
 (iii) شمال أفريقيا: المغرب، طنجة المتوسط؛ مصر، الإسكندرية، بورسعيد، دمياط؛ المغرب، الدار البيضاء.
 (iv) غرب البحر المتوسط: إسبانيا، فالنسيا، أليخيتراس، برشلونة؛ فرنسا، لو هافر، دونكيرك؛ اليونان، بيرايوس؛ إيطاليا، جنوة، جيوتيا تاورو، لا سبيتسيا، ساليرنو؛ البرتغال، سينيس، لشبونة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مؤشر كفاءة خطوط النقل البحري للموانئ
<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.PLSCI>

الشكل 3.13. مؤشر الاتصال البحري المباشر للسفن (LSCI) حسب الدولة

الربع الأول 2023 = 100



المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.LSCI>

الجدول 3.2. مؤشر كفاءة خطوط النقل البحري للموانئ (LSCI) حسب موانئ الاتحاد من أجل المتوسط

تصنيف الموانئ الرئيسية في الاتحاد من أجل المتوسط

الربع الأول لعام 2020			الربع الأول لعام 2024			
الترتيب العالمي	الترتيب داخل الاتحاد من أجل المتوسط	مؤشر الميناء	الترتيب العالمي	الترتيب داخل الاتحاد من أجل المتوسط	مؤشر الميناء	
7	1	1025.4	9	1	956.2	هولندا، روتردام
9	2	955.1	12	2	893.2	بلجيكا، أنتويرب
15	3	699.6	20	3	643.0	ألمانيا، هامبورغ
25	4	498.7	22	4	585.9	إسبانيا، فالنسيا
35	9	449.5	25	5	574.2	المغرب، طنجة المتوسط
31	6	476.0	32	6	535.3	إسبانيا، الجزيرة الخضراء
36	10	448.8	34	7	498.8	إسبانيا، برشلونة
32	7	466.8	37	8	476.6	اليونان، بيرايوس
27	5	489.9	38	9	476.3	فرنسا، لو هافر
49	13	321.4	42	10	454.8	تركيا، أمبارلي
33	8	460.4	44	11	430.1	ألمانيا، بريمرهافن
38	11	424.8	46	12	425.2	إيطاليا، جنوة
70	17	268.9	53	13	343.4	مصر، الإسكندرية
93	24	232.4	54	14	336.1	تركيا، علي أغا (نمرود)
63	16	284.2	58	15	313.9	إيطاليا، جيويو تاورو
56	14	309.2	65	16	296.3	فرنسا، فوس
60	15	303.4	68	17	295.0	تركيا، مرسين
91	23	232.9	72	18	283.2	تركيا، كيمليك
110	29	197.2	73	19	282.4	البرتغال، سينس
71	18	265.4	74	20	279.1	مالطا، مرسى شلوك
45	12	366.7	76	21	273.0	مصر، بورسعيد

المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.LSCI>

المؤشر I5. زمن مكوث الواردات والصادرات

لِمَ هذا المؤشر؟

يُمثل زمن مكوث الواردات والصادرات في الميناء أو المحطات الداخلية أحد المؤشرات الرئيسية لأداء الخدمات اللوجستية. ويعتمد زمن مكوث الواردات على عوامل مثل تخليص البضائع، والإزالة، وخدمات النقل والخدمات اللوجستية، وأداء المحطات. وبالمثل، يعكس زمن مكوث الصادرات كفاءة الخدمات اللوجستية المحلية.

يلجأ بعض الشاحنين إلى استخدام الموانئ كمخازن مؤقتة لتعويض سلاسل التوريد وضمان توفر البضائع رغم التأخيرات. وبالتالي، قد يعكس ارتفاع أزمدة المكوث قرارات استراتيجية تهدف إلى ضمان استقرار العمليات أو إدارة حالة عدم اليقين أو تقليص تكاليف التخزين أو مواءمة عمليات التسليم مع الطلب في السوق، وهو ما يتعارض مع الافتراض القائل بأن ارتفاع زمن المكوث يعني بالضرورة ضعف الكفاءة. لكن ارتفاع أزمدة المكوث يمكن أن يؤدي أيضاً إلى خلق حالة من عدم اليقين في الصادرات، وتعطيل سلاسل التوريد "في الوقت المناسب"، وزيادة التكاليف على الشركات والمستهلكين.

وقد تستفيد البلدان التي تعاني من تفاوت مرتفع في أزمدة المكوث من تحسينات تستهدف مجالات محددة في خدماتها اللوجستية وإجراءاتها الجمركية.

النتائج الأساسية

يتراوح متوسط زمن مكوث الصادرات المجمّع في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بين 1.8 و 15 يوماً؛ وقد يتجاوز الزمن 10 أيام في البلدان غير الساحلية على وجه الخصوص (الشكل 3.14).

أما متوسط زمن مكوث الواردات المجمّع فيتراوح بين 3.3 و 25 يوماً (الشكل 3.15). ويمكن أن يكون هذا التفاوت ناجماً عن عوامل مثل ضعف طاقة الموانئ، أو إجراءات التوثيق والجمارك (MAERSK, 2023^[19]).

وتسجل بعض البلدان، مثل مالطا في الواردات وموريتانيا في الصادرات، تأخيرات استثنائية طويلة تُطيل أزمدة الانتظار الإجمالية. وهذا يجعل متوسط أزمدة الانتظار لديها أطول من المعتاد بالنسبة لمعظم الشحنات. كما يشير التباين الكبير في أزمدة مكوث الواردات في بلدان مثل مالطا والجزائر إلى عدم القدرة على التنبؤ بعملية الاستيراد، ربما بسبب اختلافات لوجستية أو اختلافات في المتطلبات الجمركية وغيرها (ITF, 2016^[20]).

في جميع التجمعات الإقليمية، تتجاوز أزمدة مكوث الواردات نظيراتها الخاصة بالصادرات (الشكل 3.16)، وذلك بسبب إجراءات جمركية أكثر تعقيداً أو فحوصات إضافية على الواردات (IMF, 2020^[21]). وتُظهر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي أطول متوسط لأزمدة مكوث الواردات، مع وجود اختلافات واسعة بين البلدان تعكس تحديات تتعلق بالبنية التحتية والخدمات اللوجستية و/أو تعقيدات تنظيمية.

البنية التحتية للترباط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً

يبلغ متوسط زمن مكوث الصادرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي 4.6 أيام، وهو أسرع من المتوسط في الاتحاد من أجل المتوسط (7.9 أيام) وحتى أسرع مقارنة ببلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (6.5 أيام). أما إجراءات الاستيراد في مجلس التعاون فتستغرق في المتوسط 5.1 أيام، وهو زمن أقصر بكثير من نظيره في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (11.2 أيام) وفي بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (12.5 أيام). ويظل التباين في أزمدة معالجة الصادرات والواردات منخفضاً نسبياً في منطقة مجلس التعاون الخليجي (الشكل 3.16).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تبسيط الإجراءات الجمركية والتنظيمية** عبر توحيد المعايير وإدخال عمليات التفتيش القائمة على تقييم المخاطر لتسريع معالجة الشحنات منخفضة المخاطر. الاستثمار في البنية التحتية أمر بالغ الأهمية، مع التركيز على توسيع طاقة الموانئ والمحطات.
- **أتمتة العمليات المينائية، واعتماد تكنولوجيات التتبع الآني، والإزامية التوثيق الإلكتروني** لتبسيط العمليات وتنفيذ أنظمة النافذة الموحدة للموانئ. تلعب الرقمنة دوراً محورياً في تقليص أزمدة المكوث. تشمل النماذج الناجحة لأنظمة النافذة الموحدة نظام PortNet في المغرب، و"نافذة" في مصر، و Liman Tek Pencere في تركيا، التي تتيح تبادلاً فعالاً للوثائق الإلكترونية بين مختلف الأطراف.

قيود البيانات والتطورات

في التقرير المرحلي لعام 2021، تم استخدام الزمن الوسيط في الميناء (الأونكتاد) كمؤشر على كفاءة الميناء. وبسبب غياب البيانات للسنوات الأخيرة في العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، تم استخدام بيانات زمن المكوث في هذا الإصدار؛ وتتوفر سلسلة البيانات للجمهور فقط للفترة الممتدة من 1 أيار/مايو إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

التعريفات

زمن المكوث هو الزمن المقضى في نفس الموقع (كما تحدده مدونة الأمم المتحدة لمواقع التجارة والنقل) من وصول الحاوية وحتى مغادرتها لهذا الموقع. ينطبق زمن المكوث على كلٍّ من موانئ التصدير والاستيراد أو مرافق المحطات الداخلية.

زمن مكوث الواردات هو المدة من لحظة وصول حاوية أو بضائع إلى الميناء أو المحطة وحتى تخليصها جمركياً ونقلها إلى وجهتها النهائية.

زمن مكوث الصادرات هو المدة من لحظة وصول حاوية أو بضائع إلى الميناء أو المحطة للتصدير وحتى تحميلها على سفينة للشحن الدولي.

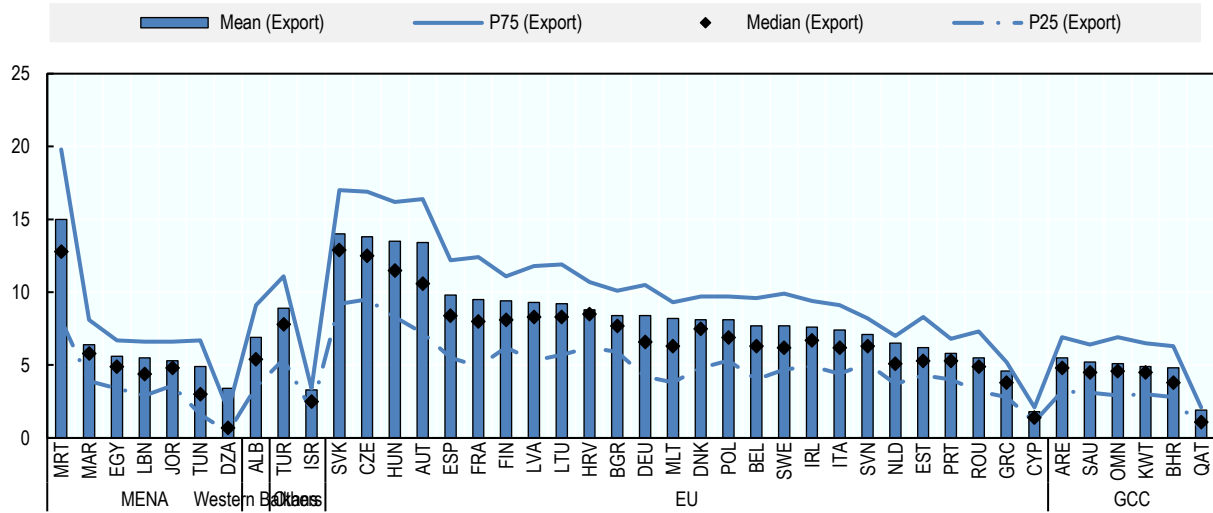
زمن المكوث المجمع للواردات والصادرات هو مجموع أزمنة المكوث في الميناء وفي المواقع الداخلية الوسيطة بعد تفريغ السفينة (الواردات) أو قبل تحميل الحاوية على السفينة (الصادرات). ويعكس الزمن المجمع متوسط الفترة التي تقضيها البضائع في الموانئ أو المحطات قبل الإفراج عنها.

Source: [LPI 2023 report \(worldbank.org\)](https://www.worldbank.org/lpi)

لقراءة المزيد

[Trade Effects of the New Silk Road \(wto.org\)](https://www.wto.org/trade-effects-of-the-new-silk-road); [Why Dwell Time Matters \(worldbank.org\)](https://www.worldbank.org/why-dwell-time-matters)

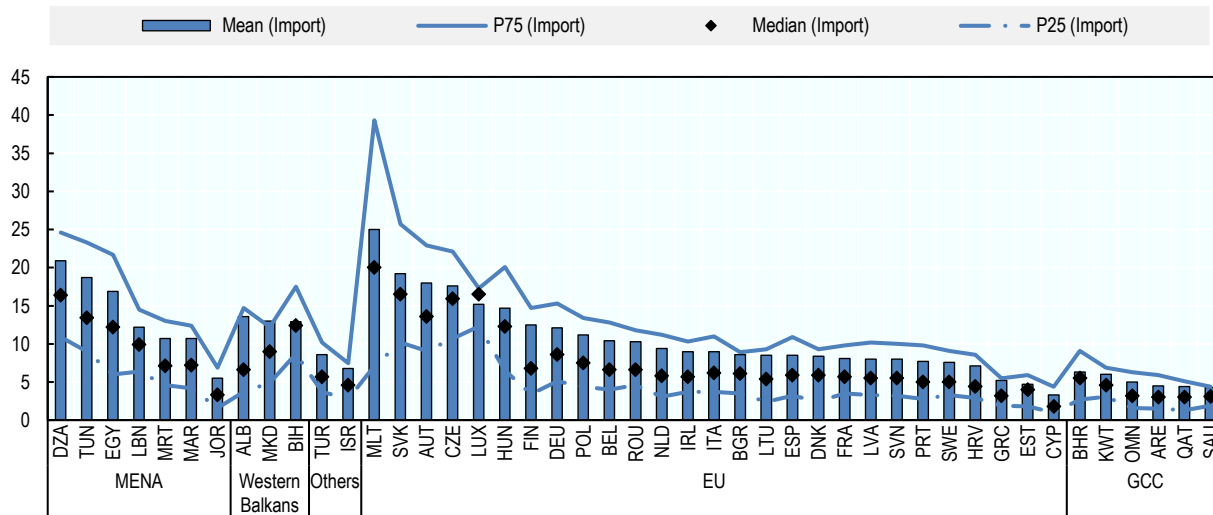
الشكل 3.14. زمن بقاء الصادرات في الموانئ حسب الدولة
 مدة الانتظار المجمعة للصادرات (بالأيام)، من مايو إلى أكتوبر 2022



المصدر

https://lpi.worldbank.org/sites/default/files/2023-04/LPI_2023_report.pdf, <https://lpi.worldbank.org/international/tracking-data>

الشكل 3.15. زمن انتظار الواردات حسب الدولة
 مدة الانتظار المجمعة للواردات (بالأيام)، من مايو إلى أكتوبر 2022

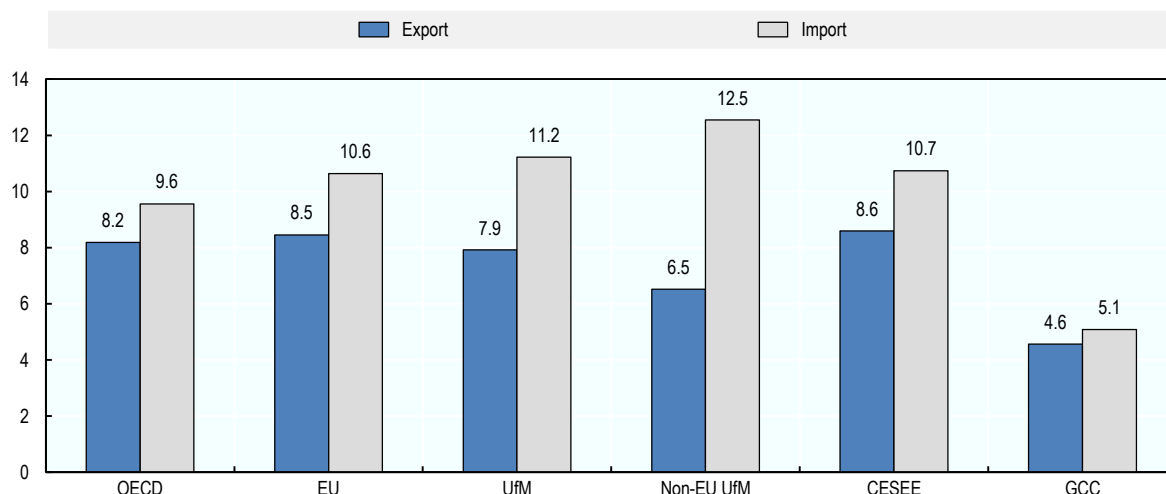


المصدر

: https://lpi.worldbank.org/sites/default/files/2023-04/LPI_2023_report.pdf,
<https://lpi.worldbank.org/international/tracking-data>

الشكل 3.16. متوسط زمن انتظار الصادرات والواردات لمجموعات دول مختارة

الأيام، من مايو إلى أكتوبر 2022



المصدر

https://lpi.worldbank.org/sites/default/files/2023-04/LPI_2023_report.pdf,
<https://lpi.worldbank.org/international/tracking-data>

المربع 3.5. تطوير لوحة متابعة لقياس ترابط الممرات الاقتصادية

تُعتبر الممرات الاقتصادية أساسية لتعزيز ترابط التجارة، ودعم التكامل الاقتصادي، وتحسين مرونة سلاسل التوريد. ومع تطور التجارة العالمية، تساعد الممرات المندمجة جيداً في تقليل التكاليف، وتحسين الخدمات اللوجستية، ودعم التنمية الإقليمية. ونظراً للاهتمام المتزايد بمرونة سلاسل التوريد وكفاءتها، ظهرت الممرات الاقتصادية كمبادرات سياسية مدفوعة تجمع بين الاستثمارات في البنية التحتية وتنسيق السياسات لتعزيز الترابط وربط مناطق الإنتاج بالأسواق العالمية.

ويمكن تعزيز كفاءة الممرات الاقتصادية بشكل كبير من خلال الاستخدام الفعال للبيانات. فمن دون بيانات موثوقة وإحصاءات قوية، يصبح من الصعب قياس التقدم أو تحديد مجالات التحسين. وفي غياب حقائق ملموسة، قد تصبح التقييمات ذاتية وغير قادرة على دعم عملية رسم السياسات القائمة على الأدلة.

لمعالجة هذا التحدي، طوّرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أداة جديدة تتمثل في لوحة متابعة الترابط التي صُممت لقياس تطور ترابط الممرات الاقتصادية باستخدام مجموعة شاملة من المؤشرات. وتم تقديم هذه المقاربة خلال المنتدى الأول للأسواق الناشئة المنعقد في 10 نيسان/أبريل 2025 في إسطنبول، والذي استضافته وزارة التجارة التركية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وتتضمن لوحة المتابعة الأولية أكثر من 40 مؤشراً، وتمثل أول محاولة منهجية لقياس ترابط الممرات. وتوفّر مقاييس موحدة مستمدة من مصادر دولية متنوعة لمساعدة صانعي السياسات في متابعة التقدم، وتحديد الاختناقات، وتحسين الأولويات الاستراتيجية.

وتُقيم لوحة المتابعة الممرات الاقتصادية عبر ثلاثة أبعاد رئيسية: الترابط الصلب (البنية التحتية المادية)، والترابط الناعم (السياسات، واللوائح، وكفاءة الحدود، ومناخ الاستثمار)، والأداء والنتائج (تدفقات التجارة والنقل، وفعالية التكاليف، والجداول الزمنية، والموثوقية).

طبقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه المنهجية على ممر النقل عبر بحر قزوين. ويربط هذا الممر آسيا الوسطى والقوقاز الجنوبي بأوروبا عبر تركيا، ويدمج النقل بالسكك الحديدية والطرق والبحر، مقدماً بديلاً عن المسارات البرية مثل الممر الشمالي عبر روسيا.

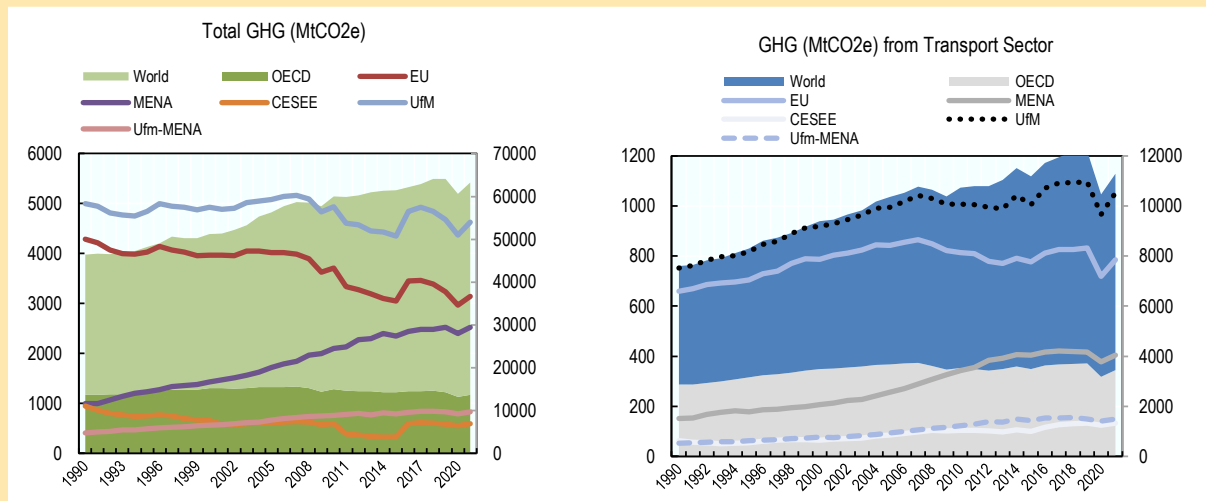
المصدر: تتوفّر معلومات عن لوحة متابعة الترابط في [موقع](#) المنتدى الخاص بالأسواق الناشئة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المربع 3.6. إزالة الكربون من قطاع النقل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط

يساهم قطاع النقل العالمي بنحو 23% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة. وفي غياب تحرك فوري، قد ترتفع هذه النسبة إلى 40% بحلول عام 2030 (ITF, 2023^[22]). تعدّ جميع مكّنات قطاع النقل، على غرار الطرق والسكك الحديدية والشحن البحري والطيران ونقل الأنابيب، خارج المسار المحدد لتحقيق سيناريو صافي الانبعاثات الصفري بحلول 2030 (IEA, 2023^[23]). بين عامي 1990 و2021، انخفضت حصة انبعاثات غازات الدفيئة من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في الإجمالي العالمي من 15.3% إلى 9.3%، ويرجع ذلك أساساً إلى التخفيضات الكبيرة في الانبعاثات لدى دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء (الشكل 3.17). ورغم أنّ حصة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط من الانبعاثات العالمية لقطاع النقل انخفضت بدورها، إلا أنّها لا تزال تمثل 13.4% من الإجمالي العالمي، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 40% مقارنة بمستويات عام 1990. ولم يحقق الاتحاد الأوروبي تخفيضات كبيرة في الانبعاثات المرتبطة بالنقل، في حين سجلت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية، والبلقان الغربية، زيادات مستمرة رغم مساهمتها الصغيرة نسبياً في الانبعاثات العالمية للنقل. ويبرز ذلك الحاجة الماسة إلى تكثيف الجهود في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بالنقل.

وتعدّ إزالة الكربون من قطاع النقل مهمة واسعة النطاق وطويلة الأمد تتطلب تغييرات جوهرية في السياسات الوطنية، وحواراً سياسياً بين مختلف أصحاب المصلحة، وأهدافاً واضحة، ونظام متابعة موثوق للتقدم. تكمن صعوبة هذه المهمة في الحاجة إلى تحويل البنية التحتية القائمة، واعتماد تكنولوجيات جديدة، وتغيير سلوكيات المجتمع، مع ضمان الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التحديات البيئية في الوقت ذاته.

الشكل 3.17. الانبعاثات الكلية وانبعاثات قطاع النقل من غازات الدفيئة، 1990-2021



المصدر: مرصد المناخ، الانبعاثات التاريخية لغازات الدفيئة- https://www.climatewatchdata.org/ghg-emissions?end_year=2021&start_year=1990,

المؤشر I6. المشاريع العابرة للحدود في مجال الطاقة

لِمَ هذا المؤشر؟

تدعم المشاريع الطاقية العابرة للحدود تطوير أسواق طاقة متكاملة داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، ما يعزز تنويع الإمدادات وأمن الطاقة. ويساعد تجميع الموارد للمشاريع العابرة للحدود على خفض تكاليف تطوير البنية التحتية للطاقة وجذب الاستثمارات العامة والخاصة.

وتلعب المشاريع الطاقية العابرة للحدود دوراً محورياً في تعزيز أمن الطاقة عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وزيادة ترابط اقتصادات جنوب وشرق المتوسط.

يركّز اختيار المشاريع الطاقية (الجدول 3.3) على المبادرات العابرة للحدود التي تشمل بلداناً من منطقتين على الأقل من بين ثلاث مناطق فرعية: الاتحاد الأوروبي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والبلقان الغربية.

النتائج الأساسية

تسعى عدة مشاريع جارية ومقترحة إلى إنشاء شراكات متبادلة المنفعة، من خلال ربط شبكات الطاقة الكهربائية لبلدان الاتحاد الأوروبي ببلدان البلقان الغربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتُبرز المبادرات الجديدة الإمكانيات التي تتيح لبلدان جنوب المتوسط لعب دور محوري في التحولات الطاقية الإقليمية، عبر توقعها كمزوّدين مستقبليين للطاقة المتجددة إلى الاتحاد الأوروبي. غير أنّه من غير المرجح أن تتمكن المنطقة من تصدير كميات كبيرة من الكهرباء المتجددة إلى الاتحاد الأوروبي قبل الأجل المتوسط بالنظر لارتفاع الطلب على الكهرباء في شمال إفريقيا، والذي يُعزى إلى تغير المناخ والتنمية الاقتصادية والنمو السكاني (المربع 3.7).

وتشمل المشاريع الجارية بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مشروع الربط الكهربائي (Elmed) ومشروع الربط الكهربائي الأوروبي الأفريقي (الجدول 3.3). سيربط مشروع Elmed شبكتي الكهرباء في تونس وإيطاليا، ما سيمكن من تجارة الطاقة ودمج الإمدادات التونسية من الطاقة المتجددة في الشبكة الأوروبية للطاقة الكهربائية. في المقابل، يمتد مشروع الربط الكهربائي الأوروبي الإفريقي على طول 1396 كم بطاقة 2000 ميغاواط، ليصبح أكبر مشروع ربط كهربائي في العالم، ويربط بين مصر وقبرص واليونان. إضافة إلى ذلك، أنجزت دراسة جدوى لمشروع ممر الهيدروجين الأخضر بين المغرب وإيطاليا، كجزء من مشاريع "خطة ماتيبي" الإيطالية. ويهدف مشروع الممر الأخضر إلى نقل الهيدروجين الأخضر من المغرب إلى مدينة ترييستي الإيطالية. يمكن أن تشكل هذه المبادرة خطوة مهمة نحو تطوير نقل الهيدروجين وتعزيز الروابط الطاقية المستدامة في المنطقة.

ويتعاون الجبل الأسود والبوسنة والهرسك وصربيا مع إيطاليا لتطوير مشروع ربط كهربائي يصل البلقان الغربية بشبكة الكهرباء الأوروبية. سيتيح المشروع تصدير الطاقة المتجددة من البلقان الغربية إلى إيطاليا، ويجعل من الجبل الأسود مركزاً إقليمياً رئيسياً للطاقة. كما تعمل كرواتيا والبوسنة والهرسك على تطوير مشروع ربط للغاز بهدف تعزيز أمن الطاقة في البوسنة، وزيادة الوصول إلى الغاز، وتنويع طرق الغاز.

توجد إمكانيات كبيرة لتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في جنوب وشرق المتوسط. كما تطلّ تجارة الكهرباء العابرة للحدود داخل شمال إفريقيا تحدياً قائماً يعكس غياب إصلاحات سوقية، خصوصاً في أسواق الكهرباء. ويحدّ هذا التحدي بحد ذاته من فرص الاستثمار، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة في جنوب المتوسط:** يتعيّن على بلدان جنوب المتوسط التعاون مع نظرائها في الاتحاد الأوروبي لزيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة من خلال توسيع التمويل وتعزيز الأطر السياسية والبيئية التنظيمية. كما ينبغي على البلدان أن تركز أيضاً على تشجيع تبادل المعارف والابتكار التكنولوجي.
- **تسخير إمكانيات الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا:** ينبغي على بلدان شمال إفريقيا تكثيف الجهود لجذب الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الطاقات المتجددة، وذلك من خلال تعزيز الحوافز المالية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإجراء الإصلاحات التنظيمية، وزيادة انفتاح الأسواق.
- **التخفيف من مخاطر الاستثمار:** ينبغي على بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الترويج لأدوات مالية متنوّعة قائمة على تقاسم المخاطر، مثل اتفاقيات الشراء المسبق، والاستثمارات في الأسهم، والتمويل المختلط، وذلك لتعزيز قابلية تمويل البنية التحتية وجذب رأس المال الخاص. من شأن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وضمان الاستقرار التنظيمي أن يعمل على التخفيف من مخاطر الاستثمار ودعم تطوير البنية التحتية المستدامة والعابرة للحدود.
- **الاستفادة من المشاريع السابقة:** يسلط المخطط الشمسي المتوسطي الضوء على صعوبات التعاون متعدّد الأطراف في المنطقة، حيث أبرز تحديات من بينها غياب أسواق طاقة فعالة وضعف معدل النفاذ. وينبغي أن تركز المشاريع المستقبلية على المنافع الاقتصادية، وعلى تطور الاحتياجات الطاقية الإقليمية والمحلية، إضافة إلى وضع آليات تعزز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية.

الجدول 3.3. المشاريع العابرة للحدود في قطاع الطاقة

المشروع	البلدان	الإطار الزمني	الوصف	التكلفة
خط أنبوب غاز	المغرب- نيجيريا	2024	يهدف مشروع خط أنبوب الغاز إلى ربط نيجيريا بالمغرب، بما يعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي بطاقة تقديرية تبلغ 30 مليار م ³ من الغاز الطبيعي سنوياً.	25 مليار دولار أمريكي
ممرّ الهيدروجين الأخضر	المغرب-إيطاليا	2024 - برمجة دراسة الجدوى	يهدف مشروع الممرّ الأخضر إلى نقل الهيدروجين الأخضر من المغرب إلى مدينة تريبستي الإيطالية، ويمثل خطوة بارزة في مجال نقل الهيدروجين بأوروبا.	غير محدد
ممرّ الهيدروجين الجنوبي	الجزائر، تونس، إيطاليا، النمسا، ألمانيا	متوقع في 2030	مشروع ممرّ الهيدروجين الجنوبي هو ممرّ مخصص لأنابيب الهيدروجين بطول 3300 كيلومتر. سينتج الهيدروجين المتجدد أساساً في شمال إفريقيا، حيث جمع الشركاء رسائل دعم موقعة من منتجين يعتزمون إنتاج نحو 2.5 مليون طن سنوياً. وسيتم نقل الهيدروجين شمالاً لتلبية طلبات يصعب تخفيفها في إيطاليا (مثل أوغوستا، وتارانغو، وشمال إيطاليا)، والنمسا (مثل ستيريا، وفيينا، ولينز)، وألمانيا (مثل بورغهاوزن، وإنغولشتات). وستكون للممر طاقة استيعاب قدرها 4 مليون طن سنوياً (ما يعادل 133.2 تيراواط/ساعة سنوياً)، أي ما يغطي 40% من هدف الاستيراد في إطار خطة REPowerEU.	2.5 مليار دولار أمريكي
الربط الكهربائي الأوروبي الإفريقي	مصر، قبرص، اليونان	قيد الإنجاز - 2029/2028 (الانتهاء المتوقع للمرحلة الأولى)	يشمل مشروع الربط الكهربائي الأوروبي الإفريقي تطوير ربط كهربائي بقدرة 2000 ميغاواط يمتد على 1396 كلم، ليصبح الأكبر في العالم.	3 مليار دولار أمريكي
الربط الكهربائي الأوروبي الآسيوي	إسرائيل، قبرص، اليونان	2026	يهدف مشروع الربط الكهربائي الأوروبي الآسيوي إلى إنشاء كابل بحري بطول 1200 كلم يربط إسرائيل بكريت مروراً بقبرص. وهو نظام تيار مباشر عالي الجهد متعدد المحطات، سيربط شبكات نقل الكهرباء في اليونان وقبرص وإسرائيل. سيتألف من ثلاث محطات تحويل بحرية مرتبطة بكابلات. عند تشغيله بالكامل، سيتمكن خط 500 كيلو فولت من نقل 2000 ميغاواط. يبلغ طوله البحري 1208 كلم (310 كلم بين قبرص وإسرائيل، 898 كلم بين قبرص وكريت)، فيما يبلغ طوله البري 25 كلم.	1.6 مليار دولار أمريكي
الربط الطاقوي	إيطاليا-الجبل الأسود-صربيا-البوسنة والهرسك	قيد الإنجاز	يشمل مشروع الربط الطاقوي خط كابل بطول 455 كلم (433 كلم تحت البحر) يربط إيطاليا بالجبل الأسود، إضافة إلى خط نقل بقدرة 400 كيلو فولت بين صربيا والبوسنة والهرسك. ويهدف لتصدير الطاقة المتجددة من البلقان الغربية إلى إيطاليا، ويجعل من الجبل الأسود مركزاً إقليمياً رئيسياً للطاقة.	1 مليار دولار أمريكي
الربط الكهربائي Elmed	تونس-إيطاليا	قيد الإنجاز	مشروع الربط الكهربائي Elmed هو خط كهرباء جديد تحت سطح البحر، عالي الجهد، بقدرة 600 ميغاواط، يربط بين تونس وصقلية، ويمتد على مسافة 200 كيلومتر. يربط هذا المشروع شبكتي الكهرباء الإيطالية والتونسية، مما يسهل تجارة الكهرباء ويدعم إدماج الطاقات المتجددة التونسية في الشبكة الأوروبية.	600 مليون دولار أمريكي
المخطط الشمسي المتوسطي	شمال إفريقيا	قيد الإنجاز	يهدف المخطط الشمسي المتوسطي إلى بناء محطة بقدرة 20 غيغاواط لإنتاج الطاقة الشمسية في شمال إفريقيا بحلول 2020. ويتمثل الهدف النهائي في تطوير الطاقات المتجددة وقدرات نقل الكهرباء في المنطقة الأوروبية-متوسطية.	غير محدد
الربط الغازي	كرواتيا-البوسنة والهرسك	2024 (قيد الإنشاء)	يهدف الربط الغازي إلى تعزيز أمن الطاقة في البوسنة والهرسك، وتنويع مسارات الغاز، وزيادة نسبة التزود بالغاز. من المتوقع أن تكون له قدرة تصل إلى 1.5 مليار م ³ سنوياً.	169 مليون يورو

Source: OECD compilation.

المربع 3.7. السعي وراء الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أصبحت الطاقة المتجددة مصدراً حيوياً متزايد الأهمية بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تهدف إلى تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة في قطاع الكهرباء. وباعتبارها إحدى المناطق الأكثر تأثراً بتغير المناخ، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات كبرى في أنظمتها الطاقية، حيث يتزايد الطلب على الطاقة بفعل التنمية الاقتصادية والنمو السكاني، وكذلك بسبب الظواهر المناخية مثل موجات الحر الشديدة. ويعكس قطاع الكهرباء التحديات الأوسع للمنطقة في الاستجابة لهذه الاتجاهات. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر الحرارة الشديدة على كفاءة نقل الكهرباء وأن تتسبب في أضرار للبنية التحتية للنقل، ما يشكل خطراً على الإمدادات الكهربائية. كما تقلل درجات الحرارة الشديدة من إنتاج التوربينات الغازية ذات الدورة المفتوحة أو الخلايا الكهروضوئية الشمسية؛ وتشكل ظواهر أخرى، مثل العواصف الرملية وحرائق الغابات، مخاطر تمس الإمداد بالكهرباء وبالأمن الطاقية عموماً.

وبالنظر إلى هذه المعطيات، ستحتاج بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة وتطوير بنية تحتية تتسم بالكفاءة المائية والقدرة على مقاومة الحرارة لضمان انتقالات مستدامة. في السنوات الأخيرة، برز المغرب ومصر كبلدين رائدين في تطوير البنية التحتية للكهرباء المتجددة في شمال إفريقيا. لكن مع توقع ارتفاع الطلب على الطاقة، خاصة لأغراض التبريد وتحلية المياه، يتعين على هذه البلدان أيضاً اعتماد حلول قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لضمان استقرار قطاعاتها الكهربائية والطاقة بوجه عام.

- ويهدف المغرب إلى رفع حصة قدرات إنتاج الكهرباء المتجددة من 17.6% في 2020 إلى 52% في 2030 (وفق خطط المغرب لمكافحة التغير المناخي)، باستخدام مزيج من مصادر الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية، مثل مجمع نور ورزازات للطاقة الشمسية، إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم. مع ذلك، ستتطلب التغيرات المناخية وتوافر المياه بذل المزيد من الجهود للتكيف. تأثر إنتاج الكهرباء المتجددة في المغرب فعلياً بانخفاض معدلات التساقطات المطرية وتزايد فترات الجفاف، وهو ما أدى إلى تراجع إنتاج الطاقة الكهرومائية من 3631 غيغاواط/ساعة إلى 1290 غيغاواط/ساعة بين عامي 2010 و2020 (الوكالة الدولية للطاقة، 2023). ورداً على ذلك، يتجه البلد نحو اعتماد تكنولوجيات أقل استهلاكاً للمياه، مثل التخزين الكهرومائي بالضخ ومحطات توليد الكهرباء بدورات مركبة تعتمد على الغاز الطبيعي.

طوّرت مصر خطة طموحة لتنويع مزيج الطاقة لديها لصالح مصادر متجددة، عُرضت في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة - الرؤية المحدثة 2030 (2023). ويمثل مجمع بنبان الشمسي في محافظة أسوان، وهو رابع أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، مثلاً على تعاون مصر مع شركاء دوليين لتحقيق أهدافها المتعلقة بنسبة الطاقة المتجددة ضمن إجمالي إنتاج الطاقة. ويتأثر إمداد الكهرباء في مصر بتغير المناخ، حيث يأتي 84% منه من الغاز الطبيعي، وهو مصدر غير متجدد: تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على إنتاج بعض أنواع محطات الكهرباء العاملة بالغاز، التي تحتاج إلى تدفق الهواء لتبريد التوربينات. ومع تزايد موجات الحر في التكرار والحدة، قد يتراجع إنتاج الكهرباء من المحطات العاملة بالغاز.

المربع 3.8. من الفحم إلى الطاقة المتجددة: الأجندة الخضراء للبلقان الغربية

التزم قادة اقتصادات البلقان الغربية (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وصربيا) بهدف تحقيق الحياد الكربوني والاستدامة البيئية بحلول عام 2050. تم الإعلان عن ذلك خلال قمة صوفيا (بلغاريا) عام 2020، حيث وفّرت الأجندة الخضراء للبلقان الغربية إطاراً لإدماج سياسات المناخ وإصلاح قطاعي الطاقة والنقل في المنطقة. وتتضمن الأجندة خمسة ركائز رئيسية: إزالة الكربون والمرونة المناخية، والاقتصاد الدائري، وإزالة التلوث (الهواء والماء والتربة)، ونظم الغذاء المستدامة والمناطق الريفية، وحماية التنوع البيولوجي، واستعادة النظم البيئية. وفّرت المفوضية الأوروبية، منذ عام 2021، مبلغ 1.25 مليار يورو لدعم الأجندة الخضراء في شكل مساعدات تقنية واستثمارات في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وإدارة البيئة. ترمي ركيزة الطاقة المتجددة إلى تسخير إمكانات المنطقة من الطاقة الشمسية والرياح والحرارية الأرضية، مع توسيع قدرات الطاقة الكهرومائية القائمة.

ويتمثل جانب أساسي من هذا النهج في التخلص التدريجي من مصادر الطاقة المعتمدة على الفحم، وهو ما سيكون له أثر مباشر وغير مباشر على فرص العمل في قطاع الفحم. وسعت مبادرة مناطق الفحم في طور الانتقال في البلقان الغربية، بين كانون الأول/ديسمبر 2020 و2023، إلى معالجة هذه التحديات وإعداد البلدان والمجتمعات للتحويل بعيداً عن مصادر الطاقة القائمة على الفحم.

Sources: [Initiative for coal regions in transition in the Western Balkans and Ukraine - European Commission \(europa.eu\)](https://ec.europa.eu/eip/eip-coal-transition/)

المربع 3.9. تنويع الطاقة: علاقة ترابط بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس التعاون الخليجي

تستثمر الشركات الأوروبية بشكل متزايد في قطاع الطاقة المتجددة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظراً لما تتمتع به من موارد غنية في مجالي الطاقة الشمسية والرياح. وتدعم هذه الاستثمارات الهدف الاستراتيجي لمجلس التعاون الخليجي المتمثل في الانتقال من مصادر الطاقة غير المتجددة إلى المتجددة، كما تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشري في المنطقة. على سبيل المثال، يهدف مشروع نيوم بقيادة المملكة العربية السعودية إلى إنشاء مدينة مستقبلية تعمل بالطاقة المتجددة، عبر استثمارات ضخمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وشركات مع شركات أوروبية لتطوير التكنولوجيا والبنية التحتية.

من جهة أخرى، تعكس استثمارات بلدان مجلس التعاون الخليجي في مشاريع الطاقة المتجددة في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طموحها في مجال تنويع الطاقة. فعلى سبيل المثال، يشارك صندوق الاستثمارات العامة السعودي في عدة مشاريع أوروبية، بما في ذلك محطات شمسية في إسبانيا. كما تستفيد كل من مصر والأردن بالفعل من استثمارات خليجية لتمويل مزارع للطاقة الشمسية والرياح.

وتسعى المنطقة أيضاً إلى أن تصبح أكبر منتج للهيدروجين في العالم ومصدراً رئيسياً له إلى أوروبا. لتحقيق ذلك، أطلقت السعودية وعمان والإمارات العربية المتحدة شركات مع شركات أوروبية لتطوير مشاريع كبرى للهيدروجين الأخضر وتوريد الطاقة الخضراء إلى أوروبا.

Sources: see for example <https://www.sefe.eu/en/newsroom/press-releases/sefe-and-saudi-acwa-power-partner-to-deliver-200000-tonnes-of-green-hydrogen-annually-to-germany-and-europe>;
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/739228/EPRS_BRI%282022%29739228_EN.pdf

المؤشر I.7 القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء ضرورياً لدفع تطوير البنية التحتية، وتعزيز أمن الطاقة، وتسهيل نقل المعرفة بين البلدان. فيمكن أن يؤدي الانفتاح على الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، خصوصاً في بلدان جنوب وشرق المتوسط، إلى تمكين هذه البلدان من بناء أسواق طاقة إقليمية والاندماج فيها. ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً محورياً في جعل التحولات الطاقية ممكنة في البلدان والمناطق التي تفقر إلى الموارد المالية اللازمة لتطوير أو تحديث البنية التحتية الضرورية للانتقال الطاقى المستدام.

النتائج الأساسية

يختلف مستوى تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء عبر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 3.18). في المتوسط، تسجل بلدان الاتحاد الأوروبي أدنى درجات التقييد في ما يخص إنتاج وتوزيع الكهرباء، مع انفتاح كامل على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان.

وتتشابه مستويات تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج الكهرباء المتجددة وغير المتجددة داخل نفس البلدان، ما يشير إلى أطر تنظيمية متشابهة لكلا النوعين من الطاقة (الشكل 3.19). وتُسجّل أعلى مستويات التقييد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل لبنان وليبيا وتونس والجزائر ومصر.

في مجال توزيع الكهرباء، تسجّل الأردن أدنى مستويات التقييد، في حين تملك الجزائر وإسرائيل أعلى درجات التنظيم، ما يشير إلى عوائق محتملة أمام تحسين وتوسيع شبكات التوزيع وكذلك أمام تطوير الطاقات المتجددة (الشكل 3.20). وبصورة أكثر تحديداً، غالباً ما تحتاج شبكات التوزيع إلى تكييف لاستيعاب الطاقات المتجددة بسبب هياكل الشبكات اللامركزية وتذبذب إنتاج الكهرباء. وتحافظ منطقة البلقان الغربية على نظام منفتح للغاية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مستويات تقييد منخفضة تتماشى إلى حد كبير مع معايير الاتحاد الأوروبي.

بشكل عام، يمكن أن يساعد تحسين شروط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء على دفع التقدم نحو التحولات الطاقية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 3.10). كما يمكن لمناخ استثماري أكثر دعماً أن يساهم في تعزيز أمن الطاقة، مع تحقيق قدر أكبر من الصمود الاقتصادي والاستدامة البيئية على المدى الطويل.

البنية التحتية للترباط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً

يكشف التحليل في المملكة العربية السعودية عن مستويات حماية مرتفعة نسبياً لقطاع الكهرباء بأكمله ولتوزيعه. غير أنّ الاتجاه العام لمستوى التقييد في قطاع الكهرباء ككل انخفض بأكثر من النصف بين عامي 2018 و 2023.

فيما يتعلق بتوليد الكهرباء المتجددة، تحتل المملكة العربية السعودية ثاني أعلى قيمة بعد لبنان مقارنة ببلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تبسيط الأطر التنظيمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** سيساعد تبسيط أنظمة الاستثمار على تعزيز بيئة شفافة وقابلة للتنبؤ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء، وخاصة بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقدم المساعدة التقنية، ويشارك أفضل الممارسات، ويوفر حوافز مالية لمساعدة البلدان على مواءمة الأطر التنظيمية مع أفضل الممارسات الدولية. وسيساهم هذا التعاون في استكمال ودفع مشاريع الربط الكهربائي الحالية والمخطط لها على المستويين دون الإقليمي والأوروبي.
- **تعزيز الحوافز الاستثمارية الخاصة بقطاع الكهرباء:** ينبغي على الحكومات أن تطور مبادرات مستهدفة، مثل التعريفات التحفيزية، واتفاقيات شراء الطاقة، والسندات الخضراء لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الكهرباء. وفي بعض الحالات، خاصة في الجزائر، ستكون هناك حاجة إلى إصلاحات في القطاع المالي من أجل تسهيل جاذبية الاستثمار في الطاقة المتجددة.
- **إصلاح دعم الكهرباء لدعم أسواق الطاقة المستدامة:** سيتمashi التخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة مع أسعار السوق، وسيجذب الاستثمار في الطاقة المتجددة، وسيخلق أسواقاً تنافسية ومستدامة مع التخفيف من تأثير ذلك على الفئات السكانية الهشة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يمكن أن تسهم إعانات الطاقة في تشويه أسواق الطاقة.

التعريفات

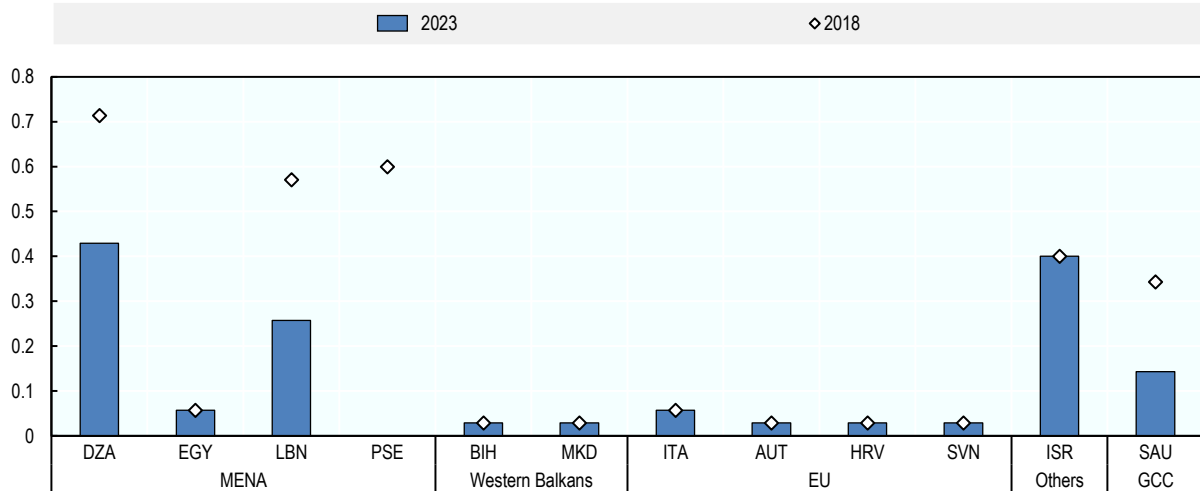
يُؤرّف مؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بيانات حول مدى انفتاح أو تقييد البلدان تجاه الاستثمار الأجنبي. ويقاس المؤشر القيود القانونية عبر أربعة أبعاد: حدود الملكية الأجنبية، ومتطلبات الفحص والموافقة المسبقة، والقواعد الخاصة بالموظفين الأجانب الرئيسيين، والقيود التشغيلية الأخرى المفروضة على الشركات الأجنبية. وتتراوح الدرجات من 0 (انفتاح كامل) إلى 1 (تقييد كامل)، ما يتيح إجراء تحليل مقارن لبيانات الاستثمار في بلدان مختلفة.

يتضمن المؤشر بيانات حول تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء، سواء لتوليد الكهرباء أو لتوزيعها. وينقسم قطاع الكهرباء إلى فئتين: الطاقة المتجددة (مثل الكهرومائية، الكتلة الحيوية، والطاقة الشمسية) والطاقة غير المتجددة (أي الفحم، الغاز، النفط، والطاقة النووية).

Source: <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

الشكل 3.18. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الكهرباء الكلي، 2018 و2023

0 = مفتوح؛ 1 = مغلق

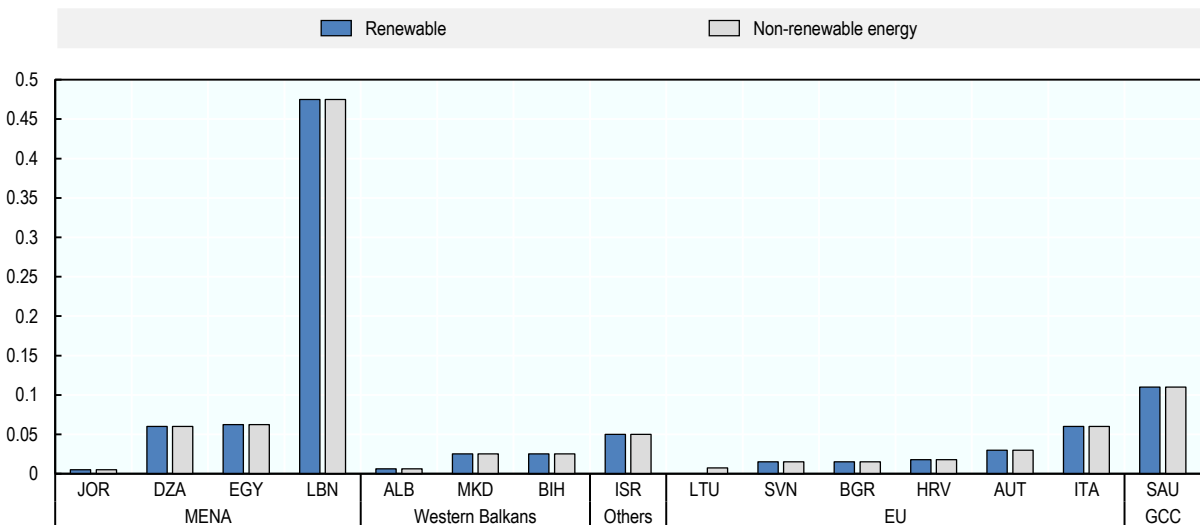


ملاحظة: بالنسبة لبلجيكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، لاتفيا، لوكسمبورغ، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، تركيا، ألبانيا، الجبل الأسود، الأردن، المغرب وتونس فإن درجة القيود تساوي 0. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية ليست عضواً في الاتحاد من أجل المتوسط، فقد عُرضت بياناتها نظراً لزيادة تدفقات الاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد من أجل المتوسط. والمملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي يتوفر لها حالياً مؤشر قيود الاستثمار الأجنبي المباشر. المصدر: مؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

StatLink <https://stat.link/bqo5fd>

الشكل 3.19. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في توليد الكهرباء من المصادر المتجددة في بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، 2023

0 = مفتوح؛ 1 = مغلق

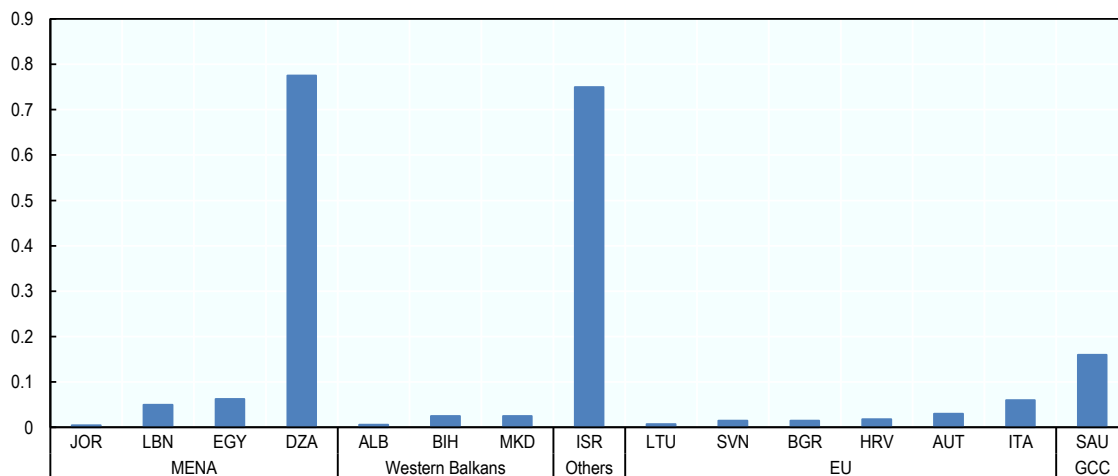


ملاحظة: بالنسبة لبلجيكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، لاتفيا، لوكسمبورغ، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، تركيا، الجبل الأسود، المغرب، تونس، رومانيا والسلطة الفلسطينية فإن درجة القيود تساوي 0.

المصدر: مؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

StatLink <https://stat.link/vhnqxp>

الشكل 3.20. قيود الاستثمار الأجنبي المباشر في توزيع الكهرباء في بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، 2023
0 = مفتوح؛ 1 = مغلق



ملاحظة: بالنسبة لبلجيكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، إيرلندا، لاتفيا، لوكسمبورغ، هولندا، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، تركيا، الجبل الأسود، المغرب، تونس، رومانيا والسلطة الفلسطينية فإن درجة القيود تساوي 0.

المصدر: مؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <https://www.oecd.org/en/data/indicators/fdi-restrictiveness.html>

StatLink  <https://stat.link/y2hctm>

المربع 3.10. الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة المتجددة

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً محورياً في تسريع التحولات الطاقية، من خلال توفير الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة للنمو الأخضر. ومع سعي البلدان إلى تحديث قطاعات الطاقة والكهرباء لديها، يصبح فهم العوامل التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة المتجددة أمراً أساسياً، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات القدرات المالية المحدودة لتطوير أو تحديث البنية التحتية اللازمة للتحولات الطاقية.

إذ يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة المتجددة من جهات فاعلة في القطاع الصناعي وكذلك من مستثمرين خارجيين. بين عامي 2012 و2021، شكلت الشركات العاملة أساساً في قطاعات خارج الطاقة حوالي 70% من قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، و11% من الاستثمارات المعلنة في مشاريع جديدة في الطاقة المتجددة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2022). وقد برزت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا كأهم المساهمين في الاستثمارات الجديدة خلال هذه الفترة، حيث مثلت 41% من إجمالي الاستثمارات. وكانت طاقتا الرياح والشمس المصدرين الرئيسيين اللذين يقودان الاستثمار. واللافت أن الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة في تزايد منذ عام 2012، وغالباً ما تتجاوز استثمارات الوقود الأحفوري. ففي عام 2020، بلغت الاستثمارات الجديدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذروتها في مستوى 82 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 21% من إجمالي مشاريع الاستثمار الجديدة المعلنة في هذه البلدان. وقد سرعت حرب روسيا على أوكرانيا الحاجة إلى تنويع الطاقة من حيث المزيج والمصادر.

وجدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، عند تقييم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة، أن السياسات المرتبطة بالمناخ تشكل عاملاً أساسياً في جذب الاستثمارات الخضراء، بالإضافة إلى المحددات التقليدية (مثل حجم السوق، وإمكانات النمو، والقيود التنظيمية على الوصول إلى السوق). فعلى سبيل المثال، ترتبط التعريفات التحفيزية، والتي تشجع الاستثمار في التكنولوجيات منخفضة الكربون من خلال عقود طويلة الأجل تضمن سعراً ثابتاً للطاقة المنتجة، بشكل إيجابي بعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة المتجددة. وهذا يشير إلى أن الحوافز الاستثمارية تلعب دوراً مهماً في دعم الاستثمارات الخضراء.

في المقابل، تميل البلدان ذات القوانين الأكثر صرامة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جذب عدد أقل من مشاريع الطاقة المتجددة، ما يوحي بأن ارتفاع مستوى التقييد التنظيمي قد يؤثر على وتيرة التحولات الخضراء. فالقيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر تحدّ من الوصول إلى الأسواق وتزيد من تكاليف المعاملات بالنسبة للمستثمرين، ما يدفعهم نحو أسواق ذات حواجز تنظيمية أقل. ووفقاً لمؤشر القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قد يؤدي انخفاض التقييد التنظيمي بمقدار 0.01 نقطة إلى زيادة بنسبة 1% في المشاريع الجديدة وزيادة بنسبة 4% في صفقات الاندماج والاستحواذ.

ومع ذلك، يختلف تأثير هذه العوامل على قرارات الاستثمار حسب أصل المستثمرين. فتبدو الشركات القادمة من خارج قطاع الطاقة أقل اهتماماً بالسياسات الطاقية عند القيام بمشاريع جديدة في الطاقة المتجددة، ولكنها تتأثر أكثر بظروف أخرى، مثل بيانات الاستثمار المواتية والمصالح الاستراتيجية. وعلى وجه التحديد، لا يبدو أن سخاء التعريفات التحفيزية أو تشديد أسعار الكربون له تأثير على هذا النوع من المستثمرين. بدلاً من ذلك، تقوم بعض الشركات غير الطاقية بإنشاء مشاريع جديدة في الطاقة المتجددة لتشغيل أنشطتها الأساسية في بلد سبق أن أنشأت فيه عملياتها. على سبيل المثال، أعلنت شركة DHL الألمانية للنقل والخدمات اللوجستية، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، عن خطط لتطوير مشروع للطاقة الشمسية لدعم عملياتها في دبي. نتيجة لذلك، قد يتأثر المستثمرون المهتمون بتشغيل أنشطتهم في الخارج بدرجة أقل بسياسات المناخ الوطنية.

Source: [Trends, investor types and drivers of renewable energy FDI | OECD](#)

المؤشر I.8 تدفقات تجارة الكهرباء

لِمَ هذا المؤشر؟

يوفر تحليل تدفقات تجارة الكهرباء في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط صورة عن الترابط والتكامل الكهربائي بين البلدان. ومع استمرار نمو الطلب على الكهرباء، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن يساعد تنويع تدفقات تجارة الكهرباء على تعزيز أمن الإمداد بالكهرباء ودفع النمو الاقتصادي. إذ يخلق نمو القدرات في مجال الطاقة المتجددة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصاً أكبر لتكامل أسواق الكهرباء بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية.

ويمكن أن تتأثر تدفقات تجارة الكهرباء بعدة عوامل، بما في ذلك التغييرات في السياسات، واتجاهات الطلب، وكفاية البنية التحتية، إضافة إلى العوامل الجيوسياسية.

النتائج الأساسية

تُظهر تجارة الكهرباء عبر الحدود في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تفاوتاً كبيراً بين الأقاليم الفرعية، ما يعكس مستويات مختلفة من التبعية وتفضيلات سوقية متباينة.

ففي منطقة البلقان الغربية، ظلت صادرات الكهرباء مستقرة نسبياً بين عامي 2010 و2019، مع تسجيل انخفاض طفيف في الصادرات سنة 2022. وتواصل المنطقة الفرعية تصدير الكهرباء داخلها، وإلى الاتحاد الأوروبي، وإلى بلدان أخرى خارج الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 3.21).

في المشرق، تبقى صادرات الكهرباء منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة ببلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى، وذلك أساساً بسبب محدودية الموارد الطبيعية مقارنة ببلدان شمال إفريقيا. وتعتمد المنطقة بشكل كبير على واردات الكهرباء، حيث تعتمد السلطة الفلسطينية بشكل خاص على إسرائيل في معظم احتياجاتها من الكهرباء (الشكل 3.22). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُعزى انخفاض واردات الكهرباء في المشرق عام 2022 إلى تراجع واردات السلطة الفلسطينية من الكهرباء الإسرائيلية.

في شمال إفريقيا، تقلبت الصادرات بين 2010 و2022. ففي عام 2010، خُصص الجزء الأكبر من الصادرات لتلبية الطلب داخل المنطقة. غير أنّ المنطقة قامت، بين عامي 2019 و2022، بتنويع أسواق صادراتها، فصارت تزود الاتحاد الأوروبي والمشرق وبلداناً أخرى من خارج الاتحاد من أجل المتوسط بالكهرباء. ومن اللافت أنّ مستوى الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي شهد انخفاضاً خلال هذه الفترة، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب المحلي (الشكل 3.23).

أما بالنسبة للواردات، فشهدت تدفقات التجارة انخفاضاً في عام 2019 لكنها عادت إلى مستويات 2010 بحلول عام 2022. وتغيرت ديناميات الواردات بشكل كبير: ففي عام 2022 تجاوزت الواردات داخل شمال إفريقيا الواردات القادمة من بلدان الاتحاد الأوروبي.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تعزيز البنية التحتية الإقليمية وأسواق الكهرباء من أجل دعم أمن الطاقة، وتثبيت أسعار الكهرباء، وتحسين إمكانية التنبؤ بالإمدادات.
- تنويع تدفقات تجارة الكهرباء في المشرق: تطوير بنية تحتية للطاقة المتجددة في الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز أمن الطاقة وتقوية سوق التصدير. يمكن لهذه البلدان أيضاً استكشاف فرص لتجارة الكهرباء بالاعتماد على القدرات المتنامية للأردن في مجال الطاقات المتجددة، ولا سيما الرياح والطاقة الشمسية. غير أنّ التعاون في تجارة الكهرباء بين هذه البلدان من المرجح أن يكون رهين إطلاق عملية سلام سياسية.
- تيسير التحوّل الأخضر في البلقان الغربية: ينبغي تقليص الاعتماد على الفحم، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وإصلاح السياسات الطاقية بما يتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي في خفض الانبعاثات ودعم التحوّل الأخضر.
- استثمار إمكانات شمال إفريقيا كمصدر: يتعين على بلدان شمال إفريقيا استغلال إمكاناتها الكامنة في مجال الطاقات المتجددة لتلبية الطلب المحلي، وأن تتموضع، في الوقت نفسه، كمصدر رئيسي للطاقة النظيفة نحو أوروبا. سيتطلب ذلك استثمارات مشتركة من أجل توسيع توليد الكهرباء من مصادر متجددة.

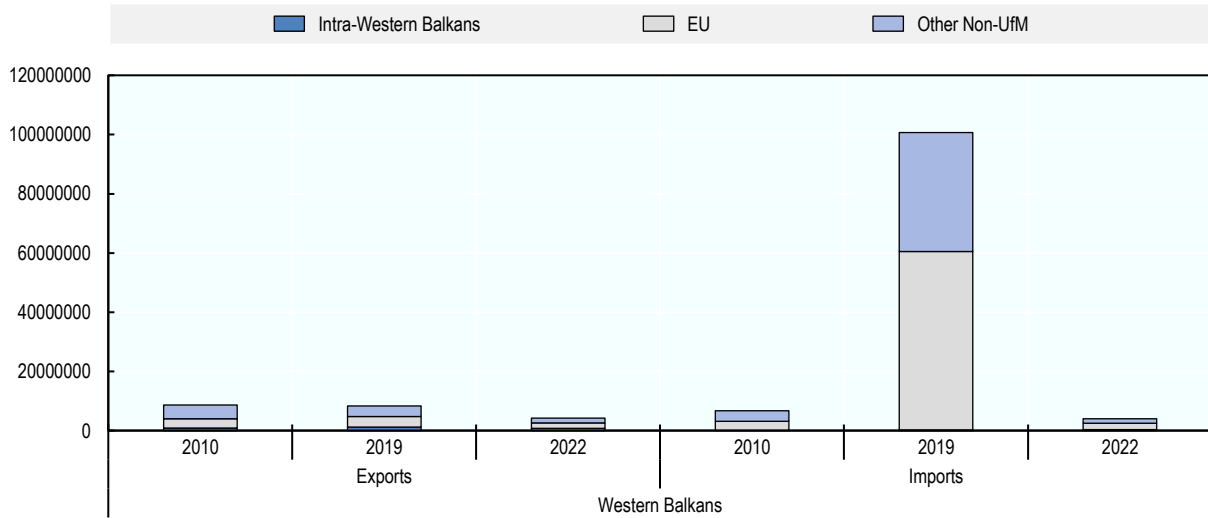
التعريفات

يقيس مؤشر تدفقات تجارة الكهرباء واردات وصادرات الكهرباء في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط من حيث القيمة (بالدولار الأمريكي) ومن حيث الكيلوواط ساعة.

تحدد الواردات والصادرات بالكيلوواط ساعة التدفقات الفعلية للكهرباء، ما يبرز مستوى الترابط والاعتماد المتبادل بين البلدان. ويُستخدم التقسيم الإقليمي لتحليل تدفقات التجارة، بما يوفر فهماً أعمق لديناميكيات السوق ودرجة التكامل في المنطقة.

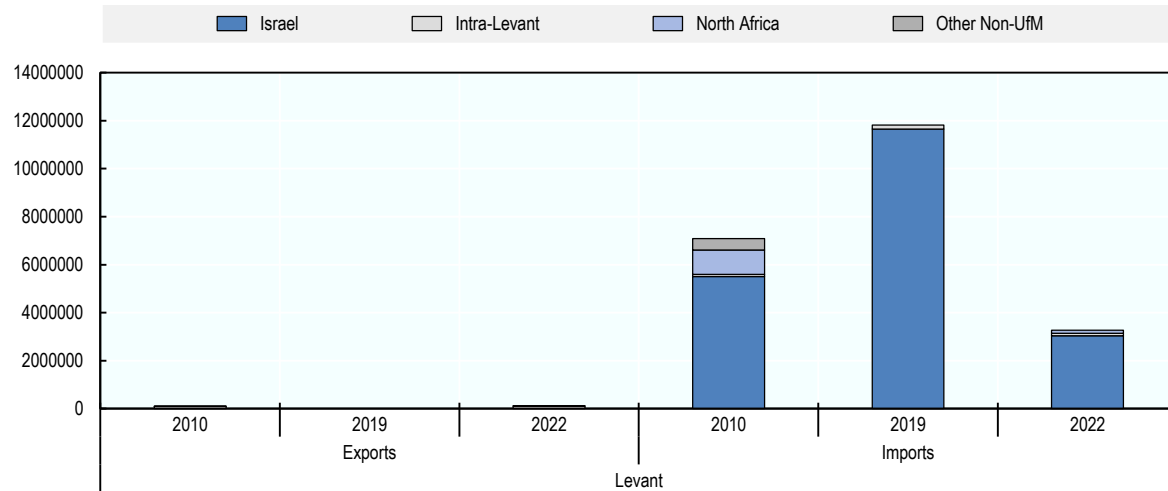
Source: UNCOMTRADE

الشكل 3.21. تجارة الطاقة الكهربائية في غرب البلقان كيلوواط ساعة



ملاحظة: بيانات دول البلقان الغربية تعود إلى عام 2021.
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية

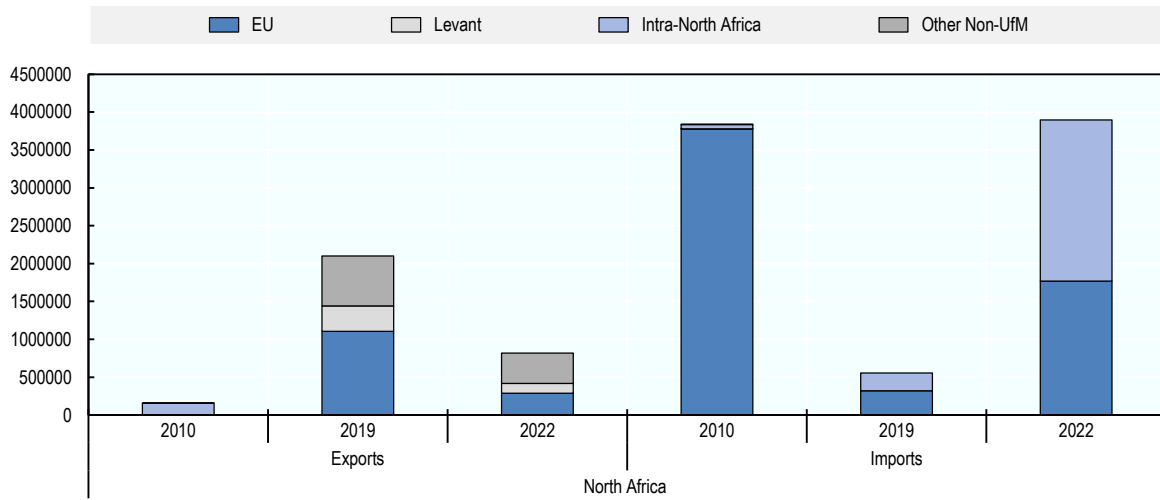
الشكل 3.22. تجارة الطاقة الكهربائية في المشرق كيلوواط ساعة



ملاحظة: تعكس بيانات الواردات من إسرائيل اعتماد السلطة الفلسطينية الكبير على واردات الكهرباء.
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية

الشكل 3.23. تجارة الطاقة الكهربائية في شمال إفريقيا

كيلوواط-ساعة



المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية

المؤشر I9. توليد الكهرباء

لِمَ هذا المؤشر؟

يوفر توليد الكهرباء فهماً لمستويات الاكتفاء الذاتي الكهربائي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، خصوصاً في ضوء ارتفاع الطلب، لا سيما في جنوب المتوسط. ومع ازدياد الطلب استجابة للظروف الاقتصادية، والاتجاهات الاجتماعية، والعوامل البيئية، والتطورات التكنولوجية، يصبح الحفاظ على إمدادات كهربائية موثوقة ومستدامة أمراً محورياً.

ورغم أن قطاع الطاقة يمثل حالياً الحصة الأكبر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، فإنه يقود أيضاً التحول نحو الحياض الكربونية، مع اضطلاع قطاع الكهرباء بدور قيادي. ويعود ذلك في حد كبير منه إلى نشر مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والشمس في توليد الكهرباء.

النتائج الأساسية

ظلت مستويات توليد الكهرباء مستقرة عبر الاتحاد من أجل المتوسط في السنوات الأخيرة. ويبقى توليد الكهرباء للفرد محدوداً في شمال إفريقيا والمشرق، وهو ما يعكس تحديات مستمرة في توفر الموارد المحلية وتطوير البنية التحتية (الشكل 3.24). ويتمشى ذلك مع بيانات واردات الكهرباء التي تُظهر اعتماداً كبيراً للمناطق الفرعية على مصادر خارجية لتلبية الطلب. بشكل مطلق، لا تزال البلدان الغنية بالموارد مثل الجزائر ومصر رائدة في إنتاج الكهرباء. غير أن نمو الطلب المحلي على الكهرباء في مصر وتراجع إنتاج الغاز الطبيعي، وهو المصدر الأساسي للكهرباء، أثراً على قدرة البلد التصديرية. ويتفوق الأردن والسلطة الفلسطينية، رغم انخفاض إجمالي التوليد، في حصة الطاقة المتجددة في استهلاكهما النهائي للطاقة.

إذ يشكل هذا الاعتماد، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث نما الطلب على الكهرباء بأكثر من 200% بين عامي 2000 و2023، تحدياً في تلبية الاحتياجات المتزايدة بسرعة.

ويبقى استهلاك الطاقة للفرد في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منخفضاً نسبياً مقارنة باقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى (الشكل 3.25). ويعكس هذا النمط التعقيدات الهيكلية لاقتصاداتها التي تتسم بقاعدة صناعية محدودة وسكان مقيدين بالدخل. ففي البلقان الغربية، يُسجل توليد الكهرباء للفرد مستوى مرتفعاً نسبياً، خاصة عند أخذ صغر حجم السكان في هذه الاقتصادات في الاعتبار. ويظل الفحم المصدر المهيمن لتوليد الكهرباء داخل المنطقة، مع استثناء ملحوظ يتمثل في ألبانيا. وتلعب الطاقة الكهرومائية دوراً كبيراً في مزيج الطاقة الإقليمي، إذ تمثل 36.5% من إجمالي إمدادات الطاقة المتجددة و40% من إجمالي توليد الكهرباء. وتبرز ألبانيا باعتمادها الأساسي على الطاقة الكهرومائية لتوليد الكهرباء، ما يجعلها عرضة للتقلبات الهيدرولوجية، حيث واجه اقتصادها صعوبة في توفير طاقة كافية من مصادر أخرى (OECD, 2024^[24]).

البنية التحتية للترباط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً

يُسجل توليد الكهرباء في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي الغنية بالموارد مستويات مرتفعة بشكل ملحوظ. ويعكس ذلك وفرة الموارد الطاقية وانخفاض مستويات السكان نسبياً. نتيجة لذلك، يكون توليد الكهرباء للفرد في هذه البلدان أعلى بعدة أضعاف من معظم دول الاتحاد من أجل المتوسط. ويظهر نمط مماثل في بيانات استهلاك الكهرباء للفرد، حيث تقدم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي أعلى المستويات بين البلدان محل التحليل.

بشكل عام، تُظهر الاتجاهات الحالية في توليد الطاقة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، إلى جانب تزايد حصة الطاقات المتجددة، أن ارتفاع مستويات التوليد لا يتزامن عادة مع زيادة حصة توليد الكهرباء من مصادر متجددة. بل على العكس، بدأت البلدان التي تمتلك قدرات محدودة على توليد الكهرباء (بسبب ندرة مصادر الوقود الأحفوري) تلجأ الآن إلى مصادر الطاقة المتجددة. وغالباً ما يتم تعزيز هذا التحول بدعم من مؤسسات التمويل الإنمائي والاستثمار الأجنبي (على سبيل المثال، الاتفاق الصناعي الأوروبي النظيف والأجندة الخضراء للبلقان الغربية) (الشكل 3.27).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تسريع نشر مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء:** تعزيز توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة من أجل تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.
- **تطوير سوق إقليمي موحد للطاقة:** إنشاء سوق إقليمي موحد للطاقة بغرض تحسين توزيع الطاقة، وخفض التكاليف، وجذب الاستثمارات.
- **تحسين الاتساق الإقليمي:** توحيد الأطر التنظيمية، والسياسات الطاقية، ومعايير الشبكات، وآليات السعة عبر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.
- **تحسين العدالة الطاقية عبر الاتحاد من أجل المتوسط:** ضمان الحصول على كهرباء ميسورة الكلفة وموثوقة، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة، لتعزيز الإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

التعريفات

يُعرّف توليد الكهرباء (مقاساً بالغيغاواط ساعة) بأنه الكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري، والمحطات النووية، ومحطات الطاقة الكهرومائية (باستثناء التخزين بالضخ)، والأنظمة الحرارية الجوفية، والألواح الشمسية، والوقود الحيوي، وطاقة الرياح، وغيرها.

تشمل مصادر الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الجوفية، وطاقة المحيطات، والكتلة الحيوية.

ويُحسب توليد الكهرباء للفرد بقسمة إجمالي توليد الكهرباء على عدد سكان البلد أو المنطقة.

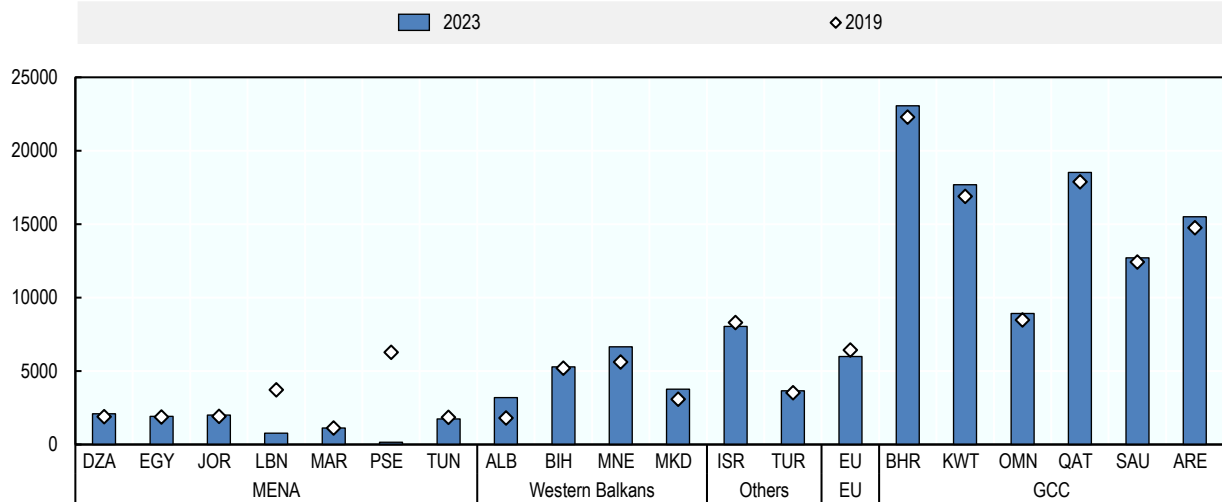
Source: IEA and IRENA

لقراءة المزيد

IEA (2024), *Renewables 2024*, Paris <https://www.iea.org/reports/renewables-2024>

الشكل 3.24. إنتاج الكهرباء للفرد الواحد، 2019 و2023

كيلوواط ساعة

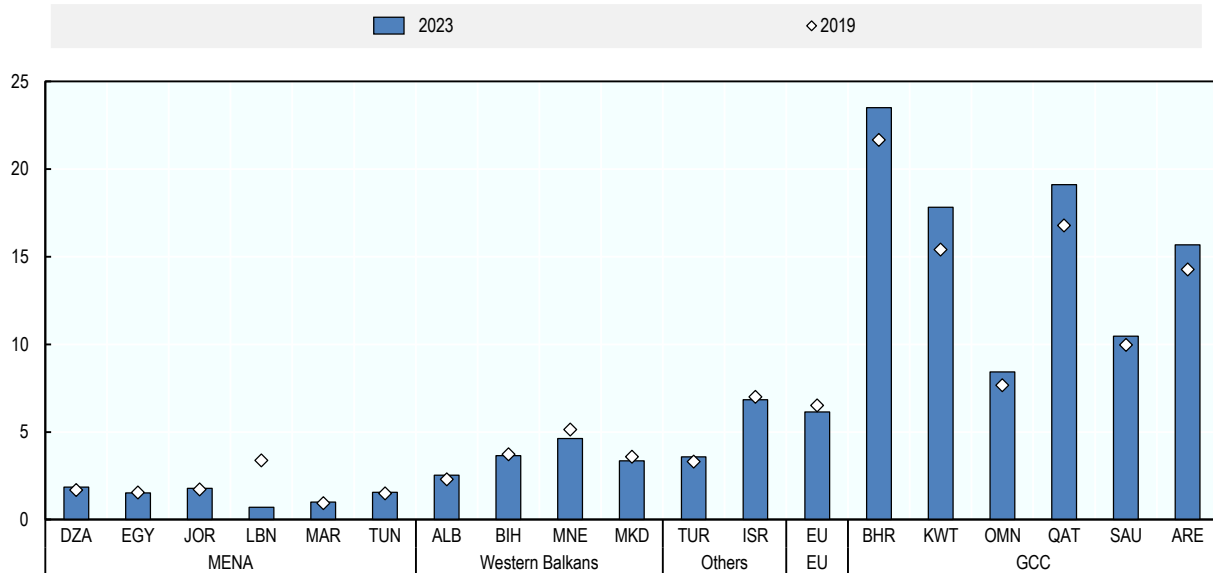


ملاحظة: بيانات الأردن والسلطة الفلسطينية تعود إلى عام 2022.

المصدر: مجموعة بيانات World Data

الشكل 3.25. استهلاك الكهرباء للفرد الواحد، 2019 و2023

ميغاواط ساعة



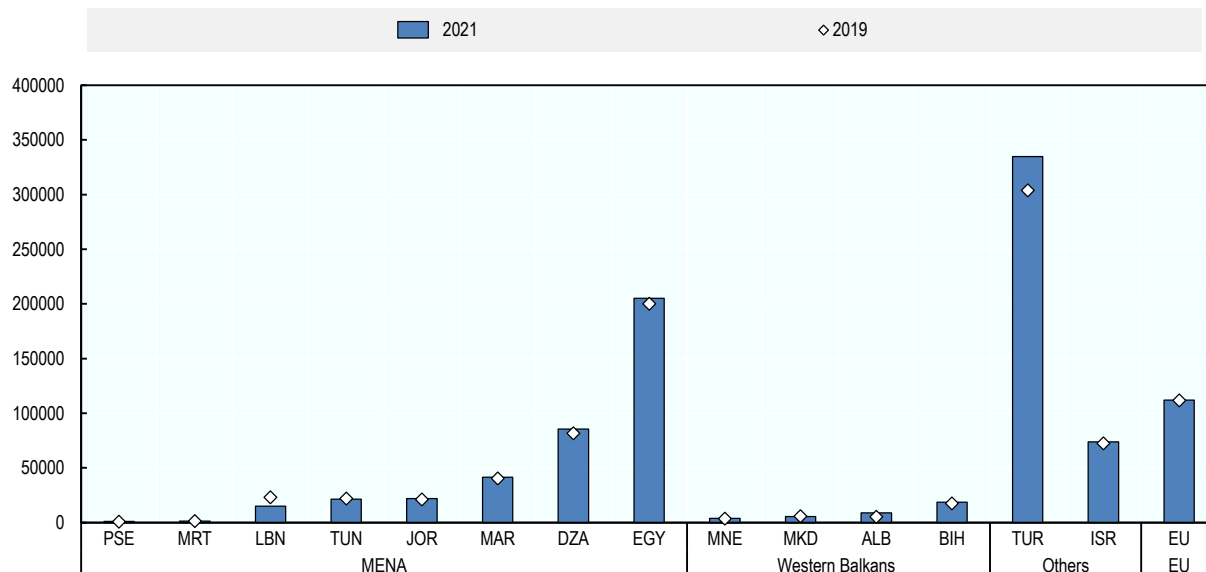
Note: Data for Palestinian Authority not available. Data for the GCC countries refer to 2022.

Source: International Energy Agency (IEA)

StatLink  <https://stat.link/df9shz>

الشكل 3.26. إنتاج الكهرباء، 2019 و2021

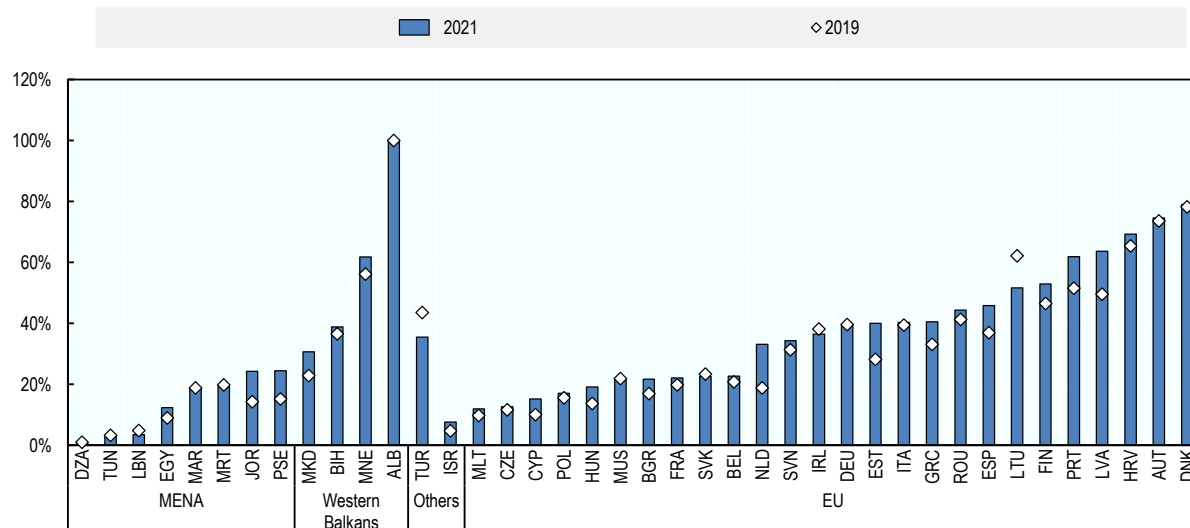
غيغاواط-ساعة



ملاحظة: بيانات السلطة الفلسطينية غير متوفرة. بيانات دول مجلس التعاون الخليجي تعود إلى عام 2022.
المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

الشكل 3.27. إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، 2019 و2021

حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، غيغاواط-ساعة



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة (IEA)

المؤشر I10. الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المركبة

لِمَ هذا المؤشر؟

تُمثل القدرة المركبة القوية شرطاً أساسياً لضمان إمدادات كهربائية موثوقة وتقليص التعرض لمخاطر نقص الطاقة. وهذا أمر بالغ الأهمية في منطقة معرّضة لعوامل جيوسياسية قد تعطل إمدادات الطاقة.

وتُبرز حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المركبة إمكانات الطاقة المتجددة عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. كما تدعم القدرة المركبة القوية من الطاقات المتجددة النمو الصناعي وتجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من إمدادات كهربائية وأسعار مستقرة، بما في ذلك الانتقال نحو مصادر طاقة أكثر استدامة.

النتائج الأساسية

تختلف القدرة المركبة للطاقة المتجددة بشكل كبير عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. إذ شهدت العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، بين عامي 2020 و2023، ارتفاعاً في حصة الكهرباء المتجددة في مزيجها الطاقوي (الشكل 3.28)، مدفوعاً بزيادة الوعي بتغير المناخ والاتفاقات المتعددة الأطراف التي تشجع على التحولات الطاقية داخل الاتحاد الأوروبي وعلى الصعيد العالمي. وسُجل أكبر نمو في ليتوانيا، وإستونيا، والمجر، وبولندا، ولبنان، والسلطة الفلسطينية. يمكن أن تساعد هذه التجارب الناجحة بلداناً أخرى في المنطقة على تقييم كيفية زيادة قدرتها من الطاقة المتجددة.

ففي الاتحاد الأوروبي، بلغت الحصة المتوسطة للطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المركبة لعام 2023 نسبة 54%. غير أنّ هذه الحصة تتراوح بين حوالي 20% و80% من القدرة المركبة عبر الاتحاد، ما يعكس خصوصية مزيج القدرات الكهربائية في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تختلف حصة الطاقات المتجددة في القدرة المركبة بشكل واسع يتراوح بين 0.5% و90%. ويرجع ذلك أساساً إلى فروقات كبيرة في ثراء الموارد الطبيعية، خاصة الغاز الطبيعي. وسُجل لبنان وموريتانيا والسلطة الفلسطينية، بين عامي 2020 و2023، أكبر نمو في حصصهم من القدرة المركبة للطاقة المتجددة. وتسهم عدة مشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح البرية والبحرية في تنويع إمدادات الكهرباء في المنطقة. وفي لبنان، كان انتشار الطاقة الشمسية مدفوعاً أساساً بأزمة الكهرباء في البلاد، ويتجسد في الغالب في أنظمة شمسية منزلية مستقلة عن الشبكة، يقودها القطاع الخاص أكثر من كونها نتيجة لسياسات حكومية.

في منطقة البلقان الغربية، بقيت الحصة الإجمالية للطاقات المتجددة مستقرة بين 2020 و2023. ومن اللافت أنّ مقدونيا الشمالية حققت زيادة بـ 8 نقاط مئوية (IRENA, 2024^[25]). ويتمثل التحدي الأساسي للمنطقة الفرعية في مواصلة الانتقال بعيداً عن الفحم والخشب نحو مصادر طاقة أكثر استدامة.

بشكل عام، تُبرز الاتجاهات الحالية في القدرات المتجددة عبر الاتحاد من أجل المتوسط التحديات والفرص الكامنة في الانتقال إلى طاقة مستدامة. فبينما يقود الاتحاد الأوروبي المنطقة، يبيّن تطوير البنية التحتية والابتكار في ألبانيا والجبل الأسود والسلطة الفلسطينية أنّ الانتقال ممكن، بل وضروري، في سياقات اقتصادية وصراعية متنوعة.

مع ذلك، أصبحت التكنولوجيات الرئيسية للطاقة النظيفة، الضرورية للتحول الأخضر، أكثر عرضة لتزايد وتيرة وحدة موجات الحرّ الشديدة. فعلى سبيل المثال، تُصمّم الألواح الشمسية وأنظمة طاقة الرياح عادة لتحقيق أداء مثالي عند حوالي 25 درجة مئوية، لكنها تشهد انخفاضاً في الكفاءة أثناء موجات الحرّ. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تزيد درجات الحرارة المرتفعة من الضغط على أنظمة الطاقة التي تواجه أصلاً صعوبة في تلبية الطلب المحلي المتزايد. وفي هذا السياق، شددت الوكالة الدولية للطاقة على دور التكنولوجيات المرنة مناخياً في تعزيز إنتاج الطاقة الخضراء ودعم أهداف المنطقة في خفض الانبعاثات. يعالج الانتقال الطاقوي المرن مناخياً ثلاثة أهداف مترابطة: توسيع الطاقة النظيفة، وتعزيز أمن الطاقة، وتحسين التكيف مع تغير المناخ. وتسهم مثل هذه التدابير في حماية الخدمات الحيوية، بما في ذلك التكيف والرعاية الصحية، أثناء الظواهر الجوية القصوى (الوكالة الدولية للطاقة، 2023).

واتخذت بعض البلدان خطوات مهمة في هذا الاتجاه. فتنضم الاستراتيجية الوطنية للمناخ في مصر 2050 دمج المرونة المناخية في مشاريع البنية التحتية وتهدف إلى تنويع تكنولوجيات توليد الطاقة. وبالمثل، وضع المغرب خطة قطاعية تشمل تقييماً شاملاً لتأثيرات المناخ، وتطوير استراتيجيات متخصصة للمناطق عالية المخاطر، وتقييماً لتأثيرات التنويع على المزيج الطاقوي، والانتقال نحو تكنولوجيات فعالة في استخدام المياه ومرنة تجاه الحرارة.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تحسين استخدام القدرة المركبة الحالية من الكهرباء المتجددة: تعزيز دمج الطاقات المتجددة في شبكات الكهرباء، وتحسين تخزين الطاقة من أجل استخدام أكثر كفاءة للطاقة، وذلك عبر تخزين الفائض خلال فترات الإنتاج المرتفع وإطلاقه عند ذروة الطلب.
- تيسير الاستثمارات في توسيع القدرة المحلية المركبة لتوليد الكهرباء من مصادر متجددة قصد المساعدة في تقليص الاعتماد على المصادر الخارجية وتعزيز أمن الطاقة. سيتيح ذلك أيضاً للبلدان فرصة الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في الاقتصاد والأسواق الطاقية الإقليمية.

التعريفات

تشمل مصادر الطاقة المتجددة الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية الجوفية، وطاقة المحيطات، والكتلة الحيوية والوقود.

تُعرّف القدرة الكهربائية المركبة (بالغواط) بأنها القدرة الكهربائية الصافية القصوى المركبة في نهاية السنة.

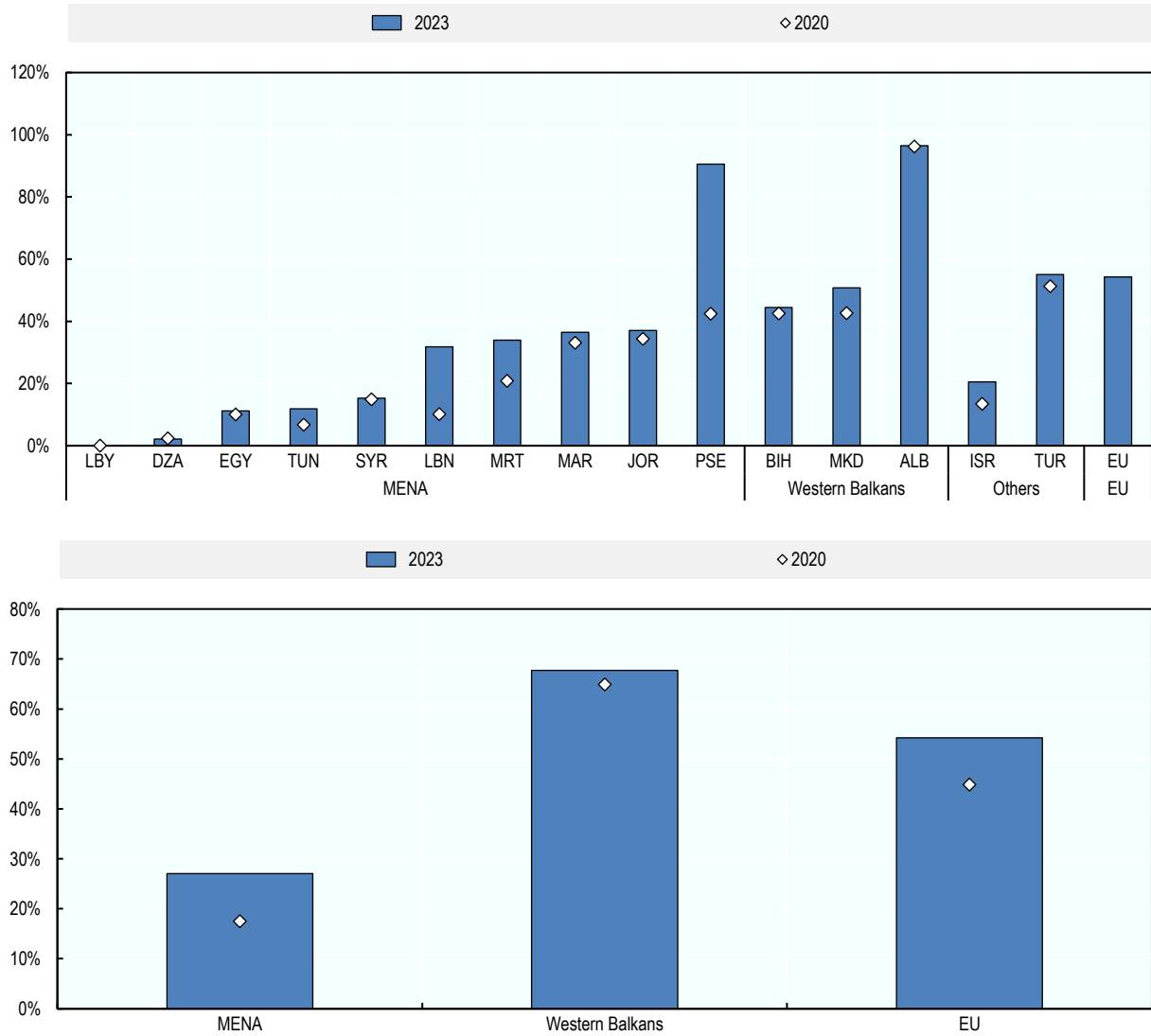
Source: IEA and IRENA

لقراءة المزيد

IRENA (2024), *Renewable capacity statistics 2024*, Abu Dhabi, https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2024/Mar/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2024.pdf

الشكل 3.28. الطاقة المتجددة ضمن القدرة المركبة للكهرباء، 2020 و2023

حصة الطاقة المتجددة في القدرة المركبة للكهرباء



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، إحصاءات القدرة المتجددة، [Data](#)

المؤشر I11. الاشتراكات في النطاق العريض الثابت

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعدّ تطوير البنية التحتية للنطاق العريض الثابت أساسياً للتحوّل الرقمي وبناء اقتصاد إقليمي تنافسي وشامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. ويُتيح ترابط النطاق العريض توأماً فعالاً، ويدعم الخدمات الرقمية، والتطبيقات، والتجارة الإلكترونية، كما يساعد على خلق فرص عمل جديدة للشركات ورواد الأعمال (المربع 3.11). فمن خلال ربط الشركات والحكومات والأفراد عبر الإنترنت، بمقدور النطاق العريض المساهمة في تقليص الحواجز التجارية، وتبسيط سلاسل الإمداد، وتعزيز النشاط عبر الحدود. كما يمكن للنطاق العريض الثابت أن يعزز الإدماج الاجتماعي ويقلص الفجوات الرقمية عبر تمكين الوصول إلى خدمات أساسية على الإنترنت مثل التعليم والرعاية الصحية.

النتائج الأساسية

شهدت اشتراكات النطاق العريض الثابت زيادة عبر اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، رغم التحديات التي تواجه نشر البنية التحتية في بعض بلدان جنوب المتوسط والبلقان الغربية. وتُظهر إحصاءات النطاق العريض لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2024^[26]) ما يلي (الشكل 3.29):

- عدد الاشتراكات في النطاق العريض الثابت يختلف عبر الاتحاد من أجل المتوسط وداخل مناطق الفرعية، لكنه شهد زيادة عامة منذ تقرير عام 2021 الذي قدّم بيانات لسنة 2018.
- في الاتحاد الأوروبي، بلغ المتوسط 37 اشتراكاً لكل 100 نسمة في عام 2023، بنطاق يتراوح بين 26.1 و48.6 اشتراكاً.
- في غرب البلقان، كانت التفاوتات في عدد الاشتراكات أقل وضوحاً، حيث تراوحت بين 22.5 و32 اشتراكاً لكل 100 نسمة في عام 2023.
- مقارنة ببلدان البلقان الغربية والاتحاد الأوروبي، تسجل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدداً أقل من الاشتراكات في النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة في المتوسط (7.8)، مع تباينات كبيرة بين البلدان (من 0.3 إلى 14.1).
- في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بلغ المتوسط 35.8 اشتراكاً لكل 100 نسمة، ضمن نطاق يتراوح بين 17.6 و47.

ارتفعت نسبة الاتصالات عبر الألياف البصرية من إجمالي الاشتراكات في النطاق العريض الثابت عبر الاتحاد من أجل المتوسط في السنوات الأخيرة، مع نمو ملحوظ في الأردن، وإستونيا، وسلوفينيا، ومالطا، وإسرائيل (الشكل 3.27). بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ارتفعت هذه النسبة من 28% إلى 42.5% بين 2019 و2023.

ويُتيح هذا الارتفاع في حصة الألياف البصرية أنشطة إلكترونية أكثر قوة، مثل البث المرئي والمكالمات عبر الفيديو. كما يدعم التوسع في وجود كابلات الألياف البصرية تعزيز الترابط بالنطاق العريض المتنقل، خاصة مع توسع تكنولوجيات الجيل الخامس في المنطقة. وتُبنى شبكات الهاتف النقال من الجيل التالي، مثل الجيل الخامس، بشكل متزايد على البنية التحتية للشبكات الثابتة، ما يبرز التكامل القوي بينهما. وأصبح من الضروري مد الألياف البصرية بشكل أعمق في الشبكات الثابتة لدعم الزيادات في السرعة والسعة وربط الخلايا الصغيرة ("تكثيف الشبكة"). ويمكن استخدام الشبكات الثابتة لتحمل العبء الأكبر من الطلب المتزايد على الشبكات اللاسلكية، خاصة في المناطق التي يكون فيها الطيف الترددي محدوداً.

لكن نمو الألياف كان غير متوازن عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، حيث كان أبطأ في المنطقتين الفرعيتين للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية (OECD, 2024^[26]). وتسعى مبادرات مثل كابل ميدوسا البحري إلى تحسين الترابط عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المربع 3.12). غير أنّ نجاحها يعتمد أيضاً على فعالية السياسات الوطنية في تعزيز نشر البنية التحتية لشبكات الاتصال، مثل مد الألياف البصرية بشكل أعمق في الشبكات المحلية.

البنية التحتية للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً

توجد فروقات كبيرة في اشتراكات النطاق العريض الثابت بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. فالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تسجلان أرقاماً مشابهة لتلك الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي، في حين تسجل باقي بلدان مجلس التعاون أقل من نصف عدد الاشتراكات لكل 100 نسمة. ويُذكر أنّ الكويت تملك أقل عدد من اشتراكات النطاق العريض الثابت بين جميع الاقتصادات المشمولة بالتحليل، إلى جانب موريتانيا.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **توسيع البنية التحتية عالية الجودة للنطاق العريض الثابت:** ينبغي على الحكومات نشر بنى تحتية جديدة للنطاق العريض (خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لمعالجة التفاوتات الإقليمية، وتطبيق سياسات تشجع الاستثمار في بنية تحتية مرنة وقابلة للتوسع، وتوسيع نطاق الشبكات، وتعزيز الشبكات عالية السعة لضمان توفر خدمات النطاق العريض على نطاق واسع.
- **إعطاء الأولوية للتكنولوجيات "المستدامة مستقبلاً" في الشبكات الثابتة:** ينبغي على الحكومات تشجيع نشر التكنولوجيات "المستقبلية"، مثل الألياف البصرية، لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية من حيث السرعة والسعة والأداء.
- **تحسين الأطر التنظيمية والسياسات:** ينبغي على الحكومات تقليص العوائق أمام نشر النطاق العريض من خلال تنظيمات وسياسات فعالة تشجع الاستثمار في البنية التحتية، مع ضمان المنافسة والحفاظ على الحوافز الاستثمارية. كما يتعين عليها تعزيز الوصول الشامل إلى خدمات النطاق العريض المتطورة وبأسعار معقولة، وضمان الوصول للجميع، بغض النظر عن الموقع أو الجنس أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.
- **تعزيز الترابط التنافسي وتوسيع البنية التحتية للنطاق العريض:** ينبغي على الحكومات وضع سياسات وتنظيمات غير تمييزية تعزز خيارات المستخدم النهائي في الترابط بأسعار تنافسية، لتقليل كلفة خدمات الاتصال وتحسين جودة الخدمة، لا سيما في بلدان شمال إفريقيا حيث لا يزال المزودون الوحيدون يهيمنون.

التعريفات

تشير اشتراكات النطاق العريض الثابت إلى الاشتراكات الثابتة في النفاذ عالي السرعة إلى الإنترنت العام (اتصال TCP/IP) بسرعات تنزيل تساوي أو تتجاوز 256 كيلوبت/ثانية.

يشمل ذلك مودم الكابل، وخط المشترك الرقمي، والألياف إلى المنزل/المبنى، واشتراكات النطاق العريض الثابت (السلكي) الأخرى، والنطاق العريض عبر الأقمار الصناعية، والنطاق العريض اللاسلكي الثابت الأرضي. ويُقاس المؤشر بعدد الاشتراكات لكل 100 نسمة.

ويُحتسب الإجمالي بغض النظر عن طريقة الدفع. ولا يشمل الاشتراكات التي تتيح الوصول إلى الاتصالات البياناتية (بما فيها الإنترنت) عبر شبكات الهاتف النقال الخلوي. وينبغي أن يشمل WiMAX الثابت وأي تكنولوجيات لاسلكية ثابتة أخرى. ويشمل كلاً من الاشتراكات السكنية واشتراكات المنظمات.

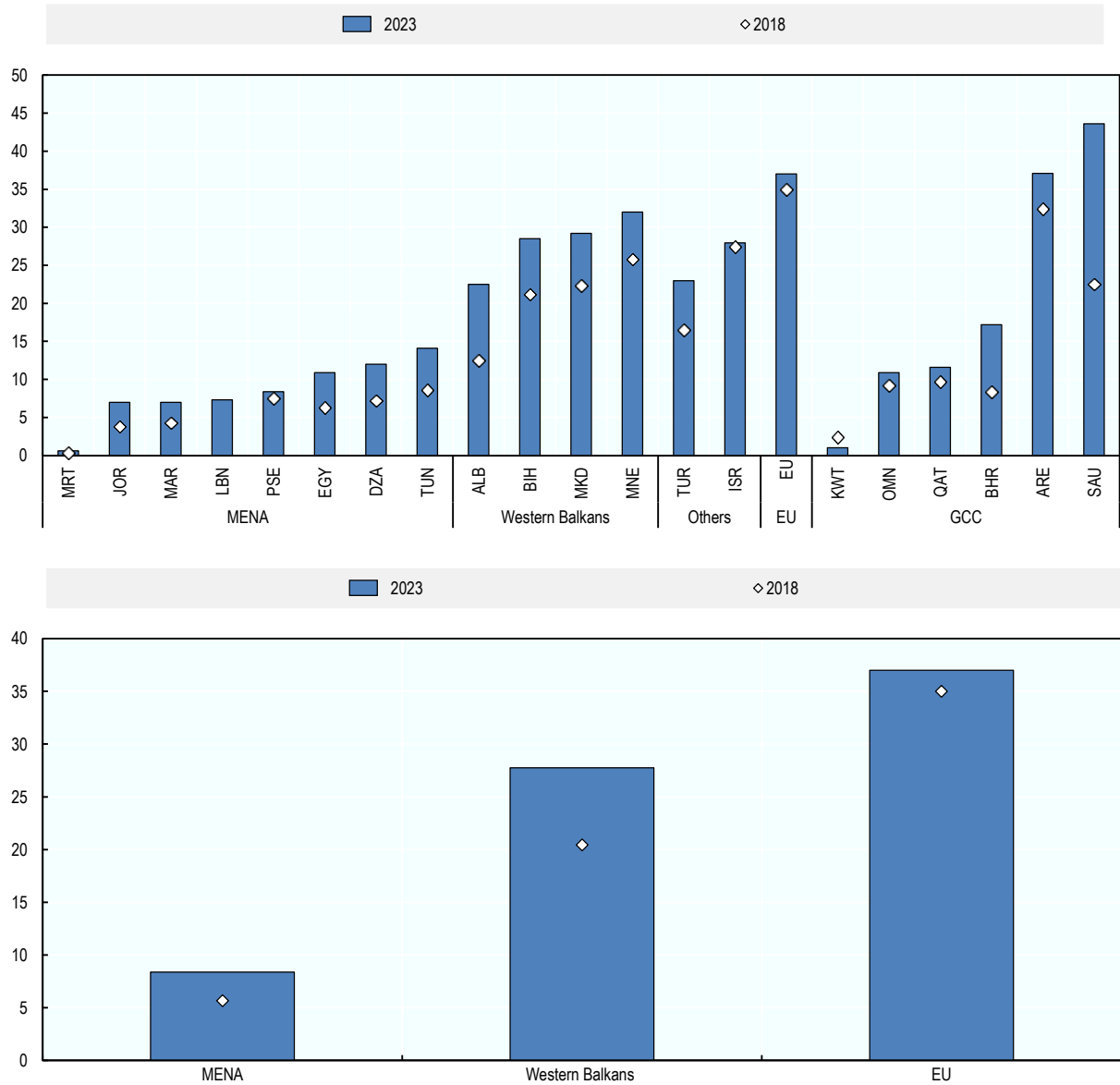
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الدولي للاتصالات

لقراءة المزيد

- OECD (forthcoming, 2025), *Bridging Connectivity Divides*, OECD Publishing, Paris.
- OECD (2022), *Broadband Networks of the Future*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/755e2d0c-en>.
- OECD (2024), *Financing Broadband Networks of the Future*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/eafc728b-en>.
- OECD (2024), *OECD Digital Economy Outlook 2024*, Volume 2, Chapter 2, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/3adf705b-en>.
- OECD (2021), *Recommendation of the Council on Broadband Connectivity*, *OECD Legal Instruments*, OECD Publishing, Paris, <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0322>.
- OECD (2021), *Bridging Digital Divides in G20 Countries*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/35c1d850-en>.
- OECD (2021), *Promoting High-Quality Broadband Networks in G20 Countries*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/cf0093dc-en>.
- International Telecommunication Union (ITU) (2023), *The State of Broadband 2023*, *ITU and UNESCO Broadband Commission for Sustainable Development*, Geneva, <https://www.itu.int/broadband/>.

الشكل 3.29. اشتراكات الإنترنت الثابت عالي السرعة، 2023

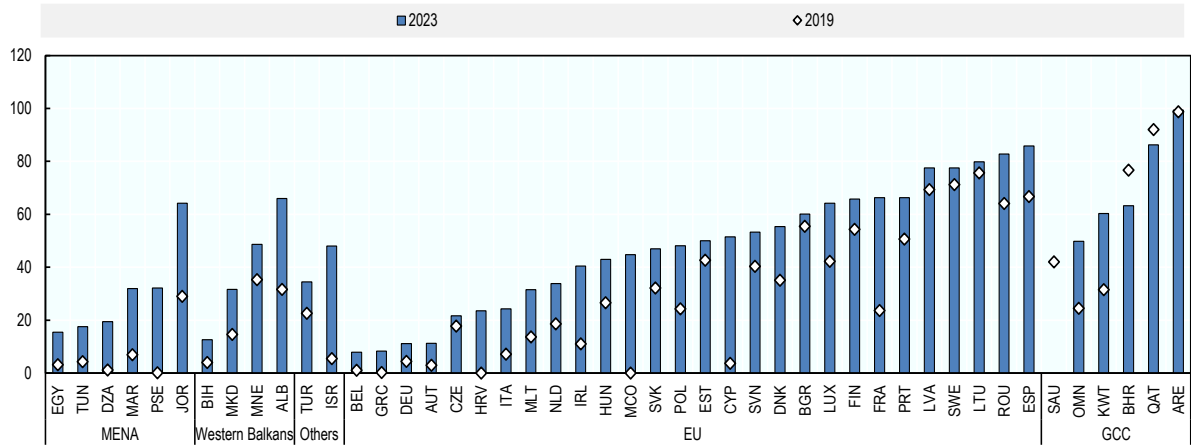
عدد الاشتراكات لكل 100 نسمة



ملاحظة: بالنسبة لموريتانيا، ليبيا، المغرب، لبنان، مقدونيا الشمالية، ولوكسمبورغ، تم عرض بيانات عام 2022 بدلاً من عام 2023. المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (2024^[26])، "إحصاءات النطاق العريض"، <https://www.oecd.org/en/topics/broadband-statistics.html> (تم الوصول إليه في 8 يناير 2025)

الشكل 3.30. الألياف الضوئية عبر الإنترنت الثابت عالي السرعة

% من الاشتراكات ذات الألياف البصرية في الإنترنت الثابت



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) (2024)^[26]، "إحصاءات النطاق العريض"، <https://www.oecd.org/en/topics/broadband-statistics.html> (تم الوصول إليه في 8 يناير 2025)

StatLink <https://stat.link/mgjdws>

المربع 3.11 كيفية دعم الترابط بالنطاق العريض لتكامل البنية التحتية والتجارة

تساعد التطورات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر تكنولوجيات جديدة للنطاق العريض الثابت والمتنقل على تقليص التكاليف وزيادة كفاءة التجارة، سواء في مجال الخدمات، التي يمكن تقديمها عبر الشبكات الرقمية، أو في مجال السلع، التي يمكن طلبها عبر الإنترنت وتسليمها كطرود. ويقف الترابط بالنطاق العريض تكاليف التجارة عبر توفير وصول أفضل إلى المعلومات، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة الجمارك والخدمات اللوجستية، وتقليل الحاجة إلى السفر للأعمال.

كما تنعكس فوائد الترابط بالنطاق العريض على التجارة الداخلية والدولية على حد سواء، في بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية. بشكل عام، يعتمد جني فوائد الترابط بالنطاق العريض على وصول البلدان إلى خدمات البنية التحتية للنطاق العريض الثابت والمتنقل، فضلاً عن بيئاتها التنظيمية الخاصة. ويمكن أن تساعد الاختلافات في الأطر التنظيمية بين البلدان منخفضة ومتوسطة، وعالية الدخل في تفسير التباين في أثر الترابط بالنطاق العريض بين هذه الاقتصادات، خاصة حيثما تكون البنية التحتية متطورة بالفعل. وقد تكون الفوائد أكثر وضوحاً بالنسبة للاقتصادات عالية الدخل (López González, Sorescu and Kaynak, 2023^[27]).

وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، يؤدي ارتفاع بنسبة 10 نقاط مئوية في عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة للفرد إلى خفض تكاليف التجارة بحوالي 2%. وتحدد منظمة التجارة العالمية قناتين رئيسيتين يتم من خلالهما خفض التكاليف بفضل الرقمنة: تقليص تكاليف الاتصال والمعلومات، وتيسير الفوارق في الإجراءات الجمركية والأنظمة التنظيمية. وتشير دراسات منظمة التجارة العالمية إلى أن وجود بيئة تنظيمية منفتحة (كما تُقاس بمؤشر تقييد تجارة الخدمات الرقمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) يضاعف أثر الترابط بالنطاق العريض من خلال تقليص تكاليف التجارة في الخدمات. علاوة على ذلك، تُظهر الاقتصادات ذات أدنى درجات في مؤشر تقييد تجارة الخدمات الرقمية انخفاضاً أكبر بنسبة 60% في تكاليف التجارة نتيجة لتحسين الترابط بالنطاق العريض مقارنة بالاقتصادات ذات درجات التقييد المتوسطة. وتكون هذه النتائج أكثر وضوحاً بالنسبة للخدمات القابلة للتسليم رقمياً (80%)، حيث تُلغى التكاليف المرتبطة بالنقل.

Source: WTO, Better Together: How Digital Connectivity and Regulation Reduce Trade Costs (wto.org); [OECD Digital Services Trade Restrictiveness Index | Market openness Indicators.](#)

المربع 3.12. مشروع ميدوسا: معالجة التفاوتات في الترابط بالنطاق العريض

يهدف مشروع الكابل البحري ميدوسا (بتكلفة تقديرية تبلغ 342 مليار يورو) إلى ربط الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، عبر وصل كل من البرتغال، وإسبانيا، والمغرب، وفرنسا، والجزائر، وتونس، وإيطاليا، وليبيا، واليونان، وقبرص، ومصر. من المتوقع أن يدخل كابل ميدوسا حيز الخدمة بين 2025 و2027، ما يجعله واحداً من أطول الكابلات البحرية في المتوسط (انظر الخريطة: <https://www.submarinecablemap.com/>). ومن المقرر تمديد الكابل إلى غرب إفريقيا، بدءاً من دكار في السنغال.

وسيكون كابل ميدوسا، الممول في جزء منه من قبل الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي، بمثابة مشغل للمشغلين يؤجر البنية التحتية لشركات الاتصالات التي ستقوم بدورها بتوصيل خدمات الإنترنت والاتصالات إلى العملاء. وتم اختيار هذا النموذج المحايد بشكل استراتيجي للسماح لعدة مشغلي اتصالات بتقاسم نفس البنية التحتية دون منافسة مباشرة. كما ستعتمد فوائد تعزيز سعة الإنترنت في مختلف بلدان شمال إفريقيا على مدى انفتاح هذه البلدان على الاستثمار الأجنبي وبيئة الأعمال فيها. قد تستمر التكاليف المرتفعة للنفاذ إلى النطاق العريض الثابت في البلدان التي تهيمن فيها شركة اتصالات وحيدة؛ على سبيل المثال، يظل غياب المنافسة في سوق الإنترنت الثابت واضحاً في المغرب (اتصالات المغرب)، وتونس (اتصالات تونس)، ومصر (المصرية للاتصالات التي تتحكم في 80.1% من السوق المصرية).

Source: [EU and EIB's support helps accelerate the MEDUSA high-speed digital connection under the Mediterranean Sea - European Commission \(europa.eu\)](#); [EU-Africa: Global Gateway Investment Package - European Commission \(europa.eu\)](#); [New Mediterranean cable set to bring 5G internet to North African countries | Middle East Eye](#)

المؤشر I12. اشتراكات النطاق العريض المتنقل

يتيح النطاق العريض المتنقل للمستهلكين والشركات النفاذ إلى المعلومات والانخراط في أنشطة مهنية وفردية عبر الإنترنت (مثل التعليم، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية والتجارية، والخدمات العامة) بغض النظر عن الموقع الجغرافي، حيثما تتوفر تغطية شبكة متنقلة.

ويوفر النطاق العريض المتنقل النفاذ إلى شبكة متنقلة (الجيل 3، 4، 5) عبر جهاز مثل الهاتف الذكي. ومن المهم الإشارة إلى أن الشبكات المتنقلة تعتمد على الشبكات الثابتة، سواء من حيث سعة العمود الفقري أو سعة الربط الخلفي وكذلك من خلال تقريب حركة البيانات المتنقلة عبر شبكات الواي-فاي. لذلك، تدعم الترقية إلى التكنولوجيات المستقبلية، مثل الألياف البصرية، زيادات مستقبلية في السرعة والسعة عبر جميع تكنولوجيات الجيل القادم، بما فيها الشبكات المتنقلة. وتضم الشبكات المتنقلة بنية تحتية مادية، من شبكات النفاذ الأساسية (مثل الأبراج والمحطات القاعدية) إلى شبكات الجيل القادم مثل الجيل الخامس (عبر تكثيف الشبكات باستخدام "الخلايا الصغيرة"، وهي محطات قاعدية مدمجة يمكن تركيبها على أعمدة الإنارة، وأعمدة المرافق، والمباني...).

يقدم عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل 100 نسمة صورة عن الترابط بالنطاق العريض المتنقل عبر المنطقة.

النتائج الأساسية

شهدت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط زيادة في اشتراكات النطاق العريض المتنقل في السنوات الأخيرة. عبر منطقة المتوسط، تتجاوز اشتراكات النطاق العريض المتنقل الأنشطة اشتراكات النطاق العريض الثابت، ما يشير إلى إتاحة أكبر لتكنولوجيا النطاق العريض المتنقل. غير أن اشتراكات النطاق العريض المتنقل تختلف بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط وداخل أقاليمه الفرعية (الشكل 3.31).

- ففي عام 2023، بلغ متوسط بلدان الاتحاد الأوروبي 120 اشتراكاً لكل 100 نسمة، مع نطاق يتراوح بين 86.2 و202 اشتراك؛ أما بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد بلغ متوسطها 134 اشتراكاً، بنطاق بين 86 و203.5 اشتراك لكل 100 نسمة (OECD, 2024^[26]).
- وسجلت البلقان الغربية متوسط 84.2 اشتراكاً لكل 100 نسمة في نفس العام.
- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ظل عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل أقل من نظيره في البلقان الغربية والاتحاد الأوروبي، بمتوسط 76 اشتراكاً لكل 100 نسمة في 2023. مع ذلك، يخفي هذا المتوسط تفاوتات كبيرة داخل المنطقة، حيث تراوحت معدلات الاشتراك بين 21.8 و118 اشتراكاً.

بشكل عام، تكون التفاوتات في النفاذ إلى النطاق العريض (المقاسة بعدد الاشتراكات لكل 100 نسمة) عبر الاتحاد من أجل المتوسط أقل وضوحاً بالنسبة للنطاق العريض المتنقل مقارنة بالنطاق العريض الثابت.

البنية التحتية للترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً. تُسجل اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بشكل عام أعداداً مرتفعة من الاشتراكات النشطة في النطاق العريض المتنقل، متماشية تقريباً مع بلدان الاتحاد الأوروبي، باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تملك عدداً أكبر من الاشتراكات النشطة بين جميع البلدان المشمولة بالتحليل.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تسريع نشر تكنولوجيات الجيل الخامس:** توسيع تغطية الجيل الخامس في منطقتي البلقان الغربية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحسين الترابط بالنطاق العريض المتنقل.
- **تعزيز الحوار متعدد الأطراف بشأن توسيع النطاق العريض:** إشراك الحكومات، والمستهلكين، ومشغلي الشبكات، والسلطات التنظيمية لتحديد المجالات التي تكون فيها الحاجة أكبر إلى توسيع النطاق العريض المتنقل.
- **توسيع النفاذ إلى النطاق العريض المتنقل في المناطق الريفية والمحرومة:** إعطاء الأولوية لتوسيع النطاق العريض المتنقل في المناطق التي ما تزال تعاني محدودية في الترابط.
- **تعزيز المنافسة السوقية لخفض تكاليف المستهلك:** تشجيع السياسات التي تعزز المنافسة وتحفز مشغلي الاتصالات على تقديم خطط بيانات متنقلة بأسعار معقولة وجودة عالية.
- **دعم التدريب على المهارات الرقمية:** دمج توسيع النطاق العريض مع التدريب على المهارات الرقمية، مع التركيز على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة. يمكن للاتحاد الأوروبي دعم برامج التدريب على المهارات الرقمية في البلدان الشريكة في البحر الأبيض المتوسط من خلال سياسة الاتحاد الأوروبي الرقمية من أجل التنمية.

التعريفات

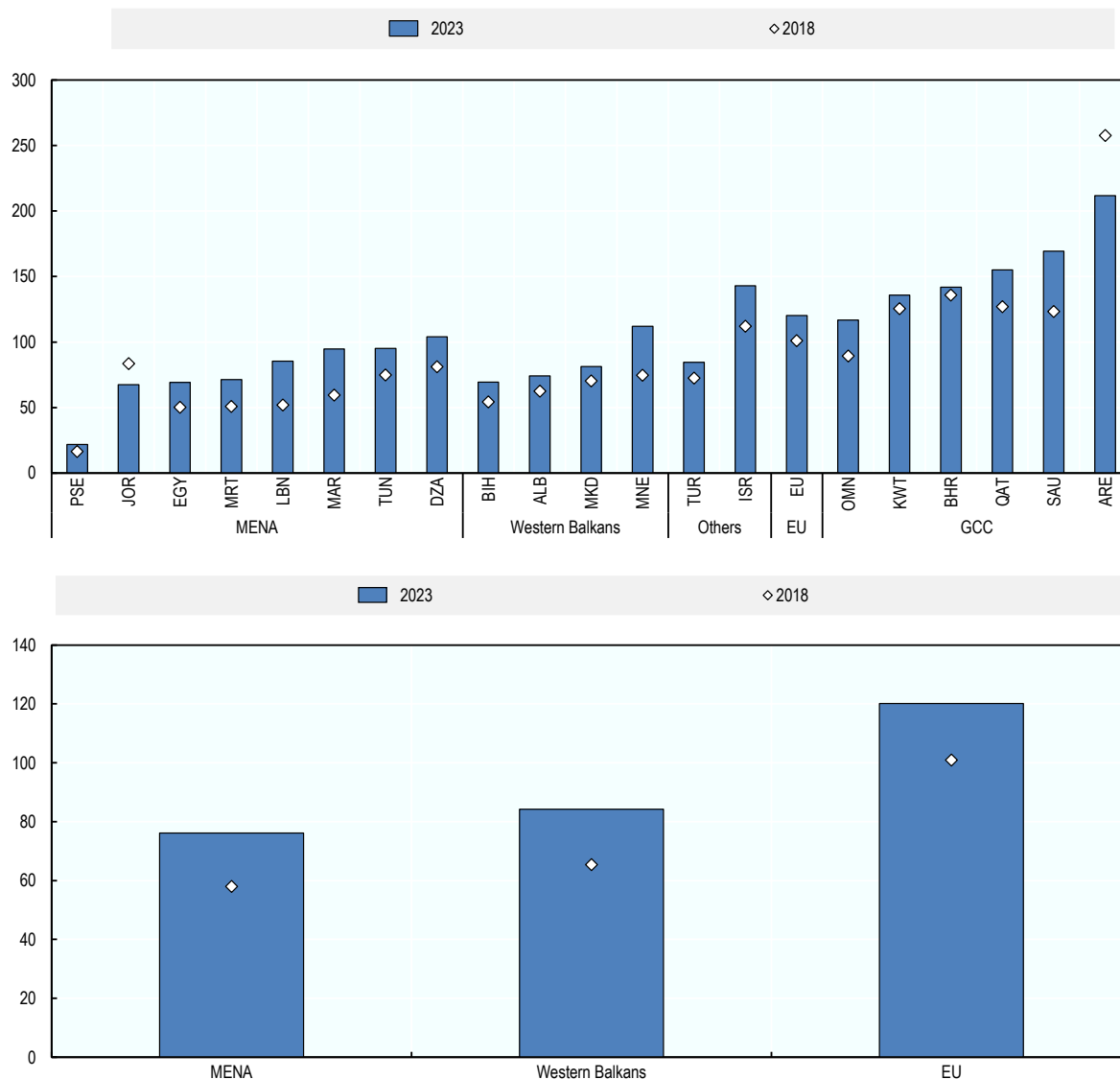
تشير اشتراكات النطاق العريض المتنقل إلى الاشتراكات المتنقلة التي تعلن عن سرعات بيانات لا تقل عن 256 كيلوبت/ثانية. ويجب أن يتيح الاشتراك النفاذ إلى الإنترنت عبر بروتوكول HTTP، وأن يكون قد استُخدم لإجراء اتصال ببيانات عبر بروتوكول الإنترنت (IP) خلال الأشهر الثلاثة السابقة. ولا تُحتسب رسائل SMS وMMS العادية كاتصال ببيانات نشط بالإنترنت حتى لو تم تسليمها عبر بروتوكول IP. ويُقاس هذا المؤشر بعدد الاشتراكات لكل 100 نسمة (تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الدولي للاتصالات

لقراءة المزيد

OECD (2019), *The Road to 5G networks*, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/en/publications/2019/07/the-road-to-5g-networks_057e02f4.html

الشكل 3.31. الاشتراكات النشطة في الإنترنت المحمول عالي السرعة، 2018 و2023

عدد الاشتراكات لكل 100 نسمة



ملاحظة: تُعرض دول الاتحاد الأوروبي باللون الأزرق، ودول غرب البلقان باللون الأخضر، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باللون البنفسجي، وإسرائيل وتركيا باللون الأصفر. بالنسبة لموريتانيا ولبنان، تم عرض بيانات عام 2022.
المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

StatLink <https://stat.link/p4sq1v>

المربع 3.31 الرقمنة وبنية النقل التحتية: الشحن الرقمي الخاص بشركة SNCF

في عام 2017، أطلقت شبكة السكك الحديدية الفرنسية SNCF "قطار الشحن الرقمي"، بالشراكة مع Traxens، وهي شركة فرنسية تُطور حلول تتبع حاويات الشحن. يعتمد قطار الشحن الرقمي على تكنولوجيا إنترنت الأشياء. تعتمد حلول الاستشعار الذكية لإنترنت الأشياء، والتي تُستخدم في هذه الحالة لتحسين تنظيم الشحن وخدمات النقل، على شبكة اتصالات عالية الجودة لدعمها.

نشرت SNCF وTraxens على متن القطارات شبكة من أجهزة استشعار رقمية وصناديق ترحيل تُقدّم خدمات التتبع والمراقبة عن بُعد. وترسل أجهزة الاستشعار البيانات إلى الأطراف الفاعلة في الشحن، ما يزيد من موثوقية وتوقعات تسليم الشحنات. على سبيل المثال، يمكن مراقبة المسافات التي تقطعها القطارات، وتحديد الموقع الجغرافي في الزمن الحقيقي، وإعداد تنبيهات عند وصول الشحنات إلى مواقع استراتيجية مثل محطات التحميل والتنزيل. كما تساعد هذه الخدمات على تعزيز سلامة وجودة الشحنات، من خلال مراقبة ظروف النقل، مثل الضغط والرطوبة داخل صهاريج النقل. لأغراض أمنية، تُعزز وظائف مختلفة، مثل التعرف على حالة حمولة العربات أو الكشف عن حوادث التشغيل، سلامة النقل بالسكك الحديدية. بالإضافة إلى ذلك، تُحسن أجهزة الاستشعار صيانة العربات، عبر مراقبة المسافات المقطوعة، والاهتزازات، وتآكل المعدات.

ومنذ عام 2020، عملت شركة SNCF Gares & Connections (إحدى الشركات التابعة لـ SNCF) على تعزيز ترابط المحطات، من خلال نشر أجهزة استشعار ومجسات تنقل بيانات عن حالة لوحات الكهرباء، وبوابات الصعود، والمصاعد، وغيرها من تقنيات المحطات. وتمّ تجهيز 700 محطة في فرنسا بهذه التكنولوجيا الذكية في 2024، مع خطط لتوسيع مشروع المحطة الذكية لاحقاً.

ولتنفيذ هذه المبادرات وغيرها، تتعاون SNCF مع مجموعة متنوعة من الشركاء من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات الناشئة، والمهنيين الصناعيين، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمعات المحلية.

Sources: [La digitalisation du ferroviaire au service des clients | Groupe SNCF \(groupe-sncf.com\)](#) ; [Digitalisation accélérée des gares grâce à "Smart Station" | Gares & Connexions \(garesetconnexions.sncf\)](#)

- Celebi, D. (2019), "The role of logistics performance in promoting trade", *Maritime Economics & Logistics*, pp. 307-323. [14]
- Djankov, S., C. Freund and C. Pham (2006), "Tranding on Time", *World Bank Policy Research Working Paper*. [11]
- EIB (2022), *Lithuania: Supporting green maritime transport: €65 million EIB backing for Port of Klaipėda*, [17]
<https://www.eib.org/en/press/all/2022-549-supporting-green-maritime-transport-eur65-million-eib-backing-for-port-of-klaipeda-in-lithuania>.
- González-Cancelas, N. et al. (2024), *Use of End-to-End Tool for the Analysis of the Digital Governance of Ports*, [15]
<https://www.mdpi.com/2305-6290/8/2/58>.
- Gonzalez, J., J. Guasch and T. Serebrisky (2008), "Improving Logistics Costs for Transportation and", *World Bank Policy Research*. [12]
- IEA (2023), *Global CO2 emissions from transport by sub-sector in the Net Zero Scenario, 2000-2030*, <https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/global-co2-emissions-from-transport-by-sub-sector-in-the-net-zero-scenario-2000-2030-2>. [23]
- IMF (2020), *The Multifaceted Role of Customs and Its Importance for the Economy and Society*, [21]
<https://www.elibrary.imf.org/display/book/9798400200120/CH001.xml>.
- IRENA (2024), *Renewable capacity statistics 2024*, IRENA, Abu Dhabi, https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2024/Mar/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2024.pdf. [25]
- ITF (2023), *Transport Outlook 2023*, <https://doi.org/10.1787/b6cc9ad5-en>. [22]
- ITF (2016), *Logistics Development Strategies and Performance Measurement*, <https://www.itf-oecd.org/sites/default/files/docs/logistics-strategy-performance-management.pdf>. [20]
- López González, J., S. Sorescu and P. Kaynak (2023), "Of bytes and trade: Quantifying the impact of digitalisation on trade", *OECD Trade Policy Papers*, No. 273, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/11889f2a-en>. [27]
- MAERSK (2023), *Top 9 Reasons for shipping delays*, <https://www.maersk.com/logistics-explained/transportation-and-freight/2023/08/28/cargo-delays>. [19]
- OECD (2025), *Economic Convergence Scoreboard for the Western Balkans 2025*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/bc0babf3-en>. [4]
- OECD (2024), *Broadband statistics*, OECD, <https://www.oecd.org/en/topics/broadband-statistics.html> (accessed on 8 January 2025). [26]
- OECD (2024), *G20/OECD Report on approaches for financing and investing in climate-resilient infrastructure*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/8f6d436a-en>. [8]
- OECD (2024), *Infrastructure for a Climate-Resilient Future*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/a74a45b0-en>. [9]
- OECD (2024), *OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises 2024*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/18a24f43-en>. [6]
- OECD (2024), *Towards More Sustainable Investment Frameworks: Evaluating the Feasibility of Sustainable Investment Facilitation Agreements with Southern Neighbourhood Countries*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/411468b9-en>. [3]
- OECD (2024), *Western Balkans Competitiveness Outlook 2024: Albania*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/541ec4e7-en>. [24]

- OECD (2024), *Western Balkans Competitiveness Outlook 2024: Regional Profile*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/170b0e53-en>. [2]
- OECD (2021), *Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>. [1]
- Port of Klaipeda (2024), *MILLIONS OF EUROS ARE SET TO TRANSFORM KLAIPEDA PORT INFRASTRUCTURE IN 4 YEAR*, <https://portofklaipeda.lt/en/naujienos/millions-of-euros-are-set-to-transform-klaipeda-port-infrastructure-in-4-year/>. [16]
- UfM (2023), *Regional Transport Action Plan for the Mediterranean Region 2021-2027*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2023/02/RTAP-2021-2027_final_EN.pdf. [7]
- UNCTAD (2023), *Review of Maritime Transport 2023, Chapter 4: Port Performance and Maritime Trade and Transport Facilitation*, UNCTAD, https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2023ch4_en.pdf. [18]
- WCO (2024), *WCO News*, <https://mag.wcoomd.org/magazine/wco-news-103/automatic-customs-data-exchange-a-look-into-the-system-used-in-the-western-balkans/>. [5]
- World Bank (2024), *Benchmarking Infrastructure Development- PPP Regulatory Landscape: Assessing Quality and Exploring Reforms*, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099091724141032233/pdf/P5004581fa9a660291a87d1a08e7c377b6f.pdf>. [10]
- World Bank (2018), *Logistics Infrastructure Along the Belt and Road*, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/259561545148936579/pdf/133058-MTI-Practice-Note-5-Final.pdf>. [13]

4 تنقل الأشخاص

يقدم الجزء الأول من هذا الفصل تحليلاً عاماً لأنماط تنقل الأشخاص منذ التقرير المرحلي لعام 2021، ويعرض التوصيات السياسية ذات الصلة. في حين يستعرض الجزء الثاني المؤشرات التي تدعم التحليل والتوصيات :

- المؤشر M1. تدفقات الهجرة
- المؤشر M2. مخزون الهجرة
- المؤشر M3. اتفاقيات وأطر ومشاريع التنقل
- المؤشر M4. السياحة
- المؤشر M5. متطلبات التأشيرة للسياحة والأعمال

دور التنقل البشري في التكامل الإقليمي

يُعدّ تنقل الأشخاص محركاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم الاعتراف به منذ بداية عملية برشلونة في عام 1995 كعنصر رئيسي للتكامل في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وتوفّر فرص التنقل من أجل العمل والتعليم والأعمال والسياحة تبادل المعرفة والمهارات ورأس المال البشري بين البلدان.

وشكّلت منطقة البحر الأبيض المتوسط، منذ زمن طويل، مركزاً للتنقل الأفراد، ما سهّل تبادل الثقافات والسلع والأفكار عبر ضفتيها. وجدّد الوزراء، خلال الاجتماع الوزاري الخامس للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التوظيف والعمل في أيار/مايو 2022، التزامهم بتعزيز اقتصادات مترابطة وإنشاء وظائف تخدم الأفراد، مع الاستجابة أيضاً للقضايا الخاصة بالشباب والمساواة بين الجنسين.

رصد تكامل تنقل الأشخاص في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. تتّسم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بوضعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية وديموغرافية متنوعة، ما يظهر أنماطاً وأشكالاً مختلفة من التنقل. ويمكن وصف هذه الأشكال من خلال فئتين رئيسيتين:

- **الهجرة،** حيث يستقر الفرد في بلد المقصد بصفة مؤقتة أو دائمة. وتشمل دوافعها الهجرة من أجل العمل، والهجرة العائلية، والهجرة لأغراض التعليم.
- **السفر،** وهو شكل من أشكال التنقل لا يتضمّن الاستقرار في بلد المقصد. وتشمل هذه الفئة السياحة، فضلاً عن بعض أشكال التنقل المرتبطة بالأعمال أو بالدراسة والبحث العلمي، مثل حضور مؤتمر.

وبالنظر إلى تطوّر الأنماط الإقليمية والعالمية في مجال التنقل والأطر القانونية والسياسات ذات الصلة، يتناول هذا الفصل الوضع الراهن للتنقل عبر المنطقة الأوروبية ومتوسطة. ويهدف إلى تحديد الفرص الكفيلة بتعزيز الاندماج الإقليمي والنمو الاقتصادي المستدام من خلال أشكال مختلفة من التنقل عبر الحدود، مع تقديم منظور حول التعقيدات والفرص التي ينطوي عليها تنقل الأفراد في المنطقة. وفي ضوء ذلك، لا يتطرّق التقرير إلى الهجرة القسرية وغير النظامية في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك النزوح المرتبط بالمناخ (المربع 4.1)، رغم الاعتراف بأهميتها في صياغة سياسات فعالة للهجرة.

ترصد مجموعة المؤشرات (M1 إلى M5) المحلّة في هذا الفصل الاتجاهات الحديثة في تدفّقات الهجرة وأعداد المهاجرين (M1 و M2)، والاتفاقيات والأطر الخاصة بتنظيم تنقل الأشخاص (M3)، والتنقل لأغراض السياحة (M4)، وسياسات التأشيرات المتعلقة بالسياحة والسفر للأعمال (M5). ورغم أنّ تدفّقات وأعداد المهاجرين لا تُعتبر مقياساً مباشراً للتكامل الإقليمي، إلا أنّ هذه المؤشرات توفّر رؤية هامة حول ديناميات الهجرة داخل المنطقة، وتشكل أساساً لصياغة توصيات تعزّز إمكانات التكامل عبر التنقل داخل المنطقة.

ما رصدناه منذ تقرير عام 2021. التحديات والفرص المتعلقة بالتنقل

تملك منطقة الاتحاد من أجل المتوسط تاريخاً طويلاً من التنقل داخل المناطق الفرعية وبينها. وتتّشكل أنماط الهجرة والتنقل الحالية بفعل مجموعة من العوامل الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الديناميات الديمغرافية، والتفاوتات في أسواق العمل، والفوارق الاقتصادية بين بلدان المنشأ والمقصد.

استمرّت الهجرة داخل المنطقة في الارتفاع رغم الجائحة

شهدت الهجرة داخل منطقة الاتحاد من أجل المتوسط ارتفاعاً على مدى العقدين الماضيين. ورغم تعطل التنقل عبر الحدود خلال الجائحة، واصلت أعداد المهاجرين داخل المنطقة النمو بنسبة 6% بين 2021 و2024. وتستضيف المنطقة اليوم زهاء 35 مليون مهاجر من داخل الاتحاد من أجل المتوسط. وتظلّ الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي المصدر الأهم للهجرة داخل المنطقة، لكنّ الهجرة من جميع الأقاليم الفرعية نحو الاتحاد الأوروبي شهدت بدورها ارتفاعاً منذ 2021.

رغم مساهمة الهجرة في معالجة اختلالات سوق العمل والمهارات داخل المنطقة، إلا أنّ فقدان الكفاءات في بلدان المنشأ يظلّ مصدر قلق

بينما يمكن أن تكون للهجرة آثار إيجابية على التنمية من خلال، بين أمور أخرى، تحسين توزيع اليد العاملة عبر المنطقة وتحويلات المهاجرين واستثمارات الشتات في بلدان المنشأ، أدّى استمرار مستويات عالية من الهجرة من البلقان الغربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مخاوف بشأن هجرة الأدمغة وفقدان اليد العاملة في قطاعات حيوية.

ففي الاتحاد الأوروبي، يؤدّي التهرّم السكاني وتقلّص اليد العاملة إلى تعزيز الدور التاريخي للهجرة في سدّ فجوات سوق العمل. وأفادت المفوضية الأوروبية، في سنة 2023، بوجود نقص في اليد العاملة الماهرة في عدّة قطاعات، مع ارتفاع الشغورات في الوظائف عالية ومتوسطة ومنخفضة

المهارة. وتشمل القطاعات التي تواجه نقصاً مستمراً في اليد العاملة البناء، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والخدمات المهنية، والصحة، والرعاية طويلة الأمد.

ورداً على هذه التحديات، تم تقديم عدة اتفاقيات وإطارات ثنائية ومتعددة الأطراف جديدة لدعم الهجرة العمالية داخل المنطقة، لا سيما من خلال التركيز على التدريب وجذب المهارات والمواهب من الخارج من خلال شراكات المواهب بين الاتحاد الأوروبي وكلّ من المغرب ومصر وتونس. في البلدان الغربية، تواصل البطالة المرتفعة، إلى جانب التحديات الهيكلية والفجوات التنموية مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي المجاورة، دفع الضغوط الهجرة. وأدى استمرار مستويات عالية من الهجرة على مدى العقد الماضي إلى وجود خمس السكان حالياً في الخارج، ما وفر منافع تنموية من خلال التحويلات واستثمارات الشتات، لكنه خلق في المقابل تحديات تتمثل في انخفاض اليد العاملة والمهارات في أسواق العمل المحلية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2023).

ففي جنوب المتوسط، يواجه عدد متزايد من السكان في سنّ العمل معدلات مرتفعة من بطالة الشباب وعدم تطابق بين المهارات واحتياجات سوق العمل. ورغم ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، يظلّ نمو القطاعات الاقتصادية الديناميكية غير كافٍ لتوفير فرص عمل للشباب المتعلّم.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: في السنوات الأخيرة، أدت الأوضاع في عدد من بلدان جنوب المتوسط إلى زيادة ضغوط الهجرة واستمرار مستويات عالية من الخروج نحو بلدان المقصد في مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً من مصر. وتضاعف عدد المهاجرين من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منطقة مجلس التعاون الخليجي ثلاث مرات تقريباً، مدفوعاً بالطلب المستمر على اليد العاملة في قطاعات البناء، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا، والخدمات. لكن الاتجاهات الحديثة تشير إلى تحوّل جزئي من الهجرة منخفضة المهارة نحو الهجرة ذات المهارة العالية، ما يعكس تطوّر احتياجات أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

زيادة التعاون عبر شراكات المواهب لمعالجة احتياجات المهارات في بلدان المنشأ والمقصد

في محاولة لمعالجة هذه التحديات المتعلقة بالمهارات في بلدان المنشأ والمقصد، ركّزت أولى شراكات المواهب في الاتحاد الأوروبي على شركاء من شمال إفريقيا، لا سيما مصر والمغرب وتونس. وتهدف هذه الشراكات إلى تلبية احتياجات سوق العمل في الاتحاد الأوروبي، مع توفير فرص عمل لمواطني البلدان الأخرى وتنمية المهارات في بلدان المنشأ في الوقت نفسه.

وواجهت منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، إلى جانب ذلك، عدّة تحديات سياسية واجتماعية وبيئية أثّرت في تنقّل الأفراد خلال السنوات الأخيرة. فقد شهدت المنطقة، خلال جائحة كوفيد-19، انخفاضاً واسعاً في التنقّل عبر الحدود. ومؤخراً، أثّرت النزاعات الإقليمية أيضاً على تنقّل الأفراد. وقد تؤدي التطورات الجيوسياسية الإقليمية وتأثيرات تغيّر المناخ إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يسعون للهجرة في المنطقة، بحثاً عن الأمان والاستقرار الاقتصادي في السنوات المقبلة.

السياحة محرّك مهم للنمو الإقليمي والتعافي الاقتصادي

تُبرز التدفقات السياحية وسياسات التأشيرات التي تسهّلها مدى الترابط بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. ففي حين تمثل الهجرة تحرّكات سكانية طويلة الأمد مدفوعة بعوامل اجتماعية واقتصادية وهيكلية، تُعدّ السياحة شكلاً مؤقتاً من التنقّل يسهم بشكل كبير في اقتصادات المنطقة.

إذ يشكّل قطاع السياحة نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي عبر المنطقة، خصوصاً في اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث يفوق دور السياحة أحياناً أهميتها النسبية في بلدان الاتحاد الأوروبي. وبعد جائحة كوفيد-19، كانت السياحة محرّكاً أساسياً للتعافي الاقتصادي في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، حيث تجاوزت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مستويات ما قبل الجائحة في العديد من المناطق. غير أنّ تحديات مستمرة، بما في ذلك النزاعات الإقليمية، قلّلت من الأثر الاقتصادي للسياحة في لبنان والأردن وإسرائيل.

فيما يخص أثر السياحة على التشغيل بين عامي 2019 و2023، أظهر التشغيل في الوظائف المرتبطة بالسياحة اتجاهاً مستقراً بشكل عام. كما تشير البيانات المتعلقة بتشغيل النساء في الصناعات السياحية، حيثما توفرت، إلى استقرار في الوظائف بدوام كامل. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ الاستقرار الملاحظ في عدة بلدان قد يخفي حصصاً مرتفعة من الوظائف غير الرسمية في قطاع السياحة؛ وقد لا تُدرج هذه الوظائف، التي فقد الكثير منها خلال جائحة كوفيد-19، في البيانات السابقة واللاحقة للجائحة.

وتُظهر سياسات التأشيرات السياحية داخل الأقاليم الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط تفاوتاً كبيراً، حيث تستفيد دول الاتحاد الأوروبي والبلقان الغربية عموماً من حرية التنقّل دون تأشيرة، بينما يظلّ جنوب المتوسط خاضعاً لمتطلبات التأشيرة لدخول الاتحاد الأوروبي. وتشير التطورات السياسية الأخيرة، بما في ذلك تنفيذ التأشيرات الإلكترونية وأحكام الحصول على التأشيرة عند الوصول، إلى جهود لتيسير السفر الإقليمي. مع ذلك، يبرز إدخال متطلبات تأشيرة جديدة، مثل تلك المفروضة على المواطنين اللبنانيين المسافرين إلى تونس، التعقيدات المستمرة. وتؤكد هذه السياسات المتباينة على التحديات القائمة في تحسين سياسات التأشيرات السياحية عبر المنطقة، مع وجود بعض التقدم في تسهيل التنقّل، ولكن مع استمرار العراقيل.

عند التطلّع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

يملك تنقّل الأفراد القدرة على دفع عجلة التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الفردي والوطني في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وتوفّر الاتجاهات الديمغرافية المتباينة فرصاً لتعزيز التعاون بين هذه المناطق، خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع اليد العاملة وتنمية

المهارات. غير أن التحديات أمام التنقل عبر الحدود ما تزال قائمة. ففي مجال سياسات التأشيرات، تواصل التفاوتات في متطلبات التأشيرة إعاقة التنقل داخل المنطقة، لا سيما في جنوب المتوسط. وفي الوقت نفسه، يهدد التدفق الكبير للعمال بحرمان بلدان المصدر من رأس مال بشري حيوي ضروري للابتكار والإنتاجية والتنوع الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، يفقر المهاجرون في كثير من الأحيان إلى فرص تطوير المهارات، فيما يظل الاعتراف بالمهارات عبة أمام الاندماج في أسواق العمل في بلدان المقصد.

لمعالجة هذه التحديات والاستفادة من إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتنقل، يقترح هذا الفصل عدداً من التوصيات لتعزيز إدارة الهجرة، وتيسير إجراءات التأشيرات للسفر والأعمال، والترويج لممارسات السياحة المسؤولة.

رصد تدفقات الهجرة وأثر الهجرة على المهارات ونقص اليد العاملة. يُعدّ رصد تدفقات الهجرة، لا سيما مهارات المهاجرين، أمراً بالغ الأهمية لتحديد ومعالجة النقص المحتمل في اليد العاملة والمهارات في بلدان المنشأ. مع ذلك، تفتقر معظم بلدان المنشأ إلى أنظمة لتقييم منهجي لكيفية تأثير الهجرة على القوى العاملة المحلية.

تعزيز سياسة الشتات. يمكن لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط أن تستفيد أكثر من استثمارات الشتات من خلال تعزيز الإطار الخاص بسياسة الشتات، لا سيما بالنظر إلى حجم التحويلات والجياليات المقيمة بالخارج في المنطقة.

إعطاء الأولوية للشراكات والاتفاقيات ذات المنافع المتبادلة. يتعين على بلدان الاتحاد من أجل المتوسط أن تعطي الأولوية للحلول التي تلبي احتياجات بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك احتياجات العمال وأصحاب العمل. وينبغي أن تشمل هذه الحلول تدابير تهدف إلى دمج المهاجرين المهرة وإدماجهم، وتحسين مطابقة المهارات مع احتياجات سوق العمل.

تحقيق التوازن بين نمو السياحة والاستدامة على المدى الطويل. يمكن أن يؤدي الترويج لممارسات السياحة المسؤولة إلى تحسين استخدام الموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار البيئية. ويشمل ذلك إدماج الطاقة المتجددة في أنشطة السياحة، مثل النقل، وتنويع العروض السياحية لتعزيز السياحة البديلة (مثل السياحة البيئية، والسياحة الثقافية، والسياحة الريفية، والسياحة خارج المواسم) قصد تخفيف ضغوط الموسمية وتقليل الأعباء البيئية على المناطق الساحلية. وأدى الانتعاش القوي للسياحة بعد الجائحة إلى تحديات متجددة في بعض مناطق المقصد، حيث أثار القلق بشأن تأثيراتها البيئية والاجتماعية. وتشمل التحديات الرئيسية المرتبطة بذلك الضغط على البنية التحتية، مثل شبكات النقل، والخدمات الصحية، وأنظمة إدارة الموارد، فضلاً عن زيادة الانبعاثات التي تسهم في تغير المناخ.

تعزيز خلق وظائف مستدامة وشاملة في قطاع السياحة. ينبغي على البلدان أن تولي الأولوية لتطوير مبادرات سياحية مستدامة تُوفّر وظائف لائقة وتعود بالنفع على المجتمعات المحلية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي مع حماية التراث الطبيعي والثقافي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الترويج لفرص سياحية جديدة تركز على الثقافة المحلية والتنوع البيولوجي والاستدامة. كما يتعين على البلدان النظر في تنفيذ برامج لبناء القدرات ورفع الوعي بالممارسات المستدامة لتزويد أصحاب الأعمال والعمالين بالمهارات اللازمة لوظائف قطاع السياحة.

تيسير التنقل الإقليمي عبر تخفيف متطلبات التأشيرات ورقمنة إجراءات الطلبات. يتعين على حكومات الاتحاد من أجل المتوسط العمل على تخفيف قيود التأشيرات، لا سيما بين الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط والبلقان الغربية، من خلال إدخال إعفاءات موجهة للمسافرين منخفضي المخاطر وتبسيط الإجراءات عبر التأشيرات الإلكترونية وتصاريح السفر. وينبغي أن تدعم هذه الجهود بنية تحتية رقمية محسنة ومنصات شفافة ومتعددة اللغات لتعزيز سهولة الوصول، وتشجيع السياحة الإقليمية، والتبادل الثقافي، والاندماج الاقتصادي.

التوصيات الأساسية	النتائج الرئيسية
الهجرة	
وينبغي تعزيز إدارة الهجرة العمالية عبر متابعة دقيقة لتدفقات الهجرة وتأثيرها على عرض اليد العاملة والمهارات في بلدان المنشأ، وذلك لاستباق النقص المحتمل وتكييف سياسات التعليم والمهارات وفقاً لذلك.	شهدت تدفقات الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط تعافياً سريعاً بعد جائحة كوفيد-19 لتتجاوز مستويات ما قبل الجائحة في عام 2023. ويمكن للهجرة المُدارة بشكل جيد أن تعزز التكامل الإقليمي وتولد دخلاً ومناخاً تنموية للمهاجرين وكذلك لبلدان المنشأ والمقصد. مع ذلك، يتعين رصد ومعالجة التحديات المتعلقة بنقص المهارات واليد العاملة في بلدان المنشأ الناجمة عن الهجرة.
فينبغي مواصلة تطوير سياسات الجاليات بما يعزز الاستثمار ونقل المعرفة، ويسهل عودة المهاجرين وأفراد الجاليات الراغبين في العودة وإعادة إدماجهم. ويتعين أن يترافق ذلك مع الاستثمار في أنظمة لرصد أثر هذه السياسات.	وأدت الهجرة الكبيرة من اقتصادات البلقان الغربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو الاتحاد الأوروبي إلى نمو أعداد الجاليات المقيمة بالخارج. ولا تستغل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المصدرة للهجرة الإمكانيات التنموية لاستثمارات الشتات وعودة المهاجرين بشكل كامل.
وينبغي إعطاء الأولوية للشراكات والاتفاقيات التي تعالج الاحتياجات المتنوعة لبلدان المنشأ والمقصد، وكذلك لاحتياجات العمال وأصحاب العمل. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على البلدان إشراك طيف واسع من الأطراف المعنية في عملية صنع السياسات.	وتم تطوير مبادرات من جانب الاتحاد الأوروبي مثل "حزمة التنقل للمهارات والمواهب" (2023) لجعل الاتحاد الأوروبي أكثر جاذبية للمواهب من خارج الاتحاد الأوروبي.
وينبغي اعتماد مقاربة شاملة على مستوى الحكومة وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف لضمان التنفيذ المستدام والشامل لشراكات تنقل المهارات.	وتتيح شراكات تنقل المهارات والاتفاقيات الثنائية فرصاً للتدريب على المهارات والتوظيف في قطاعات أوروبية حيوية تواجه نقصاً في اليد العاملة، كما توفر مجالاً لتطوير المهارات في بلدان المنشأ.
سياسات التأشيرات	
يمكن النظر في إدخال إعفاءات موجهة للتأشيرات لفئات محددة من المسافرين منخفضي المخاطر لتبسيط التنقل وجذب مزيد من الزوار. سيكون هذا النهج مفيداً بشكل خاص لصناعات السياحة في جنوب المتوسط والبلقان الغربية، ما يعزز السياحة الإقليمية والتبادل الثقافي.	في الاتحاد الأوروبي والبلقان الغربية، يتمتع المواطنون بحرية السفر بدون تأشيرة؛ ومع ذلك، ما تزال هناك حواجز هامة أمام التنقل داخل المنطقة في جنوب المتوسط.
فينبغي تطوير منصات مركزية ومتعددة اللغات وسهلة الاستخدام على الإنترنت، تتيح معلومات دقيقة ومحدثة حول سياسات التأشيرات، ومتطلبات الدخول، وتحديثات السفر.	بالنسبة لغير مواطني الاتحاد الأوروبي الراغبين في السفر إليه، والعكس بالعكس، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في متطلبات التأشيرة.
ويمكن أن يساعد التطبيق الأوسع لتصاريح السفر الإلكترونية أو التأشيرات الإلكترونية في تبسيط وتسريع إجراءات الطلبات. كما يمكن أن يساهم تعزيز الترابط بالنطاق العريض والبنية التحتية الرقمية، خصوصاً في جنوب المتوسط والبلقان الغربية، في ضمان أن تكون منصات الطلبات عبر الإنترنت متاحة لجميع المسافرين.	وأدخلت بعض البلدان، مثل ألمانيا وتركيا، تأشيرات إلكترونية لتبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة، تماشياً مع التوجهات العالمية نحو الرقمنة.
السياحة	
ينبغي تعزيز ممارسات السياحة المسؤولة للمساعدة في تحسين استخدام الموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار البيئية، بما في ذلك على المجتمعات المحلية. يمكن أن تشمل هذه التدابير دمج الطاقة المتجددة في الأنشطة السياحية (مثل أنشطة الإيواء وخدمات الطعام والمعالج السياحية) وتنويع العروض السياحية لتعزيز السياحة البديلة (مثل السياحة البيئية، والسياحة الثقافية، والسياحة الريفية، والسياحة خارج المواسم). من شأن ذلك أيضاً أن يساعد في التخفيف من ضغوط التباين الموسمي وتقليل الأعباء البيئية على المناطق الساحلية.	تعافت السياحة إلى مستويات ما قبل الجائحة أو تجاوزتها في عدة بلدان، غير أن نمو السياحة أسهم أيضاً في إثارة المخاوف بشأن عدم توازن النشاط السياحي والضغط المرتبطة به على المجتمعات المحلية والبيئة الطبيعية.
وينبغي تعزيز التوظيف المستدام والشامل في قطاع السياحة لدعم النمو الاقتصادي، مع حماية التراث الطبيعي والثقافي. يجب التركيز على الفرص التي تستفيد من الثقافة المحلية والتنوع البيولوجي، على أن تُستكمل بمبادرات لبناء القدرات وبرامج للتوعية بهدف تعزيز مهارات أصحاب المصلحة وتشجيع الممارسات المستدامة.	وظلت مساهمة السياحة في التوظيف مستقرة، وشهدت تحسناً طفيفاً في السنوات الأخيرة، رغم تعافي مستويات السياحة عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.
ويبقى تحسين رصد بيانات السياحة والإبلاغ عنها أمراً أساسياً لفهم النطاق الحقيقي لهذه الأنشطة وتأثيرها على اقتصادات وأسواق العمل في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، وكذلك على البيئة والمجتمعات المحلية.	شهد جمع البيانات تحسناً طفيفاً عبر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، حيث شكلت جائحة كوفيد-19 تحدياً كبيراً أمام رصد البيانات الدقيقة والإبلاغ عنها.

المؤشر M1. تدفقات الهجرة

لِمَ هذا المؤشر؟

تلعب الهجرة دوراً مهماً في تشكيل الديناميات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتعاون والتكامل الإقليمي. ويوفر هذا المؤشر نظرة عامة على الاتجاهات الحديثة في تدفقات الهجرة إلى منطقة الاتحاد من أجل المتوسط وداخلها. ويقوم بتفصيل التدفقات حسب منطقة المنشأ لتقديم صورة عن أعداد وخصائص أنماط واتجاهات الهجرة الرئيسية.

النتائج الأساسية

شهدت التدفقات السنوية للهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط نحو بلدان المقصد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، تركيا وإسرائيل) ارتفاعاً متواصلاً منذ عام 2010، باستثناء 2020، سنة الجائحة. وارتفعت الهجرة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الاتحاد من أجل المتوسط من حوالي 1.2 مليون في عام 2010 إلى 2.1 مليون في عام 2022. وأعقبت التراجع في الهجرة خلال عام 2020 انتعاشة في 2021 تجاوزت مستويات ما قبل الجائحة في عام 2022 (الشكل 4.1). وتتماشى الزيادة المستمرة في تدفقات الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط بمرور الوقت مع المنحى العام المتمثل في زيادة الهجرة نحو بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ففي عام 2023، بلغت الهجرة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مستويات قياسية للسنة الثانية على التوالي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2024)، ما جعل إدارة الهجرة على رأس الأجندة السياسية في العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. وتسهم عوامل الدفع وال جذب، على حد سواء، في زيادة تدفقات الهجرة الأخيرة.

وفي ظل تزايد الطلب على اليد العاملة في بلدان مقصد المهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي، تم توقيع عدة اتفاقيات حديثة بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط لتسهيل استقدام العمال المهاجرين. من الأمثلة على ذلك الاتفاقية التي تم التصديق عليها مؤخراً بين اليونان ومصر بشأن توظيف العمال الموسميين في القطاع الزراعي، والاتفاقية الثنائية بين إيطاليا وتونس لتنظيم الهجرة العمالية (انظر أيضاً القسم M.3). كما مدّدت ألمانيا إلى أجل غير مسمى "لوائح البلقان الغربية"، التي كان من المقرر أن تنتهي صلاحيتها في عام 2023؛ وتسمح هذه اللوائح لمواطني اقتصادات البلقان الغربية الستة (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو*، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا) بالحصول على تأشيرات عمل مؤقتة بعد تلقي عرض عمل من صاحب عمل ألماني. كما زادت ألمانيا الحصة السنوية لهذه التأشيرات من 25 ألفاً إلى 50 ألفاً.

وتُحفّز الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط أيضاً التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ، مثل ارتفاع البطالة، وعدم توافق المهارات، والفوارق في التنمية والدخل داخل المنطقة. كما تشير الأدلة الحديثة المستمدة من استطلاعات الرأي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الباروميتر العربي) واقتصادات البلقان الغربية (الباروميتر البلقاني) إلى استمرار الاهتمام بالهجرة. في المتوسط، أفاد حوالي 35-40% من المستجيبين أنهم يفكرون في الهجرة مستقبلاً، مع تسجيل أعلى اهتمام في تونس (46%)، ألبانيا (44%)، الأردن (42%) والجبل الأسود (42%).

وتشكل الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي جزءاً كبيراً من الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط. ففي عام 2022، تم تسجيل 1.39 مليون مهاجر جديد داخل الاتحاد الأوروبي، أي ما يعادل 63% من إجمالي التدفقات داخل الاتحاد من أجل المتوسط. وزادت تدفقات الهجرة من جميع مناطق المنشأ بين عامي 2021 و2022، مع تسجيل أكبر زيادة نسبية في الهجرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الاتحاد من أجل المتوسط من خارج الاتحاد الأوروبي (بزيادة قدرها 20%)، مدفوعة بزيادة التدفقات من تركيا تليها زيادة في تدفقات الهجرة من منطقة البلقان (بزيادة 12%) (الشكل 4.2).

وتشمل أبرز بلدان منشأ المهاجرين في عام 2022 رومانيا، المغرب وسوريا. وإلى جانب رومانيا، تُعتبر إيطاليا، ألمانيا وبولندا أهم بلدان المنشأ للهجرة داخل الاتحاد الأوروبي. وكان تدفق المهاجرين من تركيا والمغرب في ارتفاع ملحوظ مقارنةً بعام 2021 (الشكل 4.3). فبينما يتوجه المهاجرون المغاربة أساساً إلى إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، يتجه المهاجرون من تركيا إلى ألمانيا بالأساس. وتضاعفت تدفقات الهجرة من تركيا إلى ألمانيا بين عامي 2021 و2022 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2024).

وتشير البيانات المتعلقة بالتوزيع الجنساني إلى أنّ المهاجرات شكّلن ما بين 33% و42% من تدفقات المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2022، وذلك حسب منطقة المنشأ (الشكل 4.4). وكانت أدنى نسبة للمهاجرات من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الاتحاد من أجل المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي (إسرائيل وتركيا) بنسبة 33%، تليها المهاجرات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 39.5%. يمكن مقارنة ذلك مع نسبة المهاجرات في التدفقات الإجمالية نحو جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي بلغت 42% في عام 2022 عند استبعاد الهجرة من أوكرانيا. كما تتماشى النسبة المنخفضة للمهاجرات في التدفقات الحديثة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع النسبة المنخفضة للمهاجرات في المخزون الإجمالي للمهاجرين من المنطقة في بلدان المقصد الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، كما هو موضح في القسم M2 (الشكل 4.9).

وتتنوّع تدفقات الهجرة داخل المنطقة من حيث أسباب الهجرة. الشكل 4.5 يقدّم نظرة عامة عن أسباب إصدار تصاريح الإقامة الأولى (لمدة لا تقل عن 12 شهراً) لمواطني بلدان البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين. وتشكّل الهجرة الأسرية الحصة الأكبر من التصاريح لمواطني كلا المنطقتين، إذ تمثل 57% من جميع التصاريح الصادرة لمهاجري

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و49% من التصاريح لمهاجري البلقان الغربية في عام 2023. غير أنّ مقارنة التغيرات في تركيبة التصاريح منذ عام 2019 تكشف عن بعض الاختلافات المهمة. فبينما ازدادت أهمية الهجرة الأسرية منذ عام 2019 بالنسبة لمهاجري بلدان البلقان الغربية، يكون العكس صحيحاً بالنسبة لمواطني بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث انخفضت نسبة التصاريح الأسرية لصالح تصاريح العمل والتعليم. وقد يكون هذا مدفوعاً في جزء منه بالسياسات الحديثة لخلق المزيد من المسارات القانونية للهجرة العمالية من شمال إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما نوقش في القسم M3.

وأدى استمرار ارتفاع معدلات الهجرة من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، لا سيما من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية، إلى إثارة المخاوف بشأن نقص اليد العاملة والمهارات في بلدان منشأ المهاجرين، خاصة فيما يتعلق بهجرة الكفاءات العالية أو العمال في القطاعات الأساسية مثل القطاع الصحي (OECD, 2022^[1]; Socha-Dietrich and Dumont, 2021^[2]) أو بعض المهن مثل المهندسين وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشهدت خصائص المهاجرين من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية، على مر الزمن، تحولاً كبيراً فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، من كونهم في الغالب ذوي مهارات منخفضة إلى تمثيل أكثر توازناً عبر مستويات التعليم المختلفة. ويُعدّ هذا الأمر جزءاً من الاتجاه العام للزيادة المستمرة في مستوى تعليم المهاجرين المقيمين في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ففي حين يوفر ذلك فرصاً لنقل رأس المال البشري والمهارات، إلا أنه يطرح أيضاً تحديات لبلدان المنشأ. ولمعالجة هذه التحديات، من المهم متابعة أنماط وخصائص تدفقات الهجرة، وما يترتب عليها من آثار على أسواق العمل والاقتصادات المحلية، بعناية. حتى الآن، لم يتم سوى عدد قليل من بلدان المنشأ في المنطقة بتنفيذ رصد منهجي لتدفقات الهجرة وجمع بيانات معمقة عن خصائص المهاجرين (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2022).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **رصد تدفقات الهجرة للتنبؤ بنقص اليد العاملة والمهارات.** من المهم رصد أنماط وخصائص تدفقات الهجرة، لا سيما فيما يتعلق بالتوزيع المهاري للمهاجرين، لتفادي تفاقم الهجرة لنقص اليد العاملة والمهارات في بلدان المنشأ. سيسمح ذلك بالتعرف في الوقت المناسب على النقص المحتمل في اليد العاملة والمهارات، وتكييف سياسات واستراتيجيات التعليم والمهارات. حتى الآن، يملك عدد قليل من بلدان المنشأ أنظمة قائمة لرصد آثار الهجرة على سوق العمل المحلي وتوافر اليد العاملة والمهارات بشكل منهجي.
- **تعزيز جمع البيانات المتعلقة بخصائص المهاجرين.** يُعدّ توفر بيانات أفضل بشأن الخصائص التعليمية والمهارية للمهاجرين أساسياً لمواءمة سياسات الهجرة العمالية وسياسات استشراف المهارات، ويساعد على تعزيز تداول المهارات وتراكمها الناتج عن الهجرة.

التعريفات

يقيس هذا المؤشر تدفقات الهجرة الدائمة من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط وإليها. وتستند المعلومات إلى قاعدة بيانات الهجرة الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي ترصد التدفقات السنوية للهجرة القانونية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. رغم وجود تدفقات للهجرة غير النظامية، إلا أن قياسها يكون صعباً، إذ لا تتوفر بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة بشأن الدخول غير النظامي للأجانب. لذلك، قد تكون بيانات التدفقات الفعلية للهجرة نحو بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الاتحاد من أجل المتوسط أقل من الواقع. كما أنّ بيانات قاعدة بيانات الهجرة الدولية لم تُنسّق على المستوى الدولي، وبالتالي ينبغي تفسيرها بحذر. يمكن الاطلاع على بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بتدفقات الهجرة والسكان المهاجرين في [قواعد بيانات الهجرة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية](#). أما بيانات تصاريح الإقامة الأولى حسب السبب والجنسية فتستند إلى بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

لقراءة المزيد

OECD (2024) *International Migration Outlook*, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/fr/publications/2022/03/les-emigres-marocains-dans-les-pays-de-l-ocde_b2d049e5.html

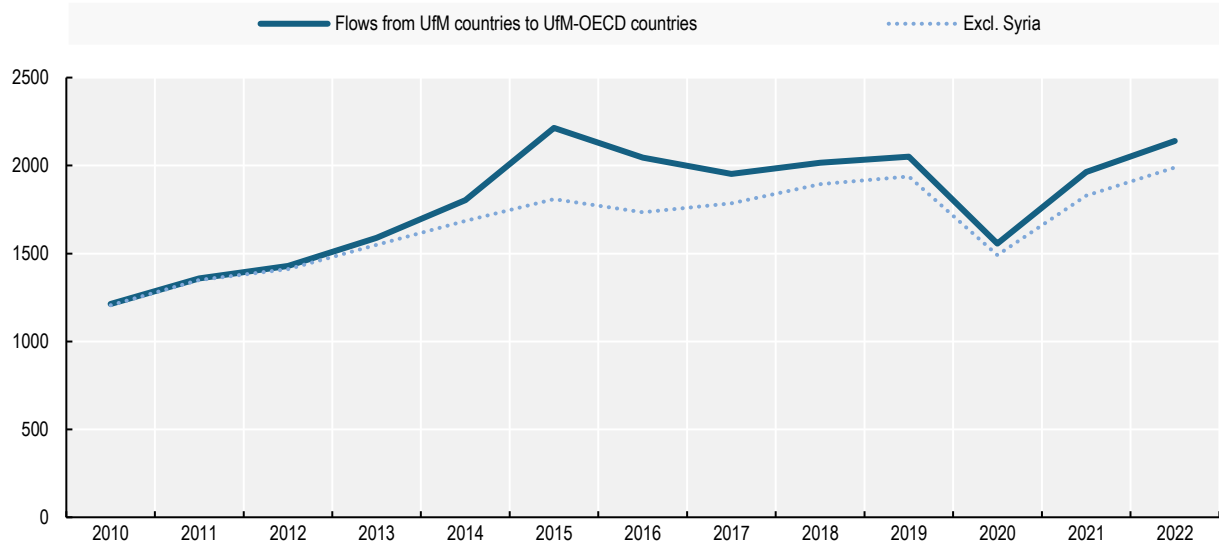
OECD (2022), *Labour Migration in the Western Balkans: Mapping Patterns, Addressing Challenges and Reaping Benefits*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/af3db4f9-en>.

Regional Cooperation Council (2023), *Balkan Barometer*, <https://www.rcc.int/balkanbarometer/publications>

Arab Barometer (2024), *Migration in the Middle East and North Africa*, <https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/AB8-Migration-Report-EN.pdf>

الشكل 4.1. تدفقات الهجرة إلى دول وجهة الاتحاد من أجل المتوسط، 2010-2022

تدفقات الهجرة لمواطني الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط بالآلاف

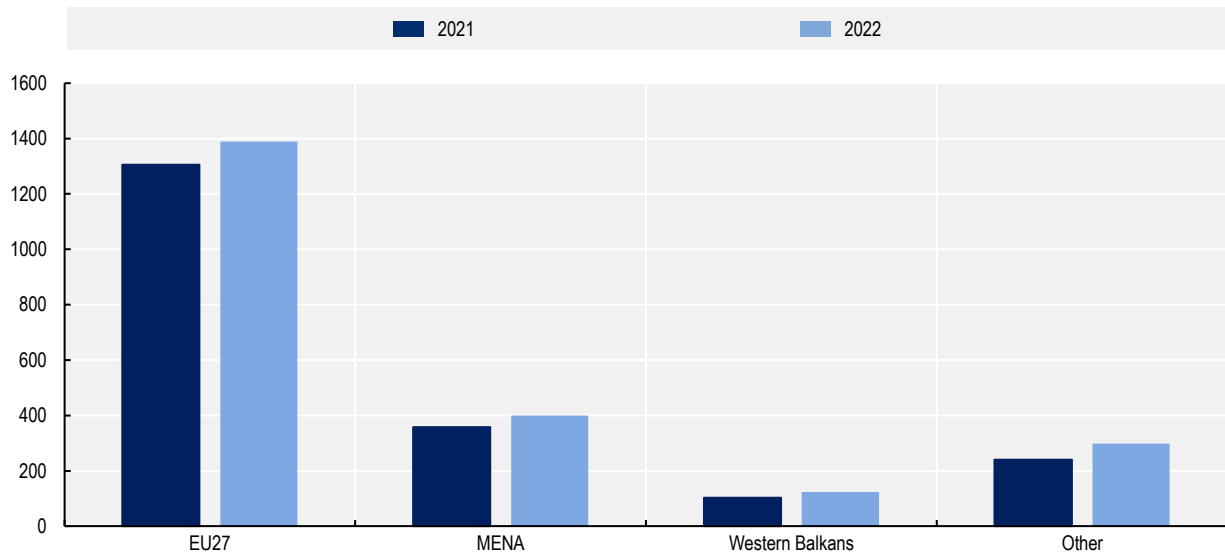


ملاحظة: تشمل تدفقات الهجرة من دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي-27، إسرائيل، وتركيا).
المصدر: قاعدة بيانات الهجرة الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

StatLink  <https://stat.link/h84ibl>

الشكل 4.2. تدفقات الهجرة حسب منطقة المنشأ، 2021 و2022

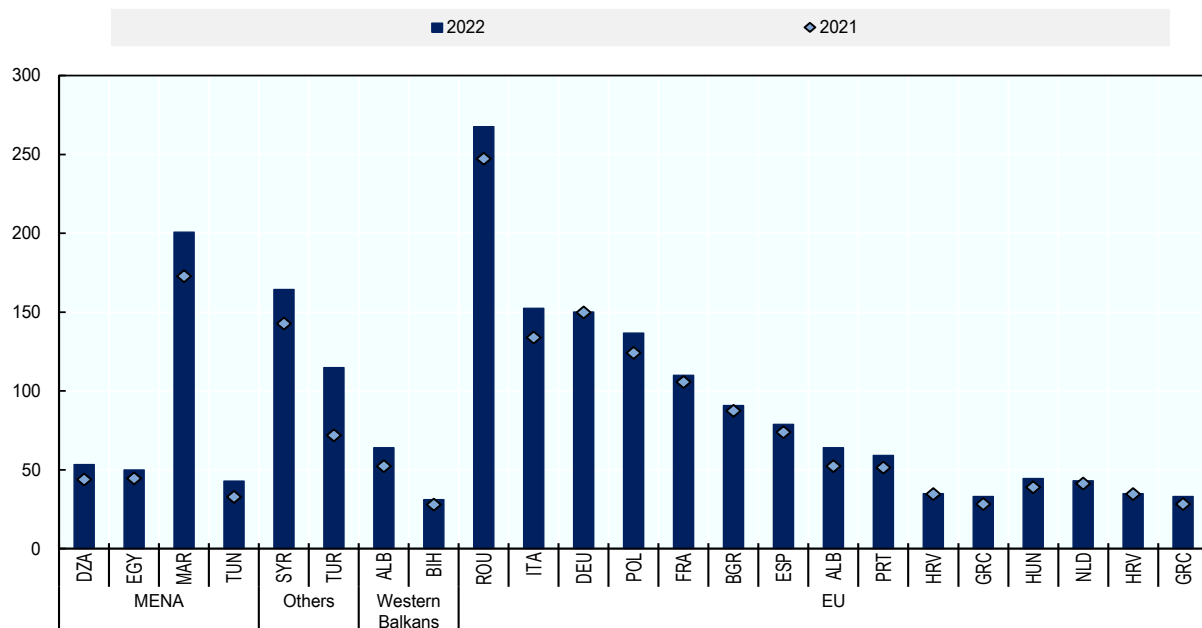
بالآلاف تدفقات الهجرة لمواطني الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط



المصدر: قاعدة بيانات الهجرة الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

StatLink  <https://stat.link/3c6yvj>

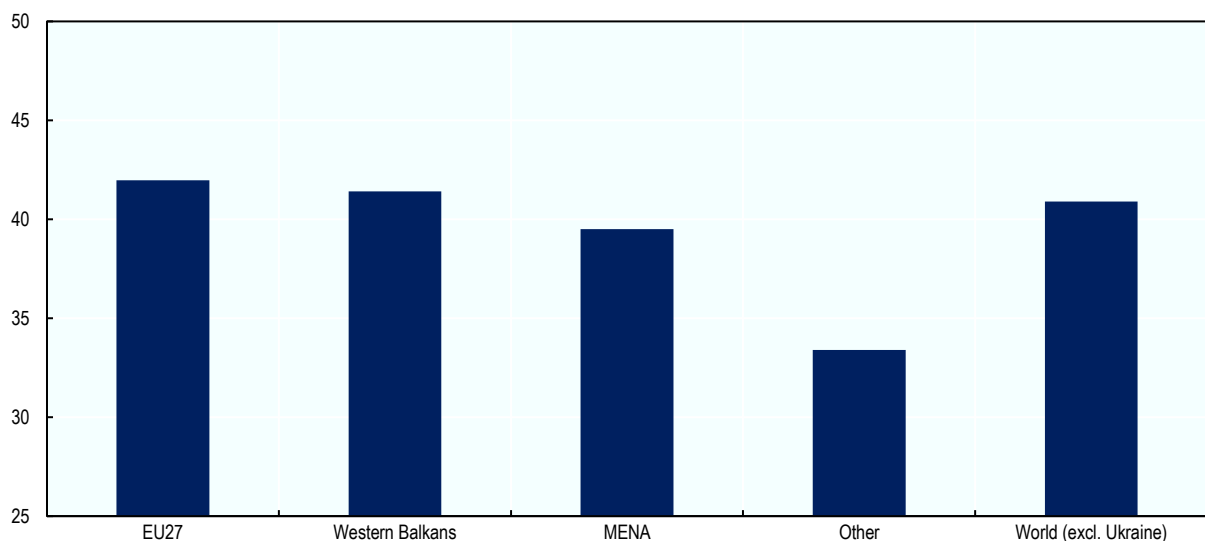
الشكل 4.3. أعلى 20 دولة من دول الاتحاد من أجل المتوسط كمصدر للمهاجرين الجدد إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021 و2022



ملاحظة: تشمل تدفقات الهجرة الهجرة من دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الاتحاد الأوروبي-27، إسرائيل وتركيا). تم تعديل بيانات تدفقات الهجرة إلى ألمانيا وبولندا لاستبعاد المهاجرين قصيري الأمد. المصدر: قاعدة بيانات الهجرة الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

StatLink  <https://stat.link/etf3vu>

الشكل 4.4. حصة النساء ضمن تدفقات الهجرة من مناطق الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2022 (%)



ملاحظة: تشمل تدفقات الهجرة الهجرة من دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تشمل فئة "أخرى" تركيا وإسرائيل. تشمل فئة "العالم باستثناء أوكرانيا" تدفقات الهجرة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من جميع الدول الأصلية باستثناء أوكرانيا. المصدر: قاعدة بيانات الهجرة الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

StatLink  <https://stat.link/m8vo6l>

المربع 1.4 الهجرة غير النظامية والقسرية

تستمر التطورات الجيوسياسية الإقليمية وحالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في تشكيل عوامل رئيسية للهجرة القسرية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، ما يزيد بشكل كبير من أعداد الأشخاص الذين يهاجرون إلى بلدان أخرى ضمن المنطقة، وقد يؤدي إلى إعادة توجيه تدفقات الهجرة العمالية. على سبيل المثال، يمكن أن يغير نزوح الأوكرانيين إلى البلدان الأوروبية المجاورة أنماط الهجرة وفرص العمل للعمال من جنوب المتوسط بسبب زيادة المنافسة على الوظائف، وتغير احتياجات سوق العمل، والتحويلات في سياسات الهجرة. ومؤخراً، ساهم الصراع المستمر في الشرق الأوسط وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء في زيادة الهجرة القسرية، وقد يؤثر ذلك على التنقل عبر المنطقة.

ففي عام 2023، وصل أكثر من 274800 مهاجر إلى أوروبا عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي بطرق غير نظامية، كثير منهم سافر بحراً من ليبيا/تونس إلى إيطاليا ومن تركيا إلى اليونان. وتشير البيانات الأولية لعام 2023 إلى زيادة بنسبة 35% في الوصول غير النظامي مقارنة بالعام السابق، وإلى أن هذه الأعداد هي الأعلى منذ عام 2016 (ICMPD, 2024^[3]).

كما يُعيد تغيير المناخ تشكيل أنماط الهجرة في المنطقة. فقد أدى تزايد الكوارث المناخية والأحداث الجوية الشديدة إلى 305000 حالة نزوح جديدة في الشرق الأوسط وإفريقيا في عام 2022، أي بزيادة 30% مقارنة بالعام السابق (IDMC, 2023^[4]). وتشكل الفيضانات والعواصف والجفاف تهديداً لأمن المياه والغذاء وكذلك للصحة والأمن البشريين. ومؤخراً، تسببت الزلازل في تركيا وسوريا والمغرب في عام 2023 وكذلك الفيضانات في فالنسيا بإسبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في نزوح داخلي، وكانت التأثيرات الأكبر على الفئات الأكثر هشاشة داخل هذه البلدان. وفي حال استمرت الصعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية أو إعادة البناء، قد تبحث الأسر والأفراد عن الهجرة كخيار.

في ظل هذه الأنماط المتغيرة من النزوح القسري، تتزايد أهمية ريادة الأعمال لدى اللاجئين كوسيلة لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، حيث يساهم النازحون بشكل متزايد في الاقتصادات المحلية عبر إنشاء الشركات، وربط الأسواق، وتوليد فرص عمل، على الرغم من العقبات القانونية والمالية والاجتماعية المستمرة (الاتحاد من أجل المتوسط، "ندوة حول ريادة أعمال اللاجئين"، 2024).

وتتكيف أطر الهجرة العمالية لتلبية احتياجات اللاجئين. فعلى سبيل المثال، ركز برنامج بنك المواهب (Talent Pool Pilot) التابع للاتحاد الأوروبي على إدماج اللاجئين الأوكرانيين في أسواق العمل بالاتحاد الأوروبي (OECD, 2024^[5]; EURES, n.d.^[6]).

المؤشر M2. مخزون الهجرة

لِمَ هذا المؤشر؟

يمكن أن تسهم الهجرة في موازنة الاختلالات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وفي دفع النمو والتنمية في كلٍّ من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. من منظور بلد المقصد، يمكن أن تساعد الهجرة في تلبية النقص في اليد العاملة والمهارات لدى البلدان ذات السكان المتهربين. ومن منظور بلد المنشأ، يمكن أن تخفف الهجرة من الضغوط على سوق العمل وتدفع التنمية من خلال التحويلات المالية واستثمارات الشتات. يراقب هذا المؤشر تطور حجم وخصائص المهاجرين المولودين في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

النتائج الأساسية

شهد مخزون المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط ارتفاعاً خلال العقد الماضي، إذ تستضيف المنطقة حالياً زهاء 34 مليون مهاجر من داخل الاتحاد من أجل المتوسط، مقابل 19 مليوناً في عام 1990 (الشكل 4.5). وينحدر معظم هؤلاء المهاجرين من بلدان الاتحاد الأوروبي، غير أنَّ مخزون المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية يشهد نمواً متزايداً. وجاءت أكبر زيادة نسبية في مخزون المهاجرين من بلدان البلقان الغربية، حيث ارتفعت بنسبة 157% (من 1.1 مليون إلى نحو 2.8 مليون مهاجر) بين 1990 و2024، في حين ارتفعت الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 112% (من 4.8 إلى 10.4 مليون).

ومثلت الهجرة من بلدان الاتحاد الأوروبي، في عام 2024، أكثر من نصف مخزون المهاجرين في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط (54%)، مسجلة انخفاضاً من 59% في عام 1990. في المقابل، ارتفعت حصة المهاجرين من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية في الفترة نفسها. إذ تشكل الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حالياً 30% من مخزون المهاجرين في الاتحاد من أجل المتوسط، مقابل 27% عام 1990، بينما ارتفعت حصة مهاجري البلقان الغربية من 6% إلى 8%.

وتواجه مناطق الاتحاد من أجل المتوسط الرئيسة للهجرة خارج الاتحاد الأوروبي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية) معدلات مرتفعة ومستدامة من الهجرة، خصوصاً نحو بعض البلدان الأوروبية (لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا)، مدفوعة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل ضعف خلق فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب. في بلدان البلقان الغربية، ينحدر معظم المهاجرين من البوسنة والهرسك وفي السنوات الأخيرة من ألبانيا (الشكل 4.6).

أما مخزون المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد شهد نمواً سريعاً منذ 1990، ويُعدّ المغرب والسلطة الفلسطينية أبرز بلدان المصدر في المنطقة (الشكل 4.7).

وتتفاوت معدلات الهجرة بشكل كبير عبر مناطق إرسال المهاجرين المختلفة في الاتحاد من أجل المتوسط. إذ تواجه البلقان الغربية تحولات ديمغرافية تشمل شيخوخة السكان وتراجع معدلات المواليد في كامل المنطقة (حيث لا يحقق أي اقتصاد معدل خصوبة كافياً لتعويض الأجيال) (وانكفيش، 2025، "البلقان المتلاشي: الأزمة الديمغرافية للمنطقة"). وأدت هذه التحولات، إلى جانب موجات الهجرة الكبيرة في العقود الأخيرة، إلى ارتفاع نسبة المقيمين في الخارج بشكل كبير. فيحلول عام 2024، هاجر نحو ربع سكان بلدان البلقان الغربية المنتمية للاتحاد من أجل المتوسط، وهي زيادة كبيرة مقارنة بعام 1990 عندما بلغت نسبة الهجرة نحو 10%.

في المقابل، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً سكانياً سريعاً مع بقاء معدلات الهجرة أكثر استقراراً على المدى الطويل، بحدود 4% (الشكل 4.8).

ويختلف دور الهجرة داخل المنطقة فيما يتعلق بوجهات الهجرة الأخرى من بلد إلى آخر.

- إذ يعتمد المهاجرون من ألبانيا، والجزائر، والمغرب وتونس بشكل كبير على الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط، حيث يقيم أكثر من 90% منهم في بلد آخر من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 4.9).
- كما يقيم معظم المهاجرين من السلطة الفلسطينية ومقدونيا الشمالية والبوسنة والهرسك في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.
- لكن بعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المصدرة للمهاجرين تعتمد أكثر على الهجرة إلى بلدان مقصد خارج الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: خلال العقد الماضي، تزايدت هجرة مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو منطقة مجلس التعاون الخليجي (الشكل 4.10 و الشكل 4.11). وتستمر بلدان مجلس التعاون الخليجي كوجهات رئيسة لعمال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خصوصاً من مصر ولبنان، بفعل الطلب على اليد العاملة في قطاعات البناء والرعاية الصحية والتكنولوجيا والخدمات. وارتفع عدد المهاجرين من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي ليتضاعف ثلاث مرات تقريباً بين 2000 و2024 من 1.4 مليون إلى 3.9 مليون، مدفوعاً أساساً بالهجرة من مصر التي ارتفع رصيدها في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 1.2 مليون عام 1990 إلى 3.2 مليون عام 2024. من اللافت أنَّ الزيادة النسبية في مخزون الهجرة من مصر إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بين 1990 و2024 تعادل تقريباً الزيادة النسبية في الهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط، رغم أنَّ المخزون المطلق للمهاجرين المصريين في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط أقل، ما يدل أنَّ مساري الهجرة يكملان بعضهما البعض أكثر مما يتنافسان. بينما كانت

التدفقات السابقة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تهيمن عليها العمالة منخفضة المهارة، لوحظت زيادة ملحوظة في الهجرة عالية المهارة، خصوصاً في مجالات مثل الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل والتعليم. ويعكس هذا التحول جهود بلدان المجلس لتنويع اقتصاداتها ضمن مبادرات مثل رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية طويلة المدى في الإمارات. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الحديثة إلى أن الهجرة متوسطة وعالية المهارة إلى السعودية نمت أسرع من الهجرة منخفضة المهارة منذ جائحة كوفيد-19 (De Bel-Air, 2024^[7]). وتتسم الهجرة من بلدان الاتحاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو بلدان مجلس التعاون الخليجي بسيطرة الذكور، إذ لا تتجاوز نسبة النساء نحو 30% من المهاجرين. ويتمشى هذا الأمر مع النمط العام للهجرة إلى بلدان المجلس الذي يتميز أيضاً بنسبة عالية من المهاجرين الذكور.

أما بالنسبة للهجرة داخل الاتحاد من أجل المتوسط، فيختلف البعد الجنساني باختلاف مناطق المنشأ. إذ تشكل النساء نحو نصف أو أكثر من مخزون المهاجرين من البلقان الغربية، في حين يغلب الذكور على أرصدة المهاجرين من جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء الجزائر. وعلى نحو مماثل لمخزونات الهجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن حوالي 30% فقط من المهاجرين من مصر هم من النساء (الشكل 4.12).

تشير الأدلة الحديثة إلى أن المهاجرين من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المتاحة بياناتهم في قواعد بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية غالباً ما يواجهون عوائق في إدماجهم بسوق العمل. إذ يملك المهاجرون من شمال إفريقيا والبلقان الغربية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معدلات مشاركة أقل في سوق العمل في المتوسط، ومن المرجح أن يكونوا مؤهلين أكثر من اللازم مقارنة بالسكان المولودين في الخارج بشكل عام (OECD, 2022^[8]; OECD, 2022^[1]; OECD, 2018^[9]).

ورغم أن هجرة الأفراد في سن العمل قد تحمل أثراً سلبية على سوق العمل واقتصاد بلدان المنشأ، كما نوقش ذلك في القسم M1، إلا أن للهجرة أيضاً مساهمة إيجابية عبر التحويلات المالية ونقل المعارف من المهاجرين والشتات (المربع 4.2).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- الاستثمار في استراتيجيات وسياسات الشتات. في ظل التدفقات الكبيرة من تحويلات المهاجرين ووجود جاليات كبيرة، هناك إمكانات كبيرة أمام بلدان الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز التكامل الإقليمي وتعظيم الأثر الإيجابي للهجرة عبر مواصلة تطوير سياسات وبرامج الشتات. غير أن الأدلة بشأن فعالية البرامج الحالية ما تزال محدودة، ما يبرز الحاجة إلى رصد وتقييم منهجيين لجهود استثمارات الشتات.
- تيسير الاستفادة من عودة المهاجرين النظاميين وإعادة إدماجهم. يمكن لبلدان الاتحاد أن تسهل عودة المهاجرين النظاميين وإعادة إدماجهم في سوق العمل من خلال توفير الحوافز وتيسير الاستثمارات والأنشطة الريادية بين المهاجرين العائدين.

التعريفات

يستند هذا القسم إلى إحصاءات الهجرة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وتتضمن قاعدة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقديرات مخزون المهاجرين الدوليين حسب العمر والجنس وبلد المنشأ والمقصد على الصعيد العالمي، بين 1990 و2024. وتركز التقديرات على الإحصاءات الرسمية للسكان المولودين في الخارج أو المواطنين الأجانب.

يُعرّف معدل الهجرة بأنه نسبة عدد المهاجرين من بلد معين والمقيمين في الخارج إلى المجموع الكلي لسكان ذلك البلد والمهاجرين المقيمين في الخارج.

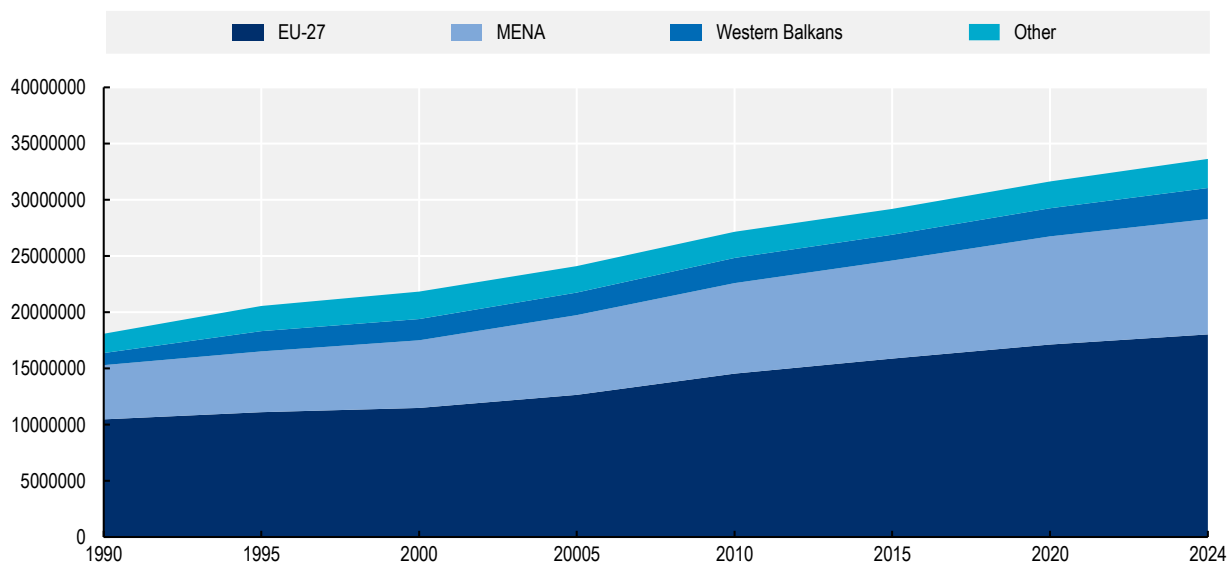
لقراءة المزيد

OECD (2018), *Talents à l'étranger : Une revue des émigrés tunisiens, Talents à l'étranger*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264308855-fr>.

OECD (2022), *Labour Migration in the Western Balkans: Mapping Patterns, Addressing Challenges and Reaping Benefits Mapping Patterns, Addressing Challenges and Reaping Benefits*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/af3db4f9-en>.

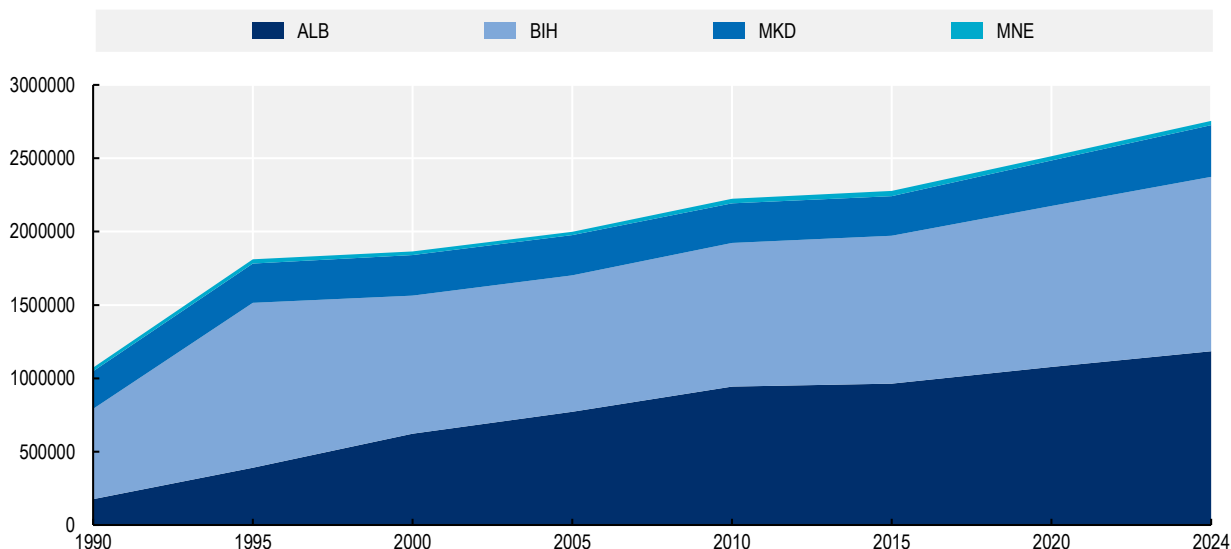
OECD (2022), *Les émigrés marocains dans les pays de l'OCDE : Quelles nouvelles dynamiques?*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264264304-fr>.

الشكل 4.5. مخزون المهاجرين داخل الاتحاد من أجل المتوسط حسب منطقة الأصل، 1990-2024



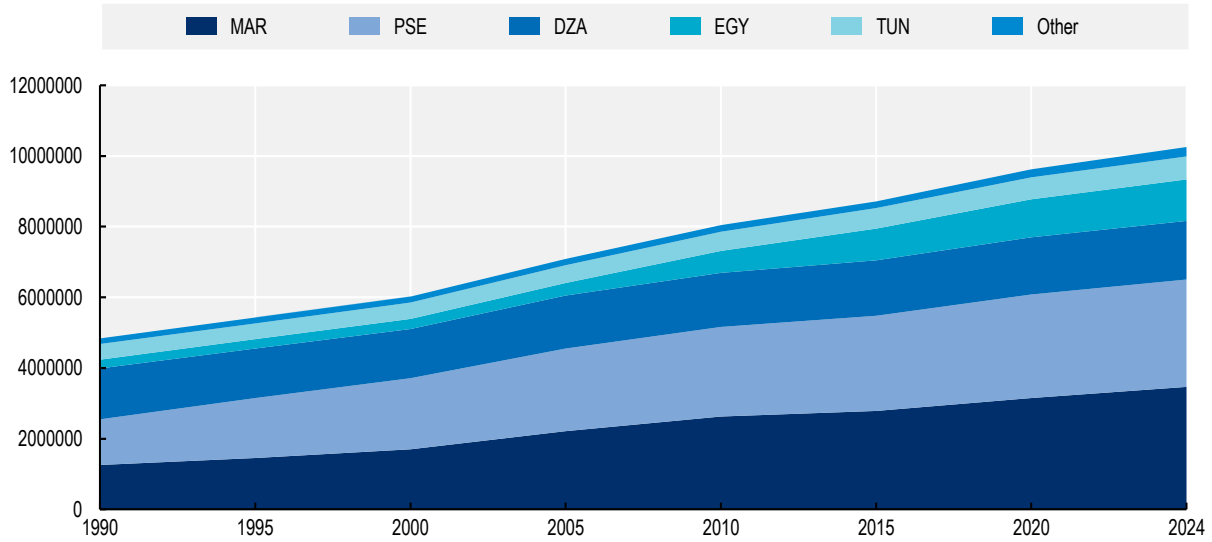
ملاحظة: يشمل الرسم البياني مخزون المهاجرين من بلد عضو في الاتحاد من أجل المتوسط والمقيمين في بلد عضو آخر (باستثناء countries). (المعلقة والمعلقة).
المصدر: قاعدة بيانات مخزون المهاجرين الدوليين، الأمم المتحدة، الشعبة الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

الشكل 4.6. مخزون المهاجرين من غرب البلقان إلى بلدان المقصد في الاتحاد من أجل المتوسط، 1990-2024



ملاحظة: تشمل دول المقصد في الاتحاد من أجل المتوسط جميع دول الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء الدول المراقبة والمعلقة).
المصدر: قاعدة بيانات مخزون المهاجرين الدوليين، الأمم المتحدة، الشعبة الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

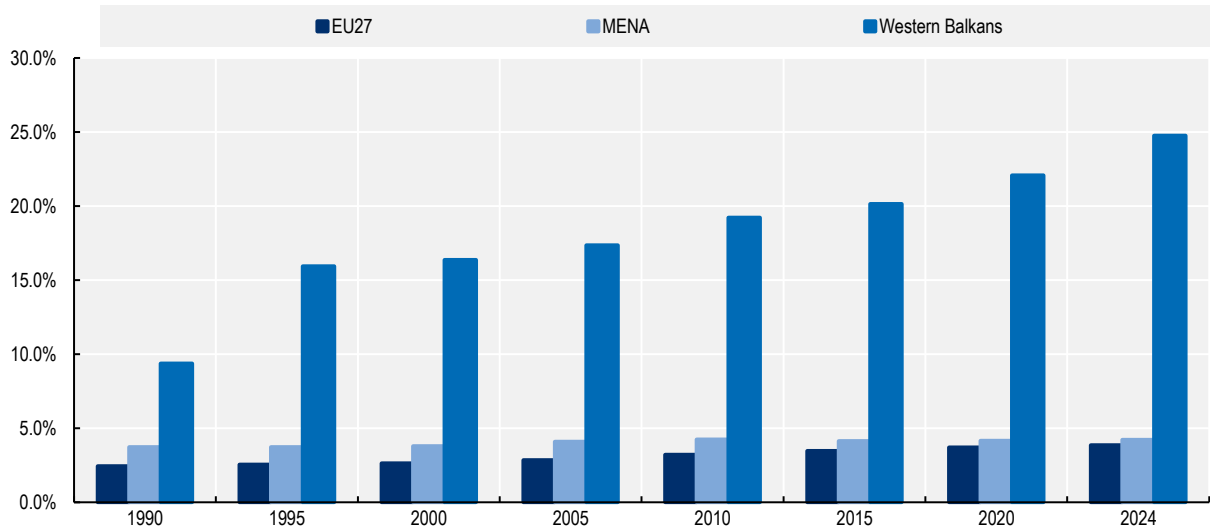
الشكل 4.7. مخزون المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط، 1990-2024



ملاحظة: تشمل دول المقصد في الاتحاد من أجل المتوسط جميع دول الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء الدول المراقبة والمعلقة). تشمل فئة "أخرى" لبنان والأردن وموريتانيا.
المصدر: قاعدة بيانات مخزون المهاجرين الدوليين، الأمم المتحدة، الشعبة الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

الشكل 4.8. معدلات الهجرة الصادرة حسب منطقة الأصل، 1990-2024

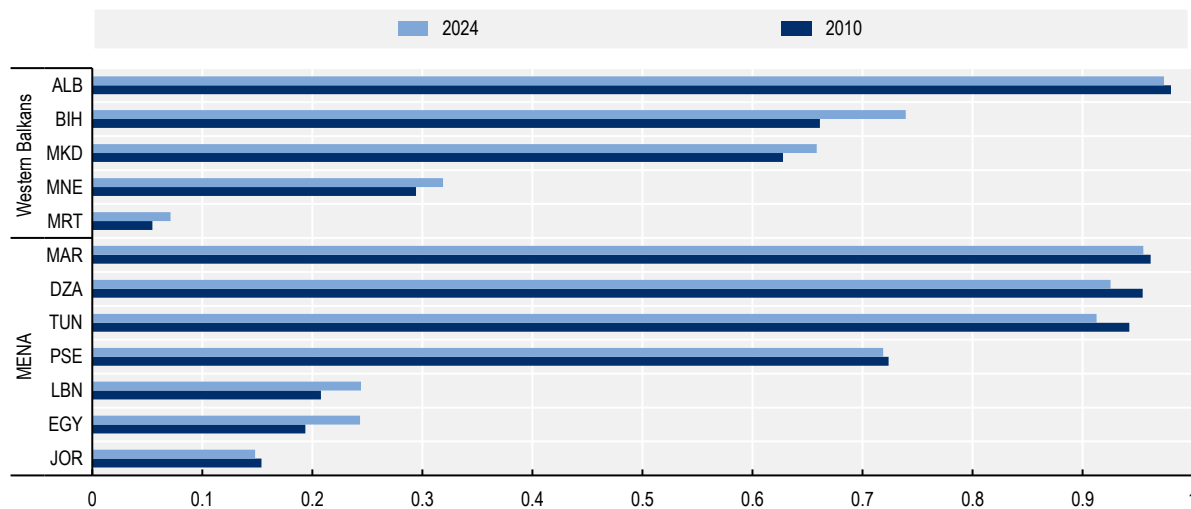
عدد المهاجرين كنسبة من إجمالي السكان المقيمين في بلد المنشأ والخارج



ملاحظة: تُعرّف نسبة الهجرة الصادرة بأنها عدد المهاجرين (إلى أي دولة مقصد) مقسوماً على مجموع السكان المهاجرين والسكان المقيمين في اقتصاد الأصل.
المصدر: قاعدة بيانات مخزون المهاجرين الدوليين، الأمم المتحدة، الشعبة الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

الشكل 4.9. حصة المهاجرين في دول الاتحاد من أجل المتوسط، 2010 و2024

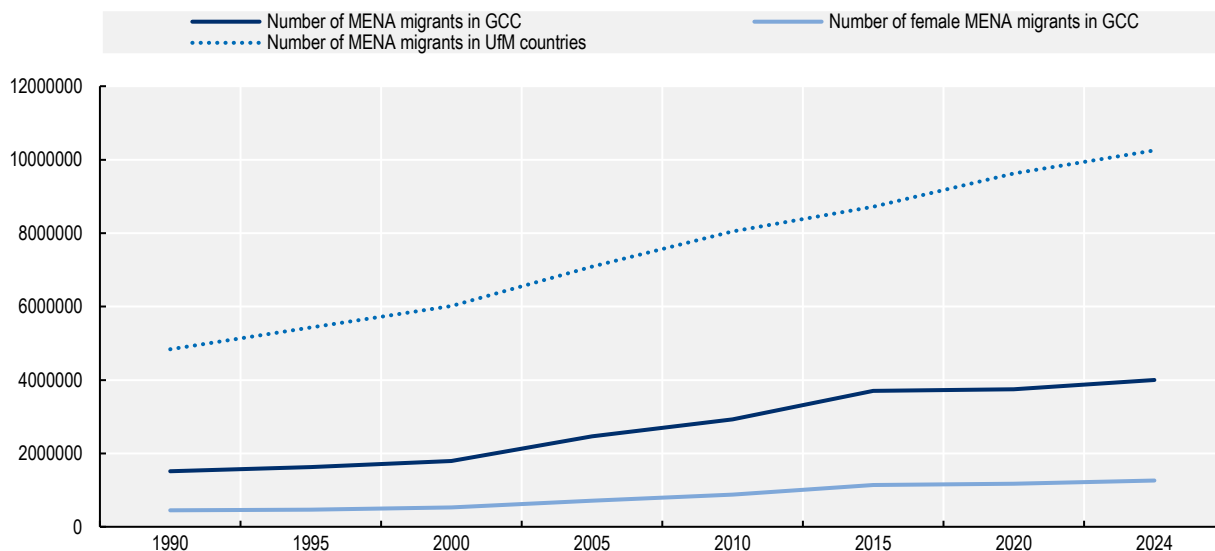
حصة المهاجرين في دول الاتحاد من أجل المتوسط بالنسبة إلى المهاجرين في جميع دول الوجهة



المصدر: قاعدة بيانات مخزون المهاجرين الدوليين، الأمم المتحدة، الشعبة الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

الشكل 4.10. الهجرة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منطقة مجلس التعاون الخليجي، 1990-2024

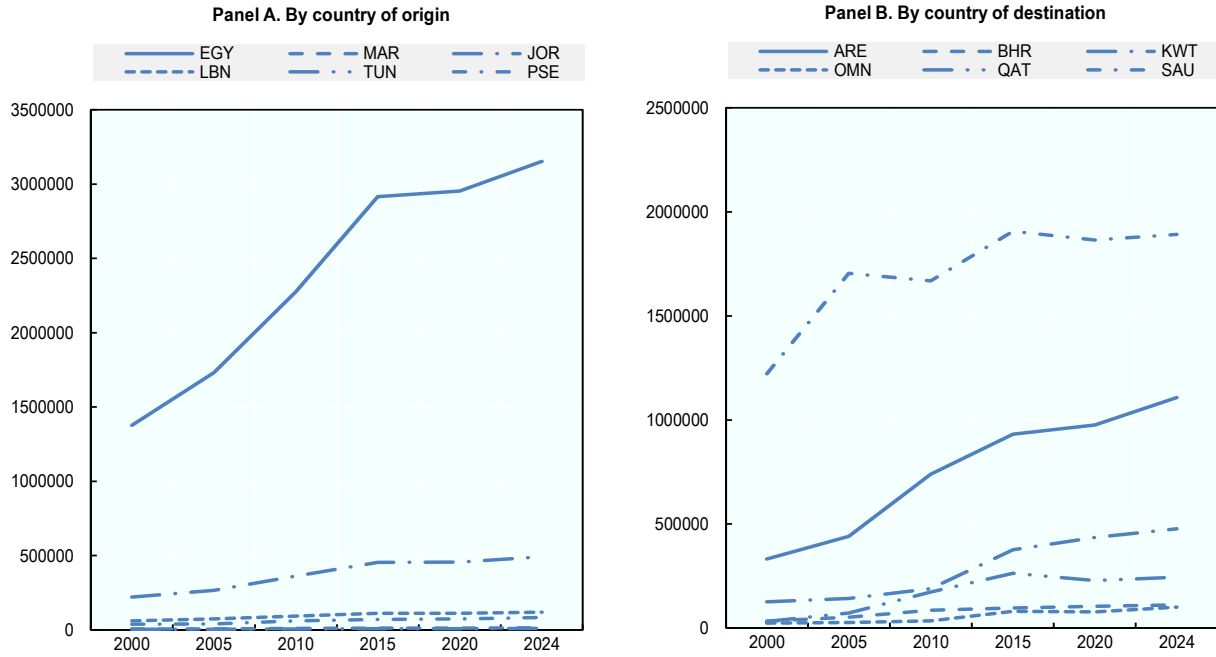
عدد المهاجرين وعدد المهاجرات من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في دول مجلس التعاون الخليجي



ملاحظة: تشمل منطقة مجلس التعاون الخليجي الدول الست التالية: البحرين، الكويت، عمان، المملكة العربية السعودية، قطر، والإمارات العربية المتحدة. المصدر: قاعدة بيانات مخزون المهاجرين الدوليين، الأمم المتحدة، الشعبة الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

الشكل 4.11. الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي حسب دولة المنشأ والوجهة، 2024-2000

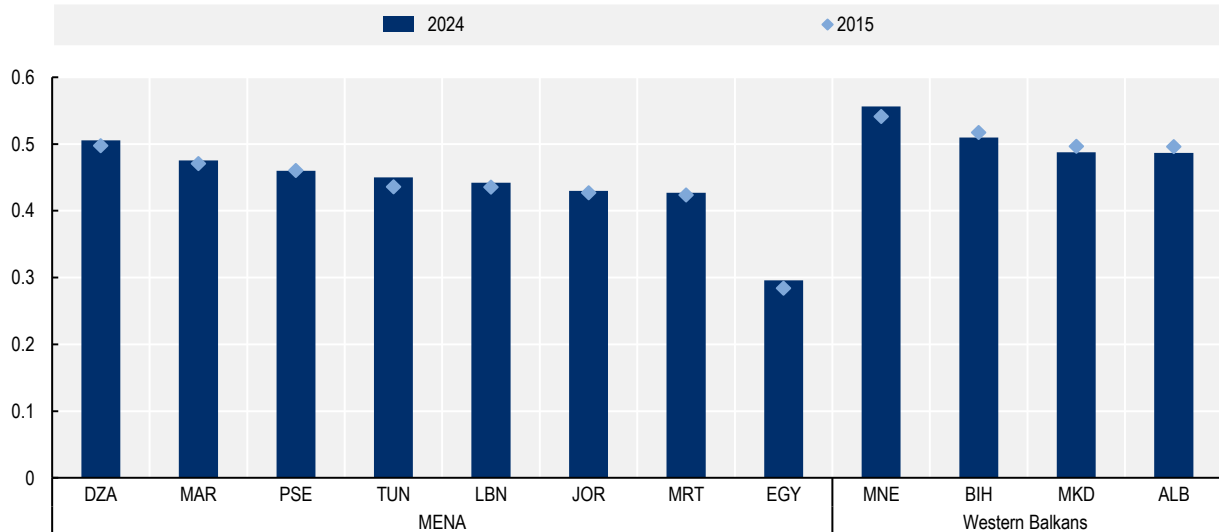
عدد المهاجرين من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حسب بلد المنشأ (اللوحة اليسرى) وبلد الوجهة (اللوحة اليمنى)



ملاحظة: تشمل منطقة مجلس التعاون الخليجي الدول الست التالية: البحرين، الكويت، عمان، المملكة العربية السعودية، قطر، والإمارات العربية المتحدة. المصدر: قاعدة بيانات مخزون المهاجرين الدوليين، الأمم المتحدة، الشعبة الاقتصادية والاجتماعية، 2024.

الشكل 4.12. حصة النساء من إجمالي المهاجرين، 2024 و2010

حصة المهاجرات بالنسبة إلى إجمالي المهاجرين (جميع دول الوجهة)



المربع 4.2 دور مجتمعات الشتات

يمكن للهجرة أن تشكل قوة مهمة في مواجهة الاختلالات الديمغرافية ونقص اليد العاملة في بلدان المقصد، وكذلك في الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ. ويمكن للمهاجرين أن يسدوا نقص اليد العاملة في بلدان المقصد ذات السكان المتهرّمين، وأن يدعموا التنمية في بلدانهم الأصلية عبر التحويلات المالية واستثمارات الشتات ونقل المعارف والمهارات.

يتمثل أول وأوضح أثر تنموي للهجرة على بلدان المنشأ في التحويلات المالية. وتتلقى بلدان الاتحاد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية، كما ورد في الفصل الثاني، تدفقات كبيرة من تحويلات المهاجرين التي يمكن أن تسهم في التنمية على المستويات الأسرية والإقليمية والوطنية.

إلى جانب التحويلات المالية، يمكن للشتات عالي المهارة أن يساهم في نشر المعرفة والتكنولوجيا وزيادة الاستثمارات والتجارة عبر تقليص تكاليف المعاملات وفجوات المعلومات. هناك مبادرات لتسخير الآثار التنموية للشتات في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في البلقان الغربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قيد الانجاز بالفعل، لكنها في مراحل متفاوتة من التنفيذ (ICMPD, 2024^[10]; OECD, 2022^[11]). يكمن أساس نجاح سياسة الشتات في بناء الثقة وقنوات التواصل مع مجتمعات الشتات. وأنشأت العديد من بلدان المنشأ آليات للتواصل مع الشتات، مثل المنصات والسجلات والبوابات التفاعلية التي تحدد المغتربين. وقد ثبت أنّ توفير خدمات الشبكات المختلفة من خلال هذه المنصات أمر مهم للغاية، للمساعدة في بناء العلاقات مع الشتات والسماح للمغتربين بالتواصل مع بعضهم البعض ومع القطاعين الخاص والعام في بلدان المنشأ.

ولتعزيز تبادل المعرفة ونقلها، أنشأت بعض البلدان شبكات ومنصات بحثية علمية محددة للاستفادة من المعرفة والخبرة التي يتمتع بها أفراد الشتات في الأوساط الأكاديمية. ومن الأمثلة على ذلك من منطقة البلقان الغربية برنامج التعاون العلمي والثقافي الصربي. وتم إنشاء هذا البرنامج في عام 2019 بهدف توفير حوافز مالية لمؤسسات البحث والتطوير المحلية للتعاون مع الشتات الصربي، والمشاركة في تبادل المعرفة، وبناء قدراتها البشرية من خلال زيارات قصيرة للباحثين من صربيا إلى خبراء الشتات. أنشأت مصر مركز علوم لتعزيز تبادل المهارات والمعارف، وتخطط أيضاً لإنشاء منصة رقمية تمكن الأكاديميين المغتربين من دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.

وتركّز سياسات وبرامج أخرى على تعزيز المساهمات المالية واستثمارات الشتات عبر توفير أدوات مالية مثل القروض المصممة على المقاس وسندات الشتات، ودعم استثمارات ورواد الأعمال من أفراد الشتات. وأصدرت كلّ من مصر والأردن في السابق سندات خاصة بالشتات بهدف تعبئة الموارد المالية المكملّة للموارد العامة وأدوات التمويل المدمج الأخرى لدعم مشاريع الاستثمار العمومي. وفي البلقان الغربية، هناك عدة مبادرات تتعلق برسم خرائط أعمال الشتات وتنظيم مننديات أعمال تستهدف ممثلي الشتات لتشجيع المزيد من الاستثمارات.

وأخيراً، يمكن أن تسهم الهجرة العائدة أيضاً في التخفيف من بعض الآثار السلبية للهجرة على بلدان المنشأ، مع الإسهام في نقل المهارات والمعارف الإنتاجية. وتشمل أمثلة السياسات المساعدة في العودة وإعادة الإدماج تبسيط وإزالة الحواجز التنظيمية والإدارية التي تعيق عودة المهاجرين، ومساعدة العائدين على الاندماج السلس في سوق العمل أو خوض أنشطة ريادة الأعمال.

ورغم وجود بعض أمثلة التقدم والابتكار في تطوير مبادرات الشتات والهجرة العائدة، ما تزال هناك ثغرات في أطر سياسات الشتات، لا سيما فيما يتعلق بمأسسة إشراك الشتات. فرغم أن العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية اتخذت خطوات لإنشاء هيئات مؤسسية محددة لتنسيق العمل المتعلق بالشتات، إلا أن هناك عموماً نقص في الاستراتيجيات الحكومية الشاملة، وغالباً ما يكون رصد وتقييم السياسات والبرامج ضعيفاً. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك فجوات في البيانات المتعلقة بالشتات والهجرة العائدة، وخاصة في النقاط أنماط وخصائص الهجرة العائدة.

المصادر: (OECD, 2022^[11]; ICMPD, 2024^[10])

المؤشر M3. اتفاقيات وأطر ومشاريع التنقل

لِمَ هذا المؤشر؟

تؤدي مجموعة من الاتفاقيات والأطر والمشاريع الإقليمية والثنائية دوراً رئيسياً في تأطير وتعزيز أنماط التنقل البشري عبر المتوسط. وتهدف اتفاقيات التنقل، الموقعة بين بلدين أو أكثر (أو مع الاتحاد الأوروبي)، إلى تنظيم وإدارة الهجرة بين البلدان الموقعة؛ أما أطر التنقل، مثل شراكات تنقل المهارات، فتوفر خططاً استراتيجية لتحقيق الأهداف المحددة في اتفاقيات التنقل؛ وتعمل العديد من البرامج والمشاريع الجديدة على التنفيذ العملي لهذه الأطر، من خلال تحويل أهداف الاتفاقيات الرسمية إلى نتائج ملموسة تدعم التكامل والتنمية الإقليميين.

ويسعى هذا المؤشر إلى تقديم رؤى حول كيفية تفاعل اتفاقيات وأطر ومشاريع التنقل، وكيف توازن بين الديناميات المعقدة للأمن الإقليمي وتعزيز المصالح المشتركة.

الرؤى والاتجاهات الرئيسية

خلال العقد الماضي، سعت بلدان الاتحاد الأوروبي والبلقان الغربية وجنوب المتوسط بشكل متزايد إلى التعاون في مجال شراكات واتفاقيات التنقل، مع تركيز قوي على إدارة الهجرة وتحسين الفرص القانونية للتنقل اليد العاملة والتعليم. تستعرض الجدول 4.1 الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي أو البلدان الأعضاء فيه وبين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمتعلقة بالهجرة وتنقل اليد العاملة. ورغم أن شراكات التنقل واتفاقيات إعادة القبول الموقعة خلال 15-20 سنة الماضية لا تزال تلعب دوراً مهماً في علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجنوب المتوسطي والبلقان الغربية، إلا أن هذه الاتفاقيات استُكملت مؤخراً من خلال أطر تمويل جديدة للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز شراكات قائمة على المنفعة المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من خارج الاتحاد الأوروبي.

على مستوى المناطق الفرعية لجنوب المتوسط والبلقان الغربية، لا تزال الاتفاقيات الإقليمية حول إدارة الهجرة محدودة، بينما يتم الحفاظ على اتفاقيات ومذكرات تفاهم تركز على التنقل لأغراض العمل والتبادل التعليمي. على سبيل المثال:

- في عام 2021، وقّعت ألبانيا ومقدونيا الشمالية اتفاقيات بشأن حرية تنقل التجارة والأشخاص والخدمات لتعزيز التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية.
- في آذار/مارس 2024، فتحت ألبانيا ومقدونيا الشمالية وصربيا أسواق العمل الخاصة بها بالكامل أمام بعضها البعض كجزء من مبادرة البلقان المفتوحة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توقعات القدرة التنافسية في البلقان الغربية 2024: السمات الإقليمية).
- أبرز تحليل منطقة البلقان الغربية أن محدودية تنقل اليد العاملة قد تكون مرتبطة جزئياً بعدم تجانس وعدم كفاية التدابير المتخذة لإدماج ودمج العمال المهرة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توقعات القدرة التنافسية في البلقان الغربية 2024: السمات الإقليمية).
- في المنطقة الفرعية لجنوب المتوسط، شكّل تنقل الأشخاص محور عدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية تتعلق بالسفر. فعلى سبيل المثال، تملك مصر والأردن، إلى جانب بلدان أخرى من جنوب المتوسط (الجدول 4.2)، اتفاقيات إعفاء مواطنيها من التأشيرة تسمح بالسفر دون تأشيرة بين بلدانهم؛ وفي أيار/مايو 2024، وقّعت تونس والجزائر اتفاق توأمة بشأن التعاون في قطاع السياحة (The Maghreb Times, n.d.^[11]).
- خارج إطار السفر، تتعاون بلدان جنوب المتوسط ثنائياً في مجال تنقل التعليم والعمل.

- ففي عام 2021، وقّع المغرب وموريتانيا مذكرة تفاهم تقوم على تبادل المهارات المهنية والخبرات والبرامج والدراسات في مجالات مرتبطة بالتشغيل.
 - واتفقت مصر والأردن، في عام 2023، على برنامج تنفيذي للتعاون الفني في مجال التدريب المهني للفترة 2023-2024.
 - كما وقّع الأردن والجزائر اتفاقيتين، اقتصادية وثقافية، تهدفان إلى تعزيز التعاون في مجالات تشمل العمل والتشغيل فضلاً عن التعليم.
- مع ذلك، ورغم بروز تعاون ثنائي ملحوظ في مجال التنقل داخل جنوب المتوسط، هناك نقص في التعاون الشامل على مستوى المنطقة الفرعية بشأن حركة الأشخاص لمعالجة أنماط التنقل البشري على المستوى الإقليمي.

اتفاقيات التنقل

استجابة للنقص المستمر في اليد العاملة وانكماش القوة العاملة، سعت المفوضية الأوروبية إلى تعزيز التنقل في المنطقة المتوسطية، من خلال مواءمة الأطر والمبادرات الجديدة مع الاتفاقيات القائمة.

في عام 2020، جاء الميثاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء لإعادة تصور التنقل في المنطقة، مع التركيز على إيجاد مسارات قانونية جديدة للهجرة من أجل العمل، والتوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل، ومعالجة نقص اليد العاملة.

ومنذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظلّ الاتحاد الأوروبي يروج للهجرة الدائرية باعتبارها أداة لمعالجة احتياجات سوق العمل في بلدان المقصد، وكذلك للتعامل مع بعض القضايا الحساسة المرتبطة بالاستقرار الدائم للمهاجرين. واستند تصميم برامج الهجرة الدائرية إلى هدف

"الفوز الثلاثي" الذي يخدم بلدان المنشأ وبلدان المقصد والمهاجرين أنفسهم. غير أنّ تنفيذ هذه البرامج أفضى أيضاً، في بعض الحالات، إلى إلحاق الضرر بحقوق المهاجرين وظروف عملهم، لا سيما العمال الموسميين منخفضي المهارة في قطاعات مثل الزراعة والبناء. ويمكن أن تسهم مقارنة مخططات الهجرة الدائرية من خلال شراكات تنقل المهارات في تعزيز التعاون في مجال تطوير المهارات بما يوفق بين الطلب في بلدان المنشأ والطلب في بلدان المقصد، من أجل تشجيع العودة وجعل الدائرية المتبادلة المنفعة واقعاً ملموساً. وتجسد مشاريع مثل المشروع المشترك بين بلجيكا وتونس (المربع 4.3) هذا النهج.

وشرع الاتحاد الأوروبي، ابتداء من عام 2021، في إعادة صياغة التوجيهات الخاصة بالبطاقة الزرقاء الأوروبية، فضلاً عن تصاريح الإقامة قصيرة وطويلة الأجل. وتهدف هذه المبادرات إلى تبسيط إجراءات طلب التأشيرة وتحسين ظروف العمل للعمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة والعالية. بالنسبة للعمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة بشكل خاص، يبسط التوجيه المعدل بشأن تصريح العمل والإقامة الموحد، وهو [التوجيه 1233/2024](#)، إجراءات تقديم الطلبات والتصريح الموحد للحق في العمل والإقامة داخل الاتحاد الأوروبي. وصُمم التصريح الموحد ليمنح طيفاً واسعاً من مواطني الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم العاملون في الوظائف منخفضة ومتوسطة المهارة، معاملة متساوية فيما يتعلق بشروط العمل، والضمان الاجتماعي، والاعتراف بالمؤهلات، والمزايا الضريبية (المفوضية الأوروبية، 2024). ومن الجدير بالذكر أنّ العمال الموسميين وحاملي تصاريح الإقامة طويلة الأجل غير مشمولين بهذا التوجيه، بل يغطيهم على التوالي التوجيه المتعلق بالإقامة طويلة الأجل (EC/109/2003) والتوجيه المتعلق بالعمال الموسميين (EU/36/2014).

شراكات تنقل المهارات

عادة ما تشمل شراكات تنقل المهارات خمسة مكونات، وهي التعاون الرسمي بين الدول، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، والتدريب، والاعتراف بالمهارات، والهجرة/التنقل، ويمكن تنفيذها من خلال اتفاقيات أو برامج أو مشاريع تجريبية ثنائية أو متعددة الأطراف (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2023). وقد تتضمن شراكات تنقل المهارات أيضاً التدريب المهني في بلد المنشأ أو بلد المقصد، والتدريب الداخلي في بلدان المقصد، أو المنح الدراسية. وتشمل القطاعات المستهدفة الرئيسية الرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة.

في إطار الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء، وحزمتي المهارات والمواهب وتنقل المهارات والمواهب، أطلق الاتحاد الأوروبي **شراكات المواهب واعتمد اقتراحاً بإنشاء بنك للمواهب**، ما أعطى زخماً جديداً للشراكات الثنائية في مجال التنقل.

وتهدف شراكات المواهب إلى توفير إطار سياسي شامل، فضلاً عن دعم مالي، لمعالجة نقص المهارات في أوروبا مع تعزيز الشراكات المتبادلة المنفعة بين بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة.

وتتمّ حتى الآن إطلاق شراكات المواهب مع ثلاث بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مصر والمغرب وتونس)، إضافةً إلى باكستان وبنغلاديش (الجدول 4.3). وتعزز هذه الشراكات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة للمساعدة في تلبية احتياجات سوق العمل الأوروبية، وفي الوقت نفسه توفير فرص عمل وتدريب على المهارات لمواطني الدول الأخرى.

من ضمن دول الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على مثالين محددين:

- تُعدّ إيطاليا أحد المشاركين الرئيسيين في شراكات المواهب، وهي منخرطة أيضاً في مناقشات واتفاقيات ثنائية مع مصر والمغرب وتونس. وفي مصر، ترمي وزارة الخارجية الإيطالية والحكومة المصرية إلى إنشاء المركز المصري-الإيطالي للتوظيف، المخصص للتدريب المهني للعمال في قطاعي السياحة والفندقة في كلّ من مصر وإيطاليا. كما تملك إيطاليا، من خلال برنامج "من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا" (أنظر أدناه)، فرص تنقل مع تونس والمغرب تهدف إلى تدريب 2000 عامل تونسي في قطاع البناء، و500 عامل مغربي في قطاع الميكانيكا الإلكترونية.
- وتسجّل ألمانيا حضورها في مصر، حيث أنشئ مركز مصري ألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج في عام 2020. ويهدف هذا المركز إلى تمكين الشباب المصري خلال رحلات الهجرة أو إعادة الإدماج، بدعم من الاتحاد الأوروبي كشريك رئيسي في تعزيز التنمية المستدامة والفرص الشاملة. ويوفر مقارنة شاملة للهجرة، ويعمل كمركز استشاري يدعم مسارات تنقل العمالة، ويعالج إعادة الإدماج المستدام، ويقدم بدائل اجتماعية واقتصادية قابلة للتطبيق للهجرة غير النظامية.

بعد اعتمادها، ستكون منصة **بنك المواهب** أول منصة على مستوى الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تسهيل التوظيف الدولي وتوفير فرص عمل للباحثين عن عمل من بلدان أخرى من خارج الاتحاد الأوروبي، ممن يمتلكون المهارات المطلوبة للعمل في المهن التي تعاني من نقص في اليد العاملة عبر الاتحاد الأوروبي وعلى جميع مستويات المهارة.

تلعب الهجرة والتنقل دوراً مهماً في **الشراكات الاستراتيجية والشاملة** التي تم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوروبي وتونس عام 2023 والاتحاد الأوروبي ومصر عام 2024. وتلبي هذه الشراكات المتبادلة المنفعة احتياجات كلا الطرفين. في مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأوروبي وتونس، "اتفق الطرفان على تعزيز المسارات القانونية للهجرة، بما في ذلك فرص العمل الموسمي، من أجل تحفيز التنقل الدولي على جميع مستويات المهارات وتعزيز التعاون في تطوير المهارات بطريقة متبادلة المنفعة". وفي الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومصر، يُتوقع تطوير برامج للتنقل مثل شراكات المواهب لدعم التوفيق بين المهارات واحتياجات سوق العمل، بما في ذلك عبر برامج تنقل العمال الموسميين.

يهدف البرنامج الممول من الاتحاد الأوروبي "نحو مقارنة شاملة لحوكمة الهجرة العمالية والتنقل في شمال إفريقيا" إلى تعزيز الهجرة النظامية والتنقل من بلدان شمال إفريقيا. ويهدف إلى تحسين الحوكمة الخاصة بالهجرة العمالية وحماية العمال المهاجرين في شمال إفريقيا، من خلال دعم تطوير وتنفيذ أطر سياسات متماسكة وشاملة تسترشد بمعايير لحقوق الإنسان ومعايير العمل ذات الصلة، وتستند إلى بيانات وأدلة موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم البرنامج في إعداد أو وضع أو تحسين برامج الهجرة والتنقل النظامية بالتعاون مع بلدان مختارة من شمال إفريقيا، وهي مصر والمغرب وتونس، ومع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا. بدأت المرحلة الأولى من البرنامج عام 2019 بتمويل من الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا. ومنذ عام 2021، وبموجب الأداة الأوروبية للجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا في العالم، تم تخصيص 23 مليون يورو إضافية لهذا البرنامج، ما يعزز التزام الاتحاد الأوروبي بتشجيع الهجرة النظامية، وتعزيز التنقل، ومواءمة احتياجات سوق العمل بين بلدان شمال إفريقيا وأوروبا.

تنقل شباب المتوسط

تناولت عدة مبادرات مسألة تنقل الشباب، وعززت الصلة بين الهجرة وأهداف التنمية. يقدم المربع 4.3 أمثلة على المشاريع الحالية والسابقة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تتبنى هذه المشاريع مقارنة شاملة للحكومة، وتدمج أنشطة مثل التوجيه قبل المغادرة، وتعلم اللغات، والتدريب التقني/المهني المتخصص، وورش المهارات الناعمة، ودعم البحث عن عمل عند عودة المشاركين. ولا تقتصر هذه الأنشطة على سد فجوات سوق العمل المحددة، بل تهدف أيضاً إلى تعزيز إدماج وتوظيف مواطني البلدان الأخرى، والمساهمة في تنمية بلدان المنشأ، والتخفيف من احتمال هجرة الأدمغة.

تعزيز فرص العمل والاقتصادات الشاملة

في الاجتماع الوزاري الخامس للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التوظيف والعمل عام 2022، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة فريق أوروبا الإقليمي حول "الوظائف من خلال التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي" بهدف مواجهة تحديات التوظيف اللانق في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة للشباب والنساء. وتدعم هذه المبادرة مقارنة شاملة لخلق فرص العمل في دول الجوار الجنوبي، من خلال الجمع بين المبادرات التي تربط سياسات ونتائج التجارة والاستثمار وريادة الأعمال بخلق فرص العمل. وتساهم هذه المبادرة في تنفيذ أجندة الاتحاد الأوروبي لعام 2021 لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وخطتها الاقتصادية والاستثمارية، إلى جانب الأولويات المشتركة بموجب الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول التوظيف والعمل لعام 2022، من خلال معالجة مسائل رئيسية، بما في ذلك:

- ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في صفوف النساء والشباب.
- عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل ومؤهلات الخريجين الجدد.
- تركيز الوظائف في قطاعات ومناطق جغرافية محدودة، مع نقص في الوظائف الداعمة للانتقال الأخضر والرقمي.

سيقوم الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء المشاركة، ووكالاتها الإنمائية، بالإضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بتعبئة حوالي 2.8 مليار يورو لدعم مقاربات مبتكرة لخلق فرص العمل في جنوب المتوسط، من خلال تعزيز الاستثمارات المستدامة والتجارة، وبرامج التدريب المهني وتنمية المهارات، وريادة الأعمال الشاملة.

يُقدم "مركز الاتحاد من أجل المتوسط للوظائف والتجارة والاستثمار"، في إطار مبادرة فريق أوروبا الإقليمي، مساعدة تقنية ومنحاً صغيرة تهدف إلى تعزيز خلق فرص العمل والتجارة والاستثمار المستدام في المنطقة. ويساهم كلٌّ من مبادرة فريق أوروبا الإقليمي ومركز الاتحاد من أجل المتوسط معاً في خلق فرص عمل في دول الجوار الجنوبي، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة من خلال دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في الدول المشاركة، كما يُسهمان بشكل غير مباشر في تنقل العمالة.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **إعطاء الأولوية للشراكات والاتفاقيات ذات المنافع المتبادلة.** ينبغي أن تعطي اتفاقيات الهجرة الأولوية للحلول التي تلبي الاحتياجات المتنوعة لكل من بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك لاحتياجات العمال وأصحاب العمل. كما ينبغي تعزيز التدابير الرامية إلى إدماج المهاجرين المهرة. لتحقيق هذا الهدف، يتعين على البلدان إشراف طيف واسع من الأطراف المعنية في عملية صنع السياسات؛ يمكن أن يُسهم إشراف القطاع الخاص في زيادة حجم الاستثمارات وتحسين مواءمة المهارات.
- **تكييف البرامج مع الانتقال المزدوج.** ينبغي أن تسعى الشراكات إلى رفع مهارات العمال للتوظيف في القطاعات التي تدعم الرقمنة والتحول الأخضر.
- **الاستثمار في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني.** يمكن لشركاء الاتحاد الأوروبي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية القائمة للتعليم والتدريب التقني والمهني في بلدان المنشأ، تحسين كفاءة شراكات المواهب وتلبية احتياجات اليد العاملة، مع تحسين عروض التعليم في بلدان المنشأ. وينبغي تطوير برامج تنمية المهارات والتدريب لتعود بالنفع على أسواق العمل المحلية والإقليمية على حد سواء.

- **تعزيز الرصد والتواصل بشأن ظروف سوق العمل.** يمكن أن يساعد تحسين رصد ومواءمة احتياجات سوق العمل بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في معالجة النقص في المعلومات لدى الباحثين عن عمل وأصحاب العمل، وزيادة كفاءة البحث عن الوظائف. كما يمكن أن يساهم تحسين قنوات المعلومات في تحديد المجالات التي سيكون الاستثمار في تدريب المهارات فيها مفيداً.
- **تسهيل إعادة إدماج العمال ذوي المهارات العالية** من خلال تسهيل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتصميم استراتيجيات لتعزيز إعادة إدماج العمال بنجاح في بلدانهم الأصلية. يمكن أن تشمل خيارات السياسات المحددة التدريب على ريادة الأعمال، والخدمات الاستشارية، وتوفير أو تسهيل الوصول إلى التمويل لبدء مشاريع جديدة.

التعريفات

شراكة التنقل هو إطار تعاوني يهدف إلى تعزيز الهجرة القانونية، وتيسير حركة الأشخاص، وتحفيز التعاون في مجالات مثل العمل، التعليم والتنمية.

اتفاق إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وبلد غير عضو هو معاهدة رسمية تهدف إلى تيسير عودة وقبول الأشخاص المقيمين بشكل غير نظامي في بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى بلد منشئهم أو عبورهم. تشكل هذه الاتفاقيات جزءاً من استراتيجية الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة ومكافحة الهجرة غير النظامية.

لقراءة المزيد

OECD/EMN (2022), *Skills Mobility Partnerships: exploring innovative approaches to labour migration*, OECD Publishing, Paris, <https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-issues/migration/2022-March-Joint-EMN-OECD-Inform-Skills-Mobility-Partnerships.pdf>

What would make Global Skills Partnerships work in practice?, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/en/publications/what-would-make-global-skills-partnerships-work-in-practice_f5d75496-en.html (2018OECD)

OECD (2022) *Feasibility Study on the Development of an EU Talent Pool*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/34c77584-en>
ICMPD (2024), *Cultivating talent: Exploring effective talent attraction and retention practices in and beyond the EU*, International Centre for Migration Policy Development, <https://www.icmpd.org/file/download/61189/file/Study%20on%20Talent%20Attraction%20and%20Retention.pdf>.

Di Salvo, M. (2022), *Talent Partnerships and Future Skills Needs*, EuroMeSCo Policy Report No 47, Centre for European Policy Studies (CEPS) and European Institute of the Mediterranean (IEMed), Brussels and Barcelona, https://www.ceps.eu/wp-content/uploads/2022/03/EuroMeSCo-Policy_Report_Talent-Partnerships.pdf. :contentReference

الجدول 4.1. الاتفاقيات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص بين دول الاتحاد الأوروبي وباقي أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط

2025	الاتحاد الأوروبي - الأردن	شراكة استراتيجية وشاملة
2024	الاتحاد الأوروبي، مصر	إعلان مشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي، مع مجالات تعاون محددة مثل الهجرة والتنقل، والأمن، والديمقراطية ورأس المال البشري، وقضايا المياه. تستند هذه الاتفاقية إلى اتفاقيات التعاون السابقة.
2024	الاتحاد الأوروبي، موريتانيا	شراكة تنقل على غرار اتفاق الاتحاد الأوروبي-تونس لعام 2023. تركز الشراكة على خمسة محاور: خلق فرص العمل (خصوصاً للشباب والنساء)، والحماية واللجوء، وتعزيز الهجرة القانونية، وتعزيز التعاون لمنع الهجرة غير النظامية، وتعزيز إدارة الحدود (المفوضية الأوروبية، 2024).
2023	الاتحاد الأوروبي، تونس	مذكرة تفاهم بشأن شراكة استراتيجية وشاملة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، تغطي خمسة مجالات ذات أولوية: الاستقرار الكلي للاقتصاد، والاقتصاد والتجارة، والانتقال نحو الطاقة الخضراء، والتواصل بين الشعوب، والهجرة والتنقل.
2023	المغرب، البرتغال	اتفاق ثنائي بشأن إطار الهجرة العمالية
2023	اليونان، مصر	اتفاق ثنائي بشأن اليد العاملة
2022	الجزائر، فرنسا	إبرام 11 اتفاق تعاون في مجالات تشمل الصناعة والتكنولوجيا، والشركات الناشئة والابتكار، والتعليم العالي والبحث العلمي، والعمل والتشغيل، والسياحة (وكالة الأناضول، 2022)، استناداً إلى اتفاقيات سابقة.
2021	فرنسا، المغرب	اتفاق بشأن تنقل اليد العاملة
2021	إيطاليا، تونس	تعزيز الاتفاقيات الثنائية القائمة بشأن تنقل اليد العاملة في عام 2021
2019	الاتحاد الأوروبي، مقدونيا الشمالية	شراكة تنقل
2019	الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك	شراكة تنقل
2019	الاتحاد الأوروبي، الجبل الأسود	شراكة تنقل
2016	الاتحاد الأوروبي، ألبانيا	شراكة تنقل
2014	الاتحاد الأوروبي، تونس	شراكة تنقل
2014	الاتحاد الأوروبي، الأردن	شراكة تنقل
2013	الاتحاد الأوروبي، المغرب	شراكة تنقل
2008	الاتحاد الأوروبي، الجبل الأسود	اتفاق إعادة قبول
2008	الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك	اتفاق إعادة قبول
2008	الاتحاد الأوروبي، مقدونيا الشمالية	اتفاق إعادة قبول
2006	الاتحاد الأوروبي، ألبانيا	اتفاق إعادة قبول
الاتفاقيات متعددة الأطراف		
2022	الاتحاد الأوروبي، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية.	يسعى خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن البلقان الغربية إلى معالجة الهجرة غير النظامية من خلال خمسة محاور: تعزيز إدارة الحدود على طول طرق العبور، وضمان سرعة إجراءات اللجوء ودعم قدرات الاستقبال، ومكافحة تهريب المهاجرين، وتعزيز التعاون في إعادة القبول والعودة، وتحقيق مواعمة سياسات التأشيرات (europa.eu، 2022). ملاحظة: جميع بلدان البلقان الغربية أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وقعت اتفاقيات إعادة قبول مع الاتحاد الأوروبي.
2014	الاتحاد الأوروبي، تونس، مصر	<u>عملية الخراطيم</u> ، وهي مبادرة الاتحاد الأوروبي-القرن الإفريقي لمسار الهجرة، أنشئت عام 2014 لمعالجة القضايا المرتبطة بتنقل اليد العاملة، والهجرة، والاتجار بالبشر. ملاحظة: تشمل البلدان الموقعة غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط جيبوتي، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وليبيا، وجنوب السودان، والصومال، وأوغندا.

Note: The list is non-exhaustive.

الجدول 4.2. الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص بين دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

2024	تونس، الجزائر	اتفاق توأمة بشأن التعاون في السياحة.
2023، 2022	الجزائر، الأردن	اتفاق ثقافي ثنائي يركز على التبادل التعليمي (وكالة الأنباء الأردنية، 2022). اتفاق اقتصادي ثنائي يهدف إلى تعزيز التعاون القائم واستكشاف فرص جديدة في قطاعات مثل الطاقة، والتعدين، والسياحة، والثقافة، والزراعة، والنقل، والصناعات التقليدية، والرعاية الصحية، والعمل والتشغيل، والضمان الاجتماعي (عرب نيوز، 2023).
2022	المغرب، موريتانيا	تحديث اتفاق ثنائي حول التكوين المهني (جرت المناقشات على هامش المؤتمر الوزاري الخامس للاتحاد من أجل المتوسط حول التوظيف والعمل بمراكش).
2021	المغرب، موريتانيا	مذكرة تفاهم تقوم على تبادل المهارات المهنية والخبرات والبرامج والدراسات في مجالات مرتبطة بالتوظيف.
2021	ألبانيا، مقدونيا الشمالية	مذكرة تفاهم بشأن حركة الأشخاص في إطار مبادرة البلقان المفتوح، وهي منطقة اقتصادية وسياسية أنشئت بين ثلاث بلدان من البلقان. تهدف المبادرة إلى تيسير التجارة، وتسهيل تنقل الطلبة والعمال، وتشجيع الاندماج الإقليمي. ملاحظة: صربيا (غير عضو في الاتحاد من أجل المتوسط) هي أيضاً بلد موقع.
2020	اقتصادات البلقان الغربية	مبادرة السوق الإقليمية المشتركة هي جهد للتكامل الاقتصادي الإقليمي يهدف إلى تسهيل حرية حركة الأشخاص، والسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال عبر البلقان الغربية.
2022	اقتصادات البلقان الغربية	وافق وزراء خارجية مجموعة البلقان الغربية الستة على ثلاثة اتفاقات إقليمية: (1) حرية الحركة باستخدام بطاقات الهوية، (2) الاعتراف بالمؤهلات الجامعية، (3) الاعتراف بالمؤهلات المهنية للأطباء وأطباء الأسنان والمهندسين المعماريين.
2023	اقتصادات البلقان الغربية	وقّعت اقتصادات مجموعة البلقان الغربية الستة مذكرة تفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية بهدف تحسين التنقل المهني.

الجدول 4.3. أطر الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعمل والتنقل مع الدول الثالثة

2023	حزمة المهارات وتنقل المواهب (متابعة للميثاق بشأن الهجرة واللجوء لعام 2020 وحزمة 2022 الخاصة بالمهارات والمواهب) تشمل سلسلة من المبادرات الجديدة، من بينها بنك المواهب، لجعل الاتحاد الأوروبي أكثر جذباً للمواهب من خارج الاتحاد الأوروبي وتيسير التنقل داخله.
2020	تشكل شراكات المواهب (المعلنة في الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء – انظر أدناه) إطاراً سياسياً شاملاً، فضلاً عن توفير دعم تمويلي، لتعزيز التنقل الدولي المتبادل المنفعة على أساس التوفيق الأفضل بين احتياجات سوق العمل والمهارات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة.
2020	يوفر الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء مجموعة من القواعد الجديدة لإدارة الهجرة وإنشاء نظام لجوء مشترك. كما يتضمن مبادرات وتدابير لتعزيز مسارات الهجرة العمالية.
2011، أعيدت صياغته عام 2024	يضع توجيه التصريح الموحد (EU/98/2011 و EU/2024/1233) إجراءات مبسطة لتقديم وتصريحاً واحداً يمنح حق العمل والإقامة في الاتحاد الأوروبي. كما يمنح التوجيه العديد من مواطني الدول غير الأعضاء العاملين في الاتحاد الأوروبي الحق في المعاملة على قدم المساواة مع مواطني الاتحاد في عدة جوانب، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، وظروف العمل، والاعتراف بالمؤهلات، والمزايا الضريبية.

ملاحظة: تحتفظ عدة دول أوروبية باتفاقيات ثنائية مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط (فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية ومساهمات الضمان الاجتماعي)، بالإضافة إلى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي. تم تصميم هذه الاتفاقيات وفقاً لخصوصيات واحتياجات كل من دول المقصد والمنشأ. على سبيل المثال، لدى ألمانيا اتفاقيات مع ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية والبوسنة والهرسك بشأن تنسيق المعاشات التقاعدية، ومزايا الرعاية الصحية، وتجنب ازدواجية مساهمات الضمان الاجتماعي للعمال المنتدبين مؤقتاً.

المربع 4.3 مبادرات التنقل لشباب المتوسط

سعت عدة مبادرات إلى معالجة تنقل الشباب من مواطني البلدان الأخرى من أجل العمل أو اكتساب خبرة مهنية في مؤسسة مضيئة ببلد عضو في الاتحاد الأوروبي.

مشروع Y-Med صُمم برنامج Y-Med، الذي تم تنفيذ في إيطاليا منذ عام 2017 من قبل بعثات المنظمة الدولية للهجرة في إيطاليا ومصر وليبيا والمغرب وتونس، لتسهيل فرص التدريب للطلاب من دول شمال إفريقيا ودعم اندماجهم في أسواق العمل في بلدانهم الأصلية. كما شمل المشروع تدريباً على المهارات الناعمة مثل إدارة الوقت، والتواصل بين الأشخاص، وثقافة العمل، والعمل الجماعي. ووفرت النسخة الأولى فرص تدريب لطلبة مغاربة في شركات إيطالية بالمغرب، بينما أتاحت النسخ اللاحقة للطلبة والخريجين من بلدان شمال إفريقيا فرص تدريب في إيطاليا. عند استكمال التدريب وعودة المشاركين إلى بلدانهم، يدعمهم المشروع بتدريب على البحث عن العمل ومساعدة لتحسين فرص توظيفهم. حتى عام 2023، شمل مشروع Y-Med ما مجموعه 78 متدرباً من أربع بلدان، و44 شركة إيطالية في المغرب وإيطاليا (فينيتو ولاتسيو).

الشبكة المتوسطية للتدريب والتوجيه للهجرة النظامية. يوفر المشروع، الممول بشكل مشترك من مرفق الشراكة للهجرة التابع للاتحاد الأوروبي، فرصاً للخريجين الشباب من المغرب وتونس لإكمال التدريب في إيطاليا. وأتاحت المرحلة الأولى (2017 – 2018) تدريبات لمدة ثلاثة أشهر لـ19 خريجاً في مدينتي ميلانو وتورينو. وتم اختيار المشاركين بناء على الجدارة، خاصة مهاراتهم ومشاريعهم المهنية والريادية. بعد العودة إلى بلدانهم، قدم لهم دعم غير الإرشاد والتدريب على تنفيذ مشاريعهم المهنية أو الريادية، بما يساهم في إدماجهم في أسواق العمل المحلية. في عام 2021، استهدفت المرحلة الثانية توفير تدريبات لمدة ستة أشهر لـ50 شاباً مغربياً وتونسياً في ميلانو، ومونزا-بريانزا، وتورينو.

برامج التدريب المهني والتدريب العملي. نفذت المنظمة الدولية للهجرة في تونس وبلجيكا مشروع شراكة بلجيكية-تونسية من أجل تنقل المهارات على مدى 22 شهراً خلال الفترة 2018-2019، بدعم من حكومتي البلدين وعدد من الشركاء العموميين والخواص. ووفرت المبادرة لـ31 طالباً وخريج جامعة من تونس فرصة القيام بتدريب عملي لمدة ستة أشهر في بلجيكا، إلى جانب الاستفادة من دعم في البحث عن عمل عند عودتهم إلى تونس. وعثر معظم المشاركين على وظائف في تونس أو في بلجيكا بعد استكمال المشروع. كما أسست شركة بلجيكية فرعاً لها في تونس لتوفير فرص عمل للمواطنين التونسيين.

المشروع التجريبي لمعالجة نقص اليد العاملة من خلال نماذج مبتكرة للهجرة العمالية. نُفذ المشروع التجريبي لمعالجة نقص اليد العاملة من خلال نماذج مبتكرة للهجرة العمالية من قبل الوكالة البلجيكية للتنمية، بتمويل مشترك عبر مرفق شراكة الهجرة التابع للاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع جهات عمومية وخاصة في المغرب وبلجيكا، من آذار/مارس 2019 إلى نيسان/أبريل 2021 على مدى 26 شهراً. ووفّر المشروع تدريباً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطوير المهارات السلوكية، وجلسات تحضيرية قبل المغادرة حول العمل والحياة في بلجيكا، لفائدة 120 خريجاً شاباً من المغرب، بهدف إدماج المشاركين في أسواق العمل الفلمنكية والمغربية لتلبية الاحتياجات في كلا البلدين.

وتعدّ تنفيذ الجزء المتعلق بالتنقل الدولي من المشروع بسبب الاضطرابات في التنقل الناتجة عن جائحة كوفيد-19. عوضاً عن ذلك، تم تطوير منصتين للمواظمة بين أصحاب العمل البلجيكين والمغاربة لتسهيل تشغيل الكفاءات المدربة في شركات تكنولوجيا المعلومات في بلجيكا والمغرب.

مشروع فرصة عالية لانتداب إطارات الامتياز في البحر المتوسط. تم تنفيذ مشروع فرصة عالية لانتداب إطارات الامتياز في البحر المتوسط، الممول أيضاً عبر مرفق شراكة الهجرة للاتحاد الأوروبي، على مرحلتين: الأولى بين 2015 و2017، والثانية بين 2019 و2020. ويسر هذا المشروع تدريبات عملية مدتها ستة أشهر لفائدة طلبة وخريجين جدد من المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، ولبنان، وكوت ديفوار وتركيا، داخل شركات فرنسية ناشطة في دول شمال إفريقيا. وسعى المشروع، من خلال توفير أكثر من 500 فرصة تدريبية قصيرة المدى (إلى حد اليوم) في شركات منخرطة في أنشطة عابرة للحدود في المنطقة المتوسطية، إلى تطوير الكفاءات التقنية التي تُبسر إدماج المشاركين في سوق العمل الوطني من خلال تحسين قابليتهم للتشغيل. وجد نصف المشاركين فرص عمل أولية بعد المشروع، إما في نفس المؤسسة التي تدربوا فيها أو في مؤسسة أخرى.

مشروع "من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا". "من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا" هو برنامج إقليمي ممول من الاتحاد الأوروبي يساند المؤسسات الشريكة في شمال إفريقيا في صياغة وتنفيذ سياسات الهجرة وتعزيز التعاون الإقليمي. وطوّر البرنامج، في إطار مهامه، ثلاث آليات تجريبية للتنقل، تم تنفيذها من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والوكالة البلجيكية للتنمية (Enabel)، والمكتب الفرنسي للهجرة والاندماج (OFII):

- في 2019، أطلق مشروع "من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا" والوكالة الألمانية للتعاون الدولي مسارات للهجرة لفائدة الشباب من مصر والمغرب وتونس للحصول على تكوين مهني في أوروبا.
- في 2020، تم تنفيذ مشروع من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا والوكالة البلجيكية للتنمية كتواصل للمشروع التجريبي لمعالجة نقص اليد العاملة من خلال نماذج مبتكرة للهجرة العمالية، حيث جرى تدريب كفاءات متوسطة وعالية من المغرب وتونس للعمل في القطاعات المطلوبة في بلدانهم الأصلية أو في بلجيكا.

- في 2022، انطلق مشروع من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا والمكتب الفرنسي للهجرة والاندماج بهدف تعزيز الهجرة الدائرية بين تونس وفرنسا، باستخدام الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لمواءمة طالبي الشغل.
- في 2024، أطلقت مرحلة جديدة تحت اسم "من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا"، تهدف إلى تعزيز قابلية تشغيل المهاجرين المحتملين وتحسين مسارات التنقل العمالي النظامي والمستدام، بما يؤدي إلى فرص عمل لائقة بين مصر والمغرب وتونس والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويُنفذ البرنامج من قبل منظمة العمل الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي.

الشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة. يهدف هذا المشروع، الذي أطلقه الاتحاد من أجل المتوسط ويُنسقه المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية، إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات والمنظمات العاملة من أجل الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط. وينفذ المشروع، من خلال شبكة من الفاعلين العموميين والخواص ومنظمات المجتمع المدني، أنشطة لبناء القدرات، ويعزز تبادل أفضل الممارسات والأساليب التعليمية والتدريبية المبتكرة لتحسين قابلية تشغيل الشباب، وخاصة النساء والأشخاص خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب. حتى عام 2023، قدم مشروع الشبكة المتوسطية للفرصة الجديدة دعماً لأكثر من 55000 شاب، وربط 340 مدرسة ومركزاً في 10 بلدان متوسطية (الجزائر، ومصر، وفرنسا، وإيطاليا، والأردن، ولبنان، والمغرب، والبرتغال، وإسبانيا، وتونس).

Sources and further reading: <https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-issues/migration/2022-March-Joint-EMN-OECD-Form-Skills-Mobility-Partnerships.pdf>; https://www.oecd.org/en/publications/engaging-with-employers-in-skills-mobility-partnerships_9e6da0ff-en.html; [Making Migration Work: An Analysis of Skills-based Mobility Schemes for Mediterranean Youth | IOM Publications Platform; EURES-Coms toolkit 2021-2024 \(europa.eu\)](#); [The Y-Med Project | IOM Egypt; Mediterranean New Chance \(MedNC\) - UfM](#)

المربع 4.4. من اختلال المهارات إلى شراكات المهارات: حالة تونس

في عام 2023، اعتبرت 35% من المؤسسات التونسية أنّ اليد العاملة غير مؤهلة بشكل كافٍ (مسح البنك الدولي للمؤسسات). كما أعرب أصحاب العمل عن قلقهم من نقص المرشحين للوظائف الذين يمتلكون مهارات اجتماعية قوية، وأخلاقيات عمل، وقدرة على حل المشاكل. وإدراكاً منها لوجود اختلال في المهارات في سوق العمل، شددت الحكومة التونسية خلال السنوات الأخيرة على ضرورة اعتماد سياسات منسجمة في مجال تدريب المهارات لمعالجة البطالة المرتفعة، خصوصاً بين الشباب. وتمّ تطوير مبادرات مثل "شراكة المواهب"، المدعومة في التنفيذ من قبل برنامج من أجل مقارنة شاملة لحكومة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا واستراتيجية وطنية جديدة للتشغيل، بهدف معالجة اختلال المهارات ودعم تطوير الكفاءات التي تخدم الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء.

المصادر: مناقشات في الاجتماع الموضوعي لفريق العمل المعني بالهجرة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان "تهيئة أسواق العمل للمستقبل: [World Bank, Beyond Diplomas - Decoding the Skills Mismatch Perceived by Tunisian Employers \(worldbank.org\)](#)؛ دور تنقل المهارات والشراكات"، 19 يونيو 2024؛

المؤشر M4. السياحة

لِمَ هذا المؤشر؟

تظل السياحة محركاً مهماً للنمو الاقتصادي. فهي تلعب دوراً رئيسياً في تحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتوليد الدخل والعملات الأجنبية، وتعزيز التنمية الإقليمية، ودعم المجتمعات المحلية. يمكن فهم مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط صانعي السياسات وأصحاب المصلحة من تطوير سياسات واستراتيجيات أكثر استهدافاً واستدامة في مجال السياحة وإدارتها (المربع 4.5).

الناتج الأساسية

في جميع اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، تمثل السياحة حصة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، مع حد أدنى يبلغ 5% في مقدونيا الشمالية والجزائر، وتبلغ ذروتها في الجبل الأسود وألبانيا حيث تسهم بنسبة تقارب 25% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 4.13).

وتشير بيانات عام 2023 إلى أنّ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تفوق مستويات ما قبل الجائحة في معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. وفي عدة اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تسهم السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي. ويسلط هذا الضوء على الأهمية البالغة لقطاع السياحة في الأداء الاقتصادي الكلي لهذه البلدان.

مع ذلك، أثر النزاع الجاري في الشرق الأوسط على تدفقات السياحة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يتضح ذلك من الانخفاض الكبير المسجل في لبنان، حيث تراجعت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، وكذلك في إسرائيل حيث تشير البيانات إلى انخفاض مقارنة بالسنوات السابقة.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تتماشى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي مع مستوى الاتحاد الأوروبي (حوالي 10%)، ما يدل على اتجاه مستقر خلال فترة المرجع. أما فيما يتعلق بمساهمة السياحة في التشغيل، فظهرت البيانات اتجاهاً مستقراً في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط مع تباينات محدودة عبر السنوات. وفي عدة بلدان، يُعزى هذا الاستقرار على الأرجح إلى وجود العمالة غير الرسمية في قطاع السياحة، والتي لا تظهر في الإحصاءات عند التشغيل، وبالتالي لا يتم احتساب فقدان وظائفها. وتشير بيانات 2023 إلى قيم مماثلة لمستويات ما قبل الجائحة (الشكل 4.14).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **دعم التنمية السياحية المستدامة:** لزيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل مع الموازنة بين المفاضلات، يتعين على البلدان اعتماد استراتيجيات وطنية استشرافية لتطوير السياحة المستدامة. ويشمل ذلك تنويع العروض السياحية حيثما أمكن، مع إبراز الثقافة المحلية والطبيعة، ما يساعد على جذب زوار جدد، وتقليل الاعتماد المفرط على الوجهات التقليدية، وضمان توزيع أكثر إنصافاً للفوائد الاقتصادية للسياحة.
- **تمكين المؤسسات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم اعتماد الممارسات المستدامة:** ينبغي أن توفر البلدان حوافز محددة الهدف، مثل التدريب والدعم المالي، لتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة في قطاع السياحة، مع التركيز على المشاريع التي تقودها النساء والفئات الأقلية أو الهشة؛ ما من شأنه تعزيز فرص التشغيل، وضمان استفادة المجتمعات المحلية من عائدات السياحة، ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة. كما يتعين على البلدان تنفيذ مبادرات تساعد المؤسسات المحلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على اعتماد ممارسات أكثر استدامة، مثل مخططات الاستثمار لتقليص استهلاك الكهرباء والمياه وإنتاج النفايات.

التعريفات

تقوم منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية بجمع بيانات حول مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل باستخدام "حسابات السياحة الفرعي" الخاصة بالبلدان. ولم تعتمد جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط إطار حسابات السياحة الفرعي، وهو مبادرة مشتركة أنشئت من قبل منظمة السياحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

ويوفر الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة مقياساً للمساهمة الاقتصادية للسياحة كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل ذلك جميع أشكال السياحة: السياحة الوافدة، والسياحة الداخلية، والسياحة الخارجية.

وتنتبع حصة السياحة في التشغيل نسبة قوة العمل الوطنية التي تسهم في قطاع السياحة. ويشمل ذلك أنشطة مثل خدمات الإيواء، وخدمات الأكل والشرب، والنقل، ووكالات الأسفار وخدمات الحجز، وغيرها من أنشطة الإيواء والسياحة.

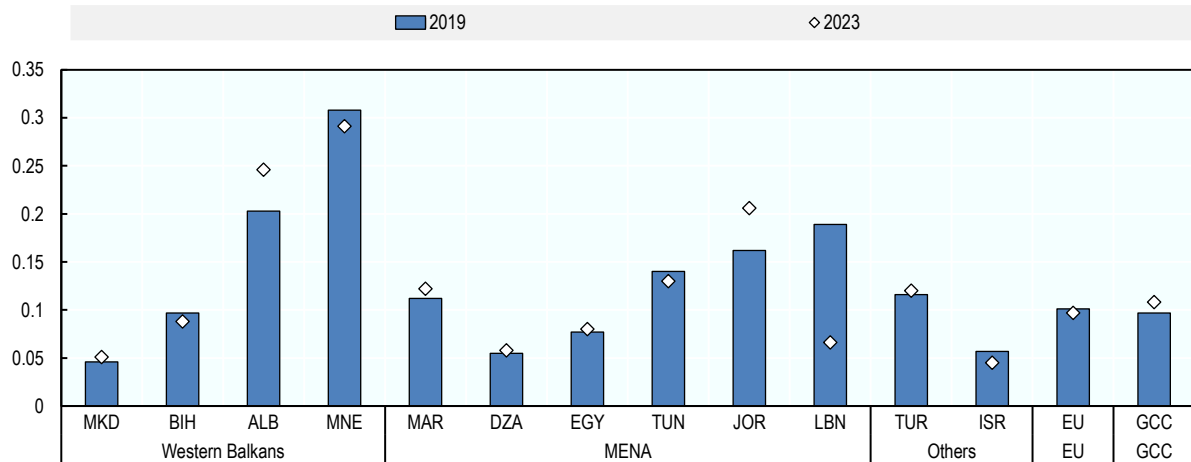
UNWTO (2023), Methodological Notes to the Tourism Statistics Database, <https://doi.org/10.18111/9789284424160>; and Travel & Tourism Economic Impact Research (EIR) Reports | WTTC Research Hub

Eurostat (n.d.), Annual Data for Employment by Sex and Age for Selected Tourism Economies (EU 27 and Euro Area 20), Eurostat Database, European Commission, Luxembourg, https://ec.europa.eu/eurostat/cache/metadata/EN/employ_esms.htm.

Eurostat, https://ec.europa.eu/eurostat/cache/metadata/EN/employ_esms.htm

الشكل 4.13. الحصة الإجمالية للسياحة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، 2019 و2023

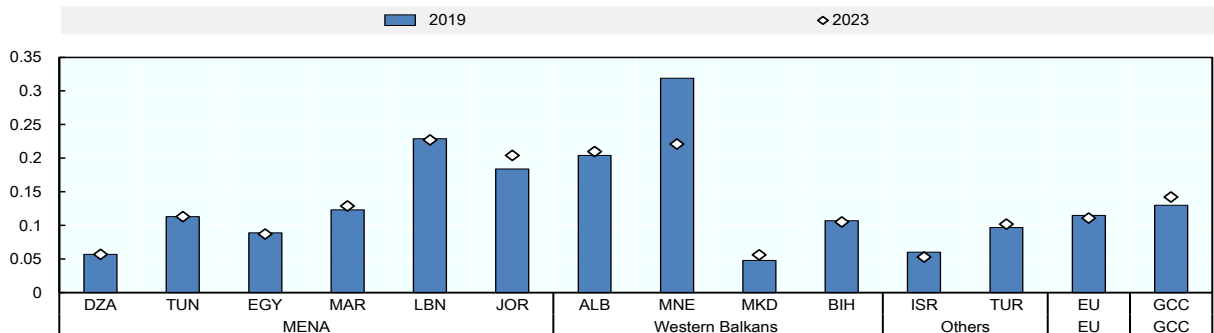
قطاع السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



ملاحظة: بيانات السلطة الفلسطينية غير متوفرة. يشمل مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) عند حساب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمستحقة، مما يؤدي عادةً إلى أرقام أعلى مقارنة بتلك المستخلصة من مجموعة البيانات التي طورتها منظمة السياحة العالمية (UNWTO) (انظر الصندوق 4.5).
المصدر: WTTC

الشكل 4.14. الحصة الإجمالية للسياحة من إجمالي التوظيف في بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، 2019 و2023

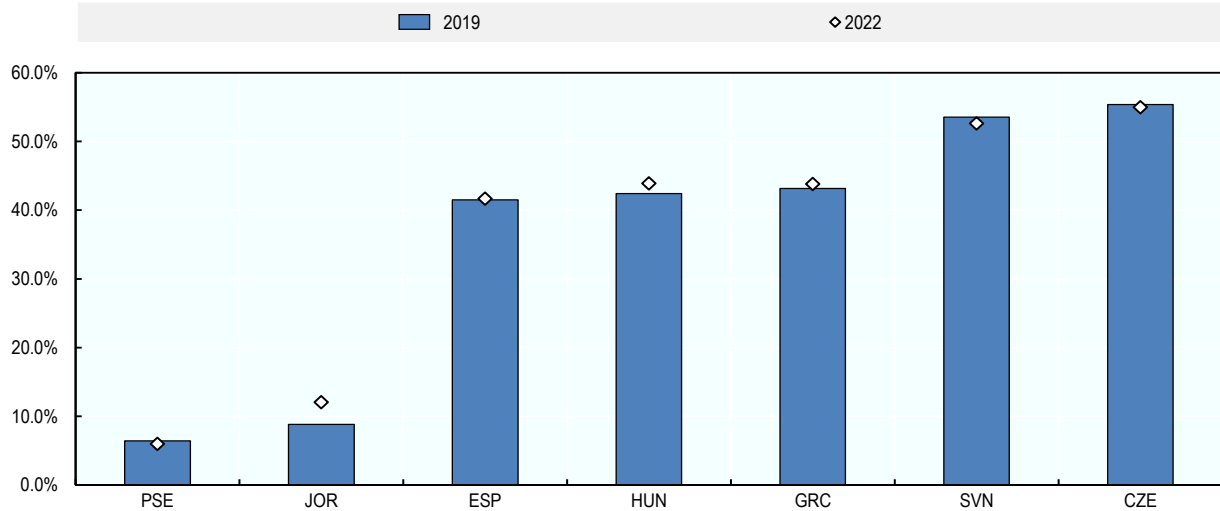
التوظيف في قطاع السياحة كنسبة من إجمالي التوظيف



ملاحظة: بيانات السلطة الفلسطينية غير متوفرة. يشمل مجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) عند حساب مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمستحقة، مما يؤدي عادةً إلى أرقام أعلى مقارنة بتلك المستخلصة من مجموعة البيانات التي طورتها منظمة السياحة العالمية (UNWTO) (انظر الصندوق 4.5).
المصدر: WTTC

الشكل 4.15. توظيف الإناث في قطاعات السياحة، بعض اقتصادات الاتحاد من أجل المتوسط، 2019 و2022

حصة النساء في الوظائف المكافئة للدوام الكامل



ملاحظة: بالنسبة لتشيكيا والمجر والسلطة الفلسطينية، تشير بيانات 2022 إلى عام 2021. يشير عدد الوظائف المكافئة بدوام كامل حسب الوضع في قطاعات السياحة إلى إجمالي ساعات العمل التي يساهم بها الموظفون، محسوبة وفق عبء عمل كامل قياسي. المصدر: منظمة السياحة العالمية (UNWTO) ومنظمة العمل الدولية (ILO)

المربع 4.5. قياس الأثر الاقتصادي للسياحة

تمثل السياحة قطاعاً اقتصادياً مهماً في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط من حيث الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل. مع ذلك، يُعدّ قياس مساهمة السياحة في الاقتصاد أمراً صعباً. وتحفظ منظمة السياحة العالمية والمجلس العالمي للسفر والسياحة بقواعد بيانات توفر رؤى قيمة حول الأثر الاقتصادي للسياحة على الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، لكن تختلف منهجيتها ونطاق تحليلها بشكل كبير، ما يفضي إلى تباينات في الأرقام المبلغ عنها من قبل المنظمين.

تجمع منظمة السياحة العالمية بيانات عن الأثر المباشر للسياحة على الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل من خلال إطار حساب السياحة الفرعي. وتمثل البيانات الآثار الاقتصادية المباشرة لنفقات الزوار الدوليين (بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي) والوظائف المباشرة داخل صناعة السياحة (بالنسبة للتشغيل)، من دون احتساب الروابط الاقتصادية الأوسع عبر الآثار غير المباشرة والمستحثة. وعلى النقيض، يسعى المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى استكمال البيانات الرسمية الموجودة حول السفر والسياحة من خلال إدراج تقديرات للآثار غير المباشرة والمستحثة للسياحة، بما في ذلك النشاط الاقتصادي الأوسع الذي تولده سلسلة إمدادات السياحة وقطاعات أخرى مرتبطة بها بشكل غير مباشر. ويؤدي هذا المنظور الأوسع إلى نسب مئوية أعلى مقارنة ببيانات منظمة السياحة العالمية الخاصة بالآثار المباشرة، وبالتالي تكون البيانات غير متوافقة (انظر الجدول أدناه).

الجدول 4.4. مقارنة بيانات السياحة

الجزائر	التشغيل في السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2019		السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2019	
	المجلس العالمي للسفر والسياحة	منظمة السياحة العالمية	المجلس العالمي للسفر والسياحة	منظمة السياحة العالمية
الجزائر	20.4%	9%	5.5%	1.8%
ألبانيا	6%	4.3%	20.3%	3.8%
إسرائيل	18.4%	2.7%	5.7%	2.58%
تونس	9.7%	8.7%	14%	4.49%

ملاحظة: تعتمد كل من منظمة السياحة العالمية (UNWTO) ومجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) تعريفاتهما على التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة لعام 2008 (الأمم المتحدة)، والتي تُعد مرجعاً مشتركاً لمنهجيتهما.

المربع 4.6 . أطر جديدة لتقييم استدامة السياحة

لم تركز التطورات السياسية الأخيرة على التداعيات الاقتصادية فحسب، بل على استدامة قطاع السياحة أيضاً. وتم تطوير أطر جديدة لتقييم ومتابعة مختلف جوانب قطاع السياحة، مع التركيز على الاستدامة، والقدرة على الصمود، والأثر الاجتماعي والاقتصادي. وتوفّر منشورات اتجاهات وسياسات السياحة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2024 أمثلة على المبادرات الدولية التي تركز على أطر المؤشرات:

- **النظام الأوروبي لمؤشرات السياحة:** تتضمن هذه الأداة التطوعية 43 مؤشراً أساسياً، مدعومة بمقاييس إضافية. وتهدف إلى تقييم استدامة وجهات السياحة الأوروبية (المفوضية الأوروبية، 2016).
- وتتألف لوحة متابعة السياحة في الاتحاد الأوروبي، التي طوّرت استجابةً للجائحة، من 19 مؤشراً و13 وصفاً. وتهدف هذه العناصر إلى دعم ومتابعة التحول الأخضر والرقمي وكذلك القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود في قطاع السياحة. ويعتمد الإطار على البيانات المتاحة في جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي كأساس له (المفوضية الأوروبية، 2023).
- **مقترح مؤشرات السياحة من منظمة السياحة العالمية:** في إطار العمل على الإطار الإحصائي لقياس استدامة السياحة، اقترحت منظمة السياحة العالمية مجموعة أولية من 30 مؤشراً خلال الاجتماع الرابع لمجموعة الخبراء في أيلول/سبتمبر 2023 (منظمة السياحة العالمية، 2023).
- **مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية السفر والسياحة:** يعطي الأولوية للقدرة على الصمود والتنمية المستدامة على حساب التنافسية. ويشمل عموداً مخصصاً بعنوان "استدامة السفر والسياحة" 24 مؤشراً تغطي موضوعات الاستدامة البيئية والاجتماعية-الاقتصادية والطلب (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2024).
- **لوحة متابعة البصمة العالمية للمجلس العالمي للسفر والسياحة:** تُقيّم هذه الأداة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لقطاع السياحة عبر 11 مقياساً أساسياً و7 أهداف للتنمية المستدامة ذات صلة بالسياحة. وتُسهّل هذه الأداة وضع معايير مرجعية عبر البلدان والمناطق، كما تُوفّر بيانات تاريخية لتتبع التقدم المحرز بمرور الوقت (المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2024).

المربع 4.7 . خضرة قطاع السياحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

قبل جائحة كوفيد-19، شهدت السياحة في البحر الأبيض المتوسط نمواً سريعاً، ما أدى إلى ظاهرة "السياحة المفرطة" في المدن الرئيسية والشواطئ والمواقع التاريخية. وسلّطت زيادة أعداد السياح ضغوطاً على هذه المناطق، ما أدى إلى الاكتظاظ، وتدهور البيئة، وإجهاد الموارد المحلية.

وزادت المخاوف بعد التعافي التدريجي للسياحة عقب الجائحة. وبرزت قضايا مثل ندرة المياه، وتآكل السواحل، وارتفاع مستويات سطح البحر بشكل أكبر، ما يشكل تحديات للأنشطة السياحية التقليدية. كما ساهم تطوير بنية تحتية سياحية كثيفة على السواحل في التلوث بالنفايات وتدهور البيئة الطبيعية، وهو ما قد يقلل من قدرة المنطقة التنافسية كوجهة سياحية.

في عام 2016، أقرت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP) التابعة لاتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط، والمصادق عليها من قبل 22 دولة متوسطة، استراتيجية متوسطة للتنمية المستدامة. وتدمج هذه الاستراتيجية الإقليمية السياحة المستدامة كهدف استراتيجي يتعين تحقيقه بحلول عام 2025. مع ذلك، أعاقَت الولاية المحدودة لاتفاقية برشلونة فيما يخص القضايا البيئية إحراز تقدم كبير في القطاع. كما لم يتقدم مقترح تطوير إطار إقليمي للسياحة المستدامة بعد، رغم إدراج قطاع السياحة في خطة العمل الإقليمية للإنتاج والاستهلاك المستدامين المزعم تنفيذه من قبل بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2026.

ومنذ جائحة كوفيد-19، شهدت المنطقة المتوسطية تعافياً قوياً في السفر الدولي، ما أتاح فرصة لإعادة تشكيل قطاع السياحة بما يتماشى مع أهداف التحول الأخضر. ولضمان استمرار قطاع السياحة في دعم النمو والتنمية الاقتصادية، خصوصاً في المنطقة الجنوبية للمتوسط، يمكن للبلدان استكشاف استراتيجيات سياحية تعطي الأولوية للاستدامة البيئية طويلة الأمد مع توفير تجربة عالية الجودة للمسافرين. قد يشمل ذلك دمج الطاقة المتجددة في الأنشطة السياحية، مثل النقل، وتنويع العروض السياحية لتشمل بدائل مثل السياحة البيئية، والسياحة الثقافية، والسياحة الريفية، والسياحة خارج الموسم. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تساعد على تخفيف ضغوط الموسمية وتقليل الأثر البيئي على المناطق الساحلية، ما يعزز قدرة القطاع وتنافسيته في المستقبل.

في شباط/فبراير 2021، اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إعلاناً وزارياً حول الاقتصاد الأزرق المستدام، حدّد عشرة مجالات للتعاون، من بينها السياحة الساحلية والبحرية.

تمويل السياحة المستدامة في مصر

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية وشركة أوراسكوم للتنمية مصر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عن شراكة لتعزيز الاستدامة في قطاع السياحة المصري من خلال قرض مرتبط بالاستدامة بقيمة 155 مليون دولار. وتركز المبادرة على تحسين كفاءة الطاقة والمياه وتقليل انبعاثات الغازات

الدفينة عبر الفنادق في الجونة. ويهدف المشروع إلى خفض استهلاك الطاقة غير المتجددة بنسبة تصل إلى 50% وتقليص استخدام المياه بما لا يقل عن 20%، بما يتماشى مع الهدف 12.2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بكفاءة الموارد.

كما سيدعم القرض تجديد الفنادق ويساعد في إعادة تمويل الديون القائمة، مساهماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمناخية الأوسع لمصر. كما ترمي الشراكة إلى خلق أكثر من 1.5 مليون فرصة عمل جديدة في قطاع السياحة خلال العقد القادم. بشكل عام، ستساهم الجهود الرامية إلى خضرة قطاع السياحة في تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وحماية البيئة المحلية، وخفض تكاليف التشغيل في الصناعة، ما يعزز القدرة التنافسية لمصر ويحفز النمو المستدام على المدى الطويل في هذا القطاع.

Sources: [The Future of Mediterranean Tourism in a \(Post\) Covid World. Back to Mass Tourism or Leapfrog towards Sustainability?](#) : IEMed ; [Resource Efficiency in Tourism](#); IFC and Orascom Development Partner to Boost Green Tourism in Egypt; [Tourism - SwitchMed](#)

مبادرات السياحة المستدامة في البرتغال

استجابة لنمو السياحة والاكتظاظ في الوجهات الشهيرة، وضعت الحكومة البرتغالية خطة السياحة المستدامة 2020-2023. وفي إطار الخطة، أسست هيئة السياحة البرتغالية مبادرتين لدعم تبني القطاع الخاص لاستراتيجيات السياحة المستدامة:

- يهدف برنامج 360 للمؤسسات السياحية، الذي أطلق عام 2021، إلى تسريع دمج معايير البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة في عمليات شركات السياحة. ويوفر البرنامج دعماً تقنياً يشمل التدريب على إدارة ومعايير البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والتقارير الخاصة بها، والوصول إلى خيارات تمويل متنوعة، ومؤشرات أداء خاصة بالقطاع وأدوات للرصد لتتبع التقدم.
- يستهدف برنامج الترقية موظفي الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال دورات تدريبية متخصصة تركز على الرقمنة والاستدامة. كما يتضمن البرنامج عنصر رصد لتقديم دعم شخصي للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى رواد الأعمال الفرديين، مع توفير التوجيه لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي والاستدامة.

وتسعى هذه المبادرات مجتمعةً إلى تعزيز نمو السياحة المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال توفير الموارد التقنية وفرص التدريب على المهارات التي تُمكن الشركات من تلبية متطلبات السوق المتغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، تحدد استراتيجية البرتغال للسياحة لعام 2027 ثمانية أهداف استراتيجية للتنمية السياحية المستدامة عبر ثلاثة ركائز: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لقياس التقدم، وضعت هيئة السياحة البرتغالية 43 مؤشراً، تتمحور حول هذه الأبعاد الثلاثة للاستدامة و11 مجالاً موضوعياً (انظر الجدول أدناه). وتتوفر حالياً بيانات لـ37 من أصل 43 مؤشراً.

اقتصادي	اجتماعي	بيئي
الموسمية	إمكانية الوصول	الإدارة البيئية
الفوائد الاقتصادية	الضغط	إدارة الطاقة
التشغيل	رضا السائحين	إدارة المياه
	رضا السكان المحليين	إدارة النفايات الصلبة

المصادر: [Tourism Companies Programme, Upgrade - Tourism Schools of Portugal, O.N.E - Strengthening the evidence base for a sustainable tourism future in Malta](#)

المربع 4.8 . التحولات الخضراء والرقمية في سياحة الجزر: جزيرة أستيباليا الذكية والمستدامة

لتسريع التحول الأخضر وتعزيز القدرة على الصمود في مجتمعات الجزر، اختار الاتحاد الأوروبي 30 جزيرة ومجموعة جزر من عشر بلدان أوروبية للمشاركة في مبادرة 30 جزيرة متجددة بحلول 2030. ويهدف البرنامج، الذي يمتد من 2023 إلى 2026، إلى توفير الدعم التقني لـ30 جزيرة ومجموعة جزر من أجل تعزيز الجهود نحو الاستقلال الطاقوي والاعتماد بنسبة 100% على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

في جزيرة أستيباليا اليونانية، وهي إحدى الجزر المختارة من الاتحاد الأوروبي، يتعاون كل من البلدية والحكومة اليونانية ومجموعة فولكسفاغن لتحقيق الكهربية الكاملة لنظام النقل في الجزيرة وإزالة الكربون بنسبة 100% بحلول عام 2050. حتى عام 2022، لم تتم تغطية سوى 8% من الطلب على الطاقة في الجزيرة من مصادر الطاقة المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية)، بينما تمت تلبية غالبية الطلب من وحدات الديزل. كجزء من مبادرة "30 بحلول 2030"، مُنحت شركة PPCR، وهي فرع الطاقة المتجددة لشركة الكهرباء العمومية اليونانية (PPC)، عقد إنشاء محطة هجينة للطاقة المتجددة في عام 2023. وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين: في المرحلة الأولى، ستغطي محطة طاقة شمسية بقدرة 3.5 ميغاواط مع بطاريات بسعة 10 ميغاواط/ساعة 61.2% من الطلب على الطاقة في الجزيرة. تشمل الأنشطة الأخرى المقررة ضمن المشروع تطوير شبكة كهربائية صغيرة في مستوطنة مالتيزانا، وهي ثاني أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في الجزيرة؛ وإنشاء مرسى "ذكي" مزود بـ20 كيلوواط من الألواح الكهروضوئية والبطاريات وكهرباء للقوارب السياحية.

ويشكل هذا التحول الأخضر جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى جعل الجزيرة نموذجاً لدمج الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة في الحياة المحلية والأنشطة السياحية. ومن خلال التحول إلى الطاقة المتجددة والنقل الكهربائي، لا تقلل الجزيرة من بصمتها الكربونية فحسب، بل تقدم أيضاً مثلاً لبقية جزر البحر الأبيض المتوسط والوجهات الساحلية الساعية إلى تحقيق توازن بين قطاع السياحة وحماية البيئة.

المصادر [PPC Renewables - Home](#)

[The Journey Begins 30 Renewable Islands for 2030 - Ready, Set, 30! | Clean energy for EU islands](#)
[Astypalea | Clean energy for EU islands](#)

المؤشر M5. متطلبات التأشيرة للسياحة والأعمال

لِمَ هذا المؤشر؟

تُعدّ سياسات التأشيرات عاملاً مهماً يمكن أن يسهل أو يعيق حركة الأشخاص عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط. وصُممت هذه السياسات لتحقيق توازن بين الاحتياجات الأمنية والتنقل لأغراض السياحة والأعمال، ويمكن أن تؤثر على اختيار وجهات السفر السياحية (ومراكز الأعمال)، ومدة الإقامة، ومساهمة السفر في الناتج المحلي الإجمالي، من بين عوامل أخرى.

النتائج الأساسية

توجد اختلافات كبيرة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أنواع التأشيرات المطلوبة. بالنسبة لغير مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يسعون للسفر إلى دول الاتحاد الأوروبي لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض غير المتعلقة بالهجرة، تملك ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وإسرائيل، والجبل الأسود فقط وصولاً جزئياً أو كاملاً إلى دول الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى تأشيرة (الجدول 4.5).

بالنسبة لمواطني الاتحاد الأوروبي الراغبين في السفر إلى دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، يمكن لحاملي جوازات سفر الاتحاد الأوروبي السفر بدون تأشيرة أو الحصول على تأشيرة عند الوصول، باستثناء الجزائر (الجدول 4.6).

- وتظل الجزائر البلد الوحيد الذي يطلب من مواطني الاتحاد الأوروبي الحصول على تأشيرة قبل الوصول.
- ففي مصر والأردن ولبنان وموريتانيا، يمكن لمواطني الاتحاد الأوروبي الحصول على تأشيرة عند الوصول.

بالنسبة للسفر داخل المناطق الفرعية، تختلف سياسات التأشيرات بين المناطق الفرعية للاتحاد من أجل المتوسط. يتمتع المواطنون، في الاتحاد الأوروبي والبلقان الغربية، بحرية السفر بدون تأشيرة؛ ومع ذلك، ما تزال هناك حواجز أمام التنقل داخل المنطقة في جنوب المتوسط. رغم ذلك، شهدت السنوات الأخيرة عدة تطورات متعلقة بمتطلبات التأشيرات بين بلدان جنوب المتوسط (الجدول 4.7):

- تم تطبيق استخدام التأشيرات الإلكترونية للمواطنين الجزائريين والمصريين والفلسطينيين المسافرين إلى تركيا.
- وأصبح بإمكان المسافرين الأتراك الحصول على تأشيرة عند الوصول في مصر.
- بالنسبة للمواطنين اللبنانيين، يُطلب الآن الحصول على تأشيرة للسفر إلى تونس.
- ولا يحتاج المواطنون المغاربة والجزائريون إلى تأشيرة للسفر إلى البلد الآخر؛ لكن المجال الجوي بين البلدين مغلق.

وتُظهر هذه التطورات نتائج متباينة فيما يتعلق بتسهيل متطلبات التأشيرة، حيث سعت بعض البلدان إلى تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة من خلال سياسات التأشيرة الإلكترونية وإصدار تأشيرات الدخول، بينما أدخلت بلدان أخرى متطلبات جديدة للحصول على التأشيرة.

بين البلقان الغربية وبلدان جنوب المتوسط، تختلف سياسات التأشيرات، حيث تتمتع بعض البلدان بانفتاح أحادي الجانب: بالنسبة لمواطني جنوب البحر الأبيض المتوسط الراغبين في السفر إلى البلقان الغربية (الجدول 4.8):

- تتمتع إسرائيل وتركيا بإمكانية الوصول دون تأشيرة إلى البلقان الغربية.
- بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشترط الحصول على تأشيرة للسفر إلى البلقان الغربية.
- وتُعدّ ألبانيا البلد الوحيد في البلقان الغربية الذي يوفر إمكانية استخدام التأشيرات الإلكترونية قبل الوصول لمواطني بلدان المنطقة، باستثناء الجزائر.

بالنسبة لمواطني البلقان الغربية المسافرين إلى بلدان جنوب المتوسط (الجدول 4.9):

- تشترط الجزائر والمغرب تأشيرة لجميع مواطني البلقان الغربية.
- ويتمتع مواطنو ألبانيا والبوسنة والهرسك بإمكانية الدخول بدون تأشيرة أو الحصول على تأشيرة عند الوصول إلى بعض بلدان جنوب المتوسط.
- ويتمتع مواطنو الجبل الأسود ومقدونيا بإمكانية الدخول بدون تأشيرة أو الحصول على تأشيرة عند الوصول إلى بلدان جنوب المتوسط، باستثناء الجزائر والمغرب.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تختلف متطلبات التأشيرة لمواطني مجلس التعاون الخليجي عند السفر إلى بلدان الاتحاد من أجل المتوسط بشكل كبير. فبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، تستفيد دولة الإمارات العربية المتحدة فقط من سياسة الإعفاء الكامل من التأشيرة، بينما يحتاج مواطنو باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل عام إلى الحصول على تأشيرة قبل الدخول. داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمنح مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس وتركيا إمكانية الدخول بدون تأشيرة لمعظم مواطني مجلس التعاون الخليجي. في البلقان الغربية، يتمتع مواطنو الكويت والإمارات العربية المتحدة فقط بإمكانية الدخول بدون تأشيرة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمارات

العربية المتحدة تبرز كالبند الوحيد في مجلس التعاون الخليجي الذي يتمتع بإمكانية الدخول بدون تأشيرة إلى جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المشمولة في التحليل تقريباً، باستثناء موريتانيا.

وفيما يتعلق بسياسات التأشيرات لمواطني الاتحاد من أجل المتوسط المسافرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتمتع مواطنو الاتحاد الأوروبي بإمكانية الدخول بدون تأشيرة إلى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، بينما عادة ما تكون هناك حاجة إلى تأشيرة عند الوصول أو تأشيرة إلكترونية بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي المتبقية. بالنسبة لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يشترط مجلس التعاون الخليجي على المسافرين الحصول على تأشيرة إلكترونية قبل الدخول.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تيسير متطلبات السفر داخل المنطقة:** رغم التقدم المحرز في تسهيل السفر بدون تأشيرة بين الاتحاد الأوروبي ودول البلقان الغربية، لا يزال هناك مجال كبير لتخفيف متطلبات التأشيرات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وبين بلدان البلقان الغربية وجنوب المتوسط. ويتعين على البلدان النظر في إدخال إعفاءات موجهة للتأشيرات لفئات محددة من المسافرين منخفضي المخاطر لتبسيط التنقل وجذب مزيد من الزوار. سيكون هذا النهج مفيداً بشكل خاص لصناعات السياحة في جنوب المتوسط والبلقان الغربية، ما يعزز السياحة الإقليمية والتبادل الثقافي.
- **تحسين التواصل بشأن سياسات التأشيرات:** ينبغي على البلدان تطوير منصات إلكترونية مركزية ومتعددة اللغات توفر معلومات مفصلة حول سياسات التأشيرات، ومتطلبات الدخول، وتحديثات السفر، ما يسهل على المسافرين المحتملين الوصول إلى معلومات دقيقة ومحيّنة.
- **تبسيط إجراءات طلب التأشيرات:** ينبغي لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط التي تشترط التأشيرات لأسباب أمنية أن تنتظر في تنفيذ تصاريح السفر الإلكترونية أو التأشيرات الإلكترونية لتبسيط وتسريع إجراءات الطلب. ولضمان سهولة الوصول إلى منصات الطلب الإلكترونية، يتعين على الحكومات الاستثمار في تحسين الاتصال واسع النطاق والبنية التحتية الرقمية، وخاصة في جنوب المتوسط والبلقان الغربية، لضمان إمكانية وصول جميع المسافرين إلى الخدمات الإلكترونية.
- **تعزيز جمع البيانات ومشاركتها:** يظل تحسين جمع البيانات حول السياحة والسفر بغرض الأعمال أمراً بالغ الأهمية لقياس نطاق هذه الأنشطة وأثرها على اقتصادات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.
- **تحسين استخدام التكنولوجيا الرقمية في عمليات التأشيرات لتعزيز سهولة الوصول والكفاءة.**

التعريفات

تشير سياسة التأشيرات إلى مجموعة من القواعد واللوائح التي يطبقها بلد ما للتحكم في دخول الأجانب إلى أراضيه. وتعتمد المعلومات المتعلقة بالتأشيرات الواردة في هذا التقرير على مؤشر هينلي لجوازات السفر. ويفترض المؤشر أن حامل جواز السفر هو مواطن بالغ يسافر بمفرده ويبحث عن إقامة قصيرة (بين ثلاثة أيام وعدة أشهر)، بدلاً من إقامة عابرة، وأن الدخول إلى الوجهة يكون لأغراض سياحية أو تجارية.

تجمع قاعدة البيانات معلومات حول: (1) الحاجة إلى تأشيرة من عدمها؛ (2) إمكانية حصول المسافرين على تأشيرة عند الوصول، أو تصريح زيارة، أو تصريح سفر إلكتروني عند دخول الوجهة؛ (3) حاجة المسافرون إلى تأشيرة تقليدية، أو تأشيرة إلكترونية معتمدة من الحكومة، أو موافقة حكومية على تأشيرة عند الوصول قبل المغادرة.

التأشيرة الإلكترونية هي نسخة رقمية من التأشيرة التقليدية التي يتم التقدم بطلب للحصول عليها عبر الإنترنت. تصريح السفر الإلكتروني هو تصريح سفر رقمي لأغراض السياحة أو الأعمال، وغالباً ما يتضمن عملية تقديم طلب أبسط من التأشيرات التقليدية والإلكترونية، ويُستخدم عادةً للزيارات القصيرة. غالباً ما يكون تصريح الزيارة، أو تأشيرة الزيارة، مطلوباً للإقامات التي تتجاوز 90 يوماً، ويمكن استخدامها لأغراض السياحة أو الدراسة أو العمل.

Source: <https://www.henleyglobal.com/passport-index>.

لقراءة المزيد

OSCE (2021), *Gender Responsive Short-term Visa Policies*, Poland, <https://www.osce.org/odihr/496321>

World Tourism Organization (2024), *Tourism Visa Openness Report 2023*, UNWTO, Madrid, <https://doi.org/10.18111/9789284425044>.

الجدول 4.5. متطلبات التأشيرة لمواطني دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عند السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي

اعتباراً من أبريل 2024

		Country of origin													
Country of destination		ALB	DZA	BIH	EGY	ISR	JOR	LBN	MRT	MNE	MAR	MKD	PSE	TUN	TUR
	AUT														
	BEL														
	BGR														
	HRV														
	CYP														
	CZE														
	DNK														
	EST														
	FIN														
	FRA														
	DEU														
	GRC														
	HUN														
	IRL														
	ITA														
	LVA														
	LTU														
	LUX														
	MLT														
	NLD														
	POL														
	PRT														
	ROU														
	SVK														
	SVN														
	ESP														
	SWE														

ملاحظة: تشير الخلايا الخضراء إلى الدخول بدون تأشيرة. تشير الخلايا الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة قبل دخول الدولة. المصدر: Henley & Partners 2024 ؛ مؤشر جواز السفر Henley ، <https://www.henleyglobal.com/passport-index>

الجدول 4.6. متطلبات التأشيرة لمواطني الاتحاد الأوروبي عند السفر إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

اعتباراً من أبريل 2024

		Country of origin																				
Country of destination		AUT	BEL	BGR	HRV	CYP	CZE	DNK	EST	FIN	FRA	DEU	GRC	HUN	IRL	ITA	LVA	LTU	LUX	MLT	NLD	POL
	ALB																					
	DZA																					
	BIH																					
	EGY																					
	ISR																					
	JOR																					
	LBN																					
	MRT																					
	MNE																					
	MOR																					
	MKD																					
	PSE																					
	TUN																					
	TUR																					

ملاحظة: تشير الخلايا الخضراء إلى الدخول بدون تأشيرة. تشير الخلايا الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة قبل دخول الدولة. المصدر: Henley & Partners 2024 ؛ مؤشر جواز السفر Henley ، <https://www.henleyglobal.com/passport-index>

الجدول 4.7. متطلبات التأشيرة بين دول جنوب البحر المتوسط

اعتباراً من أبريل 2024

		Country of origin									
Country of destination		DZA	EGY	JOR	ISR	LBN	MRT	MAR	PSE	TUN	TUR
	DZA										
	EGY										
	JOR										
	ISR										
	LBN										
	MRT										
	MAR										
	PSE										
	TUN										
	TUR	e-visa	e-visa						e-visa		

ملاحظة: تشير الخلايا الخضراء إلى الدخول بدون تأشيرة. تشير الخلايا الصفراء إلى سياسة التأشيرة عند الوصول. تشير الخلايا الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة قبل دخول الدولة. تشير الخلايا الحمراء المعلقة بـ "التأشيرة الإلكترونية" إلى أن المواطنين القادمين يمكنهم التقديم للحصول على تأشيرة إلكترونية قبل السفر.

المصدر: Henley & Partners 2024: مؤشر جواز السفر Henley ، <https://www.henleyglobal.com/passport-index>

الجدول 4.8. متطلبات التأشيرة لمواطني دول جنوب البحر المتوسط عند السفر إلى دول البلقان الغربية

اعتباراً من أبريل 2024

		Country of origin									
Country of destination		DZA	EGY	JOR	ISR	LBN	MRT	MAR	PSE	TUN	TUR
	ALB		e-visa	e-visa		e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	
	BIH										
	MKD										
	MNE										

ملاحظة: تشير الخلايا الخضراء إلى الدخول بدون تأشيرة. تشير الخلايا الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة قبل دخول الدولة. تشير الخلايا الحمراء المعلقة بـ "تأشيرة إلكترونية" إلى أن المواطنين القادمين يمكنهم التقديم للحصول على تأشيرة إلكترونية قبل السفر.

المصدر: Henley & Partners 2024: مؤشر جواز السفر Henley ، <https://www.henleyglobal.com/passport-index>

الجدول 4.9. متطلبات التأشيرة لمواطني دول البلقان الغربية عند السفر إلى دول جنوب البحر المتوسط

اعتباراً من أبريل 2024

		Country of origin			
Country of destination		ALB	BIH	MKD	MNE
	DZA				
	EGY				
	JOR				
	ISR				
	LBN				
	MRT				
	MAR				
	PSE				
	TUN				
	TUR				

ملاحظة: تشير الخلايا الخضراء إلى الدخول بدون تأشيرة. تشير الخلايا الصفراء إلى سياسة التأشيرة عند الوصول. تشير الخلايا الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة قبل دخول الدولة.

المصدر: Henley & Partners 2024: مؤشر جواز السفر Henley ، <https://www.henleyglobal.com/passport-index>

الجدول 4.10. متطلبات التأشيرة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي عند السفر إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط

اعتباراً من مايو 2025

Country of origin		BHR	KWT	OMN	QAT	SAU	UAE
Country of destination	EU						
	DZA						
	EGY						
	JOR						
	ISR						
	LBN						
	MRT						
	MAR						
	PSE						
	TUN						
	TUR						
	ALB						
	BGR						
	MNE						
	MKD						

ملاحظة: تشير الخلايا الخضراء إلى الدخول بدون تأشيرة. تشير الخلايا الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة قبل دخول الدولة.

المصدر: Henley & Partners 2024 : مؤشر جواز السفر Henley ، <https://www.henleyglobal.com/passport-index>

الجدول 4.11. متطلبات التأشيرة لمواطني دول الاتحاد من أجل المتوسط عند السفر إلى دول مجلس التعاون الخليجي

اعتباراً من مايو 2025

Country of origin		EU	DZA	EGY	JOR	ISR	LBN	MRT	MAR	PSE	TUN	TUR	ALB	BGR	MNE	MKD
Country of destination	BHN		e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa			e-visa	e-visa	e-visa
	KWT															
	OMN		e-visa	e-visa	e-visa			e-visa	e-visa	e-visa	e-visa		e-visa			
	QAT		e-visa	e-visa	e-visa	e-visa		e-visa	e-visa	e-visa	e-visa		e-visa			
	SAU															
	UAE		e-visa	e-visa	e-visa		e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa	e-visa				e-visa

ملاحظة: تشير الخلايا الخضراء إلى الدخول بدون تأشيرة. تشير الخلايا الحمراء الفاتحة إلى أن المواطنين القادمين يحتاجون إلى تأشيرة قبل دخول الدولة.

المصدر: Henley & Partners 2024 : مؤشر جواز السفر Henley ، <https://www.henleyglobal.com/passport-index>

المربع 4.9 . تنقل الطلاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط

يخضع تنقل الطلاب داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى سياسات تأشيرات مميزة تختلف عن متطلبات السفر لأغراض السياحة والأعمال. في الاتحاد الأوروبي، يستفيد الطلاب القادمون من بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى والذين يتابعون تحصيلهم الأكاديمي في الخارج من السفر بدون تأشيرة. مع ذلك، قد يُطلب منهم تسجيل إقامتهم لدى السلطات المحلية بعد ثلاثة أشهر. أما بالنسبة للطلاب من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك طلاب دول جنوب المتوسط والبلقان الغربية، يُعدّ الحصول على تأشيرة طويلة الأمد شرطاً أساسياً، باستثناء آيسلندا والنرويج وسويسرا وليختنشتاين. فللحصول على تأشيرة طويلة الأمد، يُطلب عادة من الطلاب غير الأوروبيين تقديم إثبات القبول الجامعي، ووسائل مالية كافية، وتأمين صحي، وإثبات السكن.

خارج الاتحاد الأوروبي، يظل التنقل داخل المنطقة أقل سلاسة. في منطقة غرب البلقان، تشترط بلدان مثل ألبانيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك الحصول على تأشيرات طلابية لغير المواطنين. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُشترط الحصول على تأشيرة طويلة الأمد لجميع الطلاب الدوليين. وأخيراً، في تركيا وإسرائيل، يشترط الحصول على تأشيرات طلابية لجميع الطلاب الدوليين.

يبرز هذا التباين في متطلبات تأشيرات الطلاب، وخاصة المعايير الأكثر صرامة بالنسبة للطلاب من خارج الاتحاد الأوروبي، تنوع الأطر التنظيمية التي تحكم تنقل الطلاب في المنطقة. ويمكن لهذه السياسات، إلى جانب التكاليف المالية ومدة معالجة طلبات التأشيرة، أن تؤثر على قدرة الطلاب على الوصول إلى فرص التعليم والتنقل بين البلدان.

Note: Student mobility under the Erasmus+ framework is explored in Chapter 5.

Sources: [Travel & Study | EEAS](#) ; <https://www.campusfrance.org/en/the-different-types-of-visas#:~:text=stay%20student%20visa-If%20you%20are%20not%20a%20national%20of%20a%20European%20Economic,for%20more%20than%203%20months.>
Eligible countries - Erasmus+

الصندوق 4.10 . اتجاهات الانفتاح في منح التأشيرات والمعاملة بالمثل

تسهل سياسات انفتاح التأشيرات تنقل الأشخاص لأغراض السياحة لدعم نمو قطاع السياحة. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية والانفتاح، ويمكن أن تؤثر على اختيار المسافرين للوجهات السياحية ومدة الإقامة، وبالتالي تؤثر على مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، من بين عوامل أخرى.

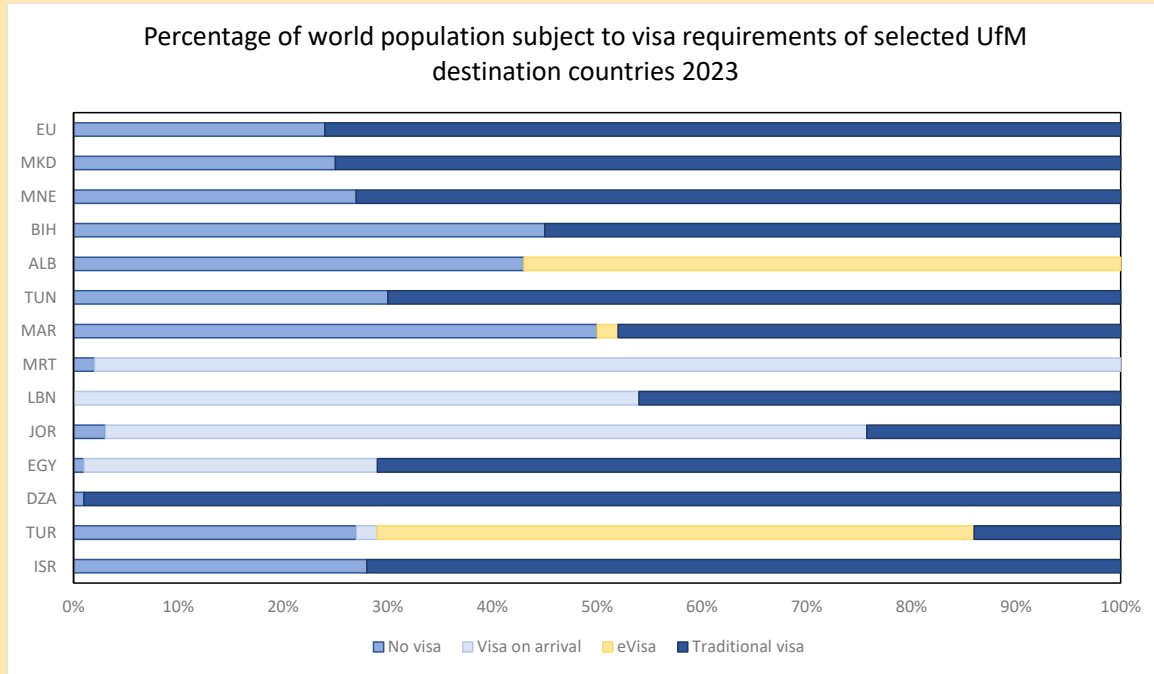
بشكل ملحوظ، تقود الاقتصادات الناشئة اتجاهات نحو زيادة فتح التأشيرات على مستوى العالم. داخل الاتحاد من أجل المتوسط، تلعب دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان دوراً حيوياً في دفع انفتاح التأشيرات السياحية، على الرغم من اختلاف الانفتاح بين هذه البلدان.

أقادت هيئة الأمم المتحدة للسياحة أن مستويات المعاملة بالمثل في سياسات التأشيرات قد انخفضت على مدى السنوات العشر الماضية. علاوة على ذلك، تظهر الاتجاهات الحالية في انفتاح التأشيرات من جانب واحد أن السياسات المتبادلة قد لا تكون ضرورية أو مفيدة في جميع الحالات.

في عام 2023، كانت 42٪ من سياسات التأشيرات متبادلة مقارنة بـ 71٪ في عام 2008، و 54٪ في عام 2013، و 51٪ في عام 2015. انخفضت نسبة السياسات المغلقة بشكل متبادل، حيث يحتاج كلا البلدين إلى تأشيرات تقليدية، من 57٪ إلى 17٪ بين عامي 2008 و 2023. وبين الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة على مستوى العالم، ألغت الاقتصادات الناشئة من جانب واحد متطلبات التأشيرة في 17٪ من أزواج البلدان، في حين لا تزال نظراتها في الاقتصادات المتقدمة تطلب تأشيرة تقليدية.

تكشف هذه الأرقام عن اتجاه نحو فتح التأشيرات من جانب واحد وميل دول المقصد إلى تسهيل دخول الزوار الدوليين دون سياسات متبادلة.

الشكل 4.16. سكان العالم الخاضعون لمتطلبات التأشيرة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
النسبة المئوية، 2023



المصدر: منظمة السياحة العالمية، تقرير انفتاح التأشيرات السياحية 2023.

المربع 4.11. الرقمنة وتصاريح السفر الإلكترونية

يظل استخدام التأشيرات الإلكترونية داخل الاتحاد من أجل المتوسط مقتصرًا على وجهات في جنوب المتوسط والبلقان الغربية، بما في ذلك ألبانيا والمغرب وتركيا. مع ذلك، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ نظام جديد لتصاريح السفر الإلكترونية، وهو النظام الأوروبي لمعلومات وتصاريح السفر، بحلول أواخر عام 2026.

بموجب هذا النظام، سيتعين على المسافرين لفترات قصيرة من أكثر من 60 دولة كانت معفاة سابقاً من التأشيرات الحصول على تصريح رقمي أو سيتم رفض دخولهم عند حدود منطقة شنغن. من بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، سيتعين على ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود الحصول على تصريح النظام الأوروبي لمعلومات وتصاريح السفر قبل المغادرة. يهدف هذا النظام إلى تحديد التهديدات الأمنية المحتملة والمخاطر التي يشكلها المسافرون القادمون من دول معفاة من التأشيرات؛ ومن غير الواضح بعد كيف قد يؤثر ذلك على السياحة نحو الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أنّ المواطنين المطلوب منهم الحصول على تأشيرات للسفر إلى أي من الدول الأوروبية الثلاثين المشمولة بهذا النظام غير مؤهلين للحصول على تصريح سفر النظام الأوروبي لمعلومات وتصاريح السفر، ويتعين عليهم اتباع إجراءات طلب التأشيرات القائمة.

كما سيقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ نظام جديد للدخول/الخروج سيساعد في تعزيز فعالية نظام النظام الأوروبي لمعلومات وتصاريح السفر وتوفير بيانات موثوقة حول تدفقات السفر القصيرة الأمد (حتى 90 يوماً خلال أي فترة 180 يوماً). من المتوقع أن يبدأ تشغيل هذا النظام في تشرين الأول/أكتوبر 2025، حيث سيقوم بتسجيل بيانات الهوية، ونوع وثيقة السفر، والبيانات البيومترية، وتاريخ ومكان الدخول/الخروج لمواطني البلدان الأخرى، مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية وحماية البيانات. ستتطلب جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، باستثناء قبرص وأيرلندا، تسجيل البيانات البيومترية عبر نظام الدخول/الخروج عند الحدود.

Sources: [ETIAS - European Union \(europa.eu\)](https://etias.europa.eu/); [Entry-Exit System - European Commission \(europa.eu\)](https://entry-exit-system.europa.eu/)

المربع 4.12. القيود المفروضة على تنقل الأشخاص وتجارة الخدمات

يمكن أن تؤدي الجهود الرامية إلى تخفيف الحواجز أمام تجارة الخدمات إلى تحقيق فوائد كبيرة من خلال خفض تكاليف التجارة للشركات التي تقدم خدمات وتعزيز الإنتاجية في قطاع التصنيع. ورغم أن التنقل العابر للحدود لا يمثل حصة كبيرة من تجارة الخدمات، إلا أنه يظل أساسياً، خاصة بالنسبة لتجارة الخدمات المهنية، التي تشكل قناة هامة لنقل المعرفة.

يوفر مؤشر تقييد تجارة الخدمات التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مقياساً لمدى تقييد الأطر التنظيمية والسياساتية للاقتصاد فيما يتعلق بتجارة الخدمات. يتناول المؤشر خمسة أنواع من التدابير السياسية: القيود المفروضة على دخول الأجانب؛ والقيود المفروضة على حركة الأفراد؛ والحواجز أمام المنافسة؛ والشفافية التنظيمية؛ وغيرها من التدابير التمييزية.

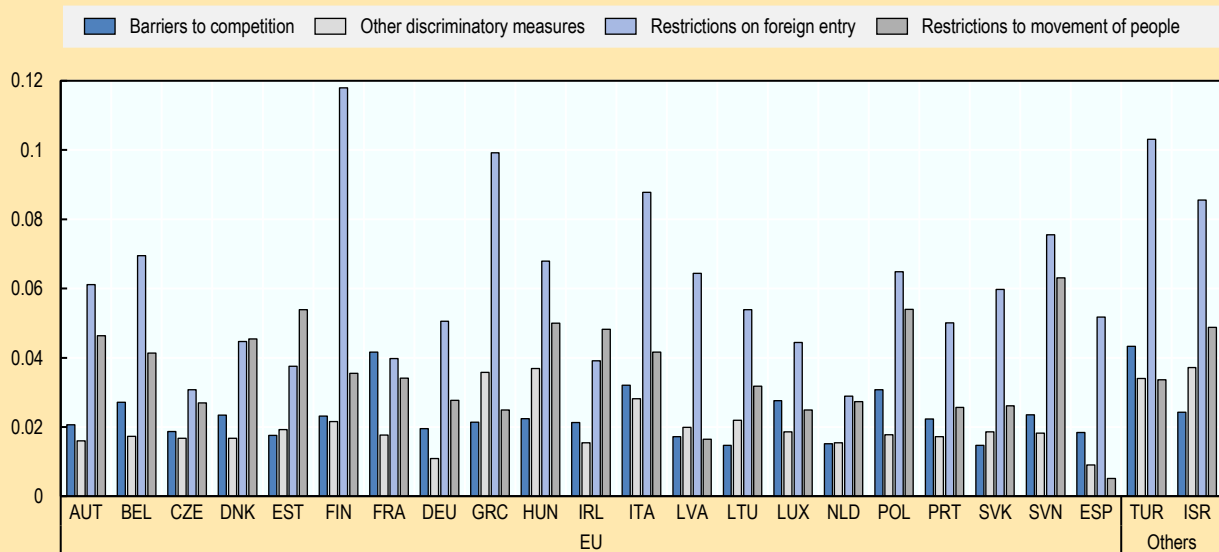
ولا تزال القيود المفروضة على حركة الأفراد، بمن فيهم مقدمو الخدمات الأجانب (مثل المهندسين مثل الاستشاريين أو المهندسين)، تمثل ثاني أعلى عائق أمام تجارة الخدمات، بعد القيود المفروضة على دخول الأجانب. وشملت إجراءات التحرير في عام 2023 السياسات المتعلقة بتجارة الخدمات، مثل رفع القيود المتبقية على السفر بعد جائحة كوفيد-19.

وتتمثل القطاعات الأكثر تقييداً في النقل الجوي، والخدمات القانونية، وخدمات المحاسبة والتدقيق. وفي هذه القطاعات، قد تشمل قيود تجارة الخدمات التي تؤثر على تنقل الأفراد اختبارات سوق العمل، والقيود المفروضة على مدة إقامة مقدمي الخدمات بموجب عقود، والقيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات، ومتطلبات التواجد المحلي لتقديم الخدمات عبر الحدود. أما بالنسبة للخدمات القانونية وخدمات المحاسبة والتدقيق، يمكن أن تعيق متطلبات مثل اجتياز اختبارات محلية أو الحصول على ترخيص أو إذن لممارسة المهنة تجارة الخدمات.

في المقابل، استفادت خدمات البنية التحتية المادية، وخاصة الهندسة المعمارية والإنشاءات والهندسة، من التحرير.

الشكل 4.17. مؤشر قيود التجارة في الخدمات في دول الاتحاد من أجل المتوسط الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2023

F من 0 (مفتوح) إلى 1 (مغلق)



Source: OECD STRI 2023

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مؤشر قيود التجارة في الخدمات 2023
ملاحظة: يوفر مؤشر قيود التجارة في الخدمات التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معلومات سنوية قابلة للمقارنة حول اللوائح المؤثرة على تجارة الخدمات عبر 50 دولة و22 قطاعاً من عام 2014 حتى 2023؛ <https://www.oecd.org/en/topics/services-trade-restrictiveness-index.html>

StatLink <https://stat.link/vwa4m1>

- De Bel-Air, F. (2024), *GLMM Factsheet: Towards a Knowledge-based Labour Market in Saudi Arabia?*, Gulf Labour Markets, Migration, and Population, <https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/2024/10/Francoise-De-Bel-Air-Factsheet-No.-12-Towards-a-Knowledge-Based-Labour-Market-in-Saudi-Arabia-Final.pdf>. [7]
- EURES (n.d.), *EU Talent Pool Pilot*, EUropean Employment Services, https://eures.europa.eu/eu-talent-pool-pilot_en. [6]
- ICMPD (2024), *Diaspora Engagement Frameworks in the Middle East and North Africa: A Review*, International Centre for Migration Policy Development, https://www.icmpd.org/file/download/60834/file/EMM5_Diaspora_engagement_EN.pdf. [10]
- ICMPD (2024), *ICMPD Migration Outlook Mediterranean 2024: Eight migration issues to look out for in 2024*, International Centre for Migration Policy Development, https://www.icmpd.org/file/download/60922/file/ICMPD_Mediterranean_Migration%2520Outlook%25202024.pdf. [3]
- IDMC (2023), *2023 Global Report on Internal Displacement*, Internal Displacement Monitoring Centre, <https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2023/>. [4]
- OECD (2024), *International Migration Outlook 2024*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/50b0353e-en>. [5]
- OECD (2022), *Labour Migration in the Western Balkans: Mapping Patterns, Addressing Challenges and Reaping Benefits Mapping Patterns, Addressing Challenges and Reaping Benefits*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/af3db4f9-en>. [1]
- OECD (2022), *Les émigrés marocains dans les pays de l'OCDE: Quelles nouvelles dynamiques ? (Note de synthèse)*, OECD Publishing, Paris, https://www.oecd.org/fr/publications/2022/03/les-emigres-marocains-dans-les-pays-de-l-ocde_b2d049e5.html. [8]
- OECD (2018), *Talents à l'étranger: Une revue des émigrés tunisiens*, Talents à l'étranger, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264308855-fr>. [9]
- Socha-Dietrich, K. and J. Dumont (2021), "International migration and movement of doctors to and within OECD countries - 2000 to 2018: Developments in countries of destination and impact on countries of origin", *OECD Health Working Papers*, No. 126, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/7ca8643e-en>. [2]
- The Maghreb Times (n.d.), *Tunisia Algeria signature of a twinning agreement for tourism development*, <https://themaghrebtimes.com/tunisia-algeria-signature-of-a-twinning-agreement-for-tourism-development/> (accessed on 15 June 2025). [11]

5 البحث والتعليم العالي

يقدم الجزء الأول من هذا الفصل تحليلاً عاماً للتقدم المُحرز في التعاون في مجال البحث والتعليم العالي منذ التقرير المرحلي لعام 2021، ويعرض التوصيات السياسية ذات الصلة. في حين يستعرض الجزء الثاني المؤشرات التي تدعم التحليل والتوصيات :

- المؤشر R1. الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- المؤشر R2. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- المؤشر R3. الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير من الخارج
- المؤشر R4. الباحثون والكوادر الأكاديمية
- المؤشر R5. النشر المشترك
- المؤشر R6. البراءات المشتركة
- المؤشر R7. تنقل الطلبة في مرحلة التعليم العالي
- المؤشر R8. التمويل والمشاركة في برنامج إيراسموس+
- المؤشر R9. تنقل المتعلمين والكوادر الأكاديمية المدعوم من برنامج إيراسموس+
- المؤشر R10. برامج الاتحاد الأوروبي لتنقل الباحثين
- المؤشر R11. التمويل والمشاركة في برامج هورايزن

التكامل الإقليمي في التعليم العالي والبحث كاستراتيجية تنمية

يواصل التكامل الإقليمي في مجال التعليم العالي والبحث والابتكار أداء دور محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتعميق التفاهم المتبادل عبر المنطقة الأوروبية. يتناول هذا الفصل من تقرير التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط لعام 2025 حالة الاندماج في أنظمة البحث والتعليم العالي في المنطقة، مستنداً إلى التحليل المقدم في التقرير الافتتاحي في عام 2021 قصد توفير تحليل محيّن وموسع لجهود التكامل الإقليمي. ويقيم المشهد الحالي للبحث والتعليم العالي، محدداً الاتجاهات الرئيسية، والتحديات المستمرة، والفرص الناشئة للتعاون والتكامل الإقليمي. تم اختيار مجموعة محددة من المؤشرات لرصد ثلاثة أبعاد أساسية للتكامل في البحث والتعليم العالي:

- **الموارد الوطنية والدولية**، التي تُقاس بالإنفاق العمومي والخاص والأجنبي على التعليم العالي والبحث، فضلاً عن الاستثمار في القوى العاملة البحثية والأكاديمية.
- **التعاون الدولي**، المعبر عنه بعدد المشاريع البحثية والتعليمية وغيرها، ونتائجها التي تُقاس عبر معطيات عن النشر المشترك وبراءات الاختراع المشتركة.
- **التنقل الدولي**، كما يعكس في تنقلات الطلبة للحصول على الدرجات العلمية، إضافة إلى التنقلات قصيرة الأجل في مجالات التعلم والتدريس والبحث.

عند الجمع بينها، توفر هذه المؤشرات صورة عن قدرة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط على متابعة التعاون والتبادل الإقليمي والدولي في التعليم العالي والبحث، وتشكل أساساً للنقاش حول الخيارات والسياسات المتاحة. غير أنها لا تُعدّ مقياساً مباشراً للتكامل الإقليمي وبتعني تفسيرها بحذر. ففي بعض الحالات، لا تتوفر البيانات لجميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط أو قد لا تكون هذه البيانات قابلة للمقارنة بشكل كامل بسبب اختلافات في التعاريف والمنهجيات بين البلدان.

ما رصدناه منذ تقرير عام 2021

لطالما كان للتعليم العالي والبحث بُعد عالمي على مرّ التاريخ، لأنها ينطويان على تدفقات للأشخاص والمعارف بين البلدان. وما زال التدويل الحديث للتعليم العالي والبحث يحمل عناصر عالمية، لكنه يتركز فيما بين فاعلين في مناطق محددة من العالم، مثل الاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية، وجنوب شرق آسيا.

ففي السنوات الأخيرة، ساهمت المبادرات التي تروج لتكامل البحث والتعليم العالي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط في إبراز قيمة التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة بين بلدان المتوسط، بما في ذلك التحديات الناجمة عن تغير المناخ على غرار التصحر وإدارة المياه.

في الوقت نفسه ومنذ أزمة جائحة كوفيد-19، ظهرت توترات عالمية جديدة تتعلق بالنزاعات التجارية، والأمن، والمنافسة التكنولوجية (بما في ذلك الرقابة على تصدير التكنولوجيا)، ما جعل التعاون البحثي وتنقل الطلبة أكثر صعوبة، بما في ذلك داخل المنطقة الأوروبية.

وفي هذا السياق، لا تزال التباينات في مستوى التكامل بين بلدان ومناطق الاتحاد من أجل المتوسط تعتمد إلى حد كبير على عوامل مثل هيكله وانفتاح أنظمة التعليم والبحث، والموقع دون الإقليمي، والتفاوتات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يملك واحداً من أكثر مجالات التعليم العالي والبحث تكاملاً في العالم، في ظل وجود آليات قانونية ومالية ومؤسسية مصممة لتيسير التكامل الأوروبي في البحث (منطقة البحث الأوروبية) والتعليم العالي (منطقة التعليم الأوروبية) تدعمها برامج تمويل مثل إيراسموس+ وهورايزن أوروبا. وبالتوازي مع هذه الجهود، تسعى بلدان الاتحاد الأوروبي (إلى جانب عدد من الدول الأخرى، بما في ذلك البلدان الغربية وتركيا) إلى إبرام سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية والهيكل المشتركة التي طوّرت منطقة التعليم العالي الأوروبية. وسهّل الدعم المالي وتوحيد السياسات في مجالات هيكل الدراسة، ونظم مراكمة وتحويل الاعتمادات، والاعتراف، وضمان الجودة، بلوغ مستويات غير مسبقة من التنقل الفردي والتعاون.

لكن رغم هذه الجهود الواسعة، يبقى مستوى التكامل في التعليم العالي والبحث والتطوير غير متكافئ، مع أنماط غير متوازنة في تنقلات الطلبة وأعضاء هيئات التدريس، وتوزيع غير عادل لتمويل البحث داخل أوروبا.

في المقابل، لا تتكامل أنظمة التعليم العالي والبحث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا مع أوروبا ولا فيما بينها، ويتجه التنقل فيها نحو الخارج بالأساس.

وهناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لتعزيز الروابط البحثية والتعليمية داخل المنطقة الأوروبية، ولا سيما من أجل تقوية الروابط بين الجنوب والشمال وتعزيز الصلات بين بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وسيطلب ذلك اتخاذ إجراءات تتمثل في (أ) تعبئة موارد بشرية ومالية كافية، (ب) دعم التعاون بين المؤسسات والأفراد، (ت) تعزيز تسهيل التنقل في الدراسة والتدريس والبحث.

تعبئة الموارد المالية والبشرية للبحث والتعليم العالي في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط

توجد اختلافات كبيرة في مستويات الإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير والتعليم العالي بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. فيؤثر مستوى الاستثمار على وضع البنية التحتية والأفراد، ما ينعكس بدوره على إمكانات التعاون والتكامل. ويختلف مستوى التمويل المخصص للتعليم العالي والبحث من الحكومات الأجنبية وبرامج التمويل الدولية (مثل إيراسموس+ وهورايزن أوروبا)، لكنه يبقى منقوصاً بشكل خاص في بعض بلدان جنوب المتوسط.

رغم الزيادات الطفيفة في تمويل التعليم العالي والبحث، ما تزال الفروقات الإقليمية قائمة. تُظهر الاتجاهات المسجلة خلال العقد الماضي أنّ بعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط قد زادت استثماراتها بشكل مطرد، بينما لم يواكب البعض الآخر هذا التوجه. وتستثمر بلدان جنوب المتوسط والبلقان الغربية الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط أقل بكثير مقارنة بمتوسط دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين. ويرتبط هذا الأمر ارتباطاً وثيقاً بقدرة البلدان على جذب التمويل الخاص والأجنبي للبحث والتطوير. إذ تستفيد بلدان الاتحاد الأوروبي بشكل كبير من تمويل إيراسموس+ وهورايزن أوروبا الذي يدعم البحث الدولي والمشاريع المشتركة والتنقلات. أما بلدان البلقان الغربية وتركيا فهي أكثر ارتباطاً ببرامج الاتحاد الأوروبي وتستفيد منها بشكل متزايد، بينما لا تزال هناك عوائق أمام مشاركة أكثر فاعلية من جانب بلدان جنوب المتوسط. وتؤكد هذه الاتجاهات الحاجة إلى تعزيز التمويل العمومي للبحث والتعليم العالي، فضلاً عن ضرورة اعتماد سياسات تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة والأجنبية. كما ينبغي أن ينظر الاتحاد الأوروبي في فتح برامجه التمويلية الرئيسية لمشاركة أعمق من جانب بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة تقليص العقبات الإدارية والتنظيمية أمام المشاركة.

ينعكس مستوى الاستثمار المالي في القوى العاملة الأكاديمية والبحثية أيضاً. توجد اختلافات كبيرة في عدد الباحثين والأكاديميين مقارنة بإجمالي عدد الطلبة. وسيكون من الضروري الاستثمار في تكوين الباحثين والأكاديميين المستقبليين، وتوسيع قاعدة القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً. وتتضح الفجوة بين الجنسين في أوساط الكوادر الأكاديمية والبحثية، حيث يفوق عدد الذكور عادة عدد الإناث، خصوصاً مع ارتفاع درجات الأقدمية. وتشير هذه الفجوة إلى الحاجة لسياسات تعزز ظروف عمل متنوعة وشاملة وفرص التقدم المهني في البحث والتحصيل الأكاديمي.

وعلى نطاق أوسع، تواجه المنطقة مستويات غير متكافئة من تطوير البحث والتعليم العالي من حيث البنية التحتية، وهياكل الدعم، والأفراد. سيتطلب تعزيز التكامل الإقليمي مزيداً من الاستثمار في القدرات الوطنية بمجال التعليم العالي وتكوين الباحثين، إلى جانب تطوير القدرات الوطنية لصنع السياسات، وجمع الأدلة، وإنشاء مؤسسات وهيئات عمومية متخصصة.

دعم التعاون- الدولي للباحثين ومؤسسات التعليم العالي

بينما تشهد دول البلقان الغربية وتركيا اندماجاً متزايداً مع الاتحاد الأوروبي في مجال البحث والتعليم العالي، لا تزال مشاركة المنظمات من بلدان جنوب المتوسط لا تزال محدودة. تختلف مشاركة مؤسسات البحث والتعليم العالي في برنامجي إيراسموس+ وهورايزن أوروبا. فهذان البرنامجان موجّهان أساساً نحو التكامل الأوروبي، مع انخراط أكثر وضوحاً لدول البلقان الغربية باعتبارها دولاً مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. لكن في كلا البرنامجين، تبقى الأدوات مثل الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن هورايزن أوروبا، والمشاركة المحدودة للبلدان الأخرى في إيراسموس+، ذات أثر محدود نسبياً وتؤدي إلى شراكات غير متوازنة وحركات تنقل غير متكافئة. وينبغي بذل جهد أكبر لتعزيز التعاون بين الشركاء الجنوبيين وإرساء شراكات متوازنة مع بلدان الاتحاد الأوروبي.

رغم أنّ مستوى النشر العلمي المشترك وبراءات الاختراع المشتركة في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط قوي نسبياً، هناك فجوات كبيرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبقية البلدان. ويظل التقدم بطيئاً. يمكن أن تساعد تقوية البنية التحتية للبحث والاستثمار في القوى العاملة البحثية على تحسين ظروف التعاون الدولي. كما قد يتيح توسيع استخدام برامج التنقل، إلى جانب الشراكات المؤسسية، للباحثين تطوير شبكاتهم الدولية وتيسير التعاون المستقبلي.

تتطلب مؤسسات البحث والجامعات والأفراد داخلها بناء قدرات أكبر لتنفيذ مشاريع التعاون ولتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. حتى داخل الاتحاد الأوروبي، هناك تفاوت كبير في القدرات المؤسسية بين أنظمة التعليم العالي والبحث وداخلها. تستفيد العديد من المؤسسات من مبادرات لبناء القدرات ترمي إلى تعزيز إمكانياتها الداخلية للتواصل الدولي، وتسهيل مشاركتها في مشاريع دولية كبرى، وبناء قدراتها الإدارية لإدارة واستدامة التعاون الدولي الجاري. وينبغي أن تكون مشاريع بناء القدرات طموحة في تطوير شراكات متبادلة، بدلاً من تعزيز التبعية على المدى الطويل.

تعزيز تنقلات دراسية وتدرسية وبحثية أكثر توازناً

يتزايد عدد طلبة الاتحاد من أجل المتوسط الذين يتابعون دراساتهم في بلد آخر داخل المنطقة أو خارجها. كما برزت بلدان جديدة كوجهات رئيسية للدراسة، مع نمو سريع في عدد الطلبة الوافدين إلى تركيا وألمانيا وهولندا. مع ذلك، تظل تدفقات التنقل غير متكافئة. إذ يهيمن تنقل الطلبة من الجنوب إلى الشمال بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، مع توجه أكبر التدفقات نحو أوروبا الغربية (فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا وألمانيا)، في حين تبقى التنقلات جنوب-جنوب (بين بلدان جنوب المتوسط) محدودة. ورغم أنّ المملكة المتحدة لم تعد دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أنها لا تزال الوجهة الأكثر استقطاباً لطلبة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

تساهم مشاركة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في إيراسموس+ في زيادة التنقل الفردي، لكن مع تفاوتات وعدم توازن إقليمي. فقد ارتفعت حصة تنقلات إيراسموس+، التي تشمل طلبة وأساتذة من بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي ضمن الاتحاد من أجل المتوسط، قليلاً خلال السنوات الأخيرة. ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة المشاركة من طلبة وكوادر البلقان الغربية، والمشاركة القوية من تركيا. أما في إطار آلية التنقل الخاصة بإيراسموس+، يُعزى عدم توازن تدفقات التنقل في جزء منه إلى القيود المفروضة على تنقل الطلبة في البرامج القصيرة، والبيكالوريوس، والماجستير نحو مؤسسات تعليمية في بلدان غير مرتبطة بالبرنامج. وينطبق هذا الأمر، في سياق الاتحاد من أجل المتوسط، على جميع بلدان جنوب المتوسط. وسُجّلت بعض التطورات باتجاه مشاركة أكبر للنساء في إيراسموس+، حيث تشكل الطالبات والأكاديميات أحياناً الأغلبية. غير أنّ الفجوات بين الجنسين ما تزال قائمة، خصوصاً في بلدان شمال إفريقيا.

الاتحاد من أجل المتوسط والمنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في المنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبرز بلدان مجلس التعاون الخليجي كاققتصادات قائمة على الموارد الطبيعية أدركت حكوماتها أهمية المعرفة والتكنولوجيا لتنويع اقتصاداتها. في هذا السياق، تُبرز مؤشرات هذا الفصل توسع الشبكات والمنصات القائمة للتعاون في مجال البحث وتنقل الطلبة بين مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاتحاد من أجل المتوسط. كما ارتفع مستوى النشر العلمي الدولي المشترك في المجالات المرتبطة بالتحويلات الرقمية والخضراء في كلّ من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس التعاون الخليجي.

فيما يخص براءات الاختراع الدولية المشتركة، تُظهر البيانات حالة من الركود، ويرجع ذلك جزئياً إلى الهيكل الصناعي والصناعات التقليدية وضعف القدرة في دول مجلس التعاون الخليجي على تسويق الأبحاث المحلية والانخراط في شركات تكنولوجيا دولية.

عند التطلع إلى المستقبل، ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

واجه مجال التعليم العالي والبحث في الاتحاد من أجل المتوسط صعوبة في جذب الدعم والالتزام السياسيين اللذين لهما تعزيز التكامل. وعُقد أول اجتماع وزاري حول البحث والابتكار في حزيران/يونيو 2022؛ وكان من المقترح عقد الاجتماع الوزاري حول التعليم العالي في خريف 2023 قبل تأجيله.

ورغم غياب الدعم السياسي وكثرة التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث في المنطقة، هناك تحسن في مستويات التعاون وزيادة في التنقل. لكن، حتى وإن كان التعاون في التعليم العالي ممكناً على المستويين الفردي والمؤسسي، يتطلب تحقيق التكامل الإقليمي مواصلة الجهود لإزالة الحواجز أمام التعاون، ومعالجة التفاوتات في الاستثمار والقدرات بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ودعم وتعزيز الروابط القائمة.

ولتحقيق هذه الغاية، لا يزال هناك مجال واسع لإجراء إصلاحات من شأنها تحفيز التعاون والتكامل الوثيق. ينبغي أن يساهم تركيز إقليمي على السياسات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث والابتكار في مزيد من تكامل أسواق رأس المال، والعمل، والسلع، والخدمات في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، وأن يسهّل التفاعل عبر الحدود بين الجامعات، ومؤسسات البحث، والشركات، مع ضمان منافسة صحية.

ويمكن للاتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية الاستفادة بشكل كامل من الأدوات القائمة (مثل أنشطة برنامجي إيراسموس+ وهورايزن أوروبا)، والمؤسسات القائمة، مثل بعثات الاتحاد الأوروبي في الدول غير الأعضاء، والمكاتب الوطنية لإيراسموس+، وسفارات الدول الأعضاء، والمكاتب التابعة لهيئات التعاون- الدولي مثل كامبوس فرانس أو الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي.

دعم صنع السياسات الوطنية وتنفيذها

تحتاج العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط إلى تنفيذ إصلاحات لترسيخ وتحسين أنظمة التعليم العالي والبحث لديها. فقد شرعت اقتصادات البلقان الغربية، من خلال عمليات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات ومواءمة أنظمتها التعليمية والبحثية مع نظيراتها الأوروبية. وحظيت هذه الجهود بدعم من المساعدة التقنية للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في عدد من الهيئات.

لكن ظروفاً مماثلة لا تتوفر في بلدان جنوب المتوسط. وهنا يضطلع الاتحاد من أجل المتوسط بدور مهم في دعم الإصلاحات الوطنية. ومن بين أهم الأدوات، نجد اجتماعات كبار المسؤولين حول التعليم العالي. فيمكن أن تساهم هذه الاجتماعات في تجاوز بعض الفوارق التنظيمية والفنية البسيطة بين البلدان، واستكشاف إمكانية عقد اجتماعات وزارية إضافية لتأمين الدعم السياسي لمشاريع تعاون أكثر كثافة وإصلاحات سياسية أوسع نطاقاً. كما يدعم برنامج إيراسموس+ بالفعل شبكات خبراء إصلاح التعليم العالي في عدد من هذه البلدان، ما يخلق أرضية خصبة لدعم إصلاحات سياسية تتماشى مع السياسات المحلية.

وتلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في دعم السياسات (كما يظهر في استعراض التعليم العالي واستعراض سياسات الابتكار في مصر الصادرين عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، إلى جانب منظمات التنمية الوطنية مثل الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي.

التوصيات السياسية	النتائج الأساسية
تعبئة الموارد المالية والبشرية للبحث والتعليم العالي	
توفير إطار تمويلي مستقر يمكن التنبؤ به للاستثمار في التعليم العالي والبحث.	رغم الزيادات الطفيفة في التمويل العمومي للتعليم العالي والبحث في بعض البلدان، يعد الاستقرار غير كاف لتعزيز الاستثمار في الجامعات ومؤسسات البحث.
إنشاء حوافز للشركات والشركاء الأجانب لزيادة استثماراتهم في البحث والتطوير.	يظل مستوى المساهمات الخاصة والأجنبية في البحث والتطوير منخفضاً جداً في معظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
الاستثمار في تكوين الدكتوراه والباحثين الشباب، وتعزيز القوى العاملة الأكاديمية والبحثية.	إن حجم الكفاءات الأكاديمية والبحثية غير كاف في العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، ما يحد من إمكانات التقدم المستقبلي.
دعم مسارات النساء في البحث والتحصيل الأكاديمي عبر توفير ظروف عمل مناسبة وآليات واضحة للتطور المهني.	تتراجع مشاركة النساء في البحث والمسارات الأكاديمية مع التقدم في المسار المهني.
دعم التعاون الدولي بين الباحثين ومؤسسات التعليم العالي	
توفير بناء القدرات للباحثين والمؤسسات في البلدان ذات المشاركة المنخفضة في برامج التمويل الدولية، من أجل تعزيز قدرتهم على التقدم للمشاريع الدولية والتعاون الفعال ونشر أعمالهم.	تمتلك مؤسسات التعليم العالي ومنظمات البحث مستويات متفاوتة من القدرات الداخلية للتقدم والمشاركة في مشاريع دولية معقدة، ما يحد من تعاونها الدولي.
تسهيل التعاون المؤسسي والفردى من خلال شبكات الباحثين والأكاديميين، باستخدام دبلوماسية العلوم والتعليم ومكاتب الاتصال وغيرها من الموارد البشرية.	تواجه المنظمات والأفراد في البيئات الأقل تطوراً صعوبات في إيجاد شركاء مناسبين للتعاون الدولي.
إزالة الحواجز أمام المشاركة وتوسيع الدعم للمشاريع التعاونية، خاصة مع جنوب المتوسط، من خلال الأدوات القائمة في برنامجي إيراسموس+ وهورايزن أوروبا.	تواجه المنظمات خارج الاتحاد الأوروبي متطلبات إضافية وفرص تمويل محدودة من آليات التمويل الأوروبية القائمة عبر برنامجي إيراسموس+ وهورايزن أوروبا.
النظر في تطوير شكل من أشكال الاعتماد ضمن إيراسموس+، استناداً إلى ميثاق إيراسموس للتعليم العالي، لمؤسسات التعليم العالي في بلدان ثالثة. سيسمح هذا الاعتماد بتقييم القدرات المؤسسية، والإدارة المالية، ومواءمة البرامج مع إيراسموس+، وتبسيط المشاركة في المقابل.	
تعزيز تنقلات دراسية وتدرسية وبحثية أكثر توازناً	
تبسيط إجراءات التأشيرات للطلاب والكوادر الأكاديمية والباحثين، بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي لتقديم المساعدة للأفراد.	يواجه الطلبة والكوادر الأكاديمية متطلبات وإجراءات تأشيرات مرهقة في بعض البلدان، ما يحد من الحركة.
النظر في إزالة القيود المفروضة على حركة الطلاب ضمن إيراسموس+ نحو البلدان الأخرى غير المرتبطة بالبرنامج.	لا يزال تدفق الطلاب من الاتحاد الأوروبي نحو بلدان جنوب المتوسط منخفضاً.
النظر في تطوير آلية بديلة للحركية في مجالات الدراسة والتدريس والبحث في جنوب المتوسط. استكشاف فرص لتعزيز التبادل الافتراضي والحركات قصيرة الأجل.	هناك حركية أكاديمية محدودة بين بلدان الجنوب.
اعتماد الاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي قصد تحسين الاعتراف بالمؤهلات وتبادل المعلومات بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.	لا تزال هناك تحديات مستمرة في الاعتراف بالمؤهلات التعليمية المكتسبة بين البلدان، بالإضافة إلى التفاوت في توفير المعلومات حول أنظمة التعليم العالي.

المؤشر R1. الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

لِمَ هذا المؤشر؟

يشمل التعليم العالي كلاً من التعليم الأكاديمي والتعليم المهني المتقدم (المستويات 5 إلى 8 حسب التصنيف الدولي الموحد للتعليم)، ويُعدّ ضرورياً لتطوير المهارات والمعرفة المتخصصة.

ولا يعكس هذا المؤشر مستوى التكامل الإقليمي بشكل مباشر. غير أنّ التعليم العالي يرتبط إيجابياً في العموم بمستويات دخل أعلى، ويساهم نمو عدد العمالة عالية المهارة في تعزيز قدرات البحث والتطوير، وكذلك في تحسين إنتاجية البلد. من المتوقع أن تزيد هذه العوامل من جاذبية البلد لاستقطاب الاستثمارات من الجهات الأجنبية (انظر المؤشر R3).

من شأن تعزيز التعليم العالي أن يجعل البلد أكثر جذباً للطلاب والباحثين الدوليين، كما يزود طلابه بالمهارات اللازمة لمتابعة التعليم العالي في الخارج. ومن المتوقع أن يحسن ذلك حركية الطلاب والباحثين الدوليين، كما هو موضح في المؤشرين R7 و R8. لذا، يعكس هذا المؤشر جهود كل بلد في تحسين قدراته على التعاون الإقليمي.

النتائج الأساسية

يُظهر هذا المؤشر تفاوتاً ملحوظاً بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 5.1). على سبيل المثال، يبدو أنّ كلاً من تونس والجزائر تخصصان نسبة أعلى من ناتجهما المحلي الإجمالي للتعليم العالي مقارنة ببلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى. وعلى العكس، تسجل بلدان مثل مصر ولبنان مستويات استثمار أقل، ما قد يؤثر على قدرتها على تطوير قوة عاملة ماهرة والمنافسة عالمياً.

وتُظهر الاتجاهات بين 2017 و 2021 أنّ بعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط قد زادت استثماراتها بشكل مطرد، بينما لم يواكب البعض الآخر هذا التوجه. ويبرز هذا التباين الحاجة إلى تدخلات سياسية موجهة لتعزيز تمويل التعليم العالي.

على وجه المقارنة الإقليمية، تستثمر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلقان الغربية الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بشكل عام استثمارات أقل في التعليم العالي مقارنة بمتوسط دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين (الشكل 5.2). وقد يؤثر هذا الفارق في الاستثمار على القدرة التنافسية الشاملة للمنطقة وجهود التكامل. تتمتع البلدان ذات مؤسسات التعليم العالي ذات الموارد الأفضل بوضع أفضل لجذب الطلاب الدوليين، والتنافس على المنح البحثية، والانخراط في تعاون تعليمي عبر الحدود. في المقابل، قد تجد البلدان ذات مستويات الاستثمار المنخفضة صعوبة في توفير عروض تعليمية تنافسية والاحتفاظ بالكفاءات المحلية.

وتُشكل فجوة الاستثمار العام في التعليم العالي بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط تحديات أمام التكامل الإقليمي في مجال التعليم العالي. ويؤدي التفاوت في مستويات التمويل إلى فجوات بين مؤسسات التعليم العالي، وهو عامل يدفع إلى التنقل الخارجي للطلاب والكوادر الأكاديمية، وقد يجعل التعاون المتكافئ بين المؤسسات أمراً صعباً. يمكن أن يساعد معالجة هذه الفوارق على تعزيز حركية أكثر توازناً للطلاب، وتقوية التعاونات التعليمية والبحثية عبر المنطقة.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **وضع خطة طويلة الأجل للاستثمار في التعليم.** يتطلب تعزيز التعليم العالي تمويلاً مستقراً ويمكن التنبؤ به، لذا من المهم وضع استراتيجية للاستثمار المستدام في التعليم لا تخضع للظروف المالية قصيرة الأجل. ينبغي أن تتمتع مؤسسات التعليم العالي بالمرونة في تخصيص الموارد المتاحة، ما يمكنها من الاستجابة للأولويات الناشئة.
- **تعزيز التعاون بين قطاع الأعمال والجامعات.** يمكن أن يوسع تشجيع مساهمة أكبر من القطاع الخاص في التعليم والبحث الموارد المتاحة لتطوير البنية التحتية التعليمية والتنافس على أفضل المدرّسين. علاوة على ذلك، عندما تتعاون الشركات والجامعات في البرامج التعليمية والمشاريع البحثية، يمكن أن يحسن ذلك نتائج سوق العمل للخريجين ويعزز تطبيق البحث العلمي.

قيود البيانات والتطورات

في بعض البلدان، يؤدي غياب البيانات الحديثة إلى صعوبة متابعة التغيرات في الاستثمار التعليمي. بالإضافة إلى ذلك، بما أن أحدث البيانات المتاحة تعود إلى عام 2021، لا يزال مدى عكسها لتأثيرات جائحة كوفيد-19 على التعليم العالي غير مؤكد. يحاول هذا التقرير تقديم تقديرات للبلدان التي لا تتوفر لها بيانات دولية من خلال مراجعة مخصصات الموازنات الحكومية.

التعريفات

يُعدّ **التصنيف الدولي الموحد للتعليم** المرجع لتصنيف البرامج التعليمية والمؤهلات ذات الصلة بحسب مستويات التعليم ومجالاته. على سبيل المثال، يعادل المستوى 5 من **التصنيف الدولي الموحد للتعليم** التعليم العالي القصير (الذي يُصمم عادة لإعداد الطلاب لدخول سوق العمل)، بينما يعادل المستوى 8 التعليم في مستوى الدكتوراه.

Source: ISCED 2011, <https://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/international-standard-classification-of-education-isced-2011-en.pdf>

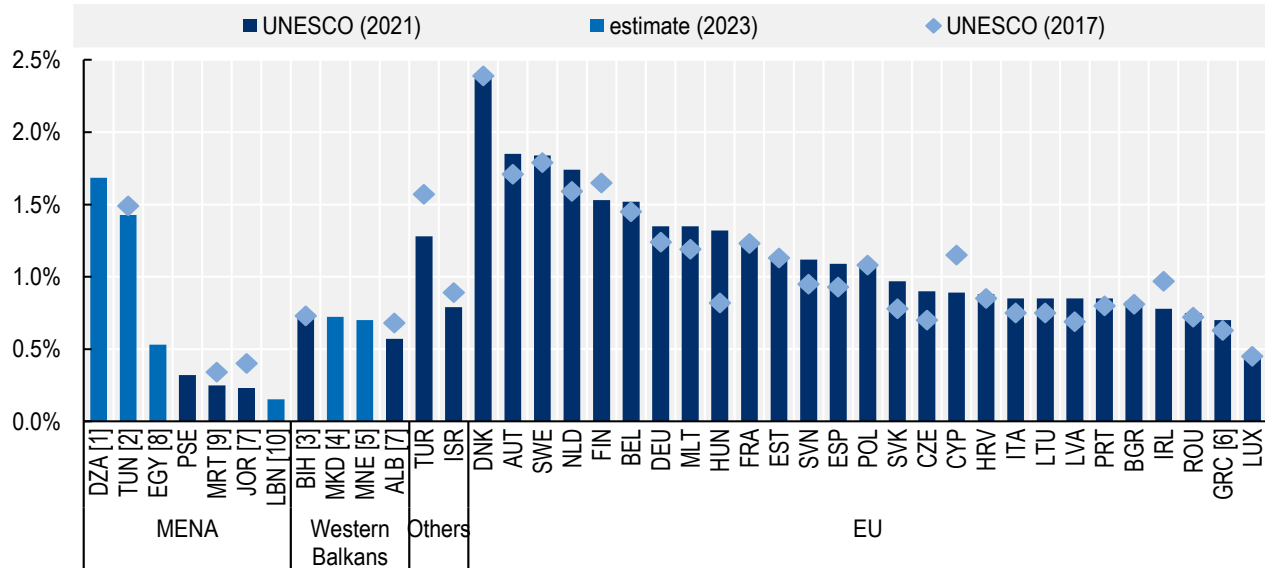
لقراءة المزيد

OECD (2020), *Resourcing Higher Education: Challenges, Choices and Consequences*, <https://doi.org/10.1787/735e1f44-en>.

OECD (forthcoming), “Review of Higher Education in Egypt”.

الشكل 5.1. الإنفاق الحكومي على التعليم العالي حسب دول الاتحاد من أجل المتوسط

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2015 و 2021 و 2023



ملاحظة: تم ترتيب الدول تصاعدياً بناءً على أحدث مستوى للإنفاق الحكومي على التعليم العالي) مستويات ISCED من 5 إلى 8). المصادر: بالنسبة للدول التي لا تتوفر لها بيانات حديثة في قاعدة بيانات اليونسكو، قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باحتساب التقديرات استناداً إلى مخصصات الميزانية الحكومية للتعليم العالي أو الجامعي في عام 2023 والناتج المحلي الإجمالي في نفس العام كما ورد في قاعدة بيانات البنك الدولي المؤشرات العالمية للتنمية – الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية الجارية. (GDP (current LCU (2024^[1]) أما بالنسبة لبقية الدول، فمصادر البيانات كما يلي:

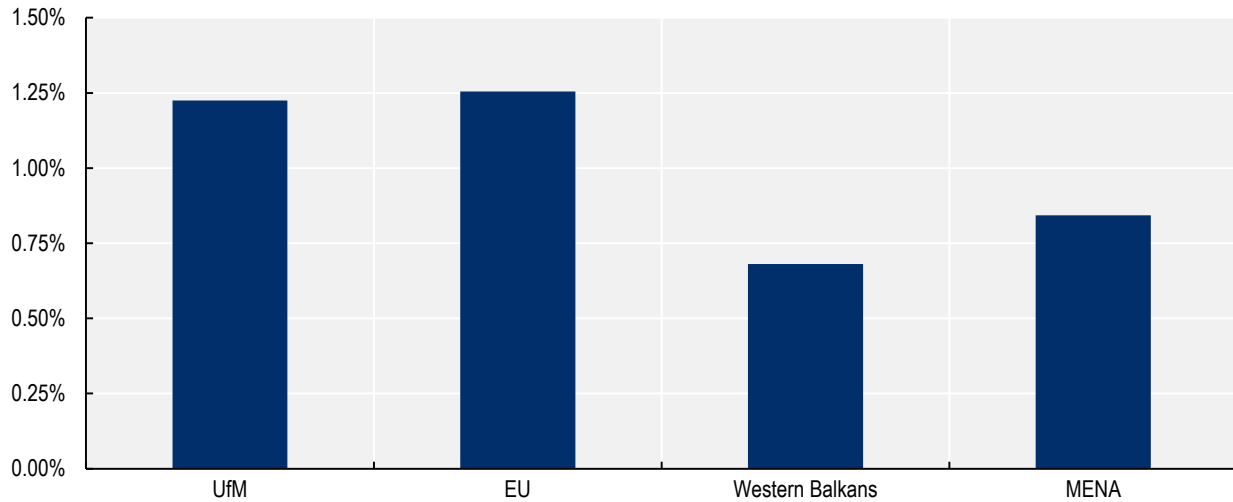
1. Estimate for Algeria based on the Finance Act for 2023 (Secrétariat Général du Gouvernement, 2022^[2]), item: *Enseignement supérieur et recherche scientifique* (Higher education and scientific research).
2. -27(Présidence du Gouvernement, 2022^[3]), item: Estimate for Tunisia based on the Finance law for the year 2023 *Mission de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique* (Higher education and scientific research mission). Tunisia comparison is from UNESCO database for year 2015.
3. Data for Bosnia and Herzegovina is from 2022 and 2018.
4. (Ministry of Finance, Estimate for North Macedonia is based on the Budget of North Macedonia 2023 – Part 1 2022^[4]), item: 7094: Higher education.
5. Estimate for Montenegro is based on the Law on budget for year 2023 (Ministry of Finance, 2023^[5]), item: 19 035 *Visoko obrazovanje* (Higher education).
6. Latest available data for Greece is from 2019 and 2017.
7. Albania, Jordan, Monaco: data are from 2022 (not available for 2021).
8. Estimate for Egypt is based on the OECD Review of Higher Education in Egypt (OECD, forthcoming^[6]).
9. Data for Mauritania is from 2021 and 2016.
10. Estimate for Lebanon is for 2022, based on the Budget Law 2022 (Ministry of Finance, 2022^[7]), item: 941 الجامعي (University Education).

Source: UNESCO, (2025^[8]), Government expenditure on education as a percentage of GDP, <https://databrowser.uis.unesco.org/browser/EDUCATION/UIS-EducationOPRI/gov-exp-prc> (accessed on 4 March 2025).

المصدر: اليونسكو، الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2025، Government expenditure on education as a percentage of GDP

<https://databrowser.uis.unesco.org/browser/EDUCATION/UIS-EducationOPRI/gov-exp-prc> , (تم الدخول في 4 مارس 2025).

الشكل 5.2. الإنفاق الحكومي على التعليم العالي حسب أقاليم الاتحاد من أجل المتوسط
 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أحدث سنة متاحة



ملاحظة: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تستند إلى أحدث البيانات المتاحة حول الإنفاق الحكومي على التعليم العالي (المستويات 5-8 حسب ISCED)، معبراً عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول الاتحاد من أجل المتوسط، باستثناء المغرب، كما هو موضح في الشكل 5.1. وقد استخدم الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2015 بالدولار الأمريكي) بما يتوافق مع سنة أحدث بيانات متاحة حول الإنفاق الحكومي على التعليم العالي. تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (GDP (2024^[9]

المؤشر R2. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

لِمَ هذا المؤشر؟

يقيس إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي التزام البلد وجهوده لتعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي. رغم أن هذا المؤشر لا يعكس بشكل مباشر مستوى التكامل الإقليمي، تُعدّ درجة تطوير الابتكار في البلد عاملاً أساسياً يؤثر على الاستثمار الأجنبي، والتعاون في البحث والتطوير، وتنقل الأفراد. لذا، يُعدّ هذا المؤشر مفيداً أيضاً لقياس إمكانيات كل بلد في مجال التكامل الإقليمي.

النتائج الأساسية

في عام 2023، استثمرت إسرائيل 6.35% من ناتجها المحلي الإجمالي في البحث والتطوير، وهو ما يفوق بكثير باقي بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. تلتها السويد بنسبة 3.60% وبلجيكا بنسبة 3.32%. ويعكس ذلك تركيزاً قوياً على البحث والابتكار في هذه البلدان (الشكل 5.3).

بين 2015 و2023، شهدت بلدان مثل إسرائيل وبلجيكا زيادات كبيرة في إنفاقها على البحث والتطوير، ما يعكس تركيزاً متزايداً على الابتكار من جانب قطاع الأعمال الذي يمثل أكثر من نصف الاستثمارات في البحث والتطوير في معظم الاقتصادات المتقدمة. وعلى النقيض، سجلت بلدان مثل بلغاريا والجبل الأسود مستويات منخفضة وراكدة نسبياً من الاستثمار، حيث بلغت النسبة في بلغاريا حوالي 0.79% وفي الجبل الأسود 0.49% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023. ويشير هذا التباين إلى أن بعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط قد تواجه صعوبات في المنافسة على الصعيد العالمي بسبب محدودية استثمارات البحث والتطوير من القطاع الخاص وكذلك من طرف الحكومة.

وتُظهر المقارنة الإقليمية لعام 2023 أن متوسط إنفاق دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين على البحث والتطوير بلغ 1.58% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى بكثير من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (0.68%)، وشمال إفريقيا (0.66%)، والشرق (0.57%)، والبلقان الغربية (0.29%) (الشكل 5.4). ويبرز هذا الأمر فجوة استثمارية كبيرة يمكن أن تؤثر على القدرة على الابتكار والنمو الاقتصادي في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط، خصوصاً وأن الاقتصادات الأقل تقدماً غالباً ما يكون نصيب القطاع الخاص فيها من تمويل وأداء البحث والتطوير أصغر مقارنة بالقطاع الحكومي.

كما يتضح من ، رغم أن بلدان البلقان الغربية تظهر مستويات منخفضة من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، تُعدّ محدودية إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير في هذه المنطقة عاملاً رئيسياً يعيق تحويل استثمارات البحث والتطوير إلى ابتكار فعلي مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين (OECD, 2025^[9]). بالإضافة إلى ذلك، تفتقر بلدان البلقان الغربية إلى بنية تحتية مثل مجمعات العلوم وإلى موارد بشرية كافية، بما في ذلك الباحثون، وهو ما يزيد صعوبة تحويل الاستثمارات إلى نتائج ابتكارية مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين.

ويُعتبر الاستثمار في البحث والتطوير أساسياً لتعزيز الابتكار، ودفع النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة. تكون البلدان ذات الإنفاق الأعلى على البحث والتطوير في وضع أفضل لتطوير تكنولوجيات وصناعات جديدة، ما يخلق وظائف عالية الجودة ويدعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. بالنسبة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، يُعدّ تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير أمر بالغ الأهمية لتحسين القدرة التنافسية الإقليمية ودعم التكامل من خلال جهود البحث التعاوني.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **زيادة الاستثمار الحكومي في البحث والتطوير.** يُعدّ هذا الإجراء السياسة الأساسية والأكثر أهمية، خصوصاً بالنسبة للبحوث الأولية في القطاع العام التي لن يقوم السوق بتمويلها. وتشمل التدابير الرئيسية توسيع نطاق الإعانات والمنح على أساس تنافسي، وتوسيع نطاق القروض منخفضة الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدرتها على الوصول إلى التمويل من أجل البحث والتطوير.
- **تعزيز استثمار الأعمال في البحث والتطوير.** تشمل السياسات الرئيسية في هذا الصدد الحوافز الضريبية للاستثمار في البحث والتطوير، وخلق طلب على تطوير التكنولوجيا قبل التسويق من خلال المشتريات العامة، وتعزيز التطوير المشترك مع الجامعات. بالإضافة إلى ذلك، سيُسهم تبسيط وزيادة شفافية الإجراءات الإدارية، والقضاء على الفساد في قطاع الأعمال، وتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية (مثل التدابير ضد التزييف) في خلق بيئة يمكن للشركات أن تستثمر فيها بثقة، ما يعزز النمو طويل الأمد للاستثمار في البحث والتطوير.
- **تعزيز القدرة الاستيعابية للأعمال المحلية.** تشمل المبادرات الرئيسية توسيع الاستثمارات في البنية التحتية للبحث والموارد البشرية، وكذلك تعزيز نشر التقنيات المتقدمة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ستعمل هذه الجهود على تقوية القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص وتمكين الاستخدام الفعال للابتكار الأوروبي وبرامج التعاون الدولي المختلفة.

قيود البيانات والتطورات

تفتقر بعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط إلى بيانات متواصلة حول القطاعات التي تمول إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد بيانات قابلة للمقارنة عبر بلدان الاتحاد من أجل المتوسط حول كيفية تخصيص إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير. لو كانت هذه البيانات متاحة، لكان من الممكن إجراء تحليل تفصيلي لاتجاهات إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير وفقاً لمستوى الابتكار في كل بلد. يمكن لمثل هذا التحليل أن يوفر رؤية قيمة حول السياسات التي ينبغي تبنيها استناداً إلى مرحلة التنمية الاقتصادية لكل بلد.

التعريفات

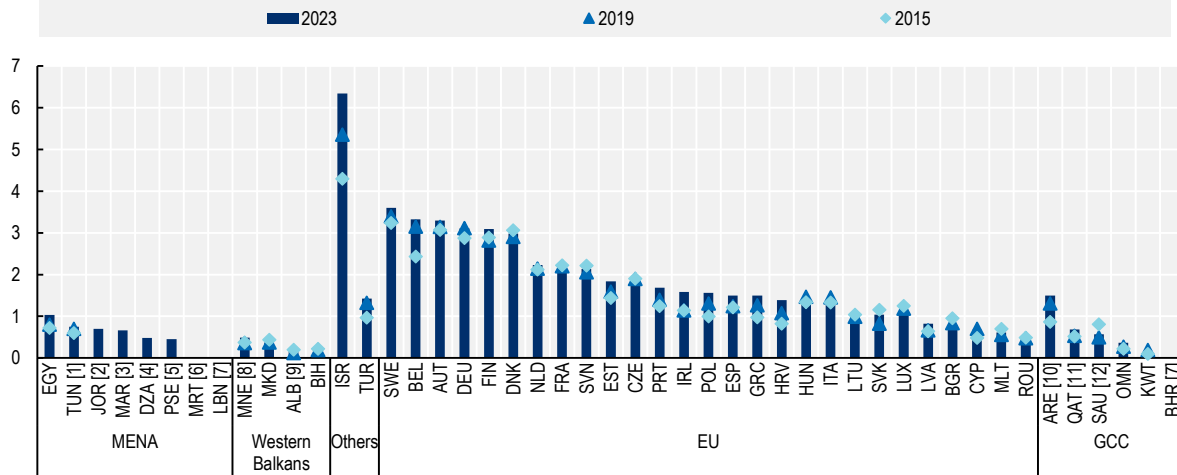
الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير هو مجموع النفقات (الجارية والرأسمالية) على البحث والتطوير داخل بلد معين. يشمل البحث والتطوير أ) العمل الإبداعي المنهجي المنجز قصد زيادة المخزون المعرفي، وب) استخدام هذه المعارف لتصميم تطبيقات جديدة. ويتضمن هذا المؤشر البحث والتطوير الذي تجريه جميع الشركات المحلية والمعاهد البحثية والجامعات والمختبرات الحكومية. ويشمل البحث والتطوير الممول من الخارج لكنه يستثنى الأموال المحلية للبحث والتطوير المنفذ خارج الاقتصاد المحلي. ويُعبّر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويُقاس بأسعار ثابتة بالدولار الأمريكي لعام 2015 ومعدّلة باستخدام تعادلات القوة الشرائية.

Source: OECD (2015), Frascati Manual 2015: Guidelines for Collecting and Reporting Data on Research and Experimental Development, The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities, <https://doi.org/10.1787/9789264239012-en>.

لقراءة المزيد

OECD (2023), OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2023: Enabling Transitions in Times of Disruption, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/0b55736e-en>.

الشكل 5.3. الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (GERD)، الاتحاد من أجل المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2023 أو أحدث سنة متاحة



ملاحظة:

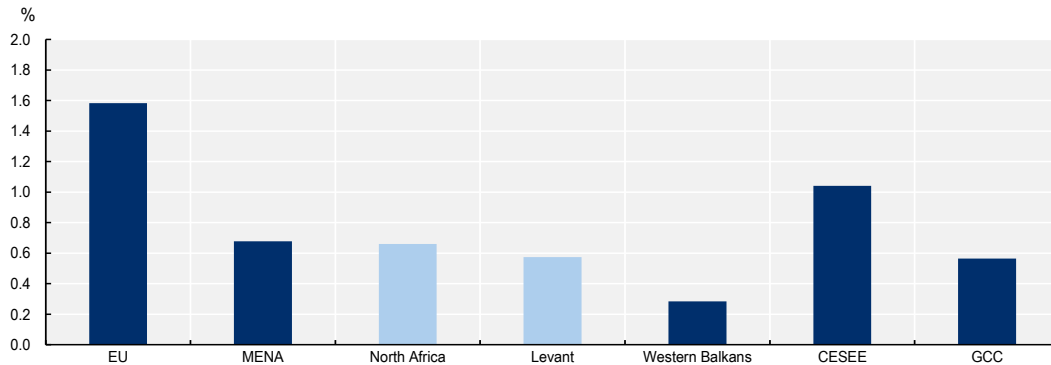
1. For Saudi Arabia, 2023 refers to 2021.
2. For Tunisia, 2023 and 2019 refer to 2019 and 2017, respectively.
3. For Jordan, 2023 refers to 2016, and data in 2019 and 2015 are unavailable.
4. For Qatar, 2023 and 2019 refer to 2021 and 2018, respectively.
5. For Morocco, 2023 refers to 2010, and data in 2019 and 2015 are missing.
6. For Saudi Arabia, 2019 and 2015 refer to 2020 and 2013, respectively.
7. For Montenegro, 2023 refers to 2020.
8. For Algeria, 2023 refers to 2020, and data in 2019 and 2015 are missing.
9. For Palestinian Authority, 2023 refers to 2013, and data in 2019 and 2015 are missing.
10. For Albania, 2023 refers to 2022.
11. For Mauritania, 2023 refers to 2018, and data in 2019 and 2015 are missing.
12. For Lebanon and Bahrain, all data for 2023, 2019 and 2015 are missing.

المصادر: بالنسبة لأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كرواتيا، بلغاريا ورومانيا: المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <http://oe.cd/msti>، بالنسبة لألبانيا، البوسنة والهرسك، قبرص، مالطا، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2025)، لوحة مؤشرات التقارب الاقتصادي لغرب البلقان 2025، <https://doi.org/10.1787/bc0babf3-en>، معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، <http://data.uis.unesco.org/>

StatLink  <https://stat.link/zp4efi>

الشكل 5.4. القيمة الوسيطة الإقليمية للنفقات المحلية الإجمالية على البحث والتطوير، حسب أقاليم الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس التعاون الخليجي

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2023 أو أحدث سنة متاحة



ملاحظة: أحدث سنة متاحة لكل دولة هي نفسها كما في الشكل 5.3. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: البيانات الخاصة بلبنان غير متوفرة.

دول مجلس التعاون الخليجي: البيانات الخاصة بالبحرين غير متوفرة.

ملاحظة: أحدث سنة متاحة لكل دولة هي نفسها الموضحة في الشكل 5.3. الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: البيانات الخاصة بلبنان غير متوفرة. مجلس التعاون الخليجي: البيانات الخاصة بالبحرين غير متوفرة.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استناداً إلى المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا، <http://oe.cd/msti> ولوحة مؤشرات التقارب الاقتصادي لغرب البلقان 2025، OECD (2025)، <https://doi.org/10.1787/bc0babf3-en>، وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، <http://data.uis.unesco.org>.

StatLink  <https://stat.link/fr3eib>

المؤشر R3. الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير من الخارج

لِمَ هذا المؤشر؟

يشير إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من الخارج إلى الجزء من أنشطة البحث والتطوير في بلد ما الذي يتم دعمه مالياً من مصادر دولية. ويعكس هذا المؤشر درجة التعاون الدولي وقدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي في قطاع البحث والتطوير. ويُعتبر عنه كنسبة مئوية من مجموع إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير.

ويرتبط إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من الخارج بالتجارة والتكامل في سلاسل القيمة. وكلما كانت البلدان أبعد عن بعضها في التجارة، كلما كانت أقل تكاملاً من حيث تمويل البحث والتطوير.

النتائج الأساسية

تكشف البيانات عن تفاوت كبير بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في اعتمادها على التمويل الأجنبي للبحث والتطوير. في عام 2021، برزت إسرائيل بأعلى نسبة من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من الخارج بلغت 2.68%. وتؤكد هذه النسبة المرتفعة اندماج إسرائيل القوي في المجتمع البحثي العالمي وقدرتها على جذب تمويل دولي كبير لأنشطتها في البحث والتطوير.

كما تملك كل من تشيكيا والنمسا مستويات مرتفعة من التمويل الأجنبي للبحث والتطوير بلغت 0.61% و 0.56% على التوالي. وقد أظهرت هذه البلدان قدرة على جذب استثمارات دولية مهمة عبر الارتباط بسلاسل القيمة العالمية، ما يدعم مبادراتها البحثية المحلية ويعزز الابتكار على المستوى الوطني.

وشهدت عدة بلدان من الاتحاد من أجل المتوسط، بين عامي 2018 و 2021، زيادات ملحوظة في نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من الخارج (الشكل 5.5). فعلى سبيل المثال، ارتفع التمويل الأجنبي للبحث والتطوير في سلوفينيا من 0.46% إلى 0.56%، وفي فنلندا من 0.38% إلى 0.42%. وتشير هذه الاتجاهات إلى تزايد الطابع الدولي للأنشطة البحثية وتعزيز التعاون العالمي.

في المقابل، تسجل بلدان مثل تركيا مستويات منخفضة نسبياً من التمويل الأجنبي للبحث والتطوير، حيث لم يتجاوز سوى 0.02% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من الخارج في عام 2021. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى سياسات تهدف إلى تعزيز الشراكات الدولية في البحث والتطوير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات التي تستخدم البحث والتطوير بشكل مكثف.

ويمكن أن يحقق الاستثمار في البحث والتطوير من خلال التعاون الدولي فوائد كبيرة. فالبلدان التي تحظى بمستويات أعلى من التمويل الأجنبي للبحث والتطوير غالباً ما تمتلك بيانات بحثية أكثر نشاطاً، ما يؤدي إلى مزيد من الابتكار والتقدم التكنولوجي.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **جعل البيئة المحلية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.** يُعد تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك نمو التوظيف واستقرار الأسعار، شرطاً أساسياً لاكتساب ثقة الأطراف الأجنبية في البيئة المحلية. إضافة إلى ذلك، سيعزز تحسين شفافية القوانين واللوائح والممارسات التجارية (مثل مكافحة الفساد، وخلق بيئة أعمال تنافسية للغاية، وضمان المساواة في المعاملة بين الشركات المحلية والأجنبية) من قدرة المستثمرين على التنبؤ بتأثيرات الاستثمار في البحث والتطوير وامنهم شعوراً بالأمان. كما أنّ تطوير البنية التحتية لتلبية احتياجات الشركات الأجنبية، وتعزيز التعليم العالي لتكوين موارد بشرية عالية الكفاءة، سيزيد من جاذبية البلد كوجهة استثمارية. ومن المهم أيضاً تقليل الحواجز التي تقيد الاستثمار في البحث والتطوير بشكل خاص (مثل اللوائح المتعلقة باستيراد الأجهزة العلمية).
- **دمج نتائج هذه الاستثمارات في البحث والتطوير ضمن سلاسل القيمة العالمية.** سيساعد تقليل الحواجز التجارية والتشجيع النشط على نقل التكنولوجيا في بلد المصدر على تعظيم أثر استثمارات البحث والتطوير.

قيود البيانات

تظل البيانات المتعلقة بالإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير الممول من الخارج في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية محدودة للغاية، حيث يفتقر عدد كبير من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط إلى بيانات متاحة.

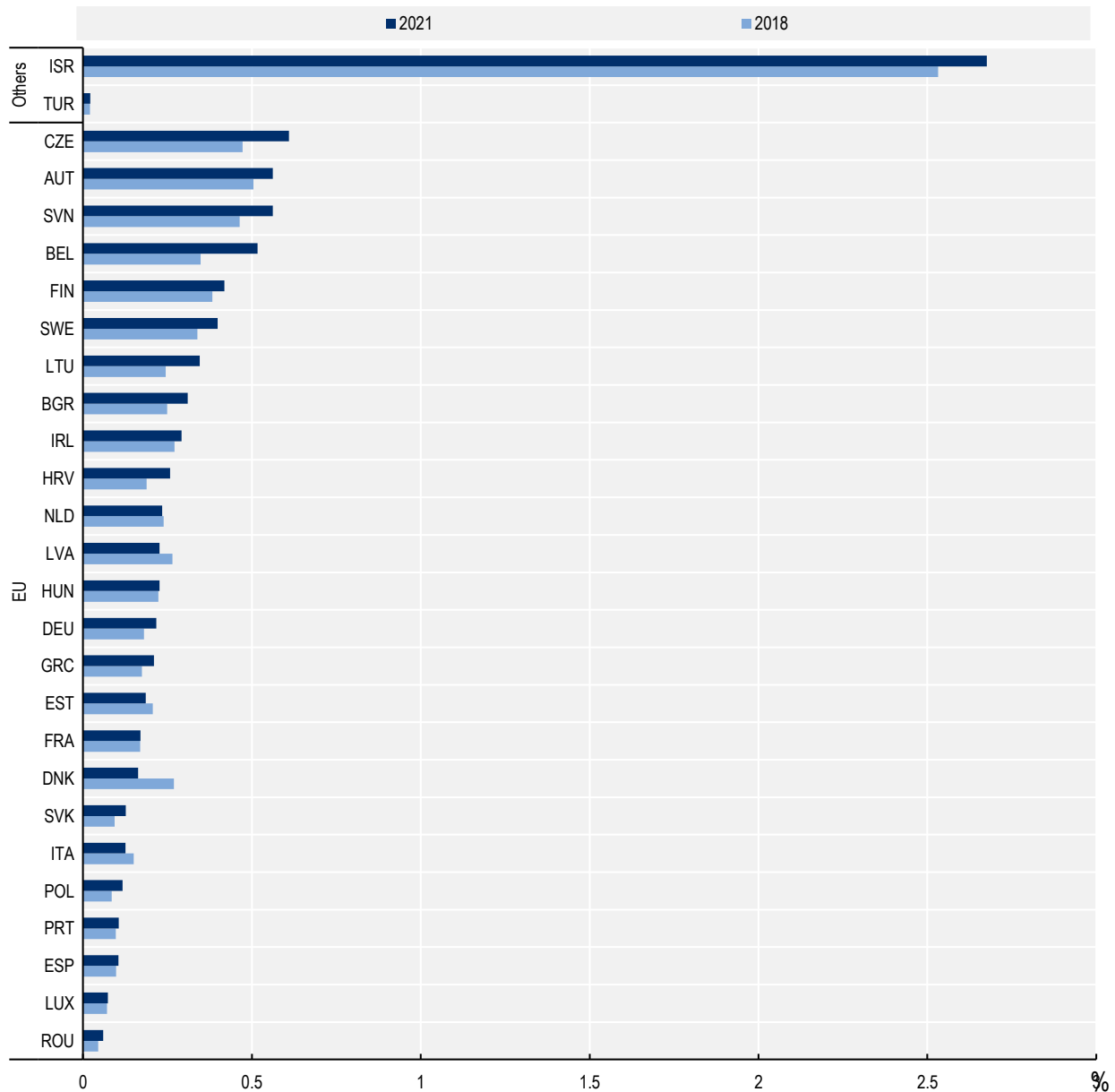
التعريفات

إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الممول من الخارج هو مجموع النفقات (الجارية والرأسمالية) على البحث والتطوير في بلد ما والتي يتم تمويلها من الخارج.

Source: OECD (2015), Frascati Manual 2015. Guidelines for Collecting and Reporting Data on Research and Experimental Development, <https://doi.org/10.1787/9789264239012-en>.

الشكل 5.5. نسبة الإنفاق المحلي الجمالي على البحث والتطوير الممول من بقية العالم

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2018 و2021



ملاحظة: بالنسبة للدنمارك، تعود بيانات عام 2021 إلى عام 2019. بالنسبة لكل من لوكسمبورغ والدنمارك والسويد وبلجيكا، تعود بيانات عام 2018 إلى عام 2017.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات البحث والتطوير، <http://oe.cd/rds>.

StatLink  <https://stat.link/ly3u8m>

المؤشر R4. الباحثون والكوادر الأكاديمية

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعتبر الباحثون مؤشرات أساسية على قدرة البلد على الابتكار والتقدم التكنولوجي. ويعكس هذا المقياس العدد الإجمالي للأفراد المنخرطين في أنشطة البحث والتطوير لكل مليون نسمة، ما يبرز رأس المال البشري المتاح للبحث والتطوير.

وبالمثل، تُعدّ الكوادر الأكاديمية مورداً أساسياً لضمان جودة التعليم العالي. ويمثل مقياس عدد الطلاب لكلّ كادر أكاديمي مؤشراً تقريبياً على حجم القوى العاملة الأكاديمية مقارنةً بإجمالي عدد الطلاب.

النتائج الأساسية

في عام 2021، تصدرت السويد والدنمارك الترتيب بـ 8131 و 7679 باحثاً لكلّ مليون نسمة على التوالي، ما يعكس بيئة بحثية قوية واستثماراً كبيراً في رأس المال البشري المخصص للبحث والتطوير. مع ذلك، ما زالت بعض البلدان متأخرة من حيث عدد العاملين في البحث والتطوير. فعلى سبيل المثال، سجلت تركيا عاملاً في البحث والتطوير لكلّ مليون نسمة عام 2021، في ارتفاع ملحوظ مقارنةً بـ 1456 في عام 2017، لكن العدد لا يزال منخفضاً بالنظر إلى حجم سكانها والحاجة إلى بذل جهود أكبر لبناء رأس المال البشري في البحث والتطوير (الشكل 5.6).

بين عامي 2017 و 2021، شهدت عدة بلدان من الاتحاد من أجل المتوسط نمواً في عدد العاملين في البحث والتطوير. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الباحثين في البرتغال من 4363 إلى 5475 لكلّ مليون نسمة، بينما ارتفع العدد في اليونان من 3254 إلى 4262 باحث لكلّ مليون نسمة. وتشير هذه الاتجاهات إلى حركة إيجابية في بعض البلدان نحو تعزيز القدرات البحثية وتهيئة بيئة بحثية أكثر نشاطاً.

وتبدو الفجوة بين الجنسين واضحة في صفوف الباحثين، حيث يتفوق عدد الذكور على الإناث بشكل عام. على سبيل المثال، يتجاوز عدد الباحثين الذكور في السويد والنمسا وألمانيا وتشيكيا عدد الباحثات بشكل ملحوظ. وتشير هذه الفجوة إلى الحاجة إلى سياسات تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع البحث لضمان قوة عاملة متنوعة وشاملة في البحث والتطوير.

وانخفض عدد الطلاب لكلّ كادر أكاديمي بين عامي 2017 و 2022 في غالبية بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. مع ذلك، لا يزال التفاوت كبيراً، حيث تسجل تركيا (44.9 طالباً لكلّ أكاديمي)، واليونان (40.8)، والمغرب (34.7)، والأردن (32) نسباً مرتفعة، في حين تقع النمسا (6.8) وألمانيا (6.9) ضمن أدنى المعدلات (الشكل 5.7).

عند المقارنة مع المؤشرين R1 و R2، يمكن ملاحظة أنّ البلدان التي تستثمر أكثر في التعليم العالي و/أو في الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير تحقق، مع بعض الاستثناءات، نجاحاً أكبر في بناء قوى عاملة بحثية وأكاديمية أوسع. لذلك، تتطلب زيادة قاعدة الكفاءات في البحث والتطوير والقطاع الأكاديمي بالضرورة زيادة الاستثمارات في التعليم، وخاصة التعليم العالي، قصد رفع المستوى التعليمي العام للقوى العاملة المحلية، إلى جانب تعزيز الاستثمارات في البحث والتطوير والتعليم العالي.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- توفير الدعم المالي لمنع التسرب بين الطلاب والباحثين الشباب. من خلال تقديم دعم مالي للطلاب الذين يُجبرون على التخلي عن دراستهم لأسباب اقتصادية، وكذلك للباحثين في بداية مسارهم المهني وطلبة الدراسات العليا الذين يواجهون انعداماً في الأمن المالي المستقبلي، يمكن تجنب وقف دراستهم أو مسارهم الأكاديمي أو البحثي.

- تحسين التمثيل الضعيف الحالي للنساء في القوى العاملة البحثية والأكاديمية. ينبغي أن تركز الجهود على القضاء على أوجه عدم المساواة في المعاملة، وزيادة مشاركة النساء في التعليم العالي، وتعزيز الشمول في القوى العاملة في البحث والتطوير والقطاع الأكاديمي.

قيود البيانات والتطورات

يقتصر هذا المؤشر على الباحثين، نظراً لغياب بيانات مفصلة في بعض البلدان الأعضاء حول العاملين في البحث والتطوير، مثل التصنيف حسب الفئة (باحثون، تقنيون، فئات أخرى)، أو حسب الانتماء المؤسسي (مؤسسات تعليمية، مؤسسات أعمال، إدارات حكومية، غيرها)، أو حسب المؤهل العلمي أو الجنس. من شأن هذه البيانات توفير صورة أوضح لتحديد المجالات ذات الأولوية في السياسات العامة.

يُعتبر عدد الطلبة لكل كادر أكاديمي مجرد تقدير تقريبي يعتمد على إحصاء الطلبة والكوادر الأكاديمية. أما المقياس المعتمد لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيأخذ بعين الاعتبار أن بعض الطلبة والأكاديميين يشتغلون بدوام جزئي، وهو ما لا ينطبق على هذا المؤشر بسبب عدم توفر البيانات.

التعريفات

الباحثون هم مهنيون منخرطون في تصور أو إبداع معارف أو منتجات أو عمليات أو أساليب أو أنظمة جديدة، إضافة إلى إدارة المشاريع ذات الصلة. ويقاس هذا المؤشر بعدد الباحثين بدوام كامل لكل مليون نسمة؛ وتتوفر البيانات في المجمل وكذلك مفصلة حسب الجنس.

العاملون في البحث والتطوير: يُقدّم عدد العاملين في البحث والتطوير سواء من خلال إحصاء عدد الموظفين وما يعادلهم بدوام كامل في البحث والتطوير.

Source: OECD (2015), Frascati Manual 2015, <https://doi.org/10.1787/9789264239012-en>.

الكوادر الأكاديمية: تشمل العاملين الذين يمثل دورهم الأساسي في التدريس و/أو البحث العلمي، ويحملون رتبة أكاديمية (مثل: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرّس، محاضر). ويتم احتسابهم إما على أساس إحصاء عدد الموظفين وما يعادلهم بدوام كامل.

Source: <https://uis.unesco.org/en/glossary-term/number-classroom-teachers-and-academic-staff>

عدد الطلبة لكل كادر أكاديمي: نسبة عدد الطلبة في التعليم العالي إلى عدد الكوادر الأكاديمية في سنة معينة.

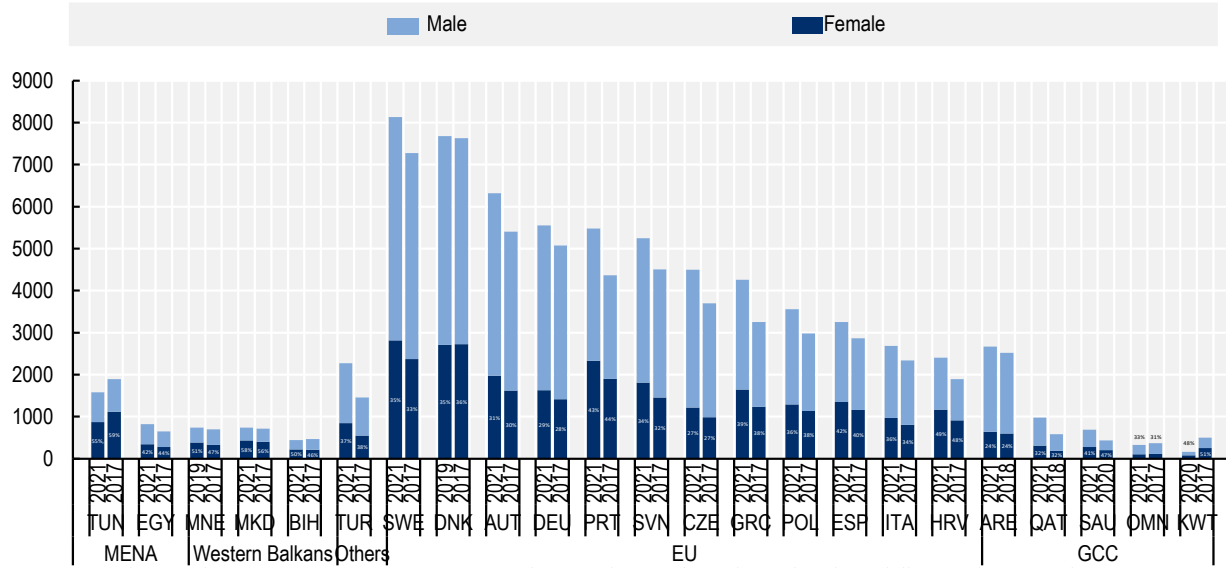
لقراءة المزيد

OECD (forthcoming), Review of Higher Education in Egypt,

OECD (2024), The state of academic careers in OECD countries: An evidence review, <https://doi.org/10.1787/ea9d3108-en>.

OECD's Research and Innovation Careers Observatory <https://www.oecd.org/en/networks/research-and-innovation-careers-observatory.html>

الشكل 5.6. إجمالي موظفو البحث والتطوير لكل مليون نسمة، حسب الجنس، 2017 و 2021 في اقتصادات مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط

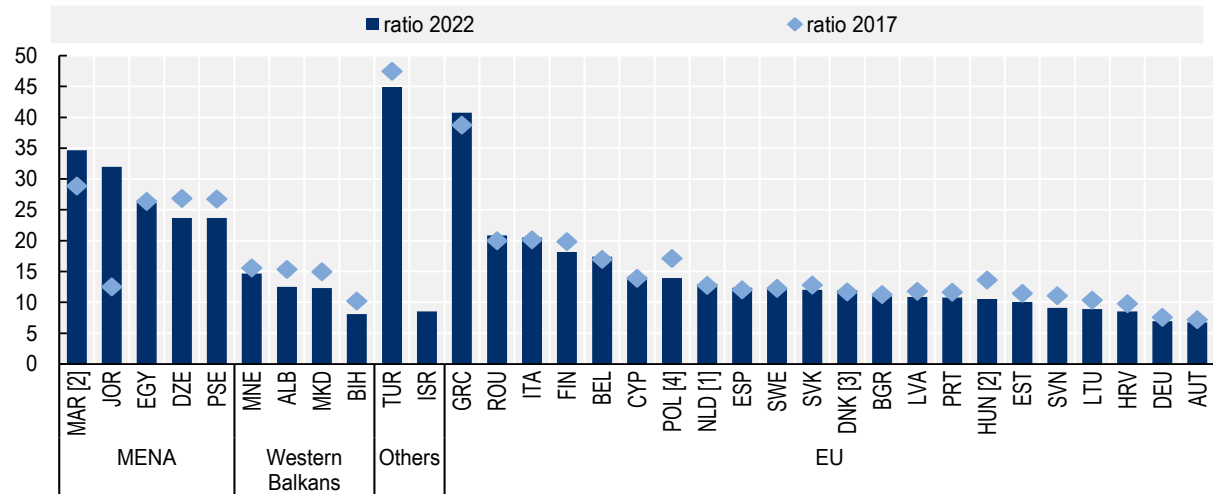


ملاحظة: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء تغطي دول الاتحاد من أجل المتوسط بشكل محدود. تشير بيانات الدنمارك والجبل الأسود إلى عامي 2019 و 2017، وتشير بيانات الإمارات العربية المتحدة وقطر إلى عام 2018، وتشير بيانات المملكة العربية السعودية إلى عام 2020، والكويت إلى عام 2020.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استناداً إلى المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا، <http://oe.cd/msti>، وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، <http://data.uis.unesco.org/>

StatLink <https://stat.link/ekho7f>

الشكل 5.7. عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس في التعليم العالي 2017-2022



ملاحظة: تم حسابها من قبل أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي مقسوماً على عدد أعضاء هيئة التدريس في السنة المعنية.

1. Netherlands data for 2022 from 2021.

2. Hungary and Morocco data for 2017 from 2016.

3. Denmark data for 2017 from 2018.

4. Poland data for 2017 from 2015.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استناداً إلى: اليونسكو، الالتحاق حسب مستوى التعليم، 2024، <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3811>، عدد المعلمين حسب مستوى التعليم، 2024، <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3800>

StatLink <https://stat.link/qwxzhm>

المؤشر R5. النشر المشترك

لِمَ هذا المؤشر؟

يشير النشر المشترك إلى المقالات العلمية التي أعدها باحثون من مؤسسات في بلدان مختلفة بشكل تعاوني. ويسلط هذا المؤشر الضوء على مدى التعاون والتكامل الدولي في البحث العلمي.

يعزز النشر المشترك جودة البحث من خلال دمج الخبرات والموارد وجهات النظر المتنوعة. كما يشجع الابتكار عبر تسهيل تبادل الأفكار والأساليب، ما يؤدي إلى نتائج بحثية أكثر صلابة وتأثيراً. بالنسبة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، يمكن أن يحسن رفع معدلات النشر المشترك مكانتها البحثية على الصعيد العالمي، ويجذب المزيد من التعاون الدولي، ويساهم في التكامل الإقليمي.

ويرتبط هذا المؤشر ارتباطاً وثيقاً بالتعاون الدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ أما في المجالات غير العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (مثل القانون)، يكون النشر المشترك أقل شيوعاً.

النتائج الأساسية

يعرض الشكل 5.8 التنوع الكبير في شركاء التعاون الدولي لكل بلد عضو في الاتحاد من أجل المتوسط. تبرز الولايات المتحدة كأحد الشركاء الرئيسيين للعديد من البلدان. في الدول الفرنكوفونية مثل المغرب والجزائر ولبنان، تبرز فرنسا كشريك مهم. بينما تحافظ كل من مصر وتونس على علاقات قوية مع المملكة العربية السعودية. أما في منطقة البلقان الغربية، فيسجل اتجاه قوي نحو التعاون الدولي مع البلدان المجاورة مثل صربيا وكرواتيا، نظراً لتطورها النسبي وانتمائها إلى نفس المجموعة اللغوية مقارنة ببلدان البلقان الغربية الأربعة الآخرين الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط (باستثناء ألبانيا).

وتحتل مجالات علوم البيئة وعلوم الحاسوب مكانة بارزة بشكل خاص في التعاون الدولي. تتضمن نسبة مهمة من المنشورات العلمية في علوم البيئة تعاوناً دولياً، ما يعكس الطابع العالمي للبحث البيئي (الشكل 5.9 اللوحة A). كما تسجل مستويات التعاون عالية في علوم الحاسوب (اللوحة B)، ما يدل على أهمية التعاون العابر للحدود في دفع البحث التكنولوجي. بالمقابل، تُسجل كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة معدلات استثنائية من النشر المشترك في جميع المجالات مقارنة بمعظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، وهو ما يعكس ميلاً قوياً لدى الباحثين في هذين البلدين نحو التعاون الدولي.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **ضمان توفر كتلة حرجية من الباحثين المؤهلين.** يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات لزيادة عدد العاملين في البحث والتطوير، خصوصاً الباحثين وفقاً لتعريف دليل فرسكاتي 2015 (انظر المؤشر R4)، إضافة إلى تشجيع التبادلات الدولية للباحثين (R10). وتشمل الجهود الأخرى تطوير مرافق البحث المحلية، واستضافة الباحثين الأجانب، ودعم الطلاب المحليين في الحصول على الدرجات العلمية من المؤسسات الخارجية، وتوحيد الاعتراف بالدرجات العلمية.
- **تعزيز الدعم المالي للبحث التعاوني الدولي.** يمثل برنامج هورايزن أوروبا (انظر المؤشر R11) مثالاً بارزاً، غير أن إدخال آليات تمويل تنافسي للتعاون الدولي على المستوى الوطني سيكون فعالاً بدوره.
- **وضع قواعد واضحة وشفافة بشأن الملكية الفكرية وضمان التعاون التكنولوجي.** من الضروري إرساء قواعد شفافة وواضحة لإدارة الملكية الفكرية ولتنفيذ البحوث التعاونية في المجالات التكنولوجية ذات الأبعاد الأمنية المحتملة، مع تجنب المبالغة في المخاوف المرتبطة بالسيادة التكنولوجية الوطنية.

قيود البيانات والتطورات

إن معظم المعلومات المتعلقة بالنشر المشترك متاحة عبر قواعد بيانات تجارية باشتراك مدفوع مثل قاعدة Scopus الببليوغرافية، التي تُدرج وتصف قائمة من المنشورات العلمية (المؤلفون، الانتماءات، المعارف، الكلمات المفتاحية، إلخ). غير أن قاعدة Scopus لا تغطي جميع المنشورات البحثية، بل تركز على المقالات المنشورة باللغة الإنجليزية في دوريات بأمريكا الشمالية وأوروبا.

التعريفات

يوفر النشر المشترك في البحوث مقياساً مباشراً للتعاون في مجال العلوم. قد تتضمن المنشورات البحثية مؤلفاً واحداً أو أكثر. يمكن أن يتم النشر المشترك بين باحثين في نفس المؤسسة، أو داخل نفس البلد، أو بين بلدين أو أكثر. تساعد هذه المؤشرات في فهم كيفية إنتاج المعرفة بين الباحثين وكيفية تطور أنماط التعاون العلمي.

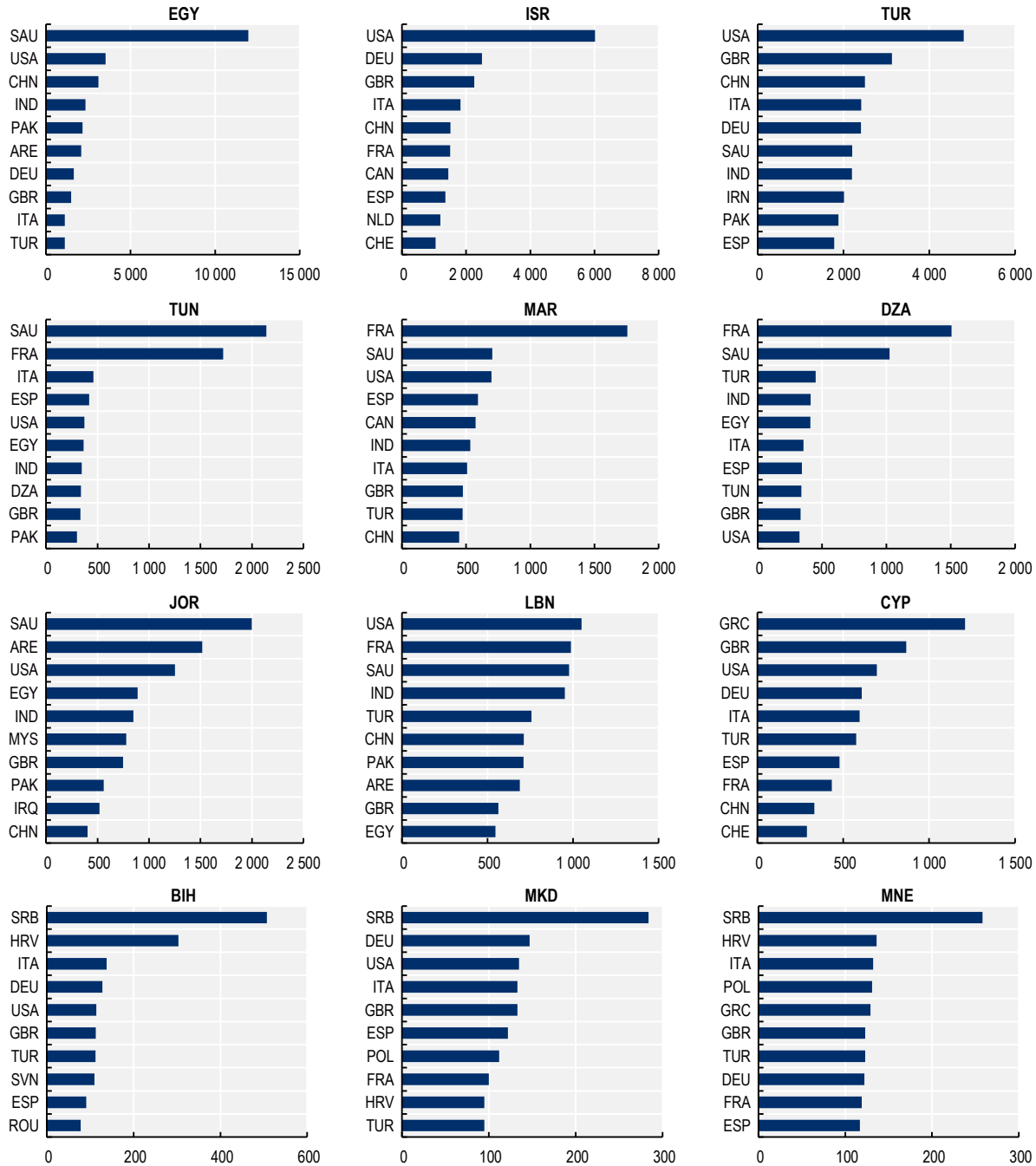
المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الببليومترية للتعاون الدولي - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

لقراءة المزيد

OECD Science and bibliometric indicators <https://www.oecd.org/en/data/datasets/science-and-bibliometric-indicators.html>

الشكل 5.8. أعلى 10 شركاء للتعاون العلمي بين بعض دول الاتحاد من أجل المتوسط

الإجمالي الكامل للمنشورات العلمية التي تشمل التعاون الدولي، 2023

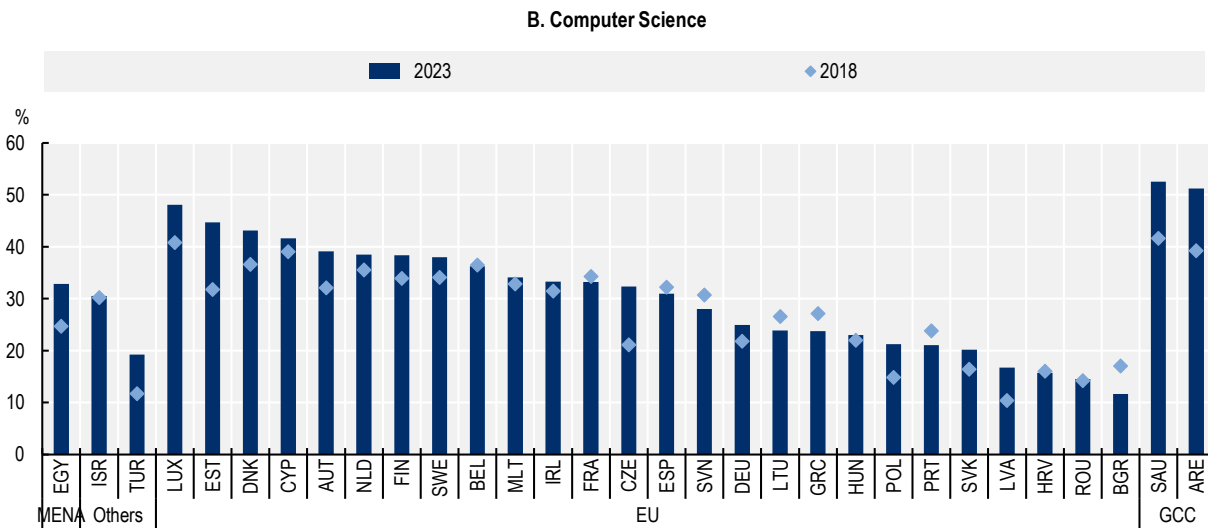
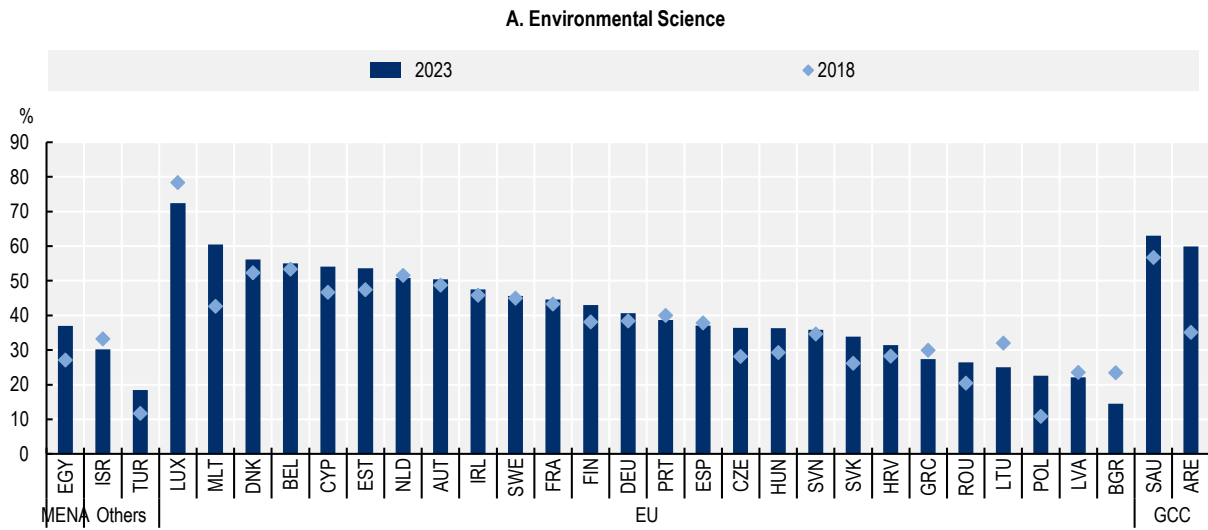


ملاحظة: يشير التعاون الدولي إلى المنشورات التي شاركت في تأليفها مؤسسات من بلدان مختلفة. تُحسب التقديرات لكل بلد عبر عدّ الوثائق التي تتضمن قائمة عناوينها المؤسسية عنواناً واحداً على الأقل داخل البلد وآخر خارجه. وُضع حدّ أدنى بحيث تُعرض فقط التعاونات التي تضم 10 منشورات مشتركة أو أكثر بين بلدين. وتشير المنشورات إلى المنشورات التي الاستشهاد بها (المقالات والمراجعات وأعمال المؤتمرات). تُنسب المنشورات إلى البلدان استناداً إلى الانتماءات المؤسسية للمؤلفين. ويُعطى وزن متساو لكل وحدة مؤسسية شاركت في التأليف.

Source: [OECD calculations based on Scopus Custom Data, Elsevier, Version 1.2025, April 2025.](https://stat.link/bj5ilr)

StatLink  <https://stat.link/bj5ilr>

الشكل 5.9. نسبة المنشورات العلمية التي تشمل التعاون الدولي في مجالي علوم البيئة وعلوم الحاسوب
أ. علوم البيئة



المصدر:

[OECD calculations based on Scopus Custom Data, Elsevier, Version 1.2025, April 2025](https://doi.org/10.1787/889603000000)

StatLink  <https://stat.link/9mijae>

المؤشر R6. البراءات المشتركة

لِمَ هذا المؤشر؟

تشير البراءات المشتركة إلى البراءات التي يودعها مخترعون من بلدان مختلفة بشكل مشترك. ويوفر هذا المؤشر رؤى حول التعاون الدولي في مجال الابتكار واندماج الجهود البحثية عبر الحدود. ويُقاس هذا المؤشر بعدد طلبات الإيداع المشتركة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، باعتبارها انعكاساً لمدى تقاسم الملكية الفكرية بين البلدان المتعانة.

ينبغي أن يزداد عدد طلبات البراءات نتيجة التقدم في الابتكار. لذلك، قد تُحسن التدابير التي تستهدف زيادة عدد الطلبات فقط، مثل خفض رسوم الإيداع، هذا المؤشر، لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الابتكار الفعلي.

النتائج الأساسية

في المتوسط، ظلّ التعاون في أنشطة البحث والتطوير بين بلدان الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين وبلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستقرًا خلال الفترة 2011-2020. وبقي عدد طلبات البراءات المشتركة شبه ثابت خلال النصفين الأول والثاني من الفترة، ما يشير إلى استقرار العلاقة التعاونية بين الطرفين (الشكل 5.10). وتبرز فرنسا كشريك رئيسي بفارق كبير، تليها ألمانيا والسويد وإيطاليا، وهي بلدان تؤدي دوراً محورياً في تقاسم المعرفة داخل الاتحاد من أجل المتوسط. وبما أنّ الجزائر ولبنان والمغرب وتونس، التي تسجل أعداداً أعلى نسبياً من الطلبات، كلها دول فرنكوفونية، يوحي ذلك بأنّ القرب اللغوي يلعب دوراً مهماً في تعميق علاقات البحث التعاوني. ويؤكد هذا التعاون القوي الروابط المتينة في البحث والتطوير بين مراكز الابتكار الأوروبية وبلدان جنوب المتوسط.

على الساحل الجنوبي، تنصّ إسرائيل وتركيا بالتعاون مع بلدان الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، كما تسجل لبنان والمغرب وتونس ومصر نشاطاً ملحوظاً في البراءات المشتركة (الشكل 5.12). يتناسب حجم الطلبات عموماً مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كلّ بلد، ويُعتبر انعكاساً لمستوى البحث، والقدرة على استيعاب المعرفة، وجاذبية السوق.

ويشير ثبات هذا المؤشر إلى استقرار التعاون بين بلدان الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين والشركاء من خارج الاتحاد من أجل المتوسط، لكنه يشير أيضاً لبطء وتيرة التقدم. وتعكس أنشطة البراءات المشتركة الشراكات الاستراتيجية بين المنطقتين في تعزيز الابتكار التكنولوجي، ما يسهل نقل المعرفة والمهارات والتكنولوجيات ويعزز منظومات الابتكار في الجانبين. بالنسبة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يُعدّ التعاون في البراءات مع شركاء الاتحاد الأوروبي أمراً حاسماً من أجل الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة، وتحسين القدرات البحثية، ودفع النمو الاقتصادي عبر تقاسم الملكية الفكرية. وبالتالي، ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير سياسية إضافية لدفع تطور هذه الشراكة.

وعلى نقيض معدلات النشر المشترك المرتفعة التي تظهر في المؤشر R5، يبقى عدد طلبات البراءات المشتركة الدولية في بلدان مجلس التعاون الخليجي مماثلاً إلى حد كبير لمستوى بلدان الاتحاد من أجل المتوسط، مع عدم تسجيل نمو يُذكر خلال العقد الماضي. قد يشير ذلك إلى تقدّم التعاون الدولي في مجلس التعاون الخليجي على مستوى البحث العلمي، لكنه يتأخر على مستوى الصناعة أو التسويق التجاري لكن البيانات المتاحة غير كافية لاستخلاص استنتاجات بشأن الأسباب الكامنة.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **إرساء بيئة أعمال تشجع على البحث والتطوير الصناعي، ما يؤدي إلى زيادة إيداع البراءات.** ويشمل ذلك:
 - تدابير لتعزيز المنافسة بين الشركات، مثل تخفيف الأعباء التنظيمية والإدارية التي تعيق دخول مؤسسات جديدة، وتقليص المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة.
 - سياسات لتعزيز الاستثمارات في البحث والتطوير، مثل الدعم المالي عبر الإعانات الحكومية، وتوسيع نطاق رأس المال الاستثماري الحكومي، فضلاً عن الحوافز الضريبية للشركات التي تنفذ أنشطة البحث والتطوير.
 - خفض الحواجز التجارية وتهيئة بيئة تسهّل وصول نتائج البحث المحلية إلى الأسواق الدولية.
 - تخفيض رسوم البراءات للشركات الصغيرة والجامعات، وخلق بيئة أعمال تشجع الصناعات على الانخراط في البحث والتطوير وإيداع البراءات.
- **مواعاة نظام الملكية الفكرية المحلي مع المعايير العالمية.** لا يشمل ذلك القواعد مثل نطاق الحماية والإجراءات فحسب، بل يتضمّن أيضاً الجوانب التشغيلية مثل سرعة الفحص، وجودته، وفعالية تطبيقه ضد المنتجات المقلدة. وتزيد هذه المواعاة من جاذبية إيداع البراءات في البلد.

قيود البيانات والتطورات

عادة ما تتأخر البيانات المتعلقة بعدد طلبات البراءات عدة سنوات بين تاريخ الإيداع والنشر، وبالتالي لا تنعكس آثار السياسات الحديثة بشكل كامل. علاوة على ذلك، لا تتوفر بيانات لبعض الدول ضمن قاعدة بيانات إحصاءات البراءات الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، تُستخدم الطلبات الدولية في الغالب من أجل الحصول على حقوق براءة في عدة بلدان فقط. لذلك، قد لا يشمل هذا المؤشر تعاونات البحث والتطوير التي يُتوقع أن تُركز على عدد قليل من البلدان المحددة.

وأخيراً، رغم الارتفاع المُطرد في عدد براءات الاختراع المودعة، انخفضت جودة البراءات بنسبة 20% على مدار العشرين عاماً الماضية، ما أبطأ طرح الابتكارات الحقيقية في السوق، وقلل من إمكانية التوصل إلى اختراعات رائدة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، آفاق العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2023).

التعريفات

معاهدة التعاون بشأن البراءات: معاهدة التعاون بشأن البراءات هي آلية تسمح للمتقدمين بتحقيق نفس أثر الإيداع في عدة بلدان عبر إجراء موحد واحد. غير أن الحصول على حقوق براءة سارية في كل بلد يتطلب من المتقدم استكمال الإجراءات اللازمة داخل كل بلد خلال فترة محددة، عبر تقديم الوثائق المطلوبة. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أصبحت معاهدة التعاون بشأن البراءات متاحة في 158 دولة.

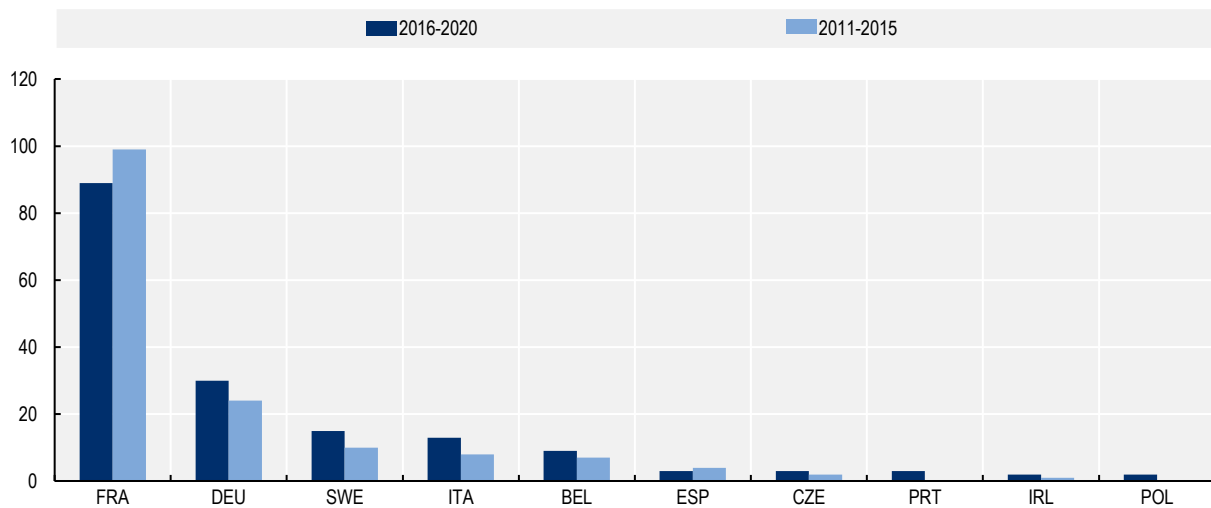
Source: https://www.wipo.int/pct/en/pct_contracting_states.html

لقراءة المزيد

1047 Ben Westmore, 2013. "R&D, Patenting and Growth: The Role of Public Policy," OECD Economics Department Working Papers

الشكل 5.10. الاختراعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي-27 ودول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط، 2011-2020

عدد طلبات التعاون المشترك في معاهدة التعاون بشأن البراءات



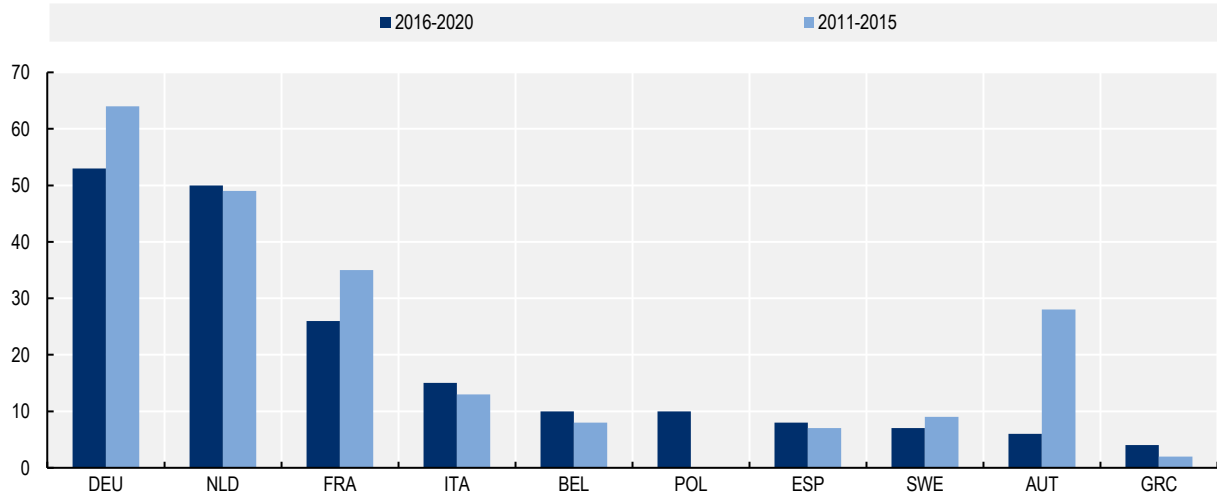
ملاحظة: تشير البيانات إلى عدد طلبات البراءات المشتركة بين دول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط (الجزائر، البوسنة والهرسك، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، مقدونيا الشمالية وتونس) ودول الاتحاد الأوروبي. يوضح الشكل أعلى 10 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث طلبات البراءات المشتركة. لا تتوفر بيانات عن ألبانيا، موريثانيا، الجبل الأسود، والسلطة الفلسطينية في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مؤشرات التعاون الدولي، إحصاءات البراءات <https://doi.org/10.1787/data-00507-en>

StatLink <https://stat.link/t1pcz8>

الشكل 5.11. الاختراعات المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 ودول مجلس التعاون الخليجي، 2020-2011

عدد طلبات التعاون المشترك في معاهدة التعاون بشأن البراءات



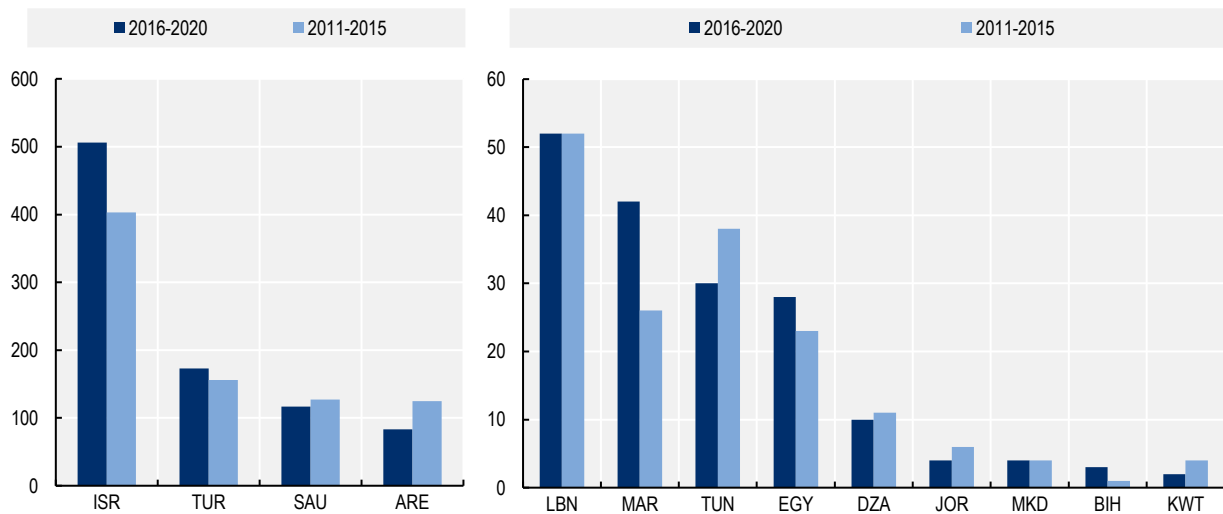
ملاحظة: تشير البيانات إلى عدد الطلبات المشتركة على براءات التعاون الدولية بين دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) ودول الاتحاد الأوروبي. يوضح الشكل أعلى 10 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث الشركاء في هذه الطلبات المشتركة. البيانات الخاصة بالبحرين وعمان وقطر غير متوفرة في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مؤشرات التعاون الدولي، إحصاءات البراءات <https://doi.org/10.1787/data-00507-en>

StatLink  <https://stat.link/3ngjrt>

الشكل 5.12. الاختراعات المشتركة لدول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي- 2020-2011، 27

عدد طلبات التعاون المشترك في معاهدة التعاون بشأن البراءات



ملاحظة: يوضح الرسم البياني أعداد طلبات البراءات المشتركة (PCT) بين دول الاتحاد الأوروبي-27 والدول المختارة من الاتحاد من أجل المتوسط (الجزائر، البوسنة والهرسك، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، مقدونيا الشمالية، تونس وتركيا) ودول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، السعودية والإمارات العربية المتحدة). البيانات الخاصة باليابان، موريتانيا، الجبل الأسود، السلطة الفلسطينية، والبحرين، عُمان، وقطر غير متوفرة في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مؤشرات التعاون الدولي، إحصاءات البراءات <https://doi.org/10.1787/data-00507-en>

StatLink  <https://stat.link/y6qru2>

المؤشر R7. تنقل الطلبة في مرحلة التعليم العالي

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعتبر تنقل الطلبة في مرحلة التعليم العالي أمراً أساسياً لتعزيز التجارب التعليمية وتطوير التبادل الثقافي، مع إمكانية تعزيز التعاون الدولي على نطاق أوسع. وبالنسبة لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط، يعزز ارتفاع معدلات التنقل الطلابي التكامل الإقليمي عبر بناء شبكات معرفية وتيسير تبادل الأفكار وأفضل الممارسات.

النتائج الأساسية

زيادة التنقل الطلابي داخل الاتحاد من أجل المتوسط. بين عامي 2017 و2022، ارتفع عدد الطلاب المتنقلين بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط من 0.6 مليون إلى 0.77 مليون. في عام 2022، بقي نحو 65% من مجموع الطلاب المتنقلين من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط داخل الاتحاد نفسه، خصوصاً في بلدان الاتحاد الأوروبي (60%). خارج الاتحاد من أجل المتوسط، استقطبت المملكة المتحدة حوالي 11% من الطلاب المتنقلين من الاتحاد، فيما جذبت الولايات المتحدة 5% (بيانات 2021)، وبلدان أخرى مجتمعة نسبة 23%. لوحظت زيادة ملحوظة في التنقل الخارجي خصوصاً في بلدان جنوب المتوسط وتركيا (الشكل 5.13).

زيادة التنقل نحو دول الاتحاد من أجل المتوسط. من بين 39 بلداً تتوفر بشأنها بيانات، شهد 34 بلداً ارتفاعاً في التنقل الداخلي للطلاب الدوليين بين 2017 و2022. وبقي متوسط معدل التدفق الصافي لبلدان الاتحاد من أجل المتوسط (الطلاب الوافدون يُطرح منهم الطلاب المغادرون) إيجابياً، حيث ارتفع من 1.8% إلى 2.8% من إجمالي طلاب التعليم العالي؛ مع ذلك، لا يزال هناك تباين كبير (الشكل 5.14). في المنطقة الأوسع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمتلك الإمارات العربية المتحدة وقطر أعلى معدلات تدفق صاف. إذ جعل كلا البلدين من استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب الدوليين أولوية سياسية.

نمط مهمين للتنقل جنوب-شمال داخل الاتحاد من أجل المتوسط مع تنوع متزايد للوجهات. تاريخياً، شكّلت فرنسا والمملكة المتحدة (قبل مغادرتها الاتحاد الأوروبي) الوجهتين الرئيسيتين للطلاب المتنقلين داخل الاتحاد من أجل المتوسط. لكن سجلت ألمانيا وهولندا وتركيا زيادات سريعة في أعداد الطلاب الوافدين في السنوات الأخيرة. وضاعف 11 بلداً من الاتحاد الأوروبي على الأقل أعداد الطلاب القادمين من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2017-2022، بينما زادت خمس بلدان أخرى هذه الأعداد بنسبة 50% بعنوان الفترة ذاتها. يوضح الشكل 5.15 الوجهات الرئيسية للطلاب المتنقلين من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وبالمثل، في حين تقتصر اليونان على تفصيل حسب البلد بالنسبة للطلاب الوافدين إلى الإمارات، تشير البيانات المتعلقة بالطلاب الوافدين إلى قطر والمملكة العربية السعودية إلى أنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي أصبحت وجهة مهمة لبعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة مصر والأردن والسلطة الفلسطينية (الشكل 5.15).

يُظهر توزيع الطلاب المتنقلين الوافدين تفوقاً طفيفاً للإناث في معظم البلدان، وهو نمط يعكس البنية السكانية للطلبة في التعليم العالي. بوجه عام، تبلغ نسبة الطالبات الوافدات 48% في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط التي تتوفر بشأنها بيانات، في حين تصل نسبة الإناث في إجمالي طلبة التعليم العالي إلى 56%. وفي معظم بلدان شمال إفريقيا، تقل نسبة الإناث ضمن الطلاب الوافدين عن 40% (الشكل 5.16).

ويميل تنقل الطلاب إلى أن يكون أكبر على مستوى الدكتوراه؛ ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يشكل الطلبة الدوليون حوالي ربع إجمالي المترشحين لنيل شهادة الدكتوراه (OECD, 2024^[10]). ويشمل ذلك العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على حاملي الدكتوراه الدوليين. وتتأثر أنماط التنقل الدولي لطلبة الدكتوراه بعوامل عرض وطلب على المستويات الفردية، والمؤسسية، والوطنية، والعالمية. وتشمل هذه العوامل الطموحات البحثية الشخصية وغياب برامج الدكتوراه في بلد المنشأ وتوفر فرص التمويل في الخارج. ويعكس ذلك بعض القضايا السائدة في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تبسيط إجراءات التأشيرات لتعزيز التنقل.** إرساء الاعتراف المتبادل بالمؤهلات وتحسين تبادل المعلومات بما يسهل حركة الطلاب بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط. في هذا السياق، يمكن أن يساهم العمل نحو اعتماد أوسع للاتفاقية العالمية لليونسكو بشأن الاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي في تحسين الاعتراف بالمؤهلات. غير أنّ التنقل نحو الاتحاد الأوروبي يبقى، في ظل الظروف الحالية، خياراً رئيسياً لمن يمتلكون موارد مالية كافية. يمكن للسياسات أيضاً النظر في استخدام برامج المنح الدراسية والقروض لتحقيق تكافؤ الفرص للطلاب.
- **تعزيز المساواة بين الجنسين في التنقل** عبر تنفيذ مبادرات لمعالجة الفوارق بين الجنسين في تدفقات الطلاب الدوليين، خاصة في بلدان شمال إفريقيا حيث تكون المشاركة النسائية أدنى.

قيود البيانات والتطورات

تُعتبر قاعدة بيانات اليونسكو المقياس الأكثر شمولاً لتنقل الطلاب الحاملين لدرجة علمية، لكنها تعاني من بعض القيود. رغم تقديم البلدان لبيانات حتى عام 2023، إلا أن بيانات التنقل لعام 2022 فقط تبقى الأكثر اكتمالاً مع بعض الاستثناءات. تقدّر اليونسكو العدد الإجمالي للتنقلات الخارجية. ينبغي فهم الأرقام المعروضة كمؤشرات على اتجاهات وتقديرات تقريبية أكثر من كونها إحصاءات دقيقة.

يعتمد الشكل 5.15 و الشكل 5.13 البيانات المُبلّغ عنها حول الطلاب المتنقلين حسب بلد المنشأ. لم تقدّم الجزائر وإسرائيل ولبنان والجبل الأسود وهولندا والسلطة الفلسطينية هذه البيانات. أُضيفت بيانات هولندا من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاستناد إلى إحصاءاتها الوطنية. لم تتوفّر بيانات لبقية البلدان.

التعريفات

الطلاب المتنقلون في البيانات الدولية هم إما "طلاب دوليون" أو "طلاب أجنبي".

الطلاب الأجانب هم الطلاب الذين لا يحملون جنسية البلد الذي يدرسون فيه والذي تُجمع منه البيانات.

الطلاب الدوليون هم الطلاب الذين غادروا بلد منشئهم (بلد التعليم الثانوي الأعلى أو التعليم السابق، أو بلد الإقامة المعتاد) وانتقلوا إلى بلد آخر لغرض الدراسة.

لقراءة المزيد

Chapter B4. in OECD (2024), *Education at a Glance 2024: OECD Indicators*, <https://doi.org/10.1787/c00cad36-en>.

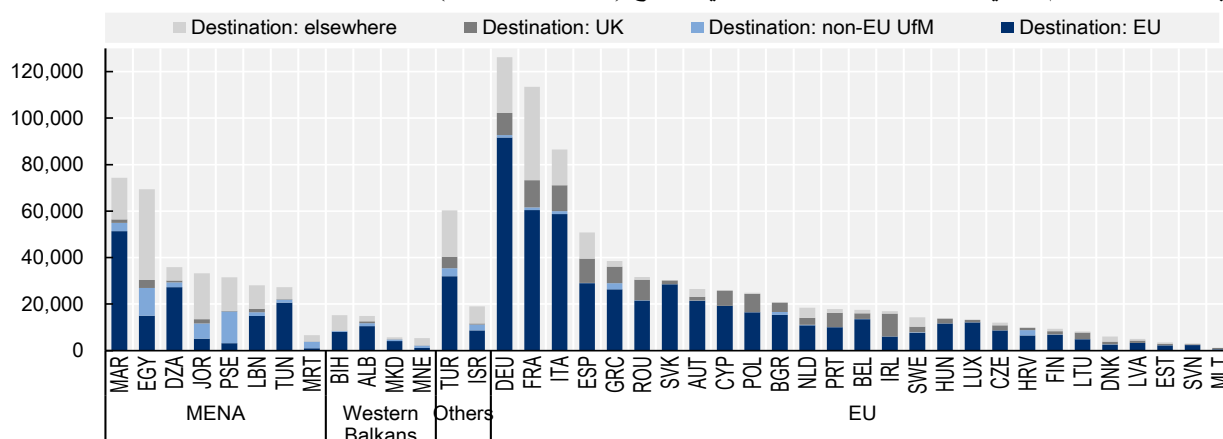
Chapters 5-7 in OECD (2022), *International Migration Outlook 2022*, <https://doi.org/10.1787/30fe16d2-en>.

OECD (forthcoming), *Review of Higher Education in Egypt*

UNIMED (2021). *The Internationalisation of Higher Education in the Mediterranean, Current and prospective trends*. Barcelona: UfM, <https://ufmsecretariat.org/publication-speech/internationalisation-of-higher-education-mediterranean/>

الشكل 5.13. التنقل الدولي الخارجي لطلاب التعليم العالي من دول الاتحاد من أجل المتوسط حسب دولة الوجهة، 2022

إجمالي عدد طلاب التعليم العالي من كل دولة الذين يدرسون في الخارج (الطلاب المغادرون)



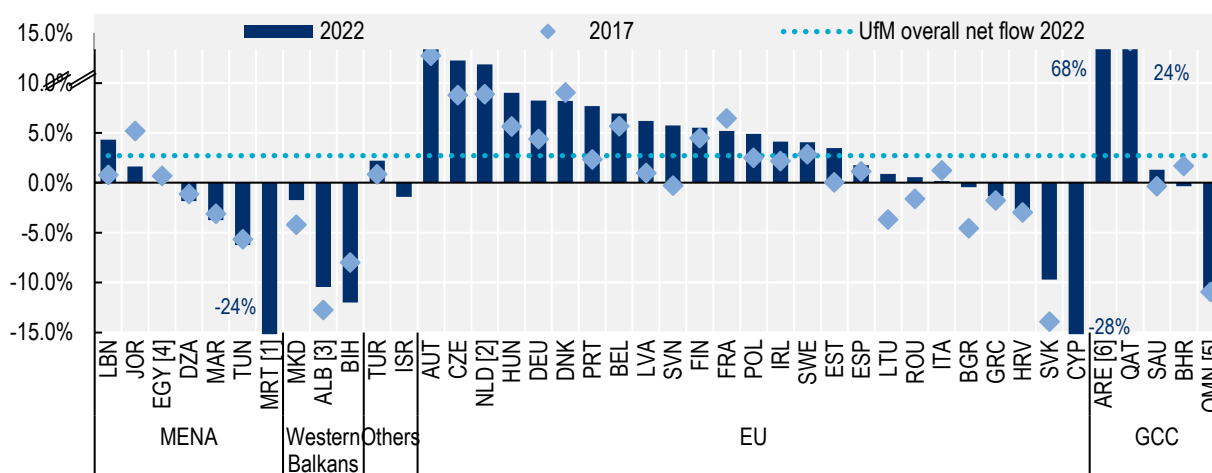
ملاحظة: لا تتوفر معلومات من اليونسكو حول الطلاب الوافدين حسب دولة المنشأ لكل من الجزائر، إسرائيل، لبنان، الجبل الأسود، هولندا، والسلطة الفلسطينية. وقد أضافت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بيانات هولندا من إحصاءاتها الوطنية.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استنادًا إلى بيانات اليونسكو (الطلاب الدوليين الوافدون حسب دولة المنشأ، (2024)^[14]، الطلاب الدوليين الوافدون حسب دولة المنشأ <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3806>، وبيانات هولندا من Nuffic (دول المنشأ، (2024)^[15]، دول المنشأ <https://www.nuffic.nl/en/subjects/facts-and-figures/countries-of-origin>، المنشأ

StatLink <https://stat.link/3qkxv9>

الشكل 5.14. نسبة صافي تدفق الطلاب الدوليين المتنقلين في التعليم العالي

الوارد - الصادر



ملاحظة: العدد الإجمالي للطلاب الأجانب في التعليم العالي (الطلاب الوافدون) في دولة معينة مطروحًا منه عدد طلاب تلك الدولة الذين يدرسون في الخارج (الطلاب المغادرون)، معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي التحاق الطلاب في التعليم العالي في الدولة نفسها. لا تتوفر بيانات عن الجبل الأسود والسلطة الفلسطينية. تم استبعاد لوكسمبورغ وموناكو ومالطا نظرًا لصغر عدد الطلاب في التعليم العالي، حيث يقل عن 20 ألف طالب.

1. Mauritania no data for 2022, calculated based on 2020.

2. The Netherlands no data for 2022, calculated based on 2021.

3. Albania no data for 2017, calculated based on 2018.

4. Egypt no data for 2017, calculated based on 2016.

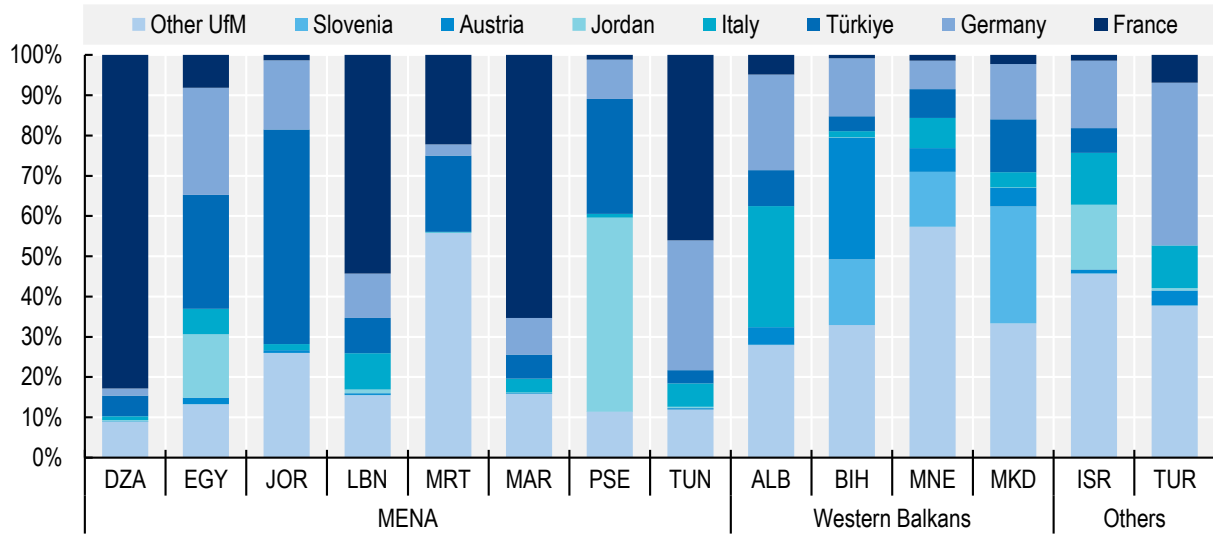
5. Oman no data for 2022, calculated based on 2021.

6. United Arab Emirates calculated based on 2016 and 2020.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استنادًا إلى: اليونسكو (التحاق حسب مستوى التعليم، 2024)، التسجيل حسب مستوى التعليم : <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3811>؛ اليونسكو (الطلاب الدوليين الوافدون حسب قارة المنشأ، 2024)، الطلاب الدوليين الوافدون حسب قارة المنشأ <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3804>؛ اليونسكو (الطلاب الدوليين المغادرون حسب منطقة الاستضافة، 2024)، الطلاب الدوليين المغادرون حسب منطقة الاستضافة <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3807> : <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3807>

StatLink <https://stat.link/sg12lz>

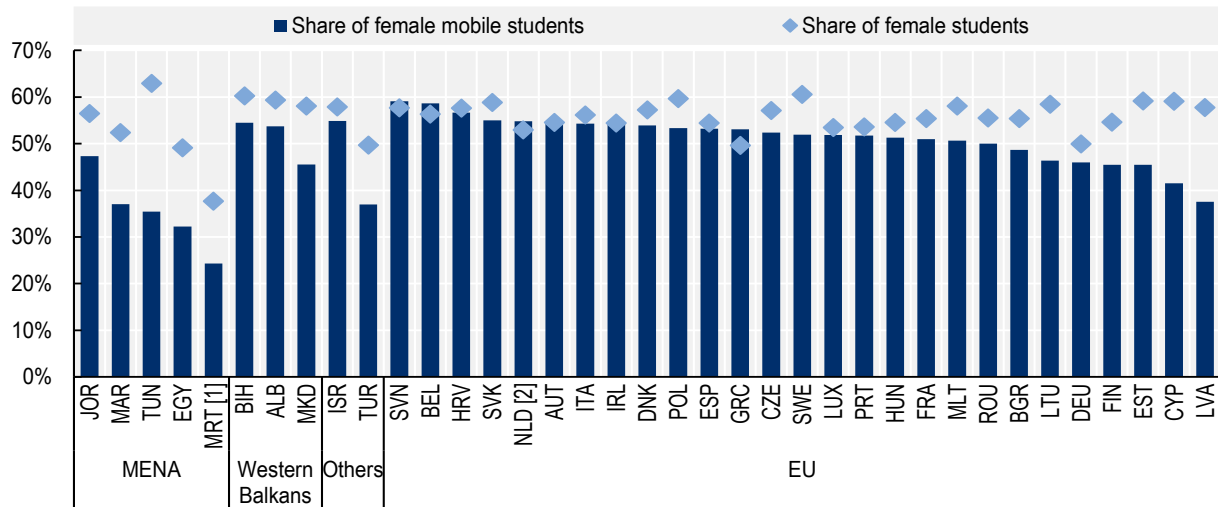
الشكل 5.15. الوجهات الرئيسية للطلاب الدوليين المتنقلين في التعليم العالي من دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 2022



ملاحظة: لا تتوفر معلومات من اليونسكو حول الطلاب الوافدين حسب دولة المنشأ لكل من الجزائر، إسرائيل، لبنان، الجبل الأسود، هولندا، والسلطة الفلسطينية. وقد أضافت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بيانات هولندا من إحصاءاتها الوطنية. المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استنادًا إلى بيانات اليونسكو (الطلاب الدوليين الوافدون حسب دولة المنشأ، 2024)، الطلاب الدوليين الوافدون حسب دولة المنشأ (2024)، وبيانات هولندا من Nuffic (دول المنشأ، 2024)، دول المنشأ <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3806>، وبيانات هولندا من Nuffic (دول المنشأ، 2024)، دول المنشأ <https://www.nuffic.nl/en/subjects/facts-and-figures/countries-of-origin>

StatLink <https://stat.link/gd6zo5>

الشكل 5.16. نسبة الطالبات الوافدات المتنقلات ونسبة الإناث في الالتحاق بالتعليم العالي 2022



ملاحظة: لا تتوفر بيانات عن الطالبات الوافدات المتنقلات بالنسبة للجزائر ولبنان.

1. Mauritania no data for 2022, calculated based on 2020.

2. The Netherlands no data for 2022, calculated based on 2021.

3. UfM total excludes Algeria and Lebanon.

المصدر: حسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استنادًا إلى: اليونسكو (عدد الطلاب المسجلين حسب مستوى التعليم، 2024)، عدد الطلاب المسجلين حسب مستوى التعليم، <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3811>؛ اليونسكو (الطلاب الوافدون المتنقلون دوليًا حسب قارة المنشأ، 2024)، عدد الطلاب الوافدون المتنقلون دوليًا حسب قارة المنشأ، <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3804>

StatLink <https://stat.link/9npu7h>

المؤشر R8. التمويل والمشاركة في برنامج إيراسموس+

لِمَ هذا المؤشر؟

يُعدّ برنامج إيراسموس+ من أبرز المبادرات السياسية للاتحاد الأوروبي، ويكتسي دوراً متزايد الأهمية في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية وسياسة الجوار.

إيراسموس+ هو أكبر برنامج تمويلي في فضاء الاتحاد من أجل المتوسط لدعم التعاون الدولي في مجال التعليم العالي. ويركّز البرنامج أساساً على تسهيل تنقّل الأفراد والطلبة والكوادر. كما يوفّر برنامج إيراسموس+ إجراءات أخرى لدعم التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المنظمات.

وتذهب أغلبية تمويلات إيراسموس+ إلى منظمات في بلدان الاتحاد الأوروبي، ولا تُخصّص سوى حصة محدودة للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمرتبطة رسمياً بالبرنامج (في الاتحاد من أجل المتوسط، مقدونيا الشمالية وتركيا). يمثل البرنامج حوالي 8% من الميزانية الإجمالية للإطار المالي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي للفترة 2021-2027 والمخصصة للأنشطة مع البلدان الأخرى غير المرتبطة بالبرنامج. وتُخصّص لمنطقة جنوب المتوسط بأكملها (وفق تعريف المفوضية الأوروبية) 17% من هذه الميزانية للتنقّل، و10% لبناء القدرات في مجال التعليم العالي. وتحصل دول البلقان الغربية على 19% للتنقّل الفردي و12% لبناء القدرات (European Commission, 2021^[11]).

كما يمكن أن يُعزى ارتفاع التمويل لبلدان غرب البلقان ومشاركة هذه البلدان إلى التركيز الأكبر على المنطقة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، كما يتضح من التزام عام 2018 بتزويد هذه الدول بإمكانية الانضمام المحتمل إلى الاتحاد الأوروبي ومضاعفة تمويل برنامج إيراسموس+ للمنطقة (2018^[12]). مؤخراً، ذكر برنامج إيراسموس+ في الأجندة الجديدة للمتوسط وفي عدد من الاتفاقيات الثنائية مع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

النتائج الأساسية

ارتفعت التمويلات المخصصة لأنشطة التعليم العالي ضمن برنامج إيراسموس+ بشكل طفيف في البلقان الغربية، في حين تراجعت بشكل ملحوظ في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 5.17). تمت زيادة الميزانية الإجمالية لبرنامج إيراسموس+، بما في ذلك الميزانية المخصصة للبلدان الأخرى، في الإطار المالي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي للفترة 2021-2027 مقارنة بالفترة السابقة. غير أنّ التمويلات المخصصة ونسبة التمويل الموجهة لأنشطة التعليم العالي في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد انخفضت خلال الفترة 2021-2023، إذ لم يتجاوز متوسطها 3.8% سنوياً من التمويل المخصص لبرنامج إيراسموس+، مقابل 5.3% في الفترة السابقة (2014-2020). وأوضحت المفوضية الأوروبية أنّ جزءاً من الموارد التي كانت موجهة سابقاً للتعليم العالي قد حوّلت إلى أنشطة التعليم والتدريب المهني وإجراءات الشباب.

تعزيز مشاركة تركيا، تعافي مشاركة البلقان الغربية وتراجع مشاركة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أثّرت جائحة كوفيد-19 وبداية الفترة الجديدة للإطار المالي متعدد السنوات على المشاركة في برنامج إيراسموس+ في سنة 2021 بالنسبة للمنظمات في البلدان غير المرتبطة بالبرنامج. منذ ذلك الحين، يبدو أنّ المشاركة والتمويل في البلقان الغربية قد تعافيا في حين ازدادا في تركيا. انخفضت مشاركة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتمويل الموجه لها في عامي 2022 و2023 إلى النصف مقارنة بالفترة 2015-2020 (الشكل 5.17).

تشارك منظمات البلقان الغربية في عدد متزايد من المشاريع المقترحة والمختارة. تشارك منظمات من ألبانيا والجبل الأسود في عدد أكبر من المشاريع في الفترة الجديدة للإطار المالي (2021-2027) مقارنة بالفترة السابقة (2014-2020). في المقابل، في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان عدد المشاريع المقترحة في الإطار المالي الحالي أقل من المتوقع مقارنة بالإطار السابق، إذ انخفض عدد المشاريع المختارة بشكل كبير. وحدها المنظمات الأردنية والفلسطينية شاركت بنسبة أعلى في المشاريع المقترحة مقارنة بالفترة السابقة (الشكل 5.18).

يتمثل أحد أبرز أدوات برنامج إيراسموس+ في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في مشاريع بناء القدرات. شمل زهاء ثلث جميع أنشطة بناء القدرات في التعليم العالي ضمن برنامج إيراسموس+ بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (386 مشروعاً تضم منظمات من أحد هذه البلدان على الأقل بين 2014 و2023). في الإطار المالي الجديد، يبدو أنّ هذه النسبة تتراجع قليلاً، حيث تضم المشاريع المختارة عدداً أقل من المنظمات من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تعزيز هياكل الدعم ذات الصلة. تتطلب المشاركة في إجراءات برنامج إيراسموس+ قدرات تنظيمية وإدارية كبيرة، فضلاً عن الإلمام بمختلف مكونات البرنامج. في الإطار المالي الحالي، تم إدخال إجراء جديد وهي تدابير تصميم إيراسموس موندوس لدعم تطوير ماجستير مشترك ضمن إيراسموس موندوس. ويمكن اتخاذ إجراءات مماثلة لدعم المنظمات في البلدان المرتبطة وغير المرتبطة ببرنامج إيراسموس+. كما يمكن بذل جهود إضافية لتعزيز البنى التحتية الوطنية للدعم (مثل المكاتب الوطنية لبرنامج إيراسموس+) في جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

- تسهيل وصول المنظمات إلى البرنامج مع تطور قدراتها التنظيمية والإدارية. يتمثل أحد الخيارات في تطوير شكل من أشكال اعتماد برنامج إيراسموس+. سيوفر ذلك لمؤسسات التعليم العالي مشاركة مبسطة في البرنامج إذا استوفت متطلبات ضمان الجودة والإدارة المالية والشفافية المؤسسية.
- مواصلة تعزيز دبلوماسية العلوم والتعليم على المستوى الوطني، باستخدام أدوات مثل مكاتب الاتصال والأطر البشرية لتمكين وتسهيل التعاون المؤسسي والفردية.

التعريفات

يشمل صافي التمويل وعدد المنظمات المشاركة في برنامج إيراسموس+ المشاريع المتعلقة بالتنقل الفردي، والتعاون بين المنظمات والمؤسسات، وأنشطة جان مونييه (الموجهة نحو تعزيز التعليم والبحث في مجال التكامل الأوروبي). تشير المشاركة إلى عدد المشاريع المقترحة والمختارة في مجال التعليم العالي، بناء القدرات وإيراسموس موندوس، حسب البلد المرتبط بالمنظمة المتقدمة أو المنفذة.

لقراءة المزيد

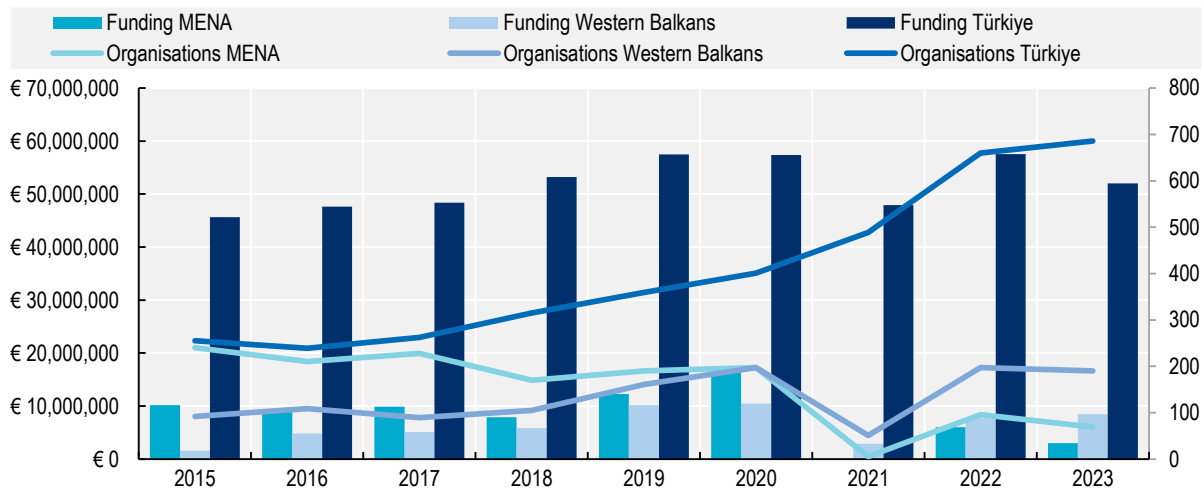
OECD (forthcoming), Review of Higher Education in Egypt

OECD (forthcoming), Policy brief: Policies to support and promote transnational collaboration in higher education

UNIMED (2021), The Internationalisation of Higher Education in the Mediterranean, Current and prospective trends (Barcelona: UfM), <https://ufmsecretariat.org/publication-speech/internationalisation-of-higher-education-mediterranean/>

الشكل 5.17. التمويل والمشاركة في برنامج إيراسموس+ حسب مناطق مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط

التمويل المخصص وعدد المنظمات المشاركة حسب سنة الدعوة، 2015-2023



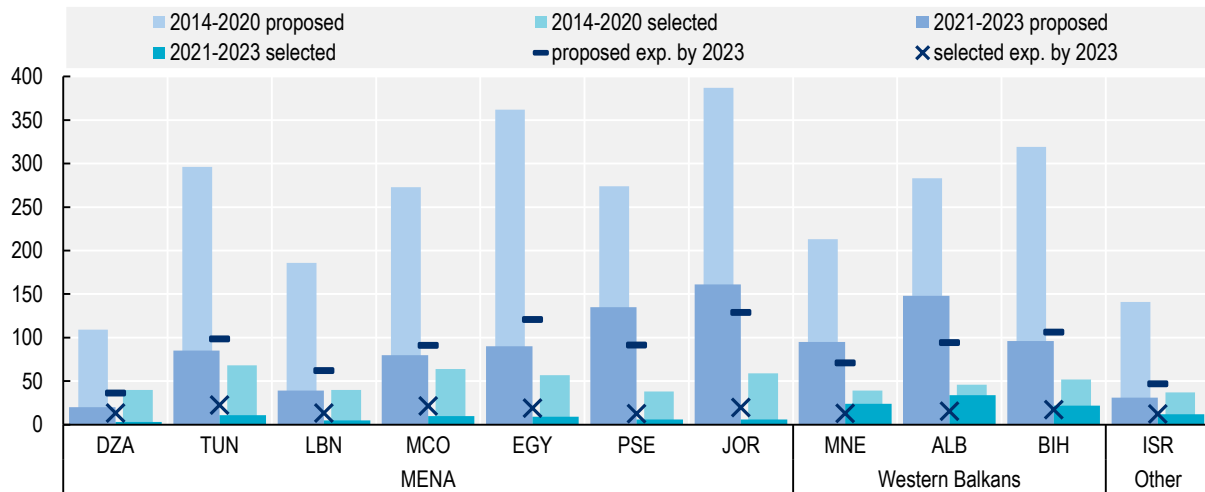
المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استنادًا إلى بيانات المفوضية الأوروبية (لوحة معلومات إيراسموس+ العامة، 2024)، لوحة بيانات إيراسموس+

<https://webgate.ec.europa.eu/eacdashboard/sense/app/c553d9e9-c805-4f7a-90e4-103bd1658077/sheet/42a81cd6-257e-44c1-9106-944e4713c9c7/state/analysis> تم الدخول في 2 يوليو 2024.

StatLink <https://stat.link/0thzx9>

الشكل 5.18. المشاريع المقترحة والمختارة في إطار برنامج إيراسموس+ المتعلقة بالتعليم العالي، حسب مشاركة المؤسسات من دول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط

عدد المشاريع مقارنة بين فترتي الإطار المالي متعدد السنوات (2014-2020 و 2021-2023)، مقابل العدد المتوقع من المشاريع بحلول 2023



ملاحظة: مرتبة حسب عدد المشاريع المختارة مقارنة بعدد المشاريع المقترحة، بشكل منفصل لكل منطقة. تشمل البيانات المشاريع في الأنشطة KA211 بناء القدرات و KA231 إيراسموس موندوس. تم تعديل عدد المشاريع المقترحة والمختارة بين فترتي (2014-2020 و 2021-2023) لحساب متوسط عدد المشاريع المقترحة والمختارة سنوياً. وبما أنه لم يتم إطلاق أي دعوات للمشاريع تقريباً في عامي 2014 و 2021، فقد تم استبعاد هذين العامين من حساب عدد المشاريع المتوقع بحلول 2023. كما تم تقسيم عدد المشاريع المقترحة والمختارة في الإطار المالي متعدد السنوات السابق على ثلاثة، ويُعرض هذا المتوسط على مدى سنتين من الإطار المالي السابق كعدد المشاريع المتوقع بحلول 2023.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استناداً إلى بيانات المفوضية الأوروبية (ملخصات حقائق الدول لبرنامج إيراسموس+ 2023 للتعليم العالي، 2024)، ملخصات حقائق الدول لبرنامج إيراسموس+ 2023 للتعليم العالي-<https://ec.europa.eu/assets/eac/erasmus-plus/factsheets/2023/int2023.html> تم الدخول في 25 يوليو 2024).

StatLink <https://stat.link/vdw5fu>

المؤشر R9. تنقل المتعلمين والكوادر الأكاديمية المدعوم من برنامج إيراسموس+

لِمَ هذا المؤشر؟

تتيح مبادرات التنقل في إطار برنامج إيراسموس+ لكل من الطلبة والكوادر الأكاديمية اكتساب خبرة من خلال الدراسة أو التدريس أو التدريب في بلد آخر، ما يخلق روابط بين المؤسسات.

وأظهرت الدراسات أنّ تجربة التنقل يمكن أن تحسّن من آفاق التشغيل بالنسبة للطلبة المشاركين، وخاصة فرص العمل على الصعيد الدولي، وقد أبلغ المشاركون من البلدان غير المرتبطة بالبرنامج عن أثر كبير على تطورهم الأكاديمي. أما بالنسبة للكوادر الأكاديمية، يعزّز التنقل شبكات التعاون لديهم، كما تبين أنّ الكوادر الأكاديمية المتنقلة تعتمد أساليب تدريس أكثر ابتكاراً (European Commission, 2018^[13]).

ويُعتبر تنقل المتعلمين والكوادر الأكاديمية النشاط الأساسي ضمن برنامج إيراسموس+، حيث يُخصّص له زهاء 70% من ميزانية التعليم العالي لدعم أنشطة التنقل (European Commission, 2024^[14]).

النتائج الأساسية

تشمل أنشطة التنقل في برنامج إيراسموس+ عدداً أكبر من مؤسسات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالماضي. في سنة 2022، شملت حوالي 10.6% من جميع تنقلات الطلبة والكوادر الأكاديمية في التعليم العالي ضمن برنامج إيراسموس+ مؤسسة من أحد بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في ارتفاع طفيف مقارنة بـ 7.9% في 2017. تُعدّ تركيا باستمرار الأكثر مشاركة بين هذه البلدان (6.9% من إجمالي تنقلات إيراسموس+ في عام 2022). وزادت بلدان البلقان الغربية حصتها من المشاركة من 0.8% في عام 2017 إلى 2% في عام 2022، ورفعت بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حصتها من 1% إلى 1.5% بين عامي 2017 و2022 (الجدول 5.1).

يُرجّح أن تشارك الكوادر الأكاديمية في تنقلات إيراسموس+ التي تشمل أحد بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. بينما يمثل المتعلمون 77% من مجموع التنقلات في برنامج إيراسموس+، كانت أغلب التنقلات من نصيب الكوادر الأكاديمية في البلقان الغربية (71%) وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (61%) (الجدول 5.1). يمكن تفسير ذلك جزئياً بالقيود المفروضة على تنقلات الطلبة نحو البلدان غير المرتبطة بالبرنامج (حيث لا يُسمح بالتنقل الخارجي إلا لطلبة الدكتوراه باتجاه البلدان الخارجية بخلاف البلقان الغربية).

تستفيد دول البلقان الغربية من ارتباط وثيق بالاتحاد الأوروبي من خلال ارتفاع وتيرة التنقلات. تشير بيانات التنقل الخارجي الواردة في الشكل 5.19 إلى زيادة ملحوظة في التنقلات التي تشمل بلدان البلقان الغربية في الفترة الجديدة للإطار المالي متعدد السنوات (2021-2027).

أما أنماط التنقل في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهي أكثر تنوعاً (الجدول 5.1)، حيث تمكّنت بعض البلدان من الحفاظ على مستويات ما قبل 2020 من حيث التنقل الخارجي في إطار برنامج إيراسموس+ (الأردن، لبنان، المغرب)، بل وزادت الجزائر والسلطة الفلسطينية بشكل طفيف، في حين شهدت بقية البلدان انخفاضاً في الأرقام (مصر، إسرائيل، تونس). وبالنسبة لإجمالي عدد الطلبة المسجلين في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يبقى مستوى المشاركة من المنطقة محدوداً للغاية.

التنقل يختلف حسب مجالات الدراسة. يملك طلبة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من جنوب المتوسط وتركيا تقريباً ضعف فرص المشاركة في التنقل ضمن برنامج إيراسموس+ مقارنة بالطلبة بصفة عامة، بينما يظهر نمط مشابه بالنسبة لطلبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلقان الغربية. ويكون الطلاب في المجالات المرتبطة بالمهنة المنظمة (مثل التعليم والصحة والعافية) الأقل مشاركة في التنقل.

مشاركة أوسع للنساء. بصفة عامة، تشارك النساء أكثر من الرجال في أنشطة التنقل ضمن برنامج إيراسموس+ (63% من المتعلمين المتنقلين و57% من الكوادر الأكاديمية في 2022 كنّ من الإناث). لم يسجل أي بلد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط نسبة إناث تقل عن 50% بين الطلبة المغادرين. أما بين الكوادر الأكاديمية، أرسلت أربعة بلدان فقط أقل من 40% من الإناث، وهي النسبة المعتمدة لتحقيق التوازن بين الجنسين. وعلى مستوى الاستقبال، توجد كذلك نسبة أكبر من الإناث الوافדות بصفة عامة، ولم يسجل أي بلد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط نسبة إناث تقل عن 40% (الشكل 5.20).

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- تمت تغطية الاعتبارات السياسية تحت المؤشر R8، بما في ذلك التدابير التي يمكن أن تبسّط المشاركة التنظيمية في برنامج إيراسموس+. بموجب القواعد الحالية، يفرض مخطط التنقل في برنامج إيراسموس+ بعض القيود على التنقل الخارجي لطلبة التعليم قصير المدى، الإجازة والمجستير بالنسبة للمؤسسات في البلدان غير المرتبطة بالبرنامج؛ وفي سياق الاتحاد من أجل المتوسط، يشمل هذا جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. قد يكون من المناسب مراجعة هذه القيود وأثرها على نطاق المشاركة الممكنة في أنشطة التنقل.
- يظل برنامج إيراسموس+ مركزاً على التنقل داخل الاتحاد الأوروبي، ما يحدّ من قدرته على التكيف مع أولويات البلدان الأخرى. بالإضافة إلى إيراسموس+، يمكن للبلدان المظلة على البحر الأبيض المتوسط النظر في إطلاق برنامج تنقل قائم على إدارة مبسطة، يكون مكثلاً

لبرنامج إيراسموس+، على غرار برنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى (الجدول 5.1). بمقدور هذا المخطط التشجيع على مزيد من التنقل بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب أوروبا. قد تتمثل نقطة الانطلاق لمثل هذا البرنامج في المنطقة المتوسطة في شبكات المؤسسات القائمة، مثل UNIMED، التي تجمع مؤسسات التعليم العالي التي تمتلك الرغبة والقدرة على المشاركة. يمكن أن يركز البرنامج، في المراحل الأولية، على تبادلات لا تتطلب تحويل أرصدة أو الاعتراف بالمؤهلات، وتُجرى خارج الفترات الأكاديمية، على غرار الدورات المكثفة من قبيل المدارس الشتوية والصيفية، دورات تدريبية ولقاءات تشمل كلاً من الطلبة وأعضاء هيئات التدريس.

- في كلٍّ من برنامج إيراسموس+ والمخططات الموجهة أكثر نحو الاتحاد من أجل المتوسط، يمكن أيضاً للبلدان أن تستكشف أشكال التبادل الافتراضي، عبر الإنترنت بالكامل، أو الهجين/المتدمج، وكذلك البرامج والدورات المشتركة التي تتضمن مكونات رقمية ميسرة.

التعريفات

المتعلم أو الطالب هو شخص يسعى إلى التنقل بغرض الدراسة أو التدريب.

تغطي الأرقام عدد الأفراد المنتمين إلى مؤسسات في بلد أو منطقة من أحد بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين شاركوا في برنامج إيراسموس+ في إطار التنقل الفردي (KA1) في مجال التعليم العالي.

وأدى بدء الفترة الجديدة للإطار المالي متعدد السنوات سنة 2021 إلى تخصيص تمويل أكثر محدودية للتعليم العالي في البلدان الأخرى غير المرتبطة بالبرنامج. وتقلص ذلك التمويل بالنسبة لمعظم بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

لقراءة المزيد

OECD (forthcoming) Review of Higher Education in Egypt

UNIMED & ESN (2023) The Future of Higher Education in the Mediterranean - The Student's Perspective.

<https://www.esn.org/news/future-higher-education-mediterranean-students-perspective>

الجدول 5.1. التنقلات في برنامج إيراسموس+ حسب فئة المشاركين

2022		2019		2017		
المتعلمون (%) من المجموع	الكوادر الأكاديمية (%) من المجموع	المتعلمون (%) من المجموع	الكوادر الأكاديمية (%) من المجموع	المتعلمون (%) من المجموع	الكوادر الأكاديمية (%) من المجموع	
322393	98572	347923	107794	328407	78767	جميع التنقلات
20381	8780	22660	6692	20159	3841	تشمل تركيا
2461	6023	2048	3262	1557	1863	تشمل البلقان الغربية
2472	3938	2776	3919	2081	2044	تشمل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
738	1370	714	1585	523	892	تشمل إسرائيل
25601	18908	27835	14852	23959	8408	تشمل بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

المصدر: المفوضية الأوروبية (بيانات التنقل في برنامج إيراسموس+، 2023)، بيانات التنقل في برنامج إيراسموس+، https://erasmus-plus.ec.europa.eu/resources-and-tools/factsheets-statistics-evaluations/statistics/for-researchers?facets_permanent%7Cfield_eac_topics=1998 تم الدخول في 13 مايو 2024.

المربع 5.1. برنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى

أطلقت مجموعة من الوزراء الحكوميين برنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى في عام 1992، مباشرة بعد سقوط الستار الحديدي. تمثل الغرض من البرنامج في إنشاء إطار للتعاون الأكاديمي متعدد الأطراف، وهو ما كان غائباً لأنه لم يكن أي من البلدان، باستثناء النمسا، عضواً في الاتحاد الأوروبي أو في برنامج إيراسموس المبكر. تأسس برنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى من قبل ستة بلدان، وهي النمسا، وبلغاريا، والمجر، وبولندا، وجمهورية سلوفاكيا، وسلوفينيا، انضمت إليها لاحقاً بلدان أخرى من المنطقة. منذ عام 1995، شاركت أكثر من 2000 مؤسسة للتعليم العالي في برنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى وحظي أكثر من 89000 تبادل بالدعم (بيانات 2023). حتى بعد ثلاثة عقود من وجوده، لا زال عدد الطلبات وعدد التنبّلات الممنوحة في تزايد.

كان الهدف إنشاء برنامج بإدارة مبسّطة يسمح بمشاركة سهلة. وتم تأسيس البرنامج بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين البلدان، باستخدام هيكل حوكمة بسيط. وتتم المشاركة من خلال شبكات متعدّدة الأطراف من المؤسسات أو من مكوناتها (مثل الكلية أو القسم). وينشر كلّ بلد بانتظام قائمة بالمؤسسات المؤهلة؛ وتلتزم تلك المؤسسات بإعفاء طلبة برنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى من رسوم التسجيل وضمان الاعتراف المتبادل بالتعليم المكتسب. لا يتم تحويل أموال بين المؤسسات والبلدان، إذ تتمثل "العملة" المتداولة في شهر منحة دراسية. يتعهد كلّ بلد مشارك بما لا يقل عن 100 شهر من المنح الدراسية في السنة الأكاديمية، ويقدم منحاً للطلبة وأعضاء هيئات التدريس الوافدين، بمبالغ تناسب تكلفة المعيشة المحلية. يوجد مكتب مركزي صغير لبرنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى في فيينا، ومراكز وطنية في كلّ من البلدان الأعضاء الخمسة عشرة.

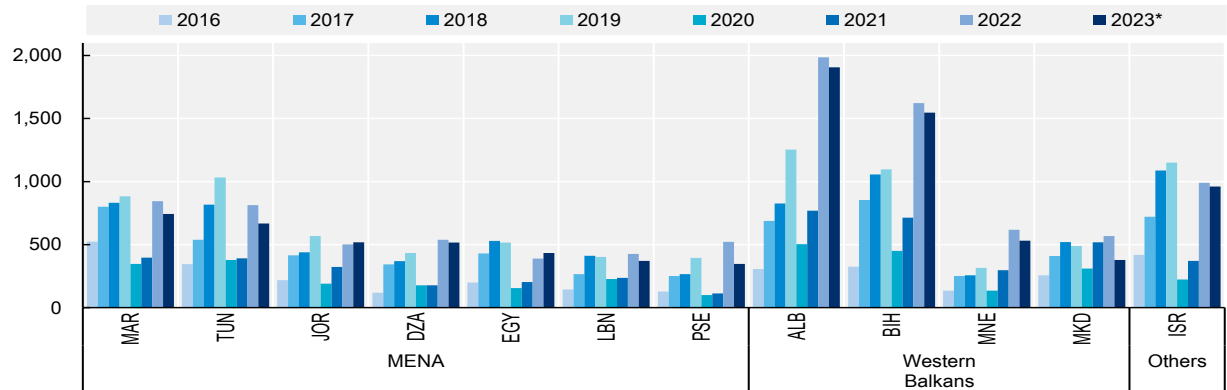
كما تطوّر البرنامج من كونه موجهاً بشكل أساسي لتبادل الطلبة إلى التركيز بشكل أكبر على التدريس وتنقّلات مستوى الدكتوراه. رغم أنّ معظم البلدان المشاركة فيه منخرطة أيضاً في برنامج إيراسموس+، لا يزال برنامج التبادل للدراسات الجامعية في أوروبا الوسطى يحتفظ بأهميته. فهو لا يوفّر فرصاً للتبادل في الدراسة والتدريس فحسب، بل يسهّل أيضاً الروابط بين مؤسسات التعليم العالي ويدعم أشكالاً مختلفة من التنقّلات القصيرة المدى.

Source: CEEPUS, (2023^[15]), Report 2023, https://www.ceepus.info/files/ceepus3/CEEPUS_Report_2023_V05.pdf (accessed on 13 January 2025).

Sorantin, (2020^[16]). CEEPUS: Active Methods in Setting up a New Regional Academic Exchange Program. <https://doi.org/10.1515/edu-2020-0132>

الشكل 5.19. التنقل الفردي الخارجي في برنامج إيراسموس+ من دول الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

إجمالي التنقل الخارجي للمتعلمين والموظفين إلى دولة أخرى في الاتحاد من أجل المتوسط بغرض الدراسة أو التدريب أو التدريس، 2016-2023*



Note: Türkiye is omitted due to high number of mobile individuals. Monaco and Mauritania are omitted due to very low participation.

ملاحظة: تم استبعاد تركيا نظرًا لارتفاع عدد الأفراد المتنقلين. تم استبعاد موناكو وموريتانيا بسبب المشاركة المنخفضة جدًا. *البيانات الخاصة بعام 2023 أولية وقد ترتفع لاحقًا مع اكتمال المشاريع واستكمال التقارير.

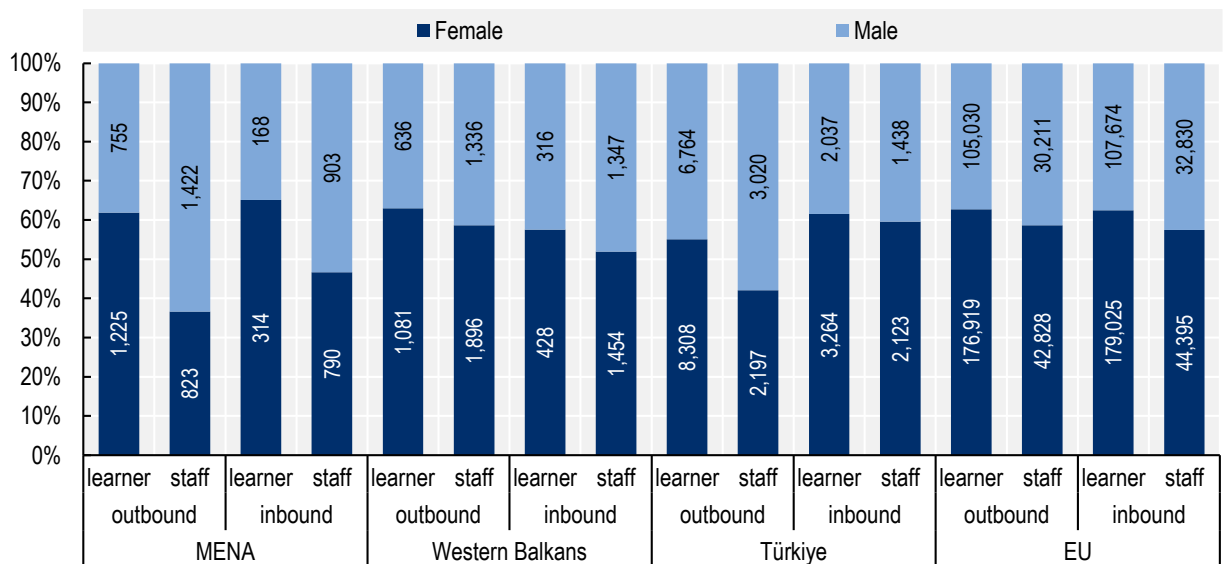
(2024^[17]) Erasmus+ data dashboard: Source: OECD calculations based on data from the European Commission

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استنادًا إلى بيانات المفوضية الأوروبية (لوحة معلومات إيراسموس+ العامة، 2024)، لوحة بيانات إيراسموس+:
<https://webgate.ec.europa.eu/eacdashboard/sense/app/c553d9e9-c805-4f7a-90e4-103bd1658077/sheet/42a81cd6-257e-44c1-9106-944e4713c9c7/state/analysis>

(تم الدخول في 2 يوليو 2024).

StatLink  <https://stat.link/qb078d>

الشكل 5.20. المشاركون في برنامج إيراسموس+ حسب الجنس، 2022



ملاحظة: حوالي 0.1% من المشاركين لم يتم تحديد جنسهم بسبب صغر عددهم؛ تم استبعاد هؤلاء المشاركين من هذا الشكل.

المصدر: المفوضية الأوروبية (بيانات التنقل في برنامج إيراسموس+، 2023)، بيانات التنقل في برنامج إيراسموس-
https://erasmus-plus.ec.europa.eu/resources-and-tools/factsheets-statistics-evaluations/statistics/for-researchers?facets_permanent%7Cfield_eac_topics=1998

(تم الدخول في 13 مايو 2024).

المؤشر R10. برامج الاتحاد الأوروبي لتنقل الباحثين

لِمَ هذا المؤشر؟

أنشئت إجراءات ماري سكلودوفسكا-كوري في عام 1996 باعتبارها برنامج التمويل الرائد للاتحاد الأوروبي من أجل تعليم الدكتوراه وتدريب ما بعد الدكتوراه للباحثين. يدعم البرنامج تنقل الباحثين بين البلدان والقطاعات والتخصصات من أجل اكتساب معارف ومهارات وكفاءات جديدة. يمكن لتحليل برامج تنقل الباحثين، ولا سيما إجراءات ماري سكلودوفسكا-كوري، أن يكشف عن اتجاهات مهمة في تنقل الباحثين بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

النتائج الأساسية

تُقدم البيانات المتعلقة بتنقل كوادر البحث والابتكار بين البلدان المختارة الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والبلدان الأخرى، في سياق إجراءات ماري سكلودوفسكا-كوري، رؤى قيمة حول أنماط التنقل. وتتنوع وجهات الباحثين المسافرين من البلدان المختارة الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط (الشكل 5.21 اللوحات A, C, E, G, I, K). وتمثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا الوجهات الأكثر شعبية. تُختار اليونان غالباً كوجهة من قبل الباحثين من الجزائر والأردن وتونس. ورغم أن العدد الإجمالي للزائرين خلال الفترة الزمنية التي تم تحليلها يظل محدوداً، يتضح وجود تبادل متوازن نسبياً للباحثين عبر منطقة الاتحاد من أجل المتوسط.

يكشف تحليل التنقل الوارد إلى بعض البلدان عن نمط مختلف (الشكل 5.21 اللوحات B, D, F, H, J, L)، مع أعداد منخفضة جداً من الباحثين القادمين من بلدان أخرى. في حالتي مصر والأردن، يسافر الباحثون إلى الخارج عشر مرات أكثر من الوافدين إلى البلاد (اللوحتين D, F). يؤكد هذا الاختلال الطابع غير المتوازن لتنقلات أعضاء هيئات التدريس والطلبة الذي تمت ملاحظته مسبقاً في المؤشرين R7 و R9، مع تدفقات صافية نحو الاتحاد الأوروبي. من المهم الإشارة إلى أنها تسهل تبادل المعارف وتسهم في بناء القدرات في البلدان المرسلة والمستقبلة رغم عدم توازن التنقلات.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالتنقل الوارد، هناك ميل لتركيز الحركة من بلدان محددة بالمقارنة مع الاتجاه المعاكس. على سبيل المثال، يمثل الباحثون القادمون من تونس في الجزائر أكثر من نصف إجمالي الباحثين الوافدين (اللوحة B). وتُلاحظ أنماط مماثلة في مصر مع الباحثين من ليتوانيا (اللوحة D)، وفي المغرب مع الباحثين من إسبانيا وفرنسا (اللوحة H)، وفي تونس مع الباحثين من الجزائر (اللوحة J). قد يعكس ذلك القرب الجغرافي والثقافي، إلى جانب الخلفية التاريخية للتعاون الدولي السابق. مع مواصلة تطوير هذه العلاقات، من شأن تعزيز القدرات البحثية لكل بلد جعل البلد شريكاً أكثر جاذبية للآخرين، ما يسهم في زيادة التنوع في التعاون الدولي.

أخيراً، هناك مستوى ملموس من التدفق المتبادل للباحثين بين الجزائر والمغرب وتونس (اللوحتات A, B, H, I, J)، ما يشير إلى أن ما يسمى بالتعاون بين بلدان الجنوب-جنوب بدوره إلى حد ما.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير داخل كل بلد.** لن يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة الباحثين المحليين على استيعاب المعرفة الدولية فحسب، بل سيزيد أيضاً من جاذبية مؤسسات البحث الوطنية للباحثين الأجانب.
- يُعتبر بناء قدرات بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظماتها البحثية أمراً ضرورياً. وتم بذل بعض الجهود في هذا الصدد، وفقاً لموقع MSCAdvocacy؛ إلا أن هذه الجهود ليست كافية بعد، وهناك حاجة لمزيد من الإجراءات لتحقيق مقاربة أكثر شمولاً.
- **تبسيط الإجراءات الإدارية.** يمكن أن يؤدي تبسيط عملية التقديم، بما في ذلك متطلبات التأشيرة، إلى خفض الحواجز أمام المشاركة في البرامج الدولية.

قيود البيانات والتطورات

البيانات المتاحة محدودة، والعديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط المشاركة لا تملك بيانات خاصة بالبلد على منصة MSCAdvocacy. علاوة على ذلك، بينما يوفر لوحة متابعة برنامج بيانات على مستوى مؤسسات البحث، إلا أن البيانات على مستوى الباحث الفردي غير متاحة. سيتمكن تطوير بيانات تسمح بإجراء مقارنات بين البلدان من تحديد التدابير اللازمة لتعزيز الاستخدام الفعال لهذه المبادرة. فضلاً عن ذلك، يُتوقع أن يكون من الممكن، من خلال تحليل هذه البيانات بالاقتران مع المؤشرين R5 و R6، تقييم أثر استخدام هذه المبادرة على المخرجات مثل المنشورات وبراءات الاختراع.

لقراءة المزيد

<https://www.mscadvocacy.eu/mscadvocacy-report-presents-msca-participation-trends-across-26-countries-and-regions/>

<https://www.mscadvocacy.eu/strengthening-msca-in-the-mpc/>

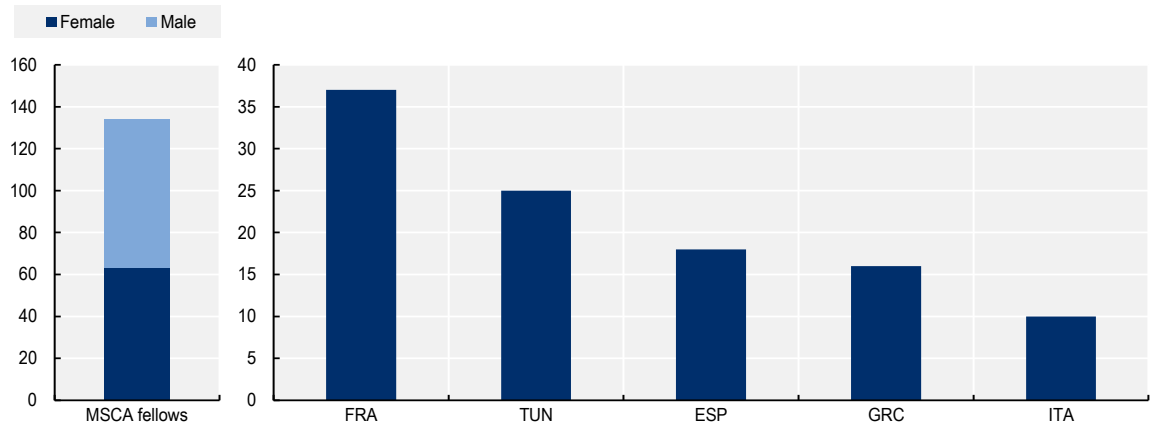
<https://marie-sklodowska-curie-actions.ec.europa.eu/about-msca>

MSCAdvocacy, “Qualitative monitoring 1 MSCA Participation -Overview and comparison: EU bilateral R&I cooperation with countries & regions-” <https://www.mscadvocacy.eu/qualitative-monitoring-report/>

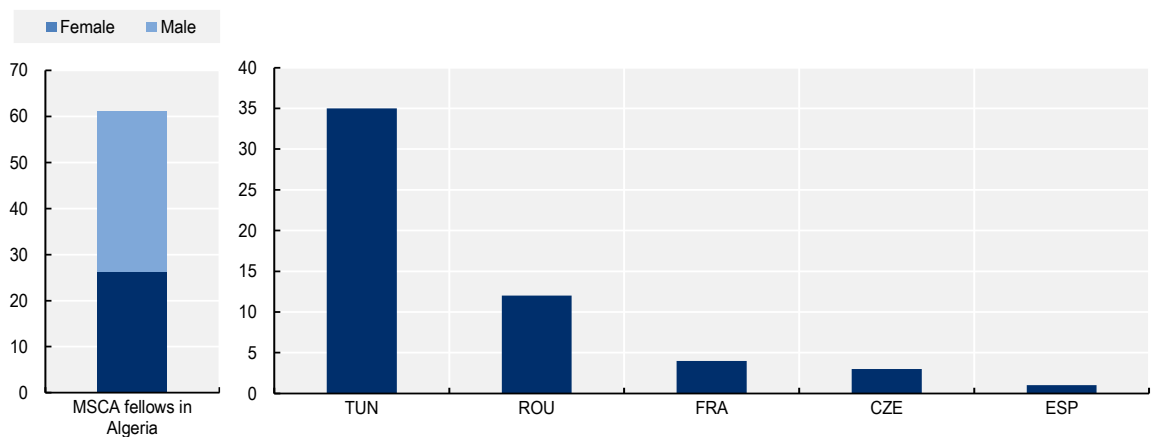
OECD’s STIP Compass: International mobility of human resources <https://stip.oecd.org/stip/interactive-dashboards/themes/TH55>

الشكل 5.21. تنقل موظفي البحث والابتكار بين دول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط ودول أخرى ضمن برنامج ماري كوري- سكلودوفسكا (MSCA) في إطار برنامج أفق 2020

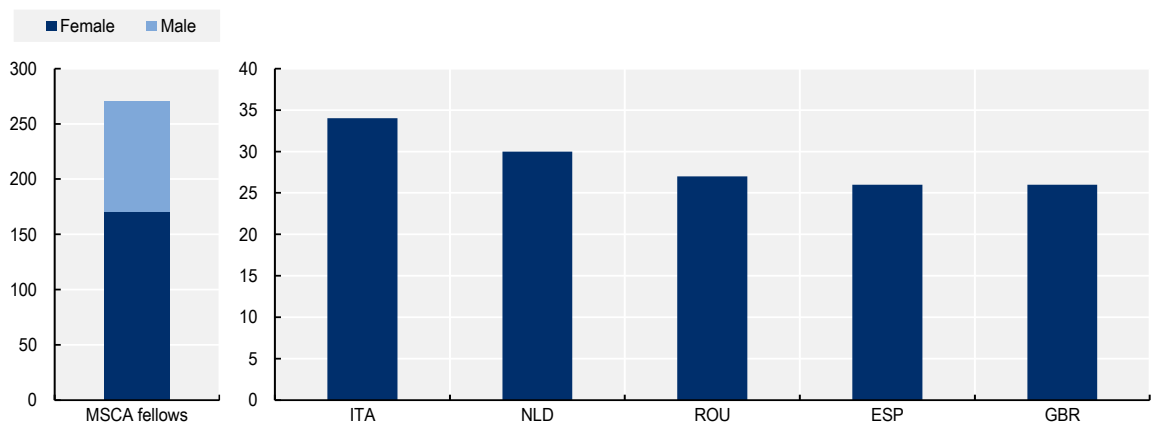
A. Staff members from Algeria, and grouped by the sending organisation country (top 5)



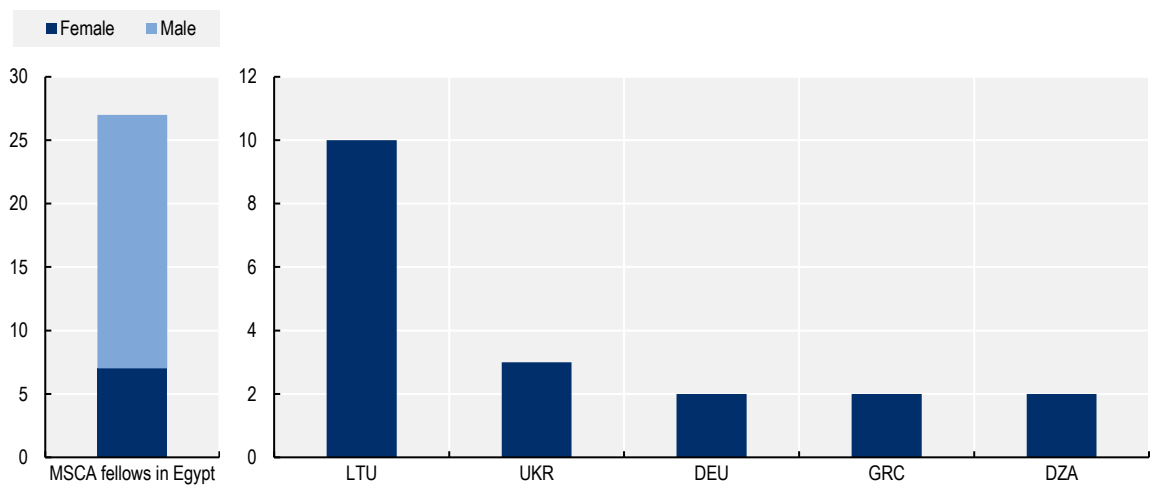
B. Staff members going to Algeria, and grouped by the host organisation country (top 5)



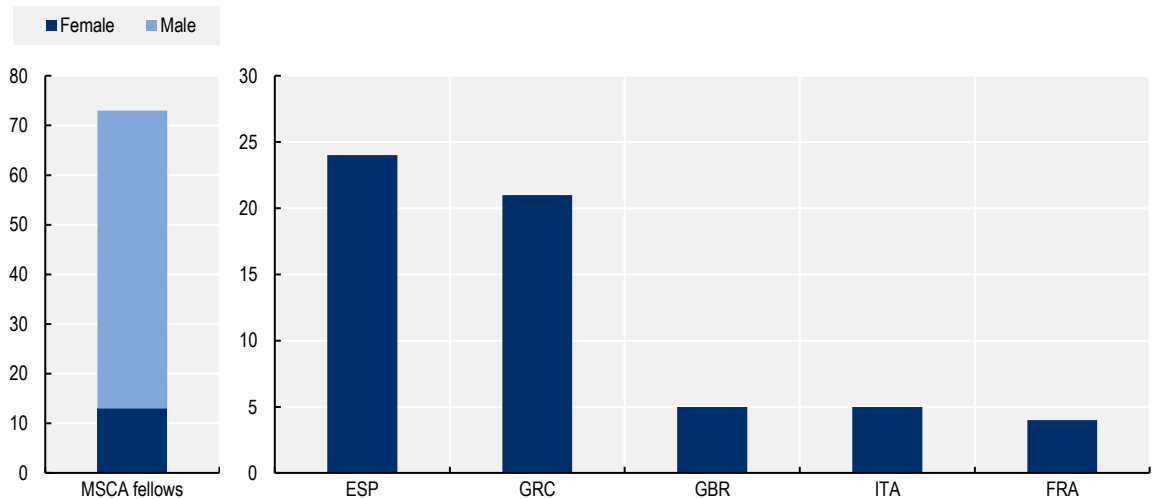
C. Staff members from Egypt, and grouped by the sending organisation country (top 5)



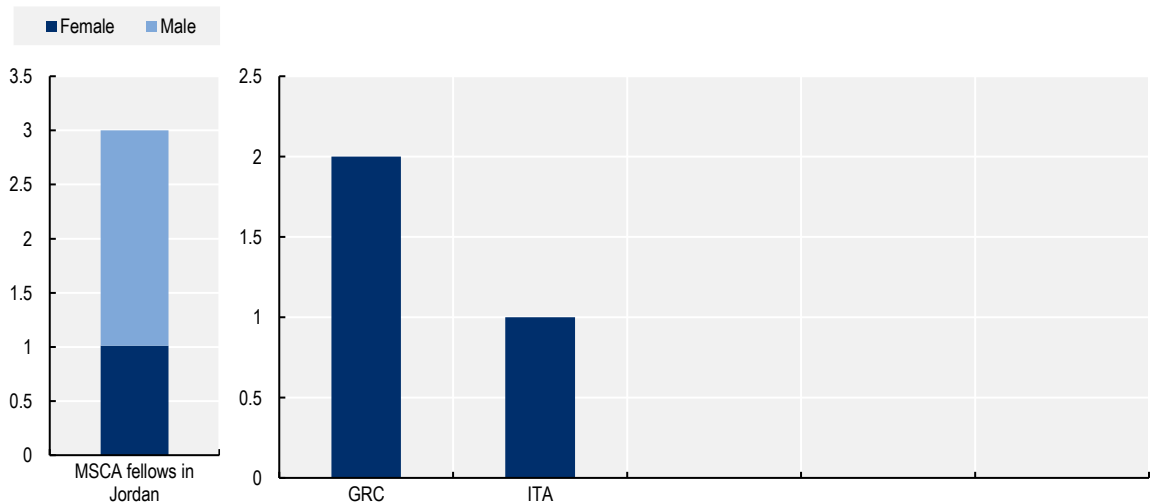
D. Staff members going to Egypt, and grouped by the host organisation country (top 5)



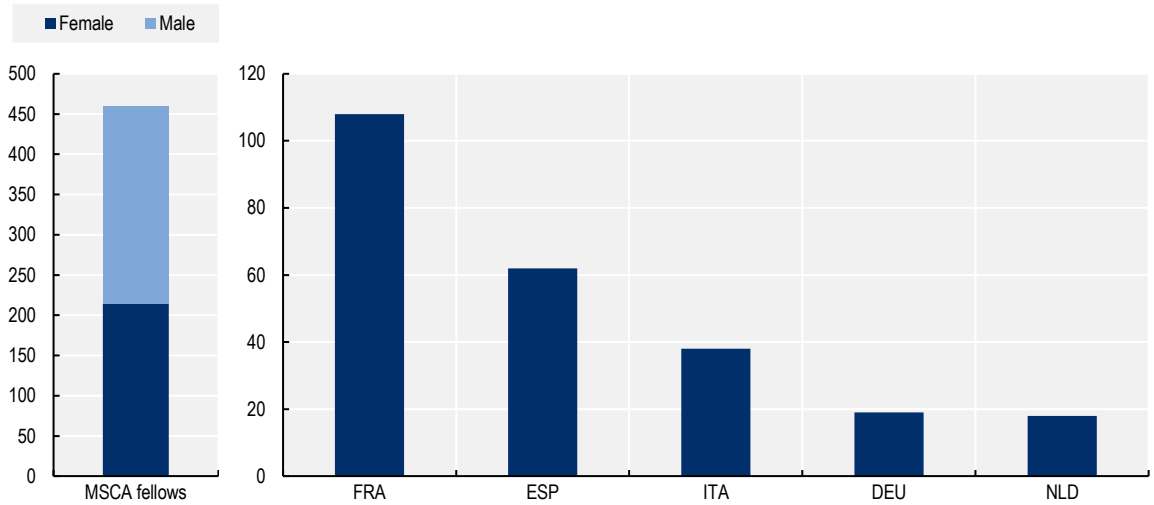
E. Staff members from Jordan, and grouped by the sending organisation country (top 5)



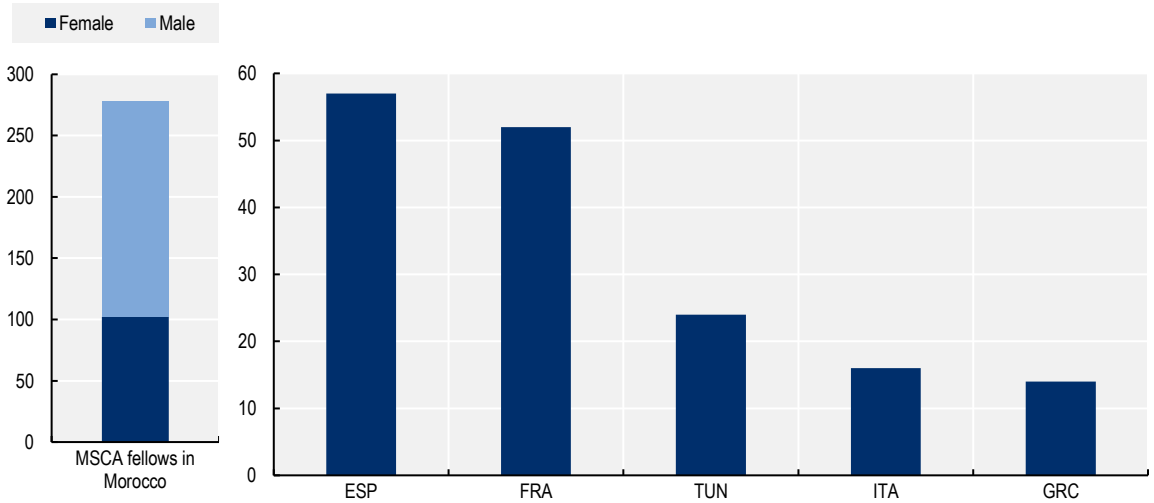
F. Staff members going to Jordan, and grouped by the host organisation country (top 5)



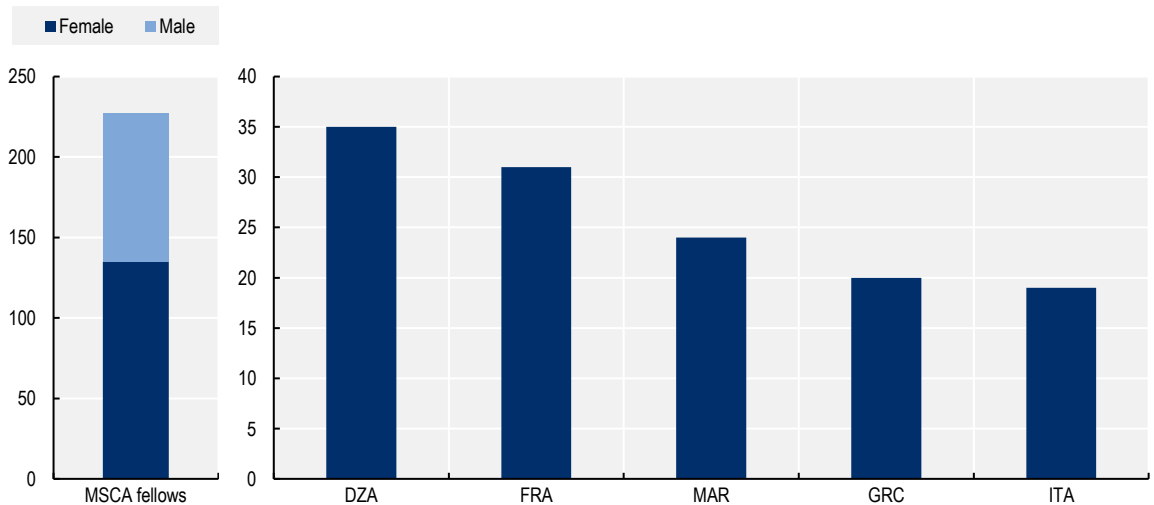
G. Staff members from Morocco, and grouped by the sending organisation country (top 5)



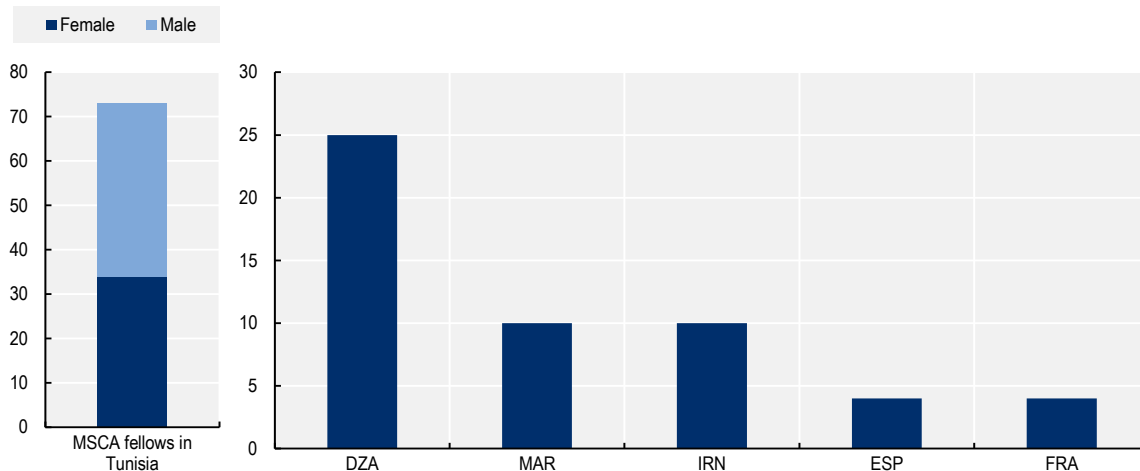
H. Staff members going to Morocco, and grouped by the host organisation country (top 5)



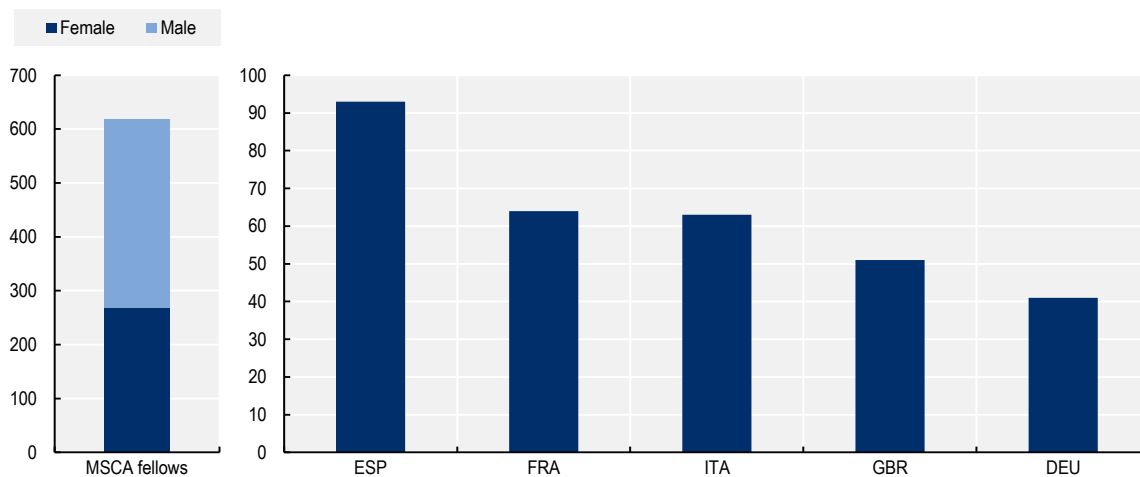
I. Staff members from Tunisia, and grouped by the sending organisation country (top 5)



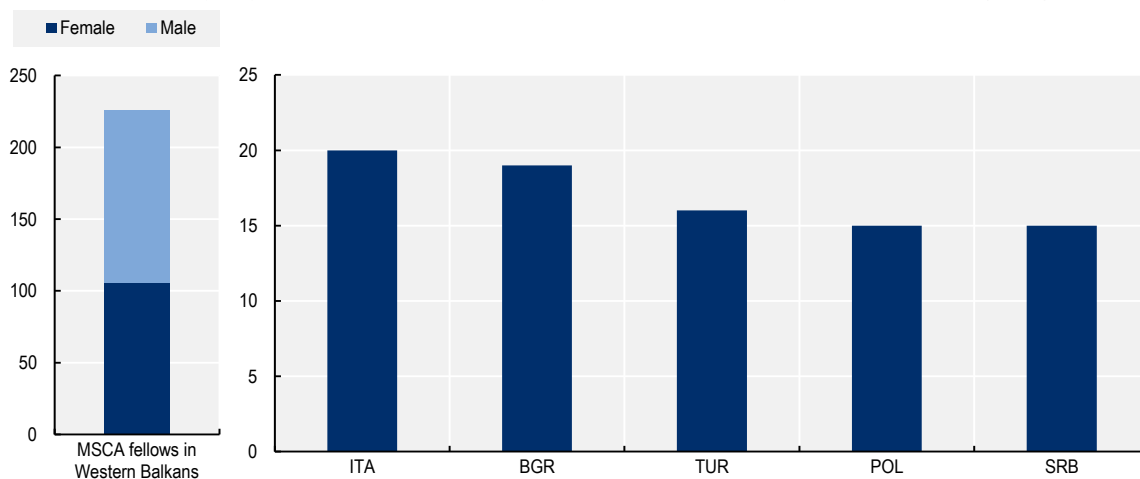
J. Staff members going to Tunisia, and grouped by the host organisation country (top 5)



K. Staff members from Western Balkans, and grouped by the sending organisation country (top 5)



L. Staff members going to Western Balkans, and grouped by the host organisation country (top 5)



ملاحظة: تشمل بيانات غرب البلقان دولاً غير أعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وهي كوسوفو وصربيا.

المصدر: MSCAdvocacy: Egypt factsheet, Marie Skłodowska-Curie Actions, <https://www.mscadvocacy.eu/global-coverage/>

المؤشر R11. التمويل والمشاركة في برامج هورايزن

لِمَ هذا المؤشر؟

يقيس هذا المؤشر مقدار التمويل المقدم من برنامجي هورايزن 2020 وهورايزن أوروبا والذين تستفيد منهما البلدان الشريكة والبلدان الأخرى، وكذلك عدد البلدان المشاركة في برامج محددة للتعاون في مجال البحث.

النتائج الأساسية

توجد فروقات كبيرة بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط من حيث التمويل والمشاركة في برنامجي هورايزن 2020 وهورايزن أوروبا (الشكل 5.22). ففي معظم البلدان، تم تنفيذ المشاريع في إطار هورايزن أوروبا بوتيرة أسرع مقارنةً بهورايزن 2020، سواء من حيث التمويل أو المشاركة، ما يعكس تقدماً مطرداً في التعاون الإقليمي. من حيث التمويل، تبرز تونس بأعلى مستوى تمويل حيث حصلت على أكثر من 13.9 مليون يورو، تليها مقدونيا الشمالية والبوسنة والهرسك (اللوحة A). أما فيما يتعلق بالمنح الموقعة والمشاركات، فتأتي مقدونيا الشمالية في المرتبة الأولى، تليها تونس والمغرب (اللوحة B, C).

ونظراً للاختلافات الهيكلية في التصنيفات الموضوعية بين برنامجي هورايزن 2020 وهورايزن أوروبا، لا يمكن إجراء مقارنات مباشرة لاتجاهات المشاركة بمرور الوقت. مع ذلك، تُظهر البيانات أن مستويات المشاركة تختلف اختلافاً كبيراً حسب المجال الموضوعي وبين البلدان (الشكل 5.23). في المواضيع المتعلقة بالمناخ (اللوحة A)، يُظهر المغرب، ومقدونيا الشمالية، والبوسنة والهرسك، وتونس مشاركة قوية بين بلدان الاتحاد من أجل المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للمشاريع ذات الصلة بالرقمنة (اللوحة B)، فتسجل البوسنة والهرسك، ومقدونيا الشمالية، والمغرب، ومصر، ولبنان مستويات عالية من المشاركة بين الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويكشف التوزيع الموضوعي للمشاركة عن تنوع أولويات البحث عبر المنطقة. فبينما تُظهر بعض البلدان مثل مقدونيا الشمالية وتونس والمغرب مشاركة قوية في مجالات متعددة، يبدو أن بلداناً أخرى مثل لبنان لديها مجالات خبرة أكثر تركيزاً. بشكل عام، تشير مستويات المشاركة والتمويل المتباينة أيضاً إلى وجود فرص لتعزيز القدرات البحثية والتعاون في بعض بلدان الاتحاد من أجل المتوسط.

وتُظهر البيانات المتعلقة بالتوازن بين الجنسين في برنامجي هورايزن 2020 وهورايزن أوروبا، رغم عدم تفصيلها حسب البلد، معطيات حول مشاركة النساء في مشاريع برنامج الإطار (الجدول 5.2). وشهدت نسبة النساء المنسقات والباحثات المشاركات في مشاريع برنامج الإطار اتجاهاً تصاعدياً طفيفاً مع مرور الوقت، لكن ما زال هناك مجال واسع للتحسين.

كما ورد في المؤشر R8، يشير التباين في التمويل والمشاركة الذي أبرزته البيانات إلى اختلافات في القدرات الإدارية والتنظيمية لمؤسسات التعليم العالي ومنظمات البحث في كل بلد.

ما هي الإجراءات السياسية المطلوبة؟

- **بناء القدرات للبلدان والمنظمات من أجل المشاركة بشكل أكثر فعالية في البرامج الأوروبية.** يشمل ذلك الدعم لتطوير الخبرة في مجالات البحث المؤهلة للحصول على تمويل، وكذلك التوجيه بشأن إجراءات التقدم للبرامج الدولية. يُعد برنامج الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط مثلاً على الأثر الإيجابي الذي أحدثته برنامجا هورايزن 2020 وهورايزن أوروبا في منطقة المتوسط. إذ أنشأ برنامج الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط إطاراً للتعاون بين منظمات البحث في المنطقة (المربع 5.2)، وتم تمديده بنجاح حتى عام 2027، وينبغي النظر في تمديد جديد.
- **التركيز على تعزيز قدرات البحث والتطوير في المجالات التقنية التي تعالج التحديات العالمية.** ينبغي على البلدان المستفيدة تركيز مواردها على المجالات التكنولوجية الاستراتيجية، مثل تلك المتعلقة بالتحويل الأخضر والرقمي، حتى تكون مؤهلة للمشاريع الدولية التعاونية. سيكون من المجدي اختيار القطاعات بشكل استراتيجي للاستثمار في التعليم وتمويل البحث والتطوير، كما أبرز ذلك المؤشران R1 وR2.

قيود البيانات والتطورات

تحول برنامج هورايزن 2020 إلى البرنامج اللاحق، هورايزن أوروبا، في عام 2021، وبالتالي تكون المراقبة المستمرة ضرورية. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال المواءمة مع المؤشرات R5-6، يُتوقع أن يتم تحليل النتائج التي يولدها هذا التمويل، بما يسمح بتقييم الأثر على نقل التكنولوجيا وفي نهاية المطاف على التكامل الإقليمي.

التعريفات

كان **هورايزن 2020** برنامج الاتحاد الأوروبي لتمويل البحث والابتكار خلال الفترة 2014-2020، بميزانية تقارب 80 مليار يورو. وخلفه برنامج هورايزن أوروبا بتمويل قدره 93.5 مليار يورو للفترة 2021-2027. يهدف هورايزن أوروبا إلى التصدي لتغير المناخ، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتعزيز القدرة التنافسية والنمو في الاتحاد الأوروبي.

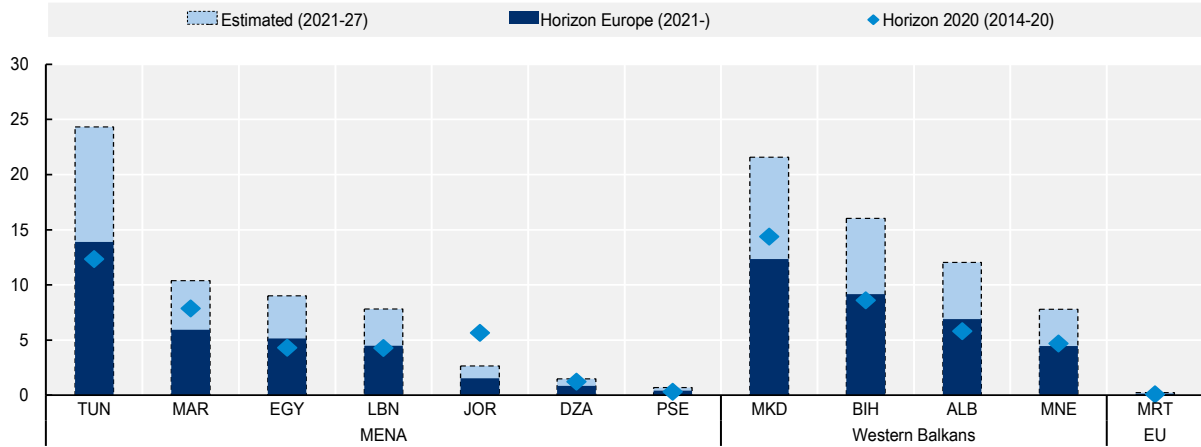
Source : https://research-and-innovation.ec.europa.eu/funding/funding-opportunities/funding-programmes-and-open-calls/horizon-europe/strategic-plan_en

لقراءة المزيد

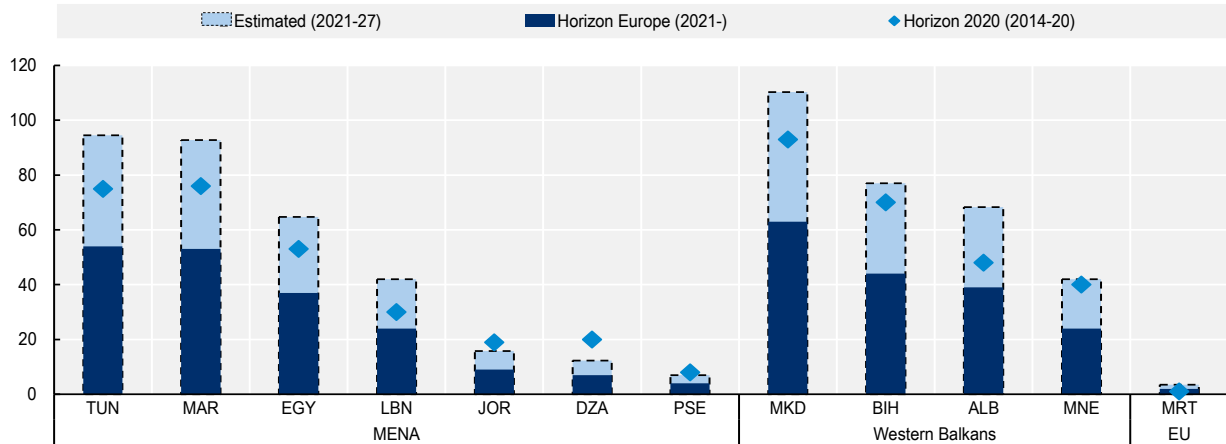
Veugelers, R. and M. Cincera (2016), The Impact of Horizon 2020 on Innovation in Europe

الشكل 5.22. التمويل والمشاركة لدول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط في إطار برنامج أفق 2020 (2014-2020) وأفق أوروبا (2021)
أ. صافي مساهمة الاتحاد الأوروبي

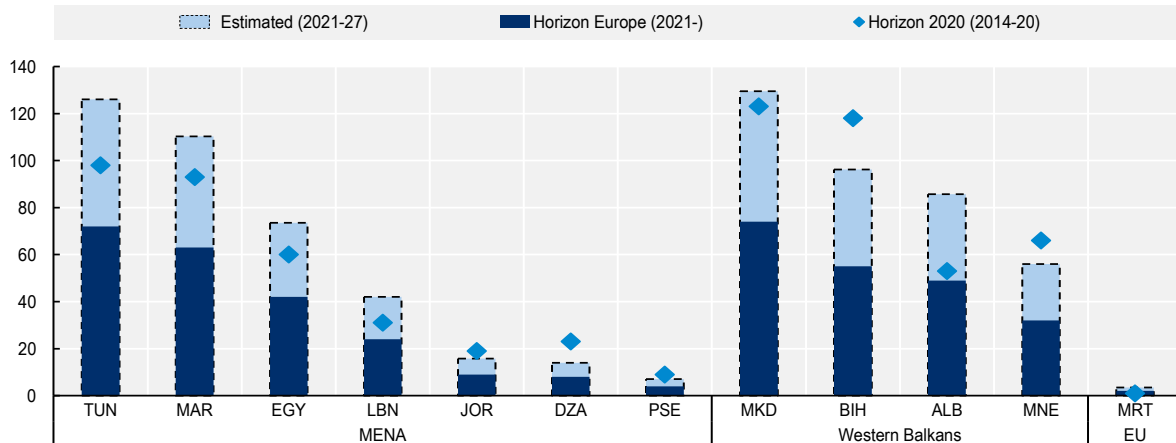
A. Net EU contribution



B. Signed grants



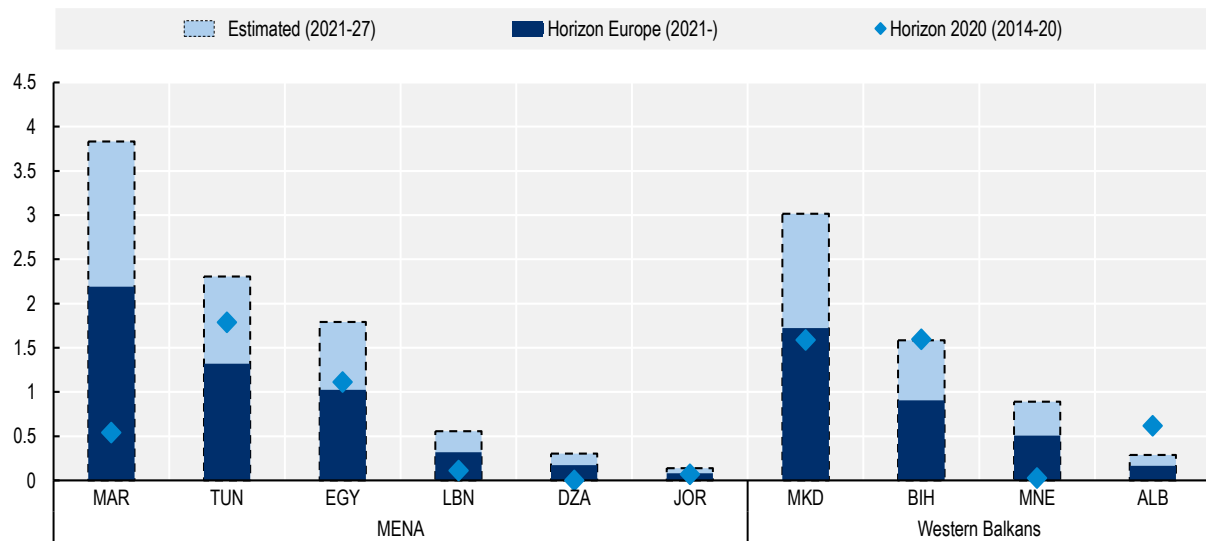
C. Participations



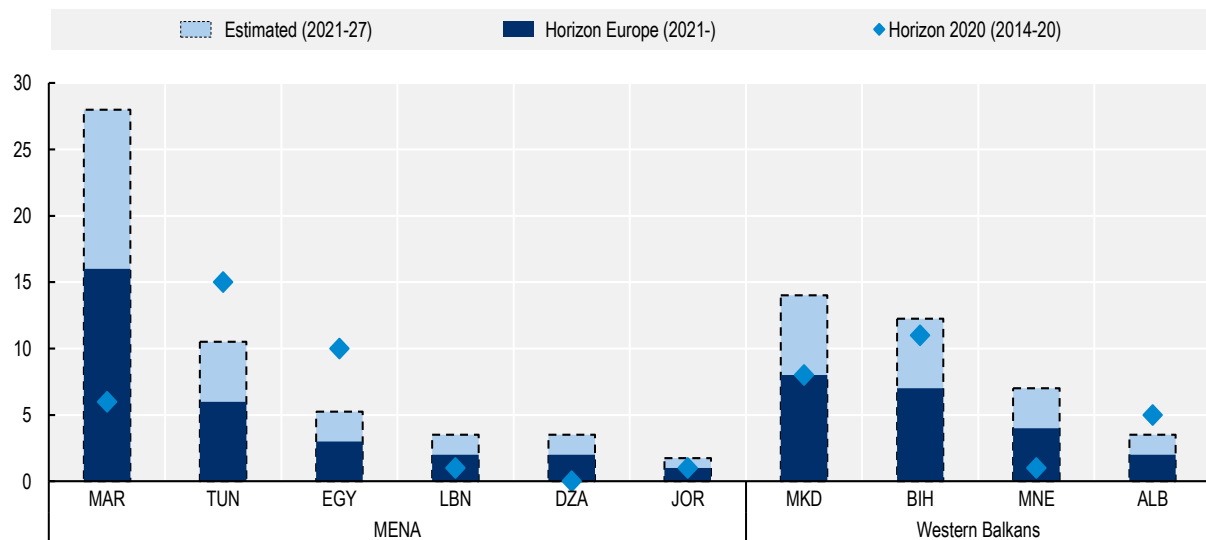
المصدر: Horizon Dashboard <https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/opportunities/horizon-dashboard>

الشكل 5.23. التمويل والمشاركة لدول مختارة من الاتحاد من أجل المتوسط في إطار برنامج أفق 2020 (2014-2020) وأفق أوروبا (2021-)، حسب الموضوع

A-1 Climate-related theme, net EU contribution

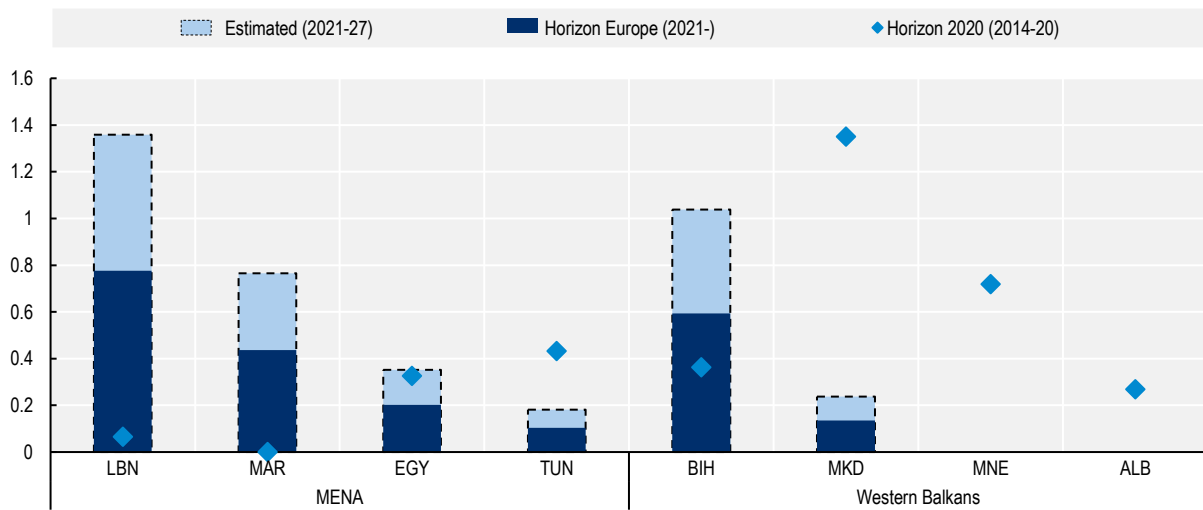


A-2 Climate-related theme, participations

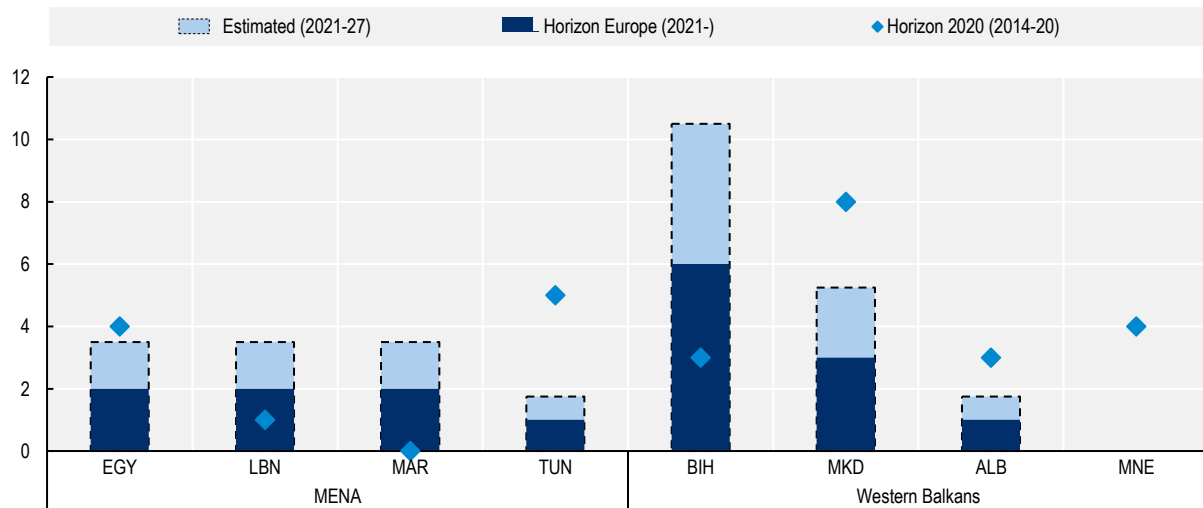


ملاحظة: في برنامج أفق 2020، تم تصنيف المشاريع المتعلقة بالمناخ تحت الركيزة "العمل المناخي، البيئة، كفاءة الموارد والمواد الخام"، بينما في برنامج أفق أوروبا، تُدرج هذه المشاريع تحت "المناخ والطاقة والتنقل". ونظرًا لأن نطاقات الركيزتين غير متطابقة تمامًا، فقد لا تكون الأرقام قابلة للمقارنة بشكل كامل.

B-1 Digital-related theme, net EU contribution



B-2 Digital-related theme, participations



ملاحظة: في برنامج أفق 2020، تم تصنيف المشاريع المتعلقة بالمناخ تحت الركيزة "العمل المناخي، البيئة، كفاءة الموارد والمواد الخام"، بينما في برنامج أفق أوروبا، تُدرج هذه المشاريع تحت "المناخ والطاقة والتنقل". ونظرًا لأن نطاقات الركيزتين غير متطابقة تمامًا، فقد لا تكون الأرقام قابلة للمقارنة بشكل كامل.

ملاحظة: في برنامج أفق 2020، تم تصنيف المشاريع المتعلقة بالرقمنة تحت الركيزة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، بينما في برنامج أفق أوروبا، تُدرج هذه المشاريع تحت "الرقمنة والصناعة والفضاء". ونظرًا لأن نطاقات الركيزتين غير متطابقة تمامًا، فقد لا تكون الأرقام قابلة للمقارنة بشكل كامل.

بالنسبة للوحة A، تم استبعاد موريتانيا وموناكو والسلطة الفلسطينية نظرًا لعدم مشاركتهم في برنامج أفق 2020 ولا أفق أوروبا.

بالنسبة للوحة B، تم استبعاد الجزائر والأردن وموريتانيا وموناكو والسلطة الفلسطينية نظرًا لعدم مشاركتهم في برنامج أفق 2020 ولا أفق أوروبا.

المصدر: Horizon Dashboard <https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/portal/screen/opportunities/horizon-dashboard>

الجدول 5.2. أداء المؤشرات المتعلقة بالجنسين في إطار برنامجي أفق 2020 وأفق أوروبا

اعتباراً من 6 يناير 2025.

المؤشر		هورايزن 2020 (2014-20)		هورايزن أوروبا (-2021)	
	العدد	%	العدد	%	
الخبرات في لجان التقييم	32415	42%	13947	45%	
النساء المشاركات في فرق الخبراء	لا ينطبق	43%	112	51%	
المنسقات في مشاريع برنامج الإطار	8687	24%	5009	31%	
الباحثات في مشاريع برنامج الإطار	417230	37%	75114	38%	

ملاحظة: حدث تغيير في المنهجية بين برنامجي أفق 2020 وأفق أوروبا؛ ففي أفق أوروبا، يتم احتساب الباحثين المشاركين في مشاريع متعددة مرة واحدة فقط. لا يؤثر هذا بشكل كبير على نسبة الباحثات، لكنه يعني أن الأعداد المطلقة غير قابلة للمقارنة بين البرنامجين. المصدر: المفوضية الأوروبية (2024)

المربع 5.2. تحفيز التعاون العلمي الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: مثال الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط

يهدف برنامج الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط (EU, n.d.^[18]) إلى بناء قدرات البحث والابتكار من خلال أبحاث دولية تعاونية تركز على تطوير حلول مبتكرة للمشاكل المشتركة في منطقة المتوسط، وخاصة في مجالات إدارة المياه المستدامة، وأنظمة الزراعة، وسلاسل القيمة الغذائية. ويمتد نطاق برنامج الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ليشمل 20 بلداً، تجمع بين دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط. تشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كرواتيا، وقبرص، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، ومالطا، والبرتغال، وسلوفينيا، وإسبانيا، وبلغاريا (منضم جديد). أما بلدان جنوب المتوسط فتضمّ الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب وتركيا. ويبرز هذا التنوع في المشاركة النهج الشامل للبرنامج، الذي يجمع بين بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية للتعاون بشأن التحديات والفرص المشتركة.

من حيث التمويل، حصل برنامج الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط على مبلغ إجمالي قدره 700 مليون يورو للفترة 2018-2027. ويشمل هذا الاستثمار مساهمات من هورايزن 2020 (220 مليون يورو)، وهورايزن أوروبا (105 ملايين يورو)، ووكالات التمويل الوطنية (374 مليون يورو). ويعكس هذا الدعم المالي القوي التزاماً كبيراً من كلٍّ من الجهات الأوروبية والوطنية لدعم مهمة الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط في دفع التميز البحثي والتنمية المستدامة في المنطقة المتوسطية.

ومول البرنامج، منذ انطلاقه في عام 2018، أكثر من 230 مشروعاً للبحث والابتكار. وتمكّن من استثمار 350 مليون يورو بمشاركة 2290 مستفيداً نهائياً (منظمات بحثية، جامعات، مؤسسات، منظمات غير حكومية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهيئات سياسية/حكومية). وتتعاون جميع هذه الأطراف-- وتشارك في ابتكار حلول تكنولوجية لتلبية الحاجات الملحة لدول المتوسط.

ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة من قطاعات وخلفيات مختلفة، تستفيد مشاريع الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط من مجموعة واسعة من الخبرات والموارد ووجهات النظر. ولا يعزز هذا النهج التعاوني جودة البحث والابتكار فحسب، بل يرسخ أيضاً شعوراً بالملكية والالتزام بين الأطراف المشاركة، ما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وطويلة الأمد. إن التزام البرنامج بإشراك أصحاب المصلحة يظهر جلياً في جهوده لتنظيم فعاليات للتوعية وتبادل المعلومات، وإشراك المجتمعات المحلية في أنشطة المشاريع، وتوفير فرص لبناء القدرات للباحثين والممارسين.

ويُعتبر إشراك القطاع الخاص عنصراً أساسياً في الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث ينص البرنامج على أن 30% من المستفيدين يجب أن يكونوا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- CEEPUS (2023), *Report 2023*, Central CEEPUS Office, Vienna, https://www.ceepus.info/files/ceepus3/CEEPUS_Report_2023_V05.pdf (accessed on 13 January 2025). [14]
- EU (n.d.), *Partnership for Research and Innovation in the Mediterranean Area (PRIMA)*, https://research-and-innovation.ec.europa.eu/research-area/environment/prima_en. [17]
- European Commission (2024), *Commission Implementing Decision on the financing of Erasmus+: the Union Programme for Education, Training, Youth and Sport and the adoption of the work programme for 2024*, <https://erasmus-plus.ec.europa.eu/document/2024-annual-work-programme> (accessed on 4 October 2024). [13]
- European Commission (2024), *Erasmus+ 2023 country factsheets for higher education*, <https://ec.europa.eu/assets/eac/erasmus-plus/factsheets/2023/int2023.html> (accessed on 25 July 2024). [25]
- European Commission (2024), *Erasmus+ Public Dashboard*, <https://webgate.ec.europa.eu/eacdashboard/sense/app/c553d9e9-c805-4f7a-90e4-103bd1658077> (accessed on 2 July 2024). [16]
- European Commission (2023), *Erasmus+ mobility data*, European Commission, https://erasmus-plus.ec.europa.eu/resources-and-tools/factsheets-statistics-evaluations/statistics/for-researchers?facets_permanent%7Cfield_eac_topics=1998 (accessed on 13 May 2024). [26]
- European Commission (2021), *ERASMUS+ Multiannual Indicative Programme*, Directorate-General for International Partnerships, Brussels, https://international-partnerships.ec.europa.eu/funding-and-technical-assistance/funding-instruments/global-europe-programming_en (accessed on 1 October 2024). [10]
- European Commission (2018), *Erasmus+ higher education impact study – Final report*, Directorate-General for Education, Youth, Sport and Culture, <https://data.europa.eu/doi/10.2766/162060> (accessed on 4 October 2024). [12]
- European Union (2018), *A credible enlargement perspective for and enhanced EU engagement with the Western Balkans*, Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52018DC0065> (accessed on 1 October 2024). [11]
- Ministry of Finance (2023), *Zakon o budžetu za 2023. godinu [Law on budget for year 2023]*, <https://www.gov.me/en/documents/4e94903f-a74f-4915-a692-bcf8eb42622c> (accessed on 13 May 2025). [4]
- Ministry of Finance (2022), *Budget Law 2022*, Annual Budget Documents and Process, <https://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/BI> (accessed on 13 May 2025). [6]
- Ministry of Finance (2022), *Budget of North Macedonia 2023-Part I*, Official Gazette of the Republic of North Macedonia, https://finance.gov.mk/wp-content/uploads/2024/05/Buxet-2023-bilansi-ANGL_Part-1.pdf (accessed on 13 May 2025). [1]
- Nuffic (2024), *Countries of origin*, Nuffic, <https://www.nuffic.nl/en/subjects/facts-and-figures/countries-of-origin> (accessed on 4 October 2024). [24]
- OECD (2025), *Economic Convergence Scoreboard for the Western Balkans 2025*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/bc0babf3-en>. [8]
- OECD (2024), *Education at a Glance 2024: OECD Indicators*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/c00cad36-en>. [9]
- OECD (forthcoming), *Review of Higher Education in Egypt*. [5]
- Présidence du Gouvernement (2022), *Décret-loi n° 2022-79 du 22 décembre 2022, portant loi de finances pour l'année 2023 (Decree-Law no. 2022-79 of 22 December 2022, enacting the Finance Act for 2023)*, Journal Officiel de la République Tunisienne. [2]

- Secrétariat Général du Gouvernement (2022), *Loi n° 22-24 du Aouel Joumada Ethania 1444 correspondant au 25 décembre 2022 portant loi de finances pour 2023 (Law No. 22-24 of Aouel Joumada Ethania 1444 corresponding to 25 December 2022 on the Finance Act for 2023)*, Journal Officiel de la République Algérienne, <https://www.mf.gov.dz/images/pdf/loidefinancecomplementaire/F2022089.pdf> (accessed on 13 May 2025). [1]
- Sorantin, E. (2020), “CEEPUS: Active Methods in Setting up a New Regional Academic Exchange Program”, *Open Education Studies*, Vol. 2/1, pp. 280-284, <https://doi.org/10.1515/edu-2020-0132>. [15]
- The World Bank (2024), *GDP (constant 2015 US\$)*, World Bank Group, <https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.KD> (accessed on 13 May 2025). [23]
- UNESCO (2025), *Government expenditure on education as a percentage of GDP*, UNESCO Institute for Statistics, Paris, <https://databrowser.uis.unesco.org/browser/EDUCATION/UIS-EducationOPRI/gov-exp-prc> (accessed on 4 March 2025). [7]
- UNESCO (2024), *Enrolment by level of education*, UNESCO Institute for Statistics, <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3811> (accessed on 1 October 2024). [22]
- UNESCO (2024), *Inbound internationally mobile students by continent of origin*, UNESCO Institute for Statistics, <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3804> (accessed on 1 October 2024). [21]
- UNESCO (2024), *Number of teachers by teaching level of education*, UNESCO Institute for Statistics, Paris, <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3800> (accessed on 10 January 2025). [20]
- UNESCO (2024), *Outbound internationally mobile students by host region*, UNESCO Institute for Statistics, <https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3807> (accessed on 4 October 2024). [19]
- World Bank Group (2024), *GDP (current LCU)*, World Bank Group, <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/NY.GDP.MKTP.CN> (accessed on 13 May 2025). [18]

Annex A. قائمة المشاركين في المشاورات المتعلقة بالسياسات

النهج المنهجي المتبع في إعداد هذا التقرير شمل سلسلة من المشاورات مع صانعي السياسات، وخبراء وطنيين ودوليين، وممثلين عن القطاع الخاص، ومنظمات دولية. وقد هدفت هذه المناقشات إلى مراجعة وصقل التوصيات السياسية، حيث قدم المشاركون ملاحظات قيمة حول مسودات عن خالص امتنانها للخبراء الذين ساهموا بأفكارهم (OECD) الوثائق التي تم توزيعها قبل الاجتماع. وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونصائحهم وخبراتهم.

National experts: Adel Bino, Jordan Securities Commission; Enrique Alberola, Bank of Spain; Umur Alsancak, Ministry of Transport and Infrastructure, Türkiye; Mahmoud Amin, Embassy of Egypt to Belgium; Nabil Arfaoui, Ministry of Trade and Export Development, Tunisia; Shaimaa Bahaa din, Federation of Egyptian Industries, Egypt; Ahmed Khalid Benomar, senior advisor to the Economic and Finance Minister, Morocco; Marta Blanco, Confederación Española de Organizaciones Empresariales (CEOE), Spain; Ahmed Chaalal, Université Oran 2, Algeria; Natalia Martín De Oro, CEOE Spain; Elira Demiraj, Secretariat of European Integration, Prime Minister's Office, Albania; Giovanni Di Dio, Ministry of Labour and Social Policies, Italy; Nezha Elouafi, Minister Delegate to the Minister of Foreign Affairs, African Cooperation, and Moroccan Expatriates, Morocco; Mohamed Farid Saleh, Egyptian Financial Regulatory Authority; Elisa Filippetti, Ministry of Labour and Social Policies, Italy; Ignacio Garcia Fennol, Ministry of Science, Innovation and Universities, Spain; Carla Florentiny, Ministry of Foreign Affairs, France; Hicham El Habti, Université Mohammed VI Polytechnique, Morocco; Nezha Hayat, Autorité Marocaine du Marché des Capitaux; Bahar Güçlü, Permanent Delegation of Türkiye to the EU; Rasha Galal, Embassy of Egypt to Belgium; Emeline Lallau, Ministry of Foreign Affairs, France; Fatma Marrakchi Charfi, Université de Tunis el Manar, Tunis; Manuel Montobbio, Permanent Representation of Spain to the OECD; Walaa Sheta, Science Technology and Innovation Funding Authority, Egypt; Filippo Vergara, Bank of Italy.

European Commission: Liliana Allouche, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion (DG EMPL); Rainer Wichern, Directorate-General for Financial Stability, Financial Services and Capital Markets Union (DG FISMA); Anita Vella, Elin Danielsson, Barbara Benuskova, Clémence Ghighi, Directorate-General for Migration and Home Affairs (DG HOME); Ludger Odenthal, Directorate-General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs (DG GROW); Pablo Cendoya, Louisa Frey, Giulio Gentile, Armelle Lidou, Ingrid Schwaiger, Directorate-General for Middle East, North Africa and Gulf (DG MENA); Tim Beerens, Directorate-General for Mobility and Transport (DG MOVE); Maciej Grzeszczyk, Marco Berti-Palazzi, Adrian Steiner, Directorate-General for Energy (DG ENER); Mercedes Bonet Gonzales, Rikke Mengel-Jorgensen, Léon Delvaux, Jose Magnaye, Alexandre Mateus, Maria Nedelcheva, Directorate-General for Trade and Economic Security (DG TRADE).

European Investment Bank/UfM: Andrea Tinagli

European Training Foundation: Sabina Nari

IEMed European Institute of the Mediterranean: Roger Albinyana

Union of Arab Banks: Wissam Fattouh

World Bank: Mira Morad

Annex B. البعد المحلي للتكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: التعاون بين أليكانتي ووهرا

يقدم هذا الملحق مثالا على البعد المحلي في عملية التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط الذي يجسد كيف تساهم المدن والبلديات بوجهات نظرها في التكامل. ويمكنها بدورها أن تسلط الضوء على فرص التعاون التي يتيحها التكامل الإقليمي.

أليكانتي ووهرا: شراكة استراتيجية للنهوض الاقتصادي والثقافي والتعليمي من إعداد Casa Mediterráneo

لطالما كانت أليكانتي، وهي مدينة ساحلية تاريخية على ساحل البحر الأبيض المتوسط في إسبانيا، بمثابة بوابة بحرية مهمة بين أوروبا وشمال أفريقيا. وقد عزز موقعها الجغرافي الاستراتيجي، إلى جانب بنيتها التحتية القوية للموانئ، روابط اجتماعية واقتصادية وثقافية قوية مع الجزائر، لا سيما مع مدينة وهران. أصبح هذا التعاون، الذي امتد لعقود من الزمن، قناة حيوية للتجارة والتبادل الثقافي والتعاون التعليمي بين إسبانيا والجزائر. تقف علاقة أليكانتي ووهرا كنموذج للتعاون عبر الحدود، حيث تدمج العلاقات التاريخية مع الاحتياجات المعاصرة في المجالين الاقتصادي والثقافي على حد سواء.

السياق التاريخي والأهمية البحرية

إن العلاقة الاستراتيجية بين أليكانتي والجزائر لها جذور عميقة. منذ القرن التاسع عشر، حدثت حركة هجرة من جنوب إسبانيا إلى الجزائر. بعد حصول الجزائر على استقلالها عن فرنسا في عام 1962، كانت هناك حركة عودة، وهاجر السكان في الجزائر، وخاصة أولئك المنحدرين من أصل إسباني، إلى إسبانيا، مما أقام رابطة اجتماعية وثقافية واقتصادية قوية بين المنطقتين. بمرور الوقت، برزت أليكانتي كمركز لحركة الأشخاص والسلع والأفكار، مما عزز علاقتها التاريخية بالجزائر.

في أواخر القرن العشرين، لعبت أليكانتي دورا أساسيا في ربط إسبانيا بالجزائر عبر الطرق البحرية، ولا سيما خدمات العبارات العاملة بين المدينتين. على الرغم من أن الموانئ الإسبانية الأخرى مثل ألميريا وفالنسيا بدأت في النهاية في توفير روابط مع الجزائر، إلا أن أليكانتي ظلت نقطة دخول بحرية مهمة، مما يعكس دورها التاريخي كجسر بين أوروبا وشمال إفريقيا.

التجارة والنقل: الأسس الاقتصادية للتعاون

يعد طريق عبارات أليكانتي-وهرا، الذي تديره شركات مثل Baleària و Algérie Ferries، العمود الفقري للتفاعل الاقتصادي بين المدينتين. من خلال الإبحار الأسبوعي، يتيح هذا الاتصال البحري نقل البضائع والمركبات والركاب عبر البحر الأبيض المتوسط في ثماني ساعات فقط. يسهل هذا المسار التبادلات الاقتصادية الرئيسية، لا سيما في قطاعات مثل الزراعة والسلع الاستهلاكية ومواد البناء، مما يؤدي إلى دفع التجارة بين إسبانيا والجزائر. في عام 2023، تجاوز حجم التجارة بين إسبانيا والجزائر 3 مليارات يورو، حيث لعب ميناء أليكانتي دورا محوريا في هذا التبادل.

تصدر أليكانتي مجموعة متنوعة من المنتجات إلى الجزائر، بما في ذلك الآلات والمواد الغذائية والمواد الكيميائية، بينما تزود الجزائر إسبانيا بشكل أساسي بالهيدروكربونات والمواد الخام. تعزز هذه التجارة الثنائية مكانة أليكانتي كبوابة لسلع شمال إفريقيا وتعزز نمو الأعمال المحلية والسياحة. من خلال الحفاظ على هذا الرابط البحري القوي، تواصل أليكانتي كونها شريكا اقتصاديا حيويا للجزائر في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الهجرة: دور إسبانيا كوجهة للمواطنين الجزائريين

أصبحت إسبانيا ثاني أكبر وجهة للمهاجرين الجزائريين في أوروبا، بعد فرنسا. وفقا للبيانات الحديثة، يقيم ما يقرب من 81,675 جزائري في إسبانيا، منهم 15,357 يعيشون في مجتمع بلنسية، ولا سيما في أليكانتي. وقد أدى قرب إسبانيا من الجزائر، إلى جانب الفرص الاقتصادية، لا سيما في قطاعات الزراعة والخدمات، إلى دفع اتجاه الهجرة هذا. يساهم عدد سكان أليكانتي الجزائريين الكبير في التنوع الاجتماعي والثقافي للمدينة، مما يعزز الروابط بين البلدين.

وقد عزز هذا الشتات الجزائري المتنامي في أليكانتي ارتباط المدينة بالجزائر، اجتماعيا واقتصاديا، مما سهّل روابط أعمق في التعليم والأعمال والتبادل الثقافي.

الإطار المؤسسي والحوكمة

يتم تعزيز التعاون بين أليكانتي ووهران من خلال الاتفاقيات الرسمية ، مثل اتفاقية المدن الشقيقة الموقعة في عام 1985 ، والتي تعمل كأساس للتعاون في مجالات مثل التخطيط الحضري والتبادل الثقافي والتنمية السياحية. تضمن الاجتماعات المنتظمة بين السلطات البلدية في المدينتين استمرار المواءمة مع الأهداف المشتركة.

تلعب العديد من المؤسسات الرئيسية أدواراً حيوية في تعزيز التعاون بين أليكانتي ووهران:

- Casa Mediterráneo - مقرها في أليكانتي ، تعزز هذه المؤسسة العلاقات الثقافية والأكاديمية والدبلوماسية بين إسبانيا والجزائر ، وتنظم الأحداث التي تعزز التفاهم المتبادل.
- غرف التجارة - تساهم كل من منظمات الأعمال في أليكانتي ووهران في تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال المعارض التجارية والوفود التجارية وفعاليات التواصل.
- التعاون الجامعي - حافظت جامعة أليكانتي وجامعة وهران على شراكات طويلة الأمد في مجالات مثل الاستدامة البحرية والدراسات الثقافية والتبادل التعليمي. كانت جامعة أليكانتي، على وجه الخصوص، مركزاً للطلاب الجزائريين، مما عزز الروابط الأكاديمية بين المنطقتين.

التعاون الثقافي وغير الرسمي

وبعيداً عن الأطر المؤسسية الرسمية، تتمتع أليكانتي ووهران بتبادلات ثقافية غنية تساعد على تعميق العلاقات الثنائية. تعمل المهرجانات الثقافية والدبلوماسية الشعبية والبرامج التعليمية على تعزيز الروابط بين المدينتين وسكانهما. في أليكانتي، تلعب العديد من الجمعيات الثقافية، مثل Cultura Árabe Alicante و Asociación El-Dazairia، دوراً مهماً في تعزيز الثقافة الجزائرية من خلال الأحداث ودورات اللغة والعروض. بالإضافة إلى ذلك ، يستضيف Casa Mediterráneo بانتظام الأحداث الثقافية التي تحتفل بالتراث الغني للجزائر ، بما في ذلك المعارض ومهرجانات الطهي والعروض الموسيقية التقليدية. توفر هذه القنوات غير الرسمية المرونة والابتكار في تلبية الاحتياجات المحلية، مما يساهم في زيادة التفاهم والاحترام بين المجتمعين.

تعزيز التعاون: توصيات Casa Mediterráneo

على الرغم من النجاحات ، يواجه التعاون بين أليكانتي ووهران تحديات. يمكن أن تخلق الاختلافات في الأطر القانونية والتنظيمية بين إسبانيا والجزائر عقبات إدارية ، مما يعيق التنفيذ السلس للمشاريع المشتركة. كما أن التفاوتات في الموارد المالية تشكل تحديات، لا سيما بالنسبة للمبادرات الثقافية والتعليمية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر التحولات في القيادة السياسية في أي من البلدين على استمرارية التعاون الثنائي، مما يجعل الإرادة السياسية المستدامة ضرورية.

أسفر التعاون بين أليكانتي ووهران عن العديد من النتائج الإيجابية ، بما في ذلك زيادة التجارة والتعاون التعليمي والتبادل الثقافي. ومع ذلك، فإن التحديات مثل الحواجز اللوجستية وقيود التمويل والعوامل السياسية أعاقت أحياناً الإمكانات الكاملة لهذه الشراكة. وسيكون المضي قدماً في تعزيز البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية وزيادة المشاركة المجتمعية أمراً ضرورياً لتعميق الروابط بين المدينتين.

لزيادة تعزيز التعاون بين أليكانتي ووهران ، يوصى بعدة استراتيجيات¹:

- **لجنة التنسيق المشتركة** - يجب إنشاء هيئة مخصصة للإشراف على التقدم المحرز في المشاريع المشتركة ومراقبتها، وضمان بقاء المدينتين متوافقتين مع الأهداف المشتركة.
- **تنسيق العمليات الإدارية** - سيؤدي تبسيط الإجراءات التنظيمية وتحسين قنوات الاتصال بين أليكانتي ووهران إلى تقليل الحواجز البيروقراطية وتشجيع التعاون الأكثر سلاسة.
- **زيادة التمويل والدعم متعدد الأطراف** - سيساعد إشراك المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد من أجل المتوسط، في توفير الخبرة الفنية والدعم المالي على ضمان استدامة المشاريع التعاونية.
- **تعزيز المشاركة المجتمعية** - سيساعد إشراك أصحاب المصلحة المحليين في تخطيط وتنفيذ المبادرات على تعزيز الملكية والنجاح على المدى الطويل.

تجسد الشراكة الاستراتيجية بين أليكانتي ووهران إمكانات التعاون عبر الحدود في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال البناء على الأطر القائمة والتصدي لتحديات الحوكمة، يمكن للمدينتين الاستمرار في تعزيز تعاونهما، لتكون نموذجا للتعاون الإقليمي الذي يعزز النمو الاقتصادي والتبادل الثقافي والتنمية المستدامة.

ملاحظه

¹ هذه التوصيات مقترحة من قبل Casa Mediterráneo ولا تشكل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الاتحاد من أجل المتوسط.

Annex C. البعد المحلي للتكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: التعاون بين المجتمعات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط

يقدم هذا الملحق مثالا على التعاون بين المجتمعات المحلية في البحر الأبيض المتوسط الذي تيسره منظمة دولية. CIHEAM Bari هو الفرع الإيطالي للمركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطة المتقدمة (CIHEAM)، الذي تأسس في عام 1962 تحت رعاية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس أوروبا، ويعمل في التعليم العالي والبحث والتعاون الدولي المطبق على التنمية الريفية والساحلية.

التكامل المتوسطي من خلال حوار المجتمعات الساحلية

من إعداد Ciheam Bari

ويتوقف ازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط على قدرة شعوبها على التواء نحو هدف مشترك، مصلحة مشتركة. الفائدة، ما يكمن في الوسط، تماما مثل البحر الذي ينقسم بشكل غريب ليوحد. طاولة في الفصل بينهما، تجمع جميع رواد المطعم بالقرب من بعضهم البعض. السماح لهم بالتعرف على بعضهم البعض. تؤرخ هذه المذكرة للمجتمعات التي اكتشفت، من خلال مياه البحر الأبيض المتوسط، فرصة للتعرف والالتقاء، للتعرف على بعضها البعض أثناء البحث عن هويتها الخاصة والمتكاملة.

حوار المعرفة

منذ عام 2006، يقوم CIHEAM Bari بإجراء حوار من Tricase، عند مدخل قناة أوترانتو في قلب البحر الأبيض المتوسط، مع المجتمعات الساحلية من الحوض بأكمله، مما يعزز النقاش فيما بينها لإنشاء أشكال جديدة من التنمية المستدامة المتكاملة من خلال التعاون ومبادرات البحث والتدريب، وبالتالي استعادة الأمل في منطقة ضعيفة اقتصاديا واجتماعيا بشكل خاص.

أدت الاجتماعات المجتمعية المستمرة، حضوريا وعبر الإنترنت، إلى طلب مشترك لتفعيل دورة تدريبية متخصصة متقدمة تستهدف المسؤولين والفنيين من وزارتي الزراعة والثروة السمكية في دول البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، دون إهمال طلبات المشاركة القادمة من البلدان المطلة على المحيط الأطلسي. وبناء على ذلك، تم إطلاق دورة تدريبية متقدمة مدتها 10 أسابيع حول التنمية المستدامة للمجتمعات الساحلية (وهي الآن في نسختها الرابعة)، تهدف إلى تعزيز القدرات الفنية، وتطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأدوات إدارية متكاملة، وتقديم رؤية شاملة للتحويل الأزرق يتم استكشافها من خلال نهج متعدد القطاعات، وقال "نموذج Tricase".

حوار التجارب

قبل وقت طويل من أزمة الوباء التي تجعل الاتصالات عن بعد طبيعية، تم تصميم WEBPORT بواسطة CIHEAM Bari كجزء من برنامج NEMO، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي.

WEBPORT هي منصة افتراضية للهبوط والاجتماعات عن بعد تعزز الحوار والمناقشة وتبادل الخبرات والمعرفة بين المجتمعات الساحلية. إنهم الأبطال الحقيقيون ل WEBPORT ويساهمون في جعل البحر الأبيض المتوسط بحرا حقيقيا من الحوار، وبابا مفتوحا دائما للقرارات السياسية والاجتماعية المحلية.

اليوم، تعيش WEBPORT وتنشطها المجتمعات الساحلية في Tricase في إيطاليا، وصور في لبنان، ومرسى مطروح في مصر، وجرزيس في تونس، والجزائر في الجزائر، والناظور في المغرب، وبورتو باليرمو في ألبانيا، ولامو في كينيا، وهرسيج نوفي في الجبل الأسود.

ومنذ ذلك الحين، كانت هذه الشبكة الكثيفة من التفاعلات بمثابة الأساس لتصميم وتنفيذ مبادرات ملموسة للتنمية الساحلية والتكامل الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل مبادرة الأرض الزرقاء الرامية إلى تحديد وتطوير وتنفيذ نموذج تشاركي قائم على النظم الإيكولوجية لحماية الموارد البحرية والساحلية والموانئ والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ونفذت مبادرات تجريبية في المناطق التجريبية الثلاث وهي آدا بوجانا (الجبل الأسود) وبورتو باليرمو (ألبانيا) و تريكاسي (إيطاليا).

التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025

تقرير مرحلي

يقدم تقرير "التكامل الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط 2025" رؤىً جديدة وتحليلات قيّمة حول تطور حالة التكامل في المنطقة الأوروبية متوسطة. واستنادًا إلى الإصدار الافتتاحي لعام 2021، يتتبع هذا التقرير الثاني التطورات الرئيسية ويقترح توصياتٍ سياسية هادفة وقابلة للتنفيذ لتعزيز التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة. وبقية التقرير التقدم المُحرز في أبعادٍ أساسية، لا سيما التجارة، والتمويل، وتنقل الأفراد، والبحث والتعليم العالي، والبنية التحتية للنقل والطاقة، مع إبراز البنية التحتية الرقمية كُعدٍ جديد لعام 2025. كما يُعمّق هذا الإصدار التركيز على الاتصال والتحول الرقمية والخضراء، ويوسّع نطاقه الجغرافي ليتجاوز أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي، مُدرِّكًا التعاون المتنامي بين المنطقتين.

طبعة ISBN 978-92-64-95964-4

PDF ISBN 978-92-64-87662-0



9 789264 959644



Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH